المال ضدّ الشعوب
البورصة أو الحياة

تأليف: إيريك توسان

ترجمة

عماد شيحة رندة بعث

المحتويات

تقديم المؤلّف للطبعة العربية

«المال ضدّ الشعوب» يعني بصيغةٍ بسيطةٍ أنّ البحث الدائم عن مراكمة رأس المال وعن الربح الفوري يسم التاريخ بمسارٍ مهلك، ومنطقٍ يتنكر لإنسانيّتنا. «البورصة أو الحياة» يعني خياراً ينبغي طرحه: إما مواصلة السباق لتحقيق النفع الشخصي، أو الحياة بطابعها الجماعيّ والتعدّدي.

لقد وصل مدى وسرعة تدهور شروط حياة عددٍ لا يحصى من البشر على المستوى العالميّ إلى ذرواتٍ في السنوات الأخيرة. فمن جهة، ثرواتٌ هائلةٌ راكمتها حفنةٌ من الأفراد، ونفقاتٌ عسكريّةٌ باهظة، ونفقاتٌ دعائيّةٌ سخيفة، وحكوماتٌ تسارع على الدوام لنجدة كبار المساهمين والملاّكين الأقوياء والدائنين... ومن جهةٍ أخرى، إفقار مئات الملايين من الأفراد؛ مئات الآلاف من التسريحات؛ ملايين الوفيات نتيجة أمراضٍ سهلة العلاج؛ ومئات الآلاف من ضحايا عنف الدول والسياسات التي تمليها المؤسسات الدوليّة الاستبداديّة؛ يأسٌ هائلٌ لدى مليارات البشر؛ مئات الملايين من الأطفال، حاضرهم ألمٌ ومستقبلهم يدعو للثورة؛ مئات الملايين من النساء اللواتي تتدهور شروط حياتهنّ تحت التأثير المركّب للرأسماليّة والبطريركيّة.

يتزايد في كل قارّة عدد الأشخاص الذين أدركوا ذلك كله. فمنذ معركة سياتل (أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، وتحت شعار: «العالم ليس سلعة»، يتزايد عدد أولاء اللواتي والذين سلكوا درب النضال ضدّ العولمة النيوليبراليّة والبطريركيّة، مقتنعين بأنّ عوالم أخرى ضروريّة وممكنة. من أجلهنّ ومن أجلهم، من أجل الجيل الجديد الذي يحاول فهم جذور الظلم، كتب هذا الكتاب.

البلدان النامية دائنة صافية

تزعم النظرية الاقتصادية المسيطرة أنّ تخلف تنمية الجنوب ناتجٌ عن عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية (عدم كفاية الإدخار المحلي)، وأنّ على البلدان التي تودّ الشروع في التنمية أو تسريعها أن تستدعي رؤوس الأموال الخارجية باستخدام ثلاث طرق: أولاً، الاستدانة من الخارج؛ ثانياً، اجتذاب الاستثمارات الخارجية؛ ثالثاً، زيادة الصادرات للحصول على العم لات الصعبة الضرورية لشراء السلع الأجنبية التي تسمح بمواصلة النمو. وبالنسبة للبلدان الأكثر فقراً، ينبغي أيضاً اجتذاب الهبات عبر التصرف كتلاميذ مطيعين للبلدان المتطورة.

غير أنّ الحقيقة تناقض هذه النظرية، فالبلدان النامية هي التي تزوّد برؤوس الأموال البلدان الأكثر تصنيعاً، واقتصاد الولايات المتحدة خصوصاً. لا يقول البنك الدولي غير ذلك: «إنّ مجمل البلدان النامية دائنة صافية للبلدان المتقدمة[١]». في العام ٢٠٠٤ ٢٠٠٥، أدى تضافر الانخفاض النسبي لأسعار الفائدة وانخفاض علاوات المجازفة وارتفاع أسعار المواد الأولية إلى زيادةٍ كبيرة جداً في احتياطيات العملات الصعبة لدى البلدان النامية، إذ بلغت في أواخر العام ٢٠٠٤ نحو ١٦٠٠ مليار دولار٢، وهو مبلغٌ غير مسبوق، ويفوق مجمل الدين الخارجي العام لمجمل البلدان النامية! وإذا أضفنا إليها رؤوس الأموال التي أودعها رأسماليو تلك البلدان في مصارف البلدان الأكثر تصنيعاً، والتي تبلغ نحو ١٥٠٠ مليار دولار، نستطيع التأكيد بأنّ البلدان النامية ليست مدينة، بل هي حقاً وفعلاً دائنة.

لو أنّ البلدان النامية تنشئ بنك التنمية وصندوق النقد الدولي الخاصين بها، لكانت قادرةً تماماً على الاستغناء عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الخاصة في البلدان الأكثر تصنيعاً.

ليس صحيحاً أنه يتوجب على البلدان النامية اللجوء للمديونية لتمويل تنميتها. فالهدف الأساسي لهذه المديونية في أيامنا هذه هو مواصلة تسديد الديون. وعلى الرغم من وجود احتياطيات كبيرة من العملات الصعبة، فحكومات الجنوب وطبقاتها المسيطرة المحلية لا تزيد الاستثمار والنفقات الاجتماعية. لكن هنالك استثناءٌ في العالم الرأسمالي: حكومة فنزويلا التي تنتهج سياسة إعادة توزيع إيرادات النفط لصالح أولئك الذين يعانون من الاستغلال أكثر من غيرهم، وتتعرض بفعل ذلك لمعارضةٍ جذرية من الطبقات المسيطرة المحلية ومن الولايات المتحدة. إلى متى؟

لم يكن الوضع في أي وقتٍ مضى مناسباً بهذه الدرجة لبلدان المحيط من وجهة نظرٍ مالية. ومع ذلك، فلا أحد يتحدث عن تغييرٍ في قواعد اللعبة، ذلك أنّ حكومات الصين وروسيا والبلدان النامية الرئيسية (الهند، البرازيل، نيجريا، إندونيسيا، تايلاند، كوريا الجنوبية، المكسيك، الجزائر، جنوب إفريقيا...) لا تعبّر عملياً عن أية نية في تغيير الوضع العالمي لصالح الشعوب.

لكن على الصعيد السياسي، لو أنّ حكومات تلك البلدان أرادت، لتمكنت من تشكيل حركة قوية قادرة على فرض إصلاحاتٍ ديموقراطية أساسية في النظام متعدد الأطراف، ولاستطاعت تبني سياسةٍ جذرية: رفض الديون وتطبيق مجموعة سياساتٍ تحقق قطيعةً مع النيوليبرالية. والسياق الدولي مناسبٌ لها، إذ إنّ القوة العالمية الرئيسية محشورةٌ في الحرب على العراق واحتلال أفغانستان، وتواجهها مقاوماتٌ قوية جداً في أمريكا اللاتينية تؤدي إلى حالات فشلٍ كاوية (فنزويلا، كوبا، الإكوادور، بوليفيا...) أو إلى مأزق (كولومبيا).

أنا مقتنع بأنّ ذلك لن يتحقق، فالسيناريو الجذري لن يطبّق على المدى القصير. والغالبية الساحقة من الزعماء الحاليين للبلدان النامية عالقون تماماً بالنموذج النيوليبرالي، وهم في معظم الحالات مرتبطون بمصالح الطبقات المسيطرة المحلية التي ليست لديها أية نيةٍ في الابتعاد الحقيقي (ناهيك حتى عن القطيعة) عن السياسات التي تنتهجها القوى الصناعية العظمى. يمارس رأسماليو الجنوب سلوك المرابي، وحين لا تكون تلك هي الحال، يحاولون في أحسن الأحوال الوصول إلى أجزاءٍ من السوق. هذه هي حال رأسماليي البرازيل وكوريا الجنوبية والصين وروسيا وجنوب إفريقيا والهند... الذين يطلبون من حكوماتهم أن تحصل من البلدان الأكثر تصنيعاً على هذا التنازل أو ذاك في إطار المفاوضات التجارية ثنائية أو متعددة الأطراف. علاوةً على ذلك، فالتنافس والنزاع بين حكومات البلدان النامية، بين رأسماليي الجنوب، حقيقيان ويمكن أن يتفاقما. وتثير العدوانية التجارية لرأسماليي الصين وروسيا والبرازيل تجاه منافسيهم في الجنوب انقساماتٍ ضارية. وهم عموماً لا يتفقون (في ما بينهم وبين الجنوب والشمال) إلا ليفرضوا على عمال بلادهم تدهوراً في شروط العمل بذريعة زيادة قدرتهم التنافسية إلى الحد الأقصى.

لكن الشعوب ستتحرر عاجلاً أو آجلاً من عبودية الديون والقمع الذي تمارسه الطبقات المسيطرة في الشمال وفي الجنوب، وسوف تفرض بنضالها انتهاج سياساتٍ تعيد توزيع الثروات وتضع حداً للنموذج الإنتاجوي المدمر للطبيعة. حينذاك، ستضطر السلطات الحكومية لمنح المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية أولويةً مطلقة.

لتحقيق ذلك، لابد من انطلاقةٍ بديلة: ينبغي الخروج من الحلقة الجهنمية للمديونية دون الوقوع في سياسة إحسانٍ تهدف لإدامة نظام دولي يسيطر عليه تماماً رأس المال وبعض القوى العظمى والشركات عابرة القومية. ينبغي إقامة نظام دولي لإعادة توزيع الدخول والثروات بهدف التعويض عن النهب المغرق في القدم الذي تعرضت له شعوب المحيط، ولا تزال. هذه التعويضات التي ستتخذ شكل هباتٍ لن تعطي البلدان الأكثر تصنيعاً حق التدخل في شؤون الشعوب التي تتلقاها. ينبغي أن تبتكر في الجنوب آلياتٌ لتحديد مآل الأموال، وتحكّم الشعوب المعنية وسلطاتها الحكومية في استخدامها، وهذا يفتح حقلاً واسعاً للتفكير والتجريب.

من جانبٍ آخر، ينبغي إلغاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأن تحل محلهما مؤسستان دوليتان أخريان يتميز تسييرهما بالديموقراطية. ينبغي أن تكون مهام البنك الدولي الجديد وصندوق النقد الدولي الجديد، أياً كانت تسميتهما

الجديدة، مختلفةً جذرياً عن سابقتيهما، وأن تضمنا الوفاء بالمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) في مجال الإقراض الدولي والعلاقات المالية الدولية. ينبغي أن تكون هذه المنظمات الدولية الجديدة جزءاً من نظام مؤسساتيٍّ دولي تترأسه منظمة للأمم المتحدة يعاد إصلاحها جذرياً. هنالك ضرورةٌ وأولويةٌ لأن تتشارك البلدان النامية في أسرع وقتٍ ممكن في تشكيل كياناتٍ إقليمية لديها بنك مشترك وصندوقٌ نقدي مشترك. وكانت البلدان المعنية قد بحثت في تأسيس صندوق نقدٍ آسيوي أثناء أزمة جنوب شرق آسيا وكوريا في العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨، لكنّ النقاش أجهض بتدخلٍ من واشنطن، وقام ضعف إرادة الحكومات بالباقي. أما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فقد بدأ النقاش في العام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بتحريضٍ من السلطات الفنزويلية حول إمكانية تأسيس مصرفٍ للجنوب، وهو أمرٌ ينبغي متابعته.

هنالك أمرٌ ينبغي أن يكون واضحاً: إذا أردنا تحقيق انعتاق الشعوب والوفاء الكامل بحقوق الإنسان، ينبغي أن تكون المؤسسات المالية والنقدية، الإقليمية منها والدولية، في خدمة مشروعٍ اجتماعي يقطع مع الرأسمالية والنيوليبرالية.

حول هذا الكتاب

«المال ضدّ الشعوب البورصة أو الحياة» نتاج ثلاث عشرة سنةً من البحث والنشاط حول إشكاليّة المديونيّة الدوليّة والسياسات التي يمليها الدائنون على المدينين. لقد استغرق تحريره، الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في السنغال، نحو ثلاث سنوات، كرّست ستّة أشهرٍ منها للكتابة نفسها. لم أقم في البداية بالكتابة على ورقةٍ بيضاء، بل انطلقت من كتابٍ سابقٍ حرّر في العام ١٩٩٧ بعنوان: «البورصة أو الحياة المال ضدّ الشعوب»، ظهر للمرّة الأولى بالفرنسية في ربيع العام ١٩٩٨ وصدرت منه تسع عشرة طبعةً بسبع لغات. والعمل الذي بين أيديكم يستعيد بنية الكتاب السابق، سالكاً دروباً جديدةً ودافعاً البحث في مجالاتٍ لم أحللها كفايةً إلى مسافةٍ أبعد: إشكاليّة القانون، وتلك المتعلّقة بالبيئة، والصلات المتعدّدة بين التجارة والمديونيّة، والبنية الماليّة، والسياسة الدوليّة، وموقع دول المعسكر السوفييتيّ سابقاً في المديونيّة الدوليّة، وسياسات التكييف الهيكلي.

تتطرّق الفصول الخمسة الأولى في مجملها للطور الحاليّ من مسار العولمة (الربع الرابع من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين). ابتداءً من الفصل السادس، يجري تحليل إشكاليّة المديونيّة الدوليّة على نحوٍ منهجيٍ من زوايا مختلفة: تاريخيّة واقتصاديّة وسياسيّة، مع محاولة تعيين المدى الاستراتيجيّ للتوجّهات القائمة. مع الفصل الرابع عشر، ندخل مجال الإيديولوجيا. وتتفحّص

الفصول من الخامس عشر إلى السابع عشر على التوالي أمريكا اللاتينيّة وإفريقيا وآسيا، وتتعمّق الدراسة عبر الاهتمام بصورةٍ أكثر تحديداً بأربعة بلدان: الأرجنتين والبرازيل والعراق ورواندا. يلقي الفصل الثامن عشر الضوء على التحالف بين البنك الدوليّ وص ندوق النقد الدوليّ ومنظّمة التجارة العالميّة. ويجهد الفصل التاسع عشر في اقتراح مسارات بديلةٍ متماسكة، ويبحث الفصل العشرون في الفاعلين في إطار تغييرٍ ممكن.

أنا سعيدٌ جداً لأنّ هذا الكتاب سيكون بين أيدي القراء والقارئات العرب، وأنتظر الكثير من ردود أفعالهم وتعليقاتهم.

إيريك توسان

لييج، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

الحواشي

(1) « Developing countries، in aggregate، were net lenders to developed countries»

(صندوق النقد الدولي، تقرير التنمية في العالم، ٢٠٠٣/١٣). في إصدار العام ٢٠٠٥ من التقرير، صفحة ٥٦، كتب البنك الدولي: «لقد أصبحت البلدان النامية الآن تصدّر رؤوس الأموال إلى باقي العالم.»

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٥، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٥/١٦٥. في أواخر العام ٢٠٠٤، كانت البلدان النامية تمتلك نحو ١٦٠٠ مليار دولار على شكل احتياطيات من العملات الصعبة (١٥٩١ مليار دولار)، أي أكثر من مجموع دينها العام الخارجي (١٥٥٥ مليار دولار. لدى الصين وماليزيا وتايلاند والهند وكوريا الجنوبية احتياطات من العملات الصعبة تفوق ديونها العامة الخارجية. وإذا ما أخذنا مجمل البلدان النامية في آسيا، فلديها احتياطيات من العملات الصعبة تمثل أكثر من ضعف ديونها العامة الخارجية (أو أكثر بـ ٣٠ بالمائة من دينها الخارجي العام والخاص –). وتمثل احتياطيات الصين وحدها سبعة أضعاف دينها العام الخارجي. أما شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فتبلغ احتياطيات العملة الصعبة فيها ١٤١ مليار دولار، في حين تبلغ الديون العامة الخارجية ١٢٧ مليار دولار. وتبلغ احتياطيات الجزائر ٤١ مليار دولار مقابل دينٍ عامٍ خارجي مقداره ٢٧ مليار دولار.

استهلال

التاريخ المعاصر هو تاريخ فتح العالم على يد عددٍ لا يني يتناقص من التجمّعات الهائلة حجماً، تتضمّن شركاتٍ عابرة للقوميّة تنساق وراء حربٍ دائمةٍ تستهدف السيطرة على الأسواق وتنخرط في محاولة إخضاع جميع النشاطات البشريّة لمنطق الربح.

وعلى الرغم من أنّ مسارات مراكمة رأس المال ومركزته مظاهر جديدة، لكنها تشهد منذ فترةٍ قريبةٍ تسارعاً هائلاً بتأثير الفورات التقنيّة. فلأوّل مرّةٍ في تاريخ البشريّة، يسمح تطوّر تقنيّات تخزين ومعالجة ونقل المعلومات (المعلوماتيّة، الأتمتة، الاتصالات) بإقامة استراتيجيّاتٍ كوكبيّةً في الزمن الواقعي. بعبارةٍ أخرى، فهو يسمح بالمتابعة والتقييم المستمرّين لتطبيق التعليمات في أيّ مكانٍ على سطح الكوكب انطلاقاً من مكانٍ محدّد، وبالتالي بتكييف محتوى أيّ نشاطٍ وتموضعه وشروط تشغيله ومآله.

وقد تضخّم تأثير هذه الثورة بفورتين أخريين، لهما طبيعة سياسيّة.

الأولى هي تحدي الشركات عابرة القومية لسيادة الدول ودورها التنظيمي باسم «الحرية». وقد حصل ذلك على نحو خاص في المجال الاقتصاديّ (العملة، أسعار الصرف، الرسوم الجمركية، أسعار الفائدة، تدفّق رؤوس الأموال، السياسات الماليّة والضريبية وتلك المتعلّقة بالموازنة، والقطاع العام) وفي المجال الاجتماعيّ (التشريع الاجتماعيّ وحقّ العمل، ابتداءً من الحدّ الأدنى للأجور إلى المساعدات العائليّة، مروراً بالحرّية النقابيّة وبنظام التقاعد، وكذلك بتوسيع مدى هذه الجوانب، والرعاية الصحّية والتعليم). كما أنها شرعنت إعادة النظر هذه وفق إيديولوجيا ليبراليّة عدوانيّةٍ على نحو خاص، تقودها اليد الحديديّة للقابضين على أعنة الاقتصاد والسلطة الثقافيةً. ما من جهدٍ يوفَّر في إطار التأكيد على فكرة تفوّق المبادرة الخاصّة على النشاط الحكوميّ، وعلى فعاليّة الأولى ومردوديّتها بالمقارنة مع عدم كفاءة وفوضى الثاني؛ أو على فكرة أنّ البشر يفضّلون بطبيعتهم المبادرة الفرديّة على التضامن الجماعي؛ أو على ضرورة تقييد وظيفة الدولة بدور وحيد هو التنظيم الصارم ضماناً للنظام وضبطاً للمجتمع وحمايةً للأفراد وللملكيّة الخاصة. ومع الضرب على وتر فكرة أنّ دولةً حرّةً هي دولةٌ تكون فيها الأعمال

حرّة، لم يُعِد هذا الخطاب النظر يوماً في التواطؤ الدائم بين جهاز الدولة وبين لوبيات الأعمال الكبرى لصالح رأس المال، لكنّه أدّى لسياسات إلغاء قيودٍ منهجيّة تستجيب لهدفين رئيسيّين.

من جهة، الإقامة التدريجيّة لفضاء كوني، قطاعاً تلو قطاع، أي سوقٍ عالميّةٍ قانونها الوحيد هو القانون الذي ترتضيه الشركات عابرة القوميّة لتنظيم المنافسة في ما بينها، وبتعبيرٍ آخر حرب اقتصاديّة. هذا هو الدور الذي تتطّع للقيام به منظّمة التجارة العالميّة على سبيل المثال، وهي المنظّمة العملاقة التي تسعى لوضع شرعيّة الدولة خارج القانون.

ومن جهةٍ أخرى، إعطاء أولئك الذين تتوافر لديهم الإمكانات الهائلة الضروريّة، أي الشركات عابرة القوميّة، الفرصة للاستفادة القصوى من الإمكانيّات التي أتاحتها التقنيّات الجديدة، وذلك على نحوٍ خاصٍّ في المجال الماليّ الذي أدّى فيه الدوران الفوريّ لرأس المال والنمو الكثيفً للتبادلات المالية وبيوت السمسرة والنتاجات المالية وأدوات المضاربة إلى خلق فقاعةٍ ماليّةٍ هائلة لا علاقة لها بوقائع النشاط الاقتصاديّ. ونحن نعلم أنّه يجري يومياً تبادل مبلغ يتراوح بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ مليار دولار أي ما يعادل الناتج القوميّ الإجماليّ للولاياتً المتحدة في أسبوع وهو يعادل أكثر من ستّين ضعف المبالغ الضرورية لتسوية العمليات الدوليّة المتعلقة بالسلع والخدمات. ربمّا تنفجر هذه الفقاعة في أيّ وقت وتؤدّي لأضرارٍ لا يمكن إصلاحها، مثلما حصل في المكسيك على نحوٍ خاصّ، ومؤخّراً جنوب شرق آسيا، وهي المسرح المفضّل لأكثر التوظيفات رواجاً ولعمليّات المضاربة الأكثر مجازفةً، يحشر فيها جزءٌ كبيرٌ من أموال التوفير المودعة في صناديق الإيداع والتقاعد، وكذلك الموجودات السائلة العائدة للمصارف والشركات.

كان سقوط جدار برلين في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٩ الفورةَ السياسيّة الثانية، وهو حدثٌ رمزيٌّ لانهيارٍ من الداخل شهدته كتلة البلدان المسمّاة بالاشتراكيّة، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، واختفاء نظامٍ اقتصاديّ وسياسيٍّ عرض نفسه بوصفه البديل التاريخيّ لرأسماليّةٍ تتناقص شعبيّتها. وقد ترافقت المفاجأة الكبيرة باستيلاءٍ سريعٍ على منطقة النفوذ الاشتراكيّ التي سرعان ما انضمّت دون مقاومةٍ وبشيءٍ من السذاجة الجشعة إلى النموذج الغربيّ لديموقراطية السوق، باستثناء بعض البلدان السائرة في طريق التحوّل السريع (مثل فيتنام)، أو تلك السائرة على طريق التحول إلى دور متاحف عاديات لعصورٍ بائدة (مثل كوريا الشماليّة)، وباستثناءٍ بارزٍ هو الصين التي تنوي الحفاظ على استقلالها الاقتصاديّ خلف ستار اشتراكيّة السوق. إنّ انتصار الرأسماليّة بتفكّك خصمها لم يؤدّ وحسب إلى

نهاية المواجهة بين الشرق والغرب التي حدّدت العلاقات الدوليّة ومصير الشعوب لنصف قرن، بل كذلك إلى اختفاء العالم الثالث بوصفه مجموعةً من بلدان الجنوب تجهد للحفاظ على استقلالها الاقتصاديّ والسياسيّ باللعب المحفوف بالمخاطر على الصراع بين القوى العظمى. لقد أكّد ذلك الانتصار على نحوٍ خاصٍّ الهزيمة التاريخيّة للطبقات العاملة والبروليتاريا العالميّة، فأصبحت نهباً لاستغلالٍ غير محدود تقوم به الرأسماليّة الهمجيّة والوقحة بعد أن تحرّرت أخيراً من خوفها المغرق في القدم من الثورة العالميّة.

في هذا السياق، يفتتح عهدٌ يسعى فيه سادة العالم الجدد لتأسيس نظام شموليٍّ جامع، وهي الوسيلة الوحيدة الممكنة في يد حفنةٍ من أمراء الحرب الاقتصاديّة كليي القدرة الذين سرعان ما سيستولون على الكوكب في آخر ذلك العهد ويفرضون هيمنتهم على الضحايا الذين يعدّون بالمليارات. يتطور هذا الإجراء التدريجي في ثلاثة حقول أساسية.

الحقل الأوّل هو الاحتكار شبه الكامل الذي تمارسه إيديولوجيا الطبقات المهيمنة والخطاب النيوليبراليّ الذي يشرعن هذه الهيمنة. ففي ما يخص الصحافة والوسائل السمعيّة البصريّة والنشر والجامعات و«مراكز صنع القرار» والمؤتمرات والندوات، يفلت القليل من أدوات ومواضع تطوير الأفكار السائدة ونشرها من السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للقابضين على الثروة والسلطة. إنّ وسائل الإعلام الجماهيريّة والتلاعب الذي تسمح به والقدرة على صنع وتكييف رسائل تناسب كلّ أنواع الجمهور تضاعف إمكانيّات إخضاع فئاتٍ متزايدة من السكّان لتأثيرها، ولاسيما ضحاياها المحتملين، كما يتناقص عدد الأشخاص القادرين على الإفلات من الخطاب المهيمن يوماً بعد يوم. لقد انخرطت في خدمة هذه الإيديولوجيا الغالبية العظمى من المثقّفين، وهم الذين عارضوا في الماضي السلطات القائمة وأصبحوا اليوم كلاب حراسةٍ للنظام الجديد. هنالك كهنوتٌ كاملٌ وقحٌ ومتشكّك، يقبض أموالاً كثيرة للدفاع عن العقيدة الليبراليّة وللتبشير بـ«نهاية التاريخ»، رهبانٌ ميّالون للحرب، قضاةٌ في محاكم التفتيش يتحرّون أيّة مقاومة ويقيمون المحارق لمعارضي العقيدة الجديدة. يحتكر هذا الكهنوت الكلمة المكتوبة والمسموعة، ويخرِج من قبعة الساحر أرنب حرية السوق، مبتكرة «المعجزات» الاقتصاديّة. إنّ أولئك اللاهوتيين الجدد، العلماء المكرّسين للعقيدة الليبراليّة، لا يتردّدون في تزييف التاريخ ليمحوا منه كلّ ما يمكن أن يعارض قيء «حقائقهم»، ولا في التلاعب بالأرقام الإحصائيّة ليكسبوا تعويذاتهم مظهراً علميّاً. وبذلك، يواصلون وعلى نطاقٍ واسع تقاليد الممارسات الشموليّة التي بدأتها البرجوازيّات القوميّة، وتابعتها أنظمة فاشيّة واشتراكيّة.

يجري تجنيد الأطفال منذ نعومة أظفارهم في الحرب الاقتصاديّة، التي تقدّم بوصفها اختياراً لا يمكن تجنّبه بين الحياة والفناء، سواءٌ في المدرسة أم في نشاطاتهم الرياضيّة، فتجري تربيتهم على تباري كلّ فردٍ ضدّ الجميع، وعلى مديح المنتصرين والأقوياء وازدراء الضعفاء والخاسرين. لم يُقَل يوماً شيءٌ عن هدف حربٍ غير محدّدةٍ ودائمة، على الطريقة التي تصوّرها جورج أورويل في روايته ١٩٨٤. وهكذا، تذوب أهداف هذه الحرب والحلفاء والغزوات كلها في ذلك المجرى المتواصل.

الحقل الثاني هو محاولة إخضاع جميع النشاطات البشريّة لنظام السوق ولقانون الربح. ينبغي ألاّ يفلت أيّ مجالٍ من تلك العملية، لا حماية الخصوصيّة ولا الحقّ في تنفّس هواءٍ غير ملوّث ولا استخدام الخارطة الوراثية البشرية. كلّ شيءٍ، بما في ذلك الجانب الروحيّ، يدخل في دورات رأس المال كي يدرّ الربح. وفي النهاية، يهدف الغزو إلى منح رأس المال سيطرة كلّيانية على الحياة والصيرورة البيولوجيّة والإنسانيّة. يترافق هذا النهب المشين لما يشكّل تراث البشريّة ونتاج العمل الجماعيّ بتوسّعٍ مطّردٍ إرغاميٍّ للجريمة. وبالفعل، فتدمير النظام القديم وفقدان فعاليّة القانونً الذي ينظم أوّلاً العلاقات بين الدول وبينها وبين الشركات عابرة القوميّة لم يترك مكانه بعد لمجموعةٍ من قواعد النظام الجديد. ويجري تنظيم التنافس الوحشي الذي ينساق إليه أمراء الحرب الاقتصاديّة عبر فسادٍ معمّم، لا يفلت منه أيّ بلدٍ أو أيّ سوق. فلا يمكن إبرام أيّ عقدٍ نفطيٍّ أو القيام بأيّة أعمالٍ كبرى أو بأيّة صفقة تسلح، الخ.، أو بأيّة دراسةٍ تتعلق بسوق هامة أو تزويدها بالسلع والخدمات مهما كانت أهميّتها دون دفع عمولاتٍ وفق معايير معقّدة ومتغيّرة يتورّط فيها الجميع. ويتكوّن أرخبيلٌ من الفراديس الضريبيّة الموزّعة حول العالم كلّه قرب القوى الرئيسية الأمريكيّة والأوروبيّة والآسيويّة، تقدّم مصارفها الدعم اللوجستي وتقوم بغسل أموالٍ تصل إلى مئات ملياراتٍ الدولارات. كما تقوم الشبكة نفسها بتمويل الاقتصاد السرّي، وعلى نحوٍ خاص تهريب المخدّرات، فتجني منه الرأسماليّة المصرفيّة المشاركة أكبر الفوائد، مقيمةً علاقةً دائمة وتكافلاً بين الجريمة المنظّمة وبين عالم الأعمال، وهما اللذان توجد بينهما تقارباتٌ طبيعيّة.

الحقل الثالث الذي تتطوّر فيه الشموليّة هو السياسة. ففي حين تصبح ديموقراطية السوق النموذجَ السياسي الإلزامي وتخضع فيه شرعيّة السلطة الناتجة عن الاستفتاء الشعبيّ لسيادة الأسواق القادرة في أيّ وقتٍ على معاقبتها، فإنّ الهيئات السياسيّة، بوصفها مكان التنظيم السلميّ للنزاعات الاجتماعيّة، تفرَغ من محتواها، وهي لا تبقى إلاّ كديكوراتٍ شكليّة تحفظ الوهم الديموقراطيّ في أنظمةٍ تتناقص ديموقراطيّتها يوماً بعد يوم. وراء هذه الواجهة من الديموقراطيّة

الافتراضيّة، تتموضع تقنيّاتٌ للمراقبة والسيطرة الاجتماعيّة تتطور باستمرار، تذهب شيئاً فشيئاً إلى أيدي الممسكين بزمام السلطة الرأسماليّة. شبكاتٌ من الملفّات المؤتمتة، يجري تسويقها في معظم الأحيان، محكِمةً الخناق على الحياة الشخصيّة والمهنيّة لمعظم الناس دون علمهم؛ تزايد الفاعلين والخدمات البوليسية العامّة والخاصّة وتخصّصها المتنامي؛ مراقبة الأماكن العامّة والخاصّة بالكاميرات؛ السيطرة المعلوماتيّة الدائمة على النشاطات والتنقّلات؛ مراقبةٌ وسيطرةٌ اجتماعيّة على يد مخبرين متخصّصين (مربّين، رجال شرطة، مساعدين اجتماعيين...) على الأحياء والسكّان والفئات العمريّة التي تعتبر مقلقةً أو خطرةً، وذلك بانتظار تسجيلهم ومتابعتهم إلكترونيّاً، لا بل وراثيّاً يوماً ما، مثلما نرى البوادر في القطاع الجنائي ومنع الجريمة. في كلّ مكانٍ يبدو فيه الضبط الاجتماعي مضيعة للجهد والمال، تتَرك مناطق مدينية وريفية شاسعة بسكانها لبربريةٍ تحكم تلك القطاعات اليائسة والمتخالطة من الكوكب، حيث لا تتمكن حتى المعايير القاسية للعولمة من فرض سيطرتها.

لكن ليس هنالك ما لا يمكن تجنّبه في مسار العولمة هذا وفي إقامة كونٍ شموليّ. فالتدمير الكبير والتزايد المذهل للتفاوتات الاجتماعيّة المرافقة له يخلقان في معظم أرجاء الأرض عدداً كبيراً من جيوب المقاومة. لم يكتب أحدٌ أنّ الشعوب الطامحة للحرّية والعدالة، والتي لم تخيب الظن أبداً عبر التاريخ البشريّ، قد قرّرت الخضوع اليوم. يبقى أنّ أيّة مقاومةٍ لا يمكن لها أن تكون فعّالةً على نحوٍ دائم دون وعيٍ ومعرفةٍ عميقة بطرائق عمل النظام الرأسماليّ في زمن الكوكبة وتقنيّاتٍ الهيمنة المتطوّرة التي ينشئها ويطوّرها.

يتميّز تحليل إيريك توسان بالمساهمة في تلك المعرفة وذلك الوعي وبمساعدتنا على فهم مسألة الديون، إحدى أهمّ آليّات استغلال أصحاب رأس المال للشعوب. وهو يفعل ذلك بمقاربة تربويّةٍ لشخصٍ كرّس نفسه ببسالة ودون تراجع لمقارعة هذا الاستغلال، ويضع المشكلة في الوقت نفسه في سياقها التاريخيّ والجيوسياسيّ، محقّقاً بذلك هدفه في «المساهمة في انعتاق المضطهدين والمضطهدات أياً كان مكان تواجدهم على سطح الكوكب».

كريستيان دو بري

محرّر في لوموند ديبلوماتيك

مقدمة

«ليست المهمّة الأكثر إلحاحاً تسليم المعوزين لشهيّة المنعمين مثلما يفعل حاليّاً البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، بل الحفاظ القابل للديمومة على الضمانات الاجتماعيّة أو البيئيّة المكتسبة، وكثيراً ما يكون ذلك ببذل نضالاتٍ قاسية بالنسبة لبعض الناس، ثمّ إشاعة هذه الضمانات لتشمل جميع سكّان الأرض».

ألبير جاكار، «أتّهم الاقتصاد المنتصر، ١٩٩٦»

ربمّا يجد عددٌ متزايد من البشر أنفسهم محرومين خلال وجودهم من الوصول إلى المعرفة والتواصل مع العالم، ناهيك عن أدنى الحاجات الحيوية. وهذا يعني ببساطةٍ نفي كرامتهم، ويؤدّي بالتالي إلى فقدان الثقة والاحترام، سواءٌ تجاه أنفسهم أم تجاه الآخرين. إنّها مظاهر يصعب على المؤشّرات الإحصائيّة قياسها، لكن ليست هنالك مبالغةٌ في التأكيد على أنّ أكثر من مليار نسمة يعيشون الوضع الموصوف أعلاه، وهو وضعٌ يحدّ من كينونتهم ويحطّم آمالهم، وضعٌ أدنى من الوضع البشريّ، وهو غير مقبول.

تسكنني ذكرى، هي ذكرى أطفال شارع كارتاجينا دي لاس إندياس في كولومبيا، وهم يبحثون عن الصمغ ليشمّوه فور بدء النهار، بعد أن ناموا بأسمالهم على الأرض، «تحمي» أجسادهم قطعةٌ من علبة ورقٍ مقوّى. كانت أعمارهم تتراوح بين سبعة أعوام وأحد عشر عاماً، وكان ذلك في العام ١٩٩٢. بالنسبة لهم، لا حقّ في الغذاء ولا في اللباس ولا في سقفٍ ولا في خدمات الرعاية الصحّية والتعليمية والعاطفية.

لقد وصل الأمر بهم، وكذلك بآلاف الأطفال من أعمارهم، إلى تنشّق الصمغ ليقطعوا دابر الجوع الذي يسيطر عليهم عند النوم وعند الاستيقاظ. ما الذي تعنيه بالنسبة لهم كلمة «إفطار»؟ ليس لديهم الحقّ في الإفطار ولا في الغداء.

حين قدّمت لهم طعاماً في أحد أكشاك ميناء كارتاجينا، أخذوا يبتلعون الطعام ببطء. لم تكن أجسامهم معتادةً على الغذاء، بل على أبخرة الصمغ التي

تريحهم وتدمّرهم في آنٍ معاً. ما هو متوسّط الحياة المتوقّع لديهم؟ عشرون عاماً؟ خمسةٌ وعشرون عاماً؟ يطلق عليهم البعض تعبيراً باللغة القشتاليّة(*)، هو تعبير desechables، ويعني ورق الصرّ الذي يرمى بعد استهلاك المنتج. إنهم أولئك الـdesechables، «القابلون للرمي» الذين تقتلهم الشرطة والجيش في كولومبيا والبرازيل والفيليبين بهدف «تنظيف» المدن. وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (اليونديب UNDP) للعام ١٩٩٧، بلغ عدد أطفال الشوارع في البرازيل ٢٠٠ ألف طفل، اغتيل المئات منهم على يد «قوّات النظام» في السنوات الأخيرة. من جهةٍ أخرى، يرغم ٢٥٠ مليون طفلٍ في العالم تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٤ سنة على العمل للبقاء على قيد الحياة. ويخضع عددٌ كبيرٌ منهم للعبوديّة تسديداً للديون (بونيه، ١٩٩٦). وسواءٌ في بلدان الجنوب أم في بلدان الشمال، يجري بانتظامٍ اكتشاف شبكاتٍ للانتهاك الجنسيّ للأطفال.

لا يمكن لأيّ كائنٍ بشريّ يحترم نفسه أن يبقى عديم الإحساس في مواجهة هذا الجور، وعليه أن يقوم بفعلٍ أيّاً يكن موقعه لوضع حدٍّ لما لا يمكن قبوله في أسرع وقتٍ ممكن مع صحبه (تنحدر كلمة «compagnon» التي تعني الصاحب من اللاتينيّة القديمة companero. المقطع الأول من الكلمة يعني: مع، أي فكرة المشاركة؛ أمّا المقطع الثاني فيعني الخبز).

يجري فرض البربريّة على جزءٍ كبيرٍ من البشريّة. وهذا لا يفترض انعدام الرغبة في التخلص منها لدى أولئك اللواتي والذين يعانون منها. هم وهنّ ليسوا برابرة. يناضل مئات الملايين من الأفراد في حياتهم اليوميّة، وهم ينظّمون أنفسهم في حركاتٍ تهدف لإيجاد عالمٍ أفضل. إنّ هذا العمل مهدىً إليهم وإليهنّ. لقد عزّز إبداعهم وتجاربهم النضاليّة إيماني بمخرجٍ محرّرٍ ممكن.

كان كارل ماركس قد أكّد على أنّ انعتاق المضطهدين والمضطهدات سوف يكون بجهدهم هم أنفسهم. والهدف الأساس الذي ينبغي مواصلة السعي إليه دون هوادةٍ هو المساهمة في هذا الانعتاق، أيّاً كان مكان تواجدهم على سطح الكوكب.

حول شكل الكتاب

يتضمّن هذا التقديم ثمانيةً وأربعين أطروحةً تختصر على نحوٍ تركيبيٍّ جزءاً من الكتاب (لأسبابٍ تتعلّق بالمساحة، تخلّينا عن تقديم الأجزاء المكرّسة للإيديولوجيا النيوليبراليّة والطرق البديلة والنشاطات على شكل أطروحات). ننصح القارئ بقراءة الأطروحات، لكن إذا كانت تنفّره، فيمكنه الذهاب مباشرةً إلى الفصل الأوّل وعدم قراءة الأطروحات إلاّ بعد الوصول إلى آخر العمل. كما ننصحكم أيضاً بالرجوع إلى ثبت المصطلحات في كلّ مرّةٍ يمثّل فيها تعبيرٌ أو اختصارٌ مشكلةً في الفهم أو في

التفسير. وفي آخر الكتاب قائمةٌ بأسماء الكتّاب والأعمال المذكورة فيه أو التي جرت العودة إليها أثناء تحريره. كذلك، حين يظهر في النصّ استشهادٌ أو حين يستشهد مقطعٌ بمؤلّفٍ أو أكثر، فقد أشرنا إلى اسم المؤلّف وسنة نشر العمل وأحياناً رقم الصفحة بين قوسين. تجدون كذلك في نهاية الكتاب سرداً زمنيّاً مع التعليق لعلاقات الثنائي البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ مع العالم الثالث.

جميع التعليقات والاقتراحات والانتقادات مرحّبٌ بها من أجل جعل هذا العمل أكثر قابليّةً للفهم وسدّ الثغرات المحتملة فيه وتصحيح الأخطاء التي ربّما تكون قد خفيت على الكاتب.

الأطروحات المقدّمة

١ـ منذ تسعينات القرن العشرين، نشهد إفقاراً كبيراً على المستوى العالمي نتيجة السياسات المنفلتة التي تدعى «النيوليبراليّة». يساند الكتاب هذا التأكيد بناءً على تحليلٍ نقديّ للمعلومات الإحصائيّة التي يقدّمها، من بين مصادر أخرى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ والبنك الدولي، وكذلك على ملاحظات المؤلّف الذي أجرى العديد من الرحلات الدراسية في العالم الثالث وفي أوروبا الشرقيّة وأمريكا الشماليّة وأوروبا (الفصل الأول).

٢ – تتلازم العولمة أو الكوكبة مع إلغاء تنظيم أسواق رؤوس الأموال الذي تقرّره حكومات القوى الاقتصاديّة الرئيسيّة والمؤسسات الماليّة متعدّدة الأطراف (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدوليّة) لخدمتها (الفصل الأول).

٣ – تتضمّن العولمة / الكوكبة التمويل المتزايد لاقتصاد جميع بلدان الكوكب، لدرجة أنّ بعض المؤلّفين يتحدّثون عن «استبداد» الأسواق الماليّة التي تقلّص على نحوٍ كبيرٍ هامش مناورة السياسات الحكوميّة (الفصل الرابع). لكن يرجى الانتباه إلى أنّه ينبغي ألاّ نستنتج من ذلك أنّنا قد وصلنا إلى نقطة اللاعودة. يمكن تنظيم الأسواق الماليّة من جديد إذا قرّرت السلطات السياسيّة ذلك.

٤ – ليست العولمة / الكوكبة مساراً اقتصادياً محضاً. فالسياسات التي ينتهجها عددٌ متزايدٌ من الحكومات، التي تسير على دربٍ مهّدته إدارة ريغان وحكومة تاتشر في مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين، قد سرّعت العولمة على نحوٍ قويّ؛ إذ اختزل الحكّام عن سابق تصميم إمكانية تدخّل السلطات الحكوميّة.

٥ – من الضروريّ المضيّ في منعطفٍ جديدٍ يضع هدف إشباع الاحتياجات الإنسانيّة في بؤرة السياسات المطبّقة. للوصول إلى هذا الهدف، ينبغي اتّخاذ إجراءاتٍ قسرية تجاه أصحاب رؤوس الأموال. وبوسع المضطهدين والمضطهدات

أن يكونوا العناصر الفاعلة في تغيير ثوريّ. ليست العولمة النيوليبراليّة عصيّةً على التجاوز، وينبغي أن يفكّر أولئك الذين يؤكّدون العكس أنّ تجاوزهم هو أمرٌ ممكن (الفصلان ١٩ و٢٠).

٦ـ بعد أكثر من عشرين عاماً من السياسات النيوليبراليّة، لم يرجع النموّ الاقتصاديّ إلى المستوى الذي كان عليه في العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالميّة الثانية. فالنمو لم يتباطأ وحسب، بل إنّ المشروع النيوليبرالي يعتمد على زيادة التفاوتات داخل البلدان وكذلك بين بلدان المركز والمحيط (الفصول ١ إلى ٤).

٧ – تتضمّن العولمة / الكوكبة الجارية إعادة مركزة الاستثمارات والإنتاج والتبادلات في ثلاثة أقطابٍ رئيسيّة على المستوى الصناعي والماليّ والتجاري والعسكري: الثالوث أمريكا الشماليّة وأوروبا الغربية واليابان (الفصل الثالث).

٨ – بلدان العالم الثالث والكتلة الشرقيّة سابقاً مهمّشة، مع بعض الاستثناءات (الفصل الثالث). داخل هاتين المنطقتين من العالم، واللتين تضمّان ٨٥ بالمائة من سكّان الكوكب، نشهد كذلك تهميشاً متزايداً للجزء الأعظم من السكّان، يتمركز في أكثر المناطق عوزاً.

٩ – في بلدان الشمال، يجري استبعاد أقلّيةٍ متزايدة من النشاط الإنتاجيّ، وهي تعيش بفضل آليّات التضامن الجماعيّ المكتسبة عبر نضال المضطهَدين والمضطهَدات في القرن العشرين (نظام الضمان الاجتماعيّ) أو أنّها تعيش بالتحايل (الفصل الأوّل).

١٠ـ في الحقبة الحاليّة، تتضمّن العولمة / الكوكبة فتحاً للحدود أمام حركة رؤوس الأموال، وفي الوقت ذاته إغلاقاً لحدود البلدان المصنّعة في وجه شعوب العالم الثالث وما يدعى بالكتلة الاشتراكيّة سابقاً (الفصلان ٩ و١٣).

١١ـ يجري إنتاج الثروة عبر عمل البشر والطبيعة، ويوجّه أصحاب رؤوس الأموال جزءاً متزايداً من فائض إنتاج العمل البشريّ نحو المجال الماليّ، وهم يستثمرون جزءاً متناقصاً منه في المجال الإنتاجيّ. هذا المسار ليس دون نهاية، لكنه قد يدوم ويؤدي إلى أزماتٍ اقتصاديّة (انهيارات) بوتيرةٍ أعلى وبمدىً متزايد ما لم يجر تحوّلٌ بفضل نشاط أولئك الذين في أسفل السلّم، فربّما يدوم ويؤدّي إلى أزماتٍ (الفصول ٣ و٤ و١٧).

١٢ـ تترافق العولمة / الكوكبة مع عدوانٍ شاملٍ يشنه رأس المال على عمل الأجراء وصغار المنتجين (الفصل الأول).

١٣ـ تسرّع العولمة / الكوكبة حركة مركزة رؤوس الأموال في أيدي بضع مئاتٍ من الشركات. إنّ قوّة الشركات عابرة القومية تكبر وتصل عموماً إلى وضع احتكار القلّة (الفصلان الثاني والثالث). لكن ينبغي الاحتراز من المبالغة في هذا المسار. المنافسة بين الشركات عابرة القومية قويّة، وهي غير قادرةٍ على تشكيل احتكارٍ عالميّ. من جهةٍ أخرى، وكإشارةٍ إلى حدود العولمة / الكوكبة، فالشركات عابرة القارّات ليست متحرّرة من الدول، إذ إنّها تستند، كقاعدةٍ عامّة، إلى دولة البلد الذي تنتمي إليه. وهي تحقّق أكثر من نصف مبيعاتها الكلّية في دولتها الأصليّة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [اليونكتاد]، تقرير العام ٢٠٠٠). أما في ما يخصّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تضاعف حجمها خمس مرّاتٍ ونصف بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ (إذ ارتفع من ٢٠٠ إلى ١١٠٠ مليار دولار). ونتيجة التباطؤ الشديد في النموّ الذي بدأ في العام ٢٠٠١، تهاوت تلك الاستثمارات. أمّا تلك التي تتّخذ وجهة بلدان المحيط، فلم تتوزع على نحوٍ متوازنٍ فيها جميعاً. فخمسة إلى ثمانية بلدانٍ تتلقّى في كلّ عام أكثر من نصف تلك الاستثمارات المتّجهة نحو بلدان المحيط، في حين أنّ البلدان التّسعة والأربعين الأقلّ تطوّراً لا تتلقّى معاً سوى ٠،٥ بالمائة منها (الفصل ١٤). وعلى مستوى الكوكب، يترافق الجزء الأعظم (أكثر من ٧٠ بالمائة في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠) من تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع استملاك شركاتٍ موجودة لتعزيز قوّة الشركات عابرة القومية التي تقوم بشرائها. وكثيراً ما يتبع عمليّات الشراء تخفيض عدد العاملين وإغلاق مواقع إنتاج وإلغاء خدمات.

١٤ـ إنّ البطالة في الشمال لا تعود للانتقال الكبير في مراكز إنتاج الشمال نحو الجنوب أو نحو أوروبا الشرقيّة (الفصل ٣). من المثير للاهتمام ذكر النتائج الواضحة لعملٍ معمّقٍ ذكرته وثيقتان صادرتان عن المكتب القوميّ للبحث الاقتصادي (National Bureau of Economic Research، ١٩٩٧)، وهو مكتبٌ يتميّز بالجدّية. يتعرّض أساس العمل لعيّنةٍ كبيرةٍ من الشركات عابرة القومية في الولايات المتحدة وشركاتها الملحقة، جرى تتبّعها على مدى عشرة أعوام، من العام ١٩٨٣ إلى العام ١٩٩٢. وقد تبيّن أنّ استبدال الوظائف في الشركات الفرعيّة المتواجدة في العالم الثالث بوظائف في الشركات الأمّ المتواجدة في البلدان المصنّعة هامشيّ. بالمقابل، يوجد استبدالٌ قويٌّ بين مختلف الشركات الفرعيّة. وهكذا يلاحظ المؤلّفون أنّ «تطوير الاستثمار في بلدانٍ كالبرازيل يمثّل تهديداً أقلّ بكثيرٍ للوظائف في الشركات الأمّ في الولايات المتّحدة ممّا يمثّله بالنسبة للوظائف في الشركات الفرعيّة المتواجدة في البلدان النامية في آسيا». وفي وقتٍ لاحق، يقارن باحثو الاقتصاد المتريّ بين

مختلف الشركات الفرعيّة تلك النتيجة ويوسّعونها ليظهروا أنّ «نشاطات الشركات الفرعيّة في البلدان النامية مكمّلة لنشاطات الشركات في البلدان المتطوّرة أكثر من كونها قابلةً للتبادل في ما بينها». وحتّى بين الشركات الفرعيّة، نجد كذلك الفكرة نفسها، فكرة وضع العاملين في مختلف المواقع والشركات الفرعيّة التي تمتلكها بلدانٌ يمكن وضعها من وجهة نظر نوعيّة العمل موضع تنافس. وتعتبر شركة نايك Nike تمثيلاً عمليّاً لتلك الدراسة العلميّة.

١٥ـ تعبّر الأزمة التي هزّت جنوب شرق آسيا، وعلى نحوٍ خاصٍّ تايلاند وإندونيسيا والفيليبين وماليزيا بدءاً من صيف العام ١٩٩٧، عن حدود نموذج «التنمية» المبنيّ على الأجور المنخفضة وانفتاح الاقتصاد والنموّ الناتج عن زيادة الصادرات الذي يعيد السوق المحلّية إلى المستوى الثاني. يترافق هذا النموذج مع ميلٍ دائمٍ لتعميق عجز الميزان التجاري. وكما في حالة الأزمة المكسيكيّة في العام ١٩٩٤، يعود الأمر إلى عدم تناظرٍ أساسيّ: تزداد الواردات بسرعةٍ تفوق زيادة الصادرات بسبب علاقة تبعيّةٍ مستمرّةٍ تؤدّي إلى استيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية من البلدان الغنية. ونظراً للتنافس بين الشركات الفرعيّة الموصوف أعلاه، لا تتطوّر الصادرات إلّا وفق القدرة على الحفاظ على الأجور في مستوى جذّاب. يمكن أن يكون النموّ قويّاً للغاية، لكنّه يستند إلى سباقٍ متهور غير مستقر يستلزم تشويهاً مستمراً في البيئة الاجتماعيّة الاقتصاديّة. إنّ اللبرلة الكاملة لرؤوس الأموال الداخلة والخارجة تضع تلك الاقتصادات تحت رحمة نزوحٍ كبيرٍ بقدر ما هو مفاجئٌ لكمّ هائلٍ من رؤوس الأموال الباحثة عن ربحٍ سريعٍ أو عن ملجأٍ آمن. ويزيد خروج رؤوس الأموال إلى فضاءاتٍ أخرى حاجة البلدان والشركات المعنية إلى الموجودات السائلة، فتتزايد المديونية بسرعةٍ كبيرة (الفصل ١٧).

١٦ـ في الماضي، ترافق تطوّر المديونية الدوليّة مع توسّع الرأسماليّة الأوروبيّة على المستوى الدوليّ اعتباراً من القرن السادس عشر (الفصل ٦).

١٧ـ لعب استخدام الديون الخارجيّة كسلاحٍ للهيمنة / الاندماج دوراً أساسيّاً في سياسة القوى الرأسماليّة الرئيسيّة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تجاه بعض القوى الثانويّة التي كان يمكن لها أن تصبح قوىً رأسماليّة: الصين والإمبراطوريّة العثمانيّة (الفصل ٧).

١٨ـ أثناء أزمة الديون الخارجيّة في أمريكا اللاتينيّة في ثلاثينات القرن العشرين، قرّر أربعة عشر بلداً في القارّة تعليق تسديد الديون من جانبٍ واحد، وقد ساهم ذلك في نجاحها الاقتصادي. لقد تصرّفت أربع عشرة حكومةً مختلفة التوجّهات على نحوٍ متزامن وانتهجت سياساتٍ أكثر توجّهاً ممّا مضى نحو السوق

المحلّي. أثناء أزمة ثمانينات القرن العشرين، فرضت الولايات المتّحدة والقوى الرأسماليّة الكبرى الأخرى مفاوضاتٍ منفردة لكلّ حالة، فخرجت منها منتصرة (الفصلان ٧ و٨).

١٩ـ هنالك تداخلٌ وثيقٌ بين أزمة مديونية بلدان العالم الثالث (كأزمة الكتلة السوفييتيّة سابقاً) من جهةٍ وبين أولى مراحل تحرير الأسواق الماليّة (النصف الثاني من ستّينات القرن العشرين) من جهةٍ أخرى (الفصلان ٦ و٨).

٢٠ – تطوّرت مديونية بلدان العالم الثالث على نحوٍ كبيرٍ ابتداءاً من النصف الثاني لعقد الستينات في القرن العشرين وحتّى نهاية عقد السبعينات بسبب انتهاج المصارف الخاصّة والبنك الدوليّ وحكومات الشمال (ولاسيما عبر قروض التصدير) لسياسةٍ فعّالةٍ من تقديم قروض ذات فوائد منخفضة، لا بل ذات فوائد سلبيّة. بالنسبة لبلدان الجنوب، كان من المفيد للغاية إذن استجرار القروض في تلك الفترة، خاصّةً وأنّ عوائد التصدير كانت تتزايد (ارتفاع أسعار المنتجات التي يصدّرها الجنوب). وقد شجّعت حكومات الشمال استدانة الجنوب كي تجد منفذاً لمنتجات الشمال. من جهتها، كانت لدى مصارف الشمال رؤوس أموالٍ ضخمة على شكل ودائع، حاولت توظيفها حتى إذا تعرضت للمخاطر (الفصول ٦و ٨ و ١٠و ١١و ١٥ و١٧).

٢١ – تعود أزمة مديونيّة العالم الثالث التي اندلعت في العام ١٩٨٢ إلى تأثيرٍ مزدوجٍ للارتفاع المفاجئ في أسعار الفوائد التي قرّرها بنك الاحتياط الفدراليّ في الولايات المتحدة في نهاية العام ١٩٧٩، وانخفاض عوائد التصدير الذي أدّى إلى عجزٍ تجاريّ بالنسبة لبلدان الجنوب وتوقّف منح القروض المصرفيّة (الفصل ٨).

٢٢ – أدارت حكومات الشمال والجنوب، وكذلك المؤسّسات الماليّة الدوليّة متعدّدة الأطراف (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) والخاصّة (المصارف الخاصّة الكبرى) أزمة مديونيّة العالم الثالث على نحوٍ أدخلت فيه بلدان العالم الثالث وبلدان الكتلة السوفيتيّة سابقاً التي كانت قد أحرزت قوّةً اقتصاديّةً، لا بل ماليّةً، حقيقيّة في حلقة تبعيّةٍ متزايدة. أمّا البلدان الأقلّ تطوّراً في العالم الثالث التي لم تشهد مساراً تراكميّاً للتصنيع، فقد أصبحت تبعيّتها لمصالح البلدان المصنّعة الرئيسيّة أكثر حدّةً (الفصول ١١ و١٢ و١٥ و١٦).

٢٣ – إنّ الدائنين الدوليّين، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس الذي يضمّ حكومات الشمال باعتبارها جهاتٍ دائنة ونادي لندن الذي يضمّ المصارف الخاصّة في الشمال يملون شروطهم على البلدان المدينة (الفصول ١٠ و١١ و١٢ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨).

٢٤ـ تمثّل خطط التكييف الهيكليّ أداةً لترويض بلدان العالم الثالث وبلدان الكتلة السوفييتيّة سابقاً (الفصول ١١ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨). ويجري تصدير منطق هذه الخطط نحو بلدان الشمال التي يخضع سكّانها هم أيضاً لخطط التقشّف (الفصل ١٤).

٢٥ـ إنّ تأثيرات هذه الخطط كارثيّةٌ عموماً وقد سرّعت في بعض الحالات أزماتٍ اقتصاديّةً مأساويّة أدّت إلى مفاقمة نزاعاتٍ توصف بأنّها عرقيّة أو دينيّة، لا بل إلى تفتّت دول. القائمة طويلةٌ منذ الآن وعدد القتلى هائل: الصومال، يوغوسلافيا سابقاً، الجزائر، رواندا... إنّ خطط التكييف الهيكليّ لا تشكّل العامل المحدّد لتلك الأزمات، لكنّها تمثّل حافزاً قويّاً لها (الفصلان ١٢ و١٦).

٢٦ـ تسديد الديون الخارجيّة والداخليّة آليّةٌ هائلةٌ لضخّ الثروات (أو لجزءٍ منها: فائض الإنتاج) التي يكوّنها الأجراء وصغار المنتجين. الأمر لا يتعلّق بمجرّد سحبٍ للثروات من المحيط إلى المركز، إذ ينبغي بالفعل إجراء تحليلٍ طبقيٍّ للظاهرة ورؤيةً أنّها تشكّل جزءاً من الهجوم المعمّم الذي يقوم به رأس المال على العمل المذكور أعلاه.

٢٧ـ يضاف نظام المديونيّة إلى آليّاتٍ أخرى تهدف لإخضاع شعوب ودول المحيط إلى المركز الذي ترمز إليه مجموعة الدول المصنّعة السبع الكبرى G٧. من بين تلك الآليّات: التبادل التجاريّ غير المتكافئ الذي يعبّر عنه تدهور التبادل على حساب الجنوب، وسيطرة الشركات عابرة القومية والبلدان الرأسماليّة المصنّعة على التجارة العالميّة، والهيمنة العسكريّة لقوى الشمال، وهرب رؤوس أموال الجنوب إلى الشمال، وإعادة توطين شركات الشمال عابرة القومية المتواجدة في الجنوب لأرباحها، وهروب «الأدمغة» من الجنوب نحو الشمال، والنهب البيئيّ، ونهب الموارد الطبيعيّة، والحواجز الحمائيّة التي ينصبها الشمال أمام بضائع الجنوب، وفرض التقييدات على تجوّل مواطني الجنوب في بلدان الشمال وإقامتهم فيها (الفصل ٩).

٢٨ـ يجري تسديد الديون الحكوميّة للبلدان الصناعيّة مثلما يجري في حالة الديون الخارجيّة للمحيط، لكن في إطارٍ نوعيّ، فالأمر يتعلّق على نحوٍ كبيرٍ بديونٍ داخليّةٍ. إنّ أصحاب رؤوس الأموال هم المالكون الرئيسيّون لسندات الديون الحكوميّة التي تقوم الدولة بتسديدها عبر تخصيص جزءٍ متزايدٍ من الضرائب التي تحصّلها من العمّال. إذن نجد هنا أيضاً آليّةً لنقل فائض إنتاج العمّال إلى أصحاب رؤوس الأموال (الفصل ٩).

٢٩ـ الديون الحكوميّة الداخليّة في بلدان الجنوب هي في خضمّ تزايدها، وعلى نحوٍ خاصٍّ في أمريكا اللاتينيّة وفي آسيا. كما يمثّل تسديدها آليّةً لنقل جزءٍ من فائض الإنتاج نحو أصحاب رؤوس الأموال (الفصلان ١٥ و١٦).

٣٠- البنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ مؤسّستان تسيطر عليهما القوى الرئيسيّة في المركز الرأسماليّ، وهما تتدخّلان كلّ يوم في الحياة السياسيّة للبلدان المدينة لتحديد التوجّهات الكبرى للسياسات التي تنتهجها سلطات المحيط (انظر الفصول ٩ و١١ و١٢ و١٤ و١٥ و١٦). منذ العام ١٩٩٥، وهو العام الذي بدأت فيه منظّمة التجارة العالميّة نشاطها، أصبحت تشكّل ثلاثيّةً مع مؤسّستي بريتون وودز الأخريين (انظر الفصل ١٨).

٣١- هنالك تحت تصرّف تلك المؤسّستين وسيلة ابتزازٍ شديدة الفعاليّة: إذا لم تسدّد السلطات وفق الشروط التي يمليها صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ وناديا باريس ولندن، تقطع عنها إمدادات القروض. وفي هذه الحالة، يكون التهديد كبيراً في أن ترى تلك السلطات توقّفَ كلّ مصادر التمويل الخارجيّ (الفصول ١١ و١٢ و١٦).

٣٢- جزءٌ كبيرٌ من الديون المستجرّة غير شرعيٍّ وشائن (الفصول ١٥ و١٦ و١٩).

٣٣ – لقد سدّدت شعوب المحيط الديون المستجرّة قبل رفع أسعار الفائدة في مطلع ثمانينات القرن العشرين، وهو أمرٌ ليست مسؤولةً عنه إطلاقاً. بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٢، سدّد المحيط أكثر من أربعة آلافٍ وست مائة مليار دولار، أي ثمانية أضعاف ما كانت تدين به في العام ١٩٨٠ (الفصول ٨ و٩ و١٥ و١٩). ويعادل المبلغ المسدّد أكثر من خمسين ضعف المبلغ المخصص لخطّة مارشال!

٣٤- لكنّ العالم الثالث أكثر مديونيّةً بأربع مرّاتٍ ممّا كان عليه في العام ١٩٨٠، فقد اضطرّ للاقتراض من جديدٍ لدفع فوائد أكثر ارتفاعاً (الفصل ٩).

٣٥- تتناقص الواردات الحقيقيّة لصادرات العالم الثالث (حتّى ولو كان حجم الصادرات يتزايد) لأنّ التبادلات بين بلدان المحيط وبلدان المركز قد تطوّرت على حساب الأولى منها (الفصول ٨ و٩ و١٣ و١٥).

٣٦ – جرى تعديل مميّزات الديون الخارجيّة لأكبر مديني العالم الثالث في ثمانينات القرن العشرين (المكسيك والبرازيل والأرجنتين...) لصالح مصارف الشمال الخاصّة بتواطؤ حكومات البلدان المدينة المعنيّة. للوصول إلى هذا الهدف، توجّب إجراء تدخّلٍ مزدوجٍ من سلطات الولايات المتحدة (خطّة بيكر، خطّة برادي) وكارتل المصارف الخاصّة المقرضة (نادي لندن) وصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ. لقد أنقصت المصارف على نحوٍ كبيرٍ حجم تلك القروض في محفظتها، وحمت نفسها من القروض السيئة، فهيَ تستفيد في معظم بلدان الشمال من إعفاءاتٍ أو استثناءاتٍ ضريبيّة عبر تحقيق بنودٍ مخصّصةٍ للقروض المشكوك فيها. منذ مطلع

تسعينات القرن العشرين، أصبحت مصارف الشمال الخاصّة تمنح القروض لآجالٍ قصيرة وبأسعار فائدة مرتفعة. من جهةٍ أخرى، وعلى مثال الفاعلين الاقتصاديّين الآخرين (صناديق التقاعد والصناديق المشتركة وشركات التأمين...)، فهي تقوم على نحوٍ خاصٍ بحيازة سندات أو قسائم ديونٍ يصدرها بعض أكبر المدينين الحاليّين (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، تركيّا) بضمان الدولة. تدعى هذه الظاهرة بتسنيد الديون (تحريك مصرفٍ للديون المتوجّبة له)، وهي تسمح للفاعلين الماليّين من الخواصّ بالتخلّص بسرعةٍ كبيرةٍ من سندات الديون بمجرّد ظهور خطرٍ ما أو حين يعتبرون أنّ استثماراً ما قد يدرّ ربحاً أكبر في مجال نشاطٍ آخر أو في بلدٍ آخر (الفصول ٦ و١٥ و١٧). هذه السيولة مرادفةٌ لعدم الاستقرار، فهي تسمح بمدىً أوسع وسرعةٍ أكبر في حركة رؤوس الأموال بتأثير مفعول الأوعية المستطرقة. رأينا ذلك في العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨، فقد توالت أزمة جنوب شرق آسيا وأزمة البورصة العالميّة والأزمة الروسيّة والأزمة البرازيليّة، ولم يكن هنالك أيّ حاجزٍ كتيم للحدّ من العدوى. من جهةٍ أخرى، وإثر أزمة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، حثّ كبار الدائنين الخواصّ وصندوق النقد الدوليّ سلطات البلدان المعنيّة على تأميم ديون شركاتها الخاصّة وعلى إصدار قروض دولةٍ في الأسواق الماليّة الدوليّة لضمان تسديد القروض العاجلة التي دفعها كبار أصحاب الصناديق الماليّة بقيادة صندوق النقد الدوليّ، فشهدنا، دون الدخول في التفاصيل، تكراراً في آسيا لإدارة أزمة الديون في أمريكا اللاتينيّة. على هذا النحو، تعزّزت ظاهرة التسنيد. إنّ التكييف المفروض على الشعوب وعلى اقتصادات شرق آسيا لا يقلّ ضراوةً عن ذاك الذي جرى فرضه على شعوب أمريكا اللاتينيّة واقتصاداتها.

٣٧ـ يجعل هذا التطور الكلي موقف البلدان المدينة أكثر هشاشةً، إذ يسهّل إعادة بيع السندات أو القسائم التي تصدرها. وبين ليلةٍ وضحاها، يمكن أن تصبح هذه البلدان غير قادرةٍ على دفع المبالغ الكبيرة الضروريّة لتسديد ديونها أو لضمان توازن ميزان مدفوعاتها. تبرهن على ذلك الأزمة المكسيكيّة في العام ١٩٩٤، وأزمة جنوب شرق وشرق آسيا في العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨، وأزمة روسيا في آب / أغسطس من العام ١٩٩٨، والبرازيل في كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٩٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩٩، والأرجنتين وتركيّا في العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ والبرازيل في العام ٢٠٠٢.

٣٨ـ كما كان عليه الحال في الأزمة المكسيكيّة لعام ١٩٩٤، توجّب تدخّل صندوق النقد الدوليّ في محاولةٍ للحدّ من الأضرار. لكنّ الصندوق لا يقدّم الهدايا، فهو يقدّم قروضاً مقرونةً بعلاوات مجازفة، تزيد من عبء الديون الخارجيّة على البلدان التي تتلقّاها وتساعد على سيطرته عليها.

٣٩ـ بدءاً من العام ٢٠٠٠، نشهد تناقصاً كبيراً في تدفّق القروض والاستثمار باتجاه بلدان المحيط (باستثناء الصين)، لدرجة اضطرار البنك الدوليّ إلى الاعتراف بأنّ «البلدان النامية لا تزال تصدّر رؤوس الأموال» (البنك الدوليّ، تقرير التنمية المالية في العالم، ٢٠٠٣، مذكور في الفصل التاسع من هذا الكتاب).

٤٠ـ كما تبدّل شكل المديونيّة الخارجيّة في البلدان الأكثر فقراً ومديونيةً، إذ لم تعد المصارف الخاصّة تهتمّ بها (إلاّ في حال كان لديها، كما في أنغولا، ثرواتٌ طبيعيّةٌ هامّة). والدائنون الرئيسيّون هم دول الشمال (الديون الثنائية) والمؤسّسات الماليّة الدوليّة (الديون متعدّدة الأطراف التي يمتلكها صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ وزملاؤه الأوروبيّون: بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الأمريكيّ وبنك التنمية الآسيويّ). وتذهب معظم التسديدات التي تقوم بها البلدان الأكثر فقراً ومديونيةً إلى المؤسّسات الماليّة الدوليّة، وعليها تخصيص جزءٍ متزايدٍ من مساعدة التنمية الرسمية التي تتلقّاها لتسديد الديون متعدّدة وثنائيّة الأطراف. والطامّة الكبرى أنّ جزءاً من القروض التي تقدّمها المؤسّسة الدوليّة للتنمية (وهي أحد فروع البنك الدوليّ) يستخدم على الفور لتسديد ديونها للبنك الدوليّ لإعادة الإعمار والتنمية (الفرع الرئيسيّ للبنك الدوليّ) وصندوق النقد الدولي. إنّ ما يخرج من إحدى كوى البنك الدوليّ ومخصّصٌ رسميّاً لتحسين وضع سكّان البلدان المدينة يعود إلى البنك الدوليّ من كوّةٍ أخرى عبر تسديد الديون الخارجيّة، كما لو أنّ تلك المبالغ لا تغادر واشنطن التي يقع فيها مقرّا البنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ. ولا تتوقّف الفضيحة هنا، ففي العام ٢٠٠٠، سدّدت البلدان الفقيرة الـ٤٢ مرتفعة المديونيّة ٢٣٠٠ مليون دولار أكثر ممّا حصلت عليه من قروضٍ في ذلك العام نفسه. من جهةٍ أخرى، وعلى العكس من الالتزامات التي تعهّدت بها حكومات البلدان الأكثر تصنيعاً أثناء قمّة ريو في العام ١٩٩٢، تهاوت مساعدات التنمية الرسمية (الفصلان ٩ و١٩).

٤١ـ في مواجهة الانتقادات العديدة التي يتعرّض لها البنك الدوليّ من جانب جزءٍ من الحركات الاجتماعيّة في الشمال والجنوب، قرّر تحسين صورته المميّزة بتمويل قروضٍ لمشاريع متعلّقة بالرعاية الصحّية والتعليم وتكرير المياه المستخدمة وتنقيتها... والمستفيدون من القروض هم على نحوٍ متزايدٍ سلطاتٌ محلّيةٌ أو منظّماتٌ غير حكوميّة. لكنّ هذه القروض لا تمثّل سوى جزءٍ ضئيلٍ من عمليّات البنك الدوليّ.

علاوةً على ذلك، أطلق البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ في العام ١٩٩٦ برنامجاً لتخفيض ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونيّة (والتي يبلغ عددها ٤٢

بلداً من أصل أكثر من ١٨٠ بلداً في المحيط). وقد نال هذا البرنامج دعماً إعلاميّاً واسعاً، وهو يتضمّن جعل خدمة الدين في البلدان التي قد تكون معنيّةً «مقبولةً» (الفصل ١١). وفي خمس سنوات (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، كانت الأموال التي وظّفها صندوق النقد الدوليّ فعلاً في الوعاء المشترك (الصندوق الائتماني)، والتي تستخدم في تمويل تخفيضات الديون، أقلّ من المبلغ اللازم لدفع المال لموظفيه الـ٢٣٠٠ في العام ٢٠٠٠ وحده. وهنالك عنصر مقارنةٍ آخر. فالمبلغ الذي أنفقه صندوق النقد الدوليّ لتخفيض ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونيّة الـ٤٢ يمثّل أقلّ من ٢ بالمائة من المبلغ الذي وظّفه لإنقاذ دائنين من بلدان جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا والأرجنتين في الفترة نفسها. أمّا المبلغ الذي خرج من خزانة البنك الدوليّ، فهو أقلّ من ربحه السنوي الذي يعادل ١٥٠٠ مليون دولار.

إنّ مجموع المبالغ التي دفعها جميع المساهمين في مبادرة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونيّة بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٣ (ثماني سنوات) يساوي أو يقلّ عن كلفة شهرٍ واحدٍ من احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ بالنسبة للولايات المتحدة.

وينبغي أيضاً أن يؤخذ بعين الاعتبار أنّ المبالغ التي يقدّمها البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ تستعاد بعد ذلك على شكل تسديدات، فتلكما المؤسّستان لا تتخلّيان أبداً عن أي قرض. يتمثّل الهدفان اللذان يتابعهما فعلياً البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ أوّلاً في ضمان قدرة البلدان المدينة على تسديد ديونها على نحوٍ متواصل؛ وثانياً، في إبقاء البلدان المعنيّة تحت سيطرتهما. وعلى الرغم من الفضيحة التي تمثّلها مبادرة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونيّة، فهي تلاقي نجاحاً حقيقيّاً لدى بعض المنظّمات غير الحكوميّة في الشمال والجنوب ولدى حكومات الجنوب المعنيّة ووسائل الإعلام.

لكن، وكما أشار مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في وثيقةٍ تعود للعام ٢٠٠٠، لم تقدّم مختلف إجراءات التخفيض أيّ حلٍّ صالحٍ لمشكلات المديونيّة والتقشّف الصارم الذي تخضع له الميزانيات الاجتماعيّة في البلدان المدينة: «إنّ الآمال التي تبنى حاليّاً على تنفيذ المبادرة المعزّزة لصالح البلدان الفقيرة مرتفعة المديونيّة ليست واقعيّة. لن يكفي تخفيض الديون المنوي إجراؤه إلى جعلها قابلةً للاحتمال على المدى المتوسّط (...)؛ من جهةٍ أخرى، فإنّ مدى تخفيض الديون والطريقة التي سيتدخّل بها لن يكون لهما تأثيراتٌ كبرى مباشرة على إنقاص الفقر.» (اليونكتاد ٢٠٠٠).

٤٢ - منذ ١٩٩٧ ١٩٩٨، يمرّ البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ بأكبر أزمة شرعيّةٍ في تاريخهما. فقد جرى عددٌ لا يحصى من المظاهرات المعارضة لهما،

سواءٌ في البلدان الخاضعة لسياستهما أم في البلدان الأكثر تصنيعاً. وابتداءً من العام ١٩٩٩، كان كلّ لقاءٍ من لقاءاتهما السنويّة (واحدٌ في نيسان/أبريل والثاني في أيلول/سبتمبر) هدفاً لمظاهراتٍ مضادّة قويّةٍ وجذريّة. كما تعرف هاتان المؤسّستان أزمةً داخليّة: استقالة جوزيف ستيغليتز، كبير اقتصاديّي البنك الدوليّ ونائب رئيسه، ورافي كانبور، مدير التقرير السنويّ للبنك الدولي حول التنمية في العالم في ١٩٩٩ ٢٠٠٠، وكانا عنصرين إصلاحيّين داخل البنك الدوليّ. أخيراً، تعرضت المؤسّستان لانتقادٍ لاذع في الولايات المتحدة وجّهته غالبية أعضاء الكونغرس الجمهوريّين وجزءٌ من الديموقراطيّين (انظر أعمال لجنة الكونغرس في الولايات المتحدة بإدارة الجمهوريّ آلان ملتزر، التي ساهم فيها جيفري ساشس لحساب الديموقراطيّين). وقد أعلنت النتائج التي توصّلت إليها تلك اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٠ (الفصل ١١). كما أنّ منظّمة التجارة العالميّة ليست خارج الأزمة: فشل جولة الألفيّة في سياتل في العام ١٩٩٩، وبعد جولة الدوحة في العام ٢٠٠١، وفشل المؤتمر الوزاريّ في كانكون في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٣. إنّ التناقضات بين القوى التجاريّة الكبرى (بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المقام الأوّل) وبينها وبين بلدان المحيط هي السبب في الإخفاق. وينبغي أن يضاف إليه اتساع الاحتجاجات الاجتماعيّة وتصاعد قوّة الحركة المناهضة للعولمة (الفصل ٢٠).

٤٣- في محاولةٍ من مؤسسات بريتون وودز للإحاطة بتأثيرات أزمة شرعيّتها مع إبقاء التوجّه نحو تعميق الإجراءات النيوليبراليّة، أطلقت في العام ١٩٩٩ مبادرةً تدعى استراتيجيّة تقليص الفقر. وهي تطلب من حكومات البلدان الفقيرة مرتفعة المديونيّة التي ترغب في الحصول على تخفيض لديونها إعداد وثيقة استراتيجيّةٍ لتقليص الفقر تقدّمها لـ(جزءٍ من) المجتمع المدنيّ في بلدانها. رسميّاً، يتعلّق الأمر بإكساب التكييف الهيكلي وجهاً إنسانياً عبر زيادة نفقات الرعاية الصحية والتعليم للطبقات الشعبيّة وبتحقيق سياساتٍ تستهدف السكّان الأكثر فقراً. لكنّ الوثيقة لا تستطيع في أيّ حالٍ من الأحوال تجنب متابعة التكييف الهيكليّ: تسريع خصخصة الخدمات (المياه والكهرباء والاتصالات والنقل العام)؛ خصخصة أو إغلاق الشركات الصناعيّة الحكوميّة حين تكون موجودة؛ إلغاء الدعم الممنوح للمنتجات الأساسيّة (الخبز أو غذاءٌ أساسيٌّ آخر...)؛ زيادة الضرائب التي يدفعها الفقراء عبر تعميم ضريبة القيمة المضافة (نسبة وحيدة مقدارها ١٨ بالمائة، كما هو الحال في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا)؛ التخلّي عن الحواجز الجمركيّة (الأمر الذي يسلّم المنتجين المحلّيين لمنافسة الشركات متعدّدة الجنسيّة)؛ تحرير دخول وخروج رؤوس الأموال (الأمر الذي يترجم عموماً بخروج كبير لرؤوس الأموال)؛ خصخصة الأراضي؛ سياسة استعادة النفقات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم.

إنّ قبول البلدان الفقيرة مرتفعة المديونيّة بهذه السياسات يشكّل شرطاً لازماً يفرضه صندوق النقد الدوليّ والبنك الدولي ونادي باريس مقابل تخفيضاتٍ مستقبليّة في التسديد وقروض تكييفٍ جديدة. من جهةٍ أخرى، يقدّر صندوق النقد الدوليّ بنحو ٩٠ عدد البلدان المهيئة للحصول على قروض التكييف الهيكليّ التي أعيدت تسميتها منذ العام ١٩٩٩ لتصبح: تسهيلات النموّ لتقليص الفقر. الأرجح ألاّ تنجح هاتان السياستان أكثر من تلك التي سبقتها في تقليص الفقر على نحوٍ حقيقيّ. تشبه مؤسّسات بريتون وودز المهووسين بإشعال الحرائق، إذ تشعل حرائقَ اجتماعيّةً جديدة وتنتظر بعد ذلك أن تلعب المنظّمات غير الحكوميّة والجماعات المحلّية دور رجال الإطفاء (الفصل ١١).

٤٤ـ تشير أفعال مؤسسات بريتون وودز وتصريحاتها في السنتين الأخيرتين إلى أنّها غير مستعدّة لتغيير وجهتها (الفصل ١٨).

٤٥ـ العولمة الراهنة تفاقم تدهور البيئة على الرغم من القرارات التي اتّخذت في القمتين العالميتين في ريو (١٩٩٢) وكيوتو (١٩٩٧) المكرّستين لحمايتها (الفصول ١و ٩و ١٠و ١١).

٤٦ـ منذ تشكيل الإيديولوجيا الليبرالية، بيّنت الوقائع خطأ أسسها بصورةٍ منهجيّة، لكنّ الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في السبعينات والثمانينات قد سمحت بعودة بروز تلك الإيديولوجيا التي تعيد إطلاق هجوم عالمي لرأس المال على العمل (الفصل ١٤). لكن، أليست الموجة النيوليبراليّة في طريقها للوصول إلى حدودها؟

٤٧ـ إنّ إطلاق بدائل أمرٌ ملحّ، تكون نقطة بدايته ضمان الحقوق الأساسيّة وتوفير الحاجات الإنسانيّة الأوّلية بالنسبة للقسم الأعظم من سكّان الكوكب (الفصل ١٩).

٤٨ – من أجل تطبيق البدائل، من الضرورة بمكانٍ تحقيق إزالة الحواجز بين مختلف الحركات الاجتماعيّة، وتطبيق أمميّةٍ جديدة، وإعادة التفكير في المشروع الانعتاقي (الفصل ٢٠).

الفصل الأوّل

عولمة التفاوتات والهجمة النيوليبراليّة

تدهور شروط حياة السكّان: الوظائف والدخول

في السبعينات، دخل الاقتصاد العالميّ في موجةٍ طويلةٍ من النمو البطيء، قاطعاً مع السنوات السابقة التي تقارب الثلاثين من النمو الاقتصادي السريع، السنوات «الثلاثين المجيدة» (ماندل، ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٨٢). ولا تزال هذه الموجة الطويلة من النمو البطيء قائمة.

لقد تداعى النموّ الاقتصاديّ، وانفجرت كرة المضاربة في البورصة، وانهارت أسطورة «الاقتصاد الجديد»، وغدت أسعار الصرف غير مستقرّة، وحصلت إفلاساتٌ مدوّية، وشهدت بلدان المحيط أزماتٍ اقتصاديّةً وماليّةً متكرّرة: إنّ حصيلة أكثر من عشرين عاماً من النيوليبراليّة هي إخفاقٌ تام على صعيد النموّ والاستقرار، ناهيك عن عواقب كارثية بشريّة وبيئيّة. وإذا أضفنا إلى ذلك كلّه الزيادة الهائلة في الإنفاق العسكريّ وفي الاعتداءات العسكريّة، تكتمل الصورة.

منذ اندلاع الأزمة في الأعوام ١٩٧٣ – ١٩٧٥ (أوّل تراجعٍ عالميٍّ بعد الحرب العالميّة الثانية)، عرف العالم تقلّباتٍ كبيرة جعلت شروط حياة معظم سكّان الكوكب تتراجع باستمرار. فقد أصبحت البطالة الشاملة دائمة، وتصاعد التفاوت في توزيع الثروات على نحوٍ كبير، وانخفضت بحدة أجور الطبقات الشعبيّة. وينبغي أن نضيف إلى ذلك التأثيرات البشريّة الكارثية الناجمة عن إغلاق حدود البلدان الصناعية أمام موجات المهاجرين، وارتفاع اللجوء للعنف أثناء النزاعات، وتدمير البيئة (تأثير الخبيئة، التلوّث، التآكل الواسع للمساحات الحراجية...)، ورفع القيود عن الزراعات الغذائيّة. كما عادت الحروب الإمبرياليّة على نحوٍ بارزٍ في السنوات الأولى من الألفيّة الثالثة.

تصاعد البطالة

البلدان الرأسماليّة الصناعية:

إذا لم نأخذ بالاعتبار سوى البلدان التي كانت تنتمي أصلاً في العام ١٩٩٣ إلى منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE، انظر ثبت المصطلحات)، فقد جرى رسميّاً إحصاء سبعةٍ وثلاثين مليون عاطلٍ عن العمل في العام ١٩٩٦، أي أكثر من ثلاثة أضعاف عددهم في بداية السبعينات، مع معدلٍ شبه معدوم للتزايد السكاني. وارتفع المعدّل الوسطيّ للبطالة أكثر من الضعف، من ٣,٢ بالمائة في الفترة ١٩٦٠ ١٩٧٣ إلى ٧,٣ بالمائة في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٤.

بعد فترةٍ قصيرة (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) من التعافي الاقتصاديّ انخفضت البطالة أثناءها، تميّز مطلع العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين بموجةٍ كبيرةٍ من التسريحات بالجملة (جرى صرف مليونين ونصف مستخدم من أعمالهم في الولايات المتّحدة وحدها بين آذار/مارس ٢٠٠١ وآذار/مارس ٢٠٠٣)، طالت الغالبيّة العظمى من قطاعات النشاط وجميع البلدان.

في الواقع، تقلّل الأرقام الرسميّة على نحوٍ منهجي من خطورة البطالة واتساعها، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الكثير من فئات العاطلين عن العمل. وبالفعل، يشكّل رفع القيود عن سوق العمل وصفةً تسمح بالعبور من «بطالةٍ معلنة» إلى أشكالٍ من «البطالة المقنّعة» على هيئة وظائف ذات أجور متدنّية وقليلة الإنتاجيّة.

بلدان الكتلة الشرقية سابقاً

ارتفعت البطالة على نحوٍ مذهلٍ في تلك البلدان منذ بداية التسعينات. في هذه الحقبة، كان خبراء في البنك الدوليّ يقدّرون وجوب الوصول إلى نسبة بطالةٍ تعادل ٢٠ بالمائة فيها. وأثناء ندوةٍ عقدت في تورين في نيسان/أبريل ١٩٩٢ حول التكييف في أوروبا الشرقيّة، اقترح أحد ممثّليّ البنك الدوليّ ما يلي: «ألا ينبغي علينا الحكم على نجاحنا في مجال التكييفات في أوروبا الوسطى والشرقيّة بنسبة ارتفاع البطالة وليس بقدرتنا على إنقاصها؟» (جورج وسابيلي، ١٩٩٤/٨١).

وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدوليّ، وهي معتدلة عادةً، بلغت نسبة البطالة في مطلع العام ٢٠٠١ في روسيا الاتحادية ١٣ بالمائة، ولم يحصل سوى اثنان من كلّ مائة عاطلٍ عن العمل على تعويض. وإذا أخذنا بالاعتبار البطالة المقنعة (أسبوع عمل ناقص، إجازات إجباريّة)، يكون عدد العاطلين في الواقع أكبر بكثير. وفي بولونيا، وصلت نسبة العاطلين عن العمل في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٠ بالمائة. لقد أصابت توقّعات ممثلي البنك الدولي هدفها...

في العالم الثالث

تهوّن الإحصائيّات على نحوٍ منهجيٍّ من واقع البطالة هناك، فتعتبر أنّه ينقص مليار فرصة عمل على الأقلّ لضمان نشاطٍ مدفوع الأجر على نحوٍ منتظم لكلّ فرد. وقد أدّى تطبيق خطط التكييف الهيكليّ في تلك البلدان إلى ارتفاعٍ كبيرٍ في معدلات البطالة لعدّة أسباب:

الخفض الكبير لعدد العاملين في القطاع الحكومي؛

انهيار السوق الداخليّ الذي يؤدّي إلى العديد من حالات إفلاس الشركات؛

سياسة «كلّ شيءٍ للتصدير» على المستوى الزراعي التي تلغي زراعات الاكتفاء الذاتي وتسرّع النزوح من الأرياف (رحيل أعدادٍ هائلةٍ من العاطلين إلى المدن وإلى مدن الصفيح الخاصّة بها).

وفق مكتب العمل الدوليّ، أدّت أزمة جنوب شرق آسيا التي بدأت في العام ١٩٩٧ وما تبعها من سياسات تكييفٍ هيكليّ إلى فقدان ٢٣ مليون وظيفة في المنطقة في العامين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وفي المكسيك، وبعد التراجع الذي ضرب الولايات المتّحدة في العام ٢٠٠١، جرى إلغاء ٥٠٠ ألف وظيفة؛ أمّا في الأرجنتين، فقد ضاع العدد نفسه من الوظائف في العام ٢٠٠٢.

تزايد التفاوت في توزيع العوائد وانخفاض عوائد الطبقات الشعبيّة

على المستوى العالميّ، تزايد على نحوٍ كبير التفاوت في توزيع العوائد. وتتراجع بشكلٍ واضحٍ للغاية عوائد أولئك الذين يعيشون من أجرٍ أو العاملين في أرضٍ أو العاطلين عن العمل. وبالمقابل، فإنّ أولئك الذين يستقون دخولهم من حيازة رأس المال يحصلون على حصّةٍ متزايدة من الثروات المنتَجة. لقد تضاعفت نسبة التفاوت في توزيع الثروات خلال ثلاثين عاماً على المستوى الدوليّ (بين العامين ١٩٦٠ و١٩٩٠). وفي العام ٢٠٠١، كان الخمسة بالمائة الأكثر ثراءً في العالم يكسبون ١١٤ ضعف ما يكسبه الخمسة بالمائة الأكثر فقراً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٣/٣٩). ووفق دراسةٍ لكورنيا وكييسكي (٢٠٠١) ذكرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، «بين الثمانينات والنصف الثاني من التسعينات، تفاقمت التفاوتات في ٤٢ من أصل ٧٣ بلداً جرت دراستها، من تلك التي توافرت عنها معطياتٌ كاملة وقابلة للمقارنة. وحدها ستة من أصل ٣٣ بلداً نامياً (عدا بلدان الاقتصاد الانتقالي) من تلك العيّنة سجّلت تراجعاً في التفاوتات. وعلى العكس، لوحظ تفاقم تلك الأخيرة في ١٧ بلداً.

وبعباراتٍ أخرى، فقد تزايدت حيازة عددٍ محدودٍ من الأفراد لوسائل الإنتاج والموارد داخل الحدود الوطنيّة» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٣/٣٩).

ويتابع كتّاب تقرير البرنامج، فيذكرون الصلة بين تنامي التفاوتات وبين اندلاع أزمة الديون: «في كثيرٍ من تلك البلدان، لكن ليس فيها جميعاً، بدأت التفاوتات في التفاقم أثناء أزمة الدّيون، في مطلع الثمانينات (...). ومنذ ذلك الحين، لم تتوقّف عن التزايد، ولاسيّما في مجموعة البلدان المستقلّة وجنوب شرق أوروبا. وهي لا تزال شديدةً للغاية في جزءٍ كبيرٍ من أمريكا اللاتينيّة» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره).

إنّ زيادة عوائد مديري الشركات مذهلة حقّاً. فقد ذكرت مجلة بيزنس ويك في العام ١٩٨١ أنّ المديرين العامّين العشرة الذين يتلقّون أعلى الرواتب في الولايات المتحدة يحصلون سنوياً على مبلغٍ يتراوح بين ٣,٢ و٥,٧ مليون دولار. وبعد عشرين عاماً، قفزت عوائدهم السنوية لتتراوح بين ٦٤ و٧٠٦ مليون دولار (وفق إيريك ليزيه في لوموند، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٢).

وقد تبعت عوائد المديرين الأوروبيّين نفس المنحى، وإن كان ذلك على مستوى أقلّ. فإيميليو بوتن، المدير العامّ لثاني أكبر مصرف إسبانيّ، تلقّى في العام ٢٠٠١ راتباً بلغ ٣,٥ مليون يورو (صحيفة إل باييس، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢). وتلقّى رولف بروير، رئيس دويتش بنك، ثمانية ملايين يورو، أي ما يساوي وفق حساباتنا راتب ١٠ آلاف معلّمٍ في المرحلة الثانويّة في إفريقيا الغربية، أو ما يساوي راتب ٢٢٠٠ أستاذٍ جامعيٍّ في المنطقة نفسها. لكنّ رولف بروير كان يحسد على الأرجح زميله ريتشارد س. فولد، المدير العام لشركة ليمان بروذرز، الذي حصل على ١٢٥,٥ مليون يورو (إيل باييس، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، أي ما يساوي الراتب السنويّ لـ١٥٦ ألف معلّم في المرحلة الثانويّة في إفريقيا جنوبيّ الصحراء أو ٣٥ ألف أستاذٍ جامعيّ (أصلاً، هل يوجد ٣٥ ألف أستاذٍ جامعيّ في تلك المنطقة؟).

كما أنّ هنالك هوّةٌ بين عوائد المديرين العامّين وعوائد عمّال الشمال. فوفق مجلّة لونوفيل أوبزرفاتور، «كان مجموع التعويضات التي دفعت في العام ٢٠٠٠ لجاك ويلش، الرئيس السابق لشركة جنرال إلكتريك، معادلاً لراتب ٢١٥٧٨ عاملٍ فرنسي يحصلون على الحدّ الأدنى للأجور أو لراتب ٩٠٦١ مستخدم متوسّط الأجر» (لونوفيل أوبزرفاتور، العدد ١٩٦٤، ٢٠٠٢). في العام ٢٠٠٢، وبتأثيرٍ انخفاض البورصة، لم يكن متاحاً إبقاء الرواتب العليا في مستوياتٍ مرتفعةٍ إلى هذا الحدّ. فوفق مكتب ميرسير الاستشاريّ للموارد البشريّة وصحيفة وول ستريت، كان راتب جيفري باكاباو، المدير العام لشركة تينيت للرعاية الصحية، هو الأعلى، إذ تجاوز

١١٦ مليون دولار. وعلى الرغم من ذلك، وفي عيّنةٍ ضمّت ٣٥٠ شركةً كبيرة، «ارتفع الراتب المباشر الكلّي (بالقيمة الوسطيّة) بمقدار ١٥ بالمائة ليصل إلى ٣,٠٢ مليون دولار» (صحيفة ليزيكو، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

في العام ١٩٩٥، كان يتوجّب جمع ثروات الأشخاص الـ٣٥٨ الأكثر ثراءً على ظهر الكوكب للوصول إلى مبلغ ١٠٠٠ مليار دولار من الثروة المتراكمة! واحتلّ هذا الرقم الذي نشرته فوربس وعمّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام. بعد ستّ سنوات، تقلّص هذا النادي المغلق بشكلٍ كبير: فقد انخفض العدد من ٣٥٨ إلى ١٤٧ شخصاً. وبالفعل، كان لدى الأشخاص الـ١٤٧ الأكثر ثراءً، وفق القائمة التي نشرتها في شباط/فبراير ٢٠٠٢ مجلّة فوربس، ثروةٌ متراكمة تقدّر بـ١٠٠٠ مليار دولار، أي ما يعادل مجمل الدخل السنويّ لنحو ثلاثة ملياراتٍ من سكّان الكوكب (أي نصف عددهم الكلّي).

ما الذي نتعلّمه أيضاً من دراسة نشرة فوربس؟ من أصل ٤٩٧ ملياردير اً، حصل ٢٤٠ منهم على ثروتهم بالوراثة. في العام ٢٠٠١، انخفض عدد المليارديرات عنه في العام ٢٠٠٠ بمقدار ٨٣ شخصاً، وكان لانفجار فقاعة البورصة وانهيار «الاقتصاد الجديد» دورٌ في ذلك. لكن بيل غيتس، صاحب شركة مايكروسوفت، بقي أغنى رجلٍ في العالم. نصف مليارديرات العالم مواطنون من شمالي أمريكا، واثنان منهم صينيّان.

وماذا عن أصحاب الملايين؟ يحصي مصرف الأعمال ميريل لينش والمكتب الاستشاريّ لإدارة الثروات كاب جيميني إرنست أند يونغ أصحاب ملايين الدولارات على المستوى العالمي. منذ العام ١٩٩٧، تنشر هاتان المؤسستان سنوياً «تقرير الثروة العالميّة» (World Wealth Report) المكرّس للأشخاص الأكثر ثراءً الذين تعرضان عليهم خدماتهما. في العام ٢٠٠٢، كان عدد أصحاب الملايين ٧,٣ مليون شخص (أكثر بقليلٍ من واحد على ألفٍ من سكّان العالم). وبلغت ثروتهم ٢٧٢٠٠ مليار دولار[1].

تمثّل المبالغ التي يمتلكها الأشخاص الـ١,٠ بالمائة الأكثر ثراءً من سكّان العالم نحو ٢٥ ضعف الدخل السنويّ لنصف سكّان العالم (٣,١ مليار نسمة).

وفي حين أنّ الوضع الاقتصاديّ لمعظم السكّان كان يراوح في مكانه أو يتدهور، تزايدت ثروات أصحاب الملايين في العالم بنسبة ١٨ بالمائة في العام ١٩٩٩، وبنسبة ٦ بالمائة في العام ٢٠٠٠، و٣ بالمائة في العام ٢٠٠١، و٣,٦ بالمائة في العام ٢٠٠٢.[2]

يمثّل أصحاب الملايين أولئك الطبقة الرأسماليّة «العالميّة»، التي تتألّف من غالبيّةٍ من الأثرياء المقيمين في الشمال، لكنّ أثرياء الجنوب يحتلّون فيها مكانةً لا

يستهان بها. ففي الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢، كان أصحاب الملايين من أمريكا الجنوبيّة يحوزون على ١٣ بالمائة من الكعكة. لماذا لا تكون المعطيات المذكورة أعلاه العنوان الرئيس للصحف؟ لماذا لا تحتلّ مكاناً بارزاً في تقارير البنك الدوليّ؟ ألا يهدف غياب المعلومات بهذا الصدد إلى خلط الأوراق؟ كم هو سهلٌ التأكيد على التعارض بين مجموع الشمال الممثّل بوصفه كياناً متجانساً يعيش في رخاء وبين مجموع الجنوب الذي يعيش في الفاقة. يمكن لمثل ذلك العرض المكرر مائة مرّةٍ أن يخفي التعارض الطبقيّ الذي يقسم من جهة مجموع رأسماليّي الأرض (سواءٌ أكانوا في البلدان الأكثر تصنيعاً أم في بلدان المحيط) الذين يعيشون من ثرواتهم، ومن جهةٍ أخرى الرجال والنساء الذين يعتمدون أساساً على قوّة عملهم (سواءٌ أكانوا من ذوي الياقات البيضاء أم الزرقاء، فلّاحين أم حرفيّين، عمّالاً نشطين أم مرغمين على البطالة). كي يؤخذ بالاعتبار تعقيد العلاقات الاجتماعيّة على المستوى الكونيّ، ليس بمستطاعنا الاكتفاء بذكر الهوّة الهائلة الفاصلة بين الشمال والجنوب (أو بين المركز والمحيط)، بل ينبغي كذلك تحليل التناقضات بين الطبقات الاجتماعيّة وكذلك العلاقات بين الرجال والنساء، أي التمييز الجنسي (انظر أدناه القسم المتعلّق بإضفاء صبغةٍ نسويّةٍ على الفقر).

البلدان النامية

يذكر البنك الدوليّ أنّ نحو ١٢٠٠ مليار نسمة من البلدان النامية كانوا في العام ٢٠٠٢ يعيشون بأقلّ من دولارٍ واحدٍ في اليوم، وهو ما يضعهم تحت مستوى الفقر المطلق. ما الذي كان سيجريٍ على المستوى الإحصائيّ لو أنّ البنك الدوليّ، الذي يحدّد مستوى الفقر على نحوٍ اعتباطي بدولارٍ واحدٍ في اليوم في مجموع الدول الناميّة، قد رفع هذه العتبة بتكييفها مع الكلفة الحقيقيّة للعيش (هل ينبغي أن نقول في هذه الحالة: للبقاء)؟ لو أنّه، على سبيل المثال، حدّد هذه العتبة بدولارين اثنين أو ثلاثة دولارات، لا بل أربعة دولاراتٍ يوميّاً، لأدركنا حقيقة أنّ معظم سكّان العالم الثالث يعيشون شحّاً وفاقةً كبيرين.

وبالفعل، فمع ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة والخدمات الأساسيّة في بلدان العالم الثالث والكتلة السوفييتيّة سابقاً، لا تكفي ثلاثة ولا حتّى أربعة دولارات يوميّاً لمتطلبات الطعام والسكن اللائقين ناهيك عن التعليم والعناية الصحّية والثقافة. بتحديد البنك الدولي لعتبة الفقر المطلق بدولارٍ واحدٍ يوميّاً، يبخس عمداً العدد الحقيقيّ لمن يعيشون في فقرٍ مطلق. وهذا يخلق انطباعاً بأنّ الفقر ظاهرةٌ هامشيّةٌ في بلدان العالم الثالث والكتلة السوفييتيّة سابقاً، في حين أنّ معظم سكّان تلك البلدان يعيشون تحت مستوى الفقر المطلق.

إنّ تحديد عتبة الفقر المطلق، كما يفعل البنك الدوليّ، بدولارٍ واحدٍ في اليوم يعطي نتائج مختلفةً تماماً عن تلك التي نحصل عليها بتحديد السقف بدولارين يومياً. والجدول المدرج أدناه يعطي مؤشّراً شديد الوضوح: في معظم الحالات، يصبح الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى الفقر المطلق أغلبيّةً بعد أن كانوا أقلّية.

الجدول ١ -١

عتبة الفقر المطلق (بالنسبة المئويّة للسكان)

	دراسة تعود للعام	دولار أمريكي يومياً	دولاران أمريكيان يومياً
الهند	١٩٩٩ - ٢٠٠٠	٣٥	٨٠
إندونيسيا	٢٠٠٠	٧	٥٥
لاوس	١٩٩٧ - ١٩٩٨	٢٦	٧٣
نيجيريا	١٩٩٧	٧٠	٩٠
باكستان	١٩٩٨	١٣	٦٦
الفيليبين	٢٠٠٠	١٥	٤٦
السنغال	١٩٩٥	٢٦	٦٨
تنزانيا	١٩٩٣	٢٠	٦٠
فيتنام	١٩٩٨	١٨	٦٤
روسيا	٢٠٠٠	٦	٢٤
غانا	١٩٩٨	٤٥	٧٨
مصر	٢٠٠٠	٣	٤٤
الصين	٢٠٠٠	١٦	٤٧
بنغلاديش	٢٠٠٠	٣٦	٨٣

المصدر: البنك الدوليّ، ٢٠٠٣ ب

يندرج التعامل مع الفقر بوصفه ظاهرةً هامشيّةً في إطار الرغبة في إنكار الفشل المدوّي لسياسات التكييف الهيكليّ التي يفرضها البنك الدوليّ وصندوق النقد الدولي، ممّا يسمح أيضاً بالتنكر للحاجة الملحة لإجراء تغييرات أساسيّة تسمح بإعادة توزيع الثروة عل ى نحوٍ يأخذ بالاعتبار المساواة، وهو شرطٌ لا يمكن دونه إجراء تنميةٍ حقيقيّة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ يشكّك في معايير البنك الدولي في مجال تقييم الفقر في العالم

يشير كتّاب تقرير العام ٢٠٠٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ إلى أنّ المعايير التي يتبنّاها البنك الدوليّ وكذلك نتائج تحقيقاته تثير تساؤلاتٍ متزايدة: «لقد حدّد البنك الدوليّ عتبة الفقر المدقع بنحو دولارٍ واحدٍ يوميّاً (مكافئ القدرة الشرائيّة PPA [٣]) انطلاقاً من الفرضيّة (على أساس عتبات الفقر لعيّنةٍ من البلدان النامية) القائلة بأنّ ذلك المبلغ يمثّل، بعد تصحيح التفاوتات في كلفة الحياة، الحدّ الأدنى الضروريّ للبقاء في تلك البلدان.

لكن هنالك انتقاداتٌ موجّهةٌ لهذا الإجراء تتعلّق بعدم دقّته، سواءٌ على المستوى التصوّريّ أم على المستوى المنهجيّ، في تحليل الحدّ الأدنى الضروريّ للبقاء في عالمٍ نام. (...) تعود إحدى الصعوبات الرئيسيّة التي تطرحها عتبة الدولار الواحد يوميّاً لتصحيح التفاوتات في الأسعار الدوليّة. وبافتراض أنّ تلك العتبة تعكس على نحوٍ صحيح السعر الوسطيّ لسلّةٍ من السلع الضرورية للبقاء في البلدان النامية (الفرضيّة الأساسيّة)، فينبغي بعد ذلك تحويل أسعار تلك السلّة إلى العملة الوطنيّة. ولهذا الغرض، يستخدم البنك الدوليّ مكافئاتٍ للقدرة الشرائيّة، أي مؤشّراتٍ للأسعار تسمح بمقارنة أسعار مجموعةٍ من المنتجات في بلدٍ ما بتلك السائدة في بلدٍ آخر. غير أنّ وسيلة الحصول على مكافئات القدرة الشرائيّة ليست شفّافةً تماماً. علاوةً على ذلك، لا نستطيع باستخدامها تحديد عتبات فقرٍ محدّدة، إذ إنّ عدداً من الأسعار المدروسة هي أسعار سلعٍ لا يستهلكها الفقراء (...). علاوةً على ذلك، فالتحويلات لا تلقي بالاً للتفاوتات الهائلة في الأسعار بين المناطق المدينيّة والريفيّة. أخيراً، ينبغي على الفقراء أن يدفعوا وحدةً سعريّةً أعلى بالنسبة لمعظم السلع والخدمات، إذ ليس بوسعهم شراؤها بالجملة. (...)

نظراً لجميع تلك الثغرات، من المناسب مضاعفة الجهود على المستويين الوطني والدوليّ، وذلك لتحسين بيان الأسعار المستخدمة في حساب مكافئات القدرة الشرائيّة (في هذا الصدد، اتّخذ البنك الدوليّ إجراءاتٍ ويفترض به أن ينشر معدّلاتٍ جديدة في العام ٢٠٠٥)، وتنسيق تصوّر الجمع وطرائقه بالنسبة للتحقيقات حول

المداخيل والاستهلاك والاتفاق على القدرات المحلّية الدنيا التي تسمح بقياس الفقر والتي لابدّ من أجلها من جمع ردود أفعال وآراء البلدان والمجتمعات المعنيّة» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٣/٤٤).

إنّ البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ لا يحدّدان الفقر باعتباره مشكلةً مركزيّةً إلاّ بالنسبة لعددٍ محدودٍ من البلدان، ومن ضمنها البلدان التسعة والأربعون الأقلّ تطوراً (انظر ثبت المصطلحات). لكن حتّى في هذه الحالة، لا يتردّد خبراء المؤسّستين في تجميل الأرقام بهدف إنقاص مقدار الفقر.

في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، وفي تقريرٍ له حول الفقر في البلدان الأقلّ تقدّماً، رمى مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية حجراً في المستنقع عبر التشكيك المباشر في التقديرات التي قدّمها البنك الدوليّ. فوفق التقرير، ولقياس الفقر، يكتفي البنك الدوليّ بعيّنةٍ من السكّان المحلّيين يُجري التحقيقات عليهم. والقياس العموميّ ليس سوى استدلالٍ لتلك الدراسات المحدودة. «وهكذا، وفق البنك الدوليّ، كان الدخل السنويّ للفرد التنزانيّ في العام ١٩٩١ يبلغ ٨١٤ دولاراً. والحال أنّ ذلك الدخل كان أقل من ٣٠٠ دولار وفق مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. كذلك، ودائماً وفق البنك الدوليّ، كان ٤١,٧ بالمائة من النيجيريّين يعيشون بأقلّ من دولار في اليوم في العام ١٩٩٢. أمّا تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية لتلك النسبة، فتمثّل أكثر من ٧٥ بالمائة» (فيتوريو دي فيليبيس، صحيفة ليبراسيون، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢). وبحسب نفس الدراسة، تضاعف الفقر في البلدان الأقل تقدّماً في السنوات الثلاثين الأخيرة. وهي تشير إلى أنّه إذا أخذنا مبلغ دولارين في اليوم كعتبة، فإنّ ٨٧,٥ بالمائة من سكّان البلدان الإفريقيّة الأقلّ تقدّماً يعيشون تحت تلك العتبة (سيكستين ليون دوفور، صحيفة لوفيغارو، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢).

أبعاد تطوّر الفقر المطلق في البلدان النامية

في الفترة بين العامين ١٩٤٥و١٩٨٠، عرف سكّان البلدان المصنّفة حاليّاً ضمن البلدان النامية تطوّراً للمداخيل ولشروط الحياة (تعميم استخدام الأدوية الذي أنقص الوفيّات، حملاتٌ واسعة للتمنيع، تطوّر البنى التحتيّة الصحيّة الأساسيّة، زيادة التعليم...)، وذلك بوتائر ودرجاتٍ مختلفة. اعتباراً من العام ١٩٨٢، أدّى انفجار أزمة الديون وتعميم سياسات التكييف الهيكليّ (التي سيجري تحليلها بالتفصيل في الفصلين ١٢ و١٣) إلى تدهورٍ في شروط الحياة، أثّر أوّلاً على بلدان أمريكا اللاتينيّة وإفريقيا وبلدان الكتلة السوفييتيّة سابقاً، ليصل فيما بعد إلى شرق آسيا (عدا الصين). ومثلما ذكرنا أعلاه، ليس سهلاً تقييم تطوّر الفقر على نحوٍ دقيق، فالمعيار

الوحيد المتمثّل في القدرة الشرائيّة غير كافٍ على الإطلاق (انظر أدناه في هذا الفصل عامل الجنس، مؤشر الفقر البشريّ...). على الرغم من ذلك، لا يخشى المرء الخطأ حين يؤكّد أنّ العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في شروطٍ تحت بشريّة أو على الأقلّ شديدة الشحّ قد ارتفع في معظم مناطق العالم التي خضعت لسياسات التكييف الهيكليّ.

يحاول البنك الدولي تقديم نسخةٍ محسّنة عن الواقع. وهو يفسّر في وثائق مختلفة أنّ العدد «المطلق» للفقراء (أولئك الذين يبقيهم على قيد الحياة مبلغ يقل عن دولار في اليوم معبرّاً عنه بمكافئ قدرة الشراء) قد انخفض على المستوى العالمي بمقدار ١٠٠ مليون نسمة في نهاية التسعينات. وهو يقرّ بأنّ عدد الفقراء المطلقين (أو المعوزين) ارتفع بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٩ بنحو مائة مليون تتضمن ٧٤ مليون بائسٍ إضافيّ في إفريقيا جنوبيّ الصحراء و٩ ملايين في أمريكا اللاتينيّة و٢٠ مليون في الكتلة السوفييتيّة سابقاً، لكنّه يؤكّد أنّ الحصيلة الكلية إيجابيةٌ على المستوى العالمي. وفي محاولةٍ للبرهان على ذلك، يستند البنك إلى الأرقام التي تقدمها الحكومة الصينية والتي تدعي بأنّ عدد الصينيينّ الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق قد انخفض بمقدار ٢٠٠ مليون نسمة. (المصدر: البنك الدوليّ، ٢٠٠٢ب و٢٠٠٣ب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ٢٠٠٣). كما يؤكّد أنّ عدد المعوزين انخفض في الهند.

تستدعي رواية البنك هذه ملاحظاتٍ عدّة. أوّلاً، ومثلما أشير إليه سابقاً، فإنّ معيار الدولار يوميّاً قابلٌ للنقاش وعرضةٌ للانتقاد. ثانياً، أظهرت دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤخراً أنّ الأرقام التي يقدّمها البنك الدوليّ والتي تخصّ إفريقيا كانت أقلّ بكثيرٍ من الواقع (انظر أعلاه). ثالثاً، يصعب للغاية التأكّد من المعطيات التي تقدّمها الصين، في حين أنّها تمثّل ورقةً رابحة بالنسبة للبنك الدولي. فإذا حذفنا تناقص عدد الفقراء في الصين والذي يبلغ ٢٠٠ مليون نسمة، يكون البنك الدوليّ مرغماً على الاعتراف بأنّ عدد المعوزين قد ارتفع بالأرقام المطلقة على المستوى العالمي. إنّ الورقة الرابحة الصينيّة تحفظ ماء وجه البنك الدوليّ. رابعاً، وفي ما يتعلّق بالكتلة السوفييتيّة سابقاً، ففي حين يؤكّد البنك الدوليّ بأنّ عدد المعوزين قد ارتفع من ستة ملايين في العام ١٩٩٠ إلى ٢٦ مليوناً في العام ١٩٩٩ (وهو ما يمثّل ارتفاعاً بنسبة ٤٠٠ بالمائة)، يعتبر برنامج الأمم المتحدة

الإنمائيّ أنّ إحصاءهم على نحوٍ مختلف بتبنّي دولارين في اليوم أمرٌ أكثر ملائمةً (انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، الجدول ٣٫٢/٣٩). وفق البرنامج، ارتفع عدد المعوزين في الكتلة السوفييتيّة سابقاً في الفترة نفسها من ٣١ مليوناً إلى ٩٧ مليوناً، وهذا يعني فارقاً قدره ٧١ مليوناً في العام ١٩٩٩. خامساً، تبدو الأرقام التي يقدّمها البنك الدوليّ بالنسبة لشمال إفريقيا والشرق الأوسط دون أساس. فوفق البنك، يعيش ٢ بالمائة فقط من سكّان تلك المنطقة بأقل من دولار يوميّاً. وبالأرقام المطلقة، يعتبر البنك الدوليّ أنّ عدد المعوزين كان خمسة ملايين في العام ١٩٩٠ وستّة ملايين في العام ١٩٩٩. هذا لا يستقيم! فالمغرب (٢٩ مليون نسمة) والجزائر (٣١ مليوناً) ومصر (٦٥ مليوناً) والعراق (٢٥ مليوناً)، إن لم نأخذ سوى بضعة بلدانٍ من المنطقة، ليس فيها وفق ذلك التقدير سوى ستّة ملايين معوز... لنكن جادّين.

تثير الأرقام التي يقدّمها البنك الدوليّ الريبة، فهو يتلاعب بها كي يتمكّن من تأكيد أنّ عدد المعوزين يتناقص. والمهمّة التي يدّعي أنّه يضعها على رأس جميع المهام، «إنقاص الفقر في العالم»، تؤدّي به إلى اللجوء للأرقام والتلاعب بها كيلا يظهر كذبه.

هذا أمرٌ خطيرٌ للغاية.

يمكن، دون تعديل التحفّظات المدرجة أعلاه، استخلاص الأمر التالي من المعطيات التي ينشرها البنك الدوليّ: لقد عرفت جميع المناطق التي طبّقت على نحوٍ أكثر صرامةً السياسات التي أوصى بها البنك الدوليّ ارتفاعاً في الفقر المطلق. الأمر يتعلّق بأمريكا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي، وإفريقيا جنوبي الصحراء والكتلة السوفييتيّة سابقاً. كما خضع كلٌّ من هذه المناطق الثلاثة إلى عشر سنواتٍ على الأقلّ من التكييف الهيكليّ المتواصل وعرفت جميعها ارتفاعاً في عدد المعوزين.

وبالمقابل، فإنّ أكثر بلدين اكتظاظاً بالسكّان، وهما الصين والهند، اللذين يعتبر البنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ أنّهما لم ينخرطا بالكامل في العولمة بعد، قد عرفا انخفاضاً كبيراً في عدد المعوزين. البنك الدوليّ هو من يؤكّد ذلك... وبالفعل، فلا الصين ولا الهند وقّعتا اتفاقاً مع البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ في مجال التكييف الهيكليّ. تبقي الصين عملتها غير قابلة للتحويل، وتراقب الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال، كما تتردد في إطلاق برنامج واسعٍ للخصخصة، وتحافظ على سياسةٍ حمائيّة. أمّا الهند، فعلى الرغم من مضيها إلى مدىً أبعد بكثيرٍ للالتقاء مع اتجاه البنك الدوليّ، إلاّ أنّها لم تقم بذلك على نحوٍ كافٍ وفق أقوال البنك.

ألا يجدر بنا التفكير أنّه في حال قرّرت السلطات الهندية والصينية اتباع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ على نحوٍ أكثر صرامةً لكان حالهما كحال البلدان الأخرى؟

بلدان الكتلة السوفييتيّة سابقاً

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ إلى أنّ ٩٠ بالمائة من البلغار كانوا في العام ١٩٩٧ يعيشون تحت خط الفقر (صحيفة لوموند، ٥ آذار/مارس ١٩٩٧). وفق تقرير البرنامج للعام ٢٠٠٢، تراجع دخل الفرد في أوروبا الوسطى والشرقيّة والاتحاد الروسي بنسبة ٢,٤ بالمائة سنويّاً في عقد التسعينات.

في الاتحاد الروسي، كانت الدخول الحقيقيّة للعاملين تقدّر في العام ١٩٩٤ بـ٧٠ بالمائة من مستواها للعام ١٩٩١. وبين دخول الخمسين مليوناً «الأكثر ثراءً» والخمسين مليوناً «الأكثر فقراً»، ارتفع الفارق من ٩,٠٥ في العام ١٩٩٣ إلى ١٦ بعد عامٍ واحد!

انخفض الإنتاج الصناعيّ هناك في التسعينات بنسبة ٦٠ بالمائة، كما انخفض الناتج المحلّي الإجماليّ بنسبة ٥٤ بالمائة، في حين انخفض معدّل الأعمار بمقدار ٤ سنوات!

تصنّف مؤسسات بريتون وودز جمهوريّات الاتحاد السوفييتيّ سابقاً التي أفقرت نتيجة التكييف الهيكليّ بإدارة صندوق النقد الدوليّ والبنك الدولي، علاوةً على النقل الكثيف للثروات نحو الخارج على يد الرأسماليّين المحلّيين الجدد (الطغم المالية) في فئة البلدان النامية، إلى جانب بلدان العالم الثالث ذات الدخل «المنخفض» و«المتوسّط» (انظر التقارير السنويّة للبنك الدوليّ منذ العام ١٩٩٣). إنّ هذا التغيير في التصنيف لا ينتج فقط عن تغييرٍ في طريقة التعامل مع إحصائيّات الدخل، بل يعكس وضع ما بعد الحرب الباردة: لقد أدّت الإصلاحات الموجّهة نحو اقتصاد السوق إلى تحوّل أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفييتي سابقاً إلى بلدان عالم ثالثيّة وإلى مركزة الدخول والرفاه في عددٍ صغيرٍ من اقتصادات السوق «المتطوّرة».

البلدان الرأسمالية عالية التصنيع

لا يمكن إنكار تدهور دخول معظم السكّان في هذه البلدان. والأرقام مذهلةٌ في الولايات المتحدة. ففي حين تطورت مداخيل الأسر بين العامين ١٩٥٠ و١٩٧٨، تغيّر الوضع جذريّاً بين العامين ١٩٧٨ و١٩٩٣. وهكذا، يشهد معظم الأمريكيّين انخفاض مداخيلهم، في حين يواصل الأفراد الأكثر ثراءً مراكمة ثروات جديدة (انظر الجدول التالي).

الجدول ١ -٢

تطوّر الدخل الحقيقيّ للأسر في الولايات المتحدة بالنسبة المئوية

بين العامين ١٩٥٠ و١٩٧٨	
شريحة ٢٠ بالمائة الأكثر فقراً	+ ١٤٠ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة التالية	+ ٩٨ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة التالية	+ ١٠٥ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة التالية	+ ١١٠ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة الأكثر ثراءً	+ ٩٩ بالمائة
بين العامين ١٩٧٨ و١٩٩٣	
شريحة ٢٠ بالمائة الأكثر فقراً	– ١٩ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة التالية	– ٨ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة التالية	–٤ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة التالية	+ ٥ بالمائة
شريحة ٢٠ بالمائة الأكثر ثراءً	+ ١٨ بالمائة

المصدر: يو إس نيوز والتقرير العالمي، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥

في عهد ريغان، ازداد متوسّط الدخل السنويّ للعائلات الأكثر ثراءً، والتي تشكل ١ بالمائة من مجموع الأسر، بنسبةٍ تقارب ٥٠ بالمائة. وفق دوغ هينوود (١٩٩٨/٤ و٦٥)، يمتلك ٠,٥ بالمائة من المواطنين الأمريكيّين الأكثر ثراءً أكثر مما يمتلك ٩٠ بالمائة من السكّان. في التسعينات، وصلت الثروة في الولايات المتحدة إلى مستوىً من فرط التمركز كان يميّز عشرينات القرن العشرين. وفي العام ١٩٩٥، كان ١ بالمائة من الأسر الأمريكيّة الأكثر ثراءً نحو مليونين من البالغين يحوز على ٤٢ بالمائة من الأسهم المتداولة بين الأفراد و٥٦ بالمائة من السندات، وكان الـ١٠ بالمائة الأكثر ثراءً يحوزون على ٩٠ بالمائة منها. وبالإجمال، إذا ما أخذنا بالاعتبار الأشكال الأخرى من الممتلكات إضافةً للأسهم والسندات، فإنّ الـ١ بالمائة الأكثر ثراءً كانوا يحوزون على ربع مجموع رأس المال؛ أمّا الـ١٠ بالمائة الأكثر ثراءً، فيحوزون على نصفه.

من جانبٍ آخر، فإنّ ٦ بالمائة فقط من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية أو الأمريكية اللاتينية كانوا يحوزون على سهم (هينوود/٦٧).

على عكس الفكرة الرائجة، ليس صحيحاً أنّ معظم سكّان الولايات المتحدة يمتلكون أسهماً في البورصة. في العام ١٩٩٠، كان ٢١ بالمائة فقط من السكّان يحوزون على أسهم، و١٢ بالمائة منهم فقط قد باعوا أو اشتروا أسهماً مرّةً أثناء السنة، و٤ بالمائة فقط فعلوا ذلك خمس مرّاتٍ أو أكثر (هينوود/٦٨).

تفاوت المداخيل في الولايات المتحدة

بين العامين ١٩٧٩ و١٩٩٧، ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلّي الإجماليّ بنسبة ٣٨ بالمائة، لكنّ دخل عائلةٍ تعيش بأجرٍ متوسّط لم يرتفع إلّا بنسبة ٩ بالمائة. وبالتالي، فإنّ الجزء الأساسيّ من ارتفاع الدخل القوميّ قد أفاد فاحشي الثراء. وهكذا، قفز دخل الـ١ بالمائة من العائلات الأكثر ثراءً في ذلك البلد بنسبة ١٤٠ بالمائة، أي ثلاثة أضعاف الوسطيّ. وفي العام ١٩٧٩، بلغ دخل الأسر الأمريكيّة الـ١ بالمائة الأكثر ثراءً عشرة أضعاف دخل الأسرة المتوسّطة. أمّا في العام ١٩٩٧، فكان أكثر بـ٢٣ مرّة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ٢٠٠٢، الإطار ٢،١/٣٤).

وفق دراسةٍ نشرتها في العام ٢٠٠٣ مصلحة الدخل المحلي (IRS) في الولايات المتحدة، بلغت الدخول التي صرّح عنها أغنى ٤٠٠ دافع ضرائب ٧٠ مليار دولار، أي أربعة أضعاف مثيلتها في العام ١٩٩٢. وقد تضاعفت مرّتين حصّتهم من مجموع المداخيل الخاضعة للضريبة بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٠. ووصل الحدّ الأدنى للدخل السنويّ لكلٍّ من أعضاء هذا النادي الأربعمائة إلى ٨٦,٨ مليون دولار في العام ٢٠٠٠. وبين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وفي حين ارتفعت المداخيل الخاضعة للضريبة لمجموع دافعي الضرائب الأمريكيّين بنسبة ١,٨ بالمائة، قفزت المداخيل الخاصّة بالـ٤٠٠ الأكثر ثراءً بنسبة ١٤ بالمائة (دراسةٌ ذكرتها صحيفة وول ستريت جورنال، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣).

وفق المكتب الأوروبيّ للإحصاء، تناقصت حصّة الرواتب في الناتج المحلّي الإجمالي الأوروبي من ٧٥,٨ بالمائة في السبعينات إلى ٦٩,٧ بالمائة في العام ٢٠٠٠، في حين ارتفعت حصّة الأرباح بنفس المقدار. وبكلماتٍ أخرى، فنمو الثروة في أوروبا ناتج عن زيادة الأرباح وليس عن زيادة الرواتب[٤].

الجدول ١ -٣

حصّة الأجور في الناتج المحلّي الإجمالي

المنطقة	١٩٦١ - ١٩٧٠	١٩٧١ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٩٠	١٩٩١ - ٢٠٠٠
الاتحاد الأوروبي	٧٣,٦ بالمائة	٧٥,٨ بالمائة	٧٣,٠ بالمائة	٦٩,٧ بالمائة
الولايات المتحدة	٦٩,٨ بالمائة	٧٠,٠ بالمائة	٦٨,٧ بالمائة	٦٧,٣ بالمائة

المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)

بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٧، انخفضت الضرائب على رؤوس الأموال بنسبة ٣ بالمائة في فرنسا، في حين ارتفعت الضرائب على دخول العمل بنسبة ١٤ بالمائة؛ وفي ألمانيا، كانت الأرقام المقابلة -١٣ بالمائة بالنسبة للضرائب على رؤوس الأموال و+٨ بالمائة بالنسبة للضرائب على العمل (دوفال، ٢٠٠١).

تدهور شروط الحياة في العالم وفق الأمم المتحدة

العالم الثالث وبلدان أوروبا الشرقيّة

«أثناء الأعوام الخمسة عشر إلى العشرين الماضية، عانى أكثر من مائة من بلدان العالم الثالث أو الكتلة الشرقيّة سابقاً من انهيار النموّ وانخفاضاتٍ في مستوى الحياة أكثر شدّةً وديمومةً من كلّ ما عرفته البلدان المصنّعة أثناء الأزمة الكبيرة في الثلاثينات» (تقرير التنمية البشرية ٧/١٩٩٧).

في صحيفة لوموند وبتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وضّح جيمس غوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ما يلي: «في الحقيقة، فإنّ دخل الفرد في أكثر من مائة بلدٍ هو اليوم أدنى منه قبل خمسة عشر عاماً (أي في العام ١٩٨٠ -١٩٨١، في بداية تعميم السياسات النيوليبراليّة). وبكلماتٍ أخرى، فإنّ نحو ١,٦ مليار نسمة يعيشون على نحوٍ أسوأ ممّا كان عليه الأمر في مطلع الثمانينات».

العالم الثالث

يبقى ١٢٠٠ مليون نسمة على الأقلّ من سكان العالم الثالث على قيد الحياة بأقلّ من دولار في اليوم (نصف مليارٍ منهم من الأطفال، اليونيسيف ٣١/٢٠٠١). بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، لم ينقص عدد الفقراء الذين يقلّ دخلهم عن دولارٍ واحد، على الرغم من تعهّد رؤساء الدول وصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ في

قمّة الأمم المتحدة حول التنمية البشريّة الذي انعقد في كوبنهاغن في العام ١٩٩٥ بإنقاص عددهم إلى النصف ببلوغ العام ٢٠١٥. وقد جرى تجديد هذا التعهّد في أهداف التنمية للألفيّة.

– ثلاثةٌ وثلاثون بالمائة من سكّان البلدان الأقلّ تطوراً لا يصلون إلى سنّ الأربعين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٩/٥).

– مائة مليون طفلٍ يعيشون في الشوارع أو يعملون فيها.

– في البلدان النامية ٢٥٠ مليون طفلٍ مرغمين على العمل (١٤٠ مليون صبيّ و١١٠ مليون بنت) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ٢٠٠٠/٤ و٥).

– ستّة ملايين طفلٍ جرحوا أثناء نزاعاتٍ في التسعينات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ٢٠٠٠/٤ و٥). في السنوات العشر الماضية، جرى قتل نحو مليوني طفل، وأصيب ستّة ملايين منهم بجروحٍ خطيرة أو أصيبوا بعاهاتٍ دائمة، وأصبح ١٢ مليوناً منهم دون مأوى (اليونيسيف ٢٠٠١/٣٦).

– في كلّ يوم، يموت ثلاثون ألف طفلٍ بسبب أمراضٍ سهلة العلاج (٣٠ ألف × ٣٦٥ = ١١ مليون طفلٍ سنويّاً).

– هنالك وفيّاتٌ يسهل تجنّبها: خمسة ملايين نسمة يموتون سنويّاً بسبب الإسهالات؛ مليون يموتون سنويّاً بسبب الملاريا؛ وثلاثة ملايين يموتون بسبب تلوّث الجو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ١٩٩٩/٢٢ و٤٢).

– على مستوى الكوكب، كان ٨٤٠ مليون نسمة يعانون بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠ من الجوع ويعيشون انعداماً في الأمن الغذائي (منظمة الغذاء العالمية، ٢٠٠٢).

– في البلدان النامية، يفتقر أكثر من مليار نسمة (١,١ ملياراً وفق اليونيسيف، ٢٠٠١/٣١) لمياه الشرب النظيفة وأكثر من ٢,٤ ملياراً محرومون من تسهيلات الصرف الصحي. ويعاني أربعة عشر بلداً إفريقيّاً من شح المياه (أقل من ١٠٠٠ متر مكعب من المياه للفرد سنويّاً) أو من الجفاف (بين ١٠٠٠ متر مكعب و١٧٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً). وبحلول العام ٢٠٢٥، ستعاني ١١ دولة إفريقية أخرى من نفس المشكلة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ٢٠٠٠/٤ و٥).

– في العالم النامي، يفوق احتمال تعرّض امرأةٍ للوفاة بسبب مضاعفاتٍ متعلّقة بالحمل والولادة أربعين مرّةً احتمال مثل ذلك الأمر في العالم المصنّع (اليونيسيف: وضع الأطفال في العالم ٢٠٠١/٢٣).

– وفق برنامج الأمم المتحدة حول الإيدز ومنظّمة الصحّة العالميّة، بلغ عدد المصابين بالإيدز في العام ٢٠٠٢ في العالم ٤٢ مليون شخص وأصيب خمسة

ملايين شخص بالعدوى، في حين توفّي ٣,١ مليون بسببه. يعيش في إفريقيا جنوبيّ الصحراء ١٠ً بالمائة من سكّان العالم ويمثل حاملو الفيروس منهم (أكثر من ٣٠ مليون) أكثر من ٧٠ بالمائة من العدد الكلي لحامليه في العالم. وتسجّل في تلك المنطقة ثلاثة أرباع الوفيّات الناجمة عن الإيدز (٢,٤ مليون) ويعيش فيها ٩٠ بالمائة من أيتام الإيدز. يضمّ العالم الثالث ٩٥ بالمائة من الوفيّات الناجمة عن هذا المرض. «في أربعة بلدانٍ جنوبيّ إفريقيا، ارتفع عدد المصابين بالإيدز إلى مستوياتٍ لا يمكن تخيّلها. ففي بوتسوانا، ٣٨,٨ بالمائة من السكّان مصابون، وفي سوازيلاند ٣٣,٤ بالمائة، وفي ليزوتو ٣١ بالمائة، وفي زيمبابوي ٣٣,٧ بالمائة» (صحيفة لوفيغارو، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢). في أمريكا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي، بلغ عدد حاملي الفيروس ١,٩ مليون نسمة في حين أنّ ٧,٢ مليون شخص في آسيا، مليون منهم في الصين، قد أصيبوا بالمرض (برنامج الأمم المتحدة حول الإيدز ومنظّمة الصحة العالمية، تقرير ٢٠٠٢).

– في البلدان ذات التزايد السكّاني المنخفض، انخفضت نفقات الرعاية الصحية والتعليم من ٢ بالمائة من الناتج المحلّي الإجماليّ في الفترة الواقعة بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ إلى ١,٨ بالمائة بين ١٩٩١ و١٩٩٦. كما انخفضت نفقات الاستثمار في هذين القطاعين من ٦,٥ بالمائة إلى ٦,١ بالمائة من النفقات الحكوميّة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ١٩٩٩/٩٣).

– وفي تقرير الأمم المتحدة حول الإسكان في العام ٢٠٠٣، أعلنت آنّا تيبايوكا، مديرة الإسكان في الأمم المتحدة، أنّ شخصاً من كلّ ثلاثة أشخاص في العالم سوف يعيش في كوخ بعد ثلاثين عاماً إن لم تسيطر الحكومات على النموّ الحضريّ الذي لم يسبق له مثّيل. تعدّ إفريقيا ٢٠ بالمائة من سكّان الأكواخ (تعدّ أكبر مدينة صفيح في العالم ٦٠٠ ألف نسمة في حيّ كيبيرا في نيروبي كينيا)، وأمريكا اللاتينيّة ١٤ً بالمائة (تؤوي الأكواخ السبعمائة في ريو دي جانيرو البرازيل مليون نسمة) لكنّ أسوأ الشروط الحضريّة تقع في آسيا حيث يعيش ٥٥٠ مليون نسمة في شروطٍ غير مقبولة. تؤوي البلدان الثلاثون الأكثر ثراءً ٢ بالمائة من سكّان الأكواخ، في حين أنّ ٨٠ بالمائة من السكّان الحضريّين في البلدان الثلاثين الأقلّ تطوّراً يعيشون في أكواخ. والحال أنّ عدد سكّان المدن سوف يتضاعف في السنوات الثلاثين القادمة في البلدان النامية ليصل إلى أربعة مليارات، بمعدّل ٧٠ مليوناً كلّ عام. «الأكواخ نتيجة السياسات الفاشلة وسوء الإدارة والفساد ونقص الإرادة السياسيّة»، هذا ما يؤكده التقرير، ويلوم مؤلّفوه عولمة سياسات الإهمال والسياسات الاقتصادية النيوليبراليّة التي تفرضها المؤسسات الدوليّة مثل صندوق النقد الدولي ومنظّمة التجارة العالميّة (صحيفة الغارديان، ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٣).

الكتلة السوفييتيّة سابقاً

في الكتلة السوفييتيّة سابقاً، ونتيجة عودة الرأسماليّة، ارتفع المعدّل الوسطيّ للفقر في مجمل المنطقة، والمحدّد بأربعة دولارات يومياً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢/١٩٩٧)، من ٤ بالمائة في العام ١٩٨٨ إلى ٣٢ بالمائة في العام ١٩٩٤. لقد تضاعف ثماني مرّاتٍ إذن. في ما يخصّ روسيا، يقول جوزيف ستيغليتز بأنّ الوضع قد تدهور أكثر من ذلك: «في العام ١٩٨٩، كان ٢ بالمائة فقط من سكّان روسيا يعيشون في فقر. وقد ارتفعت هذه النسبة في نهاية العام ١٩٩٨ لتصل إلى ٢٣,٨ بالمائة إذا ما أخذنا مقياس دولارين يوميّاً. ووفق دراسةٍ أجراها البنك الدولي، فإنّ أكثر من ٤٠ بالمائة من سكّان البلاد كانوا يعيشون بأقلٍّ من ٤ دولارات يوميّاً. كما كشفت الإحصائيّات المتعلقة بالأطفال مشكلةً أكثر خطورةً، إذ إنّ أكثر من نصفهم كانوا يعيشون في عائلاتٍ فقيرة» (ستيغليتز، ٢٠٠٢/٢٠٤).

إنّ تفكّك الخدمات التي تؤمّنها الدولة وضعفها يتبدّيان بتدهور الوضع في مجالي الصحّة والتعليم عموماً. في سبعة بلدان من أصل ثمانية عشر، كان متوسّط العمر المتوقع في العام ١٩٩٥ أقلّ منه في العام ١٩٨٩، إذ تراجع بمقدار خمس سنوات. في ليتوانيا، انخفض بشدّةٍ عدد الأطفال المسجّلين في رياض الأطفال والذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وستّ سنوات، من ٦٤ بالمائة في العام ١٩٨٩ إلى ٣٦ بالمائة في العام ١٩٩٨. بالنسبة لروسيا، فالانخفاض هو من ٦٩ بالمائة إلى ٥٤ بالمائة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٧٩/١٩٩٩). وتراجعت الأجور بنسبة ٤٨ بالمائة في روسيا وانخفضت حصّة دخل الأسر المرتبطة بالأجر من ٧٤ بالمائة إلى ٥٥ بالمائة وتضاعفت عمليّاً الدخول المرتبطة بالإيجارات غير محددة المصدر أربع مرّات ونصف، فارتفعت من ٥ إلى ٢٣ بالمائة. بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩٦، تناقص العمر الوسطيّ للرجال أكثر من أربع سنواتٍ ليصبح ٦٠ عاماً، أي أقلّ بعامين من الوسطيّ في البلدان النامية.

البلدان الأكثر تصنيعاً

في البلدان الأكثر تصنيعاً، كان أكثر من ١٠٠ مليون نسمة يعيشون في العام ١٩٩٦ تحت خط الفقر المطلق، المحدد بما يعادل ٥٠ بالمائة من متوسط الدخل الفرديّ في البلد المعني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢/١٩٩٧).

في العام ١٩٩٩، كان الاتحاد الأوروبي (٣٧٦ مليون نسمة) يعدّ ٦٥ مليون فقير. وفق المعطيات التي توفّرها الدول الأعضاء، فإنّ ١٨ بالمائة من السكّان كانوا يعيشون تحت «خط الفقر» الذي يمثّل ٦٠ بالمائة من «القدرة الشرائيّة المعياريّة».

تبقى البطالة عامل إقصاءٍ وإفقار. ومع ذلك، وفق مكتب الإحصاء الأوروبي، فإنّ ١٢ بالمائة من أولئك الذين يمارسون عملاً يعيشون فقراء و٥٣ بالمائة من الأكثر فاقةً ينتمون لأسرٍ يعمل فيها بالغٌ واحد. وفي الواقع، يعتبر المكتب أنّ «٢٠ إلى ٤٠ بالمائة من السكّان هم على عتبة الفقر» (صحيفة لوفيغارو، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

في بلدان الاتحاد الأوروبيّ الخمسة عشر، لا يتوافر لنحو ثلاث ملايين نسمة مسكنٌ دائم.

«تفاقمت التفاوتات في معظم بلدان منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي في الثمانينات ومطلع التسعينات. ففي ١٩ بلداً جرت دراستها، أظهر واحدٌ منها فقط تحسّناً طفيفاً. وسُجّلت أهمّ التراجعات في السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما ارتفع في الثمانينات عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر بنسبة ٦٠ بالمائة في المملكة المتحدة وبنحو ٤٠ بالمائة في هولندا.» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ٣٦/١٩٩٩ ٣٧).

وفق تحقيقٍ أجراه أربعة أساتذةٍ جامعيّين في المملكة المتحدة، ارتفعت نسبة الأسر التي تمسّها الفاقة النسبيّة أو المطلقة من ١٤ بالمائة في العام ١٩٨٣ إلى ٢٤ بالمائة في العام ١٩٩٩. وبلغ مجموع عدد البريطانيّين الذين يعيشون في حالة عوزٍ متفاوت الشدّة ١٤,٥ مليون نسمة في العام نفسه. لم يكن بوسع ربع السكّان التصرّف بثلاثة عناصر أساسيّة على الأقل للحياة الطبيعيّة: ثلاث وجباتٍ يوميّة، عددٌ كافٍ من الملابس ومسكنٌ مدفّأٌ على نحوٍ معقول (لوفيغارو، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

في العام ١٩٧١، كانت الولايات المتحدة تعدّ ٢٥ مليون فقير، وفق روبيرت مكنمارا، رئيس البنك الدوليّ في ذلك الحين (مكنمارا، ١١٠/١٩٧٣). وبعد أربعةٍ وعشرين عاماً من ذلك، أي في العام ١٩٩٥، ازداد عدد الفقراء في ذلك البلد بمقدار ١١,٤ مليون نسمة، فأصبح ٣٦,٤ مليوناً، أي نحو ١٤ بالمائة من العدد الكلّي للسكّان (في: الفقر في الولايات المتحدة: ١٩٩٥، وزارة التجارة، مكتب الإحصاء، ١٩٩٦).

في العام ٢٠٠٠ وفي الولايات المتحدة، كان ١٧ بالمائة من الأطفال، أي نحو ١٢ مليون طفل، يكبرون في أسرٍ غير قادرةٍ على تلبية حاجاتهم الغذائيّة الأساسيّة (اليونيسيف ٣٣/٢٠٠١). وهناك أيضاً، تبلغ نسبة الأمّيين بين البالغين خمس السكّان، كما أنّ ٤٠ مليون نسمة غير مشمولين بتأمينٍ صحّي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٨/٢٠٠٠).

ووفق إحصائيّات مكتب الإحصاء للعام ٢٠٠١، أي بعد عام من نشر أرقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ارتفع عدد الأمريكيّين غير المشمولين بتأمينٍ صحّي

بنسبة ٣,٥ بالمائة، فأصبح ٤١,٢ مليوناً، أي شخصاً من كلّ سبعة أشخاص (١٤,٦ بالمائة من السكّان). ويمثّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاماً أكثر الشرائح العمريّة تأثّراً بذلك الوضع: ٢٨ بالمائة (لوفيغارو، الأوّل من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٢).

في تلك البلاد، يبلغ عدد ضحايا الجرائم المصحوبة بالعنف مليونين كلّ عام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٧/٣٤).

ابتكارٌ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ: إدخال مؤشر الفقر البشريّ (IPH)

مؤشر الفقر البشريّ في البلدان النامية

حاول الفريق المكلّف بإصدار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ للعام ١٩٩٧ قياس البؤس في العالم الثالث باستخدام معايير أخرى غير مستوى الدخل. وقد صاغ مؤشراً للفقر البشريّ يأخذ بالاعتبار معايير أخرى غير المعيار النقدي، هي:

– النسبة المئويّة للأفراد الذين يتعرضون لخطر الوفاة قبل الأربعين من عمرهم؛

– النسبة المئويّة للبالغين الأميّين؛

– الخدمات التي يؤمّنها الاقتصاد بمجمله. ولتحديد نوعيّتها، تؤخذ بالاعتبار ثلاثة عناصر: النسبة المئويّة للأفراد غير القادرين على الحصول على المياه النقية، وأولئك غير الحاصلين على الخدمات الصحّية، والأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية (صفحة ١٥).

بعد تحديد هذا المؤشر، أعدّ فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ قائمةً ببلدان العالم الثالث التي اعتبر المعطيات المتعلقة بها كافية، فكان عددها ٨٨ بلداً في العام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من فقرٍ ماليٍّ أكيد، هنالك بلدانٌ تتوصّل إلى تخفيف تأثير الفقر عبر تقديم الخدمات للسكّان، وعلى رأسها بالترتيب أوروغواي وكوستاريكا وتشيلي وكوبا. لقد توصّلت هذه البلدان لإنقاص الفقر البشريّ إلى مؤشرٍ للفقر يقلّ عن ٥ بالمائة. بعباراتٍ أخرى، فإنّ نسبة السكّان الذين يعانون اليوم من الفقر في تلك البلدان تقلّ عن ١٠ بالمائة بفضل جهودها. وفق هذا التصنيف، تحتلّ كوبا المرتبة الرابعة على الرغم من الحصار الذي تفرضه عليها الولايات المتّحدة، وترتفع بهذه الصورة واحدةً وأربعين مرتبةً في قائمة بلدان العالم الثالث المصنّفة وفق مؤشرٍ آخر يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، هو مؤشر التنمية البشريّة (IDH).

مؤشر الفقر البشريّ في البلدان الصناعية

يركّز مؤشر الفقر البشريّ في البلدان الصناعية على نفس مظاهر الفاقة في البلدان النامية ويتضمّن علاوةً على ذلك شكلاً آخر من الفاقة هو الإقصاء. وهو يستخدم المتغيّرات التالية: نسبة الأشخاص يتعرضون لخطر الوفاة قبل سنّ الستّين، نسبة الأميّين، نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر (الذي يوافق نصف متوسّط الدخل المتوافر في الأسر) ونسبة السكّان العاطلين عن العمل لفترةٍ طويلة (أي لا تقلّ عن ١٢ شهراً).

من أصل ١٨ بلداً مصنّعاً احتسب فيها مؤشر الفقر البشريّ، تبيّن أنّ البلدان الأكثر تأثّراً بالفقر هي الولايات المتّحدة (١٥,٨ بالمائة) وأيرلندا (١٥ بالمائة) والمملكة المتحدة (١٤,٦ بالمائة). وإذا ما قارنّا بين المؤشر العامّ للتنمية البشريّة ومؤشر الفقر في العام ١٩٩٨، تنخفض مرتبة الولايات المتّحدة من الثالثة إلى الثامنة عشرة (أي الأخيرة)، ومرتبة المملكة المتحدة من العاشرة إلى السادسة عشرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٠/١٥٢).

تأنيث الفقر / اضطهاد النساء

تأنيث الفقر بديهيٌّ حين نعلم أنّ النساء يمثّلن، وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٧٠ بالمائة من البشر الـ١٢٠٠ مليون الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق.

عالم العمل أمرٌ شديد الأهمّية، لكنّ كون المرء امرأةً يعني كذلك تحمل مسؤوليّة رفاه الأسرة والمجتمع. إنّ برامج التكييف الهيكليّ وتوابعها من التقييدات الاجتماعيّة تفاقم من سوء وضع النساء أكثر من الرجال. تكافح النساء يومياً لسدّ الهوة بين انخفاض الدخول وارتفاع الأسعار. لقد أصبح دفع ثمن الأدوية والغذاء وكلفة المدرسة غير متاحٍ بالنسبة لعددٍ كبيرٍ من النساء وأطفالهنّ. وحين تكون الإمكانيّة موجودة، يأتي المنعكس البطريركيّ ليضاف إلى الوضع الاقتصاديّ فينقص إمكانيّة حصول البنات والفتيات والنساء على الحقوق الأوّليّة التي تضمن التفتّح، وبالتالي الانعتاق. سوف يذهب الصبيّ إلى المدرسة في حين أنّ البنت الصغيرة ستساعد في أعمال المنزل أو في الحصول على موردٍ إضافيٍّ للأسرة. في الهند، يبلغ عدد الهنديّات الأميات (اعتباراً من سن السابعة) ٦١ بالمائة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٧/٥٥). وفي نيبال، يبلغ عدد الفتيات الكفيفات بسبب سوء التغذية ضعف عدد الصبيان. وفي العالم الثالث عموماً، يعاني أكثر من نصف النساء من فقر الدم، وتصل نسبتهنّ في جنوب آسيا إلى ٧٨ بالمائة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٧/٣١). وقد تضاعف خلال عامين عدد النساء اللواتي يتوفّين أثناء الولادة

في هراري عاصمة زمبابوي بعد تطبيق برنامج التكييف الهيكلي الذي أدى إلى انخفاض النفقات الصحّية الحكوميّة بنسبة الثلث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٥/٤٤).

في كلّ عام، يموت أكثر من ٥٠٠ ألف امرأة بسبب اختلاطاتٍ مرتبطةٍ بالحمل أو بالولادة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٢).

الجدول ١ -٤

احتمال الوفاة أثناء حملٍ أو ولادة

إفريقيا جنوبيّ الصحراء	١ من كلّ ١٣
جنوب آسيا	١ من كلّ ٥٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١ من كلّ ٥٥
أمريكا اللاتينيّة والكاريبي	١ من كلّ ١٥٧
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي	١ من كلّ ٢٨٣
أوروبا الوسطى والشرقيّة	١ من كلّ ٧٩٧
بلدان منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي	١ من كلّ ٤٠٨٥

المصدر: اليونيسيف، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (اليونديب)، تقرير العام ٢٠٠٢/٢٧

نظراً لميل النظام الرأسمالي إلى إعادة تنظيم الاقتصاد على المستوى العالميّ لصالحه، فإن له تأثيرات مباشرة على العلاقات بين الجنسين. فمن جهة، يظهر تحليل الطرائق المتّبعة أنّه يتغذّى من نظام اضطهادٍ موجودٍ مسبقاً، هو النظام البطريركيّ، ومن جهة أخرى، فهو يؤكّد سمات ذلك النظام. وبالفعل، فاضطهاد النساء هو بالنسبة للرأسماليّين أداةٌ تسمح بإدارة مجموع قوّة العمل، بل وحتّى بتبرير سياستهم بإزاحة مسؤوليّة الرفاه الاجتماعي من الدولة والمؤسسات الجماعيّة نحو «حميميّة» الأسرة.

إليكم مثالاً عن تعزيز الاضطهاد: ربما يظنّ البعض أنّ أشكال العنف المرتبطة بالجنس في الهند كالوفيّات الناتجة عن المهر وإجهاض الأجنّة الإناث هي وسائل «بقاء» لمجتمعٍ «متأخّر». لكنّ دراسات الناشطات النسويّات الهنديّات تبرهن عكس

ذلك، إذ تشير إلى أنّ تطوّر الرأسماليّة في هذا البلد هو الذي أدّى لتوسّع أشكال العنف هذه والإفراط فيها (شاه تروبتي وسرينيفاسان بينا، ذكره دوغان وداشنر، ١٩٩٤).

وفق دراسةٍ عمّمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ في العام ١٩٩٥، كانت المساهمة غير المرئيّة للنساء، غير المترجمة بقيمةٍ نقديّةٍ أو مقدّرةٍ وفق الأجور السائدة، تمثّل ١١٠٠٠ مليار دولار. لولا هذه المساهمة غير النقديّة للنساء، لما كان هنالك «بقاءٌ» ممكنٌ بأقلّ من دولارٍ أو اثنين يوميّاً. ينبغي ربط هذا الرقم بذلك الخاصّ بالإنتاج العالميّ، المقدّر بـ ٢٣٠٠٠ مليار دولار (رقم العام ١٩٩٤) كي نشكّل فكرةً حول ما تمثّله مساهمة النساء في بقاء الجنس البشري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٥/٦). ولا يأخذ هذا الرقم بالاعتبار الظلم الدائم لأجور النساء حين يكون نشاطهنّ مأجوراً.

ليس هنالك حتّى الآن بلدٌ واحدٌ في العالم، حتّى بين تلك الأكثر تقدّماً في هذا المجال، تكون فيه أجور النساء مساويةً لأجور الرجال. بل إنّ بعض البلدان الصناعية تتراجع فعليّاً في قائمة التنمية البشريّة إذا ما أخذنا هذا المعطى بالاعتبار.

بصورةٍ عامّة، يساء تقدير الأعمال التي تمارسها النساء (تلك المرتبطة بالصحّة والتعليم). وعلى مستوى الضمان الاجتماعي (كتعويضات البطالة)، كانت النساء أوّل من استبعد منها أثناء تطبيق إجراءات التقشّف بصفتهنّ «مساكنات» أو عاطلاتٍ عن العمل لفترةٍ طويلة. ويجري تخصيصهنّ بوظائف تكون أجورها أقلّ بكثير، كالعمل في المناطق الحرّة (في المكسيك، تهاوت رواتب النساء في هذا القطاع من ٨٠ بالمائة إلى ٥٧ بالمائة فقط من رواتب الرجال) أو أنّهنّ يمجّدن لعملهنّ براتبٍ ضئيلٍ في مختلف أعمال القطاع غير الرسميّ، خارج قوانين الدول «المعطّلة».

في الصين، وفق تحقيقاتٍ أجرتها السلطات في العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩، كانت النساء يكسبن أجوراً أقلّ من أجور الرجال بنسبة ٢٠ بالمائة في الريف. أمّا في المدن، فكان راتب المرأة في الشركات الخاصّة يعادل وسطيّاً ٥٦ بالمائة من راتب الرجل.

يجري التشكيك بحقّ المرأة في العمل عبر ألف ألعوبةٍ حكوميّة. هنالك بالطبع «خيار» العمل الجزئيّ الذي يتراوح بين العمل لجزءٍ من الوقت وبين العقد «صفر» حيث تبقى العاملة الوقت اللازم تحت تصرّف ربّ العمل وفق الحاجات، وذلك في حين أنّ معظم الاستطلاعات تبرهن عمليّاً على أنّ معظم العاملات يطالبن بعملٍ لكامل الوقت.

في عدد الثاني من آب/أغسطس ٢٠٠٢ من صحيفة لوموند، وتحت عنوان «تزايد التفاوتات بين مداخيل الرجال والنساء»، كان هنالك تأكيدٌ لما كتب أعلاه:

«تشير دراسةٌ أجراها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات Insee نشرت يوم الأربعاء ٣١ تموز/يوليو إلى تزايد التفاوتات في الدخل بين الرجال والنساء أثناء العمل بالنسبة للأجيال الجديدة، وذلك بالأخصّ بسبب تأنيث العمل لوقتٍ جزئيّ. وهكذا، فإنّ الرجال الذين بدأوا بالعمل بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٢ يكسبون ٢١,٩ بالمائة أكثر من النساء، في حين يبلغ هذا الفارق ١٨ بالمائة بالنسبة لأولئك الذين بدأوا بالعمل بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٠. ترتبط هذه النتيجة جزئيّاً بالارتفاع الكبير في الوظائف ذات الزمن الجزئيّ التي تشغلها النساء أكثر من الرجال ولوقتٍ أطول».

إنّ النقص المتزايد في الخدمات، كرياض الأطفال ودور الحضانة، أو خصخصة بعضها مثل بيوت المسنّين، يزيدان العقبات التي تعترض عمل المرأة بدوام كامل. لقد طبّقت «المساواة في العمل» على نحو سلبي بهدف إعادة النساء للعمل في الورديات الليلية، وهو أمرٌ غير مقبولٍ مبدئيّاً، وغير قابلٍ للاستمرار معظم الوقت، نظراً لمسؤولياتهنّ الأسروية.

في البلدان النامية، لا يزال كمّ النشاط الاقتصاديّ للنساء أقلّ بمقدار الثلث من نشاط الرجال. وفي بلدان منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي، تكرّس النساء ثلثي وقتهنّ لنشاطاتٍ غير إنتاجية، أي ضعف ما يكرّسه الرجال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٠/٣٣).

يموّل البنك الدوليّ، عبر منظّماتٍ غير حكوميّة معيّنة، كلّ ما يستطيع تمويله من منظّماتٍ أو تعاونيّاتٍ نسائيّة في العالم الثالث، إذ أدرك فجأةً أنّ مفتاح التنمية قد أصبح موجوداً هناك. وهكذا، يصنع البنك الدوليّ لنفسه وجهاً إنسانيّاً في حين أنّه يلعب بأحجار نردٍ مغشوشة. مثال: في السنغال، يجري حثّ تعاونيّاتٍ نسائيّة على زراعة البندورة (الطماطم). كان كلّ شيءٍ على ما يرام حتّى اليوم الذي استفادت شركةٌ إيطاليّةٌ عابرةٌ للقومية من فتح السوق السنغاليّ الذي فرضه التكييف الهيكليّ: لم يعد لدى النساء أيّة إمكانيّةٍ لمواجهة التنافس غير الشرعيّ وأسعار الشركة عابرة القوميّة المستفيدة من مساعداتٍ أوروبيّةٍ كبيرة. فاختفت المنظّمة غير الحكوميّة بعد تحقيق «مشروعها»؛ أمّا البنك الدوليّ، فهو بانتظار تسديد قرضه.

يحكي جوزيف ستيغليتز عن تجربةٍ عاشها حين كان لا يزال النائب الأول لرئيس البنك الدوليّ وكبير الاقتصاديّين فيه: «في العام ١٩٩٨، ذهبت إلى قرىً فقيرةٍ في المغرب لأعاين فيها تأثير مشاريع البنك الدوليّ والمنظّمات غير الحكوميّة على حياة سكّانها. (...) كانت إحدى تلك المنظّمات قد عملت كثيراً على تعليم القرويّات تربية الدواجن، وما يمكنهنّ فعله مع مواصلة أعبائهنّ التقليديّة. كانت أولئك النسوة في الأصل يحصلن على فراخٍ عمرها سبعة أيّامٍ من مؤسّسةٍ تابعةٍ للدولة. لكن، في وقت

زيارتي، كان ذلك المشروع قد انهار تماماً. تناقشت مع القرويّات والسلطات لأفهم ما الذي لم يسر كما ينبغي. كانت الإجابة بسيطة، فقد أفهم صندوق النقد الدوليّ الحكومة أنّ توزيع الفراخ ليس من اختصاص الدولة، فتوقّفت عن ذلك. واكتفى الصندوق بالقول بأنّ القطاع الخاصّ سوف يحلّ محلّها على الفور. وفي واقع الأمر، فإنّ مزوّداً جديداً من القطاع الخاص اقترح على القرويّات أن يزوّدهنّ بفراخ مولودةٍ لتوّها. لكن بما أنّ معدّل موت الفراخ في الأسبوعين الأوّلين مرتفع، فلم تشأ تلك المؤسسة الخاصّة تقديم أيّة ضمانات. لم يكن بإمكان القرويّات المخاطرة بشراء فراخٍ سيموت قسمٌ كبيرٌ منها. وهكذا جرى التخلّي عن مشروع جديد، كان يفترض به تحسين حياة أولئك الفلّاحين الفقراء.» (ستيغليتز، ٢٠٠٢/٨٧)

بصورةٍ عامّة، يقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ للعام ٢٠٠٠ أنّ مؤشر التنمية المرتبط بالجنس (ISDH) أقلّ من مؤشر التنمية البشريّة (IDH). وهذا يعني أنّ هذا الأخير، فور تصحيحه بالأوّل، ينخفض مباشرةً وأنّ التفاوتات بين الرجال والنساء تلاحظ في كل المجتمعات. فلو أنّ التنمية البشريّة موزّعة على نحوٍ عادلٍ بين الجنسين، لكانت قيم هذين المؤشرين متطابقة» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٠/١٥٣).

علاوةً على ذلك، فالفقر مصحوبٌ بالعنف بسبب النظام البطريركي. قبل الولادة: إجهاض الأجنّة المؤنّثة؛ في الطفولة، انتهاك جنسيّ؛ بعد الزواج: عنفٌ منزليّ (في ألمانيا، يقدّر عدد النساء ضحايا العنف المنزليّ بأربعة ملايين امرأة)، اغتصاب (في كندا ونيوزيلاندا والمملكة المتحدة، تظهر دراساتٌ أنّ امرأةً من كلّ ستّ نساء تتعرّض للاغتصاب أثناء حياتها)، انتحار. وقد تعرّضت ٨٥ إلى ١١٥ مليون بنتٍ وامرأة لبتر الأعضاء التناسليّة، وهنّ يعانين من التأثيرات الفيزيولوجيّة والنفسيّة المرافقة لهذه الأفعال. ويقدّر بمليونين عدد البنات اللواتي يتعرّضن كلّ عام لمثل ذلك البتر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٠/٣٦). وفي العالم، تعرّضت وسطيّاً امرأة من كلّ ثلاث نساءٍ للعنف من جانب شريكها، كما أرسل نحو ١,٢ مليون من النساء والفتيات اللواتي تقلّ أعمارهنّ عن ١٨ عاماً للخارج ليصبحن عاهرات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٠/٤)، وجرى ترحيل نصف مليون امرأةٍ من أوروبا الشرقيّة ومجموعة الدول المستقلة قسراً إلى أوروبا الغربيّة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٩/٨٩).

على المستوى العالميّ، يصل عدد النساء اللواتي يقال إنّهنّ «مفقودات»، أي أنّهنّ كنّ على قيد الحياة لو أنّهنّ لم يقتلن في الطفولة أو بسبب الإهمال أو لو أنّ الأمّ لم تجهض بسبب جنسهنّ، إلى ١٠٠ مليون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٢).

كما يصل العنف إلى حد القتل. ففي العام ١٩٩٧، قتلت أكثر من ستّين امرأة في إسبانيا بأيدي شركائهنّ؛ وفي باريس، تموت ثلاث نساءٍ كلّ أسبوعين بسبب العنف الذي يتعرّضن له من الزوج أو الشريك. ونصف النساء المقتولات قد تعرّضن لذلك على يد الشريك (لوموند، الأوّل من مارس/آذار ٢٠٠١). كما يتوجّب على النساء مواجهة ما يدعى بجرائم الشرف. ففي باكستان، تذكر مفوّضيّة حقوق الإنسان أنّ عدد النساء اللواتي قتلن لمثل تلك الدوافع في العام ١٩٩٩ قد تجاوز ١٠٠٠ امرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٠/٣٦).

يتسع مدى أشكال العنف تلك كلّها في أوقات النزاعات. وأكبر برهانٍ على ذلك أحداث يوغوسلافيا سابقاً والجزائر. يشكّل العنف جزءاً لا يتجزّأ من حياة النساء.

وفي العالم، «في حين أنّ النساء يمثّلن نصف الناخبين، فهنّ لا يحتللن سوى ١٣ بالمائة من مقاعد البرلمانات و٧ بالمائة من الوظائف الحكوميّة الهامّة» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ١٩٩٧/٣٣).

إنّ هذه المعطيات، غير الحصريّة لسوء الحظّ، تضع على رأس المهامّ النضال النوعيّ للنساء من أجل انعتاقهنّ الذي ينبغي ألاّ ينظر إليه من المنظار البيولوجيّ الضيّق، إذ ينبغي أن يمتدّ بالضرورة إلى الخيارات الشاملة للمجتمع التي تسمح بالتنمية، وهي الباب الممكن الوحيد المؤدّي إلى جميع الخيارات الشخصيّة الهامّة. إنّ حياة النساء في الشمال أفضل من حياة أخواتهنّ في الجنوب بفضل المكتسبات الاجتماعيّة في العقود السابقة. إذن، على جميع النساء مهاجمة النظام الإيديولوجيّ والسياسيّ والاقتصاديّ الذي يعيق تلك المكتسبات.

تدهور البيئة كسببٍ ونتيجةٍ للفقر / عولمة الأزمة البيئيّة[٥]

«إنّ الفقر الذي لا تزال تعيشه غالبيّة سكّان الكوكب وإفراط قلّةٍ في الاستهلاك هما السببان الرئيسيّان لتدهور البيئة.» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٩).

بلغت المساحة الكلية للغابات المدمرة في التسعينات نحو ٩٤ مليون هكتار أو ٢,٤ بالمائة من المساحة الإجمالية للغابات. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٢).

لقد جرى تدمير نحو مليون هكتار من الغابات في إندونيسيا بفعل حرائق استمرّت لعدّة أشهر بدءاً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي العام ١٩٩٦، احترقت ثلاثة ملايين هكتارٍ من الغابات المنغوليّة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٩).

يمثّل تراجع المواطن الطبيعيّة تهديداً جدّياً للتنوّع الحيويّ في منطقة أمريكا اللاتينيّة والبحر الكاريبي، التي تضم ٤٠ بالمائة من الأنواع النباتيّة والحيوانيّة

على سطح الكوكب؛ ويقدّر عدد أنواع الفقاريّات المهدّدة بالانقراض بـ١٢٤٤ نوعاً (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٩).

كما يعتبر حاليّاً نحو ٢٤ بالمائة (١١٣٠) من أنواع الثدييّات و١٢ بالمائة (١١٨٣) من أنواع الطيور مهدّدةً على المستوى العالميّ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٢).

إنّ السياسات النيوليبراليّة غير محتملة ليس فقط بسبب كلفتها البشريّة، بل كذلك بسبب ما تؤدّي إليه من أذىً عميقٍ ونهائيٍّ للبيئة.

تتركّز في البلدان الفقيرة الملامح الأبرز للأزمة البيئيّة. وهي تعاني على نحوٍ مباشرٍ من أشدّ حالات التدهور في البيئة (تدمير الغابات الاستوائيّة، الاستخراج المنجميّ والنفطيّ الجائر، تلوّث المياه، انقراض الأنواع...). تتأذّى البيئة بالاستغلال المباشر للثروات الطبيعيّة من أجل الأسواق العالميّة، وبأسعار بيعٍ لا تتضمّن أبداً الكلف البيئيّة، وكذلك بتصدير نفايات العالم الصناعيّ إليها.

إنّ شعوب تلك البلدان هي دون جدالٍ الأكثر ضعفاً في مواجهة تزايد المخاطر البيئيّة، ولا سيّما في مواجهة تزايد الأحداث المناخيّة القصوى التي يؤدّي إليها تغيّر المناخ. وهي تتحمّل حصّةً لا تتناسب معها من تأثيرات الكوارث «الطبيعيّة» والنزاعات والجفاف والتلوّث دون أن تكون لديها وسائل الوقاية منها. منذ العام ١٩٩١، كان ثلثا ضحايا الكوارث يعيشون في «بلدانٍ ضعيفة التنمية البشريّة» (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ٢٠٠٢). وفي العقود القادمة، يمكن أن يكون لارتفاع مستوى البحار بسبب ارتفاع حرارة الأرض تأثيراتٍ كارثيّةً على جميع المناطق الساحليّة ذات الكثافة السكّانيّة العالية.

التأثير الأول لتلك الاضطرابات البيئية هو خفضٌ إضافي لمستوى معيشة الفقراء وتقليصٌ لإمكانيات التنمية. ترغم أوضاع الفقر الكثير من النساء والرجال على الاقتصاد في عيشهم باستخدام الموارد الطبيعية دون وسائل لضمان تجديدها، وذلك في دوامة مدمرة.

وهكذا، ففي الفترة الواقعة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٥، كان تراجع الغابات في ٣٣ بلداً إفريقياً مصنّفاً ضمن البلدان الفقيرة الأكثر مديونيّةً يفوق بنسبة ٥٠ بالمائة تدمير الغابات في البلدان الإفريقيّة الأخرى، وأعلى بنسبة ١٤٠ بالمائة من المتوسط العالمي لتراجع الغابات.

يفتقر ١,٥ مليار نسمة في العالم لحطب التدفئة. وقد تضاعف وقت العمل السنويّ بحثاً عنه أربع مرّاتٍ ويصل أحياناً إلى ١٩٠ – ٣٠٠ يوم عملٍ سنويّاً؛ والنساء هنّ أوّل من يتكبّد نتائج هذا النقص.

لكن سيكون خطأً تحميل المسؤولية عن تراجع الغابات للسكّان الفقراء وحدهم. فحصّة الحكومات منه (قيمة الخشب الاستوائيّ) لضمان جزءٍ من سداد الديون وكذلك الحصّة التي تنالها الشركات متعدّدة الجنسيّات لضمان مشاريعها وأرباحها هي بالتأكيد أكبر حجماً.

لم تنجح البلدان الأكثر تصنيعاً في إيقاف تدهور البيئة في مناطقها. فقد ارتفع إنتاج النفايات لكلّ نسمة في أوروبا الغربيّة بنسبة ٣٥ بالمائة منذ العام ١٩٨٠؛ وعلى الرغم من أنّ إعادة التدوير أكثر تواتراً، فلا يزال يجري ترحيل نسبة ٦٦ بالمائة من النفايات.

وفي العديد من البلدان الأوروبيّة، يجري استغلالٌ مفرطٌ للموارد المائيّة الجوفيّة، كما أنّها ملوّثة بشدّةٍ بالنترات والمبيدات الحشريّة والمعادن الثقيلة ومشتقات النفط.

أمّا في شمال الأطلسي، فقد نفذت عمليّاً مخزونات الأسماك في عرض الساحل الأمريكيّ الشرقيّ. وانخفض محصول الأسماك في الأطلسيّ من ٢,٥ مليون طن في العام ١٩٧١ إلى أقلّ من ٥٠٠ ألف طن في العام ١٩٩٤ (برنامج الأمم المتحدة البيئي ١٩٩٩). في الشمال وفي الجنوب، يتعرّض الفقراء والعمّال للمخاطر البيئيّة (تلوّث المدن، الأميانت...) أكثر من تعرّض الأثرياء لها.

لقد اتّبعت البلدان الصناعيّة أسلوب تطوّرٍ يعرّض اليوم التوازن البيئيّ للكوكب للخطر. في التسعينات، أنتجت البلدان الصناعيّة ثمانية أضعاف ما أنتجته البلدان النامية من الغاز المدمّر لطبقة الأوزون (قياساً لحصة الفرد). وقد أدّت الهجمة النيوليبراليّة إلى التخلّي عن «وعود» قمّة ريو دي جانيرو لصالح توسّع تسليع البيئة وأشكال التلوّث (أسواق الحق في التلويث).

عولمة رأس المال: نموّ الشركات عابرة القومية

في إطار موجة التوسّع البطيء الطويلة التي بدأت في السبعينات، جرت تغيّراتٌ هامّةٌ على مستوى هيكلة الاقتصاد الدوليّ، أوصلت عدداً من الاقتصاديّين للحديث عن «العولمة» و«الكوكبة» (انظر ثبت المصطلحات).

وتلعب الشركات عابرة القوميّة دوراً هامّاً في هذا المسار، فقد زادت ثقلها، سواءً في الإنتاج أم في المبادلات (آدا، ١٩٩٦؛ اليونكتاد، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ٢٠٠٢؛ اليونكتاد، ٢٠٠٠؛ أندريف، ١٩٩٢ و١٩٩٦).

تسيطر هذه الشركات على ٧٠ بالمائة من التجارة العالمية و٧٥ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويقدّر بأنّ ثلث التجارة العالميّة للسلع والخدمات هو عبارة عن مبادلاتٍ داخلية بين الشركات عابرة القوميّة وفروعها. يحصي تقرير العام

٢٠٠٢ الذي أصدره اليونكتاد حول الاستثمار ٦٥ ألف شركة عابرة للقوميّة، لديها ٨٥٠ ألف شركة فرعيّة (اليونكتاد، تقرير حول الاستثمار، ذكرته صحيفة لوموند، ٢٠٠٢). في العام ٢٠٠١، كانت الشركات الفرعيّة الأجنبيّة تشغّل نحو ٥٤ مليون عامل، مقابل ٢٤ مليون في العام ١٩٩٠. وبين عشرات الألوف من تلك الشركات، فإنّ ٥٠٠ منها فقط لها وزن، من بينها ١٠٠ ذات حجم هائلٍ حقّاً وتهيمن على البقيّة. في العام ٢٠٠٠، حقّقت المائة الأولى من الشركات عابرةً القوميّة غير الماليّة (تحتلّ مجموعة فودافون وجنرال إلكتريك وإكسون موبيل المراتب الثلاث الأولى منها) أكثر من نصف رقم الأعمال الكلّي وكانت تستخدم أكثر من نصف العاملين في الشركات الفرعيّة الأجنبيّة (اليونكتاد، ٢٠٠٢/٢). ويتجاوز رقم أعمالها الكلّي بكثير النتائج المحلي الإجماليّ للعديد من بلدان الكوكب (انظر الجدول ١ -٥).

الجدول ١ -٥

رقم أعمال أكبر الشركات عابرة القوميّة والناتج المحليّ الإجماليّ

(بمليارات الدولارات الأمريكية/السكّان بالملايين)

جنرال موتورز	١٦١,٣	بنغلادش	٤٢,٧ ١٢٤
بولونيا	١٥٨,٦ ٣٨	نيجيريا	٤١,٤ ١٠٦
ديملر كرايسلر	١٥٤,٦	فيفندي	٣٣,٩
فورد	١٤٤,٤	كارفور	٣٢,٠
سوق وول مارت للأسهم	١٣٧,٦	ABB	٣٠,٩
جنوب إفريقيا	١٣٣,٥ ٣٩	فيتنام	٢٧,٢ ٧٧
ميتسوي	١٣١,٦	غلاكسو سميث كلاين*	٢٦,٢
فنلندا	١٢٣,٥ ٥	الإكوادور	١٨,٤ ١٢
اليونان	١٢٠,٧ ١٠	أكبر سبع شركاتٍ في الجدول	٩٦٥,٣
ميتسوبيشي	١١٨,٩	الصين	٩٥٩,٠ ١٢٥٥
إيتوشو	١١٦,٨	أكبر ستّ شركاتٍ في الجدول	٨٤٨,٥
توتال فينا إلف*	١١٠,٢	البرازيل	٧٧٨,٢ ١٦٥
		أكبر خمس شركات في الجدول	٧٢٩,٦

البرتغال	٩ ١٠٦,٧	جنوب آسيا (بما فيها الهند)	١٣٦٤ ٦٧٠,٥
كولومبيا	٤٠ ١٠٢,٧	جنرال موتورز + ديملر كرايسلر + فورد	٤٦٠,٣
ماروبيني	١٠٢,٥	الهند	٩٨٢ ٤٣٠,٠
إكسون	١٠٠,٧	جنرال موتورز + ديملر كرايسلر	٣١٥,٩
جنرال إلكتريك	١٠٠,٥	إفريقيا جنوبي الصحراء	٥٦٩ ٣١٩,٨
سوميتومو	٩٥,٥	روسيا	١٤٧ ٢٧٦,٦
إندونيسيا	٢٠٦ ٩٤,٢	جنرال موتورز	١٦١,٣
شل	٩٣,٧	البلدان الـ٤٨ الأقلّ تقدّماً	٥٨١ ١٤٥,٩
تويوتا	٨٨,٥		
مصر	٦٦ ٨٢,٧		
أيرلندا	٣ ٨١,٩		
IBM	٨١,٧		
فولكسفاغن	٨٠,٥		
BP أموكو	٦٨,٣		
الفيليبين	٧٢ ٦٥,١	*: الرقم يعود لنشاط العام ٢٠٠٠.	
باكستان	١٤٨ ٦٣,٤		
هوندا	٥٢,٤		
نسلة	٥٢,٢		
سوني	٥١,٢		
يونيليفر	٤٧,٥		
الجزائر	٣٠ ٤٧,٣		

أعده داميان مييه وإيريك توسان على أساس برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ٢٠٠٠، وإحصائيّات منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي للعام ٢٠٠٠ والموقع: www.transnationale.org

العامل السياسيّ

لا يمكن فهم العولمة بمجرد النظر لازدياد ثقل الشركات عابرة القوميّة في الاقتصاد العالميّ والتحوّلات التقنية، فالعامل السياسيّ جوهري أيضاً. لولا التدخّل السياسيّ الفعّال لحكومتي مارغريت تاتشر ورونالد ريغان، ثمّ مجموع الحكومات التي وافقت على اللحاق بهما، لما تمكّنت الشركات عابرة القوميّة من أن تتخطى بمثل هذه السرعة وبمثل تلك الجذريّة العوائق التي كانت في الماضي تقف في وجه حرّيتها في التوسّع كما تشاء لاستغلال الموارد الاقتصاديّة والطبيعية والبشريّة حيث يناسبها ذلك.

لقد تمّ هذا التدخّل السياسيّ باسم أربعة أهدافٍ أساسيّة: أولاً: تحرير (تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدوليّ وفتح الأسواق الوطنيّة أمام المنافسة الدوليّة)، ثانياً: خصخصة (الشركات والخدمات الحكوميّة)، ثالثاً: رفع القيود (عن سوق العمل وتفكيك شبكة الضمان الاجتماعي)، رابعاً: التنافس (الذي لا يمكن الحفاظ عليه أو تحسينه إلاّ شرط أن تتحقّق الأهداف الثلاثة الأولى أو أن تكون في طريقها إلى ذلك).

يمكن اختصار الخطاب الذي برّر هذا التدخّل السياسيّ كما فعل ريكاردو بتريلاّ من مجموعة لشبونة: «مهما كان القطاع المستهدف (متوسّعاً أم متراجعاً، متطوراً تقنياً أم لا) وحجم تنمية بلدٍ ما أو قوّتها أو مستواها، فالحجّة كانت نفسها على الدوام: الخصخصة ملحّة إذا أردنا زيادة المنافسة في قطاعٍ صناعيٍّ أو مجتمعٍ أو اقتصادٍ يتعولم؛ ينبغي أيضاً تحرير كلّ الأسواق كي تصبح الصناعة المحلّية والشركات العاملة على مستوى الكوكب أكثر قدرةً على المنافسة في الأسواق العالميّة؛ أخيراً، لا بدّ من رفع القيود عن القطاعات الصناعيّة والأسواق من أجل تسريع مسار الخصخصة وبالتالي زيادة تنافسيّة الشركات المحلّية والاقتصاد الوطني (أو الإقليمي)». وأضاف أيضاً: «بما أنّ تلك الضغوطات قد مورست في معظم المجالات وفي معظم البلدان، وهي ظاهرةٌ جديدة، فالجميع يحاولون اليوم أن ينافسوا في كلّ مكان، وذلك في كافّة أرجاء العالم. في هذه الشروط، فإنّ الصعود شبه الشامل للرأسماليّة التنافسيّة بوصفها نظاماً معيارياً ينبغي ألاّ يفاجئنا. غير أنّ الصحوة ربّما تكون قاسية» (بتريلا، ١٩٩٥/٧٧ - ٧٨).

تواصل الهجمة النيوليبرالية على الرغم من أزمتها

كان الخطاب الرسميّ يهدف إلى إخفاء معركةٍ أخرى لا تزال جارية، فأصحاب رؤوس الأموال يشنون على نحوٍ متكرّرٍ هجماتٍ لتخفيض الأجور الصافية (وكذلك ضرائب الأجور التي يدفعها أرباب العمل) ولجعل وقت العمل أكثر مرونةً بهدف

تكثيف استخدام وسائل الإنتاج. كما أنّهم يهدفون إلى إنقاص، لا بل تدمير آليّات التضامن الجماعيّ التي بنيت بالتدريج في القرن العشرين بعد نضالاتٍ مريرة (نظام التقاعد بالتوزيع، التغطية الواسعة للضمان الاجتماعي...)

على الرغم من مقاومة العمّال، أحرزت هجمات أرباب العمل تلك نجاحاتٍ هامة. لقد افتعلت الطبقات المهيمنة البطالة الواسعة واستخدمتها لفرض تراجعاتٍ اجتماعيّة على جميع الأصعدة.

بفضل ذلك، نجح الرأسماليّون والهيئات التي تخدمهم في فرض تحسين ربحية رأس المال. وارتفع معدّل ربح الشركات على نحوٍ كبير في التسعينات (ولا سيّما بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠).

في الحقبة الواقعة بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠، انتقل مروّجو العولمة النيوليبراليّة من نجاح إلى نجاح، وجرى تجاوز جميع الأزمات: الركود العالميّ في مطلع الثمانينات، انهيار البورصة في العام ١٩٨٧، ركود العامين ١٩٩١ ١٩٩٢. وامتّد عصر هيمنة رأس المال بشكلٍ كبير مع تفكّك الاتحاد السوفيتي في نهاية عقد الثمانينات. وقد تبنّت الطبقات المهيمنة في السلطة أثناء الحقبة السوفييتيّة عودة الرأسماليّة، التي أطلق عليها بخجلٍ تعبير «الانتقال نحو اقتصاد السوق»، كما هنّأت نفسها على السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدوليّ والبنك الدولي. بفضل أزمة الديون في بلدان ما يسمّى بالعالم الثالث وسياسات التكييف الهيكلي التي تبعتها، تمكّنت القوى الرأسماليّة المصنّعة الكبرى من تعزيز سيطرتها على اقتصادات المحيط مع فرض تضحياتٍ لا نهاية لها على الشعوب التي تعيش فيها. وباستثناءاتٍ نادرة، حيّت حكومات تلك البلدان وطبقاتها المهيمنة منافع العولمة وطبّقت بوداعةٍ في كثيرٍ من الأحيان السياسات التي أملاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالميّة. كما جرت تحويلاتٌ هائلة للثروات التي تنتجها شعوب المحيط (العالم الثالث والكتلة السوفييتيّة سابقاً) لصالح مالكي رؤوس الأموال في البلدان الأكثر تصنيعاً، وذلك بعد اقتطاع رأسماليّي المحيط لعمولتهم. وجرى حلّ كافة الأزمات التي ضربت بلداً أو أكثر من بلدان المحيط (وهي بالعشرات) لصالح مواصلة الخضوع للنموذج المهيمن، ولا سيّما عبر التكييف الهيكليّ.

باختصار، فقد تقدّمت الهجمة الرأسماليّة النيوليبراليّة إلى الأمام دوماً، سواءٌ في اقتصادات المركز (حيث نجحت في نحت مفاهيم جوفاء جديدة من قبيل «اقتصاد جديد» وفي الحديث عن «مفعول الثروة المعمّمة» في حين كان الشرخ الاجتماعيّ يكبر) أم في المحيط (حيث رأت البلدان المعروفة بالاقتصادات الناشئة أنفسها وقد فرض عليها صندوق النقد الدوليّ و«الأسواق» الانضباط، وجرى التخلّي عن كلّ ما يتعلق بنظامٍ اقتصاديٍّ عالميٍّ جديد).

منذ العام ١٩٩٤ – ١٩٩٥، بدأت الأمور تتدهور بالنسبة لمروّجي هذه العولمة النيوليبراليّة. ففي أسفل السلم الاجتماعي، في بلدان المركز والمحيط على السواء، تواصلت أفعال المقاومة دون توقف واكتسبت اندفاعةً غير متوقّعة.

صحيحٌ أنّ تلك الحركة الجديدة غير متجانسة، لكنّها تبلورت بالتدريج. مناهضة للعولمة أم عولمة بديلة؟ هل تهدف لإصلاح البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ أم تهدف لإلغائهما؟ هل تنادي بإلغاءٍ مشروطٍ أم غير مشروطٍ للديون؟ هل هي لصالح رأسماليّةٍ مقوننة أم من أجل إقامة نظام آخر؟ تمرّ الحركة العالميّة لمقاومة العولمة الرأسماليّة النيوليبراليّة بسجالاتٍ حولً هذه المسائل، وهو أمرٌ بالغ الأهمية.

تتزايد قوّة الحركة على التحشيد وتتقدّم القدرة على تعريف بدائل التقدّم الاجتماعيّ في مواجهة استبداد الأسواق (الرأسماليّة).

لكن من وجهة نظر الحكّام والطبقات المهيمنة التي تريد تعميق الهجمة النيوليبراليّة، لا تقتصر المشكلة الأساسيّة على وجود هذه الحركة التي تؤكّد أنّ عولمةً أخرى ممكنة. يعتقد مروّجو العولمة النيوليبراليّة أنّ الحركة المناهضة للعولمة أو حركة العولمة البديلة ليست (بعد) قادرةً على تشكيل عقبةٍ دائمة أمام الهجمة القائمة. المشكلة بالنسبة لهم داخليّة، إذ تمثّل عدّة عوامل ضمن النظام خطراً أكيداً؛ اندلاع أزمةٍ اقتصادية دولية جديدة في بداية العام ٢٠٠١، انهيار «الاقتصاد الجديد» في ذلك العام، انخفاض سعر الفائدة بين العام ١٩٩٧ وآخر العام ٢٠٠١ (وفق البنك الدوليّ، ارتفعت ذلك السعر من جديد في العام ٢٠٠٢)، إفلاساتٌ مدوّية، أزمةٌ في البورصة، تفاقم عدم الاستقرار النقديّ، فرط مديونيّة الشركات والأسر... لا يزال لدى النظام منافذ للنجاة، ولا يحتاج أولئك القابعون في أسفل السلم الاجتماعي إلاّ للالتفاف حول مشروعٍ بديلٍ موحّد. لكنّ العولمة النيوليبراليّة المنتصرة منذ عشرين عاماً تعبر ولأوّل مرّة حقبةً من الاضطرابات بالغة الشدة، لن تخرج منها سالمةً بالتأكيد.

«اليوم، لا تسير العولمة على ما يرام. هي لا تسير على ما يرام بالنسبة لفقراء العالم، ولا بالنسبة للبيئة، ولا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد العالمي. لقد بلغ من سوء إدارة انتقال الشيوعيّة إلى اقتصاد السوق أن تصاعد الفقر بحدّة، عدا في الصين وفيتنام وبعض بلدان أوروبا الشرقيّة النادرة، وانهارت المداخيل. (...) المشكلة ليست في العولمة، بل في الطريقة التي أديرت بها، ولا سيّما على يد المؤسسات الاقتصاديّة الدوليّة، أي صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ ومنظّمة التجارة العالميّة، التي تساهم كلّها في تحديد قواعد اللعبة. لقد فعلت ذلك أكثر ممّا ينبغي وفق مصالح

البلدان المصنّعة المتقدّمة والمصالح الخاصّة داخلها وليس وفق مصالح عالم التنمية» (ستيغليتز/٢٧٩).

«اليوم، يقف النظام الرأسماليّ على مفترق طرق، تماماً مثلما كان عليه الحال أثناء الكساد الكبير. لقد أنقذه كينز في الثلاثينات، إذ صمّم سياساتٍ قادرةً على خلق فرص عملٍ وعلى مساعدة ضحايا انهيار الاقتصاد العالميّ. أمّا الآن، فملايين الناس ينتظرون ليروا إن كان ممكناً أم لا إصلاح العولمة كي يستطيعوا تقاسم منافعها» (ستيغليتز/٣١٩).

كاتب السطور السابقة وهذا أمرٌ ليس دون أهمّية هو موظّفٌ كبيرٌ سابقٌ في إحدى المؤسسات الأساسيّة في آليّة الهيمنة العالميّة لرأس المال ولبعض البلدان الكبرى التي تفرض رؤاها على الآخرين. لقد ابتعد جوزيف ستيغليتز بوضوح عن المسار النيوليبراليّ الحاليّ ويقترح على خطى جون ماينرد كينز مقاربةً سياسيةً مغايرة.

كان كينز موظّفاً بريطانيّاً، ترك بصخبٍ بعثة جلالتها أثناء مفاوضات معاهدة فرساي. وفي السنوات التالية، انخرط في نضالٍ صارم من أجل إصلاح الرأسماليّة وإنقاذها، وفعل ذلك بنجاحٍ أكيد. وقد أثّرت اقتراحاته، التي كثيراً ما تختصر بعبارات «دولة الرعاية» بعمقٍ على السياسة الجديدة (انظر ثبت المصطلحات) للرئيس روزفلت. وكان كينز في العام ١٩٤٤ أحد الفاعلين الرئيسيّين في مؤتمر بريتون وودز الذي تقرّر أثناءه تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

جوزيف ستيغليتز اقتصاديٌّ كينزيّ وموظّفٌ أمريكيٌّ رفيعٌ عاد منذ فترةٍ قريبةٍ إلى التدريس الجامعيّ، كما أنّه مستشارٌ أسبقُ لكلينتون (ترأّس مجلس الخبراء الاقتصاديّين لكلينتون ثمّ أصبح كبير اقتصاديّي البنك الدولي ونائب رئيسه في العام ١٩٩٧، وهو المنصب الذي غادره في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بعد أن دفعه خارجه لاري سامرز، وزير الخزينة في عهد كلينتون). اعتباراً من العام ٢٠٠٠ على نحوٍ خاص، أخذ ينتقد بحماسٍ السياسة النيوليبراليّة لخزينة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي (الذي يخضع على نحوٍ كبيرٍ لأوامر الخزينة والمجموعات الرأسماليّة الكبرى) واقترح هو أيضاً إنقاذ الرأسماليّة. وقد أدلى بالكثير من الأحاديث وشارك في عدد كبير من المؤتمرات، كما نشر كتاباً بعنوان: خيبات العولمة
مثّل فضيحةً كبيرة. وهو يعود بوضوح إلى مشروع كينز. ستيغليتز يكرر بأقواله وكتاباته ما سبق قوله مراراً منذ العام ١٩٨٠. والأمر الجديد في هذه الحقبة التاريخيّة هو أن يقوم شخصٌ احتلّ تلك المناصب، ونال بعد استقالته جائزة نوبل للاقتصاد، بتشخيصٍ مريعٍ للسياسات التي تطبّقها منذ عشرين عاماً حكومات البلدان المصنّعة

الرئيسيّة وصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ ومنظّمة التجارة العالميّة وحكومات البلدان المسمّاة بالنامية وبلدان الكتلة السوفييتيّة سابقاً. وهو يقوم بذلك بطريقةٍ جذريّة لأنّه يعلم أنّ استنكاره هو صدىً لاستياءٍ متزايدٍ في كافّة أرجاء الأرض. هو يعلم أنّ كلماته لن تكون دون صدىً. من غير المجدي المراهنة على مستقبل جوزيف ستيغليتز، لكن من المفيد أن نلاحظ معه أنّ البشريّة تقف مرّةً أخرى على مفترق طرقٍ في لحظةٍ حاسمة من التاريخ، كما كان عليه الحال بين الحربين العالميّتين في القرن الماضي. «التاريخ لا يعيد نفسه، بل يتلعثم.» لكن في مثل هذه النوعية من الظروف، تعود مسرعةً السجالات الكبرى حول خيارات المجتمع. فلنأمل ألّا ينحصر الأمر هذه المرّة في إعادة صياغة الرأسماليّة. على البشريّة أن تتمكّن من تبنّي نظامٍ آخر، فعالمٌ آخر ممكن.

الفصل الثاني

تمركز رأس المال والقرية الكونية

موجة الدمج والاستملاك العالميين وتمركز رأس المال

حدثت خلال التسعينات عمليات كثيرة لدمج الشركات واستملاكها. وقد ساعدت في ذلك سياسات النيوليبرالية الموصوفة في الفصل الأول؛ عمليات الخصخصة الهائلة المترافقة مع إنهاء سيطرة الحكومة على استملاك الشركات المحلية بواسطة رأس المال الأجنبي ونمو فقاعة البورصة. ويمكن لموجة الدمج والاستملاك تلك أن تقاس بالزيادة السريعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تضاعف الحجم السنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية ست مرات خلال عشر سنوات، إذ ارتفع من ٢٠٠ مليار في العام ١٩٩٠ إلى أكثر من ١٢٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٠. وأنفقت الغالبية الساحقة من هذه الاستثمارات على عمليات شراء و/أو دمج الشركات ولم تستخدم في زيادة القدرة الإنتاجية. وقد أدى انتقال الملكيات إلى تمركز أعظم لرأس المال على مستوى دولي لصالح شركات بلدان الثالوث الرئيسية.

كانت قيمة عمليات الدمج في العام ١٩٩٩ تعادل ٧٠٠ مليار دولار. وبلغت كلفة عمليات الدمج الست الأكثر أهمية ٢٣٨ مليار دولار، أي أنها أكثر من الدين الخارجي الكلي لبلدان إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى أو ما يعادل دين البرازيل الخارجي.

وكان للأزمة التي اندلعت في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠١ تأثيرٍ معدٍ على المستوى الدولي. فقد هبط معدل تدفق الاستثمار ابتداءً من العام ٢٠٠١ ٢٠٠٢ بنسبة ٥٦ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠٠٠ وتواصل التراجع في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، فالانهيار الشامل لقيم الأسهم المالية أدى لانخفاض كبير في الموجودات السائلة الضخمة التي تحتاجها الأعمال التجارية لتغطية مشترياتها. واعترف أخصائيو

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ولو أن ذلك جاء متأخراً، بالصلة بين فورة عمليات الدمج والاستملاك الضخمة التي حدثت بين العامين ١٩٩١ و٢٠٠٠ وبين الانتشار السريع لفقاعة سوق الأسهم.

حالة احتكار القلة

في العديد من القطاعات الاقتصادية، تسيطر حفنة من الشركات عابرة القومية على الحصة الكبرى من الإنتاج (وهو ما يدعى باحتكار القلة انظر ثبت المصطلحات). وعلى الرغم من أنّ هذه الظاهرة وجدت في السابق، إلا أنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ الثمانينات.

يطرح مؤلفو تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٩ السؤال التالي: «ما هي حصة الشركات العشر الكبرى في كل صناعة على مستوى السوق العالمية في العام ١٩٩٨؟» ويجيبون: «٣٢ بالمائة من ٢٣ ملياراً في تجارة الحبوب، ٣٥ بالمائة من ٢٩٧ ملياراً في المواد الصيدلانية، ٦٠ بالمائة من ١٧ ملياراً في الطب البيطري، ٧٠ بالمائة من ٣٣٤ ملياراً في الحاسبات، ٨٥ بالمائة من ٣١ ملياراً في المبيدات الحشرية، أكثر من ٨٦ بالمائة من ٢٦٢ ملياراً في الاتصالات. العبرة واضحة. لا تؤدي الخصخصة إلى التنافس على نحو آلي.» (الصفحة ٦٧ من التقرير).

الأعمال المصرفية، البيع بالتجزئة (المتاجر الضخمة)، السياحة، وسائل الإعلام الجماهيري، جميعها أمثلة إضافية على تمركز الشركات في إطار العولمة.

في العام ١٩٩٥، سيطرت أهم خمسة بلدان رأسمالية متطورة (الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) على ١٦٨ شركة من أصل ٢٠٠ من أكبر الشركات عابرة القومية (كليرمون ١٩٩٧). تبلغ حصة الشركات المذكورة ٨٥,٩ بالمائة من إجمالي مبيعات الشركات الـ٢٠٠ الأكبر. ومن الواضح غياب العالم الثالث عن تلك القوائم. فوحدها الصين والبرازيل وفنزويلا والمكسيك وكوريا الجنوبية كان لها حضورها المتواضع في العام ١٩٩٥، شركة واحدة عابرة للقومية لكل دولة وست شركات للأخيرة، كانت تتوسع على نحو سريع في النصف الأول من التسعينات وحققت موقعاً متميزاً في التقسيم الدولي للعمل، وتنافس شركاتها عابرة القومية في مجالاتها الخاصة تلك الموجودة في البلدان عالية التصنيع، حتى وهي لا تمثل إلا ٢,٣ بالمائة من مبيعات الشركات المائتين الكبرى، وشركات العالم الثالث العشر متعددة القومية مجتمعةً لا تمثل إلا ٣,٣ بالمائة منها.

في العام ١٩٩٨، العام الذي تلا اندلاع أزمة جنوب شرق أسيا، بقيت ثلاثٌ من الشركات عابرة القومية الكورية الجنوبية من أصل ست وهبطت حصتها من مبيعات الشركات المائتين إلى ١,١ بالمائة. أما في السنوات التالية، فقد أعيدت هيكلة

الشركات الكورية الرئيسية واشترت الشركات عابرة القومية الرئيسية في البلدان الصناعية قطاعات بأكملها منها. والمقطع التالي من الطبعة الأولى لهذا الكتاب (١٩٩٨) يؤكد ذلك: «إن تفكيك عدد من البيوتات الصناعية الكورية الجنوبية هو أمر يصب في مصلحة الشركات عابرة القومية في البلدان الصناعية، وبالتالي فمن غير المستبعد انخفاض عدد الشركات الكورية الجنوبية عابرة القومية وخسارة موقعها في قمة الشركات المائتين الناجحة» (صفحة ٥٢).

في العام ٢٠٠٣، لم تظهر سوى شركة كورية واحدة عابرة للقومية في قائمة المائتين الأكبر: شركة سامسونج. وما من واحدة من الشركات الخمسين الأكبر (مرتبةً وفق رسملتها في البورصة) لها مركز رئيسي في بلدان المحيط، إذ أنها جميعاً تنتمي لبلدان الثالوث، ٣٣ شركة في أمريكا الشمالية، اثنتان في اليابان وخمس عشرة في أوروبا (ألمانيا، بريطانيا، فنلندا، فرنسا، هولندا، إيطاليا، سويسرا)

الجدول ٢ -١: أمثلة على التمركز العالمي

القطاع	السنة	التمركز
إدارة قاعدة البيانات	١٩٨٧	تمثل خمس شركات ما مقداره ٦٥ بالمائة من الإنتاج العالمي، من أصل عشر شركات تمثل ١٠٠ بالمائة
الأجزاء الزجاجية من المركبات	١٩٨٨	تمثل ثلاث شركات ما مقداره ٥٣ بالمائة من الإنتاج العالمي
الإطارات	١٩٨٨	تمثل ست شركات ما مقداره ٨٥ بالمائة من الإنتاج العالمي
التجهيزات الطبية	١٩٨٩	تمثل سبع شركات ما مقداره ٩٠ بالمائة من الإنتاج العالمي
الموز	١٩٩٤	تمثل ثلاث شركات ما مقداره ٨٠ بالمائة من الإنتاج المسوّق عالمياً
السيارات	١٩٩٤	تمثل عشر شركات ما مقداره ٧٦ بالمائة من الإنتاج العالمي، وتمثل الشركات الخمس الأكبر ٥٠ بالمائة

الحبوب	١٩٩٤	تمثل خمس شركات ما مقداره ٧٧ بالمائة من الإنتاج المسوق
بنوك الصور	١٩٩٤	تسيطر ثلاث شركات على ٨٠ بالمائة من السوق العالمية
القهوة السريعة	١٩٩٤	تمثل شركتان ما مقداره ٨٠ بالمائة من الإنتاج العالمي
التبغ	١٩٩٤	تمثل أربع شركات ما مقداره ٨٧ بالمائة من الإنتاج المسوق
المعالجات الدقيقة	١٩٩٧	تسيطر شركة واحدة (إنتيل) على ٦٠ بالمائة من السوق
الاتصالات وتجهيزاتها	١٩٩٧	تمثل أربع شركات ما مقداره ٧٠ بالمائة من المبيعات العالمية
الطيران المدني	١٩٩٨	تمثل شركتان (بوينغ وإيرباس) ما مقداره ٩٥ بالمائة من الإنتاج العالمي
شركات تدقيق الحسابات	٢٠٠٢	تسيطر أربع مجموعات على السوق

المصدر: المؤلف، استناداً إلى بتريلا ١٩٩٥ وشينيه ١٩٩٧ ج

كانت عمليات الاستملاك والدمج في السنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ قد سرّعت من زيادة هيمنة شركات الثالوث عابرة القومية، واشترت شركات بلدان الثالوث بثمن بخس العديد من شركات بلدان المحيط. تقدم قائمة الفاينشال تايمز في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، عن أكبر خمسين شركة على سطح الكوكب، صورة واضحة عن علاقات القوة على مستوى الكوكب بين شركات بلدان الثالوث وشركات بلدان العالم الأخرى من جهة، وبين الشركات داخل الثالوث من جهة أخرى. فتسعون بالمائة من المقرات الرئيسية للشركات الخمسمائة الأولى تقع في بلدان الثالوث (٤٨ بالمائة في الولايات المتحدة، ٣٠ بالمائة في أوروبا الغربية، عشرة بالمائة في اليابان). وقوة الشركات الأمريكية بارزة للعيان: فمن بين الشركات العشر الأولى على نفس القائمة، تسع منها أمريكية، ومن بين الـ٢٥ الأولى، هنالك ٧٢ بالمائة منها أمريكية، ومن الخمسين الأولى هنالك ٧٠ بالمائة منها أمريكية، ومن المائة الأولى هنالك ٥٧ بالمائة أمريكية أيضاً. بعد عام من ذلك ووفق نفس المعايير، تلاحظ الفاينشال تايمز

(٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣) أن الشركات المؤسسة في الولايات المتحدة حافظت على نفس مواقعها.

أما في العام ٢٠٠٣، فقد كانت المقرات الأساسية لستة من أصل أكبر عشرة مصارف تقع في الولايات المتحدة (خمسة في العام ٢٠٠٢). وينطبق الأمر نفسه على ستٍ من أصل عشر شركات رئيسية في الصناعات الدوائية والتقنيات الحيوية (وهي نفسها في العام ٢٠٠٢)، وكذلك على ثلاث من أصل عشر في صناعة الاتصالات (أربع في ٢٠٠٢)، أربع في صناعة النفط (نفسها في العام ٢٠٠٢)، سبع في صناعة برمجيات الحواسب (تسع في٢٠٠٢)، ثمان في تجارة التجزئة (تسع في العام ٢٠٠٢). وفي العام ٢٠٠٣، كانت مقرات ثمانٍ من شركات برمجيات الحواسب من أصل عشر وخمس في مجال التأمين موجودة في الولايات المتحدة.

القرية الكونية

تتصل فكرة «القرية الكونية» أحياناً بمصطلح العولمة، مقدمةً عنها صورةً محببة، وأدى تسارع تمركز قطاع الإعلام الجماهيري إلى تعزيز هذه الصورة. فالصور التي نشاهدها على القنوات الإخبارية يعاد توزيعها على شبكات التلفاز في طول العالم وعرضه. والغالبية العظمى من هذه الصور يتم إنتاجها وانتقاؤها وتسويقها عبر ثلاثة بنوك للصور تسيطر على ٨٠ بالمائة من السوق (انظر الجدول ٢ -١). في زمنٍ لا يكون فيه للحدث وجودٌ ما لم يظهر على الشاشة، تتمتع بنوك الصور تلك بقوة هائلة، وللحادثة المنقولة بالصورة دور كبير يماثل التعليق المنطوق. إنّ رؤية العالم عبر منظار واحد هو مثال ممتاز لما تقوم به محطة CNN.

تبدو التأثيرات مذهلة، فمشاهدو التلفاز الأفارقة يرون وضع قارتهم بعيون الشبكات المحلية التي تستقي مادتها من وكالات الأنباء الدولية وبنوك الصور. وفي حالات أخرى، تقدم شبكات التلفاز التابعة للدول الاستعمارية سابقاً المادة إلى المحطات الإفريقية. فأفلام الشبكات الفرنسية الرسمية تغمر المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا على نحو مجاني، لأن الشبكات الرسمية المحلية لا تملك وسائل تقديم أفلامها الخاصة. وقد سخر مراسل من ساحل العاج مرةً من أن حصوله على فيلم عن وضع المزارعين في شمال شرق فرنسا أسهل من حصوله على فيلم عن وضع مزارعي بلده.

بهذا المعنى، تغذي «القرية الكونية» الإقصاء، لأنّ عولمة الأنباء تعني حذف جزء من الكوكب. يعرف كل شخص في القرية جيرانه، ولا يحدث ذلك في القرية الكونية لوسائل الإعلام، إذ أنّ مناطق شاسعة من الكوكب لا تظهر في الأخبار إلا في حال حدوث كارثة. حينها تجتمع عشرات من فرق التلفاز في نفس الزمان والمكان

لتقوم بتغطية المأساة. لم تظهر إبادة التوتسي والقتل الجماعي للهوتو المنشقين الذين مارسهما جيش رواندا والميلشيا شبه العسكرية لنظام هابياريمانا والذي راح ضحيته حوالي مليون إنسان وقت حدوثهما (نيسان / أبريل - أيار/ مايو ١٩٩٤). رواندا وحدها صدمت الشاشات في تموز/ يوليو - آب/أغسطس ١٩٩٤، حين هرب بعض سكانها بشكل جماعي من البلاد إلى زائير كجزء من عملية الجيش الفرنسي المسماة «فيروز». ولم تذكر التغطية التلفزيونية، التي قامت بها الشبكات الفرنسية وتم بثها في إفريقيا الناطقة بالفرنسية، الدعم الذي قدمه المسؤولون الفرنسيون لأولئك المسؤولين عن الإبادة قبل الأحداث وأثناءها. وفي الواقع، تم تصوير الجنود الفرنسيين المدعومين من الفرق الإفريقية، لا سيما السنغالية، وكأنهم منقذون.

أمّا أثناء الحرب العراقية الثانية آذار/ مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فقد تلقى مشاهدو القرية الكونية فيضاً من الصور من منظور الغزاة، حيث تواجد ٦٠٠ صحفي ضمن قوات الغزو البريطانية والأمريكية، ولم تكن هنالك أية مشاهد من جانب الجيش العراقي والقليل جداً من وجهة نظر المواطنين المدنيين العراقيين.

وضع التمركز في وسائل الإعلام المطبوعة وإنشاء إمبراطوريات إعلامية عالمية حقيقية (مؤسسة أبناء روبرت مردوخ وبيرتيلمسان وفيفندي الكونية للنشر وهاتشيت فيليباتشي وأوغلوبو في البرازيل وغيرها) حداً لأعداد كبيرة من الصحف الممتازة، وتحدث عملية مماثلة في الكتلة السوفيتية سابقاً.

لقد ظهرت هيمنة إمبراطورية مرودخ على وسائل الإعلام الهامة في بلدان الغزو الثلاثة الرئيسية (الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا) خلال الحرب على العراق في ربيع العام ٢٠٠٣. إذ وضع مردوخ نفسه في معسكر مشعلي الحروب وأناخ بثقله على أجواء الرأي العام المنقسم. وفي الحقيقة، كانت المشاركة في المظاهرات المناهضة للحرب في تلك البلدان الثلاثة كبيرةً. تتضمن إمبراطورية القطب الأمريكي الأسترالي عدداً من الصحف الأسترالية (٧٥ بالمائة من الصحف اليومية) و٤٠ بالمائة من الصحافة المطبوعة في بريطانيا بما فيها صحيفة The Sun (٣,٦ مليون نسخة) وأخبار العالم (٤ مليون نسخة) والتايمز وساندي تايمز والنيويورك والنيويورك بوست (نصف مليون نسخة)، إضافة لأكثر من دزينة من القنوات التلفزيونية، بما فيها أخبار فوكس التي فاقت أعداد مشاهديها مشاهدي CNN في الولايات المتحدة العام ٢٠٠٢، وشركة الإنتاج السينمائي الضخمة فوكس للقرن العشرين.

حين نمزج تمركز شركات الإنتاج مع شركات التوزيع السينمائي، تكتمل الحلقة، إذ تعرض نفس الأفلام ذات الموازنات الضخمة على نحوٍ متزامن تقريباً في كل

مدن العالم الرئيسية. ويجتاح العالم نفس المحتوى القيمي والإيديولوجي بسرعة وقوة لم تكن متخيلةً في الماضي. تصل هوليود إلى كل الأسواق وتجني ٥٠ بالمائة من إيراداتها من وراء البحار، ولم تكن تتجاوز ٣٠ بالمائة في العام ١٩٨٠. وقد استحوذت على سبعين بالمائة من سوق الأفلام الأوروبية في العام ١٩٩٦، في حين كانت تلك النسبة ٥٦ بالمائة في ١٩٨٧، و٨٣ بالمائة من سوق أمريكا اللاتينية و٥٠ بالمائة من السوق اليابانية. في المقابل، نادراً ما تسوق الأفلام الأجنبية في الولايات المتحدة، إذ إنّ حصتها لا تتجاوز ٣ بالمائة من السوق المحلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٩/٣٣). ليست صناعة الطائرات أو السيارات في الولايات المتحدة هي صناعة التصدير الرائدة، بل قطاع الترفيه. وهكذا جنت صناعة السينما في هوليود أكثر من ٣٠ مليار دولار من التصدير في العام ١٩٩٧، وهو رقم يعادل ثلثي عائدات البرازيل الإجمالية من التصدير في العام ١٩٩٦، وأكثر بـ٣٠ بالمائة من مجمل صادرات الأرجنتين.

وقد استخدم أصحاب القوة الاقتصادية والسياسية وسائل إعلام ضخمة لترويج سياساتهم ومصالحهم، حتى حين تتضمن أعمالاً عسكرية أو قمعية. يسخّر التلفاز بالكامل في هذا المجال، فقد تم التخطيط للإنزال العسكري في مقديشو في ٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٢ ليتزامن مع توقيت ذروة مشاهدة التلفاز في الولايات المتحدة، وأذيع خبر ما دعي بالعملية الإنسانية في الصومال في وقت واحد عبر العالم.

كانت التغطية الإعلامية لهجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والحرب التي أطلقتها الولايات المتحدة وحلفاؤها جزءاً من حملة إعلامية هائلة تسعى لشرعنة استراتيجية جديدة لإشعال الحروب قادتها إدارة بوش. وقد أجرت صحيفة اللوموند الفرنسية (٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢) تحقيقاً حول الروابط بين هوليود ووكالة المخابرات المركزية CIA، أظهر أن فرعاً خاصاً من الوكالة سعى بنجاح للتأثير على سيناريوهات هوليودية محددة على نحو دقيق.

السوق: الإيمان الجديد

تملّك إيمان شبه ديني بالسوق، لاسيما الأسواق المالية، كل الزعماء السياسيين عملياً، سواء أكانوا من اليسار التقليدي أم من اليمين، ومن دول الشمال أم من دول الجنوب، وهم أنفسهم بالأحرى كبار كهنة هذا الدين. يمكن لكل شخص من أي بلد وفي أي يوم أن يحضر عبر التلفاز قداساً تكريماً لرب السوق على شكل تقارير تتعلق بالأسواق المالية والبورصة. يوجه رب السوق رسائله عبر التلفاز وبواسطة محرري الشؤون المالية في الصحف اليومية. لا يحدث ذلك الآن في بلدان منظمة التنمية

والتعاون الاقتصادي وحسب، بل في غالبية أرجاء المعمورة. ستصلك مؤشرات السوق أينما كنت، في موسكو أو دكار، في ريودي جانيرو أو تمبكتو. قامت الحكومات في كل مكان بالخصخصة وخلقت الوهم بأن السكان سيكونون قادرين على المشاركة المباشرة في طقوس السوق (بشراء الأسهم) وجني الأرباح وفق تفسير إشارات السعد التي يرسلها رب السوق. وفي الواقع، فإن الشريحة الصغيرة من العمال التي حازت أسهماً لا تعرف شيئاً عن نزعات السوق.

ليسمح لي القارئ بمقاربةٍ هزلية لهذا الوضع المؤسف:

ربما تذكر كتب التاريخ بعد بضعة قرون أنّ عبادة الأصنام ازدهرت في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، وربما ترافق صعود هذه العبادة المفاجئ مع بروز زعيمي دولةٍ هما مارجريت تاتشر ورونالد ريغان. وسيلاحَظ منذ البداية أن هذه العبادة نالت دعم حكوماتٍ ومصالح مالية خاصة قوية. وبالفعل، فلكي تترسخ هذه العبادة بين السكان، وجدت وسائل الإعلام الخاصة والعام ضرورةً لتمجيدها ليل نهار.

كانت الأسواق المالية هي أرباب هذا الدين الجديد، والبورصات معابده، لم يمكن ممكناً لغير كبار الكهنة ومعاونيهم دخولها. كانت جمهرة المؤمنين تدعى لمناجاة رب السوق عبر التلفاز والمذياع والصحف اليومية والمصارف. وبفضل المذياع والتلفاز، كان مئات الملايين من البشر الذين أنكر عليهم حق إشباع حاجاتهم الأساسية يدعوّن للاحتفال برب السوق، حتى في أقصى أقاصي الكوكب. وفي الشمال، كانت الصحف اليومية المقروءة من غالبية العمال وربات المنازل والعاطلين عن العمل تفرد قسماً خاصاً بالإعلان عن الاستثمار، على الرغم من أنّ الغالبية العظمى من القراء لم تكن تملك سهماً واحداً.

كانت الأموال تدفع للصحفيين لمساعدة جمهرة المؤمنين على فهم الإشارات التي يرسلها الأرباب لهم. ومن أجل تعزيز منزلة أولئك الأرباب في نظر المؤمنين، كان المعلقون يعلنون بشكلٍ دوري أنهم أرسلوا إشارات إلى الحكومات لإبداء رضاهم أو سخطهم.

وكان الوول ستريت في نيويورك ومصرف لندن وبورصات باريس وفرانكفورت وطوكيو هي الأماكن التي يفضلها الأرباب للتعبير عن أمزجتهم. وتم ابتكار مؤشرات خاصة لقياس تلك الأمزجة: داو جونز في نيويورك، نيكي في طوكيو، CAC ٤٠ في فرنسا، فوتسي في لندن، داكس في فرانكفورت، Be ١٢٠ في بلجيكا.

ضحت الحكومات بدولة الرفاه لصالح أسواق الأسهم بغرض استرضاء الأرباب. وقامت كذلك بخصخصة الملكية العامة.

لماذا منح فاعلو السوق العاديون هالةً دينية؟ لم يكونوا مجهولين ولا أثيريين، إذ كانت لهم أسماء وعناوين وكانوا مسؤولين عن الشركات عابرة القومية المائتين الأكبر التي سيطرت على العالم بمساعدة مجموعة السبعة ومؤسسات من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. لم تكن الحكومات غريبةً عن هذا الوضع، بدءاً من حكومتي ريغان وتاتشر وما تلاهما، إذ أنها تخلت عن أدواتها التي تتحكم من خلالها بالأسواق المالية.

نتيجةً لذلك،كان بوسع الأموال أن تعبر الحدود دون دفع أية ضريبة، وأخذت أكثر من ١٨٠٠ مليار دولار تجول الكوكب كلّ يوم، يتصل أقل من ١٠ بالمائة من هذا المبلغ بتجارة البضائع والخدمات. أما التسعون بالمائة الباقية، فتُعنى بالمضاربات المالية وغسيل الأموال (المخدرات على سبيل المثال).

كانت الصحف تشير على نحو منتظم أنّ رد فعل وول ستريت على تزايد البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي كان إيجابياً دائماً. من الصعوبة بمكان الاستخفاف بمساهمة تلك المرحلة التاريخية في نشر هذا النوع من إيديولوجية الموت.

مثالان من صحيفة لوموند

دعونا نرجع إلى حقائق الحاضر المكدرة، كما وصفها مثالان من صحيفة لوموند. ففي التاسع من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كان العنوان الرئيسي للصفحة ١٧ هو التالي: «تجاوز مؤشر داو جونز على نحو مؤقت حاجز الـ ٦٠٠٠ نقطة.» والحكاية هي التالية: «أعلن عن فقدان ٤٠ ألف وظيفة يوم الجمعة في الولايات المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر، في حين توقع المحللون توفير ١٦٦ ألف فرصة عمل. رحب الفاعلون بالأنباء بارتياح.» ثم تتابع الصحيفة: «تضاعف منذ بداية ولاية الرئيس كلينتون، مؤشر الداو جونز عملياً، مما ساهم مباشرةً في إشاعة الشعور بأن حالة الثروة والاقتصاد في الولايات المتحدة على خير ما يرام».

في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كتب إريك ليزيه في الصفحة ١٥ من اللوموند: «كاد السادس من كانون أول/ديسمبر أن يكون يوم جمعة سوداء في كافة المراكز المالية العالمية. كان الضرر محدوداً في النهاية بفضل مقاومة وول ستريت (كذا)، وقد اعتبر المحللون مؤشر البطالة في الولايات المتحدة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر مرضياً». ما هي تلك الأرقام المرضية؟ يخبرنا ليزيه لاحقاً: «ارتفع عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بنسبة ٥ بالمائة. وبلغ عدد فرص العمل ١١٨ ألف فرصة، أي أقل من العدد المتوقع وهو ١٧٥ ألف فرصة عمل».

بعد تعاقب الفضائح المالية وأزمة سوق الأسهم في الولايات المتحدة ومعظم أنحاء العالم في العام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، تبنى بعض الصحافيين نبرة انتقادية. فليزيه

الذي صار مراسلاً دائماً في نيويورك هو أحد الأمثلة. ففي ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٢، وتحت العنوان البارز:« حينما يصبح الرأسماليون أسوأ أعداء الرأسمالية...»، كتب:

«لا يمر أسبوع دون فضيحة محاسبية جديدة تتضمن شركة أمريكية ضخمة؛ أرباح زائفة، أرقام مضخمة، دفاتر محاسبة مغشوشة، اختلاسات... الخ. كانت فقاعة سوق الأسهم في التسعينيات والأموال السهلة تغسل ثيابها المتسخة. «عرفنا أنه نادٍ للقمار، لكننا حسبنا أنه يتمتع بشيء من الأمانة». هذا ما كتبه بارتون بيغز، الاستراتيجي الرئيسي في مصرف مورغان ستانلي، في وقتٍ سابقٍ من هذا الشهر. وتتواصل قائمة شركات الحسابات المزورة،

Enron، Worldcom، Tyco، Adephia، Global crossing، Xerox».

ويتابع ليزيه: «كلما حسبنا أنّ القصة مختلفة، اكتشفنا أنها مشابهة لغيرها. يخدع المديرون مالكي الأسهم والموظفين بغرض الإثراء، إذ تبقي الأنباء الحسنة الزائفة أسواق الأسهم في ارتفاع يسمح ببيع خيارات الأسهم بأرباح فاحشة». ومتوجاً ذلك كله، ينهي ليزيه حديثه على النحو التالي: «يفلتون بذلك لسنوات بتواطؤ فعال إلى هذا الحد أو ذاك من قبل المصارف ومدققي الحسابات وكل أشكال اللجان، في حين تبقى سلطات التفتيش عمياء أو عاجزة». كان بوسعه أن يضيف: «قاموا بذلك بتأييد المحررين الماليين لغالبية وسائل الإعلام، سواء بعمائهم أم بحسن نيتهم. دون استثناء محرر اللوموند». ومع ذلك، ورغم أن ليزيه يستطيع فعل ذلك بشيء من النقد الذاتي، فلا يسع المرء إلا أن يستحسن تلك الشفافية الجديدة بعد استلامه منصبه في نيويورك.

الفصل الثالث

العولمة والإقصاء:
تهميش العالم الثالث وازدياد قوة الثالوث

تضاءلت على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة من القرن العشرين حصة بلدان المحيط من التدفقات العالمية لرأس المال الخاص. وهو ما يكذّب «نظرية النمو النيوكلاسيكية التي تفترض أن رأس المال المتوفر في البلدان مرتفعة الدخل الفردي سيتوجه على نحو محتم إلى بلدان منخفضة الدخل الفردي لأن إنتاجية رأس المال ستكون أكبر.» (إيف مامو في اللوموند ١٠ نيسان/أبريل٢٠٠١).

تعدّ الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٧ أفضل فترة في حقبة النيوليبرالية، ولم تجتذب أثناءها بلدان المحيط، التي يعيش فيها ٨٥ بالمائة من سكان العالم، إلا حصةً هامشية من الرأسمال المتنقل عبر الكوكب. فمن بين ١٨٧ بلداً تصنفها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على أنها بلدان نامية، تلقت عشرة بلدان فقط نصف ذلك المبلغ الضئيل. وقد تقلصت حصة بلدان المحيط من تدفقات رأس المال الخاص في العام ١٩٩٧ من ١٥ إلى ٧,٥ بالمائة (انظر الشكل ٣ -١).

قام البنك الدولي بتقسيم التدفق الدولي لرؤوس الأموال الخاصة المتجهة إلى بلدان المحيط إلى أربع فئات:

أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمثل غالبية تدفق رأس المال.

ثانياً: استثمارات محافظ الأسهم.

ثالثاً: سندات الدين والأوراق المالية التي تصدرها شركات خاصة أو هيئات رسمية في بلدان المحيط.

رابعاً: قروض المصارف الدولية.

في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠ - ١٩٩٧، شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يقارب الخمسين بالمائة من تلك التدفقات، واستثمارات المحافظ حوالي ١٦ بالمائة وأوراق الدين حوالي ١٥ بالمائة (انظر الأسواق المالية في الجدول ٣ -١)، والقروض المصرفية حوالي ١٢ بالمائة.

الجدول ٣ -١

تركيب التدفقات الخاصة للبلدان النامية (النسبة المئوية للمجموع)

	١٩٧٣ - ١٩٨١	١٩٩٠ - ١٩٩٧
قروض مصرفية	٦٣,٩	١١,٧
الأسواق المالية	٣,٨	٣١,٦
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٦,٨	٥٠,٣

المصدر: البنك الدولي العام ٢٠٠٠ ب/ ١٢٦

ومما يثير الاهتمام أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي نادراً ما تشير لتدفقٍ رأسمالي آخر تجاه المحيط: الأموال التي يرسلها العمال المهاجرون المقيمون في البلدان الصناعية إلى ذويهم في العالم الثالث . ففي العام ٢٠٠٢، بلغت هذه الحوالات المالية ٨٠ مليار دولار، في حين كان التدفق الصافي من القروض المصرفية إلى البلدان النامية سلبياً في العام نفسه (أي أن القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة أقل من القيمة الإجمالية للتسديد). فقد أقرضت المصارف ١٧ مليار دولار إلى البلدان النامية وبلغ مجموع ما سددته الأخيرة من الديون والفوائد ٣٥ مليار دولار. بكلمات أخرى، حصلت المصارف على ١٨ مليار دولار زيادة على ما أقرضته. تحويلات المهاجرين هي هبات، تصل إلى السكان على نحو مباشر، في حين تضاف القروض ببساطة إلى الدين الخارجي ونادراً ما تفيد السكان. هنا تجري المقارنة بين تضامن الفقراء ونهب الأغنياء للأموال.

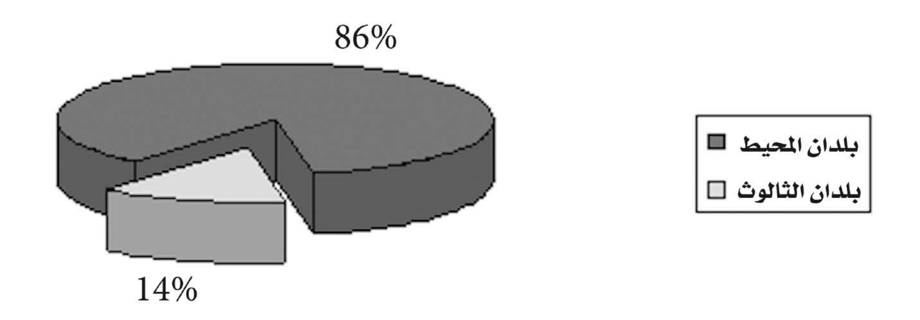
في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، هبطت القروض المصرفية بحدة (وفي الواقع، أصبحت التدفقات المصرفية سلبية). وكذلك توقفت التدفقات الخاصة الأخرى أيضاً. كما هبط معدل إصدار أوراق الدين بمقدار النصف بين العامين ١٩٩٧ - ٢٠٠٢، وكذلك استثمارات المحافظ بمعدل الثلثين، وأيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة أقل بحوالي ١٥ بالمائة وفي الفترة نفسها (وبمعدل ٢٠ بالمائة بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢).

بعد أن تجاهلت المؤسسات المالية الدولية لسنوات طويلة وعلى نحو منظم أهمية تحويلات المهاجرين ضمن التدفقات الخاصة، بدأت تغيّر رأيها. فالتقرير المالي حول التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ يؤكد

على تلك الأهمية، لأن التدفقات ازدادت بنسبة ٣٣ بالمائة بين العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. وقبل أن يعترف البنك الدولي علناً بأهمية تلك التدفقات، كان قد أطلق برامج للتدخل في شؤون بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. ومثلما اكتشف أن نساء البلدان النامية يستطعن تدبر الأمور على نحو أفضل في الثمانينات، يشير الآن، بانتهازيته المعهودة، إلى الفائدة الحيوية لفعاليات العمال المهاجرين وأسرهم.

الشكل ٣ -١

توزيع سكان العالم في العام ٢٠٠١



المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٣ ب

بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢، فاقت تحويلات العمال المهاجرين مساعدات التنمية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، إذ بلغت تلك التحويلات ٨٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، وهي تعادل ضعف صافي المساعدات الممنوحة (٣٦،٧٢ مليار دولار) (البنك الدولي ٢٠٠٣ أ/٢٠١)، كما فاقت بالفعل مجمل مساعدات التنمية (الهبات والقروض التسهيلية والمساعدات التقنية ومجموع تخفيضات الديون) التي بلغت قيمتها ٥٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٢. يطلق على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الدائنة في اللغة البلاغية للمؤسسات المالية الدولية والحكومات اسم«المانحين»، في حين يتم تجاهل المهاجرين على نحوٍ مكشوف. سنناقش تحويلات المهاجرين بصورةٍ أوسع في الفصل التاسع.

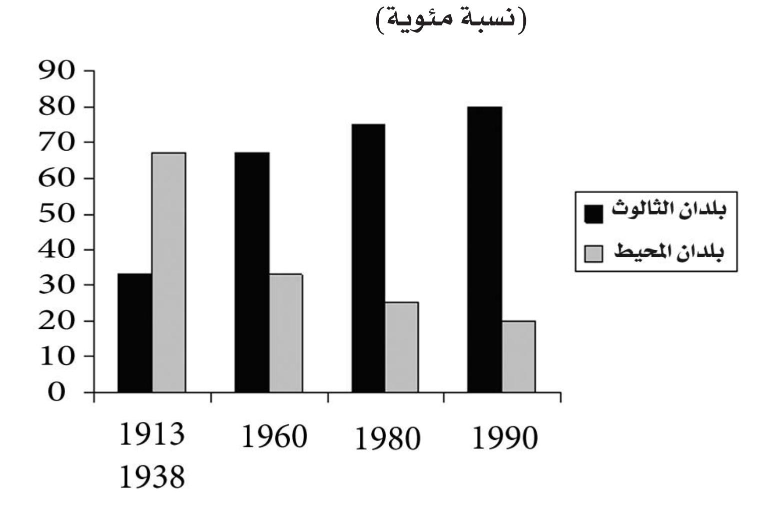
الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعد هذه الاستثمارات مفتاح تدفق رأس المال نحو بلدان المحيط، إذ تناقصت حصة بلدان المحيط منها على نحو متواصل بين العامين ١٩٦٠ و١٩٩٠. فقد كانت تعادل الثلث في العام ١٩٦٠ والربع في العام ١٩٨٠ والخمس في العام ١٩٩٠. يتخذ هذا التدهور أهميةً أكبر في السياق التاريخي لمجمل القرن العشرين. ففي العام

١٩١٣ وكذلك في العام ١٩٣٨، حصلت البلدان التي أطلق عليها لاحقاً اسم الثالوث على ثلثي تلك الاستثمارات (انظر الشكل ٣ -٢).

الشكل ٣ -٢ التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية

(نسبة مئوية)



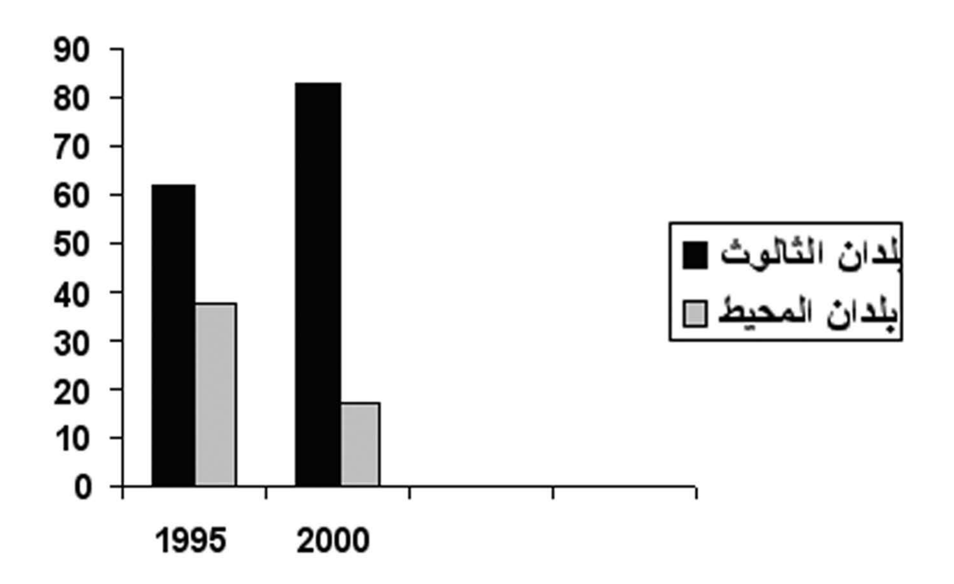
المصدر: البنك الدولي ٢٠٠١

لو نظرنا إلى تدفق هذه الاستثمارات، لوجدنا أن حصة العالم الثالث منها قد تناقصت من ٣٨ بالمائة في العام ١٩٩٥ إلى ١٧ بالمائة في العام٢٠٠٠ (انظر الشكل ٣ -٣)

وإذا نظرنا إلى توزيع هذه الاستثمارات بين ١٨٧ بلداً من بلدان المحيط، لوجدنا أنّ خمساً إلى ثماني دولٍ تنال كل عام أكثر من نصف القيمة. ففي العام ١٩٩٨ حصلت الصين على ٤٥,٥ مليار دولار والبرازيل على ٢٨,٧ مليار دولار والمكسيك على ١٠,٢ مليار دولار وتايلاند على ٧ مليار دولار، أي ما مجموعه ٩١,٤ مليار دولار، وهي أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت قيمتها في تلك السنة ١٧٧ مليار دولار. وبين العامين ١٩٩٩و٢٠٠٠، حصلت البلدان الرئيسية، متضمنةً الصين والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وهونغ كونغ وسنغافورة، أي ما مجموعه عشرين دولة (بينها ثلاث أو أربع دول من الكتلة السوفييتية سابقاً) على ما يعادل أكثر من ٨٠ بالمائة من هذه الاستثمارات الموجهة مباشرةً لبلدان المحيط في التسعينات.

الشكل ٣ -٣

توزع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر البنك الدولي ٢٠٠١

وباستثناء الصين، استخدم الجزء الأكبر من هذه التدفقات لمصلحة برامج الخصخصة الواسعة والانفتاح على رأس المال الأجنبي في سياق الإصلاح الهيكلي. كان ذلك حال الأرجنتين والبرازيل وبلدان جنوب شرق آسيا في الأعوام ١٩٩٨ ٢٠٠٠. وفي النصف الأول من التسعينات، تصدرت المكسيك وتشيلي موجة الخصخصة الشاملة. مع أزمة الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وباقي التدفقات مثل القروض المصرفية واستثمارات المحافظ وقروض صندوق النقد والبنك الدولي). كان لذلك تأثير معدٍ، إذ هوت تدفقات الاستثمارات إلى البرازيل والأروغواي في العام ٢٠٠٢، في حين تدفقت إلى المكسيك في العامين ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ لأن شركات الثالوث استولت على مصرفي المكسيك الرئيسيين بانكومير وباناميكس، فتفاوض مصرف سيتي غروب في الولايات المتحدة مع باناميكس في العام ٢٠٠١ وأحرز مصرف بيلباو وفيزكايا أرجنتريا سيطرةً كليةً على بانكومير. من ناحيةٍ ثانية، ربما تتوقف التدفقات هناك ما لم تقم الحكومة النيوليبرالية بتصفية شركة النفط الوطنية بيمكس. وبينما تصل

غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدد ضئيل من البلدان، «نالت مائة دولة ما معدله أقل من ١٠٠ مليون دولار في العام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ العام ١٩٩٩» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٩/٣٣)، فإن البلدان التسعة والأربعين الأقل نمواً تنال ما معدله ٠,٥ بالمائة من تلك الاستثمارات.

الاستثمارات داخل الثالوث

تزايدت على نحو ملحوظ حصة بلدان الثالوث من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نهاية القرن العشرين. ففي العام ٢٠٠٠، كان أكثر من ٨٠ بالمائة منها يستثمر داخل تلك البلدان، وتعلق معظمها بالتعاملات بين شركات الثالوث ضمن منطقة جغرافية محددة. وكانت على نحو رئيسي عمليات دمج واستملاك بين الشركات لزيادة هيمنتها على قطاعٍ من السوق ولتصبح كبيرةً بما يكفي لجعل قيام شركاتٍ أخرى باستملاكها أمراً شديد الصعوبة. ترتب على ذلك تخفيض العمالة (عدا حالاتٍ نادرة جداً) وزيادة التمركز وسيطرة بضع شركاتٍ على كامل قطاعات السوق، وانخفاض في الابتكار.

أما فقاعة سوق الأسهم في النصف الثاني من التسعينات، فقد قدمت للشركات فرصاً هائلة للاقتراض مع صعود أسعار الأسهم، فرحبت بالفرصة مستغلةً الديون لشراء مزيدٍ من الشركات. واستخدمت كذلك الأموال المقترضة لشراء أسهمها الخاصة بهدف الإبقاء على ارتفاع الأسعار. لكن ذلك لم يمنع هبوط هذه الأخيرة في العام ٢٠٠١، إذ انهارت بالكامل في نهايته، وتواصل التآكل على نحو متسارع طوال العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣. وجدت شركاتٌ عديدةٌ نفسها وقد تعرت. ومع انهيار قيمة سوق الأسهم، لم يعد بوسعها الاقتراض وواجهت صعوباتٍ بالغة في التسديد لدائنيها. ولتأمين السيولة اللازمة، باعت بأسعارٍ بخسة ما اشترته بأعلى الأسعار خلال فورة الأسهم. هكذا تراكمت الخسارات، وتبعها العديد من حالات الإفلاس المدوية.

في التسعينات، كانت الشركات عابرة القومية في الولايات المتحدة وراء عدد من عمليات الدمج والاستملاك في أوروبا الغربية بصورة رئيسية، وكذلك في اليابان. من ناحية ثانية، تلقت الولايات المتحدة عموماً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر بكثير مما وضعته في الخارج، وكانت المستفيد الأساسي منها خلال السنوات القليلة الماضية. فما بين العامين ١٩٩٨ – ٢٠٠٠، تلقت سنوياً من هذه الاستثمارات أكثر من بلدان المحيط مجتمعة. وكانت تدفقات تلك الاستثمارات في العام ٢٠٠٠ إلى الدول الكبرى الرئيسية ثلاثة أضعاف ما تدفق إلى بلدان المحيط.

عدّلت الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في الولايات المتحدة العام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ الوضع، إذ انخفضت قدرة ذلك البلد على الاجتذاب، وربما ترمي الآثار

السلبية الناتجة عن هذا التغير بثقلها على مستقبله الاقتصادي. فإن اختارت السلطة الأمريكية دولاراً ضعيفاً لتشجيع الصادرات وواصلت سياسة أسعار الفائدة المنخفضة جداً، سينخفض بشدة اجتذابها لرأس المال الأجنبي.

شاركت الشركات عابرة القومية في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي في عمليات الدمج والاستملاك داخل ما هو الآن السوق الأوروبية المشتركة وفي أمريكا الشمالية واليابان. ومنذ بداية العام ١٩٩٨، اتجهت الشركات الأوروبية على نحو متزايد لشراء الشركات الأمريكية ودمجها. وقد وظفت الشركات عابرة القومية في الاتحاد الأوروبي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطبي الثالوث أكثر مما فعلت في بلدانها. فمنذ العام ١٩٨٩ - ١٩٩٠، اشترت الشركات الألمانية عابرة القومية عدداً من شركات الكتلة السوفيتية سابقاً، لاسيما في البلدان المجاورة لها.

أما الشركات اليابانية عابرة القومية، فقد قامت حتى بداية التسعينات بالاستثمار في أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة نفوذها في آسيا. ومنذ اندلاع الأزمة في اليابان، بدأت بتخفيض استثماراتها في الخارج إلى حد كبير، إذ انخفضت الاستثمارات اليابانية في الخارج من ٣٥ مليار دولار في العام ١٩٨٨ إلى ٢٤ مليار دولار في العام ١٩٩٨(منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ٥٦/٢٠٠٠). وصدّرت اليابان استثمارات أجنبية مباشرة أكثر بكثير مما تلقت، فلم تنل في العام ١٩٩٨ إلا ٣ مليار دولار من الخارج. على الرغم من ذلك، فمن عام لآخر، تزداد حصة اليابان منها على شكل عمليات دمج واستملاك كذلك، فقد اشترت شركة رينو الفرنسية لصناعة السيارات شركة نيسان اليابانية (مما تسبب مباشرةً بفقدان ٢٠ ألف وظيفة)، وكذلك اشترت شركة ديملر كرايزلر الألمانية الأمريكية عابرة القومية شركة ميتسوبيتشي. هذا أمر لم يحدث سابقاً في اليابان.

تعزيز الثالوث

ازداد الثقل النسبي للثالوث في نطاق التجارة العالمية، في حين تم تهميش غالبية بلدان العالم الثالث والكتلة السوفييتية سابقاً.

الجدول ٣ -٢

الصادرات العالمية (نسبة مئوية)

البلدان	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٩٩
بلدان الثالوث	٦٣,٨	٦٦,٧	٦٨,١
بلدان المحيط	٣٦,٢	٣٢,٣	٣١,٩
البلدان النامية الأقل تطوراً	١,٥	٠,٥	٠,٥
الكتلة السوفيتية سابقاً	٥,٠	٤,٣	٢,٠

المصدر يونكتاد ٢٠٠٠ ج صندوق النقد الدولي ٢٠٠٠ أ – حسابات المؤلف

هل تكون النمور الأربعة استثناءً للقاعدة؟

لم تتخلص من التبعية إلاّ بضعة بلدان من العالم الثالث وحسب. ومن غير شك، فإن تايوان وكوريا الجنوبية جزء منها. حصل هذان البلدان على عضوية النادي المقتصر على العالم المتطور بفضل سياساتٍ لا صلة لها بوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (كوترو وهوسون، ١٢٥/١٩٩٣ – ١٣٠، أوغارتيشيه ٧١/١٩٩٧ ٨٦، ستيغلتز ٢٠٠٢)، وهي تتضمن إجراءاتٍ حمائيةً منتظمة وتدخلاً قوياً من قبل الدولة وإصلاحاً زراعياً جذرياً. على الرغم من ذلك، انساقت كوريا الجنوبية منذ أزمة العام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ إلى حالةٍ مبالغ فيها من التبعية لم تكن مهيأة لها. فقد اشترت الشركات عابرة القومية الأمريكية الشمالية واليابانية والأوروبية قطاعاتٍ من المنشآت الصناعية بثمن بخس.

أما هونغ كونغ وسنغافورة، فهما حالتان خاصتان لأنهما مركزان ماليان في المقام الأول، عادت الأولى إلى الصين ومستقبلها الاقتصادي أصبح متشابكاً معها. في العام ١٩٩٦، كانت صادرات كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة تعادل أكثر من ٥٠ بالمائة من صادرات بلدان المحيط مجتمعة، بما فيها بلدان الكتلة السوفيتية سابقاً (البنك الدولي ١٩٩٨ ج/١٩٨ – ١٩٩)

بدا أن بلداناً أخرى من العالم الثالث، مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وتشيلي وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا والفيليبين، ستقوم بقفزة متقدمة. وقد أشار إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأمثلةٍ تحتذى إلى أن عصفت بها أزمة كبرى. وهي في موقع ضعيف جداً بسبب مجموع الديون الخارجية المرتفع والعجز التجاري الهيكلي وتطاير التدفقات المالية والخصخصة والتخلي عن الإجراءات الحمائية.

آلت ماليزيا إلى وضع أفضل لأنها رفضت في العام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ عقد أي اتفاق مع صندوق النقد الدولي وفرضت إجراءات رئيسية للتحكم بحركة رؤوس الأموال. وقد أثبت هذا الخيار نجاحه (انظر الفصل ١٧). والصين أيضاً تحسد على وضعها أكثر من غيرها، فلديها عملة غير قابلة للتحويل وسوقها المحلية محمية بصرامة. انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأصبح ذلك الانضمام (الذي غدا ساري المفعول في اجتماع المنظمة المنعقد في الدوحة في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠١) نذير شؤم. ومن المحتمل أن تكون العواقب وخيمةً على جزء كبير من السكان.

تبعية غالبية بلدان العالم الثالث المتزايدة للمراكز الإمبريالية

ينبغي بطبيعة الحال تجنب القراءة التبسيطية للتطور الراهن. لم يكبح الثالوث بلدان العالم الثالث كلية، فقد أقام عدد منها قاعدة صناعية صلبة نسبياً ليست على وشك الاختفاء أمام تلويحة عصا ساحر. وهي تفعل فعلها مع ذلك لإظهار الدرجة غير المسبوقة من حرية المناورة التي تحوزها الشركات عابرة القومية التابعة للبلدان الرأسمالية المتطورة بفضل الخصخصة وباقي الإجراءات النيوليبرالية في البلدان موضع البحث.

لقد أتاحت أزمة الديون الخارجية في هذه البلدان للمؤسسات المالية متعددة الأطراف (صندوق النقد والبنك الدولي) وحكومات البلدان الصناعية الرئيسية فرض سلسلة من الإجراءات على هيئة برامج الإصلاح الهيكلي (انظر الفصلين ١٢ و١٣).

تم تسليم مفتاح قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية في تلك البلدان إلى الشركات عابرة القومية، وكانت الحصيلة نوعاً من النكوص: عودةٌ جلية للعديد من بلدان العالم الثالث إلى التبعية والخضوع بعدما حاولت، ليس دون نجاح، تحقيق استقلال أولي في التنمية الاقتصادية. ينطبق ذلك على المكسيك والهند والجزائر والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا، من بين بلدانٍ أخرى.

أما بلدان مثل اندونيسيا وتايلاند والفلبين، فقد حققت بالفعل نمواً اقتصادياً، لكنها كانت شديدة التبعية للشركات عابرة القومية ولصادراتها منخفضة الثمن وللمديونية الخارجية. وهي تلعب دور المزود باليد العاملة الرخيصة، لكنها لم تتخذ خطوات للتنمية المتمحورة على الذات مثل كوريا الجنوبية.

وما من شكٍ في التهميش المتزايد لمعظم بلدان إفريقيا وأمريكا الوسطى والكاريبي ومعظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا الجنوبية.

هيمنة البلدان الصناعية على التجارة العالمية

لم تعمل البلدان عالية التصنيع على نيل حصة الأسد من تجارة العالم في العام ١٩٩٩ وحسب، بل إن ٢٣ منها والتي لا يتجاوز تعداد سكانها ١٥ بالمائة من سكان العالم تتبادل ٦٨ بالمائة من صادرات العالم في ما بينها، كما أنّ أكثر من ثلثي التجارة العالمية يتم داخل هذه المجموعة. وقد ازداد هذا التمركز في السنوات الأخيرة.

يلاحظ ج. سي. كرول أنّ التبادلات التجارية منذ العام ١٩٨٠ تنمو بشكل رئيسي بين البلدان المتطورة وتتضمن سلعاً متماثلة على نحو متزايد، ويزعم بأنّ ذلك يتعارض تماماً مع النظرية القياسية التي تستحسن تطوير تبادل منتجات مختلفة بين بلدان ذات سمات مختلفة (كرول ٢٠٠١ أ). تظهر الطرفة التالية سخافة الأمر: قامت بريطانيا العظمى في العام ١٩٩٩ بتصدير ١١١ مليون لتر من الحليب و ٤٧ ألف طن من الزبدة، وفي الفترة نفسها استوردت ١٧٣ مليون ليتر من الحليب و٤٩ ألف طن من الزبدة (سالفيردا ٢٠٠٠).

في العام ٢٠٠٠، كانت حصة بلدان المحيط مجتمعة من التجارة العالمية أقل من الثلث (٣٢ بالمائة). يعد ذلك نكوصاً من الناحية التاريخية، وفي الواقع كانت حصتها في العام ١٩٣٨ تعادل ٣٦ بالمائة من الصادرات العالمية و٤١ بالمائة في العام ١٩٤٨ و٣٧ بالمائة في العام ١٩٦٣ (رستو، اقتبسه بود، ٢٠٠٠/ ٢٨٨).

وإذا ما نظرنا إلى مناطق المحيط، فقد تراجعت حصة أمريكا اللاتينية بمقدار الثلثين بين العامين ١٩٥٠ و١٩٩٩، إذ انخفضت من ١٢,٥ بالمائة إلى ٤,٥ بالمائة، وعانت بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء من الأمر نفسه، فانخفضت حصتها من الصادرات العالمية من ٥ بالمائة في العام ١٩٥٠ إلى ما يقارب ١,٧ بالمائة في العام ١٩٩٩ (١,١ بالمائة في حال استثنيت جنوب إفريقيا). أما الكتلة السوفيتية سابقاً، فكانت حصتها من الصادرات العالمية ٥ بالمائة في العام ١٩٤٨ و١٢ بالمائة في العام ١٩٦٣ و١٠ بالمائة في العام ١٩٧١ و٥ بالمائة في العام ١٩٨٥ و٤,٣ بالمائة في العام ١٩٩٩. أما حصة بلدان آسيا (بما فيها الصين)، فهي الوحيدة التي ارتفعت من حوالي ١٢ بالمائة في العام ١٩٥٠ إلى ١٥,٤ بالمائة في العام ١٩٩٦.

من الواضح أهمية إدراك أنّ مساهمة كل منطقةٍ في التجارة العالمية محسوبة بتقدير الأسعار المحلية بالدولار. وكما سيظهر فيما بعد، فحجم الصادرات الإفريقية قد ارتفع واقعياً، لكن قيمتها بالدولار انخفضت. وهو انعكاسٌ حتمي لتدهور علاقات القوة بين بلدان المحيط (عدا جزءٍ من آسيا) والبلدان الرأسمالية عالية التصنيع. تعود بدايات هذا التدهور إلى أعوام ١٩٨٠ ١٩٨٢، حين فرضت البلدان

الصناعية إجراءاتٍ غير ملائمة تجارياً على بلدان المحيط. وسيصبح واضحاً أنها استخدمت أزمة الديون التي اندلعت في العام ١٩٨٢ لتخفيض أسعار المنتجات التي تصدرها بلدان المحيط. بدأت تلك التخفيضات في العام ١٩٨١ ١٩٨٢، بما فيها تخفيض أسعار النفط عقب ازدهار أسعاره في السبعينات.

وفي حين كانت التجارة الرئيسية محصورة بين البلدان الصناعية، لم يكن لبلدان المحيط، مع استثناءات قليلة، أي دور. إذ تمثّل التجارة البينية بين بلدان المحيط أقل من ثلث تجارتها مع البلدان الصناعية. والمثال البارز هو الكونغو برازافيل، التي لا تمثل تجارتها مع باقي البلدان، وكذلك مع بلدان منطقة الفرنك الإفريقي[1]، إلا ١,٥ بالمائة من تجارتها العالمية، لأنّ معظمها ينحصر بعدة بلدان أوروبية، لاسيما فرنسا، مستعمرها السابق. وفي منطقة الفرنك الإفريقي، تعدّ دولة مالي أكثر بلدان تلك المنطقة تعاملاً مع جيرانها. ومع ذلك، لا يعادل هذا التعامل إلاّ ٢٣,٣ بالمائة من تجارتها (يونيكتاد ٢٠٠١/١٢٣).

أما التجارة بين بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، فهي أكبر، إذ تقارب ٥٠ بالمائة من تجارتها العالمية. وكذلك، فبلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية (التي لديها سوق مشتركة) تشهد مستوى مرتفعاً نسبياً من التجارة البينية. وفي أقصى شمال أمريكا اللاتينية، تعتمد المكسيك في تجارتها بصورةٍ متزايدة على الولايات المتحدة وكندا.

بخس قيمة مساهمة بلدان العالم الثالث في الثروة العالمية

تقدر بالدولار قيمة الصادرات العالمية لبلدان المحيط بأسعارٍ تقررها شركات البلدان الصناعية في الأسواق التي تهيمن عليها.

لنأخذ على سبيل المثال زوجاً من الأحذية الرياضية يعادل سعره ١٠٠ دولار في الولايات المتحدة. فإن دُفِع دولارٌ واحد لطفلٍ باكستاني لقاء قوة عمله و١٤ دولاراً لتغطية كلفة الإنتاج في الباكستان (المواد الأولية والآلات المستخدمة ودخل رب العمل وأجرة الشحن إلى البلد المستورد في حال تم الشحن بواسطة شركات باكستانية، وهو أمرٌ غير محتمل لأن شركات النقل هي عادةً من البلدان الصناعية)، ستكون الكلفة الإجمالية إذن ١٥ دولاراً.

من المحتمل أن يستخدم مبلغ ١٥ دولاراً لحساب حصة الباكستان من الصادرات العالمية، بينما سيباع الحذاء في الولايات المتحدة بمبلغ ١٠٠ دولار. والفارق، أي ٨٥ دولاراً التي يدفعها المستهلك، تذهب إلى الشركة عابرة القومية التي تبيع المنتج باسم ماركة تجارية مثل أديداس أو ريبوك وإلى كلفة التغليف وراتب البائع وأجر شركة الإعلان المروجة للمنتج وأرباح الشركة وحصص حاملي الأسهم. لن يحتسب

هذا المبلغ كمساهمة للمحيط في الثروة العالمية مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، إذ يحتسب ١٥ دولاراً من الناتج المحلي الإجمالي الباكستاني، في حين يحتسب سعر البيع في الولايات المتحدة، أي ١٠٠ دولار، ضمن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، حيث تباع الأحذية بسعر التجزئة.

لنأخذ مثالاً آخر: القسم الكبير من الماس الخام (نصفه أم ثلثاه؟) المستخرج من الأرض الكونغولية والمهرب عبر جمهورية الكونغو الديموقراطية. يصل هذا الماس إلى أنتورب، أحد المراكز العالمية لصقل الألماس وتسويقه، ويعالج في بلجيكا ثم يصدر. تدخل قيمة تصديره في حصة بلجيكا من الصادرات العالمية، في حين لا تدخل أية قيمة في صادرات الكونغو. يحدث الشيء نفسه في حسابات الدخل القومي لكلا البلدين.

إذا سرقت شركة عابرة للقومية من المركز شيفرةً وراثية لنبات كان حصيلة قرونٍ من زراعته في أرياف المحيط، فإنّها تقوم بعدها بتسجيل براءة اختراعه باسمها بوصفه اكتشافاً محمياً باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS). يزرع النبات في المركز، ومن ثمّ تصدّر البذرة المسجلة ببراءة اختراع وتعدّ مساهمةً من الشركة في الثروة العالمية، ويدخل السعر ضمن حصة بلد الشركة من الصادرات العالمية وضمن حسابات دخلها القومي. من جانب آخر، في حال واصلت الجماعات الريفية في بلدان المحيط زراعة هذا النبات في إطار الاكتفاء الذاتي دون تداوله في الأسواق، حتى المحلية منها، فلن تظهر مساهمتها لا في صادرات بلدها العالمية (بالطبع لا، إذ لم تصدر البذور ولا النبات) ولا في حسابات ناتجها المحلي الإجمالي ولا في الثروة العالمية كما يتم الأمر عادةً، فكل ما لا يدخل في التعاملات النقدية لا يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا، فالقوة الهائلة المقنّعة لعمل المرأة في أرجاء العالم، ولاسيما في بلدان العالم الثالث، تبقى غائبةً عن الخارطة الاقتصادية.

يتوجب وضع أدواتٍ أخرى لقياس القيمة الحقيقية لمساهمة المحيط في الثروة العالمية، وذلك لتصحيح الصورة المشوهة التي تقدمها الأسعار. فإن تمت الحسابات على قاعدة شروط وساعات العمل الضرورية لإنتاج البضاعة التي تصدّرها بلدان المحيط، من الممكن صياغة تقدير يعكس على نحوٍ واقعي مساهمتها في الثروة العالمية. يجب كذلك وضع المعايير البيئية في الحسبان، وهذا يعني تغيير منظومة التقدير بالكامل: ستختلف القيم المأخوذة في الحسبان كما ستختلف العلاقات التجارية بين بلدان المركز والمحيط.

تبخس قيمة مساهمة بلدان العالم الثالث في الثروة العالمية في النظام الرأسمالي الراهن، لأن جزءاً من القيمة المنتجة داخلها يحسب على أساس سعر البيع النهائي المقرر في البلدان الصناعية. (بالطبع، تم تبسيط المسألة للتوضيح).

يونكتاد: تخبط هيئة أضاعت بوصلتها

تخلت بلدان العالم الثالث والكتلة السوفيتية سابقاً عن السياسات الهادفة للتنمية المستقلة نسبياً. كان ذلك نتاجاً لأزمة الديون الخارجية وتفكك نموذج تطورها من جانب، ولتصاعد قوة الشركات عابرة القومية وبروز السياسات التي فرضها صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من جانب آخر. بناءً عليه، دُفعت هذه البلدان للصراع من أجل تأمين حصتها من الاستثمارات المباشرة للشركات عابرة القومية، ودخلت حروباً في ما بينها على خلفية سياسات صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تستهدف «تنميةً موجهةً للتصدير». وقد أدت هذه السياسات إلى انهيار معمم في أسعار المنتجات التي تصدرها بلدان العالم الثالث (انظر الفصل التاسع).

أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد Unctad) في العام ١٩٦٤ في وقتٍ نالت فيه أعداد كبيرة من المستعمرات السابقة استقلالها وكانت تمارس ضغطاً من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. (بصدد رؤيةٍ تاريخية لليونكتاد، انظر ثيريان ١٩٩٠ وبيلو ٢٠٠٠). ومع أنّ اليونكتاد قامت بنفسها بتغيير اتجاهها في أعقاب أزمة الديون في العام ١٩٨٢، إلا أن ذلك لم يحدث في بداية التسعينات: بدأت سياسات الهيئة بالتعرج بعد توالي الأزمات، فقد اعتنقت بعض تقاريرها، بشيء من الحذر، مذهب النيوليبرالية، في حين دافعت تقاريرها الأخرى عن الطرائق القديمة.

كانت اليونكتاد أساساً أول هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتخذ موقفاً نقدياً طوعياً من قضية التفاوت بين أمم الأرض على محور الشمال/الجنوب. وكانت الميزة الأخرى لهذه الهيئة أنها تحتوي على مجموعات من البلدان. في البداية لم يكن هنالك إلا أربع مجموعات:

المجموعة آ: تكونت من بلدان آسيا وإفريقيا ويوغسلافيا.

المجموعة ب: من البلدان الرأسمالية المتطورة.

المجموعة ج: من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

المجموعة د: من بلدان الكتلة السوفيتية سابقاً.

اندمجت المجموعتان آ و ج لاحقاً مشكلتين مجموعة السبعة والسبعين وقامت المجموعة ب بحل نفسها في العام ١٩٩١ ولم يتبق شيء من المجموعة د. أما اليوم، فتضمّ مجموعة السبعة والسبعين (التي فقدت الكثير من نفوذها) أكثر من ١٣٠ عضواً، اجتمعوا في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

كان المدير الأول لليونكتاد هو الأرجنتيني راؤول بريبيش، وكانت لديه خبرة طويلة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (إكلاك ECLAC)، التي التحق بها في العام ١٩٤٩، حيث ساهم في رسم سياسة تنموية أثارت غضب بلدان المركز الرأسمالية لأنها عارضت مصالحها فعلياً، مع أن تلك السياسة لم تروج لبرنامج إصلاحات اجتماعية واسع كان له أن يسهل عملية إعادة توزيع الثروة في بلدان المحيط لصالح الطبقات الدنيا ويسبب الضرر لرأسماليي المحيط والمركز معاً. لقد كانت السياسات التي أوصت بها الإكلاك وبريبيش تتعارض مع مصالح البلدان الرأسمالية في المركز عبر تشجيعها، من بين إجراءات أخرى، على إنشاء صناعات في المحيط تخضع لسيطرة الحكومات المحلية. اعتمدت الفكرة على استبدال المنتجات الصناعية المحلية بواردات البلدان الصناعية، وهي العملية التي أطلق عليها «إحلال التصنيع بدل الواردات».

تابعت اليونكتاد هذا الاتجاه عبر تزويد حكومات المحيط بإطار مؤسساتي موحد، ومضت في اتجاه تقديم العون لتعزيز موقف الحكومات التي تطالب بنظام اقتصادي دولي جديد عبر ترويج سياسات تجارية تمكّن بلدان المحيط من بناء مستقبل خاص بها. أتت لحظة التوتر القصوى بين حكومات المركز من جانب وحكومات المحيط من جانب آخر في العام ١٩٧٤، حين عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية لمناقشة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وأقرت خطة عمل تتعلق بذلك. بعد ذلك مباشرةً وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، تبنت الجمعية العامة ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، الذي منح النظام الاقتصادي الجديد صفةً رسمية. صادقت على الميثاق أغلبية ساحقة: ١٢٠ صوت، في مقابل ٦ أصوات وامتناع ١٠ دول عن التصويت. كانت الدول المعارضة هي: الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الاتحادية وبلجيكا واللوكسمبرغ والدانمارك. أما الدول العشرة التي امتنعت عن التصويت فكانت: فرنسا واليابان وإيطاليا وكندا وهولندا والنمسا والنرويج وإسرائيل وايرلندا وإسبانيا. بكلمة أخرى، كل بلدان المركز الرأسمالي، إضافةً لإسرائيل بالطبع.

أكدت المادة الثانية من النص المتبنى على حق الدول في تأميم الملكيات والموارد الطبيعية التي يمتلكها المستثمرون الأجانب، واقترحت إنشاء احتكارات لمنتجي المواد الأولية. اليوم، وبعد انقضاء ثلاثين عاماً، من السهولة بمكان أن نرى إلى أية درجة

أثار ذلك التصويت استياء غالبية النخب المسيطرة في البلدان الصناعية، إذ لم تكن معتادة على مثل تلك المعاملة. وزاد من غضبها قيام منظمة الدول المصدرة للنفط قبل عام من ذلك بفرض زيادة كبيرة في أسعار النفط. أثناء ذلك، قامت حكومات بلدان المحيط بتأميم العديد من شركات النفط وشركات أخرى. وقد أتاح اندلاع أزمة الديون في العام ١٩٨٢ لحكومات البلدان الصناعية والشركات عابرة القومية المدافعة عن مصالحها بالثأر لنفسها عبر استرداد أملاكها.

ينبغي رؤية المنحنى الهابط لليونكتاد اعتباراً من العام ١٩٨٣ وفق هذا السياق التاريخي. لقد أكرهت الضغوط التي مارستها حكومات المركز مدراء اليونكتاد على السير على الدرب الذي اختطّه المركز منذ سنوات. كانت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، مقرها في باريس، والتي تنتمي إليها كل تلك الحكومات تعارض على نحوٍ واضحٍ وقاطعٍ النظام الاقتصادي الدولي الجديد. شكلت الولايات المتحدة واليابان وبريطانياً وفرنسا وألمانيا في العام ١٩٧٥ مجموعة الخمسة وسرعان ما انضمت إليها كندا وإيطاليا لتصبح مجموعة السبعة. تم تحضير تصور جديد لإدارة الموقف الدولي وترويض الأمم المتحدة واليونكتاد في القمم غير الرسمية التي عقدها رؤساء دول وحكومات مجموعة الخمسة. وقد لعب البنك الدولي بتوجيه مباشر من الولايات المتحدة دوراً أساسياً في ابتداع استراتيجية جديدة (انظر الفصلين العاشر والحادي عشر).

وبينما كان في وسع اليونكتاد القيام بدورٍ مفتاحي في سياسات التجارة العالمية، فقد صبّت أخيراً المفاوضات والنقاشات الأساسية في الاتفاقية الدولية للتجارة والتعرفة الجمركية GATT (انظر ثبت المصطلحات) الأقدم والأكثر شكلانيةً. وبعد حوالي اثني عشر عاماً، أدت هذه المباحثات، مع الفيض الغامر للنيوليبرالية، إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٥.

حين تقارن تقارير اليونكتاد في بداية التسعينات مع وثائقها بين العام ١٩٦٤ وبداية الثمانينيات، يتضح بجلاءٍ انعطاف وجهتها، كما لو أنها وضعت نفسها تحت تصرف الشركات عابرة القومية وروجت لسياسة «التنمية الموجهة للتصدير»، فبدأت بإرسال تقارير لحكومات العالم الثالث توضح فيها كيفية اجتذاب الاستثمارات والتنافس فيما بينها. أعلن تقرير اليونكتاد للعام ١٩٩٣ بجلاءٍ تام: «الخلاص الوحيد هو الشركات عابرة القومية!» (ديكورنوي ١٩٩٣).

بعد ذلك، أطلقت اليونكتاد إيحاءاتٍ مستلهمةً من أهدافها الأصلية: ينادي تقريرها للعام ١٩٩٥ بفرض ضريبةٍ على الملكية لمرةٍ واحدة وضريبةً على التعاملات المالية الدولية على النمط الذي قدمه جيمس توبن (انظر الفصل الثامن عشر).

ومن جانب آخر، يتخذ تقرير العام ١٩٩٧ موقفاً نيوليبرالياً متصلباً. ففي بيان صحفي في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، صرح الأمين العام للهيئة في ذلك الوقت، روبنز ريكوبيرو، بأن «على الحكومات تشجيع سياسات تحرير التجارة والاستثمار وثقافة المنافسة بهدف زيادة الإمكانيات الاقتصادية.»

أما حين اندلعت أزمة جنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧، فقد تبنت اليونكتاد لهجة انتقادية حادة تجاه السياسات التي أملتها مجموعة السبعة والبنك الدولي وصندوق النقد. وفي الخلاصة العامة لتقرير التنمية والتجارة في العام ٢٠٠١، كتب روبنز ريكوبيرو نفسه (أكانت ذاكرته ضعيفة؟): «لقد حذرت أمانة اليونكتاد منذ بعض الوقت بأن اللبرلة المالية المفرطة تخلق عالماً من عدم الاستقرار الشامل والأزمات المتواترة. (...) تتلقّى الأسواق ذلك على نحوٍ خاطئ، سواء بالنسبة للبلدان النامية أم تلك المتطورة.»

وأكثر من ذلك، دافع ريكوبيرو عن وجهة نظرٍ أقرب لتصور الهيئة الأصلي: «صممت اقتراحات المؤسسات الدولية الجديدة بشكلٍ واضح لتنظيم التدفقات الرأسمالية الدولية واستقرارها، سرعان ما رفضها منتقدون لم يروا فيها إلا عملاً يفتقر للحس السياسي والكفاءات التقنية.» وانتقد بوضوح تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأزمات: « تضع الخطط (...) عبء الأزمة بصورةٍ كاملة على كاهل دافعي الضرائب في البلدان المدينة.» واقترح على البلدان المدينة أن تلجأ للتوقف المؤقت عن التسديد في أوقات الأزمة: «تؤيد أمانة اليونكتاد منذ فترة التوقف المؤقت عن التسديد أثناء الأزمة لمنع الدائنين من الاستيلاء على الموجودات.»

إنّ تقرير التجارة والتنمية للعام ٢٠٠٢ يؤكد على محدودية النجاح الظاهر للبلدان الصناعية الحديثة، مشيراً إلى أنّ معظمها أثبت عجزه عن زيادة حصته الفعلية من الإنتاج عالي التخصص. ومن المقدمة إلى الخلاصة العامة للتقرير، يبدو أنّ اليونكتاد تعود إلى الطريق القديمة:

«في بيانه إلى مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية المنعقد في آذار/مارس ١٩٦٤، دعا راؤول بريبيش البلدان الصناعية إلى عدم التقليل من شأن التحدي الأساسي الذي يواجه البلدان النامية ضمن النظام القائم. (...) أدرك بريبيش أنّ التوصية بـ: «إطلاق العنان لقوى السوق» بين شركاء تجاريين غير متكافئين سيعاقب مصدري السلع الأساسية الفقراء ويجلب المنافع في الوقت نفسه إلى النواة الصناعية الغنية».

تعود هذه التناقضات في مواقف اليونكتاد إلى نهاية السبعينات، حين استبدلت حكومات بلدان المحيط أعنّتها وأصبحت غالبيتها متواطئةً مع المدافعين عن الهجمة النيوليبرالية. ولفهم العودة المتقطعة لليونكتاد إلى التصور النقدي منذ الأزمة الآسيوية، نحتاج لإدراك أنّ حكومات بلدان المحيط التي قبلت على نحوٍ منتظم

قواعد اللعبة التي حددتها مجموعة السبعة والثلاثي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات عابرة القومية قد وصلت الآن إلى طريقٍ مسدود. ومن داخل المأزق، بدا أنّ السياسات الوطنية لحكومة مثل ماليزيا تعرض حلاً بديلاً، إذ برهنت تلك الحكومة في العام ١٩٩٨ أنّ بوسعها أن تبلي خيراً من غيرها بإنشاء رقابةٍ على أسعار الصرف وبالتحكم بتدفق رؤوس الأموال (انظر الفصل ١٧).

أخيراً، يعتمد مستقبل اليونكتاد على الاستراتيجيات التي ستقرر حكومات المحيط تبنيها، لاسيما تحت ضغط الحركات الاجتماعية داخل بلدانها.

الشركات عابرة القومية تضع نفسها خارج نطاق السوق: التجارة بين الشركات

ينحصر ثلث التجارة العالمية على الأقل في ما بين الشركات عابرة القومية، وبالتالي، فإحصاءات التجارة العالمية المستندة إلى التبادل القائم بين البلدان لا تعكس على نحوٍ دقيق واقع تلك التجارة. تتلو الشركات عابرة القومية تعويذاتها السحرية عن حريةً سوقها بصوتٍ مرتفع تأييداً للتنافس غير المعرقل. ولا يمنعها هذا بطبيعة الحال من حماية نفسها من ذلك التنافس أينما وحينما يكون ذلك ممكناً، خصوصاً في ما يتعلق بتحديد أسعار مدخلاتها. وتقوم بتنظيم التبادل التجاري في مختلف عملياتها، مستندةً إلى معايير لا علاقة لها بمبادئ حرية السوق. (انظر القسم المكرس للتحويلات بين الشمال والجنوب في الفصل التاسع). «نفذ ما أقوله وليس ما أفعله.»

يصعب التصديق أنّ أولئك الذين يحاولون تسويغ هذه الممارسات لا يحجمون عن الاستشهاد بـ«نقائص» السوق و«عيوبه». أحدهم، مثل المحلل م. كاسون، مؤلف «تكاليف الصفقة ونظرية المشروع متعدد الجنسية» في كتاب أ. روجمان، «النظريات الحديثة في المشروع متعدد الجنسية» (لندن: كروم هيلم، ١٩٨٢)، يضع قائمةً بشتى المشكلات التي تستطيع الشركات عابرة القومية حلها في حال وضعت نفسها خارج نطاق السوق. ويوضّح أنّ الأخيرة لا تسمح باتصال المشتري بالبائع، وهذا يعني تجاهل كلٍّ منهما لحاجات الآخر. فما من اتفاقٍ على السعر، ولا ضمانة بأنّ السلع الموصى عليها تطابق احتياجات الشاري المحددة، وهنالك تعرفاتٌ جمركية، وضرائب على أرباح الصفقات، وتحكّمٌ بالأسعار، وغياب ضمانة استعادة السلع في حال عدم الدفع. وتتواصل القائمة (شينيه، ١٩٩٧ ج).

هل يدرك السيد كاسون أنه صاغ في الحقيقة نقداً لاذعاً لنظام حرية السوق بحد ذاته؟

الحواشي

(١) خمسة عشر بلداً إفريقياً تستخدم نفس العملة، الفرنك الإفريقي، وهي بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجزر القمر والكونغو وساحل العاج وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية والغابون ومالي والنيجر وجمهورية وسط إفريقيا والسنغال وتشاد وتوغو.

الفصل الرابع

الأزمة المالية العالمية: تزايد الأصول المالية للشركات الصناعية عابرة القومية

تكيفت الشركات عابرة القومية بصورة حسنة وعلى نحو ملحوظ مع الوقائع المالية العالمية الجديدة. ما من أمرٍ مفاجئ حقاً، بافتراض انهماكها المتزايد في العمليات المالية التي غالباً ما تكوّن بعيدةً كل البعد عن مصادرها الصناعية الضخمة حقاً. اليوم، أصبح العديد من الشركات الصناعية التقليدية أكثر شبهاً بالمجموعات المالية، إذ تبدّل باستمرار مواقعها استناداً إلى ربحية الاستثمارات في شتى شركاتها الفرعية وقطاعات نشاطها. وهي بكل المعاني والأهداف بيوتات مالية ذات توجه صناعي.

في مثل هذا الوضع، تنظر المجموعات الصناعية الكبرى إلى عملياتها الإنتاجية كواحدٍ من أشكال عديدة لتنمية رؤوس أموالها. يستخدم مصطلح عالمي (Global) لتمييز استراتيجية الشركات عابرة القومية، وله معنيان متكاملان في السياق الحالي. فهو يطابق، من جهة، مجال الكوكب في نشاط الشركات (حتى لو تمركزت في نطاق الثالوث)، ويعكس، من جهة أخرى، حقيقة أنّ استراتيجية الشركات تستند بوضوح إلى الثروة، صناعيةً كانت أم مالية، في قسمين متساويين وواسعين.

هل تراجع الاستثمار الإنتاجي نتيجة انهماك الشركات المتزايد في الأسواق المالية؟ ربما. فلدى الشركات الكبيرة ميلٌ متنامٍ للاحتفاظ بأصول مالية كبيرة، مما يخلق توتراً داخل الشركة بين أولئك المعتمدينَ على النشاطات الصناعية وأولئك الذين يبدون اهتماماً أكبر بـ«سجلات الحسابات» التي تحدد المبالغ التي ستدفع لحملة الأسهم في الحصص الفصلية.

تحدد حسابات الشركات الأرباح بجمع العائدات الناتجة عن توظيفات متنوعة لرأس المال. والربح هو مقياس قدرة الشركة على تحسين وضع ممتلكاتها الرأسمالية الإجمالية في فترة محددة من الزمن. وعلى أية حال، فبقدر ما يتم التركيز على

إعادة الإنتاج الإجمالي لرأس المال، لا تكون الأمور على هذا النحو من البساطة. وفي الواقع، فإنّ عائدات شتى أنواع الاستثمارات النقدية ليست أكثر من خلاصة لفضل القيمة (انظر ثبت المصطلحات) المنتج في القطاع الإنتاجي من الاقتصاد (سرفاتي ١٩٩٦، هوسون ١٩٩٦).

يمكن النظر بوضوح إلى القروض التي يقدمها المصرفيون والأموال المأخوذة على شكل إصدارات أسهم أو سندات بوصفها مكملات للتراكم. فهي تسمح لدورة رأس المال المنتج بانتشارٍ غير مقيدٍ بإكراهاتٍ مالية جدية. وهي من جانب آخر حبلى بعدد من النزاعات المتعلقة بتوزيع حصص فضل القيمة الناتج عن عملية الإنتاج. يدور النزاع الرئيسي حول كمية فضل القيمة التي يتوجب على الشركة الاحتفاظ بها كربح وإعادة استثمار من جانب، أو دفعه لسداد الديون (أي تسديد الفوائد) ودفع حصص السندات المالية من جانب آخر.

التمويل ورفع القيود من وجهة نظر عامة

في السنوات الثلاثين الأخيرة، نمت الأسواق المالية جزئياً بفضل الأرباح التي امتنعت البيوتات الصناعية الكبيرة عن إعادة توظيفها في الإنتاج، إذ حولت أجزاء هامة من القيمة المضافة الناتجة عن العمليات الإنتاجية إلى المجال المالي منذ الثمانينات. تخالف الخبرة تنبؤات كينز القائلة إنّ أصحاب الدخل الذين يعيشون على الأرباح سيختفون خلال عملية «القتل الرحيم»! فالعمل ودورة الإنتاج يدوران أكثر من أي وقت مضى حول ضرورة إشباع حاجات رأس المال حامل الفائدة.

بعد نشوب الأزمة المكسيكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قال ميشيل كامديسوس رئيس صندوق النقد الدولي في زلة لسان: «عولمة الاقتصاد دون قيود على التمويل تجعل العالم غير آمن» (صحيفة إيكوسوار لوسوار، ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥). من جهةٍ أخرى، دفع صندوق النقد باتجاه رفع القيود عن تدفق رؤوس الأموال عبر إلغاء التحكم بأسعار الصرف على نحو خاص. من جانبه، صرح رونالد ليوشل، رئيس قسم استراتيجية التوظيف في مصرف لامبرت في بروكسل: «يشبه وضعنا وضع ربان طائرة يعلم أنها ستتحطم، لكنّ أجهزة التحكم الكومبيوتري لا تستجيب له لأنّها تتبع قوانينها الخاصة، وتلكم هي حال السوق» (لوموند، ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥). في العام ١٩٩٨ – ١٩٩٩، انتقد آلان غرينسبان، رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة، في مناسباتٍ عديدة «غزارة» الأسواق.

لاحقت حكومات الدول الصناعية الكبرى قضية رفع القيود على نحو منتظم، وكذلك فعلت المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية والشركات متعددة الجنسية. ومع أنّ حكومات الثالوث على العموم

تملي على المؤسسات المالية الدولية سياساتها، إلا أن ذلك لا يعني فقدان هذه المؤسسات لاستقلاليتها بالكامل.

تعد أسواق العملة جزءاً من الأسواق المالية التي سجلت أكبر نمو. فبين العامين ١٩٧٠ و١٩٩٩، تضاعف حجم التعاملات مائة مرة، فارتفعت مما يزيد قليلاً على ١٠ مليار دولار إلى ١٥٠٠ مليار دولار يومياً. والحال أنّ الوظيفة الرئيسية المفترضة لتجارة العملة هي التزويد بالعملة لتسوية الصفقات التجارية الخارجية. ومع ذلك، فالقيمة الإجمالية للتعاملات التجارية الفعلية لا تمثل حتى ٥ بالمائة من قيمة العملات الأجنبية المتداولة في أسواق تبادل العملة.

يقارن الجدول التالي الحجم اليومي لتعاملات التبادل بالحجم السنوي للصادرات العالمية. في العام ١٩٧٩، كان الأمر يحتاج ٢٠٠ يوم من أنشطة أسواق تبادل العملة لتعادل الحجم السنوي للصادرات العالمية. أي أن مائتي يوم عمل في أسواق تبادل العملة يعادل تقريباً تقويم سنة كاملة. أما في العام ٢٠٠١، فقد كانت أربعة أيام من أنشطة سوق العملة كافيةً للوصول إلى الحجم السنوي للصادرات العالمية.

«تتداول الأسواق المالية مليارات الدولارات على هيئة رأسمال يتنقل من بلد إلى آخر يومياً، وأصبحت نتيجةً لذلك شرطياً وقاضياً ومحلفاً في اقتصاد عالم عليه أن يحذر نزعاتها لرؤية الأحداث والسياسات عبر الموشور المشوه للجشع والخوف (فايننشال تايمز، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

الجدول ٤ -١

التعاملات المالية اليومية والصادرات العالمية السنوية (بمليارات الدولارات)

السنة	القيمة اليومية للتعاملات المالية	القيمة السنوية للصادرات العالمية
١٩٧٩	٧٥	١٥٤٦
١٩٨٤	١٥٠	١٨٠٠
١٩٨٦	٣٠٠	١٩٩٨
١٩٩٠	٥٠٠	٣٤٢٩
١٩٩٤	١٢٠٠	٤٢٦٩
١٩٩٨	١٨٠٠	٥١٤٢
٢٠٠١	١٢٥٠	٦١٥٥
٢٠٠٣	١٨٠٠	٧٣٠٠

المصدر: شينيه ١٩٩٦، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ بيانات من بنك التسويات الدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية – حسابات المؤلف

لا يمضي الاستلهام الصحفي للفايننشال تايمز بعيداً بطبيعة الحال، لكن مجرد ظهور مثل هذه التعليقات في تلك الصحيفة المالية البريطانية الرئيسية التي تعدّ المدافع الأول عن النيوليبرالية القويمة هو أمرٌ هام ذو دلالة على أية حال. وهو يظهر أنّ قادة البلدان الرأسمالية الرئيسية (مجموعة السبعة ومجموعة الثمانية) والمؤسسات المالية الخاصة مع البيوتات الصناعية عابرة القومية وصندوق النقد والمصرف الدولي وبنك التسويات الدولية مجتمعةً تلعب دور صبي المشعوذ. لذا، فصورة الربان الذي لا تستجيب له أجهزة التحكم ملائمةٌ جداً.

ترافق التراكم المفرط لرأس المال مع إفراط، حقيقي أو محتمل، في إنتاج السلع (بمعنى طاقة الإنتاج السلعي). نتيجةً لذلك، لم يوظف الكثير من رأس المال المتراكم عن تجميع الأرباح في قطاع الإنتاج. سارع هذا الرأسمال الإضافي نحو الأسهم حتى العام ٢٠٠٠، مقدماً الأصول المالية اللازمة لتغذية عمليات الدمج والاستملاك الهائلة حتى العام ٢٠٠١، ونحو العقارات في وقت كتابة هذه السطور (آب/أغسطس ٢٠٠٣). لعدة سنوات، حصل نمو كبير في المضاربة على أسعار الصرف وسندات الديون والتلاعب بمخزونات المواد الأولية والغلال الزراعية وصفقات شتى المشتقات (انظر ثبت المصطلحات).

بذلت الحكومات والمؤسسات المالية جهدها لإزالة كل العوائق القانونية لتسهيل حرية دوران رأس المال دولياً. وقد انتابها القلق منذ النصف الثاني للتسعينات بصدد مدى نشاطات المضاربة التي هددت الاستقرار النقدي (أزمة النظام النقدي الأوروبي في العام ١٩٩٢) وأغرقت المؤسسات المالية الرئيسية في الإفلاس (مصرف بارينغ في بريطانيا وكوسمو كريدت في اليابان، كلاهما في العام ١٩٩٥)، أو بلداناً بأكملها في الأزمة (المكسيك ١٩٩٤ – ١٩٩٥). ومع ذلك، فقد رفضت تبني تدابير للتحكم بحرية دوران رأس المال. أكد بنك التسويات الدولية هذا الرفض في تقريره الصادر في تموز/يوليو ١٩٩٥، مثلما فعل قادة بلدان مجموعة السبعة خلال اجتماعهم في هاليفاكس في تموز/يوليو ١٩٩٥ وفريق صندوق النقد والبنك الدولي خلال اجتماع عقد في واشنطن أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٧.

في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، تبعت صحيفة ليزيكو خطى زعيمها المتناقض: «أعطت اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي، وهي الجهة التي ترسم سياسات المؤسسة على أعلى المستويات، الضوء الأخضر مساء الاثنين في واشنطن لصندوق النقد **لترويج وتنظيم لبرلة تدفقات رأس المال، في البلدان النامية ضمناً**». (التشديد للمؤلف).

تخبرنا المقالة المعنية أن الجهة التي تقود صندوق النقد توصي بإجراء تعديلات تضمن إزالة العوائق التي تقف في وجه تدفق رؤوس الأموال بوصفها هدفاً محدداً، مما دعا مجموعة الـ٢٤ (التي تضم بلداناً من العالم الثالث وبلداناً صناعية خارج مجموعة الـ١٠) للتعبير عن مخاوفها حول مخاطر أية لبرلة سريعة قد تلزم أعضاءها بإلغاء الرقابة على التحويل وقيود الاستثمار.

كانت تلك القيود لا تزال موجودة في ذلك الوقت في كوريا الجنوبية، وبدرجة أقل في تشيلي. في ما يخصّ كوريا، فقد وافقت حكومتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧على رفع هذه القيود عبر قبولها بالإجراءات التي فرضها صندوق النقد. أما تشيلي، فقد ألغت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ تشريعها الذي لا يشجع الاستثمار الأجنبي لمدة تقل عن عام (انظر أوريولا، ١٩٩٦/٤١ – ٤٨).

أغضبت ماليزيا صندوق النقد ومجموعة السبعة بالشروع في مراقبة أسعار الصرف وتدفق رؤوس الأموال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وعلى الرغم من قيام الصحافة الدولية وصندوق النقد بالتكتم على النتائج، إلا أنها كانت إيجابيةً دون أدنى شك، وبرهنت على أن باستطاعة بلدٍ، وإن كان متوسط الحجم (تعداد سكانه ٢٥ مليون نسمة)، أن يقلص بفعالية الأضرار التي سببتها هجمات المضاربة (انظر الفصل ١٧).

منذ الأزمة الآسيوية في العام ١٩٩٧ – ١٩٩٨، اندلعت الأزمات بتزايد منتظم (روسيا ١٩٩٨، البرازيل ١٩٩٨ – ١٩٩٩، الأرجنتين وتركيا ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢، البرازيل ٢٠٠٢. من الذي سيكون التالي؟) بل إن اقتصادات بلدان الثالوث قد تأثرت (الولايات المتحدة ٢٠٠١، ثم اليابان والاتحاد الأوروبي). ومع ذلك، فإنّ حكوماتها والمؤسسات المالية الدولية امتنعت حتى الآن عن إعادة إجراءات التحكم برؤوس الأموال. سترغم على فعل ذلك في النهاية، لكن كم أزمة سيتوجّب أن نشهد قبل ذلك؟

المراحل المختلفة لرفع القيود المالية

حتى نهاية السبعينات، كان التحكم الصارم بالأنظمة المالية والنقدية يتم على المستوى الوطني. ومع ذلك، كانت ولادة الدولار الأوروبي (انظر ثبت المصطلحات) في الستينات حدثاً رئيسياً، ولا سيما الدور الأساسي الذي لعبه في أزمة ديون العالم الثالث (انظر الفصل الثامن). أما الحدث الأساسي الثاني في التدويل المالي، فقد بدأ في آب/أغسطس ١٩٧١، حين وضع الرئيس ريتشارد نيكسون حداً لنظام بريتون وودز بإيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وقد أدى ذلك إلى تعويم أسعار الصرف، مما حطّم على نحو ملحوظ الحواجز بين أسواق تبادل العملة (دوبرونهوف، ١٩٩٦).

منذ العام ١٩٧٩، أصبحت الإجراءات التي اتخذتها البلدان الصناعية الكبرى لإنهاء السيطرة على تدفق رؤوس الأموال تدريجياً سارية المفعول. بكلمات أخرى، فقد لبرلت الأنظمة المالية الوطنية في الخارج أو جعلتها مفتوحةً على الخارج. تم ذلك عبر ثلاث مراحل: (١) فتح أسواق تبادل العملة؛ (٢) فتح أسواق السندات؛ (٣) فتح أسواق البورصة (١٩٨٦).

أما في الثمانينات، فقد ألغيت تدريجياً كل أشكال الرقابة الإدارية على أسعار الفائدة والائتمان وتدفق رؤوس الأموال. اختار الزعماء الرئيسيون للبلدان الصناعية هذا المسار، مما أدى إلى تراجع منظم للحكومات في مواجهة اندماج مالي فعال وقوي. استسلمت الحكومات واحدة إثر أخرى أمام هذه المقادير الهائلة والجديدة من طوفان رأس المال عبر الحدود، وأقالت نفسها لتيسير عمل الواقع الجديد الذي ساعدت على خلقه، وانشغلت في منافسة ضارية لاجتذاب رؤوس الأموال، حتى أنها تخلت عن الغالبية العظمى من ضرائب عوائد رأس المال.

اللاعبون الرئيسيون في الأسواق المالية

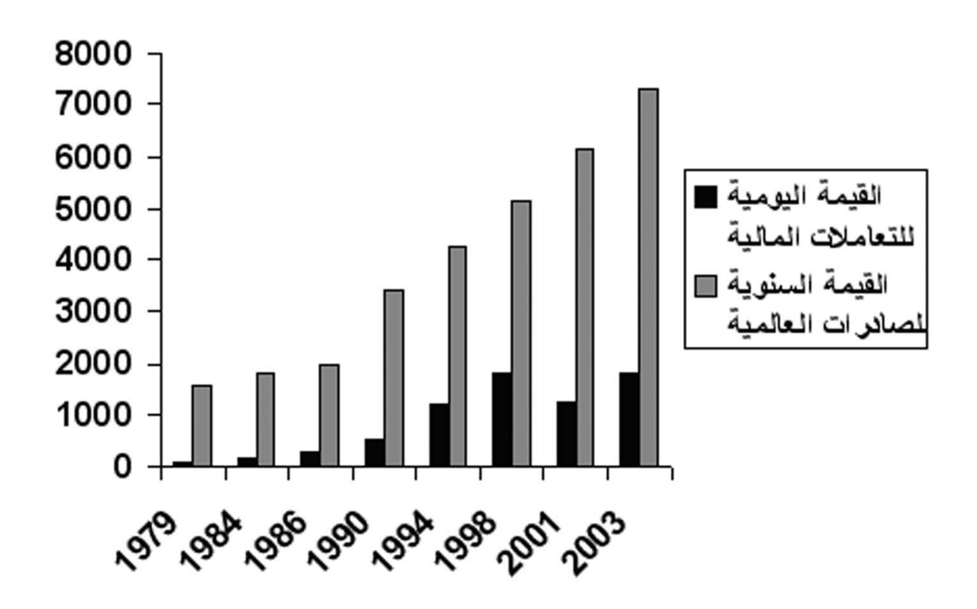
من هم اللاعبون الرئيسيون في الأسواق المالية؟ المضاربون الأثقل وزناً هم بضع عشرات من صناديق التقاعد الخاصة والصناديق المشتركة وأنواع أخرى من صناديق الاستثمار البريطانية والأمريكية وشركات التأمين والمصارف الكبرى عابرة القومية. يعرف هؤلاء اللاعبون بأنهم «مستثمرون مؤسساتيون». وتكتمل القائمة بإضافة بضع عشرات من البيوتات الصناعية عابرة القومية.

القائمة محدودة جداً في واقع الأمر. قامت مجموعة بحث داخل صندوق النقد بدراسة سرية لتحديد اللاعبين الرئيسين في الهجمات على النظام النقدي الأوروبي في صيف العام ١٩٩٢، فظهر أنّ عدداً يتراوح بين ثلاثين وخمسين مصرفاً وحفنة من السماسرة المريبين تسيطر على أسواق العملات الأساسية: قامت أكبر عشرة مصارف خلال أزمة ١٩٩٢ بتحقيق ٤٣ بالمائة من التعاملات في لندن و٤٠ بالمائة منها في نيويورك. لم تعلن نتائج هذه الدراسة في مؤتمر صحفي. كتب فرنسوا شينيه:

«تضافرت جهود البنك الفرنسي والبنك الألماني لإنفاق ٣٠٠ مليار دولار دفاعاً عن النظام الأوروبي خلال صيف ١٩٩٢. لكن المبلغ كان قليل الأهمية مقارنةً بالمبالغ التي تم رصدها لفرض تغير أسعار الصرف، والحصول على الأرباح الرئيسية من العملية (١٩٩٤)».

الشكل ٤ -١

تطور الموجودات المالية وفق نمط المستثمر من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٩٨
(بمليارات الدولارات)



المصدر: ميريو ومارشان (١٩٩٦)، إحصائيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٢٠٠٠)، حساب المؤلف

علاوةً على المضاربة في أسواق التبادل، ظهر نوعٌ آخر من النشاطات، هو المشتقات. جذب إفلاس شركة بيرينغز في ربيع العام ١٩٩٥ انتباه الرأي العام إلى هذا النوع من النشاطات التي لا تمت للإنتاج بأية صلة، حتى لو أطلقوا عليها تسمية «منتجات استثمارية»، فهي مجرد مضارباتٍ ليس إلا.

تطور الموجودات المالية وفق نمط المستثمر من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٩٨

صناديق التقاعد الخاصة هي من بين اللاعبين الرئيسيين في الأسواق المالية. فقد بلغت أصولها المالية ٣٨٠٠ مليار دولار في العام ١٩٩٣، وبلغت ١٠ آلاف مليار في العام ١٩٩٩. كل ما عليها فعله لتحقيق النجاح هو التكتل ووضع ٥ بالمائة من موجوداتها في تحركٍ موحدٍ ضد عملةٍ قوية.

لمن تعود صناديق التقاعد تلك؟ هل تعود لقسم من العاملين الذين أصبحوا، عبر توظيف مدخراتهم، جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الرأسمالية؟ قطعاً لا. فصناديق التقاعد ليست ملكاً للعمال، بل هي ملك الطبقة الرأسمالية.

ليست صناديق التقاعد وباقي المستثمرين المؤسساتيين غير مباليةٍ بالصناعة، إذ أنها تحتفظ بقسم هام من ممتلكاتها المالية الضخمة على هيئة أسهم شركات. يتفاوت حجم مشاركتها في تلك الأسهم، لكنها كبيرة بما يكفي ليكون لها تأثيرٌ حاسم على قرارات المؤسسات الصناعية ذات الصلة واستراتيجياتها.

يحوز المستثمرون المؤسساتيون، بشرائهم أسهم الشركات في شتى البورصات، وزناً هائلاً في الغالبية العظمى من الشركات عابرة القومية إلى درجة تتيح في الواقع أن يكون لهم القول الفصل في توجهات تلك الشركات. وهم يطالبون بأرباح فصلية تضمن لهم عائداً يتراوح بين ١٢ و١٥ بالمائة في الحد الأدنى. هذا ماكانه الوضع، أقله منذ التسعينات حتى انفجار فقاعة البورصة في العام ٢٠٠١. لكنّ تعمّق الأزمة في العام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ أرغم المستثمرين المؤسساتيين على الحدّ من مطالبهم.

خشية قيام صناديق التقاعد وباقي المستثمرين ببيع أسهمها، غالباً ما تقرر الشركات تخفيف استثماراتها الإنتاجية وتبذل جهوداً لتحقيق أرباح قصيرة الأجل.

المسؤولون عن البيوتات الصناعية ليسوا أقل سوءاً. فعلى سبيل المثال، صرح لويك لو فلوك بريجان رئيس شركة إلف أكيتين بما يلي: «أسعار الأسهم هي مقياس لفضيلة الشركة». بعد بضع سنوات، كان نفس الرئيس رهن التحقيق واعتقل بتهمة الاختلاس، ومن الواضح أن لديه مفهوماً خاصاً عن «فضيلة الشركة». وفي أيار/ مايو ٢٠٠١، قضت عليه محكمة فرنسية بالسجن لثلاث سنوات ونصف بتهمة سوء استغلال الصناديق، وتقديم المساعدة والتحريض على الاختلاس، وتنظيم الفساد على نطاق واسع لتحقيق عقود مربحة لشركة النفط عابرة القومية إلف.

وقد تبعت فضيحة إفلاس شركة إنرون في نهاية العام ٢٠٠١ اعترافات عن ممارسات إجرامية من جانب الشركة وبعض مسؤولي حكومة الولايات المتحدة، تبعتها فيما بعد فضائح في البلدان الصناعية الأخرى (خاصة في إسبانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا وإيطاليا). يظهر ذلك كله أن الإدارة الرأسمالية والفضيلة هما على طرفي نقيض.

حالة جورج سوروس

عموماً، تبقى هوية الشركات وأصحاب المليارات متعددي الجنسية طي الكتمان، مما يخلق هالة من الغموض ويديم الوهم بأن جمهوراً واسعاً من المواطنين المجهولين يقرر ما يحدث في عالم الأسواق. ما من شيء حقاً يجافي الحقيقة أكثر من ذلك.

إن جورج سورس (١٩٩٥ – ١٩٩٨) هو استثناءٌ لقاعدة الكتمان تلك. فهو المالك الرئيسي لشركة كوانتم إندومنت (بلغت موجوداتها ٧،٢ مليار دولار في حزيران/يونيو ٢٠٠١) وشركة ل. ل. سي في نيويورك (١١ ملياراً في حزيران/يونيو ٢٠٠١)، وكان أحد اللاعبين الرئيسيين في الهجمة على النظام النقدي الأوروبي في صيف العام ١٩٩٢، ووضع في جيبه مليار دولار بعد أن ضارب بعشرة مليارات دولار على الجنيه الإسترليني. وهو يخسر من وقت لآخر، مثله في ذلك مثل كل المقامرين، فقد خسر ٦٠٠ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. كانت أصوله المالية في العام ٢٠٠٠ في شركة ل. ل. سي في نيويورك قد تقلصت لنصف حجمها (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠١). لم يكن جورج كليّ القدرة، لكنه لعب أحياناً دوراً في الأزمات بتزعمه لهجمات المضاربة، إذ مهد الدرب للأفواج الكبيرة من الصناديق المشتركة والمصارف وشركات التأمين.

وقد نشر في العام ١٩٩٥ كتاباً بعنوان: تحدي المال، وصف فيه الكيفية التي أدار فيها صيف العام ١٩٩٢ عمليته بانسجام صارم مع القوانين ذات الصلة. بمناسبة إصدار هذا الكتاب الذي يستحق القراءة، صرح سوروس:

«يحسب الناس أن الأسواق هي الطريقة المثلى لتوزيع الموارد وخلق وضع متوازن. أعتقد أن العكس هو الصحيح. لا أؤمن بكمال السوق، فثمة إجراءات ينبغي اتخاذها لجعل السوق مستقراً. عدا ذلك ستكون هنالك تطورات خطرة، لاسيما حين تتراكم اللاتوازنات. أشعر أن الأسواق لا تراقب على نحو كاف، وهنالك ضرورة لتقييدات أشد. وبصورةٍ أعم، فآليات السوق أصبحت تلعب دوراً أكبر مما ينبغي في مجتمعاتنا، وأنا لست نصيراً لعدم التدخل». (لوموند،٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

وفقاً لرئيس وزراء ماليزيا، لم تمنع مثل هذه التصريحات سوروس من العودة صيف العام ١٩٩٧ للعب دورٍ قيادي في الهجوم على شتى عملات جنوب شرق آسيا، لا سيما البات التايلاندي والريال الماليزي. وفقاً لليومية المكسيكية إل فينانسيرو بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٧، اتهم مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، سوروس صراحةً بتنظيم هجمات المضاربة سراً، وهي التي أدت لبخس قيمة عملات بلدان جنوب شرق آسيا اعتباراً من تموز/يوليو. وقد أنكر سوروس أي تورط. ذكرت الصحيفة أنّ مهاتير:

«دعا المجتمع الدولي لاعتبار هجمات المضاربة على عملات جنوب شرق آسيا جريمة،» سيحدث ذلك مرة أخرى، وهذا ما يدعونا لاعتبارها جريمة.» وقال إنه بقدر امتناع المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات ضد هذه الأنشطة، سيتواصل تخريب عملات البلدان النامية وسيواصل مواطنوها العيش في فقر».

تحدث سوروس في عدد الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ لصحيفة الفايننشال تايمز عن الاستخلاصات العامة لأزمة جنوب شرق آسيا ووضع عدداً من الملاحظات الجديرة بالاهتمام:

«يعاني النظام المالي الدولي من أزمة شاملة، لكننا بالكاد نعترف بها. لقد أطلق التخلي عن أسعار الصرف الثابتة العنان لعملية غير مسيطر عليها، مما أدى لمفاقمة مخاوف الناس، بمن فيهم أنا. ولم تؤد أحزمة الأمان التي حشدها صندوق النقد الدولي إلى أية نتيجة. (...) للبلدان المعنية ديون كثيرة (...) والقطاع الخاص عاجز عن توزيع الائتمانات الدولية بجرعات صحيحة، فهي تُقدّم إما بجرعات كبيرة أو صغيرة جداً. ولا يوجد ما يكفي من المعطيات لإطلاق أحكام متوازنة. قبل كل شيء، ليست للقطاع الخاص صلة بالإبقاء على توازن الاقتصادات الكلية في البلدان المقترضة، فهدفه زيادة أرباحه لأقصى الحدود وتخفيض مجازفته لأدنى الحدود».

بعد إطلاق العديد من التصريحات عن السمات الرئيسية المتعلقة بالنيوليبرالية والتوظيف في المشاريع «الخيرية»، لاقى سوروس استحساناً في بعض الدوائر التقدمية. على أية حال، وكيلا نخطئ، فموقفه موالٍ للرأسمالية. وفي كتابه: «أزمة الرأسمالية العالمية، تكامل الأسواق» (١٩٩٨)، لم يكن سوروس إلى جانب أولئك الذين يعانون من العولمة والنيوليبرالية وأزمة الرأسمالية، فموقفه موقف رأسمالي يريد أن تقوم المؤسسات المالية بفعلٍ يمنع أزمةً أكثر عمقاً. وهو يتحدث عن احتمال حدوث انهيار مالي أو في سوق الأسهم أسوأ مما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨. من الواضح أن لسوروس وجهة نظر مناصرة للرأسمالية، مناهضة للعمل وغير شعبية. ليس لعنوان الكتاب إلا هدف تسويقي، إذ أنّه يطور حقاً دفاعاً عن الرأسمالية العالمية. يشجب سوروس أصولية السوق كداءٍ يهدد النظام ويؤدي مباشرةً إلى الانهيار النهائي، ويضيف أن فرض القيود على نحوٍ مبالغ فيه هو الذي يعرض النظام للخطر. وهو مع التدخل وتنظيم تدفق رؤوس الأموال من أجل حماية الرأسمالية العالمية.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وبمناسبة انعقاد الجمعية السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي في براغ، دعا رئيس جمهورية التشيك فاتسلاف هافل (الذي انتهت ولايته في العام ٢٠٠٢) إلى ندوة استثنائية لتشجيع الحوار بين مقدمي اقتراحات العولمة البديلة من جانب، وبين المدافعين عن النظام الرأسمالي العالمي من جانب آخر. شارك في الندوة ثلاثة ممثلين عن الجانب الأول هم وولدن بيلو وكاترنيا ليسكوفا وآن بيتيفور. أما المدافعون عن النظام، فهم هورست كولر (المدير الإداري لصندوق النقد) وجيمس ولفنسون (رئيس البنك الدولي) وجورج سوروس (الذي

قدّم بوصفه خبيراً مالياً ومُحسناً). وتألّف الجمهور من حوالي ٢٠٠ شخص، يمثلون الجانبين.

كان جوزف ستيغلتز حاضراً بابتسامة عريضة، وكان وولدن بيلو (اقرأ حججه في بيلو ٢٠٠٢) وليسكوفا لامعين ولاذعين في انتقادهما للعولمة، ولم يكن بوسع كولر وولفنسون معارضتهما بأية حجةٍ متماسكة. أما سوروس، فقد تبنى موقف شخص يريد عرض تسوية مشرّفة تستند إلى ضرورة الدفاع عن وجود البنك الدولي وصندوق النقد في مواجهة أصوليي السوق. إنّ احتياج اثنين من كبار مسؤولي المؤسسات المالية الدولية لسوروس ليلتمس لهما الأعذار لهو مؤشرٌ على عمق أزمة شرعية هاتين المؤسستين.

ينبغي عدم بخس تأثير سوروس في الدوائر التقدمية المعنية، فقد قدم الكثير في محاولة كسب تعاطف الحركة. وحين كان طرفاً في مواجهة تلفزيونية بين ممثلي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا) والمنتدى الاجتماعي العالمي الأول في بورتو أليغريه (البرازيل) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، دافع من دافوس عن ضريبة توبن وقال بأنه يتمنى أن يتواجد في بورتو أليغريه في اللقاء التالي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، شجب الاتفاقية التي فرضها صندوق النقد الدولي على البرازيل، قائلاً إنها ستفاقم الأزمة.

في كتابه: حول العولمة (٢٠٠٢)، يقدم سوروس عدداً من الاقتراحات التي تستهدف إصلاح النظام، ويولي أهمية خاصة للدفاع عن وجود منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد. وهو واضح في قوله أنه لو أراد مواصلة اللعب في ملعب المضاربة، وهي جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي، فما من فائدة في إيلاء يد السوق الخفية أية ثقة. المطلوب إذن مؤسسات متعددة الأطراف وقوية، وهو ثابت تماماً من تلك الناحية، لأنه يعرف مخاطر ديناميكيات الفوضى داخل النظام بما يكفي ليدافع عن ضرورة وجود مؤسسات تضبطها.

البديل التقدمي عن موقف سوروس ليس دحض ضرورة المؤسسات الدولية، بل اقتراح ضرورة استبدال المؤسسات القائمة بأخرى غيرها، تستند وظيفتها ودورها إلى منطق مختلف عن منطق الرأسمالية. سنعود إلى هذه المقولة في فصل البدائل.

الفصل الخامس

إنرون وشركاؤها: إخفاق نموذج الاقتصاد الأمريكي الجديد

منذ نهاية التسعينات وحتى العام ٢٠٠١، اعتبرت الرأسمالية الأمريكية نموذجاً[١]. لم يتردد الرئيس الأمريكي ورئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في التحدث عن «عبقرية» الولايات المتحدة. أما في أوروبا، فقد تابع هذه الدعوى معظم الصحفيين والسياسيين، بمن فيهم أولئك المنتمون لأحزاب اشتراكية وعمالية.

انتشر هذا النموذج تدريجياً في إدارة الشركات «الأوروبية» عابرة القومية مثل (فيفندي وفودافون وأرسيلور...) بتشجيع من حكومات جميع الأطياف السياسية، إضافةً للمفوضية الأوروبية. وقد دعا النقادُ الذين يعتمد على آرائهم إلى تسريع تطبيق هذا النموذج. ففي فرنسا، قدمت حكومة جوسبان، المعروفة باسم تجمّع اليسار، مشروع قانونٍ حول «تنظيماتٍ اقتصاديةٍ جديدة»، صادقت عليه الجمعية الوطنية في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، مستوحىً مباشرةً من النموذج الأمريكي الذي كان رائجاً وقتها.

وبعيداً عن معرفة الطبيعة الاصطناعية وغير المنتجة للنمو الذي حققته الولايات المتحدة بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ (تشكُّل فقاعة البورصة والتضخم الائتماني والتدفق الهائل لرؤوس الأموال اليابانية والأوروبية)، فقد شده المقلدون المحتملون في أنحاء العالم بفكرة إدارة الشركات، حيث نظر إليها بوصفها خير تمثيل لحملة الأسهم، ومعظمهم كانوا مستثمرين مؤسساتيين: صناديق التقاعد وشركات التأمين ومصارف الاستثمار. وعنى ذلك تسوية النزاع بين مصالح حملة الأسهم ومصالح المدراء.

وفقاً لمقترحات إدارة الشركة، يسعى المدراء لتعزيز سلطتهم ورواتبهم باستغلال المعلومات الخاصة التي يحصلون عليها بحكم مواقعهم. أما إدارة الشركات، فتسعى لمنع ذلك بتخفيض «عدم تناظر المعلومات» بين المدراء وحملة الأسهم. تعتمد الفكرة على إلزام المدراء بتقديم معلوماتٍ منتظمة إلى حملة الأسهم عبر تقارير فصلية. وتهدف إدارة الشركات إلى حث المدراء على العمل وفق مصالح حملة الأسهم، وتوجيه جهودهم في الوقت نفسه لزيادة قيمتها.

لتحقيق هذا الهدف، تدفع رواتب المدراء عموماً بما يتناسب مع الأرباح. وتعدّ خيارات الأسهم أداةً أساسية، حيث تعرض على المدراء التنفيذيين وهيئة الإدارة فرصة الحصول على أسهم الشركة بأسعار أكثر انخفاضاً من أسعارها في البورصة (خيار الشراء)، وبيعها في المستقبل حين ترتفع قيمتها. (سنرى لاحقاً نتائج ذلك في مثال إنرون). يفترض بخيارات الأسهم أن تحث المدراء التنفيذيين وهيئة الإدارة على اتخاذ قراراتٍ تحقق مصالح حملة الأسهم، أي تحقيق قيمة أعلى للسهم في البورصة وزيادة الحصص المدفوعة.

تحوّل ما قدم على أنه نوع جديد من الرأسمالية إلى إخفاقٍ كارثي من وجهة نظر رأسمالية، ومأساةٍ اجتماعية للعمال المأجورين. فما بين العامين ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، أكدت الإفلاسات الهائلة والفضائح المتكررة على حصول جرائم منظمة، أعادت إلى الذاكرة أحداث العشرينات وأزمة الثلاثينات من القرن الماضي.

كما سبق تعاقبَ الفضائح في العام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ تنامي فقاعة البورصة على مستوى دولي من العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠٠ (لاسيما في أمريكا الشمالية وأوروبا). ارتفعت أسعار الأسهم على نحوٍ صاروخي وتوسّع حجم رسملة البورصة بصورةٍ مذهلة. وقد أدت الفقاعة المتوسعة إلى اندلاع عمليات دمج واستملاك غير فاعلة، وموجةٍ من الاستثمارات الهائلة (لاسيما في الاتصالات وتقنية المعلومات)، لا صلة لها على الإطلاق بوجود إمكانية حقيقية لبيع المنتجات. حجبت هذه الفقاعة ظاهرةً أثارت مخاوف الرأسماليين: هبوطٌ رئيسي في أرباح الشركات في العام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ (برينر ٢٠٠٢). وفي فورة الأسواق الوافرة، غضّ المستثمرون المؤسساتيون طرفهم عن الطبيعة المضاربية لقيمة أسهم الشركات في البورصة وعدم تساوقها، مع أنّ بعضها لم يحقق أية أرباح (هذا هو حال الشركات الناشئة).

وفي اندفاعهم المسعور لرفع الأسعار في بورصة الأوراق المالية (وعلى مرأى من حملة الأسهم)، حمّلوا شركاتهم مستوياتٍ عالية من الديون. لقد مكّن تحمّل الديون بعض الشركات من شراء الشركات الأخرى في القطاع نفسه. (أحد أهداف هذه الاستيلاءات أن تصبح الشركة كبيرة جداً إلى حد يصعب الاستيلاء عليها). أما الهدف الثاني، فهو شراء الشركة نفسها لأسهمها المطروحة في البورصة للإبقاء على أسعارها. في بورصة أسهم باريس، قامت ٢٧٣ شركة في العام ٢٠٠٢ بشراء أسهمها بتكلفةٍ زادت على ١١ مليار يورو. على سبيل المثال، اشترت دانون خلال خمس سنوات ٣١ مليون سهم من أسهمها، أي حوالي ٢٠ بالمائة من رأسمالها، بمبلغٍ كلي مقداره ٤ مليار يورو.

تنامت ديون الشركات في الولايات المتحدة في نهاية التسعينات على نحو هائل (مثل ديون العائلات، التي استخدمت للحفاظ على مستوىً مرتفع من الاستهلاك). قامت وفرة الأسواق والمديونية الهائلة للشركات وسعارها للاستملاك والدمج، وميل العائلات الزائد للاستهلاك باستخدام المزيد من القروض، بإنتاج «تأثير الثروة» الذي مجّده المعلقون المناصرون للرأسمالية على أنه «الاقتصاد الجديد».

حين أظهرت فقاعة البورصة علامات الانفجار وبدأت الأسعار بالهبوط (منذ الفصل الثاني من العام ٢٠٠٠)، زيف المدراء التنفيذيون حساباتهم لتظهر رابحة ولإقناع الأسواق بمواصلة شراء أسهم «شركاتهم». لقد زادوا بالأحرى ديونها بغرض شراء مزيدٍ من الأسهم للمحافظة على أسعارها. وقد ضخمت بعض الشركات عوائد عملياتها بكل الوسائل المتاحة للتظاهر بوجود نموٍ متواصل.

في مواجهة خداع بهذا المستوى، تظاهرت السلطات المالية الأمريكية، ممثلةً برئيس بنك الاحتياط ألفيدرالي آلن غرينسبان ووزير الخزينة لاري سامرز وخليفته بول أونيل[٢]، بشكلٍ منافق، بأنها كانت جاهلةً بما يحدث وأبدت ثقةً كاملةً بعبقرية الإشراف على الأسواق، مع أن ممارسات مدراء شركات مثل إنرون كانت معروفة جداً. فقد لجأ الرئيس بوش ونائبه تشيني لمثل هذه الممارسات قبل ذلك ببضع سنوات (انظر لاحقاً). وكان غرينسبان من جانبه قد أنقذ صندوق التحوّط LTCM في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وكان يعرف تماماً الطرق الملتوية التي أوصلته للإفلاس.

أملت السلطات الأمريكية أن تشهد بورصة الأسهم، بمعجزةٍ ما، ارتفاع الأسعار مجدداً. في الواقع، كشف الهبوط الحلزوني لأسعار البورصة عبر العالم مأزق عدد من الشركات في الولايات المتحدة (وأماكن أخرى) كانت قد زيفت حساباتها. ومثل مقامرين يمنّون أنفسهم بمكاسب سريعة مرة أخرى، قامت بمجازفات أكبر فأكبر، واقترضت بكثرة على أمل امتصاص ديونها. فما بين آذار/مارس ٢٠٠٠ وتشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٢، ومع هبوط قيم البورصة والانكماش الجزئي لفقاعتها، تبخر أكثر من ١٥ ألف مليار دولار على مستوى العالم، من ضمنها ٧ آلاف مليار في الولايات المتحدة.

فضيحة إنرون نموذجاً

سيكون لصعود وهبوط وإفلاس إنرون مكانة خاصة في التاريخ القذر للعولمة الرأسمالية. فحين تهاوت إنرون في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتبر ذلك أكبر حالة إفلاس في التاريخ. (مع ذلك، سرعان ما حلت محلها وورلدكوم). منحت مجلة فورتشن (ثروة) في سبع مناسبات لقب الشركة الأكثر إبداعاً لإنرون. وقبل إعلان إفلاسها، استولى مدراؤها منها على أكثر من ٧٠٠ مليون دولار. وقد تسبب الإفلاس

في خسارة حملة الأسهم لحوالي ٢٦ مليار دولار والبنوك لحوالي ٣١ مليار دولار. أضحى غالبية مستخدَمي الشركة الأم عاطلين عن العمل وبلغ تعويض الفصل ١٦٥٠٠ دولار للرأس. وفقد بعضهم (١٢٠٠ شخص) ٩٠ بالمائة من قيمة مدخرات تقاعدهم. لقد استخدمت إنرون وشركاتها الفرعية الثمانمائة ما يقارب ٢٥ ألف مستخدم حول العالم. كانت إنرون شركة سمسرة تضارب على المواد الأولية (نفط وغاز وألمنيوم وفحم وغابات من أجل لب الخشب) وعلى الكهرباء والماء وفي أسواق المشتقات. وكانت الأخيرة أحد ابتكارات إنرون (الذي يحمي حمَلة المشتقات من تقلبات المناخ!). كانت لإنرون أشغال في أربعين دولة، محطات طاقة في الهند، غابات في اسكندنافيا، أنشطة في الجمهوريات السوفيتية سابقاً، وكانت تحاول وقت إفلاسها شراء قطاع الطاقة في جمهورية التشيك، وقد حققت ٢٥ بالمائة من عائداتها خارج الولايات المتحدة. وفي ذروة نشاطها، سيطرت على ٢٠ بالمائة من سوق الكهرباء في الولايات المتحدة وأوروبا (صحيفة وول ستريت، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

استخدمت إنرون حيلةً للتهرب من دفع الضرائب النظامية في الولايات المتحدة وبلدان أخرى حيث عملت، فأنشأت ٨٧٤ شركة ثابتة في الفراديس الضريبية (المواطن العام(*) ٢٠٠١)، ١٩٥ منها في جزر كايمان. أعلنت الأرباح في تلك الأماكن، مما أدى لعدم دفع ضرائب على الدخل لخزينة الولايات المتحدة عن السنوات الخمس الأخيرة من وجودها. وكان تحصيل الضرائب منخفضاً أو معدوماً في الفراديس الضريبية حيث سجلت معظم شركاتها.

تمثّلت الحيلة الأخرى في إرسال تصريح ضريبي رسمي يتضمن معلومات عن حسابات الشركة مختلف عن ذاك المقدم لحملة الأسهم. كانت خيارات الأسهم تحتسب من ضمن التكلفة في البيانات المقدمة لمصلحة الضرائب. أما بالنسبة لحملة الأسهم المحتاجين لرؤية إثبات على النمو المتواصل، فلم تكن خيارات الأسهم ترد في صفحة الميزانية. أرادت إنرون إخفاء خساراتها وديونها في الأسواق المالية كي تبقي على جاذبية أسهمها. ولتفادي تحقيق غير مرغوب، لم يتضمن التقرير المالي لإنرون سجلات مجموعة إنرون الكلية. نعم، لقد كان كل هذا التلاعب والإخفاء ممكناً.

دفعت إنرون ثمن تعاون كل أولئك المسؤولين عن مراقبة وضع الشركة المالي بتقاسم الغنائم معهم: مكتب التدقيق (أرثر اندرسن) ومصارف الأعمال (ميريل لينش ومورغان ستانلي) والمصارف التجارية (سيتي غروب و ج. ب. مورغان).

إنرون ورفع القيود عن سوق الكهرباء الأمريكية

قفزت عوائد تشغيل إنرون منذ نهاية ١٩٩٢، حين حصلت على إعفاء من المراقبة الحكومية لنشاطاتها في المضاربة داخل أسواق المشتقات، فقد دفعت

بانتظام رشاوى لكل من النواب الديموقراطيين والجمهوريين. بين العامين ١٩٩١ و٢٠٠٢، قدمت هبات زاد مجملها عن ٥,٥ مليون دولار للمرشحين الديموقراطيين والجمهوريين (٧٥ بالمائة للأخيرين). وهذا يضع إنرون في مرتبة شركات الولايات المتّحدة الأكثر «سخاءً» في المساهمة في حملات الحزبين الرأسماليين اللذين يتناوبان السلطة.

وكان السيناتور فيل غرام[٣] هو السياسي الجمهوري الذي نال حصة الأسد من مساهمات إنرون، فقام بدوره باستخدام نفوذه لمصلحتها في رفع القيود عن سوق الكهرباء. أما زوجته ويندي غرام، فقد شغلت مناصب في إدارتي كل من ريغان وبوش الأب، وقامت في العام ١٩٩٢ بإقناع لجنة تجارة البضائع المستقبلية (CFTC) التي كانت ترأسها في ذلك الوقت بإعفاء إنرون من التزامها بتقديم تقرير عن أعمالها في سوق المشتقات. وقد دفعت اللجنة لاتخاذ هذا القرار على عجل في الأيام الأخيرة من إدارة بوش الأب، واستقالت بعد ستة أيام. وبعد خمسة أسابيع، حصلت على وظيفة في مجلسٍ إدارة إنرون، حيث ترأست لجنة تدقيق الحسابات، وكان لها امتياز الوصول إلى كمٍ هائل من المعطيات المالية، ومعرفة مدى التلاعب في الحسابات والنشاط المالي الإجرامي الجاري في الشركة، ومع ذلك، لم تخبر السلطات بأي شيء، فكسبت جراء ذلك أكثر من ٩١٥ ألف دولار بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠١ [٤].

بدأ رفع القيود عن سوق الكهرباء في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٦ أثناء رئاسة كلينتون، وتمت خصخصة عددٍ كبير من الشركات العامة المختصة بإنتاج الكهرباء وتوزيعها، فكان ذلك هدية لشركات مثل إنرون. في العام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، أنفقت إنرون ٣,٥ مليون دولار لممارسة ضغط سياسي يهدف لتحقيق مزيدٍ من رفع القيود عن سوق الطاقة الأمريكية، وكانت تبرعاتها لحملة جورج بوش الانتخابية كبيرة. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حصل السيناتور فيل غرام على التشريع المطلوب، فانتهزت إنرون الفرصة لإنشاء شركة تابعة جديدة هي إنرون أونلاين، التي سرعان ما استولت على سوق الكهرباء والغاز الطبيعي في كاليفورنيا. بعد تغيير التشريع، تدهورت بسرعة إمدادات كاليفورنيا بالكهرباء، مع انقطاعاتٍ متكررة أدّت إلى إعلان حالة الطوارئ ثمانٍ وثلاثين مرةً خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠١. وتضاعفت في الفترة نفسها عوائد إنرون.

كيف ساهم سلوك إنرون بخلق حالة الأزمة تلك؟ وكيف حققت أرباحها؟ من الهام أولاً ذكر أنها لم تنتج الكهرباء في كاليفورنيا (أو أنها على الأقل قامت بإنتاج كميات ضئيلة منها)، فقد تضمن نشاطها شراء الكهرباء من المنتجين وبيعها من ثمّ إلى الولاية والشركات والمنازل. في العام ٢٠٠٢، أظهرت عدة تحقيقات، سيما تلك

المستندة إلى وثائق الشركة الداخلية وإلى اعترافات تيموثي بيلدن، المسؤول السابق عن تزويد الساحل الغربي بالكهرباء، أنّ الشركة تسببت عمداً بنقص الإمداد بالكهرباء التي كانت تستجر إلى خارج الولاية ثم تعاد لتباع بأسعار أعلى. أطلق على ذلك داخل الشركة تسمية «عملية الارتداد».

استخدمت الشركة نمطاً آخر من العمليات. تمثّلت الفكرة في إطلاق إشاعةٍ تعلن عن نقص في الكهرباء والتظاهر أمام مستهلكي كاليفورنيا بشرائه من ولايةٍ أخرى. وفي الواقع، فإن هذه الكهرباء التي تم بيعها بأسعارٍ ابتزازية لم تأتِ من الخارج، بل من كاليفورنيا نفسها. عرفت هذه العملية داخل الشركة باسم «نجم الموت». كل ذلك كان ممكناً بسبب إعفاء إنرون وشركاتها (وخاصةً إنرون أونلاين) من أية رقابة.

في العام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، دفعت إنرون ١,١٤ مليون دولار لحملة بوش الرئاسية. وبالمقابل، حالما انتخب بوش رئيساً، منع الكونغرس من العمل على إعادة الرقابة الرسمية على الأسعار في سوق كهرباء الساحل الغربي. تواصل ذلك حتى ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠١، حين صوت الكونغرس (حيث كان للديموقراطيين أغلبيةٌ ضئيلة) على إعادة الرقابة على الأسعار على الرغم من معارضة بوش وباقي مؤيدي إنرون السياسيين. لقد تسبب هدر الوقت عبر تكتيكات بوش التأجيلية إلى دفع الحكومة ومستهلكي كاليفورنيا كلفةً إضافية بلغت عدة مليارات من الدولارات.

أفول إنرون

حتى ذلك الوقت، بدا أن صعود إنرون لا يقاوم. بدأت القصة في العام ١٩٨٤، حين سيطر كينيث لاي، البالغ من العمر ٤٢ عاماً والوكيل السابق لوزارة الطاقة في إدارة ريغان، على إدارة شركة هيوستن للغاز الطبيعي والتي أصبحت إنرون فيما بعد. ارتفع دخلها بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ بنسبة ١٧٥٠ بالمائة (المواطن العام، ٢٠٠١/٨). في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، كان سعر سهم إنرون يعادل ٢١,٥ دولار وقفز في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى ٩٠ دولاراً. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (غداة إعلان الإفلاس) هبط السهم إلى ١,٠١ دولار. بين العامين ٢٠٠٠ ٢٠٠١، تضاعفت مبيعات الشركة أربع مرات، من ١٢ مليار دولار إلى ٤٨ مليار دولار. في آب/أغسطس ٢٠٠١، أعلنت إنرون عن أرباح مقدارها ٤٠١ مليون دولار؛ وبعد ثلاثة أشهر، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعترفت بخسارات مقدارها ٦١٨ مليون دولار. وقد عجلت العودة إلى تنظيم رقابة أكبر منذ حزيران/يونيو ٢٠٠١ في سقوط إنرون، لكنّ بذور الأزمة كانت موجودة قبل ذلك بكثير، فقد أظهرت رسملة أسهم الشركة ومعظم الشركات في الولايات المتحدة ميلاً للانحدار منذ العام ٢٠٠٠

مثلما انحدرت الأرباح الحقيقية. وللإبقاء على جاذبية أسهم إنرون، قام مدراؤها التنفيذيون بتضخيم الحسابات على نحو اصطناعي بتسجيل القروض المصرفية كمداخيل (لاسيما تلك الممنوحة من مصارف سيتي غروب، المجموعة المصرفية الدولية الرائدة، وج. ب مورغان) وبطرائق أخرى. ولإخفاء الخسارات، تمت إزالتها من التقرير المالي. وبهدف الإبقاء على أعلى سعر ممكن، قاموا بشراء أسهم إنرون نفسها على نطاق واسع. كذلك شجعوا صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي إنرون على زيادة حصة محفظته من أسهم الشركة بنسبة ٦٢ بالمائة. في تموز/يوليو ٢٠٠١، وفي حين كان رئيس إنرون كينث لاي يحث مستخدميه على شراء أسهم الشركة، قام سراً ببيع ٦٧٢ ألف سهماً منها، واضعاً في جيبه هامشاً كبيراً من الأرباح قياساً للسعر الذي دفعه لقاءها في إطار خيارات الأسهم. وبفعلته تلك، عجّل في انهيار أسعارها. في الوقت نفسه، مُنع المستخدمون من بيع أسهمهم، لأن هيكل صندوق التقاعد كان في مرحلة إعادة تنظيم ولابد من توقف جميع العمليات.

كينث لاي: كان المسيح ابن سوق

«أؤمن بالله وبحرية الأسواق. تلك هي الطريقة الأكثر عدلاً لتوزيع الموارد وتسعيرها، فهي تصنع مزيداً من الثروة ومستويات معيشة أعلى للناس من بين بدائل أخرى. ذلك هو التصريح القاطع عن الأسواق... حاول المسيح بالتأكيد أن يعنى بمن حوله وأن يجعل حياتهم أفضل. وكذلك كان عاشقاً للحرية. فقد أراد للناس أن يكونوا أحراراً ليكون بوسعهم الاختيار. كلما تمتع البلد بمزيد من الحرية من ناحية سوقه ونظامه السياسي، كلما تمتع سكانه بمستويات عيش أعلى».

(كينيث لاي. ابن كاهن معمداني. في سان دييغو تريبيون، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١)

«عليك تخفيض العمالة بغير شفقة بمعدل ٥٠ ٦٠ بالمائة. أخل السكان، تخلص من الناس، فهم يلتصقون بالأعمال».

(جيفيري سكيلينغ رئيس إنرون التنفيذي السابق)

تسلسل زمني

١٩٨٤ : كينيث لاي يحتل منصب المدير التنفيذي لشركة هيوستن للغاز الطبيعي.

١٩٨٥ : اندماج هيوستن للغاز الطبيعي مع إنترنورث لتصبح إنرون.

١٩٩٣ : إعفاء إنرون من الرقابة الرسمية على عملياتها في سوق الطاقة بفضل تدخل ويندي غرام رئيسة لجنة تجارة البضائع المستقبلية (CFTC). بعد ستة

أيام، تستقيل غرام وتصبح عضوةً في مجلس إدارة إنرون. بين العامين ١٩٩٣ - ٢٠٠١، استلمت من إنرون أكثر من ٩١٥ ألف دولار من المكافآت بأشكال مختلفة.

١٩٩٦: رفع القيود عن سوق الكهرباء وخصخصة الشركات المحلية التي تنتج الكهرباء وتوزعها.

١٩٩٩ - ٢٠٠٠: إنرون تنفق ٣,٤٥ مليون دولار لقاء تغيير تشريعي.

٢٠٠٠: في كانون الأول/ديسمبر يحث السناتور فيل غرام زوج ويندي غرام الكونغرس على إجراء تغيير تشريعي في اتجاه مزيدٍ من رفع القيود.

٢٠٠١: في ٢٠ كانون الثاني/يناير بدء الفترة الرئاسية لجورج بوش.

٢٠٠١: في الربع الأول، تسيطر إنرون عبر شركتها الفرعية إنرون أونلاين على سوق الطاقة في الساحل الغربي. وكاليفورنيا تعلن حالة الطوارئ ثمانٍ وثلاثين مرة بسبب انقطاع التيار الكهربائي لمئات الساعات بسبب تلاعب إنرون، عن طريق إجراء انقطاعات منتظمة تؤدي لرفع الأسعار وزيادة الأرباح.

٢٠٠١: ٢٢ شباط/فبراير و٧ آذار/مارس و١٧ نيسان/أبريل، اجتماعات تضم كينيث لاي ولجنة الطاقة برعاية نائب الرئيس ديك تشيني.

٢٠٠١: في ١٧ أيار/مايو، تعلن لجنة الطاقة موافقتها على غالبية مقترحات إنرون ومن ضمنها رفض اتفاقية كيوتو.

٢٠٠١: في ١٩ حزيران/يونيو، الكونغرس يعيد فرض القيود على سوق الطاقة مرة أخرى.

في ١٤ آب/أغسطس، يستقيل جيفري سكيلنغ المدير التنفيذي لإنرون ويتسلم كينيث لاي مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة إضافةً لكونه نائباً للرئيس.

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، إنرون تسجل خسارة ٦١٨ مليون دولار في الفصل الثالث.

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، إنرون تعلن أن لجنة الرقابة على عمليات البورصة (SEC) بدأت تحقيقاً داخلياً.

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، لاي يطمئن المستثمرين في اجتماع حملة الأسهم.

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، لاي يفاتح السلطات الاتحادية، وزير التجارة، لإبعاد الأنظار عن المعلومات السلبية التي تبثها شركة مودي للسمسرة عن قدرة إنرون على تسديد ديونها المستحقة.

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لاي يقارن وضع إنرون بوضع شركة LTCM، وهي صندوق مضاربة أعلن إفلاسه أثناء أزمة العام ١٩٩٨ وتلقى دعماً كاملاً من بنك الاحتياط الفدرالي وحكومة الولايات المتحدة لإرغام كبرى المصارف الخاصة، ومن ضمنها بعض المصارف السويسرية، على حقنه بالأموال.

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر تنظر شركة دينجي، وهي منافس في قطاع الطاقة، في إمكانية شراء إنرون بمبلغ ٩ مليار دولار.

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فشل اندماج إنرون ودينجي.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، توسع لجنة (SEC) تحقيقاتها وتستدعي مراقب حسابات الشركة أرثر أندرسون.

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، إشهار إفلاس إنرون، لكنّ أسهمها تبقى في البورصة.

٢٠٠٢ : في ١٠ كانون الثاني/يناير، يعترف أرثر أندرسون بإتلاف الوثائق السرية بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ .

في حزيران/يونيو، إدانة أندرسون بجناية إعاقة العدالة.

٢٠٠٣ : في حزيران/يونيو، تمنع اللجنة الاتحادية لتنظيم الطاقة إنرون من بيع الطاقة في الولايات المتحدة ووزارة العمل تخطط لمقاضاة إنرون، زاعمةً أن أفعالها أدت لخسارات هائلة في حسابات تقاعد مستخدميها.

في كانون الأول/ديسمبر، الشروع في محاكمة إنرون.

خيارات الأسهم

استولى جيفري سكيلينغ، المدير التنفيذي لإنرون وقتها، على ٦٢,٥ مليون دولار من خيارات الأسهم في العام ٢٠٠٠ وحده. وباع كينث لاي ٦٧٢ ألف سهم من أسهم إنرون على دفعات ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وتموز/يوليو ٢٠٠١ . وباع سكيلينغ ٥٠٠ ألف سهم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ . أما جيمس ديريك، وهو مدير تنفيذي آخر، فقد باع ١٦٠ ألف سهم في حزيران/يونيو ٢٠٠١ . وكذلك باع لو باي ١,١ مليون سهم في الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١ .

كانت مبيعات خيارات الأسهم التي قام بها مدراء إنرون هائلة في العام ٢٠٠٠ : «تسبب هذا الإثراء الشخصي بالإضرار بالدولة، إذ اقتطعت إنرون، مستغلة القوانين الضريبية القائمة، النفقات المرتبطة بممارسة خيارات الأسهم من أرباحها . والحصيلة، أنه بدلاً من دفع ١١٢ مليون دولار ضرائب على الشركات، استفادت إنرون من ضريبة الائتمان بمبلغ ٢٧٨ مليون دولار.» (لوموند، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)

عائلة بوش وإنرون

كانت تكساس مقراً لكل من عائلة بوش وشركة إنرون، وهناك ارتبطت مصالحهما الاقتصادية الرئيسية. كان لعائلة بوش اهتمام كبير بقطاع النفط، وكان لبوش الأب والابن مصالح مشتركة مع إنرون. في العام ١٩٨٨، استخدم بوش نفوذه لدى وزير الأشغال العامة في الأرجنتين ليحصل لإنرون على عقد تنفيذ مشروع إنشاء خط أنابيب. وحالما أصبح حاكماً لولاية تكساس، سمح لإنرون بانتهاك قوانين منع التلوث في الولاية. فيما بعد، لم يكن صعباً على إنرون إقناع بوش برفض اتفاقية كيوتو المتعلقة بحرارة الأرض والانبعاث الغازي للدفيئة.

وعلى ذكر الطاقة، ماذا عن النفط؟

في تقرير التنمية والتجارة الصادر عن اليونكتاد في العام ٢٠٠١، يذكر المؤلفون أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط في العام ٢٠٠٠ حصل أساساً بسبب نشاطات المضاربة بأسعار النفط في البلدان الصناعية التي قامت بها شركات السمسرة (انظر أيضاً BIS a. 2001). كانت إنرون، وهي شركة سمسرة أساسية في قطاع المنتجات النفطية، إحدى الشركات التي قامت بهذه النشاطات. في العام ٢٠٠٠، نتج ارتفاع أسعار النفط وفق مزاعم الصحافة الغربية والخطاب الرسمي لحكومات الشمال عن تحركات الأوبك، بينما كان الفاعلون الأساسيون في الواقع هم الشركات الكبرى في الشمال التي قامت بالمضاربة على الاحتياطات النفطية.

إنرون: أزمة كهرباء كاليفورنيا في العام ٢٠٠١

على نحوٍ مشابه، ألقي اللوم على لاعبين ثانويين في خضم أزمة كهرباء كاليفورنيا، أيٍ شركات إنتاج الكهرباء الخاصة في كاليفورنيا، التي اتهمت بأنها لم تقم بالاستثمار الكافي في مجال تحسين الإنتاجية. كانت التهم محقة[٥]، لكن تلك الشركات لا تتحمل المسؤولية وحدها. علاوةً على ذلك، فالجمهوريون، لا سيما بوش ووزير خزينته بول أونيل (الذي دفع للاستقالة في عام ٢٠٠١) ألقوا اللوم على السلطات المحلية (كان حاكم كاليفورنيا ديموقراطياً) وأصروا على أن رفع قيود التنظيم كان أمراً نافعاً.

يكشف التحليل أنّ إنرون (وبضعة أطراف من نفس الطينة) كانت الجانب الذي يتحمل معظم المسؤولية عن انقطاع التيار الكهربائي، وأنها هي التي قامت كما ذكر أعلاه بالتسبب المتعمد في هذه الانقطاعات. يثبت ذلك حقيقة أن عدد حالات «الإنذار من الدرجة الثالثة»[٦]، قفزت من حالة واحدة في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٨ حالة في الربع الأول من العام ٢٠٠١ الفترة التي امتلكت فيها إنرون الحرية الكاملة بالتلاعب بالأسواق عبر شركتها الفرعية إنرون أونلاين. في ١٩ حزيران/يونيو

٢٠٠١، وبضغطٍ من الأغلبية الديموقراطية الضئيلة، ألغى الكونغرس إجراءات رفع القيود التي اتخذت في نهاية العام ٢٠٠٠، ولم تحصل حالة إنذار واحدة في الربع الثاني من العام ٢٠٠١.

وفي معرض الحديث عن النفط، يصعب غضّ الطرف عن عبث بوش وتشيني. فقد أجرت SEC، وهي المسؤولة عن رسم سياسات الأسواق، تحقيقاً يتعلق ببوش في نيسان/أبريل ١٩٩١، واستنتجت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عدم وجود ما يكفي من الأدلة لرفع دعوى قضائية. يمكن للمرء أن يشكّك في جدية التحقيق، طالما أنّ بوش الأب هو من عيّن ريتشارد دريدن رئيساً لـSEC في ذلك الوقت.

أما بوش الابن، فقد بدأ حياته المهنية كرجل أعمال في مطلع الثمانينات رئيساً لشركة نفط صغيرة تدعى سبيكتروم ٧ للطاقة، اشترتها شركة هاركن للطاقة في العام ١٩٨٦. تسلم بوش ٢٠٠ ألف سهم من أسهم هاركن ومركزاً في هيئة إدارتها وعقداً استشارياً بمبلغ قدره ١٢٥ ألف دولار في العام. وقد انتقد لاستغلال منصبه الإداري في الحصول على قرض بقيمة ١٨٠ ألف دولار لشراء ١٠٥ ألف سهم عن طريق خيارات الأسهم. وقد وضع بوش حداً لمثل هذا السلوك في العام ٢٠٠٢ حين أصبح رئيساً. كما اتُهم أيضاً ببيع أعدادٍ هائلة من الأسهم بسعرٍ مرتفع قبل شهرين من إعلان هاركن لخسارات غير متوقعة قدرها ٢٣,٢ مليون دولار وفقدان أسهمها لنصف قيمتها، لأنه علم بوصفه مديراً إدارياً بوضع الشركة السيئ، وقد حصل على ٨٤٨,٥٦ ألف دولار لقاء بيع أسهمه. وهو نفس السلوك الذي استخدم لانتقاد أعضاء مجلس إدارة وورلدكوم وإنرون وغيرهما فيما بعد.

لم يكن بوش هو السياسي الوحيد من أصحاب المناصب الرفيعة الذي تعرض لنيران الانتقاد، فقد سلطت الأضواء أيضاً على نائب الرئيس تشيني في العام ٢٠٠٢، إذ ذكر أنّه حقق في آب/أغسطس ٢٠٠٢، حين كان مديراً لهاليبورتون الرائدة في التنقيب عن النفط عالمياً[٧]، ربحاً مقداره ١٨,٥ مليون دولار ببيعه ٦٠٠ ألف سهم من أسهم شركته. بعد شهرين، أعلنت الشركة نتائج هزيلة وتهاوت أسهمها على نحو مفاجئ.

في العام ٢٠٠٢، هزت الرأي العام الأمريكي الكشوفات المتعلقة بتلاعبات بوش المالية وسياساته المحابية لرأسمال المال الكبير. فقد أظهرت نتائج استطلاع أجرته الواشنطن بوست ومحطة ABC أن ٥٤ بالمائة من المشاركين اعتبروا أنّ إجراءات بوش ضد احتيال الإدارة لم تكن صارمة بما يكفي. وفي استطلاع آخر نشرته نيويورك تايمز ومحطة CBS في الفترة نفسها، كان ثلثا المشاركين مقتنعين أن إدارة بوش فضلت الدفاع عن الشركات الكبرى بدل الدفاع عن المواطنين، واعتقد ٥٧ بالمائة أن

الرئيس كان يتستر على شيء ما أو يكذب حول إدارته السابقة لشركة هاركن للطاقة. جاءت الحرب على العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ في التوقيت المناسب لتوجيه أنظار الرأي العام إلى قضايا أخرى.

دينجي وCMS وآخرون

يقع مقر دينجي على مبعدة مائتي متر من مقر إنرون في هيوستن، وكانت المنافس المباشر لإنرون، وتسيطر عليها شركة شيفرون تكساكو. أرادت دينجي السيطرة على إنرون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، مستغلةً تواصل انهيار أسهمها. لكن دينجي كانت ملطخةً وقتها بفضيحةٍ لا تتيح لها المضي في مشروعها. فكان أن اغتنمت الفرصة شركة UBS واربورغ عابرة القومية لشراء أنشطة إنرون في السمسرة لقاء ثمن بخس.

كانت لدى دينجي خدعة بسيطة لتزوير حساباتها: «رحلة ذهاب وإياب». يلزم لتلك اللعبة لاعبان، إذ تبيع شركة دينجي الكهرباء لشركة CMS للطاقة بمبلغ مليار دولار في منتصف اليوم س. وهي رحلة الذهاب، وفي اليوم نفسه والوقت نفسه تبيع CMS الكهرباء لدينجي لقاء مليار دولار، وتلك هي رحلة الإياب. لا يكسب أحد شيئاً في هذه اللعبة، إلا أنّ كلا الطرفين يتظاهران بأرقام أعمال إضافية مقدارها مليار دولار. وقد قامت الشركتان المذكورتان بعدة عمليات مشابهة في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١. ميّز محققو SEC عمليةً مشابهة جرت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بقيمة ١,٧ مليار دولار، أي ما يوازي ١٣ بالمائة من رقم أعمال دينجي في الربع الرابع من العام ٢٠٠١ (انظر صحيفة وول ستريت ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ واللوموند ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢). تعمدت دينجي وCMS استخدام هذه العملية المزيفة لخداع الأسواق بزيادة عائدات الشركتين. في حالة دينجي، مثلت صفقة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر نصف نمو عائداتها لذلك الربع. (في ذلك الوقت، كانت تستعد للاستيلاء على إنرون التي كانت تتأرجح على حافة الإفلاس). وكان في جعبتها المزيد، مثل عقد مزيف مشابه لتوريد الغاز لمدة خمس سنوات «مشروع ألفا».

في أيار/مايو ٢٠٠٢، أرغم المدير التنفيذي تشاك واتسون على الاستقالة إثر الفضيحة واستبدل به دانيال دينستبير، الذي كان حتى ذلك الحين رئيساً لشركة نورثرن ناتشرال غاز، صاحبة خط الأنابيب الذي اشترته دينجي من إنرون في وقت سابق. كم هو العالم صغير! كان رئيس دينجي الجديد نائباً لرئيس شيفرون تكساكو، ثاني أكبر شركات النفط في الولايات المتحدة. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، واصل المدراء لعبة الكراسي الموسيقية. استبدل بدينستبير بروس ويليامسون من شركة ديوك للطاقة، وهي شركة أخرى من تكساس تعمل في القطاع نفسه، أدارها بعد أن

تلقى تعليماً في شركة رويال دويتش/شل عابرة القومية. تظهر أصول هؤلاء الأشخاص أن الترتيبات تجري في دائرة ضيقة.

علاوةً على ذلك، فشريكة إنرون في الرحلة CMS، ومقرها في ميتشيغان، كانت أيضاً عرضةً لتحقيقات SEC في العام ٢٠٠٢، إذ بدا للسلطات أنها زاولت ما يكفي من الرحلات لتضخيم تقريرها المالي بمبلغ ٤,٤ مليار دولار خلال ١٨ شهراً (في ٢٠٠٠ ٢٠٠١).

وورلدكوم: فضيحة لا تنسى

تبعت فضيحة وورلدكوم فضيحة إنرون. وبوصفها ثاني أكبر مزود لخدمة الاتصالات بعيدة المدى في الولايات المتحدة ورائدةً عالمية في خدمات الانترنيت، بلغ إجمالي إيراداتها ٣٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٠. وحين طلبت الحماية وفق المادة الحادية عشرة من القانون الاتحادي للإفلاس، كانت مدينةً بمبلغ ٤١ مليار دولار. استخدمت الشركة قوة عمل مؤلفة من ٨٥ ألف مستخدم، وكان لديها ٢٠ مليون مشترك في ٦٥ بلداً. ومثلها مثل إنرون، كانت نجماً يرمز لأمريكا المنطلقة في نهاية التسعينات. كان مؤسس الشركة بيرنارد إيبرز مثل زميله في إنرون كينيث لاي محبوب عالم المال وصحافته. تحولت وورلدكوم في غضون عشرة أعوام من شركةٍ ناشئة إلى إمبراطوريةٍ شاسعة تهدّد شركة AT&T، العملاق ذو الباع الطويل في قطاع الاتصالات. هكذا تضاعفت قيمة أسهم وورلدكوم بين العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩ ست مرات.

وكما حدث مع إنرون، كان السقوط مفاجئاً ومدوياً. فما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وإشهار إفلاسها في ٢١ تموز/يوليو، فقدت أسهم وورلدكوم ٩٩,٣٨ بالمائة من قيمتها. ومثل إنرون أيضاً، كانت تزوّر سجلاتها بانتظام. فبعد بدء تحقيق SEC في آذار/مارس ٢٠٠٢، اعترف المدراء بأنهم ضخموا الحسابات إلى حدود ٩ مليار دولار، مما أدى إلى طرد إيبرز في نيسان /أبريل.

أمريكا أونلاين تايم ورنر AOL: فشل في الاقتصاد الإلكتروني

شهد دمج AOL وتايم ورنر (والذي فرضته AOL) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ولادة أكبر شركة عالمية من منظار رسملة البورصة، والمجموعة البصرية السمعية الأكبر في العالم (تبعتهما في ذلك الحين شركتا فيفندي يونيفرسال الفرنسية وبيرتلسمان الألمانية). كانت الشركة منارةً في الاقتصاد الجديد لعدة أسباب. تطورت AOL، النجم المتألق في عالم الانترنيت، من شركة ناشئة صغيرة إلى لاعب رئيسي في بضع سنوات. وقد سيطرت في يومٍ مشرقٍ على وحش التسلية والإعلام وورنر

تايم، الشركة التي تملك محطات تلفزيونية وعلامات تجارية موسيقية واستوديوهات لصناعة الأفلام ومجلات. وقد استطاعتAOL فعل ذلك لأن رأسمالها الموظف في البورصة وقت الدمج بلغ ١٩٠ مليار دولار، بينما لم تبلغ القيمة المقابلة لوورنر تايم «إلا» ١٢٩ مليار دولار. وصف رئيس AOL جيرالد ليفين، الذي أصبح رئيساً للشركة المندمجة، الاندماج بأنه شركة المستقبل. فبفضل الانترنيت، ستقدم كل المنتجات الثقافية والإخبارية لشركات تقليدية مثل وارنر تايم إلى جمهور دائم التوسع.

بعد عام ونصف، انخفض رأسمال الشركة الموظف في البورصة إلى سدس قيمته وقت الاندماج (٥٥ مليار دولار في تموز/يوليو ٢٠٠٢ مقارنة بـ٣١٩ مليار دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠). يطابق مبلغ ٥٥ مليار دولار القيمة التقديرية لتايم وورنر، لأن القيمة المتعلقة بـAOL كانت قد هبطت إلى ما يقارب الصفر. تم طرد ليفين واستبدل بمدير من تايم وورنر.

وضعت الشركة في تموز/يوليو ٢٠٠٢ تحت حراسة وزارة العدل والـSEC بتهمة تزوير الحسابات. علاوة على ذلك، تقاضي أقلية من حملة الأسهم الشركة بدعوى «نكث العهود» (إل بابيس،٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٢، لوموند ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تايم ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢).

مصارف الأعمال

لعبت مصارف الاستثمار الرئيسية في الولايات المتحدة، ميريل لينش ومورغان ستانلي وكريدي سويس فيرست بوسطن (مجموعة الإقراض السويسرية) وسميث بارني (سيتي غروب) وغولدمان ساكس، دوراً فاعلاً في الممارسات الاحتيالية التي كانت وراء كل هذه الفضائح. تقوم هذه المصارف بعدة وظائف، فهي تقوم بتحليل الوضع المالي للشركات لتزويد المستثمرين في البورصة بالنصائح. يتضمن ذلك التوصية ببيع أو شراء هذه الشركة أو تلك وإدارة محافظ كبيرة جداً من الأسهم لنفسها أو لصالح طرف ثالث، مثل صناديق التقاعد التي تأتمن المصارف على مبالغ ضخمة بهدف توظيفها في البورصة، وتتكفل بإدخال الشركات إلى البورصة. وهي تقوم بإصدار القروض حين تريد الشركات أو الحكومات أو البلديات زيادة أموالها في الأسواق النقدية. وبعضها، مثل كريدي سويس فيرست بوسطن وسميث بارني، هي فروع مختصة بالأعمال المصرفية لمجموعات مصرفية أكبر.

أثناء كساد العام ١٩٣٣، جرى إقرار قانون غلاس ستيغال الذي أبطلته إدارة كلينتون في العام ١٩٩٩، وذلك لتجنب تكرار الإفلاسات الكارثية للمؤسسات المالية التي قامت بدمج كلٍّ من المدخرات المتراكمة واستثمارات البورصة ورأس المال الموظف في الشركات. كان غرض القانون فصل مصارف الاستثمار (الشركات القابضة)

عن المصارف. وفي فورة النيوليبرالية، ومع تغليب السمة التمويلية على الاقتصاد، نجحت مجموعات مالية كبيرة مثل سيتي بنك في التأثير على إدارة كلينتون لإزالة العوائق التي تقف في وجه توسعها. هكذا، وبفضل إبطال قانون غلاس – ستيغال، تمكنت مجموعة مالية عالمية رئيسية مثل سيتي غروب من إبصار النور. ولدت سيتي غروب من اندماج مصرفي سيتي بنك وسالمون سميث بارني.

تورطت المصارف المذكورة أعلاه حتى أعناقها في فضائح وورلدكوم وإنرون وغيرها، وقد أوصلتها أزمة البورصة والتباطؤ الاقتصادي، إضافةً لأثر ممارساتها الاحتيالية، إلى وضع لا تحسد عليه. فما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ونهاية ٢٠٠٢، فقدت أسهم لينش أكثر من نصف قيمتها في البورصة. وفي العام ٢٠٠٢، أصبحت مصارف الأعمال تلك عرضةً للمساءلة القضائية من قبل SEC ووزارة العدل. علاوةً على ذلك، رفع المستثمرون وحملة الأسهم والمستخدمون شكاوى ضدها. في العام ٢٠٠٢، ولوضع حدٍّ للملاحقة القضائية، وافقت عشرة من هذه المصارف على مبدأ دفع غرامة مجموعها ١,٤ مليار دولار للخزينة. ودفع مصرف سيتي غروب ٤٠٠ مليون دولار.

اتهمت تلك المصارف بالتواطؤ مع مدراء وورلدكوم وإنرون وباقي الشركات المفلسة. كانت لدى السلطات أدلة وافرة، طرحت علناً في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، على أنّ محللي المصارف أوصوا بشراء أسهم شركات كانوا يعرفون سوء أوضاعها. وقد قاموا بذلك لمعرفتهم أنّ المصارف التي يعملون فيها كانت من حملة أسهم تلك الشركات، وبالتالي فهبوط قيمة أسهمها في البورصة لن يكون في مصلحة المصارف.

في ما يتعلق بوضع ميريل لينش، حصلت السلطات على وثائق داخلية كتبها محلل المصرف البارز هنري بلودجيت، الأخصائي في الاقتصاد الجديد، أشار فيها إلى أن الشركة ليست أكثر من «فضلات». لكنه، وفي الوقت نفسه، أوصى المستثمرين بقوةٍ بشراء أسهمها. وفي وثيقةٍ أخرى، وضّح الدور الذي لعبه هو وفريقه في ٥٢ صفقة تنتهك جميع المعايير الأخلاقية بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ولمكافأته، قام المصرف بمضاعفة راتبه أربع مرات (من ٣ مليون دولار إلى ١٢ مليون دولار). وعلى خلفية هذه الاكتشافات، رفع زبائن غاضبون عشرات القضايا الجزائية على المصرف، ربما تكلفه تبعاتها ٢ مليار دولار.

أما مصرف سيتي غروب، فقد تخلّص من محلله اللامع جاك غروبمان في آب/أغسطس ٢٠٠٢، بعد أن هاجمته الصحافة لقيامه بتأييد توصياتٍ إيجابية تتعلق بشركات مثل وورلدكوم. وقد تلقى غروبمان ٣٢ مليون دولار كمكافأةٍ وداع. لم يكن بادي الانزعاج:

«رغم شعوري بالأسف، مثل آخرين، فقد أخفقت في رؤية الانهيار الوشيك لقطاع الاتصالات، وأتفهم مشاعر الغضب وخيبة الأمل لدى المستثمرين. لا أزال فخوراً بعملي وعمل باقي المحللين الذين عملوا معي». (لوسوار، ١٧ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢).

تم منع جاك غروبمان وهنري بلودجيت من العمل في قطاع الأوراق المالية، ودفعا غرامات مقدارها ١٥ مليون دولار للأول و٤ مليون دولار للثاني (ليزيكو، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

في حالة فسادٍ أخرى، منحت تلك المصارف زبائنها المفضلين مثل مدراء شركات مثل وورلدكوم وكويست وميتروميديا وغيرها رزماً من أسهم الشركات التي توشك على وضعها في البورصة. قام الزبائن بالتخلص من الأسهم بعد بضعة أيام من إطلاق الشركات في حين كانت الأسواق في ذروة فورتها، وهكذا تحققت أرباح وافرة. سعت المصارف عبر هذه الممارسات لإقناع زبائن كبار باللجوء إلى خدماتها في عقودٍ كبرى. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كان برنارد إيبرز وأربعة آخرون من المدراء التنفيذيين هدف دعاوى قضائية رفعها مدعي عام نيويورك إليوت سبيتزر الذي طالبهم بتسديد مبلغ ٢٨ مليون دولار حصلوا عليها كرشاوى من المصارف.

وكالات التقييم

هيمنت ثلاث شركات على وكالات التقييم في السوق العالمية، اثنتان منهما أمريكيتان (مودي وستاندر أندبور) والأخرى فرنسية (فيتش). تقوم هذه الشركات بتقييم الأوضاع المالية لكبار المقترضين: الدول والبلديات والشركات وصناديق الاستثمار. تلعب التقديرات التي يحددونها دوراً حاسماً في تثبيت أسعار الفائدة بالنسبة للمقترضين. تعلق الأمر في العام ٢٠٠٢ بما مقداره ٣٠ ألف مليار دولار من الديون. تملك وكالات التقييم بالتالي قوة معتبرة، إذ تمكّن مؤشراتها الدائنين المحتملين من تقدير عافية المرشحين لنيل القروض وجديتهم، محددة الوضع من درجة «السلامة الكاملة» إلى درجة «المجازفة الشديدة»، مروراً بـ«السلامة المتوسطة» و«المجازفة». يعبّر عن الحالة الأولى بعلامة AAA بالنسبة للمقترض. أما التلاميذ السيئون، فيمنحون علامة C أو D.

لدى شركة مودي ٧٠٠ محلل ويعمل لديها ١٥٠٠ موظف في خمسة عشر بلداً، وتغطي مؤشراتها مائة بلد. أما شركة ستاندر أند بور، فلديها ألف محلل في ٢١ بلداً وتغطي تحليلاتها نحو مائة بلد. بينما لدى شركة فيتش ١٢٠٠ موظف بينهم ٦٠٠ محلل، وتقوم بتقييم وضع مقترضين من ٧٥ بلداً.

تم توجيه نقدٍ لاذع لتلك الشركات بسبب الدور الذي لعبته خلال أزمات

التسعينات، واستُهدِفت خصوصاً أثناء الأزمة الآسيوية في العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨. فقد واصلت في الواقع تقديم تقديرات إيجابية لشركات خاصة في جنوب شرق آسيا، في حين كانت تلك الشركات تقترض بشكل هائل وتعاني من المصاعب منذ العام ١٩٩٦. وحالما اندلعت الأزمة في العام ١٩٩٧، غيرت وكالات التقييم رأيها، فخفضت بشدة العلامات الممنوحة للدول والشركات الآسيوية المعنية. نتيجة لذلك، تم إرغام المقترضين على دفع مليارات إضافية على شكل سداد للفوائد. كذلك، تم توجيه النقد لتلك الوكالات لدورها في تقدير المجازفة بالنسبة لبلدان مثل الأرجنتين والبرازيل بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢.

تعرضت هذه الوكالات أيضاً لانتقاداتٍ شديدة لدورها في شتى الفضائح التي تفشت في الولايات المتحدة في العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. ففي العام ٢٠٠١، أصرت شركة مودي على وضع علامات مرتفعة جداً لشركة إنرون حين كانت على حافة الهاوية تماماً. وهذه الوكالات لا تتمتع بأية استقلالية عن الشركات التي تقوم بتقييمها، لأن الشركات هي التي تقوم بدفع الأتعاب. فلإرغام الزبائن على طلب خدماتها، تقوم في بعض الحالات بتقديم تقديرات غير مرغوبة، عادةً ما تكون أعلى في حال دُفع لها.

شركات التدقيق

أماطت قضية إنرون اللثام عن التواطؤ الحاصل بين مدرائها وأرثر أندرسون، وهي شركة التدقيق المسؤولة عن التحقق من حسابات إنرون. تمت إدانة أرثر أندرسون بتهمة إعاقة العدالة في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، وقد منعها ذلك من مواصلة العمل. وكانت قد ساعدت على إخفاء حسابات تلك الشركة التي دفعت لها مبلغ ٥٠ مليون دولار لقاء خدماتها. وللتخلص من أدلة تواطؤها معها، قامت بإتلاف عشرات آلاف الوثائق المثيرة للشبهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، حين بدأت SEC تحقيقاتها. من الواضح أن التواطؤ بين الشركات وشركات التدقيق التي تراجع حساباتها واسع الانتشار، وما من شك في أنّ أرثر أندرسون أدت خدمات مشابهة لعدد كبير من زبائنها البالغ عددهم ٢٣٠٠ شركة.

تقوم شركات التدقيق بوظائف أخرى تتجاوز مجرد التحقق من حسابات شركةٍ ما، إذ أن مصدر دخلها الأساسي يتأتى من الاستشارات التي تقدمها. فمقابل كلّ دولار تجنيه من التدقيق، تجني ثلاثة دولارات إضافية لقاء عملها الاستشاري. ليست أرثر اندرسون استثناءً في الواقع، إذ تخضع أربع شركات تدقيق بارزة لتحقيقات الـSEC. راجعت شركة KPMG حسابات شركة كسيروس التي أقرت بتضخيم حساباتها بحدود ٦,٤ مليار دولار بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠١. وقامت شركة DTT

بتفحص حسابات شركة أديلفيا للاتصالات والتي تصدّر إفلاسها المدوي العناوين الرئيسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٢. كذلك تورطت شركة PWC في فضيحة شركة تيكو، حيث اتهم المدير بتقديم رشاوى مجموعها ٩٦ مليون دولار لواحد وخمسين من كبار مدرائها التنفيذيين. واتهمت شركة إرنست أند يونغ بتجاوز واجباتها كمدقق محايد بالعمل على تطوير البرمجيات وتسويقها مع شركة بيبول سوفت، في الوقت نفسه الذي كانت تقوم فيه بتدقيق حساباتها (لوموند ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٢).

الجدول ٥ -١

شركات التدقيق الخمس الكبار في العام ٢٠٠١

الشركة	العوائد الشاملة ٢٠٠١ (بمليارات الدولارات)	عدد الموظفين
برايس ووترهاوس كوبرز	٢٢,٣	١٥٠٠٠٠
ديلويت تاتش توماتسو	١٢,٤	٩٥٠٠٠
KPMG	١١,٧	١٠٠٠٠٠
أرنست أند يونغ	٩,٨	٨٤٠٠٠
أرثر أندرسون	٩,٣	٨٥٠٠٠

المصدر: جدول من إعداد المؤلف

قبل إفلاس أرثر أندرسون، كانت شركات التدقيق «الخمس الكبار» تسيطر (أو تكاد) على مجمل سوق التدقيق العالمية (الجدول ٥ -١). وحين أفلست أرثر أندرسون، توازعت الأربع الأخرى حصتها.

حاولت إدارة بوش ووزارة العدل منذ العام ٢٠٠٢ القيام بعملية تطهير، فجرى الإعلان أنّ محاكمة إنرون ستبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كانت تلك فرصةً للوصول إلى قاع عالم الاحتيال. ففي العام ٢٠٠٢، خضعت لتحقيقاتٍ شاملة ٢٥ من الشركات الكبرى و١٥٠ من المدراء التنفيذيين (ينوي ٤٥ منهم الاعتراف بالتهم الموجهة إليهم)، و/أو أنهم عرضة لملاحقات قضائية من قبل المسؤولين عن رقابة السوق، لجنة SEC ووزارة العدل. تتضمن التهم تزوير الحسابات وإساءة التصرف بالمعلومات والإثراء الشخصي على حساب الشركة والتهرب من الضرائب والمشاركة في ارتكاب المخالفات وإعاقة العدالة. أصبح السلوك الإجرامي عاماً وواسع الانتشار

إلى درجة فرضت على رئيس الولايات المتحدة التدخل المباشر والتهديد بزج المدراء التنفيذيين في السجن.

«إن كنت مديراً تنفيذاً وتظن أن بوسعك تزييف السجلات لتبدو بمظهر حسن، فسنقوم باكتشافك واعتقالك ومحاسبتك». (تايم،١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢).

واقتبست لوفيغارو قوله في عدد ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢:

« سيتعرض المدراء التنفيذيون المدانون بجريمة الاحتيال لعقوبات مالية، وإن كانوا منغمسين في سلوك إجرامي، فسيودعون السجن.»

في تقرير آلن غرينسبان نصف السنوي عن السياسة النقدية المقدم إلى الكونغرس في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٢، عرض الأمر بمسحةٍ فلسفية:

«لم يكن الناس أقل جشعاً في الماضي، إلا أنّ الفرص التي تتوفر لهم اليوم تتيح لهم مزيداً منه... يعتمد نظام السوق على الثقة المتبادلة بصورة حاسمة. إن التزييف والاحتيال يقومان بتدمير أسس رأسمالية حرية السوق وأسس مجتمعاتنا على نحو أوسع».

توقفت السلطات التنفيذية والقانونية عموماً عند حدود التخويف، إذ لم يتم توقيف أي مدير تنفيذي في العام ٢٠٠٢. لم يذهب فعلياً إلى السجن إلا دينيس كوزلوفسكي، الرئيس السابق لشركة تيكو، ولكن بعد أن فصلته الشركة. وقد تم استدعاء بعض المديرين التنفيذيين للتحقيق، لكن أياً منهم لم يوضع خلف القضبان. والحال أنهم كدسوا بطرائق إجرامية عشرات بل مئات الملايين من الدولارات، وتسببوا بحالات إفلاس دفعت بعض المستخدمين المفصولين للانتحار، ودمروا مئات آلاف الحيوات، وكبدوا دافعي الضرائب مئات الملايين من الدولارات. في هذه الأثناء، وبسبب جرائم صغرى مثل النشل، يذوي عشرات آلاف المواطنين العاديين داخل سجون مكتظة.

تواصلت السياسات مزدوجة المعايير غير المسؤولة بين بوش وسلفه كلينتون: السجن للفقراء، وللأصدقاء الأغنياء تقاعد مترف. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أصدر الرئيس كلينتون قبل مغادرته البيت الأبيض بثلاثة أيام عفواً عن مارك ريتش. كان هذا المواطن الأمريكي والبلجيكي والأسباني، وصاحب المليارات التي جمعها عن طريق المضاربة بالمواد الأولية، مطلوباً من السلطات الأمريكية منذ سبعة عشر عاماً لجملة من الجرائم، منها تزويد أنظمة تخضع للمقاطعة الدولية (جنوب إفريقيا خلال الحكم العنصري وكوريا الشمالية) بسلع استراتيجية، والتهرب من الضرائب، والابتزاز، الخ . (زيغلر ٢٠٠٢/٩٨). ينبغي القول بأن كلينتون، مخالفاً القانون بنفسه، تلقى هدية قيمة من زوجة مارك السابقة التي قامت بدفع ٤٥٠

ألف دولار إلى صندوق المكتبة الرئاسية التابع لكلينتون آملةً بالحصول على عفو عن زوجها السابق.

صادق الكونغرس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على قانون ساربينز أوكسلي، بهدف منع القيام بأعمال أخرى مثل تلك التي كشفت في قضيتي وورلدكوم وإنرون وغيرهما. يحدد القانون عقوبات قاسية لمختلف الجرائم المالية، إذ تمت مضاعفة العقوبات المتعلقة بإعاقة العدالة وإتلاف الأدلة الحيوية، وهي التي أدينت بها شركة أرثر أندرسون في قضية إنرون، لتبلغ الحد الأقصى، السجن لمدة عشرين عاماً. أما الاستشارات الهادفة لخداع حملة الأسهم، فاعتبرت مخالفة جنائية تستوجب السجن لمدة عشرة أعوام. يتوجب على المدراء التنفيذيين الآن المصادقة على حسابات شركاتهم والتوقيع عليها. وتعرّض التصريحات الزائفة مقدّمها للسجن عشرين عاماً. كما تم منع المصارف وشركات السمسرة من معاقبة المحللين الذين يقدمون تحليلات لا تلائم الزبائن، ولم يعد بوسع المدراء الحصول على قروض تفضيلية من شركاتهم. وفق النقطة الأخيرة، كانت مقاضاة بوش على الامتيازات التي تمتع بها حين كان مديراً لهاركن ممكنةً لو أن هذا التشريع كان سارياً في ذلك الوقت.

ختاماً، نجا المدراء التنفيذيون والشركات الرأسمالية على حدٍّ سواء من ملاحقة القضاء. وأمكن حسم الغرامات التي توجب (أو سيتوجب) على الشركات دفعها من المداخيل الخاضعة للضريبة. ولأن ذلك لم يكن مرضياً، فقد صادق بوش في العام ٢٠٠٢ على قانون تحسم بموجبه الحصص الموزعة على حملة الأسهم من تلك المداخيل. إنها محاولةٌ جديدةٌ للإقلاع، بنفس السائقين.

«حاميها حراميها»

ضربت الأزمة مباشرةً المؤسسات الرئيسية المكلفة بفرض النظام في مجال الاقتصاد. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، استقال هارفي بيت رئيس SEC وكذلك روبيرت هادمان رئيس قسم المحاسبة. بعد بضعة أيام، لحقهما ويليم وبستر الرئيس المعين حديثاً لمجلس مراقبة مفوضي الحسابات، الذي أنشئ في صيف ٢٠٠٢ للإشراف على عمليات التطهير. استسلم وبستر، المدير السابق للـCIA والـFBI بعد الاجتماع الأول! إذ انكشف على الملأ أنّه ترأس لجنة تدقيق شركة تكنولوجيز الأمريكية، المتهمة بتزوير الحسابات (لوموند ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر). علاوةً على ذلك، فقد تعرضت الفرقة الخاصة بمكافحة الفساد المالي التي أوجدتها إدارة بوش إلى نقد عنيف، فرئيسها لاري ثومبسون نائب المدعي العام في وزارة العدل، كان مديراً لـ بروفيديان فايننشال، وهي شركة متورطة في تهم تتعلق بالاحتيال. وقد أُلزمت الشركة المتخصصة في بطاقات الائتمان بتسديد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للخزينة للتخلص من المقاضاة بجريمة الاحتيال.

هاكم تحفةً أخرى: استقال تشارلز جيمس، رئيس قسم مكافحة الاحتكار في وزارة العدل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لينضم للمجموعة النفطية شيفرون تكساكو كنائب للرئيس ومستشار قانوني. كان جورج بوش قد عينه في حزيران/يونيو ٢٠٠١، وكان مهندس التسوية الودية التي جرت بين وزارة العدل وميكروسوفت. غنيٌّ عن القول أنّ التسوية كانت في صالح شركة بيل غيتس.

مشاكل الرواتب التقاعدية في الولايات المتحدة

في الوقت الذي تمتع فيه الرؤساء بالنجاة بأفضال السلطات التنفيذية والقانونية، كانت الأمور أقل إشراقاً بالنسبة للعمال. أخذت أرباح الشركات تتصاعد مجدداً في العام ٢٠٠٢ وفق تقرير التنمية المالية في العالم الصادر عن البنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. من ناحيةٍ أخرى، تتعرض رواتب العمال التقاعدية للخطر. فنظام «الدفع وقت المغادرة» المتعلق بالرواتب التقاعدية نادرٌ في الولايات المتحدة، ويحق لأولئك الذين يشملهم سحب مبلغ ضئيل يقارب ٤٠ بالمائة من رواتبهم فقط. وفي ظل إدارة ريغان، تم تشجيع نظام التقاعد بالرسملة، واسع الانتشار، داخل شبكة أطلق عليها مشاريع «٤٠١ K» (تم تشريعها في العام ١٩٨٢). وطالما كانت البورصات في ارتفاع، بدا النظام جذاباً للبعض، فقد تم توظيف قسم كبير من مدخرات العمال على هيئة أسهم.

وبعدها، حدث ما لابد أن يحدث: اكتشف أربعون مليون عامل مشاركٍ في مشاريع ٤٠١ K للرواتب التقاعدية أنهم في ورطة، دون ضمان أو سلامة. فمدخراتهم التي يبلغ مجموعها ١٥٠٠ مليار دولار تعرضت لحمية شديدة هبطت بها إلى ١٧٥ مليار دولار بعد سنة من سلسلة فضائح تدقيق الحسابات وإشهار الإفلاسات وانهيارات البورصة. لقد خسر عمال وورلدكوم وإنرون وغلوبل كروسينغ عملياً كل شيء. قامت عدة شركات في السنوات الأخيرة بتوظيف مدخرات مستخدميها في أسهمها الخاصة، وبالكاد استشارت العمال في فعل ذلك. في العام ٢٠٠١، تضمن مشروع ٤٠١ K لشركة بروكتر أند غامبل توظيف ٩٤٫٧ بالمائة من المدخرات في أسهم الشركة، كوكاكولا ٨١٫٥ بالمائة، جنرال إلكتريك ٧٧٫٤ بالمائة، مكدونالد ٧٤٫٣ بالمائة، إنرون ٦٢ بالمائة.

هنالك ٤٤ مليون من العاملين في القطاع الخاص من فئات رئيسية أخرى من العمال تعتمد رواتبهم التقاعدية على نظام الرسملة، وهم جزء من مشروع تقاعدي يدعى «المنفعة المحددة»، وهو سابق على مشاريع ٤٠١ K «المساهمة المحددة». تعتمد أعدادٌ كبيرة من العاملين في قطاعات النقل البري والنقل الجوي والتعدين والنفط والصناعات الدوائية والاتصالات على ذلك النظام الذي يضمن دخلاً شهرياً ثابتاً

يدفعه رب العمل. خلافاً لمشاريع ٤٠١ K، لا ترتبط هذه الرواتب التقاعدية نظرياً بتقلبات البورصة.

تكمن المشكلة في أن الشركات المسؤولة عن تمويل هذه الصناديق لم تفعل ذلك بالدرجة المطلوبة. يسوء الوضع حين تهبط موارد الشركات، إذ أن جزءاً كبيراً من أموال صناديق التقاعد يأتي من أرباح رأس المال الموظف في البورصة. فوفق دراسات نشرت في العام ٢٠٠٢، توجب على ٢٦ شركة كبيرة أن تشهد تدهور أوضاعها المالية حين عومت ثانيةً صناديق التقاعد الخاصة بها (يتوجب على شركة فورد تعويض عجزٍ قيمته ٦,٥ مليار دولار)، والبعض سيجبر على الإفلاس.

لا تتعلق هذه المشكلة بالشركات الأمريكية وحسب. فعلى سبيل المثال، قدّر باحثون من شركة مورغان ستانلي أن نسبة الدين إلى رأس المال في شركة ABB السويسرية السويدية عابرة القومية ستتراوح بين ٢٠٢ بالمائة و ٣٧٤ بالمائة إن تضمنت مستحقات الرواتب التقاعدية واعتبرت مثل باقي الديون. «إنها قنبلة موقوتة. وليس السؤال هل ستنفجر، بل متى ستنفجر»، هذا ما صرح به مايكل هيرش، نائب رئيس مجموعة لينفست للفايننشال تايمز في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وفي عدد ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ من نفس الصحيفة التي تتحدث بانتظام عن الوضع الكارثي لصناديق التقاعد الخاصة، أعلن عن نقصٍ مقداره ٣٠٠ مليار دولار أمريكي في أموال شركات أمريكية لمواجهة التزاماتها المتعلقة بالرواتب التقاعدية، وقد تضاعف الرقم في غضون عام واحد. ادعى نفس المصدر أن مجموع النقص بلغ في بريطانيا العظمى ١٣٦ مليار دولار بالنسبة لمائة شركة محلية رئيسية. في غضون ذلك، تدبرت المفوضية الأوروبية أمر دفع البرلمان الأوروبي للسماح بتشغيل صناديق التقاعد الخاصة داخل الاتحاد الأوروبي.

إن أكبر صناديق التقاعد في الولايات المتحدة هي تلك الخاصة بموظفي الدولة، وأكبرها كالبيرز CALPAERS (النظام العام لتقاعد الموظفين في كاليفورنيا)، الذي بلغت موجوداته ١٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، موزعة على ١٨٠٠ شركة. وتبلغ قيمة الموجودات الكلية لشتى صناديق تقاعد موظفي الدولة أكثر من ١٥٠٠ مليار دولار. خسر كالبيرز ٥٨٥ مليون دولار من إفلاس وورلدكوم وحدها. وتسبب عجز إنرون بإلحاق خسارة مقدارها ٣٠٠ مليون دولار لثالث أكبر صناديق التقاعد.

أرباب العمل أقل اهتماماً برواتبهم التقاعدية، ومن الواضح أنهم لا يعانون من نفس المخاوف. لنأخذ حالة المدير التنفيذي السابق لجنرال إلكتريك مثالاً، كما ذكره الاقتصادي بول كروغمان.

«كان لإجراءات الطلاق النزاعي لجاك ويلش، المدير التنفيذي الأسطوري السابق لجنرال إلكتريك، منفعة واحدة غير متعمدة: فقد قدمت لمحةً عن المزايا

المحجوبة عادةً عن أعين الرأي العام والتي تتمتع بها نخب الشركات. وهكذا علمنا أنّ ويلش حصل حين تقاعد على حق الانتفاع مدى الحياة بشقة في منهاتن (متضمنة كلفة الطعام والنبيذ والتنظيف)، واستخدام طائرات الشركة وتشكيلة أخرى من المنافع تعادل قيمتها ٢ مليون دولار في العام في الحد الأدنى.

تكشف هذه الهدايا الكثير، إذ تظهر مدى ما يتوقعه أرباب العمل من معاملةٍ جديرةٍ بالملوك. وبتعابير نقدية، فلم تعنِ تلك الفوائد إلا القليل بالنسبة لويلش، إذ دفع له في العام ٢٠٠٢، العام الأخير من إدارته لجنرال إلكتريك، ١٢٣ مليون دولار على شكل أسهم أو خيارات أسهم بصورة أساسية». (نيويورك تايمز ماغازين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢).

الرواتب: متغير التكيف

أثناء فترات التباطؤ الاقتصادي، حين تعاني الشركات من تهاوي الأرباح وتفاقم المنافسة، يميل الرؤساء لتخفيض التكلفة أولاً في الرواتب وعدد العاملين. إن قوة العمل هي متغير التكيف الرئيسي لضمان تحسين نتائج الشركة أو استقرارها، إذ لا يرغب حملة الأسهم في تحمل عبء الاضطراب الاقتصادي، بل يطالبون بتحميلها للعمال.

دخل فلكي وتقاعد ذهبي للرؤساء الفاسدين

منذ أيام ريغان وتاتشر، اتسعت الهوة بين مداخيل العمال ومداخيل المدراء التنفيذيين (وهم رأسماليون وأصحاب رواتب). وفقاً للبزنس ويك، ففي العام ١٩٨٠، كان متوسط دخل المدراء يفوق دخل العمال باثنتين وأربعين مرة؛ وفي العام ١٩٩٠، ارتفع المعدل ليبلغ خمسة وثمانين ضعفاً و٥٣١ ضعفاً في العام ٢٠٠٠[٨].

قارنت AFL – CIO مداخيل ثلاثة مدراء تنفيذيين بتطور أسعار أسهم شركاتهم في سوق الأوراق المالية بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٠. ففي حين تهاوت بحدة أسعار أسهم الشركات التي يديرونها (على الرغم من فترة النمو المزدهر عموماً)، تستدعي مداخيلهم العجب (انظر الجدول ٥ –٢).

الجدول ٥ -٢

دخل المدير التنفيذي مقارنة بأسعار أسهم الشركة

الشركة	المدير	المدة	الدخل المتراكم (بملايين الدولارات)	أسعار الأسهم ٪
بنك أوف أمريكا	هاف ماكول	٩٦ - ٢٠٠٠	٩٥,٦	٣٤
سبرينت	ويليام إسري	٩٦ - ٢٠٠٠	٢١٨,٤	٣٤
كونسيكو	ستيفن هلبرت	٩٥ - ٩٩	١٤٦,٢	٥٠

المصدر **AFL CIO**

يمثل الجدول ٣.٥ التطور الشامل لدخل المدير التنفيذي وأرباحه ورأسماله في سوق الأوراق المالية. كما يظهر أية مهزلة استحالت إليها إدارة الشركات، إذ يجب أن يتناسب تطور رواتب المدير التنفيذي مع حصيلة أعمال الشركة. ومع ذلك، فالعكس هو ما يظهر.

الجدول ٥ -٣

ازدياد راتب المدير التنفيذي وانخفاض الأرباح وقيمة الأسهم

الراتب الوسطي للمدراء التنفيذيين	+٧ ٪
الأرباح	- ٣٥٪
الأسهم	- ١٣٪

المصدر: نيويورك تايمز (انظر أيضاً **AFL/CIO**)

وهنالك ما يشبه ذلك الأمر خارج حدود الولايات المتحدة. ففي العام ٢٠٠١، وحين كانت فيفيندي يونيفرسال تنزلق تجاه الخط الأحمر، ازداد راتب جان ماري ميسييه بمقدار ١٩ بالمائة. وقام، دون إعلام حملة الأسهم، ببيع أكثر من ٣٠٠ ألف سهم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مع أنه ادعى في أيار/مايو ٢٠٠٢ أنه يواصل شراء الأسهم. أما في سويسرا، فقد تلقى ماريو كورتي، المدير الأعلى لشركة الطيران السويسرية، مبلغاً قدره ٨,٣ مليون يورو لتصويب مسار شركة الطيران المتعثرة؛ لكنها آلت للإفلاس بعد بضعة أشهر. يتضمن دخل المدير التنفيذي راتبه وخيارات الأسهم (التي مثلت وسطياً في العام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ ضعف الراتب) والعلاوات. يضاف إلى ذلك راتب تقاعدي ذهبي ومسكن أو عدة مساكن وحساب

نفقات مفتوح وسيارة أو أكثر وسائق وفي بعض الأحيان طائرة. ويجب أن يضاف لكل ذلك عائد رأس ماله، من غير إغفال الهدايا التي تقدمها الشركات الزبائن (على سبيل المثال رزم مجانية من الأسهم).

كانت خيارات الأسهم الزي الرائج في التسعينات، وحتى العام ٢٠٠١. وقد حققت أرباحاً صافية هائلة لعدة آلاف من المدراء التنفيذيين. ففي العام ٢٠٠٠، وضع جيفري سكيلينغ، المدير السابق لإنرون، في جيبه ٦٢,٥ مليون دولار بفضل خيارات الأسهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أعدت الوول ستريت قائمة بأسماء الرؤساء الخمسة الذين جنوا أكثر الفوائد من خيارات الأسهم بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ في الولايات المتحدة. لا تتضمن الحصيلة التالية الأشكال الأخرى من المكافآت. تلقى لورنس ج إليسون، مدير أوراكل، ٧٠٦ مليون دولار، وتلقى مايكل إيزنر، مدير والت ديزني، ٥٧٠ مليون دولار، ومايكل س. ديل مدير شركة ديل للكومبيوتر ٢٣٣ مليون دولار، وسانفورد ويل، مدير سيتي غروب، ٢٢٠ مليون دولار، وتوماس سيبل، مدير سيبل سيستمز، ١٧٤ مليون دولار. وبطبيعة الحال، فطالما هنالك رابحون، هنالك أيضاً خاسرون، وهم الخزينة العامة ودافعو الضرائب المتواضعون. وفي الواقع، كبدت الطريقة التي حسبت بها الشركات خيارات الأسهم الخزينة الأمريكية ٥٦,٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٠.

وما يتوج ذلك كله هو تعويضات نهاية الخدمة الخرافية التي يتلقاها رؤساء أوصلوا شركاتهم إلى الإفلاس. تلقى بيرسي بارنفيك، مدير شركة ABB، ٩٨ مليون يورو كتعويض نهاية خدمة في العام ٢٠٠٢، على الرغم من أن خسارة الشركة بلغت في العام نفسه ٧٩٣ مليون يورو. ولا يغير في الأمر شيئاً أن بيرسي بارنفيك نفسه هو من قدم تعريفاً للعولمة جاب الكوكب:

«أود تعريف العولمة بوصفها حرية مجموعتي في الاستثمار في أي مكان تشاء ولأية مدة، وأن تنتج ما تشاء وتبيع وتشتري حيث تشاء، ولا تضطر لتحمل أقل القيود المحتملة المرتبطة بقوانين العمل والتوافقات الاجتماعية».

وقد أنشأ، وهو الدائم الحضور في منتدى دافوس، مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، الميثاق العالمي في العام ٢٠٠٠. هذه الاتفاقية غير الرسمية بين الأمم المتحدة وكبرى الشركات عابرة القومية مصممة رسمياً للترويج لـ«مدونة التعامل الحسن» لهذه الشركات مع العالم الثالث. وهي تضمن في واقع الحال أموالاً إضافية للأمم المتحدة من القطاع الخاص مقابل زيادة تبجيل الشركات عابرة القومية المانحة. هكذا، ففكرة أن ترعى الشركات عابرة القومية الأمم المتحدة هي إحدى اكتشافات بارنفيك. لم يقم المدير التنفيذي لـABB بأي خطأ حتى العام

٢٠٠٢، بقدر ما تعلق الأمر بالصحافة الموالية للعولمة. كتبت الفايننشال تايمز بتلميح ساخر: «السبب الوحيد الذي منع السيد بارنفيك من السير فوق الماء بين الدنمارك والسويد هو انعدام الوقت» (الاقتباس من زيغلر ٢٠٠٢/١١٥).

وحتى المدراء التنفيذيون الذين لم ينالوا تعويضات نهاية خدمة عالية ليسوا فقراء. فقد حقق دينيس كوزلوفسكي، المدير السابق لتيكو، الكثير، إذ تقول السلطات القضائية أنّه نهب ١٧٠ مليون دولار من شركته، إضافة لـ٤٣٠ مليون دولار حصيلة البيع الاحتيالي لأسهم الشركة. وقد دفعت زوجته السابقة بشهامة كفالة قدرها ١٠ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لإخراجه من السجن بانتظار محاكمته. لكنه لم يمكث فترةً طويلة في السجن، وكان قد أقام في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ حفلة في سردينيا على حساب شركته بلغت كلفتها مليون دولار (فايننشال تايمز، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢). تخيلوا ذلك!

هل تمس أزمة إنرون وشركائها بقية العالم؟

أزالت عشرون عاماً من رفع القيود ولبرلة الأسواق على مستوى الكوكب كل حواجز الأمان التي تمنع التأثير التسلسلي لأزمات من قبيل أزمة إنرون. وتطورت الشركات الرأسمالية التابعة للثالوث والأسواق الصاعدة، مع بعض التباينات، متبعة خطى مثيلاتها في الولايات المتحدة. فمؤسسات التمويل والإقراض الخاصة على مستوى الكوكب (إضافة لشركات التأمين) تتبنى، على نحو خاطئ، أشد الممارسات خطراً، وشهدت المجموعات الصناعية الكبرى درجة عالية من الرسملة، وهي كذلك ضعيفة. يظهر تعاقب الفضائح تفاهة تأكيدات زعماء الولايات المتحدة والمصفقين لهم حول العالم.

إن الآلية المعادلة لعدة قنابل موقوتة تجري على مستوى اقتصادات الكوكب. لنسمِّ بعضاً من تلك القنابل وحسب: المديونية العالمية للشركات والأسر، المشتقات (التي هي بألفاظ الملياردير وارن بافيت «أسلحة دمار شامل مالية»)، فقاعة المضاربة على العقارات (أكثر قابلية للانفجار في بريطانيا والولايات المتحدة)، أزمة شركات التأمين، وأزمة صناديق التقاعد. آن أوان تعطيل هذه القنابل والتفكير في طريقة أخرى لتصريف الأعمال في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.

لا يكفي بطبيعة الحال تعطيل القنابل والحلم بعالم آخر. علينا أن نكافح جذور المشاكل بإعادة توزيع الثروة على أساس العدالة الاجتماعية.

الحواشي

(١) في نهاية الثمانينات، بدا أن اليابان وألمانيا نموذجان قابلان للتقليد. وبعد بضع سنوات، غاصت اليابان في أزمة عميقة ولم تخرج منها في العام ٢٠٠٣. أما ألمانيا، وعلى الرغم من أنها أفضل حالاً من اليابان، فلم تكمل بعد مسار إعادة التوحيد الذي ابتدأ في العام ١٩٩١. بين العام ١٩٩٣ ومنتصف العام ١٩٩٧، اعتبرت كوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا نماذج تحتذى إلى أن ضربتها الأزمة. باختصار، تأتي النماذج وتمضي مثل الأزياء، قد يتحمس لها الناس، لكنّ ذلك لا يدوم عادةً.

(٢) هنالك مؤشر على مدى اتساع الإخفاق: أكره بوش بول أونيل على الاستقالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ واستبدل به جون سنو.

(*) مؤسسة غير حكومية أسسها رالف نادر في العام ١٩٧١ ومقرها في واشنطن. وهي تهتم بقطاعات مختلفة من قبيل سياسة الطاقة والسياسة التجارية وحماية المستهلك والأخطاء الطبية والصحة العامة (م).

(٣) وضع فيل غرام كبديلٍ محتمل لوزير الخزينة بول أونيل (فايننشال تايمز، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢).

(٤) طالبت منظمة المواطن العام باستدعاء فيل غرام وزوجته ويندي للمثول في محكمة إنرون (انظر المواطن العام ٢٠٠١).

(٥) لوحقت شركة ويليامز وشركاه، مقرها في أوكلاهوما وعملياتها في كاليفورنيا، قضائياً بسبب إغلاقها أحد مصانعها لإنتاج الكهرباء في كاليفورنيا، مما سمح لها بالمطالبة بسعر للكهرباء أعلى بـ ١٢ مرة من سعر محطات الطاقة المحلية القريبة! (المواطن العام، ٢٠٠١)

(٦) تعلن حالة الطوارئ من الدرجة الثالثة حين ينخفض احتياطي التشغيل للكهرباء دون الـ ١,٥ بالمائة. وهذا يرغم السلطات على قطع شامل للكهرباء بغرض رفع «الاحتياطي».

(٧) أشركت إدارة بوش شركة هاليبورتون في عمليات التحكم بإنتاج النفط العراقي في العام ٢٠٠٣.

(٨) انظر موقع نقابة AFL-CIO: www.aflcio.org/paywatch/ceopay.htm.

الفصل السادس

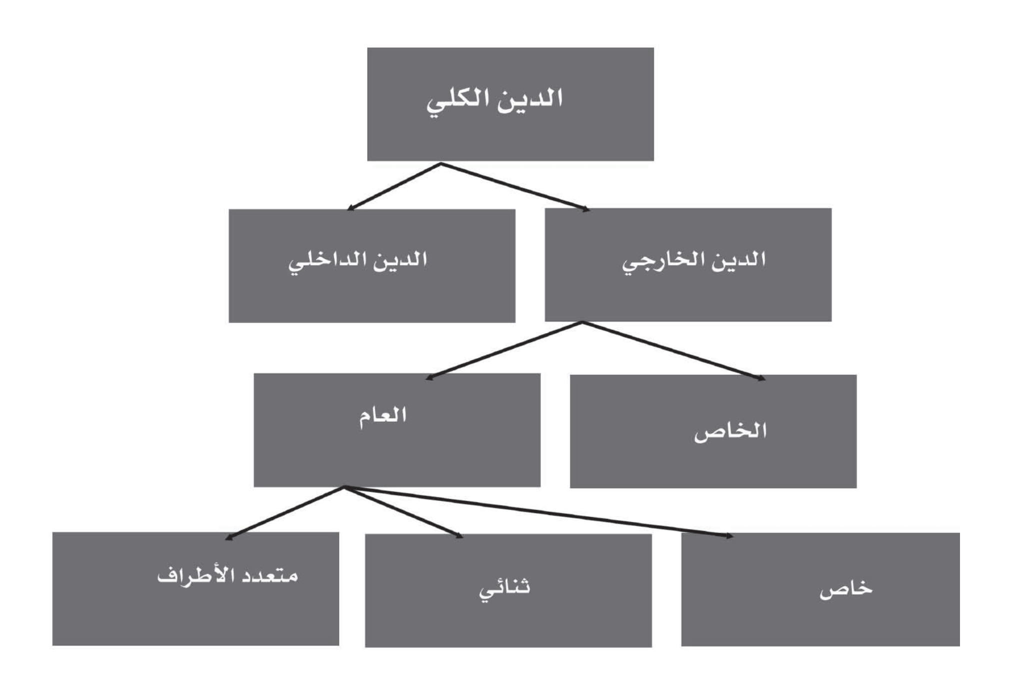
العولمة وتزايد المديونية

ارتفعت المديونية العالمية على نحو مذهل خلال العقود الماضية. فبين العامين ١٩٧٠ و٢٠٠٢، تضاعفت الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث ٣٥ مرةً، بينما لم تتضاعف ديون الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى إلا عشر مرات في الفترة نفسها. في العام ٢٠٠٣، بلغ الدين الكلي حول العالم ما يقارب ٦٠ ألف مليار دولار، وهو يعادل تقريباً ضعفي الناتج الإجمالي العالمي وعشرة أضعاف الحجم العالمي السنوي للصادرات التجارية. لقد حدثت العولمة النيوليبرالية بطريقةٍ ما وسط بحرٍ من الديون.

ينقسم الدين الكلي لبلد ما إلى دينٍ داخلي، وهو تعاقد مع دائنٍ محلي، ودينٍ خارجيّ هو تعاقد مع دائنٍ خارجي. أما الدين الخارجي للبلدان النامية، فينقسم إلى دينٍ عام خارجي ودينٍ خاص خارجي. الأول هو تعاقد مع حكومة دولة ما أو هيئات محلية أو عامة أو مع هيئات خاصة تضمن حكومتها الدين، وتطلق عليه أيضاً تسمية الدين السيادي. أما الثاني، فهو تعاقد مع هيئات خاصة مثل فروع الشركات عابرة القومية المغروسة في بلدان العالم الثالث ولا تضمنه الدولة.

الشكل ٦ -١

توزيع الدين الكلي لبلدٍ ما

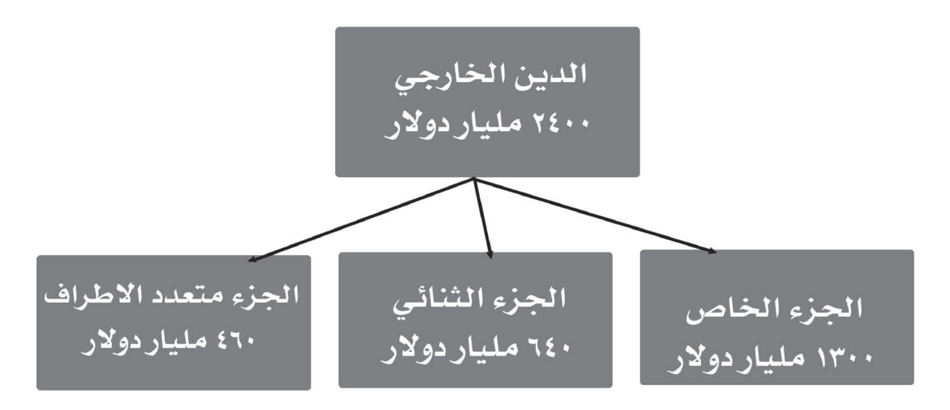


يتوزع الدين العام الخارجي على ثلاثة أقسام، بحسب الجهة الدائنة: قسم متعدد الأطراف، حيث يكون الدائن هيئة متعددة الأطراف مثل صندوق النقد أو البنك الدولي، وقسم ثنائي الأطراف، يكون الدائن فيه دولة أخرى، وقسم خاص، يكون فيه الدائن مؤسسة خاصة مثل مصرف أو أموال تأتي من الأسواق النقدية.

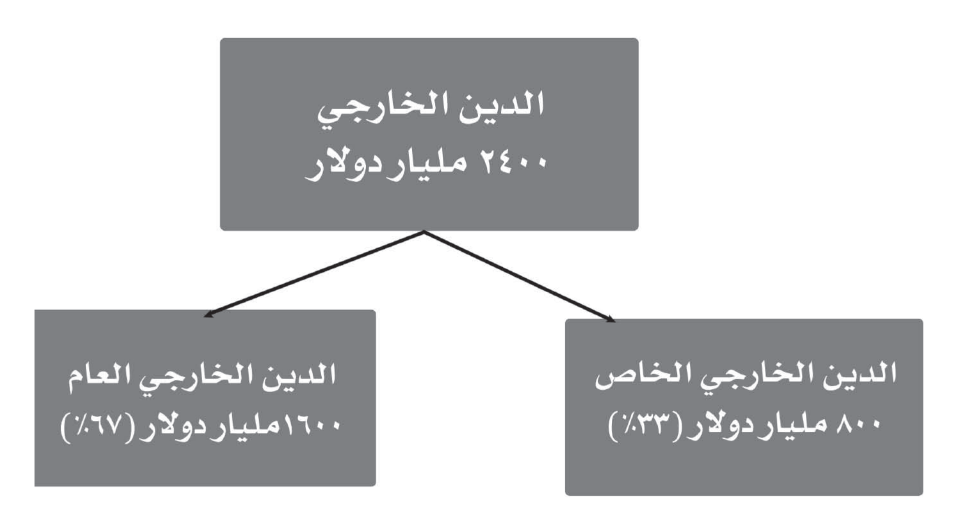
وفق بيانات البنك الدولي في العام ٢٠٠٣، بلغ الدين الخارجي للبلدان النامية (العالم الثالث وبلدان الكتلة السوفيتية سابقاً) ٢٤٠٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٢. يمثل الشكل ٦ -٢ التوزيع من وجهة نظر الدائنين بينما يمثل الشكل ٦ -٣ التوزيع من وجهة نظر المدينين.

الشكل ٦ -٢

الدين الخارجي للبلدان النامية في نهاية العام ٢٠٠٢ من وجهة نظر الدائنين



الشكل ٦ -٣ الدين الخارجي للبلدان النامية في نهاية العام ٢٠٠٢ من وجهة نظر المدينين



بين بدء الأزمة في العام ١٩٨٠ والعام ٢٠٠٢، تضاعف الدين العام للبلدان النامية أربع مرات (من ٦٠٠ مليار إلى ٢٤٠٠ مليار دولار). وإذا قارنا دين البلدان النامية الخارجي بالدين الكلي للعالم، نجد أن الأول لا يشكل إلا مقداراً هامشياً من المديونية العالمية. ففي العام ٢٠٠٢، مثلت حصة الدين الكلي الخارجي للبلدان النامية أقل من ٣ بالمائة من إجمالي الدين العام والخاص للعالم (حوالي ٦٠ ألف

مليار دولار). وحتى لو أضفنا الدين الكلي الخارجي الخاص والعام لبلدان العالم الثالث (٢٤٠٠ مليار دولار)، ستبلغ النسبة ٥ بالمائة فقط من الدين الكلي للعالم.

بلغ الدين الخارجي للولايات المتحدة (٢٨٥ مليون نسمة) في العام ٢٠٠٢ حوالي ٣٤٠٠ مليار دولار، أي ضعف الدين العام الخارجي لبلدان العالم الثالث والكتلة السوفييتية سابقاً مجتمعةً (١٦٠٠ مليار دولار). أما الدين الكلي الخاص والعام للولايات المتحدة، فيبلغ ٣٠ ألف مليار دولار (الدين العام حوالي ٧٤٠٠ مليار، دين العائلات حوالي ٨٢٠٠ مليار، دين الشركات الخاصة حوالي ١٤٤٠٠ مليار)، أي عشرة أضعاف الدين الخارجي الكلي (الخاص والعام معاً) للبلدان النامية.

إن الدين الداخلي في معظم البلدان الصناعية هو أكبر بكثير من دينها الخارجي. فقد بلغ الدين العام في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٢ (حوالي ٧٤٠٠ مليار دولار) أكثر من أربعة أضعاف ونصف الدين الكلي العام الخارجي للبلدان النامية، وفي اليابان (٧٢٠٠ مليار دولار) أيضاً أكثر من أربعة أضعاف ونصف الضعف. وبوسعنا أيضاً مقارنة الدين العام لليابان بالدين العام الخارجي لمجموع لبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادي. أما الدين العام لاثني عشر بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي الذي يشكل منطقة اليورو، فقد بلغ ٥ آلاف مليار دولار في العام ٢٠٠٢، أي أنه أكبر بثلاث مرات من الدين الكلي العام الخارجي للبلدان النامية. (انظر الجدول ٦ -١).

الجدول ٦-١

مقارنة بين الدين العام لبعض بلدان الثالوث وبين الدين العام الخارجي لبعض مناطق البلدان النامية (بمليارات الدولارات في العام ٢٠٠٢)

الدين العام للولايات المتحدة (٢٨٥ مليون نسمة) الدين العام الخارجي لأمريكا اللاتينية (٥٢٠ مليون نسمة)	٧٤٠٠ ٤٨٠
الدين العام لليابان (١٣٠ مليون نسمة) الدين العام الخارجي لآسيا (٣٢٠٠ مليون نسمة)	٧٢٠٠ ٤٨٠
الدين العام لفرنسا (٦٠ مليون نسمة) الدين العام للمملكة المتحدة (٦٠ مليون نسمة) الدين العام لبلجيكا (١٠ مليون نسمة) الدين العام الخارجي لإفريقيا جنوبي الصحراء (٦٧٠ مليون نسمة)	١٠٠٠ ٦٥٠ ٢٥٠ ١٧٠

حسابات داميان مييه وإيريك توسان استناداً إلى البنك الدولي GDF ٢٠٠٣

البنك الدولي يتلاعب بالحسابات

كان الرقم الذي قدمه البنك الدولي للعام ٢٠٠٢ هو ٢٣٨٤,٢ مليار دولار. أما الرقم المقدم قبل عام، فكان ٢٤٤٢,١ مليار دولار. ومن المحتمل أن يدفع هذا الانخفاض الظاهر القارئ لاستنتاجات خاطئة. في الحقيقة، ازداد الدين الخارجي للبلدان النامية بمقدار ٥٠ مليار دولار بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢. هنالك ما لا نستطيع تفسيره في تضارب هذه الأرقام، لذلك سألنا السلطات المعنية في البنك الدولي في واشنطن عن سبب التغير المفاجئ الذي طرأ على بيانات الدين. وكان ردها أن كوريا الجنوبية تلقت أنباء طيبة، فهي ما عادت تصنف ضمن البلدان النامية بعد أن تجاوز الدخل الفردي السنوي فيها عتبة ٩٢٦٥ دولارا لذلك استبعد دينها البالغ ١١٠ مليار دولار من الرقم الكلي. في ذلك تطرفٌ يدفعنا لإبداء التعليقات التالية: إن استخدام مقياس الدخل الفردي لتحديد كون البلد ينتمي للبلدان

النامية أمر خاضع للنقاش. المفارقة أنه حين كان الدخل الفردي في كوريا الجنوبية أقل من ٩٢٦٥ دولار سنوياً، كان الوضع العام من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ يبرر تغيير التصنيف لأن قدرتها الاقتصادية وتمكّنها من اتخاذ سياسات مستقلة كانا وقتها أكبر بكثير منهما اليوم، فقد أتاحت أزمة العام ١٩٩٧ ١٩٩٨ لشركات الثالوث عابرة القومية أن تشتري شركات كورية بأسعار بخسة. وكانت الاتفاقية التي عقدتها كوريا الجنوبية مع صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩٨ تعني أنّ بوسع الأخير إملاء سياساته التي تصب في مصالح الثالوث وتحدّ من حرية سلطات سيؤول في اتخاذ القرارات. إضافة إلى ذلك، فقد ساءت ظروف المعيشة في كوريا الجنوبية منذ العام ١٩٩٨. أخيراً، هنالك حيزٌ من الشك المعقول في دوافع البنك الدولي في هذا الشأن، فالاقتطاع الماكر لدين كوريا الجنوبية من المقدار الكلي لدين البلدان النامية يسمح للبنك الدولي بتقديم صورةٍ «مطمئنة» عن وضع المديونية.

لم تكن تلك على الإطلاق خديعته الأولى. ففي العام ١٩٩٩، أخرج نيجيريا من مرتبة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية (انظر ثبت المصطلحات) المؤلفة من ٤١ بلداً في ذلك الوقت واستبدل بها ملاوي. ومن غير تغيير العدد الكلي لتلك البلدان، استطاع تخفيض رقم حصة دينها، ببساطة لأن دين ملاوي كان يساوي ٣ مليار دولار، في حين كان دين نيجيريا يقارب ٣٠ مليار دولار. في ذلك الوقت، أعلن الصحافيون، دون مراجعة قائمة البلدان الفقيرة، أنّ انخفاض دينها جزءٌ من قرار مجموعة السبعة في العام ١٩٩٦ في ليون القاضي بتخفيض الدين، وهو ما لم يحصل على الإطلاق. وكنا قد شجبنا هذه القصة في لوموند ديبلوماتيك (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

علاوة على ذلك، فالحسابات المتعلقة بدين بلدان لم تتبع النظام الإحصائي للبنك الدولي هي أمر بالغ الغموض. تلك هي حال العراق وليبيا وعلى نحو أكثر إدهاشاً السعودية، رغم أنها مدير دائم في البنك الدولي. وفق مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) في العام ٢٠٠٣، يقدّر دين العراق الخارجي بمبلغ ١٢٧ مليار دولار، غير متضمن المبلغ الهائل للتعويضات التي طالبت بها الكويت والسعودية بعد حرب الخليج الأولى والتي تبلغ ١٩٩ مليار دولار، وهذا يضع العراق في قائمة البلدان النامية الأكثر مديونية.

ما هو مقدار الدين الذي يأخذه البنك الدولي في الحسبان الآن؟

يستحيل معرفة ذلك، لكن حساباً صغيراً ذا دلالةٍ سيكشفه. فالدين المعلن لوسط وشمال إفريقيا يساوي ٢٠٠ مليار دولار، أما البيانات المتوفرة المضافة لبلدان

المنطقة فهي ١٤١ مليار دولار. وبالتالي يقدر البنك الدولي الدين الكلي لليبيا والعراق والسعودية بـ٥٩ مليار دولار. إما أنّ المبلغ صحيح والمعلومات المقدمة من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية خاطئ، أو أن البنك الدولي بخس من دين العراق في تقريره للعام ٢٠٠٣، والذي يعد بالمفاجئات في طبعة ٢٠٠٤ (*).

يظهر في المقام الأول أن الأرقام المتعلقة بالمقدار الدقيق لدين البلدان النامية خاضعة لتقديرات يمكن أن تتفاوت على نحو ملحوظ وفق الرسالة التي يود البنك الدولي أو هيئات أخرى بثها. سنشير في ما تبقى من الكتاب إلى الأرقام التي يقدمها البنك الدولي بغية استخدام نفس البيانات كما تستخدم في الصحافة عادة أو في المفاوضات بين الدائنين والمدينين. وعلى أية حال، ننبه القارئ إلى أن هذه البيانات خاضعة للنقاش ومتنازع عليها.

إن ظاهرة العولمة كما وصفت حتى الآن ومشكلة الدين مرتبطتان على نحو لا فكاك منه. ابتدأ مسار العولمة جدياً في العام ١٩٨٢ مع اندلاع أزمة دين العالم الثالث (انظر الفصل الثامن)، واتبع التغير الكامل في سياسة بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة بتأثير بول فولكر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، وكلا التطورين متشابكان بإحكام. كانت إدارة أزمة الدين بعد العام ١٩٨٢ عنصراً أساسياً من عناصر العولمة النيوليبرالية؛ وهي عنصرٌ مكمل في إعادة الاصطفاف في علاقة القوى بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، حيث دخلت الأخيرة طور تبعية متصاعد.

أما تسنيد الديون (انظر ثبت المصطلحات)، فهو عنصر أساسي في الصلة بين الطريقة التي تكشفت فيها أزمة دين العالم الثالث وبين ظواهر أخرى متعلقة بالعولمة. يربط هذا التسنيد قسماً هاماً من الدين العام لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي سوية مع كلٍّ من الدينين الداخلي والخارجي لبلدان العالم الثالث، وعلى الأقل تلك التي لا تزال غير مستثناة من الأسواق المالية الدولية. التسنيد هو ميزة أساسية للعولمة.

ما هو التسنيد؟

استخدم هذا التعبير لوصف الموقع المتميز الجديد الذي احتله إصدار الأوراق المالية في أنشطة السوق. فإصدارات الأوراق المالية هي سندات دولية تقليدية يصدرها المقترض الأجنبي في الأسواق المالية وبعملة البلد الدائن المانح. وقد تكون سندات أوروبية صادرة بعملة غير عملة السوق الصادرة فيها، أو قد تكون أسهماً دولية. إضافة لذلك، يحوّل دين سابق لمصرف إلى سندات قابلة للتفاوض، وهذا يحرر المصارف من مسؤولياتها تجاه البلدان النامية في أعقاب أزمة الدين.

توزيع المخاطر هو السمة الأساسية لنزعة التسنيد. بالمعنى الكمي قبل كل شيء، باعتبار أنّ مخاطر عدم تسديد القرض لا تقع على عاتق عدد صغير من المصارف عابرة القومية التي تربطها ببعضها البعض علاقات وثيقة، وبالمعنى الكيفي أيضاً، باعتبار أن عنصر المجازفة المتصل بكل قضية يمكن أن يتحول بنفسه لأداة مالية أخرى يتم تداولها في الأسواق، كالعقود محددة الأجل القابلة للتفاوض التي تقوم بتحصين نفسها من تقلبات أسعار الفائدة والعملة. وهنالك أيضاً خيارات قابلة للتفاوض في السوق. وتتواصل قائمة مثل هذه المنتجات (آدا ٢٠٠٠).

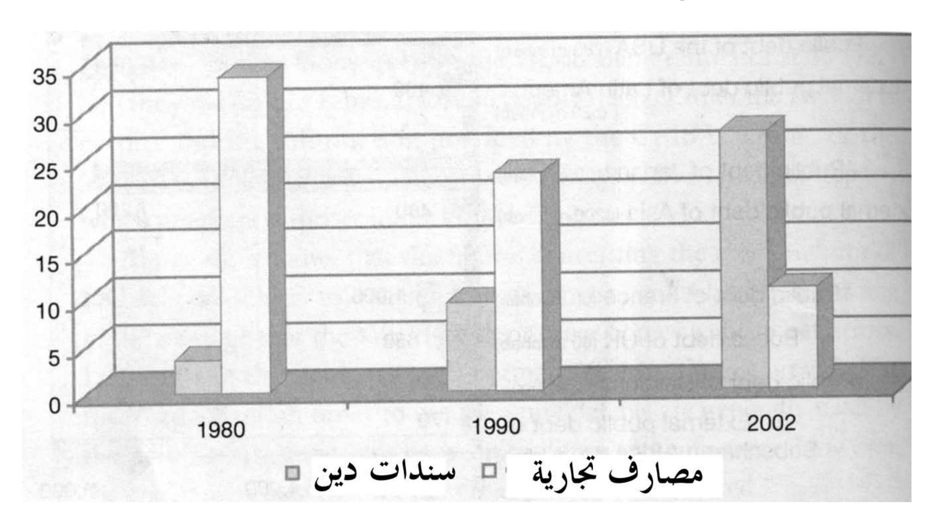
كان تطور التسنيد مؤثراً. فبين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٢، تضاعف حجم السندات عشر مرات، من حوالي ٣١٠٠ مليار دولار إلى أكثر من ٣٠ ألف مليار دولار (انظر الجدول ٦ -٥). قام اللاعبون الماليون الكبار بتوظيف حصة متنامية من ممتلكاتهم في السندات الحكومية للبلدان الصناعية الرئيسية والبلدان النامية التي حققت مستوىً معنياً من التنمية الصناعية. ولهذه البلدان، في الحقيقة، أعلى دين خارجي على الإطلاق. لكن السندات الدولية الكلية التي تصدرها الحكومات والشركات الخاصة في بلدان المحيط لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من مجموع السندات العالمية المصدرة، بنسبة تقل عن ١٠ بالمائة. انخفضت هذه النسبة بمقدار النصف بين العامين ١٩٩٧ و١٩٩٩، من ١٠ بالمائة إلى ٤ بالمائة (اليونكتاد ٢٠٠٠ ب/٤٨).

يصدر عدد متزايد من بلدان العالم الثالث أوراقاً مالية في الأسواق المالية الرئيسية للبلدان عالية التصنيع باستبدال سنداتها المحلية الخاصة، وحتى عبر مصارف عامة وخاصة تقيم على أراضيها. تتضمن غالبية هذه الإصدارات أدوات دين لها ميزة السيولة الشديدة، فيستطيع المشتري إعادة بيعها لأي لاعبٍ آخر في الأسواق الثانوية.

إنّ نمو التسنيد، كونه مصمماً لتخفيض مخاطر الدائن وتوزيعها، يضعف النظام الدولي. فحين تندلع الأزمة، يحاول قسم كبير من المالكين بيع سنداتهم، مما يؤدي إلى موجة مضاربة يصعب احتواؤها، إذ يحاول كل المالكين التخلص منها، ولا يستطيعون فعل ذلك إلا بأسعار منخفضة. تبدو الظاهرة أوضح إن أخذنا بالاعتبار البلدان النامية الثمانية التي يتجاوز دينها الخارجي ١٠٠ مليار دولار. ففي ما يتعلق بهذه البلدان مجتمعة، تبلغ القروض طويلة الأجل المضمونة حكومياً والمتعاقد عليها كسندات دين حوالي ٤٠ بالمائة، في مقابل ١٢ بالمائة للمصارف التجارية.

الشكل ٦-٤

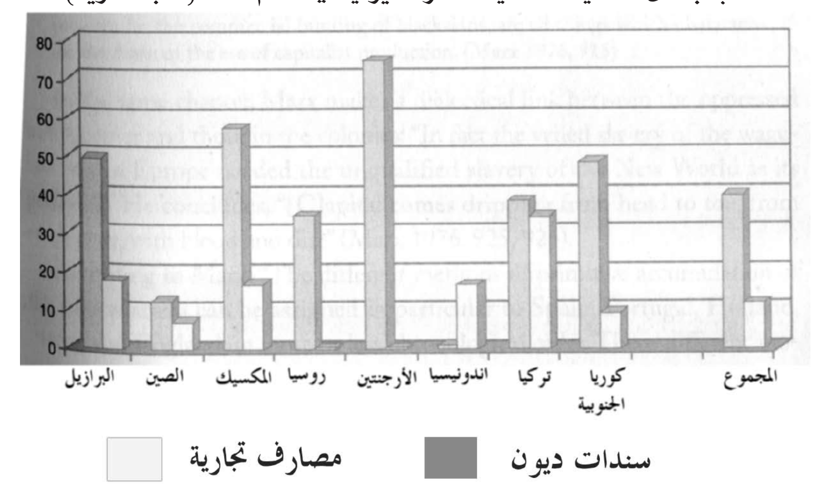
مقارنة بين القروض طويلة الأجل التي تضمنها الحكومات والمبرمة على شكل سندات دين وبين تلك المبرمة مع المصارف التجارية بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٢ (نسبة مئوية)



أجرى الحسابات داميان مييه وإريك توسان استناداً إلى البنك الدولي ٢٠٠٣

الشكل ٦ـ ٥

مقارنة بين الاعتمادات المبرمة على شكل سندات دين وبين تلك المبرمة مع مصارف تجارية المتعلقة بالبلدان النامية الثمانية الأكثر مديونية في العام ٢٠٠١ (نسبة مئوية)



أجرى الحسابات داميان مييه وإريك توسان استناداً إلى البنك الدولي ٢٠٠٣

الحواشي

(*) من أجل معلومات أكثر حداثةً، انظر دراسة حالة العراق في الفصل السادس عشر (م).

الفصل السابع
عودة إلى الماضي
آفاق أزمة الديون

الديون الحكومية ونظام الإقراض الدولي في نشأة الرأسمالية الصناعية من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر

على خطى آدم سميث ودافيد ريكاردو (سميث، ١٧٧٦؛ ريكاردو، ١٨١٧)، أولى كارل ماركس (ماركس، ١٨٦٧) أهميةً كبيرة لدراسة نشوء نظام إقراض دولي ولدور الدين العام في التراكم الرأسمالي على المستوى العالمي. فقد كرس لهما صفحاتٍ عديدة بتحليلٍ ألمعي في الكتاب الأول من «رأس المال».

في الفصل الحادي والثلاثين (إصدار البلياد، باريس)، عرّف مختلف مصادر التراكم البدئي التي سمحت لرأس المال الصناعي بالتحليق على المستوى العالمي، ولاسيما النهب الاستعماري والدين العام ونظام الإقراض الدولي.

في ما يخص دور النهب الاستعماري، من المناسب ذكر تحليل ماركس في رأس المال، لأنّه يقطع لحسن الحظ مع إدعاء أنّ الرأسمالية تحضّر بلدان المحيط المذكور في «البيان الشيوعي»، حيث يقول: «اكتشاف أصقاع أمريكا الحاوية على الذهب أو الفضة وتحويل السكان الأصليين إلى عبيد وزجهم في المناجم أو إبادتهم والمراحل الأولية من الغزو والنهب في الهند الشرقية وتحويل إفريقيا إلى شكلٍ من أشكال المفارخ التجارية لصيد الجلود السوداء، هذه هي الطرائق المثلى للتّراكم البدئي التي ميزت فجر حقبة الإنتاج الرأسمالي». وفي هذا الفصل أيضاً، ربط كارل ماركس على نحوٍ جدلي بين المضطهَدين في البلدان المستعمِرة وبين نظرائهم في المستعمرات: «كان يتوجب إيجاد قاعدة للعبودية المقنّعة للعاملين بأجر في أوروبا، هي العبودية المجردة في العالم الجديد.» وأنهى هذا الفصل مؤكداً أنّ «رأس المال، حين يصل، يمتص الدم والطين بكلّ المسام.»

وفق ماركس، فإنّ «مختلف طرائق التراكم البدئي التي يجعلها العصر الرأسمالي تتفتح، تتوزع أولاً وفق ترتيبٍ زمني متباين بين البرتغال وإسبانيا وهولندا وفرنسا

وإنجلترا، إلى أن تجمعها كلها إنجلترا في الثلث الأخير من القرن السابع عشر على نحوٍ منهجي، يضمّ في الآن نفسه النظام الاستعماري والإقراض الحكومي ونظام الضرائب الحديث والنظام الحمائي». وقد كرّس عدة صفحات لوصف النهب الاستعماري، لكنّه تطرّق إلى مسألة الإقراض الدولي: «لقد غزا نظام الإقراض العام، أي الدين العام، الذي وضعت البندقية وجنوة أولى أعمدته في العصور الوسطى، أوروبا نهائياً أثناء عصر المشاغل. (...) فالديون العامة، أي بعباراتٍ أخرى ارتهان الدولة، سواء أكانت استبداديةً أم دستوريةً أم جمهورية، يسم بطابعه العصر الرأسمالي. (...) تعمل الديون العامة كأحد أكثر العوامل حيويةً في التراكم البدئي. (...) مع الديون العامة، ولد نظام إقراضٍ دولي غالباً ما يخفي أحد مصادر التراكم البدئي عند هذا الشعب أو ذاك. (...) إنَّ الكثير من رأس المال، الذي ظهر في الولايات المتحدة دون شهادة ميلاد، ليس سوى دماء أطفال مشغلٍ رسملت البارحة في إنكلترا» (ماركس، الأعمال الكاملة، الكتاب الأول، ١٨٦٧/١٢١١ وما يليها).

لقد طورت أعمال مؤلفين ماركسيين آخرين في القرن العشرين وعمقت مسألة التراكم البدئي هذه على الصعيد العالمي (أمين، ١٩٩٣؛ غوندر فرانك، ١٩٧١؛ ماندل، ١٩٦٢، ١٩٦٨). يقدم مقال إرنست ماندل المعنون: التراكم البدئي والتصنيع في العالم الثالث، الذي نشر في العام ١٩٦٨، حصيلةً متميزة. فبعد أعماله في العام ١٩٦٢، قدّر على أساس حساباتٍ لباحثين آخرين، أنّ نقل ثروات المستعمرات إلى أوروبا الغربية بين العامين ١٥٠٠ و١٧٥٠ قد بلغ ما يقارب مليار جنيه إنكليزي ذهبي، «أي أكثر من مجمل قيمة رأس المال المستثمر في جميع الشركات الأوروبية نحو العام ١٨٠٠» (ماندل، ١٩٦٨/١٥٠ – ١٥١).

أزمات الديون في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أثارت دول رأسمالية من المحيط موجةً هائلة من الاقتراضات الهادفة لتزويد البلدان المعنية ببنىً تحتية ووسائل اتصال حديثة (سكك حديدية، تلغراف، بنى تحتية حديثة في مجال الموانئ...)، لا بل إقامة مصانع للدولة في حالاتٍ محدودة. كان الشكل الرئيسي للقروض أوراق دين تصدرها دول المحيط في أسواق أوروبا المالية عبر مصارف أوروبية كبيرة. وقد تبدى أنّ اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يعيق الإنتاج في البلدان المعنية، وخاصةً لأنّه قد حصل بشروطٍ محابية جداً للدائنين، وعلى رأسهم المصارف الأوروبية المكلفة بإصدار السندات. وتعددت حالات التوقف عن التسديد، مؤديةً إلى انتقام من طرف البلدان الدائنة التي مضت إلى حدّ التدخل المسلح للحصول على مستحقّاتها. لقد استخدم سلاح المديونية كوسيلةٍ للضغط على البلدان المدينة وإخضاعها. ومثلما

كشفت روزا لوكسمبورغ، المعاصرة للأحداث: «هذه الاقتراضات ضرورية لانعتاق دول رأسمالية ناشئة صاعدة، وهي تشكل في الوقت نفسه أكثر الوسائل أماناً بالنسبة للبلدان الرأسمالية العريقة لإبقاء البلدان الناشئة تحت الوصاية والسيطرة على تمويلها وممارسة ضغطٍ على سياستها الخارجية والجمركية والتجارية»[1]. ومثلما يشير إليه توالي الأزمات في أمريكا اللاتينية، هنالك صلةٌ بين الأزمات الاقتصادية التي تندلع في المركز وبين أزمات الديون التي تندلع في المحيط. فعلى مستوى تلك القارة، وخلافاً لأزمات التسديد في القرن التاسع عشر، أدت أزمة الديون في ثلاثينات القرن العشرين إلى مخرجٍ مناسبٍ للبلدان المدينة التي علّقت التسديد. لقد شكّلت الأزمة العالمية في الثلاثينات وتوقف عدة قوى أوروبية مدينة للولايات المتحدة عن تسديد الدين الخارجي الظروف المناسبة للبلدان المدينة في أمريكا اللاتينية. لم تكن قوى المركز في وضع قوةٍ يسمح لها باتخاذ إجراءاتٍ انتقامية. من جانب آخر، فتعليق تسديد الدين المكسيكي بين العامين ١٩١٤ و١٩٤٢ قد حُلّل بإيجاز، وهو يظهر أنّ بلداً مديناً يمكن له مواجهة دائنيه والظفر بقضيته.

«شبه المحيط» والتبعية المالية

لعب استخدام الديون الخارجية كسلاحٍ للسيطرة دوراً أساسياً في سياسة القوى الرأسمالية الرئيسية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تجاه بضع قوىً من الصف الثاني كان يمكن لها أن تصبح قوىً رأسمالية مركزية. فقد جلبت الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية والصين رؤوس أموال دولية لتعزيز تطورها الرأسمالي واستدانت بشدة عبر إصدار سنداتٍ حكومية في الأسواق المالية للقوى الصناعية الرئيسية.

في حالة الإمبراطورية العثمانية ومصر والصين، أصبحت تدريجياً تحت الوصاية الأجنبية بسبب الصعوبات التي واجهتها في تسديد ديونها. أنشئت صناديق للديون أدارها موظفون أوروبيون كان لهم اليد العليا على موارد الدولة كي تتمكن هذه الأخيرة من الوفاء بالتزاماتها الدولية. وقد أدت خسارة الإمبراطورية العثمانية والصين لسيادتهما المالية إلى أن تتفاوضا حول تسديد ديونهما مقابل امتيازات تتعلق بالمرافئ أو خطوط السكك الحديدية أو التجارة. أما روسيا، المهددة بالمصير نفسه، فقد انتهجت درباً آخر بعد ثورة العام ١٩١٧، فألغت جميع الديون الخارجية التي أبرمتها الدكتاتورية القيصرية[2].

خلافاً للصين وللإمبراطوريتين العثمانية والروسية، لم تلجأ اليابان للمديونية الخارجية إلا على نحوٍ هامشي وتمثل المثال الوحيد الناجح للتنمية الرأسمالية في نهاية القرن التاسع عشر لبلدٍ من«شبه المحيط». وبالفعل، شهدت اليابان تطوراً

رأسمالياً مستقلاً أصيلاً بعد ثورةٍ بورجوازية (١٨٦٨) منعت على سبيل المثال التغلغل المالي للغرب في أراضيها، ملغيةً في الوقت نفسه العقبات أمام تحرك رؤوس الأموال المحلية. قبل نهاية القرن التاسع عشر، انتقلت اليابان من الاكتفاء الذاتي العريق إلى قوةٍ إمبرياليةٍ سريعة التوسع. فلنكن واضحين: أنا لا أحاول بهذا الإقرار الادعاءِ بأنّ غيابِ المديونية الخارجية هو العامل الذي سمح لليابان بتحقيق القفزة نحو نموٍّ رأسماليٍّ ناجح، إذ كانت هنالك عوامل أخرى حاسمة ليس هنا المجال لتعدادها[٣].

ديون مصر

على الرغم من أنّ مصر كانت ما تزال تحت الوصاية العثمانية، إلا أنها قامت في النصف الأول من القرن التاسع عشر بجهودٍ تحديثيةٍ واسعة. يختصر جورج قرم المجازفة على النحو التالي: «بالطبع، قام محمد علي في مصر بأكثر الأعمال تأثيراً حين أسس مشاغل للدولة، باذراً بذلك بذور أسس رأسمالية دولةٍ تذكرنا بالتجربة اليابانية في ميجي»[٤]. لقد استكمل جهد تصنيع مصر هذا على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر دون اللجوء إلى المديونية الخارجية، وذلك بتجنيد الموارد الداخلية. وابتداءً من النصف الثاني من القرن، تبنت مصر تحت ضغط بريطانيا العظمى التبادل الحر وفككت احتكارات الدولة.

كانت تلك، وفق جورج قرم، بداية النهاية، إذ بدأ عصر الديون المصرية (١٨٥٤): جرى التخلي عن تحديث مصر للقوى الغربية والمصرفيين الأوروبيين والمقاولين المفتقرين للروادع الأخلاقية. بعد خمسةٍ وعشرين عاماً (نحو العام ١٨٨٠)، أصبحت السيادة المصرية مرتهنة، وفي العام ١٨٨٢، احتلت إنكلترا مصر.

في تلك الأثناء، ضربت أزمة الديون مصر مثلما ضربت العديد من الأمم المدينة في أرجاء الكوكب. ففي العام ١٨٧٦، العام الذي توقفت فيه مصر عن التسديد، بلغت ديونها ٦٨,٥ مليون جنيه استرليني (مقابل ٣ ملايين في العام ١٨٦٣). لقد تضاعفت الديون الخارجية ٢٣ مرة، في حين ارتفعت المداخيل خمس مراتٍ فقط. كانت خدمة الديون تمتص ثلثي عائدات الدولة ونصف عائدات التصدير.

ومثلما يشير إليه الجدول أدناه، كانت الشروط المطبقة على القروض المصرية محابيةً جداً للدائنين (مالكي السندات والمصارف المصدرة). في تلك الشروط، كانت أزمة التسديد (شبه) حتمية.

الجدول ٧ - ١

الديون المعززة لمصر من العام ١٨٦٢ إلى العام ١٨٧٦ (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

السنة	رأس المال الاسمي	معدل الإصدار	الناتج الحقيقي	الفائدة الاسمية	الفائدة الحقيقية	نهاية الاستهلاك	القسط السنوي
١٨٦٢	٣٢٩٣	٪ ٨٣	٢٥٠٠	٪ ٧	٪ ٩	١٨٩٢	٢٦٥
١٨٦٤	٥٧٠٤	٪ ٩٣	٤٨٦٤	٪ ٧	٪ ٨,٢	١٨٧٩	٦٢٠
١٨٦٥	٣٣٨٧	٪ ٩٠	٢٧٥٠	٪ ٧	٪ ٨,٦	١٨٨١	٣٦٨
١٨٦٦	٣٠٠٠	٪ ٩٢	٢٦٤٠	٪ ٧	٪ ٨	١٨٧٤	٧١٠
١٨٦٧	٢٠٨٠	٪ ٩٠	١٧٠٠	٪ ٩	٪ ١١	١٨٨١	٢٥٨
١٨٦٨	١١٨٩٠	٪ ٧٥	٧١٩٣	٪ ٧	٪ ١١,٤	١٨٩٨	٩٥٣
١٨٧٠	٧١٤٣	٪ ٧٥	٥٠٠٠	٪ ٧	٪ ١٠	١٨٩٠	٦٦٩
١٨٧٣	٣٢٠٠٠	٪ ٧٠	١٩٩٧٤	٪ ٧	٪ ١١	١٩٠٣	٢٥٦٦
	٦٨٤٩٧		٤٦٦٢١				٦٤٠٩

المصدر: ج. دوكرويه، رؤوس الأموال الأوروبية في الشرق الأوسط، دار Puf، باريس، ١٩٦٤/٢٦

بعد توقف مصر عن التسديد في العام ١٨٧٦، فرض الدائنون مفوضيةً حكوميةً للديون العامة مارست في الواقع وصايةً أجنبية على اقتصادها وماليتها. وفي العام ١٨٨٢، بسطت بريطانيا العظمى سيطرتها على البلاد.

تستنتج روزا لوكسمبورغ: «لقد ابتلع رأس المال الأوروبي الجزء الأكبر من الاقتصاد المصري. وفي المحصلة، تحولت أمديةٌ شاسعة من الأراضي وكمياتٌ معتبرة من قوى العمل وكمٌّ من المنتجات التي تحوّل للدولة على شكل ضرائب إلى رأسمالٍ أوروبي متراكم»(٥).

أزمات الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية في القرنين التاسع عشر والعشرين

منذ نيل بلدان أمريكا اللاتينية لاستقلالها في عشرينات القرن التاسع عشر، شهدت أربع أزمات ديون.

ظهرت الأولى في العام ١٨٢٦، متزامنةً مع مسار الاستقلال، وامتدت حتى منتصف القرن التاسع عشر.

بدأت الثانية في العام ١٨٧٦، وانتهت في السنوات الأولى من القرن العشرين. وبالنسبة لفنزويلا التي رفضت تسديد ديونها، فقد أدّت بالفعل إلى اختبار قوة حقيقي مع الإمبريالية الأمريكية الشمالية والألمانية والبريطانية والفرنسية، فأرسلت تلك الإمبرياليات في العام ١٩٠٢ أسطولاً عسكرياً متعدد الأطراف أغلق مرفأ كاراكاس، فألزمت دبلوماسية المدافع فنزويلا باستئناف تسديد ديونها، ولم تنته من دفعها إلا في العام ١٩٤٣[٦]

بدأت الأزمة الثالثة في العام ١٩٣١ وانتهت أواخر الأربعينات. وبسبب تأثرها بتجربة المكسيك في عدم التسديد من العام ١٩١٤ إلى العام ١٩٤٢، سوف نحللها في هذا الفصل.

أما الرابعة، فقد اندلعت في العام ١٩٨٢ ولا تزال قائمة.

ترتبط أصول هذه الأزمات والأوقات التي اندلعت فيها ارتباطاً وثيقاً بإيقاع الاقتصاد العالمي، في البلدان الأكثر تصنيعاً على نحو أساسي. لقد سبق كلّ أزمة ديونٍ طورٌ من فرط تحمية اقتصاد البلدان الأكثر تصنيعاً في المركز، حصلت فيه وفرةٌ زائدة في رؤوس الأموال التي جرى تدويرها جزئياً نحو اقتصادات المحيط. في كل مرة، تتوافق الأطوار التحضيرية لاندلاع الأزمة، والتي تزداد فيها الديون بشكلٍ كبير، مع نهاية طورٍ طويلٍ من التوسع في البلدان الأكثر تصنيعاً. تحدث الأزمة عموماً بسبب ركودٍ أو انهيارٍ يضرب الاقتصاد أو الاقتصادات المصنعة الرئيسية.

كذلك، هنالك صلةٌ بين اندلاع هذه الأزمات الأربع وتطورها وبين الموجات الطويلة للرأسمالية. وقد حلل العديد من الباحثين تلك الموجات التي حصلت منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن بينهم إرنست ماندل الذي قدّم مساهمةً أساسية، ولاسيما على مستوى دور العامل السياسي في تطور الموجات الطويلة ونهايتها، وهي مساهمةٌ ينبغي استكمالها[٧].

بعد انهيار بورصة لندن في كانون الأول/ديسمبر ١٨٢٥، فتحت أول أزمة حديثة لفائض الإنتاج (١٨٢٦) الطريق أمام موجةٍ طويلةٍ من تباطؤ النمو (١٨٢٦ – ١٨٤٧) وأمام أول أزمة ديون في أمريكا اللاتينية (التي بدأت في عشرينات القرن التاسع عشر).

اندلعت الأزمة الثانية في العام ١٨٧٣ إثر انهيارٍ في بورصة فيينا، تلاه آخر في نيويورك. وتبع ذلك الجمود الاقتصادي الطويل في البلدان الصناعية من العام ١٨٧٣ إلى العام ١٨٩٣ وأزمة ديون أمريكا اللاتينية في سبعينات القرن التاسع عشر.

نتيجة أزمة وول ستريت في العام ١٩٢٩، أدى الجمود الاقتصاد العالمي في ثلاثينات القرن العشرين إلى أزمة ديون أمريكا اللاتينية التي اندلعت في الوقت نفسه، لكنها تبعت سيناريو مختلفاً عن سيناريو الأزمات السابقة. فنتيجة قرار أربعة عشر بلداً في القارة عدم تسديد ديونها على نحوٍ خاص، أدت الأزمة إلى تطور تلك البلدان، على عكس ما حصل بالنسبة لأزمة بلدان المركز.

ونتجت الأزمة الرابعة في العام ١٩٨٢ عن تأثيرٍ مزدوجٍ للركود الاقتصادي العالمي (١٩٨٠ – ١٩٨٢) بعد الحرب ولارتفاع أسعار الفائدة بقرارٍ من بنك الاحتياط الفدرالي في الولايات المتحدة في العام ١٩٧٩. وهي تربط الموجة الطويلة من تباطؤ النمو الذي بدأ في العام ١٩٧٣ ١٩٧٤ مع الأزمة الحالية لديون أمريكا اللاتينية (وعلى نحوٍ أوسع، ديون العالم الثالث).

دامت الأزمات الثلاث الأولى بين ١٥ و٣٠ عاماً، والرابعة لا تزال قائمة. وقد طالت مجموع الدول المستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي دون استثناءٍ تقريباً.

أثناء تلك الأزمات، كثيراً ما حصل تعليق للسداد. فبين العامين ١٨٢٦ و١٨٥٠، أثناء الأزمة الأولى، علّقت معظم البلدان تسديداتها. وفي العام ١٨٧٦، كان أحد عشر بلداً أمريكياً لاتينياً متوقفاً عن التسديد. وفي ثلاثينات القرن العشرين، أعلن أحد عشر بلداً أيضاً تأجيل التسديد. أما بين العامين ١٩٨٢ و٢٠٠٢، فقد علقت المكسيك وبوليفيا وبيرو والإكوادور والبرازيل والأرجنتين وكوبا تسديد ديونها في وقتٍ ما، ولعدة أشهر. تعليق التسديد هو عملٌ يسمح للبلدان المدينة بجمع الشروط المناسبة لاستئنافٍ لاحق للدفع بعد إعادة التفاوض مع دائنيها.

المكسيك ١٩١٤ - ١٩٤٢، أو كيف يمكن للموقف الصارم لبلدٍ مدين أن يؤتي أكله

في العام ١٩١٤، في خضم الثورة، ولاسيما تحت قيادة إميليانو زاباتا وبانتشو فيّا، علّقت المكسيك بالكامل تسديد ديونها الخارجية، وهي البلد المدين الرئيسي في القارة لجاره الشمالي. بين عامي١٩١٤ و١٩٤٢، لم تسدد المكسيك سوى مبالغ رمزية للغاية ولهدفٍ وحيد هو تهدئة اللعبة. جرت مفاوضاتٌ طويلة بين المكسيك واتحاد من الدائنين بإدارة أحد مديري مصرف ج. ب. مورغان الأمريكي بين العامين ١٩٢٢ و١٩٤٢ (عشرين عاماً!). وفي تلك الأثناء، في العام ١٩٣٨، أممت المكسيك في عهد الرئيس كارديناس دون تعويضات الصناعة النفطية التي كانت بين أيدي الشركات الأمريكية الشمالية. بطبيعة الحال، استثار هذا الإجراء المفيد للسكان المكسيكيين احتجاجات الدائنين. في نهاية الأمر، أتى إصرار المكسيك أكله: ففي العام ١٩٤٢، تخلى الدائنون عن أكثر من ٩٠ بالمائة من قيمة ديونهم ووافقوا على تعويضاتٍ قليلة للشركات التي خسروها[٨]...

أزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثلاثينات

سبقت أزمة ديون الثلاثينات التي اندلعت في العام ١٩٣١ فترة تخلت فيها الولايات المتحدة بصورةٍ كبيرة عن تواجدها الاقتصادي والمالي في أمريكا الوسطى خاصةً، وفي منطقة الكاريبي والعديد من بلدان الأنديز. حتى ذلك الحين، كان الممولون الأوروبيون هم المسيطرين. أما الولايات المتحدة التي كانت تمارس منذ العام ١٨٩٨ حمايةً بفعل الواقع على كوبا وبورتو ريكو، فقد تدخلت علاوةً على ذلك مباشرةً على الصعيد العسكري في بنما وسانت دومينغو وهاييتي ونيكاراغوا. من جانبٍ آخر، أدارت السلطات الأمريكية الشمالية بنفسها أثناء العشرينات الجمارك، وإدارةَ الضرائب في حالات معينة في سبعة بلدان: هاييتي وبيرو وسانت دومينغو ونيكاراغوا وبوليفيا والإكوادور وهندوراس. لقد شهد عقد العشرينات السلطات الأمريكية اللاتينية وهي تبرم العديد من القروض التي كانت تسدد بانتظام.

في الثلاثينات، وأثناء استماع لجنة من كونغرس الولايات المتحدة لمارك دينيس الذي استخدمته شركة سيليغمان بروذرز النيويوركية، سلّط أنواراً مثيرةً للاهتمام على التدفقات المالية بين أوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة: «بعد الحرب (العالمية الأولى)، توجب على إنكلترا وفرنسا وبلدان أوروبية دائنة أخرى أن تدفع لقاء كميات هائلة من المنتجات الواردة من الولايات المتحدة. أين كان بوسعها العثور على الدولارات التي تحتاجها؟ لقد حصلت عليها أساساً من أمريكا الجنوبية ومن أصقاعٍ أخرى كانت قد استثمرت فيها رؤوس أموال. واستخدمت المداخيل التي أعادتْ توطينها من أمريكا اللاتينية كي تدفع للولايات المتحدة بالدولارات ثمن المنتجات التي كانت تستوردها منها بكميات كبيرة. كذلك، استخدمت المداخيل المعاد توطينها لدفع ديون الحرب (انظر نهاية هذا الفصل – المؤلف). وكنا نحن (الشركات المالية الأمريكية – المؤلف)، نقرض أمريكا اللاتينية، مما سمح للأوروبيين بالحصول على الدولارات التي كانوا يحتاجونها لتسديد المال لنا. كانت تلك حركةً مثلثية»[٩].

في العام ١٩٣١، اندلعت الأزمة بعد عقدٍ من تدفقاتٍ كبيرة من القروض الأجنبية نحو أمريكا اللاتينية، أتت خاصةً من الولايات المتحدة التي حلت محل بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الأولى بوصفها المصدّر الرئيسي لرؤوس الأموال إلى تلك القارة. وقد حافظت بريطانيا العظمى على تواجدٍ هام في مديونية بعض البلدان، مثل الأرجنتين والبرازيل، لكن الولايات المتحدة سيطرت على بقية القارة. أما ألمانيا التي مثّلت، مع بريطانيا العظمى، الدائن الرئيسيَّ في أمريكا اللاتينية حتى مطلع القرن العشرين، فقد وجدت نفسها في وضعٍ ماليٍّ أصعب بسبب تعويضات الحرب التي توجب عليها دفعها بعد الحرب العالميةَ الأولى.

كانت ديون أمريكا اللاتينية تتكون من أسهم وسندات تصدر في الأسواق المالية للبلدان الاستعمارية الرأسمالية (كما في التسعينات، وخلافاً للسبعينات والثمانينات حين كانت الديون تتكون أساساً من قروضٍ مصرفية). وتفسر عدة عوامل تزايد عرض القروض القادمة من أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى: الثقة التي تمتعت بها الطبقات المسيطرة الأمريكية اللاتينية التي استلهمت فلسفةً إيجابيةً للتقدم؛ الآمال المعقودة على تنمية القارة؛ استثمار مساحات واسعة من الأراضي للتصدير، وخاصةً المواد الغذائية؛ تطور بنية تحتية ذات دلالة على مستوى الموانئ وخطوط السكك الحديدية وإنتاج الطاقة الكهربائية؛ تطور النقل بين القارات، مما سمح باندماجٍ أفضل بالسوق العالمية.

في الاقتصادات الرئيسية الثلاثة في القارة – البرازيل والأرجنتين والمكسيك–، قدّم الاستثمار ديناميكيةً كبيرة في العشرينات، لأنّه كان ممولاً بسندات صادرة عن أسواق الولايات المتحدة وأوروبا. لقد راكمت هذه البلدان ديوناً هائلة، لكنّها جميعاً، سواءٌ أكانت دائنة أم مدينة أم عاملة في الأسواق المالية، كانت مقتنعةً بأنّ الصادرات سوف تزداد باستمرار، مما يفترض به أن يسمح بتسديد خدمة الديون وبنموٍ متواصل في آنٍ معاً. هذا هو نفس المنطق الذي ساد في السبعينات.

لنلاحظ أنّ نصف الصادرات الصناعية كان يذهب في العام ١٩١٤ من المراكز الإمبريالية نحو البلدان المنتجة والمصدرة للأغذية وللمواد الأولية. لكنّ الوضع تغير على نحوٍ جذري اعتباراً من السبعينات. وفي نهاية القرن العشرين، كان الجزء الأكبر من صادرات البلدان الإمبريالية يجري في ما بينها. عشية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، كان نصف صادرات المحيط يذهب إلى أربعة بلدانٍ من المركز فقط: بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وبلجيكا. وترتفع النسبة إلى ٧٠ بالمائة إذا أضفنا إليها إيطاليا واليابان والولايات المتحدة والإمبراطورية النمساوية الهنغارية.

في العام ١٩٢٨، تقلصت هذه التدفقات كثيراً أمام إشباع الأسواق المالية بالسندات الأمريكية اللاتينية. وبعيد انهيار البورصة في العام ١٩٢٩، انتهى إصدار تلك السندات. وقد أدى نضوب التدفقات إلى جعل بلدان تلك القارة غير قادرة على مواجهة التزاماتها بالتسديد.

تعليق أربع عشرة دولة أمريكية لاتينية لتسديد ديونها

منذ الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٣١، أعلنت حكومة بوليفيا أنّها ستتوقف عن تسديد ديونها، وتلتها في ذلك سلسلةٌ من البلدان الأخرى[١٠]. بحلول العام ١٩٣٢، كان اثنا عشر بلداً قد علّق بالكامل أو جزئياً تسديد ديونه؛ وارتفع هذا العدد بحلول العام ١٩٣٥ إلى أربعة عشر بلداً.

استند قرار عدم تسديد الديون على نحوٍ خاص إلى هبوط أسعار المنتجات المصدرة[١١] وتوقف التدفقات القادمة من البلدان الإمبريالية، كما رأينا.

إنّ التناقض مع الوضع الذي حصل بعد خمسين عاماً لافتٌ للنظر، إذ أوقف ثلث البلدان الأمريكية اللاتينية تسديد الديون من جانبٍ واحد في الثلاثينات. كان ذلك القرار نافعاً لتلك البلدان، إذ شهد معظمها إعادةَ تنشيطٍ اقتصادي في تلك الفترة على الرغم من توقف القروض الخارجية. لم تؤد إعادة العمل بنظام التجارة متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة فتح أسواق رؤوس الأموال الخاصة أمام استدانة بلدان أمريكا اللاتينية. في العام ١٩٤٤، وُضعت قنواتٌ بديلة في بريتون وودز، إذ حلت قروض وسلف حكومية (متعددة الأطراف أيضاً) محل الأسواق المالية. ولم تشارك مصارف المركز الخاصة بنشاطٍ في القروض إلا بعد عشرين عاماً، أي في الستينات.

ابتعدت البلدان الأمريكية اللاتينية لفترةٍ عن النظام المالي الدولي لأنها كانت مقتنعةً بعدم وجود فرصٍ كثيرة كي يتمكن تدفقٌ مالي من الانطلاق مجدداً لصالحها، بما في ذلك تلك البلدان التي لم ترفض تسديد ديونها. كانت المصاعب الداخلية التي تعانيها الولايات المتحدة تعزز هذه القناعة. من جانبٍ آخر، غيرت الحرب التي اندلعت لاحقاً بين القوى الإمبريالية الرئيسية (١٩٤٠ -١٩٤٥) أولوياتها، إذ لم يرغب الدائنان الأساسيان (بريطانيا العظمى والولايات المتحدة) في خلق تكتل لاستعادة ديونهما. كان بوسع بعض البلدان التي تخلت عن ديونها مواصلة التسديد، لكنها اعتبرت أنّ الكلفة الاجتماعية الداخلية ستكون مرتفعةً جداً. وسمح لها تعليق مدفوعاتها بالاحتفاظ بموارد مالية كبيرة لتطبيق سياسة توسع اقتصادي. ولو أنها على عكس ذلك قررت الاستمرار في التسديد، لما تمكنت بالتأكيد من انتهاج سياساتٍ للتحكم بأسعار الصرف ولما كانت قادرةً على فرض حواجز حمائية أمام بعض منتجات الشمال. لقد سمحت هذه الإجراءات بتطورٍ حقيقي عبر تحقيق مسار «إحلال التصنيع محل الواردات». وأنتجت البلدان داخلَ أراضيها جزءاً كبيراً من المنتجات التي كانت تستوردها في الماضي من الشمال. ولو أنها لم تتوقف عن تسديد الدين الخارجي، لما تمكنت من أن تنفذ بالمقدار نفسه برامج الأشغال العامة الكبيرة، وهي الأداة الأساسية الثانية لإعادة التفعيل الاقتصادي. من المثير للاهتمام أن نشير إلى أنّ تلك القرارات قد اتخذتها أنظمة ذات طابع شديد التباين. ومثلما يشير إليه كارلوس فيلاس، فإنّ ذلك لا يعني تقديم تلك القرارات المتباينة بوصفها جزءاً من استراتيجية محددة مسبقاً، إذ لم تصبح سياسات إحلال التصنيع محل الواردات جزءاً من رؤيةٍ استراتيجية (التخلي عن مخطط التصنيع الهادف للتصدير لصالح إحلال

التصنيع محل الواردات)[١٢] إلا فيما بعد، وخاصةً بعد تأسيس المفوضية الاقتصادية الخاصة بأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة.

رفض تسديد الديون والإقلاع الاقتصادي

من المناسب أن نطرح السؤال التالي: إلى أي حد يعود نجاح الإقلاع الاقتصادي لرفض تسديد الديون؟ تقارن دراسة قام بها دافيد فيليكس[١٣] بين التطور المتواصل بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٩ في خمسة بلدانٍ أنكرت بالكامل ديونها (البرازيل وكولومبيا وتشيلي والمكسيك وبيرو) وبين تطورِ الأرجنتين التي قامت بإلغاءٍ جزئي فقط لديونها. تشير هذه الدراسة إلى أنّ التوقف التام عن تسديد الديون قد سمح للبلدان الخمسة بتحقيق إنجازاتٍ اقتصادية أفضل من الأرجنتين.

سواءٌ أكان إلغاء الديون كاملاً أم جزئياً، فقد سمح على أية حال بإعادة إطلاق الإنتاج في البلدان المعنية.

لقد كان معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل وكولومبيا والمكسيك بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٩ أعلى من مثيله في الولايات المتحدة وفرنسا وكندا. وبعد العام ١٩٣٢، تجاوز معدل نمو الإنتاج الصناعي في المكسيك وكولومبيا وتشيلي مثيله في الأرجنتين. في نهاية الحرب العالمية الثانية، شرعت البلدان التي توقفت عن تسديد ديونها الخارجية بالتفاوض مع البلدان الإمبريالية ونالت تخفيضاتٍ كبيرة لها، كما حصلت على تسهيلاتٍ في الدفع. أما في ما يخص الأرجنتين، فلم تكافئها البلدان الإمبريالية على موقفها. كان الشريك الاقتصادي للأرجنتين في الشمال هو بريطانيا العظمى، التي استدانت من الأرجنتين لأنها كانت تستورد منها منتجاتٍ أساسية لدعم مجهودها الحربي[١٤]. وبعد الحرب العالمية الثانية، طبقت بريطانيا العظمى بمساندة الولايات المتحدة على دائنها، أي الدولة الأرجنتينية، إجراءاتٍ سمحت لها بألا تدفع إلا جزءاً هامشياً من دينها[١٥].

موقف الولايات المتحدة والدائنين الأوروبيين في مواجهة تعليق تسديد الديون

لقد تسامحت الولايات المتحدة والدائنون الأوروبيون مع القرار الذي أصدرته معظم تلك البلدان الأربعة عشر الأمريكية اللاتينية من جانبٍ واحد بعدم تسديد ديونها الخارجية. ينبغي القول إنّ العديد من الحكومات الأوروبية قد وضعت حداً هي أيضاً ابتداءً من العام ١٩٣٤ لتسديد الديون التي كانت قد أبرمتها مع الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى.

وبلغ من اتساع الأزمة التي بدأت في العام ١٩٢٩ أنها خنقت تدريجياً الخزينة العامة للبلدان الأوروبية. بدأ ذلك في ألمانيا التي أخضعها المنتصرون لشروطٍ قاسية

في إطار اتفاقية فرساي. كانت المبالغ التي حكم عليها بدفعها على شكل تعويضاتٍ للمنتصرين هائلة. وحين اختنقت ألمانيا بفعل أزمة العام ١٩٢٩، طلبت أن يعاد التفاوض على ديونها، فانعقد مؤتمرٌ دولي في لوزان في العام ١٩٣٢ (وأسس بهذه المناسبة بنك التسويات الدولية) قرر تخفيضاً كبيراً في المبالغ التي تدين بها ألمانيا لدائنيها الأوروبيين من ٣١ مليار دولار إلى مليار واحد فقط. لقد اتخذ الدائنون ذلك القرار في محاولةٍ لتجنب الإفلاسات المتعددة للمصارف الألمانية (والنمساوية)، والتي كانت موجتها الصادمة تهدد مجمل النظام المالي للبلدان الأخرى الأكثر تصنيعاً.

لم يتحسن الوضع الاقتصادي، وعلّقت البلدان الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، والتي كانت هي أيضاً معسرة، تسديداتها للولايات المتحدة، على الرغم من أنها كانت حليفةً لها (بلغت ديون الحرب العائدة للولايات المتحدة ١٠ مليار دولار). ازداد التوتر بين الحلفاء الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، وفي ٤ حزيران/يونيو ١٩٣٤، أعلنت بريطانيا العظمى تعليق جميع تسديداتها المستقبلية للولايات المتحدة، وسرعان ما سارت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا على خطاها.

إنّ الحكومات الأمريكية اللاتينية التي علقت تسديد ديونها اعتباراً من العام ١٩٣١ سواءٌ بالنسبة للدائنين الأمريكيين الشماليين أو الأوروبيين لم تنتظر أن يعلق الأوروبيون تسديداتهم للولايات المتحدة، فقد استفادت من الانقسامات الداخلية التي برزت في معسكر الدول الدائنة في الشمال اعتباراً من العام ١٩٣٢.

يتعارض مسار أزمة الديون في الثلاثينات على نحوٍ جلي مع إدارة الديون في الثمانينات. فقد قررت حكومة الولايات المتحدة أن تمنع بأي ثمن تكرار تلك التجربة، وتدخلت إدارة ريغان، يساندها الأعضاء الآخرون في مجموعة السبعة، على نحوٍ عدائي بتقديم العديد من المبادرات بعد الأزمة المكسيكية في العام ١٩٨٢، وأطلق القادة الأمريكيون على التوالي خطتي بيكر وبرادي. كانوا قد استنتجوا أنّ موقفهم في الثلاثينات سمح للعديد من البلدان التي تنتمي تقليدياً لمجال نفوذهم بأن تضمن لنفسها شيئاً من الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ورغبوا تجنب أن يحدث ذلك ثانيةً. هذه المرة، رفضت الولايات المتحدة فتراتٍ مطولة من تعليق التسديد وتعاملت مع كل بلدٍ مدينٍ على حدة. وكانت حكومات البلدان المدينة عاجزةً عن أن تشكل جبهةً على الرغم من النداءات التي أطلقتها حكومة كوبا بهذا الصدد في العام ١٩٨٥. بتبني موقف الخاضعين الملتزمين (كانت تلك على سبيل المثال حال حكومتي المكسيك والأرجنتين[١٦]) أو المقاومين غير المكترثين (كحال حكومتي البرازيل وبيرو مثلاً)، ساهمت تلك الحكومات في تعزيز زعامة الولايات

المتحدة وكانت مسؤولةً عن نقلٍ مكثّفٍ للثروات من جنوب القارة إلى الشمال. وفي هذه الأثناء، اقتطعت (ولا تزال تقتطع حتى الآن) حصةً لنفسها.

خطة برادي

حين كان نيكولاس برادي وزير خزينة الولايات المتحدة في الثمانينات، منح اسمه لخطةٍ عقدت وفقها عدة دول من أمريكا اللاتينية اتفاقاتٍ ثنائية مع سلطات الولايات المتحدة بهدف إعادة جدولة، لا بل تخفيض، ديونها. تمثل خصخصة الشركات الحكومية في البلدان المدينة أحد العناصر الأساسية لوصفة برادي. لقد أغوت الوصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين وضعاها موضع التطبيق مذاك في العالم بأجمعه. تسدد البلدان المدينة ديونها خاصةً ببيع قطاعاتٍ كاملة من جهازها الصناعي وشركات الاتصال (الاتصالات اللاسلكية، الخطوط الجوية، الموانئ...)، والنظام المصرفي.

لقد أدخل برادي عنصراً لاذعاً في الحالة المكسيكية، إذ أُكرِهت سلطات ذلك البلد على شراء سندات خزينة الولايات المتحدة كي تضمن القروض الجديدة التي تبرمها مع مصارف الشمال الخاصة وصندوق النقد الدولي/البنك الدولي. باختصار، تمول سلطات الولايات المتحدة مديونيتها الهائلة على نحوٍ خاص، من بين وسائل أخرى، بإرغام المكسيكيين على إقراضها المال على شكل شراء سندات خزينتها. وبفضل هذا القرض الممنوح للولايات المتحدة، يُسمح للمكسيكيين بالاقتراض من السوق العالمية لتمويل تسديد ديونهم (ارتفعت هذه الأخيرة من ٩٥ مليار دولار في العام ١٩٨٢ إلى ١٣٠ مليار في العام ١٩٩٤). وفي هذه الأثناء، يقتطع أعضاء الطبقة الحاكمة المكسيكية عمولتهم. في السنوات الخمس الأخيرة، تمكنت أربع وعشرون عائلةً مكسيكية من دخول النادي العالمي للثروات المائة الأعلى: رقم قياسي في السرعة وفي... الجشع... تمتلك هذه العائلات وسائل إنتاج وخدمات تمثل ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. في هذا البلد، يعيش نحو خمسةٍ وثلاثين مليون نسمة بأقل من دولار في اليوم. بالنسبة لهم، ليس هنالك تقاعدٌ ذهبي.

الحواشي:

(١) روزا لوكسمبورغ، ١٩٦٩. تراكم رأس المال، دار ماسبيرو، باريس، المجلد الثاني/٨٩.

(٢) جاك آدا، ١٩٩٦. عولمة الاقتصاد، المجلد الأول/٥٧-٥٨.

(٣) انظر على نحو خاص بيري أندرسون: «الدولة الاستبدادية. أصولها ودروبها»، المجلد الثاني/٢٦١-٢٨٩ حول المقطع المتعلق بالانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية في اليابان.

(٤) جورج قرم، ١٩٨٢. «مديونية البلدان النامية: الأصل والآلية» ذكره شانشيز أرنو، ١٩٨٢. الديون والتنمية (آليات وعواقب مديونية العالم الثالث)، منشورات بوبليسود، باريس/٣٩.

(٥) روزا لوكسمبورغ، المصدر نفسه، المجلد الثاني/١٠٤.

(٦) بابلو ميدينا وآخرون، ١٩٩٦. «ألف باء الديون الخارجية»/٢١-٢٢/٣٧/٥٠.

(٧) إرنست ماندل، ١٩٧٨. الموجات الطويلة للتطور الرأسمالي، التفسير الماركسي المبني على محاضرات ماريشال في جامعة كامبردج.

(٨) من أجل تحليل مفصل، اقرأ كارلوس ماريشال، ١٩٨٩. قرن من أزمات الديون في أمريكا اللاتينية، ١٨٢٠-١٩٣٠، منشورات جامعة برنستون، ١٩٨٩؛ كارلوس ماريشال، ١٩٨٨، تاريخ الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية، الديون الخارجية... ، ١٨٨٥-١٩٩٥.

(٩) ذكره كارلوس ماريشال، ١٩٨٩، المصدر نفسه/١٨٩.

(١٠) كارلوس ماريشال، ١٩٨٩. قرن من أزمات الديون في أمريكا اللاتينية؛ كارلوس فيلاس، ١٩٩٣. أزمات الديون في أمريكا اللاتينية؛ أوسكار أوغارتيشيه، ١٩٩٧. المأزق الكاذب/١١٧

(١١) ألبرت فيشلو، ١٩٨٦. «دروس من الماضي: أسواق رأس المال في القرن التاسع عشر وفترة ما بين الحربين».

(١٢) كارلوس فيلاس، ١٩٩٣. المصدر نفسه/١١.

(١٣) دافيد فيليكس، ١٩٨٧. نتائج بديلة لأزمة ديون أمريكا اللاتينية: دروس من الماضي «Alternative Outcomes of the Latin American Debt Crisis: Lessons from the Past».

(١٤) كارلوس فيلاس، ١٩٩٣. المصدر نفسه/١١.

(١٥) انظر التفاصيل في أليخاندرو أولموس، ١٩٩٠. Todo lo que usted quiso saber sobre la dueda externa y siempre le ocultaron (كل ما تريد أن تعرفه عن الديون الخارجية ويخفونه عنك دائماً)/٤٢-٤٥.

(١٦) في الحالة الأرجنتينية، أعود لموقف التلميذ المطيع لصندوق النقد الدولي الذي تبنته سلطات بوينوس أيرس في الثمانينات والتسعينات. لقد غيرت موقفها اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بعد انتفاضةٍ شعبية، فعلقت على نحوٍ مطوّلٍ تسديد الدين العام الخارجي تجاه الدائنين الخاصين.

الفصل الثامن

في أصول أزمة ديون العالم الثالث في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين

الستينات والسبعينات: تضخّم المديونيّة

بين العامين ١٩٦١ و١٩٦٨، تضاعفت ديون العالم الثالث الخارجيّة أكثر من مرتين، إذ ارتفعت من ٢١,٥ مليار دولار إلى ٤٧,٥ مليار دولار. وبين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٠، تضاعفت تلك الديون اثنتي عشرة مرّةً، فارتفعت من ٤٧,٥ مليار دولار إلى أكثر من ٥٦٠ مليار دولار[1]. لكن لا وسائل الإعلام ولا المؤسسات الماليّة الدوليّة تحدثت عن أزمة ديون العالم الثالث قبل آب/أغسطس ١٩٨٢ – حين أعلنت الحكومة المكسيكية عجزها عن دفع خدمة ديونها الخارجية على نحوٍ طبيعي. وقد أدى ذلك لمشكلاتٍ خطيرةٍ بالنسبة للنظام المالي الدولي، ولا سيما بالنسبة لمصارف الشمال الخاصةً. غير أنَّ جذور هذه الأزمة كانت قديمة.

ولادة سوق الدولار الأوربي وأصول أزمة الديون

في الستينات، بدأ عددٌ متزايدٌ من المصارف العاملة خارج الولايات المتّحدة، ولا سيما في أوروبا، في قبول الإيداعات وتقديم القروض بالدولار. وقد ساهم ذلك في امتصاص وإعادة تدوير عملة الدفع الدولية تلك المتوافرة على نحوٍ فائض على المستوى العالمي. هذا هو ما دعي باسم الدولارات الأوروبية (آدا-٢٠٠١، المجلد الأول/٩٤ وما يليها؛ شينيه ١٤/١٩٩٦؛ برونوف ٤٧/١٩٩٦؛ نوريل وسان آلاري ٤١/١٩٩٢ وما يليها). الدولارات الأوروبيّة هي دولاراتٌ توضع في حسابات مصارف غير مقيمة في الولايات المتحدة. يعيّن هذا الابتكار الماليّ بداية رفع القيود عن حركة رؤوس الأموال، فالمصارف المعنيّة أفلتت من أية رقابةٍ للدولة، سواءٌ أكانت بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي أم حكومات أوروبا الغربية. كما أفلتت من أية مراقبةٍ بين الدول، باعتبار أنّ صندوق النقد الدولي قرر عدم التدخل، وكان بذلك ينتهك أنظمته الأساسية، باعتبار أنّ مادتها السادسة تنص على مراقبة حركة رؤوس الأموال.

كانت التكاليف المتداولة للمنتجات المالية المعينة بالدولارات الأوروبية أقل من تكاليف تلك المعينة بعملات أخرى، إذ إنّ «المصارف الأوروبية» لم تكن مرغمةً على إنشاء احتياطياتٍ إلزامية. وقد سمح لها ذلك بأن تقدّم للمودعين أرباحاً أعلى وللمقترضين أسعار فائدةٍ منافسة، في حين كانت تصل إلى مستوى مردوديّةٍ مرتفع. لكنّ ذلك لم يكن ليخلو من المخاطر.

أبرز العلامات المبكّرة لانقلاب الموجة الطويلة من التوسّع السريع في السنوات «الثلاثين المجيدة» إلى موجةٍ طويلةٍ من تباطؤ التوسّع كانت على نحوٍ خاصّ فائض سيولة في المصارف، إذ كان بحوزة هذه الأخيرة كمياتٌ كبيرةٌ من رؤوس الأموال، تجد صعوبةً في استثمارها في الإنتاج (بالترافق مع انخفاض أسعار الفائدة). وانطلقت زيادة القروض بالدولارات الأوروبية في مطلع السبعينات: ٢١٢ بالمائة من الزيادة بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧١؛ ٥٨ بالمائة بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٢؛ ٢٠٧ بالمائة بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٣.

زيادة قروض البنك الدولي

في حين أنّ البنك الدولي لم يمول عبر القروض سوى ٧٠٨ مشاريع في السنوات العشرين الأولى لوجوده بقيمة ١٠٫٧ مليار دولار، فقد ارتفعت القروض اعتباراً من العام ١٩٦٨ على نحوٍ أسّي. وبين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٣، أقرض البنك الدولي ١٣٫٤ مليار دولار موزعة على ٧٦٠ مشروعاً (جورج وسابيلي ١٩٩٤؛ مكنمارا ١٩٧٣).

إعادة تدوير الدولارات النفطية

لقد عزا العديد من المحللين وصانعي القرار في الشمال خطأً مسؤولية اندلاع ديون العالم الثالث إلى ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٣ الذي قررته منظمة الأوبك. غير أنّ الديون ارتفعت قبل ذلك بكثير كما أظهرنا للتو. لكن هنالك عاملان مرتبطان بالصدمة النفطية سرّعا المديونية. العامل الأول هو تحويل القسم الأعظم من العوائد التي حصلت عليها حكومات الجنوب المنتجة للنفط إلى النظام الماليّ في الشمال، مما زاد فائض السيولة في المصارف التي حاولت إقراض بلدان الجنوب على نحوٍ أكثر عدوانيةً مما في نهاية الستينات ومطلع السبعينات. والعامل الثاني هو تأثّر بلدان الجنوب غير المنتجة للنفط بارتفاعِ نفقاتها النفطية، الأمر الذي أدى إلى عجزٍ في ميزانها التجاري. ولزيادة الطين بلّةً، أُرغمت تلك البلدان على الاقتراض من أسواقِ المال الشمالية.

لكن هنالك فارقٌ بين تعيين هذين العاملين وبين تحميل بلدان الأوبك لمسؤولية أزمة ديون العالم الثالث، إذ سمح بتبرئة صناع القرار في الشمال، كما أنه فتح

المجال أمام لوم الأوبك على أزمة ١٩٧٤ – ١٩٧٥ الاقتصادية في العالم. ويعود الفضل لإرنست ماندل في التحذير حينذاك من ذلك التفسير (انظر بالأخص ماندل ١٩٧٥، ١٩٨٢/٣٧ وما يليها؛ انظر أيضاً نوريل وسان آلاري ١٩٩٢). من جانبه، قدّم اقتصاديٌّ مناصرٌ لضبط الأسواق هو ميشيل آغلييتا تفسيراً مشابهاً (آغلييتا وآخرون، ١٩٩٠).

مسؤولية مصرفيي الشمال

انتهج مصرفيو الشمال سياسة إقراضٍ أكثر فأكثر جسارةً (ومجازفةً)، ولاسيّما في بلدان العالم الثالث (سواءٌ في شركاتها الخاصة أم لدى حكوماتها). سرعان ما تعوّد صناع القرار في تلك البلدان على وضعٍ «يقدّم» فيه المصرفيون قروضاً بفوائد شديدة الانخفاض (بين ٣ و٨ بالمائة سنوياً حتى العام ١٩٨٧). وإذا ما أخذنا التضخم بالاعتبار، فأسعار الفائدة الحقيقية كانت تقارب الصفر، بل إنها كانت سلبيةً أحياناً. كانت تلك صفقةً جيدة للمقترضين. ويتوافق العديد من الشهادات التي أدلى بها مندوبون سياسيون رفيعون ومديرو شركاتٍ من الجنوب في القول إنّ ممثلي مصارف الشمال كانوا يصطفّون للنجاح في تقديم قروض تتنافس في تهاود شروطها. حين اندلعت أزمة العام ١٩٨٢، كان عدد المصارف المقرضة للمكسيك يتجاوز ٥٠٠ مصرفاً، وأكثر من ٨٠٠ مصرف بالنسبة للبرازيل.

الأزمة الاقتصادية العالمية للعامين ١٩٧٤ ١٩٧٥ وتواصل سياسة تيسير الإقراض

حين اجتاحت العام ١٩٧٤ ١٩٧٥ موجة ركودٍ عالمية، حاولت حكومات الشمال تطبيق وصفاتٍ شائعة في تلك الحقبة على أمل الانطلاق مجدداً، وذلك بزيادة الطلب. في هذا الإطار، تواصلت زيادة إقراض العالم الثالث. أضيف إلى ذلك منح قروضٍ كبيرةٍ لعدة بلدان من أوروبا الوسطى والبلقان (يوغوسلافيا، بولونيا، هنغاريا، رومانيا...). هذه المرة، فإنّ حكومات الشمال هي التي عرضت على الجنوب قروضاً جذابة على شكل اعتمادات تصدير شرط أن تشتري بلدان الجنوب من مصانع بلدان الشمال المانحة معداتٍ صناعية أو أية منتجاتٍ أخرى (بما في ذلك التجهيزات العسكرية المموهة بشكلٍ أو بآخر). تهدف مثل تلك الديون الثنائية (من حكومات الشمال إلى حكومات العالم الثالث) إلى إعادة إطلاق طلب بلدان العالم الثالث لمنتجات الشمال. والنتيجة أنّ ديون الجنوب ارتفعت سنوياً بنسبة ٢٠ بالمائة بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٠.

لماذا منحت تلك القروض؟

لقد قدّم البنك الدولي وحكومات البلدان المصنعة ومصارف الشمال تلك القروض قبل كل شيء لتمويل مشاريع موجهة لتشييد البنى التحتية (مشاريع ضخمة للطاقة على سبيل المثال). كما جرى تقديم قروضٍ لخفض عجز ميزان مدفوعات بلدان الجنوب. وكان بعضها الآخر على شكل اعتماداتٍ للتصدير لدعم صناعات التصدير في الشمال.

سارت جميع تلك الديون وفق منطقٍ واحد: ربطٌ أقوى لبلدان المحيط بالسوق العالمية، وزيادة تحويلها نحو التصدير. وقد أدى ذلك إلى التخلي عن زراعات القوت المحلية أو عن مشاريع صناعية تهدف لتلبية حاجات السوق الداخلية في بلدان الجنوب أو لتصدير منتجاتٍ ذات قيمة مضافة مرتفعة ربما تنافس اقتصادات الشمال. كما هدفت تلك القروض لتنمية تخصص بلدٍ ما في إنتاج بعض منتجات التصدير. كانت البلدان الأقل تطوراً في العالم الثالث هي الأكثر هشاشةً وتخصصت على نحوٍ قوي، مما فاقم تبعيتها. لكنها لم تكن الوحيدة، فقد جُرّت الجزائر مثلاً، التي كانت في مرحلة إقلاعٍ صناعي، للتركيز على تطوير استخراج النفط والغاز.

عبر دفع الشمال لبلدان الجنوب إلى التركيز على تصدير المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة، وضعَها في منافسةٍ بينها وبين بعضها، ولم يكن لذلك على المدى القصير إلا أن يؤدي إلى هبوط أسعار صادارتها، وبالتالي خفض عائداتها التصديرية، ولا سيما تدهور شروط التبادل التجاري (انظر الفصل التاسع).

مفسدون وفاسدون...

من جهةٍ أخرى، استخدم حكام دولٍ قسماً كبيراً – يصعب تقديره – من القروض للإثراء الشخصي. يطرح فيليب نوريل وإيريك سان آلاري (١٩٨٨/٤٠) السؤال التالي: «من هم المصرفيون الذين رفّ لهم جفنٌ حين رأوا أنّ قرضاً مكرساً لشركةٍ حكوميةٍ مكسيكية أو فلبينية قد دفع في الواقع مباشرةً إلى حسابٍ مصرفي في بوسطن أو في جنيف لهذا أو ذاك من كبار المسؤولين؟»

هنالك أمثلةٌ شهيرة. فحين جرت الإطاحة بدكتاتورية ماركوس في الفيليبين بعد عشرين عاماً في السلطة، كان هذا الأخير قد راكم ثروةً شخصيةً تقدّر بعشرة مليارات من الدولارات، في حين ورثت حكومات ما بعد ماركوس والشعب الفليبيني ديناً خارجياً يبلغ ثلاثين مليار دولار.

ومثال دكتاتور زائير موبوتو سيسي سيكو مدرسيٌّ أيضاً. ففي العام ١٩٦٠، كان دخله دخل عريفٍ في الجيش. وبعد ثلاثين عاماً، بلغت ثروته الشخصية نحو ثمانية ملياراتٍ من الدولارات (تتفاوت التقديرات، فمصارف الشمال وجنوب إفريقيا لا

تفصح حتى اليوم عن ممتلكات موبوتو). وحين سقط الدكتاتور في أيار/مايو ١٩٩٧، بلغ الدين الخارجي للسلطات الكونغولية الجديدة والشعب الكونغولي نحو ١٣ مليار دولار.

سوف نعرض في مكانٍ آخر من هذا الكتاب تحليلاً لمديونية الأرجنتين في عهد الدكتاتورية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢)، يظهر وجود تواطؤٍ بين مصارف الشمال وصندوق النقد الدولي وحكومات الولايات المتّحدة وبين الدكتاتورية في الأرجنتين لجعل الأرجنتين مدينةً، مع إثراء مسؤوليها ومؤسسات الشمال المالية.

هنالك أمثلةٌ عديدةٌ على مثل تلك الممارسات، فهي جزءٌ من «النظام» وتعتبر الآن عاديةً وشرعية. فجزءٌ كبيرٌ من الأموال التي أقرضها الشمال (نحو ٨٠ بالمائة منه وفق فيلاس، ١٩٩٣، ومؤلفين آخرين) لم يصل أبداً إلى اقتصادات البلدان المستهدفة، ناهيك عن شعوبها.

في العام ٢٠٠٢، بلغت كمية الأموال التي أودعتها البلدان النامية في مصارف الشمال ضعف المبالغ التي أقرضتها تلك المصارف نفسها للبلدان النامية (انظر الفصل التاسع، الجدول ٩-٧). لاشك في أنّ جزءاً لا يستهان به من تلك الأموال أتى من المبالغ التي جرى إقراضها للبلدان النامية واختلسها حكام البلدان المدينة ورجال أعمالها[٢].

على المرء أن يأخذ بالاعتبار أيضاً أموال القروض المستخدمة في مشاريع تهدف لزيادة هيبة الأنظمة الدكتاتورية أو غير الدكتاتورية. ففي ساحل العاج على سبيل المثال، بنى فيليكس هوفويت بوانيي في القرية التي ولد فيها نسخةً مطابقةً لكاتدرائية القديس بطرس في روما، وبنى موبوتو قصر غبادوليت في قريته... وهذه الأمثلة ليست سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد.

أخيراً، يجب إحصاء الأضرار التي تسبب بها تنفيذ مشاريع الطاقة أو بنى الاتصالات التحتية الضخمة للبيئة والسكان. كما يجب أن يؤخذ بالاعتبار واقع أنّ القسم الأعظم من النفقات الضرورية لتنفيذ تلك المشاريع قد استخدم في دفع ثمن تجهيزاتٍ مستوردةٍ من الشمال وفي دفع رواتب خبراءٍ من الشمال، في حين لم تصل إلا مبالغُ ضئيلةٌ إلى بلدان الجنوب. والحقيقة أنّ العديد من تلك المشاريع لم ينجز، أو أنّها تستخدم بأقل من طاقتها بكثير لأنّ تصميمها جرى دون أن تؤخذ بالاعتبار الحاجات الفعلية للبلد المعني.

كما أنّ الفساد يمرّ بأوساط الأعمال، فيملأ جيوب شخصياتٍ من الشمال والجنوب معاً. هنالك مثالٌ جليٌّ على تلك الممارسات، هو مثال شركة إلف آكيتين في الكونغو برازافيل. فقد رمى الرئيس الكونغولي الأسبق ليسوبا حجراً في المستنقع

أواخر العام ١٩٩٧ حين رفع دعوى على مجموعة إلف، متهماً إياها بالتورط في انقلابٍ عسكري. كانت تلك طريقة إلف في «معاقبة» ليسوبا لأنّه فكّر في بيع سلسلةٍ من آبار النفط لشركةٍ أمريكية. توضّح شكوى باتريس ليسوبا ما يلي: «لن يصعب العثور على الآثار المالية للمساعدة التي قدمتها شركة إلف للمجموعة الانقلابية، باعتبار أنّ تحضير عمليةٍ بهذا المدى وتنفيذها قد كلّف على نحوٍ مباشرٍ أو غير مباشر مبلغاً يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار». كما دان الأوساط الماليّة (التي استفاد منها هو أيضاً) التي تمرّ عبر عدة مؤسسات مصرفية مثل مصرف FIBA الموجود في باريس ومصرف SIBA الموجود في لوكسمبورغ ومصرف Belgolaise البلجيكي (لوموند، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧). تضاف هذه الفضيحة إلى الأمور التي كشفها تحقيق أجري في فرنسا أظهر أنّ نحو أربعين شخصية بارزة – من بينها وزيرٌ سابقٌ ينتمي لحزب التجمع من أجل الجمهورية وأحد معاوني شارل باسكوا وزير الداخلية الأسبق وأحد المقربين من رولان دوما وصديقٌ لفرانسوا ميتيران... – قد عيّنوا بوصفهم «خبراء» مزعومين واستفادوا حتى العام ١٩٩٣ من رواتب مجاملة كانت شركة إلف تدفعها في سويسرا (لوموند، الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

إذا كان هنالك فاسدون، فلا بدّ من وجود مفسدين. في العام ١٩٩٧، احتلت بلجيكا (مع لوكسمبورغ) وفرنسا على التوالي المرتبة الأولى والثانية في قائمة الدول المفسدة وفق دراسةٍ أجراها يوهان لامسدورف، أستاذ الاقتصاد في جامعة غوتنغن لصالح مؤسسة «الشفافية الدولية». وبالفعل، ينصّ العديد من تشريعات الشمال صراحةً على أنّ الشركات تستطيع أن تدرج في حساباتها عمولاتٍ تدفع في الخارج وأن تحسمها من الأرباح الخاضعة للضريبة (لوسوار، ٣٠ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧). من جهةٍ أخرى، يعود جزءٌ من المساعدة التي «تمنحها» فرنسا للبلدان الدائرة في فلكها إلى خزائن الحكومة مباشرةً.

سدّ إنغا في الكونغو زائير

بدأ تنفيذ المجمّع الكهرمائي في إنغا، وهو مشروعٌ قديمٌ للاستعمار البلجيكي، لدى وصول الجنرال موبوتو إلى السلطة في العام ١٩٦٥، واحتفظ مكتب الرئاسة بالإشراف عليه. وفي أواخر العام ١٩٧١، أصبح مستوى التمويل غير كافٍ لتغطية إنجاز الأعمال. وصلت كلفة المرحلة الأولى من أشغال إنغا إلى ١٦٣،٣٥٠ مليون دولار، أي بزيادةٍ مقدارها ١٢٥ بالمائة عن التقديرات الأولية. وفي نهايةِ العام ١٩٨٠، في حين كانت محطة إنغا تستخدم بأقل من نصف طاقتها ولم يكن أيٌّ من المشاريع التي يفترض أن تربط بتلك المنشأة قد أنجز بعد، انطلق صناعيون آخرون في

مغامرة إنغا ٢ التي يفترض أن تكون طاقتها ثلاثة أضعاف طاقة إنغا ١. كانت الكلفة التقديرية لتلك المحطة الثانية تقدّر بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار، لكنها بلغت ٤٦٠ مليون دولار.

جرى التمويل عن طريق قروض مصرفية وتجارية، قدم أولها وأكبرها مصرف Société Générale البلجيكي (١٦٧ مليون دولار بسعر فائدة يتراوح بين ٦ و٨ بالمائة). وقد زادت مشكلات تراكم في الرمال كلفة تشغيل إنغا ٢ على نحو كبير. علاوةً على ذلك، لم تر مشاريع التّنمية الاقتصادية التي كانت تبرر تلك المحطة الثانية النور (غالان ولوفيفر، ١٩٩٦/٣٠).

الأسوأ في قصة «الفيل الأبيض» هذه أنّ محطة إنغا قد ولّدت طاقةً كهربائية، لكنّ تلك الكهرباء التي أوصلت عبر أسلاكٍ تغطي أكثر من ألف كيلومتر لتصل محطاتٍ صناعية استراتيجية لم تصمم ولم تستخدم لتقدّم كيلوواط واحد لمضخات المياه في القرى أو لتنوير المراكز الصحية أو لأي تحسينٍ في مستوى حياة مئات الآلاف من البشر الذين يعيشون تحت أسلاك الطاقة تلك.

تعيد دراسةٌ أجريت بطلبٍ من الوزير البلجيكي للتعاون من أجل التنمية هذا النمط من المغامرات إلى سياقه. «لقد دفعت السيولة المفرطة في النظام النقدي الدولي، المترافقة بالغياب شبه الكامل لمراقبة الأسواق المالية، المصرفيين في سياق الأزمة التي تشهدها البلدان الغربية إلى توجيه فائضهم المالي نحو العالم الثالث. وهكذا تخصصوا في تحويل الوفر القادم من العالم الثالث وإعادة تدويره إلى قروضٍ موجهة للعالم الثالث. يتميز الدين الناجم عن هذا الأمر بتمركزٍ شديدٍ حول عدد صغيرٍ من البلدان وبتمركزٍ شديدٍ للمصارف المقرضة، وعلى رأسها المصارف الأمريكية.

إذا كانت المصارف الأمريكية الكبرى قد بدأت في إقراض بلدان العالم الثالث منذ الستينات، فقد سرّع دخول الدولارات النفطية إلى أسواق رؤوس الأموال العالمية الحركة التي انتشرت على شكل وباءٍ كان حوامله «بائعو المال»، وهم وسطاء حقيقيون للمصارف يذرعون العالم الثالث جيئةً وذهاباً ليوظفوا فيه قروضهم.» (سيمونز ١٩٨١).

منعطف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

«نجمت أزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثمانينات عن الارتفاع الهائل في أسعار الفائدة بسبب السياسة النقدية التقييدية التي انتهجها رئيس بنك الاحتياط الفدرالي في الولايات المتحدة بول فولكر.»

جوزيف ستيغلتز في: خيبات العولمة.

وصل التضخم في السبعينات على مستوى الاقتصاد العالمي إلى مستوياتٍ لا تحتمل من وجهة نظر النظام الرأسمالي (آدا ٩٩/٢٠٠١ وما يليها؛ دوبرونهوف ٤٩/١٩٩٦). وفي السبعينات، انخفضت بشدةٍ أسعار فوائد القروض بسبب ارتفاع الأسعار، فأصبحت سلبيةً أو ضئيلةً للغاية، وذلك على حساب المقرضين (انظر الجدول ٨ -١ حول تطور أسعار الفائدة).

جرى المنعطف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ بقيادة بول فولكر، رئيس بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي، ومارغرت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية، أي في بلد أعظم قوةٍ مالية وبلد أكبر سوقٍ دولية للعملات، فجرى تطبيق زيادةٍ كبيرةٍ في أسعار الفائدة. كانت «ثورة أكتوبر الثانية»، كما يحلو لبعض المعلّقين تسميتها، تهدف لكسر التضخم في الولايات المتّحدة أولاً. وقد أدّت إلى رفع أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل إلى مستوياتٍ غير مسبوقة.

انتشرت هذه السياسة في كل مكانٍ ابتداءً من الثمانينات بقيادة إدارة ريغان وحكومة تاتشر، فارضةً بالتدريج على بقية أرجاء العالم سياساتٍ نيوليبرالية ومعدّلةً بشكلٍ كبيرٍ شروط التمويل الداخلي والخارجي في الاقتصادات الوطنية. وأثّر تبدل السياسة المالية على أكثر المدينين ضعفاً (أزمة ديون العالم الثالث)، وكذلك على التشغيل والأجور والحماية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه على المديونية الحكومية في البلدان الرأسمالية المتطورة.

اندلاع أزمة ديون العالم الثالث: الاختناق المالي

تأثيرات ارتفاع أسعار الفائدة

عنت السياسة الجديدة بالنسبة لبلدان العالم الثالث مضاعفة المبالغ الواجب تسديدها ثلاث مرات قياساً للدين نفسه، إذ تبعت أسعار فائدتها أسعار الفائدة في الولايات المتحدة Prime Rate والليبور (انظر ثبت المصطلحات). كانت القروض المستجرة في السبعينات تتضمن بنداً تأشيرياً لأسعار الفائدة وفق تطور الليبور أو Prime Rate. يمكن بيسرٍ كشف التطور المذكور أعلاه في الجدول ٨ -١.

الجدول ٨ -١

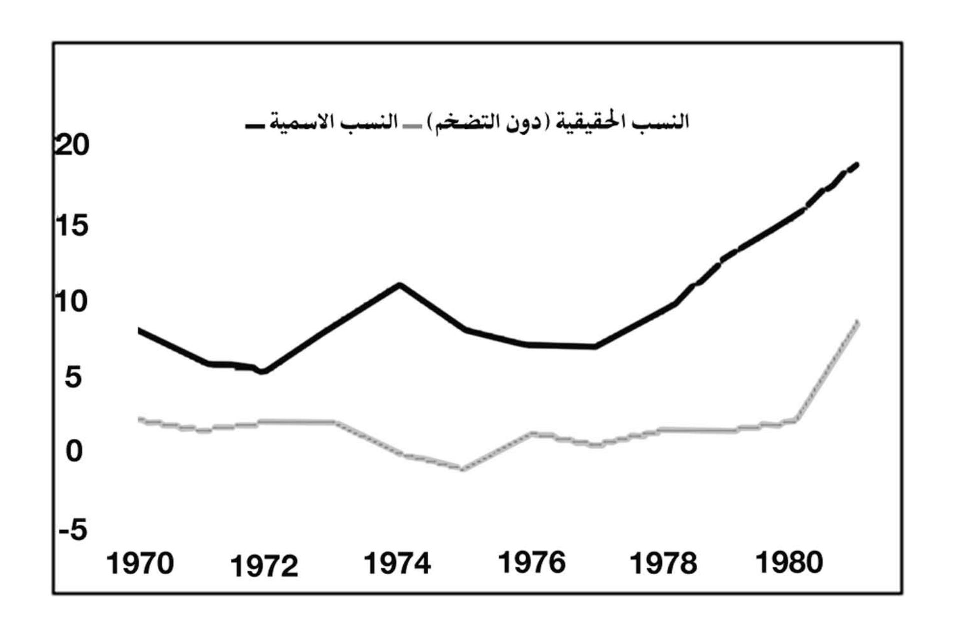
سعر الفائدة الاسمية، سعر الفائدة الحقيقية والتضخم (نسبة مئوية)

السنة	سعر الفائدة الاسمية	الحقيقية	التضخم في الولايات المتحدة
١٩٧٠	٧,٩	٢,٠	٥,٩
١٩٧١	٥,٧	١,٤	٤,٣
١٩٧٢	٥,٢	١,٩	٣,٣
١٩٧٣	٨,٠	١,٨	٦,٢
١٩٧٤	١٠,٨	٠,٢	١١,٠
١٩٧٥	٧,٩	١,٣	٩,٢
١٩٧٦	٦,٨	١,١	٥,٧
١٩٧٧	٦,٨	٠,٣	٦,٥
١٩٧٨	٩,١	١,٤	٧,٧
١٩٧٩	١٢,٧	١,٤	١١,٣
١٩٨٠	١٥,٣	١,٨	١٣,٥
١٩٨١	١٨,٩	٨,٦	١٠,٣
١٩٨٢	١٤,٩	٨,٧	٦,٧
١٩٨٣	١٠,٨	٧,٦	٣,٢
١٩٨٤	١٢,٠	٧,٧	٤,٣
١٩٨٥	٩,٩	٦,٤	٣,٥
١٩٨٦	٨,٣	٦,٤	١,٩
١٩٨٧	٨,٢	٤,٥	٣,٧
١٩٨٨	٩,٣	٥,٢	٤,١
١٩٨٩	١٠,٩	٦,١	٤,٨
١٩٩٠	١٠,٠	٤,٦	٥,٤
١٩٩١	٨,٥	٤,٣	٤,٢
١٩٩٢	٦,٣	٣,٣	٣,٠
١٩٩٣	٦,٠	٣,٠	٣,٠
١٩٩٤	٧,٧	٥,١	٢,٦

المصدر: CEPAL في أوغارتيشه، ١٩٩٦/٢٣٠

الشكل ٨ -١

تطور أسعار الفائدة الأمريكية الشمالية بين العامين ١٩٧٠ و١٩٨١ (نسبة مئوية)



تمثيل بياني للجدول، أنجزه داميان مييه

في الجدول والرسم البياني أعلاه، جرى حساب سعر الفائدة الحقيقيّ بطرح معدل التضخّم في الولايات المتحدة من سعر الفائدة الاسمي. في هذه الحالة، يقدم تطوّر سعر الفائدة الأمريكي تقديراً حسناً للأسعار المطبقة في الأسواق المالية الدولية، مثل الليبور في لندن، الذي يعتبر مرجعاً لتحديد أسعار فائدة القروض الممنوحة للعالم الثالث.

توضح أرقام الجدول مدى انخفاض أسعار الفائدة في السبعينات (سواءٌ أكانت اسميةً أم حقيقية). بل إنّ أسعار الفائدة كانت سلبية بين العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥. بدأ الميل للارتفاع منذ العام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بزيادة أسعار الفائدة الاسمية. وبدأ التضخم بالتراجع ابتداءً من العام ١٩٨١، مؤدياً لارتفاع شديد في أسعار الفائدة الحقيقية في كل الاقتصادات وإلى أزمة الاختناق المالي لبلدان الجنوب المدينة.

من الهام أيضاً ملاحظة أنّ أسعار الفائدة الحقيقية كانت أعلى في عقدي الثمانينات والتسعينات بأكملهما منها في السبعينات، وهذا يعني أنّ أسعار الفائدة الحقيقية للقروض الجديدة التي جرى استجرارها في الثمانينات والتسعينات لتسديد قروض السبعينات كانت عموماً أعلى من تلك الخاصة بالقروض التي استخدمت لتسديدها.

هنالك أمرٌ آخر أكثر صدماً ودلالةً، وهو الدراسة التي قام بها سيباستيان إدواردز. كان هذا الاقتصادي رئيس القسم الاقتصادي الخاص بأمريكا اللاتينية في البنك الدولي حتى العام ١٩٩٦. ولا تتعارض دراسته مع التقديرات السابقة، بل تضخمها. فلحساب تطور أسعار الفائدة الحقيقية المطبقة على ديون أمريكا اللاتينية، يطرح إدواردز من أسعار الفائدة الاسمية (الليبور) معدل التضخم في الصادرات الأمريكية اللاتينية. إنّ هذه الطريقة في الحساب ملائمة، فأمريكا اللاتينية تسدد ديونها بحصيلة صادراتها.

وفق إدواردز، فإنّ «سعر الفائدة الحقيقي قد ارتفع في حالة أمريكا اللاتينية من ٣,٤ بالمائة وسطياً (نسبة سلبية مناسبة للبلدان المدينة) بين العامين ١٩٧٠ و١٩٨٠ إلى +٩,١٩ بالمائة في العام ١٩٨١، و+٥,٢٧ بالمائة في العام ١٩٨٢، و+٤,١٧بالمائة في العام ١٩٨٣» (إدواردز، ١٩٩٧/٣٥).

العجز التجاريّ في بلدان الجنوب

أدى اندلاع أول ركودٍ معمم منذ ذلك الذي حصل في العام ١٩٧٤ ١٩٧٥ إلى انكماش أسواق التصدير (ماندل ١٩٨٢/٢١٤ وما يليها). وبتضافر هذا العامل مع الهبوط الحاد في أسعار المواد الأولية ابتداءً من آب/أغسطس ١٩٨٢، أدى ذلك إلى اختناقٍ ماليّ لبلدان العالم الثالث، وكان نتيجةً ميكانيكيةً لانخفاض عوائد التصدير، بالإضافة إلى ارتفاع أقساط الفوائد. ونتج عن ذلك عجزٌ تجاري، توجّب السعي لتمويله بقروضٍ جديدة. علاوةً على ذلك، لم يبق صنبور الإقراض مفتوحاً لفترةٍ طويلة، بعد أن أدركت المصارف المخاطر التي عرّضت نفسها لها. كما شهدت مداخيل البلدان المنتجة للنفط انخفاضاً كبيراً، فلم تعد الدولارات النفطية متوافرةً لإعادة تدويرها على شكل قروض.

الشكل ٨ -٢

أسعار بعض زمر المنتجات بالدولار الثابت لعام ١٩٩٠

(القيمة الأساسية ١٠٠ في العام ١٩٩٠)



رسم بياني أجراه داميان مييه

في عهد ريغان، جرى تمويل العجز الكبير في ميزانية الولايات المتحدة بكمياتٍ من رؤوس الأموال تدفّقت إلى الولايات المتحدة وبعيداً عن العالم الثالث. وفي حين كانت الولايات المتحدة تحلّ محلّ تلك البلدان كأكبر مقترضٍ في الأسواق المالية العالمية، كانت ألمانيا الاتحادية واليابان تأخذان مكان الأوبك كأكبر مقرضٍ للأموال.

وقد أدّى قرار المصارف القاضي بالتوقيف المفاجئ لمنح القروض لبلدان العالم الثالث إلى توقّف تسديد خدمة الديون، وهو ما كانت تخشاه. وفي آب/أغسطس ١٩٨٢، أعلنت السلطات المكسيكيّة أنّها لم تعد قادرةً على مواجهة التزاماتها المالية الدولية، وتبعتها حكوماتٌ أخرى في كافة أرجاء العالم الثالث.

لقد أدّت أزمة ديون العالم الثالث إلى طرح مشكلةٍ أمام حكومات البلدان الغنية، إذ وجدت نفسها، وهي الخارجة بالكاد من أزمةٍ دامت عدة سنوات، أمام شوكةٍ جديدةٍ في خاصرتها. كانت المصارف قد أقرضت أموالاً طائلة للعالم الثالث، وبالتالي

أصبحت أزمة الديون تهددها بأزمةٍ أخرى. على سبيل المثال، كانت القروض المتوجّبة على البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وتشيلي في العام ١٩٨٢ تمثّل ١٤١ بالمائة من رأسمال مورغان غارانتي بنك، و١٥٤ بالمائة من رأسمال تشيز مانهاتن بنك، و١٥٨ بالمائة من رأسمال بنك أوف أمريكا، و١٧٠ بالمائة من رأسمال كيميكال بنك، و١٧٥ بالمائة من رأسمال سيتي بنك، و٢٦٣ بالمائة من رأسمال مانوفاكتوررز هانوفر.

لكنّ ذلك لم يدم، إذ تحوّل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى متلقيين هامين لديون العالم الثالث. وقد تولت الدول الدائنة في الشمال المجتمعة في نادي باريس (الذي يتصرف بتعاونٍ وثيقٍ مع الثنائي صندوق النقد الدولي/البنك الدولي) أمر إعادة التفاوض حول ديونها الثنائية مع البلدان المدينة. ونظم نادي لندن انسحاب المصارف الخاصة من سوق ديون العالم الثالث عبر ضمانه لمصالحها بأقصى حدّ.

لقد قرّرت الغالبية العظمى من بلدان الجنوب تسديد ديونها عبر إجراءاتٍ مختلفة زادت على المدى المتوسط والطويل من المبالغ المتوجب دفعها.

الحواشي:

(١) توفّر مختلف الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، الأمانة العامة للأمم المتحدة)، التي تنشر بانتظام وثائق حول تطور الديون، أرقاماً يمكن أن تتفاوت بشدة. وهذه التفاوتات ناتجة عَن: ١) طرائق مختلفة في جمع الأرقام الجزئية المتوافرة؛ ٢) اختلافات حول طبيعة الدين المعني؛ ٣) عينات من بلدان مختلفة. على سبيل المثال، قدّرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في البداية مجموع ديون العالم الثالث بمبلغ ٥٥٢ مليار دولار في العام ١٩٨٢ (تقرير العام ١٩٨٣)، في حين أنّ البنك الدولي يقدّم مبلغ ٥٩٦ مليار دولار. ثمّ عدّلت منظمة التعاون نفسها طريقتها في الحساب لتأخذ بالاعتبار الديون قصيرة الأجل فارتفعت المديونية الكلية إلى ٨٢٠ مليار دولار في التقرير التالي. وعاودت تغيير تقديرها مرّةً أخرى، فأصبحت ديون العالم الثالث للعام ١٩٨٢ تقدّر في تقرير العام ١٩٩٠ بمبلغ ٨٥٤ مليار دولار. لكلّ عام من عقد الثمانينات، يبلغ الفارق ١٠٠ مليار دولار على الأقل بين الأرقام التي يقدمها صندوق النقد الدولي وتلك التي تقدمها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛ من أجل مزيدٍ من التفاصيل، انظر نوريل وسان آلاري، ١٩/١٩٨٨ وما يليها.

الفصل التاسع

التحويلات من المحيط إلى المركز، من العمل إلى رأس المال

تسود الرأي العام فكرة أنّ الشمال يساعد الجنوب. ولكن حتى في قمة مجموعة السبعة المنعقدة في تموز/يوليو ١٩٩٤ في نابولي، رأى الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران ملائماً إعلان أنه «على الرغم من إنفاق مبالغ كبيرة على المساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف، فإن تدفق المال من إفريقيا إلى البلدان عالية التصنيع هو أكبر من تدفقه نحو البلدان النامية.» وفي الحقيقة، فهنالك تحويلٌ هائل لفضل القيمة الاجتماعي الذي ينتجه صغار الكسبة والمنتجون في بلدان الجنوب إلى الطبقات المسيطرة في البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث.

يبدأ هذا الفصل بإلقاء نظرة عامة على مختف أشكال التحويل من الجنوب إلى الشمال. ويتضمن إضافة لما سبق ذكره خسارة الدخل المحتمل من العملة الصعبة التي يعاني منها الجنوب بسبب السياسات الحمائية التي يمارسها الشمال. أخيراً، سيعالج هذا الفصل مسألة الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم النامية، وسمات محددة لمساعدات التنمية الرسمية.

انتقال الثروة

تسديد الديون

وفق البنك الدولي، بلغ الدين الخارجي الكلي للبلدان النامية ٥٨٠ مليار دولار في العام ١٩٨٠. وقد بلغ في نهاية العام ٢٠٠٢ ما يقارب ٢٤٠٠ مليار دولار، أي أنه تضاعف أربع مرات. يظهر الجدول ٩ – ١ توزعه حسب المناطق، وكم هي مذهلةٌ الزيادة النسبية لكل منطقة كما يظهر الجدول ٩ – ٢.

الجدول ٩ - ١ توزع الدين الخارجي للبلدان النامية حسب المناطق وبمليارات الدولارات

المنطقة	١٩٨٠	٢٠٠٢
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٦٤,٦	٥٠٩,٥
جنوب آسيا	٣٧,٨	١٦٦,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٠٢,٥	٣١٧,٣
إفريقيا جنوبي الصحراء	٦٠,٨	٢٠٤,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٥٧,٤	٧٨٩,٤
الكتلة السوفيتية سابقاً	٥٦,٤	٣٦٩,٨

المصدر: حسابات المؤلف وداميان مييه وفق البنك الدولي ٢٠٠٣ أ

الجدول ٩ -٢

عامل زيادة الدين وفق المناطق من العام ١٩٨٠ إلى العام ٢٠٠٢

شرق آسيا	٧,٩
جنوب آسيا	٤,٤
الشرق الأوسط	٣,١
إفريقيا جنوبي الصحراء	٣,٤
أمريكا اللاتينية	٣,١
الكتلة السوفييتية سابقاً	٧

المصدر: حسابات المؤلف وداميان مييه وفق البنك الدولي ٢٠٠٣ أ

سددت البلدان النامية لدائنيها من العام ١٩٨٠ إلى العام ٢٠٠٢ أقل من ٤٦٠٠ مليار دولار[١]. هكذا، وبعد تسديد بلدان المحيط ثمانية أضعاف المبالغ التي اقترضتها، تجد نفسها لا تزال مدينة بأربعة أضعاف ما اقترضته. الزيادة النسبية بين ديون العام ١٩٨٠ والتسديدات منذ ذلك التاريخ معروفة (انظر الجدول ٩ -٣)

الجدول ٩ – ٣

خدمة الدين بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٢

شرق آسيا	× ١٤,٢
جنوب آسيا	× ٦,٦
الشرق الأوسط	× ٦,٨
إفريقيا جنوبي الصحراء	× ٤,٢
أمريكا اللاتينية	× ٧,٢
الكتلة السوفييتية سابقاً	× ١١,٢

المصدر: حسابات المؤلف وداميان مييه وفق البنك الدولي ٢٠٠٣ ب

لقد أرسل سكان المحيط بين العامين ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ ما يعادل ٥٠ ضعف قيمة مشروع مارشال لدائنيهم في الشمال (مع اقتطاع حكومات ورأسماليي المحيط لعمولتهم).

كيف تكون التسديدات أكبر من المبلغ المستحق في العام ١٩٨٠؟ بدأ مصرفيو الشمال آلية النقل هذه بمساعدة نادي باريس والثنائي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. على وجه العموم، كانت أسعار الفائدة المطبقة على الأموال التي اقترضتها بلدان المحيط شديدة الارتفاع، مما فرض على المدينين زيادة مديونيتهم على نحوٍ منتظم بغرض الوفاء بالتزاماتهم، فاقترضوا مجدداً لتسديد ديونهم القديمة.

كيف يمكن لهذا الوضع أن يتواصل من غير أن يؤدي إلى قيام زعماء الجنوب برفض الدفع؟ هنا يدخل منطق جديد إلى اللعبة. فالطبقات المسيطرة في المحيط، التي خدمت مصالحها غالبية حكومات الجنوب والكتلة السوفييتية سابقاً، تستغل المديونية الخارجية لبلدانها. فهي تصدر إلى مصارف المركز قسماً كبيراً من رأس المال الذي راكمته في المحيط بوسائل عدة، تتضمن اختلاس القروض الدولية، واستغلال العمال المأجورين وصغار الكسبة، وسرقة الملكية العامة كما حدث على نطاق واسع في الاتحاد السوفيتي سابقاً، والمساعدات التي تلقتها من سلطات بلادها، وعائدات النفط وغيرها من العائدات التي تدفعها الشركات عابرة القومية التي تستغل موارد البلد، والنشاطات الإجرامية (تهريب المخدرات والأسلحة والبشر...الخ). إن هدف هذا المخطط هو وضع رأس المال في مكان آمن ومنحه، في بعض الحالات، وضعاً قانونياً كان يفتقده منذ البداية. يساهم تصدير رأس المال ذاك في مراكمة رأس المال

في مركز النظام وتقويته. بعد ذلك يُقرَض قسم من رأس المال المصدر هذا إلى دول المحيط وشركاته. وهكذا تكون الطبقات المسيطرة في البلدان النامية مقرضةً لجزء من دين بلادها الخارجي. تقترض هذه الطبقات بوصفها رأسماليي المحيط من مصارف المركز وأسواقه المالية «رؤوس أموال تودعها فيه».[٢]

ثم تدور العجلة. تقترض طبقات النخبة في المحيط من المركز بأسعار فائدة أعلى من تلك التي يدفعها المقيمون في المركز، لكنها أخفض من تلك التي تفرضها المصارف المركزية في بلدانها نتيجة الاتفاقيات المعقودة مع صندوق النقد والبنك الدولي. في الختام، تقرض ما اقترضته من المركز لحكوماتها (إضافة للشركات الصغيرة والطبقة المتوسطة) بأسعار فائدة مرتفعة جداً.

مشروع مارشال (١٩٤٨ - ١٩٥١)

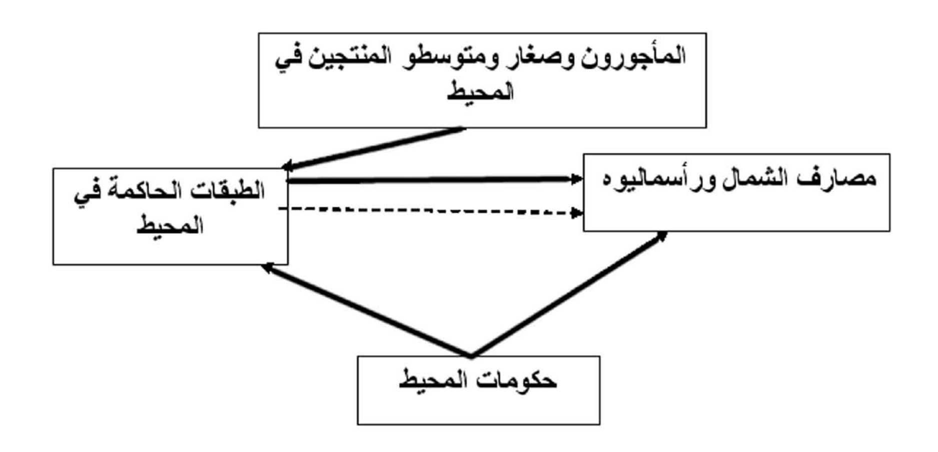
عرف باسم برنامج الإنعاش الأوروبي، وهو وليد تفكير إدارة ترومان الدي***موقراطية، ثم اقترن فيما بعد باسم وزير الخارجية جورج مارشال (رئيس الأركان السابق بين العامين ١٩٣٩ و١٩٤٥) الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ البرنامج. كان هدف البرنامج إعادة إعمار أوروبا التي تدمرت بعد الحرب العالمية الثانية. وقد منحت الولايات المتحدة مساعدات لستة عشر بلداً أوروبياً بين نيسان/أبريل ١٩٤٨ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ على هيئة قروض بلغت قيمتها ١٢,٥ مليار دولار، وتعادل ٩٠ مليار دولار بأسعار الدولار في العام ٢٠٠٣. فإن أخذنا المبلغ الكلي لتسديدات الديون التي دفعتها البلدان النامية في العام ٢٠٠٢ وحده (٣٤٣ مليار دولار) لدائنيها في البلدان عالية التصنيع، لوجدنا أنها تعادل في عام واحد ما يقارب أربعة أضعاف قيمة مشروع مارشال. منذ العام ١٩٨٠، دفعت شعوب المحيط ٤٦٠٠ مليار دولار (أكثر من خمسين ضعف قيمة المشروع) إلى دائنيها في المركز (المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٣ أ).***

إذن يقوم رأسماليو المحيط بمراكمة الأموال عبر استغلال العمال وصغار الكسبة في مناطقهم وتبديد موارد بلادهم، ثم يصدرون قسماً من تلك الأموال إلى مصارف المركز. بعد ذلك يقترضونها ويستوردونها إلى بلدانهم ثم يقرضونها لمواطنيهم بأسعار فائدة مرتفعة، مما يزيد الدين الداخلي. علاوة على ذلك، يقومون بشراء سندات الدين الخارجي من نيويورك ولندن وأسواق العملة، حيث يتم تداول القسم الأعظم من سندات الدين التي تصدرها كيانات المحيط. وهكذا يكونون طرفاً في نادي الدائنين مقدمي الدين الخارجي العام والخاص لبلدان المحيط. سيتكفل مثال بسيط بشرح ذلك. يقوم رأسماليو المحيط A بإيداع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في مصرف في الشمال B بفائدة ٤ بالمائة. بعد عام، يحصلون على فوائد قيمتها ٨ مليون دولار. يقترضون بعدها ١٠٠ مليون دولار من نفس المصرف B

بفائدة ٩ بالمائة ويدفعون ٩ مليون دولار، محولين مليون دولار إلى حساب B كأرباح. ثم يقومون بإقراض المائة مليون دولار إلى C (حكومة في الجنوب، أو شركة صغيرة أو متوسطة الحجم أو أصحاب الدخل المحدود) بفائدة ١٥ بالمائة. حين يحصلون على ١٥ مليون دولار في نهاية العام، يستخدمون منها ٩ مليون دولار لتسديد الفائدة لـB ويحصلون على ٦ مليون دولار. الخلاصة: يحقق B (المصارف/رأسماليو الشمال) ربحاً أكثر من A (رأسماليي الجنوب) الذي يحقق ربحاً أكثر من C (حكومة من الجنوب أو شركة صغيرة أو متوسطة...الخ). انظر الشكل ٩ -١.

الشكل ٩ -١

وجهة التدفقات المالية المتعلقة بالفاعلين الماليين في الشمال والجنوب



لذلك لا تطالب الطبقات المسيطرة في المحيط وحكوماتها التي تخدم مصالحها بإلغاء الديون الخارجية أو الداخلية لبلدانها أو بإعادة المفاوضات الأساسية حولها.

في تصنيفات ما يدعى بلداناً نامية وفي وثائق البنك الدولي وصندوق النقد، لديهم من الصفاقة ما يكفي لادعاء أن المدخرات المحلية غير كافية، فارضين على البلد اللجوء إلى الدين الخارجي لتعويض هذا النقص. إن الحاجة ماسّة لإجراءات تمنع هروب الثروة وتعيد توزيعها بطريقةٍ تسمح للناس بزيادة المدخرات المحلية لاستخدامها في التنمية اجتماعياً وبيئياً.

خدمة الدين تفوق صافي مساعدات التنمية الرسمية

تبتلع خدمة الدين (الخاص والعام) التي تدفعها بلدان المحيط (البلدان النامية + الكتلة السوفييتية سابقاً) منذ العام ١٩٩٧ ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار، من بينها ٢٠٠ ٢٥٠ مليار دولار كتسديدات لرأس المال للمصارف الخاصة وباقي مؤسسات الإقراض مثل صندوق النقد والبنك الدولي أو الدول الصناعية. تراوحت مدفوعات البلدان النامية بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً منذ العام ١٩٩٧، في حين بلغ إجمالي مساعدات التنمية الرسمية (انظر نهاية الفصل لتحليلات تفصيلية) التي وصلت فعلياً إلى هذه البلدان أقل من ٤٠ مليار دولار. بلغت مدفوعات البلدان النامية لخدمة الدين في العام ٢٠٠٢ ما مقدراه ٣٤٣ مليار دولار بينما قاربت المساعدات ٣٧ مليار دولار. والاختلال واضح: سددت البلدان النامية في العام ٢٠٠٢ تسعة أضعاف ما استلمته من المساعدات. وبينما تراجعت المساعدة (انحدرت بحدة واقعياً)، ازدادت خدمة الديون على نحو كبير (انظر الجدول ٩ -٤).

الجدول ٩ -٤:

تطور خدمة دين البلدان النامية

١٩٨٠	٨٨,٨
١٩٨٢	١١٥,٢
١٩٨٤	١١٦,٨
١٩٨٦	١٣٢
١٩٨٨	١٥٤,٣
١٩٩٠	١٥٥,٤
١٩٩٢	١٥٩,٣
١٩٩٤	١٨٦,٤
١٩٩٦	٢٦٧,٩
١٩٩٨	٢٩٩,٩
٢٠٠٠	٣٨١,٥
٢٠٠٢	٣٤٣,٤

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٣ ب

في حال طرحنا مبلغ القروض الممنوحة للمحيط في العام ٢٠٠٢ من مبلغ التسديدات في العام نفسه، ستكون النتيجة مذهلة: ٩٥ مليار دولار لصالح الدائنين. (البنك الدولي ٢٠٠٣ أ). يتم الانتقال بوضوح من المحيط إلى المركز وليس العكس.

الفترة الرئيسية: ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

دعونا الآن نتفحص الفترة التي تلت أزمة جنوب شرق آسيا. بين العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، بلغت القيمة الإجمالية لصافي التحويلات السلبية من البلدان النامية إلى الدائنين ٥٦٠ مليار دولار[٣]. وباختصار، أرسلت البلدان النامية في هذه الفترة ما يعادل ستة أضعاف قيمة مشروع مارشال إلى الدائنين، وهو نقلٌ هائل للثروة يجري التكتم عليه بشكلٍ منتظم.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بدا وكأن الغطاء سيزاح. فقد صرح البنك الدولي في تقرير التنمية الخاص بالعام ٢٠٠٣: «أصبحت البلدان النامية من مصدري رأس المال عموماً إلى العالم المتطور». بكلماتٍ أخرى، تمول البلدان المدينة دائنيها وليس العكس. أحاط البنك الدولي هذا الإقرار بتكتم شديد، ذلك أنّ صافي التحويلات السلبية يتعارض كلياً مع الأهداف التي يجري بأسمها فرض الكثير من التضحيات على شعوب البلدان النامية.

من المخزي أنّ أية صحيفة يومية كبيرة أو قناة تلفزيونية في بلد دائن لم تقم بإفساح مجال يتناسب وهذا الإقرار بالإخفاق. قدمت هذه المعلومات الحيوية إلى قطاع صغير جداً من الرأي العام العالمي عبر بضع وسائل إعلام في بضعة بلدان ناميةً. يتوجب شجب مؤامرة الصمت هذه، فهي تحجب وجود ضخ منهجي للثروة التي ينتجها سكان البلدان النامية عبر أدوات يجب أن ينظر إليها بوصفها أسلحة دمار شامل أصيلة.

تمتص تسديدات الدين قسماً من الفائض الاجتماعي الذي يخلقه عمال الجنوب (سواء أكانوا عاملين بأجر أم صغار كسبة، أسراً وأفراداً، أم عمالاً في القطاع غير الرسمي)، وتذهب مباشرةً إلى أصحاب رأس المال في الشمال، بعد أن تأخذ الطبقات المسيطرة في الجنوب حصتها من العمولة. هكذا تزداد الأخيرة غنى، بينما تواصل اقتصاداتها الوطنية الركود أو التراجع ويزداد فقر سكان الجنوب.

أخذنا في الاعتبار حتى الآن المدينين الخاصين والعامين في حساب صافي تحويلات الدين. بوسعنا إنضاج التحليل بحساب الفارق بين ما اقترضته الحكومات وما دفعته. في الواقع، ومن منظار إيجاد وسيلة لإلغاء الدين العام الخارجي للبلدان النامية، سيكون مفيداً تقدير ما قد توفره الحكومات بإيقاف تسديد الدين العام.

علينا أن نجري حساباتنا آخذين بعين الاعتبار حقيقة أنها لن تتلقى أية قروض جديدة. يشيع الفكر السائد أنّ حكومات البلدان النامية ستخسر مصادر هامة للتمويل في حال أوقفت تسديد ديونها. يظهر ما يلي أن العكس هو الصحيح:

بلغ مجموع ما تلقته حكومات البلدان النامية من كافة أصناف المقرضين بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ ما مقداره ٧٠٥ مليار دولار.

بلغ مجموع ما دفعته تلك البلدان لكافة أصناف المقرضين في نفس الفترة ما مقداره ٩٢٢ مليار دولار.

الفارق: ٢١٧ مليار دولار.

دفعت تلك الحكومات ٢١٧ مليار دولار زيادةً على ما تلقته على شكل قروض جديدة في الفترة نفسها. تخيلوا لو أنها قامت بوقف تسديداتها بدل دفع ٩٢٢ مليار دولار بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها. تخيلوا لو أن الدائنين أغلقوا كل صنابير القروض كرد انتقامي. ما الذي سيحدث؟ ستوفر الحكومات مبلغ ٢١٧ مليار دولار يمكن استخدامها لتطبيق سياسات عادلة اجتماعياً ومستديمة بيئياً.

دعونا ندفع هذا النقاش قدماً. إن لم يكتف الدائنون بإغلاق الصنابير وأقنعوا حكومات الشمال والمنظمات الحكومية بوقف مساعدات التنمية الرسمية، ماذا بعد؟ هل ستبقى حكومات البلدان النامية رابحة أم ستكون خاسرة؟ ستظل رابحةً على الرغم من إيقاف مساعدات التنمية الرسمية، كما كان الحال بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، حين بلغت «هبات» تلك المساعدات ١٥٠ مليار دولار[٤] (البنك الدولي ٢٠٠٣أ/٢٠١). باختصار، سيتوفر مع ذلك ٦٧ مليار دولار لصالح حكومات البلدان النامية.

إن التحليل على مستوى القارات هو أمر مفيد، إذ يظهر كيف تتوزع ٢١٧ مليار دولار ويوضح المبالغ الطائلة التي يمكن توفيرها في حال التوقف عن التسديد من جانب واحد.

الجدول ٩ -٥: المدخرات المستهدفة وفق المناطق في حال توقيف تسديد الدين بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠ (بمليارات الدولارات)

شرق آسيا	٣٣
جنوب آسيا	١٠
الشرق الأوسط	٣٦
إفريقيا جنوبي الصحراء	١٥
أمريكا اللاتينية	٨٣
الكتلة السوفييتية سابقاً	٤٠

المصدر: حسابات المؤلف وداميان مييه وفق البنك الدولي ٢٠٠٣ أ

اختلاف أسعار الفائدة بين الشمال والجنوب

في الثمانينات، جعل مصرفيو الشمال البلدان المدينة في الجنوب تدفع علاوات مجازفة، ربطوها بالقروض الجديدة الممنوحة لها لضمان تأديتها لمستحقات دينها. علاوة على ذلك، كانت أسعار فائدة القروض المبرمة في السبعينات متغيرةً، تحددها تقلبات مؤشرات السوق المالية في لندن (الليبور) أو في نيويورك (Prime Rate). وفقاً لليونديب، فقد خلق ذلك تفاوتاً كبيراً في الثمانينات بين أسعار الفائدة في الشمال وتلك المطبقة على القروض الممنوحة للجنوب: «حين كانت أسعار الفائدة في الثمانينات تعادل ٤ بالمائة في البلدان الصناعية، كان سعر الفائدة المطبق على البلدان النامية يعادل ١٧ بالمائة. فعلى دين كلي يعادل أكثر من ألف مليار دولار تترتب علاوة فائدة خاصة مقدارها ١٢٠ مليار دولار سنوياً، وهو ما يفاقم وضعاً يقدّر فيه صافي تحويلات تسديد الدين بخمسين مليار دولار في العام ١٩٨٩» (يونديب ١٩٩٢/٧٤).

استثارت أزمة جنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧ – ١٩٩٨زيادةً حادة في علاوات المجازفة التي تدفعها المنطقة بغرض اقتراض أموال لتسديد الديون قصيرة الأجل. ففي حزيران/يونيو ١٩٩٧، دفعت تايلاند ٧ بالمائة لدائنيها. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، دفعت ١١ بالمائة. أما البرازيل وروسيا، فقد اضطرتا بحلول نهاية العام ١٩٩٧ إلى مضاعفة الإيرادات التي تدفعانها لقاء سندات دينهما بغرض الحفاظ على ما يجتذب المستثمرين الأجانب. وفي ذروة الأزمة (آب/أغسطس ١٩٩٨)، اضطرت روسيا لدفع علاوة مجازفة مقدارها ٤٥ بالمائة (يونكتاد ٢٠٠٠ ب/٤٦).

أما في العام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، فقد اضطرت دول مثل الأرجنتين والبرازيل وتركيا ونيجيريا للتعهد بدفع فائدة تتراوح بين ٩ بالمائة (البرازيل في نيسان/أبريل ٢٠٠١) إلى ٢١ بالمائة (نيجيريا في نيسان/أبريل ٢٠٠١) زيادة على ما تدفعه الدول الصناعية لقاء القروض. ورد في القسم المالي للصحيفة الإسبانية إلموندو (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١) أنّ «الهدوء عاد إلى سوق الدين، فقد انخفض الفارق في سعر الفائدة بين سندات الدين الأرجنتينية وتلك التي تصدرها الخزينة الأمريكية والذي يشير إلى مجازفة المستثمرين إلى ١٣ بالمائة، وذلك من الذروة التاريخية التي بلغها في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ومقدارها ١٨ بالمائة».

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تعرضت البرازيل خلال الحملة الانتخابية لهجوم هدفه زعزعة استقرارها: نزوح شامل لرأس المال، هجوم على العملة الوطنية... بلغ سعر الفائدة المتغير ٢٤,٥ بالمائة، وكان أحد أشكال علاوة المجازفة للمدينين المحليين الذين لا يوحون بالثقة.

كان لثلاث وكالات أمريكية متخصصة في تقدير «مخاطرة البلد» تأثيرات هامة في تحديد مستويات علاوة المجازفة، وهي مودي وستاندر أند بور وفيتش. وقد قررت وكالة مودي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ تخفيض مرتبة كوريا الجنوبية عدة درجات بعد أن كانت تصنف في فئة البلدان الصناعية الموثوقة. وبين عشيةٍ وضحاها، أصبحت بلداً مرتفع المخاطر بسوية الفليبين. منذ ذلك الوقت، أصبحت أوراق الدين الخاصة بكوريا الجنوبية تعادل في مخاطرها السندات عديمة القيمة. ونحن نشهد في مطلع الألفية الجديدة تكراراً لأزمة ١٩٨٢، إذ يفرض على بلدان العالم الثالث منذ الآن دفع أسعار فائدة على قروضها أعلى مما تدفعه بلدان الشمال. وقد تعززت هذه الظاهرة بـ«الهروب إلى أماكن آمنة». لذلك، ومنذ نهاية العام ١٩٩٧، صار المستثمرون المؤسساتيون يفضلون شراء سندات الدين من البلدان الصناعية على شرائها من بلدان المحيط. أطلق هذا الطلب المتنامي شرارة الهبوط المعمم في أسعار الفائدة التي تعرضها بلدان الثالوث (أي ما تدفعه لأولئك الذين يقرضونها). يحاول بنك الاحتياط الفيدرالي منذ نهاية العام ٢٠٠٠ إعادة إطلاق الاقتصاد الأمريكي بتخفيض أسعاره الريادية في أكثر من عشر مناسبات بالتشديد على نزوع تخفيض أسعار الفائدة في المركز. كذلك قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض أسعاره الريادية في حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وفي اليابان، أبقى المصرف المركزي أسعار الفائدة عند سوية الصفر. أدى ذلك إلى تعميم هبوط أسعار الفائدة التي تدفعها دول الشمال لقاء القروض الجديدة التي تصدرها.

هكذا، اتسعت الفجوة بين أسعار الفائدة التي يدفعها المحيط وتلك القائمة في المركز. وقد مكّن هروب رأس المال من المحيط إلى المركز خزائن دول الأخير من الادّخار، في حين أرغمت خزائن دول المحيط مرةً أخرى على دفع المزيد.

صافي تحويلات الدين

صافي تحويلات الدين هو بالتعريف الفارق بين القروض الجديدة التي تحصل عليها دولة نامية أو مجموعة دول نامية وبين خدمة الدين المدفوعة (التسديدات الكلية لرأس المال والفائدة في الفترة المعينة). حين يؤخذ كل ما يتعلق بالدين في الحسبان، فإن صافي التحويلات لكافة البلدان النامية هي سلبية منذ العام ١٩٩٨. وقد أدى الدين إلى نزف رأس المال خارج المحيط الذي هو بأمس الحاجة إليه للتنمية البشرية.

مقارنة هامة:

تسديد الدين العام في الشمال

على الرغم من عدم التركيز على هذا الموضوع في هذا القسم، يبدو ملائماً هنا أن نشير إلى المقارنة بين تسديد العالم الثالث للدين العام الخارجي وتسديد البلدان عالية التصنيع لدينها العام. يمثل هذا التسديد آلية لضخ جزء من مداخيل العاملين وأسرهم لصالح حملة أوراق الدين العام المؤسساتيين (مصارف، صناديق تقاعد، شركات تأمين، صناديق مشتركة، الخ) والتي يملكها الرأسماليون ويسيطرون عليها.

يعمل هذا الضخ عبر استخدام الدولة للحصة المتزايدة من عائدات الضرائب لتسديد الدين العام (وهي تجبى على نحو رئيسي من الأجور والرواتب والضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، وباقي الضرائب التي تطال الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط بالدرجة الأولى). يوضح فرانسوا شينيه الفكرة نفسها:

«يعود جزء من النمو في المجال المالي إلى تدفق الثروات المتشكلة بدايةً على شكل رواتب وأجور أو مداخيل المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة. ثم تمتصها الدولة عن طريق النظام الضريبي وتحولها أخيراً إلى المجال المالي كتسديد لفوائد أو رأسمال الدين العام». (شينيه ١٩٩٦/١٥).

«بدأت أسواق سندات الدين العام في البلدان الرئيسية مستفيدة من العولمة المالية المفروضة على باقي البلدان (عادة بغير صعوبة تذكر) وهي بكلمات صندوق النقد نفسه» حجر الزاوية" في العولمة المالية. وهي ببساطة الآلية الأكثر صلابة

التي أنتجتها اللبرلة المالية لتحويل ثروة طبقات اجتماعية معينة في بلدان ما إلى آخرين. إن مهاجمة مؤسسات السلطة المالية تعني تفكيك تلك الآليات، وبالتالي إلغاء الدين العام، ليس في البلدان الأفقر وحسب، بل في أي بلد ترفض فيه القوى الاجتماعية الحية السماح لحكومتها بفرض ميزانيات التقشف على مواطنيها بذريعة خدمة الدين العام» (شينيه ١٩٩٨).

تدهور شروط التبادل التجاري

تتصف السوق العالمية بحقيقة أن غالبية بلدان الجنوب تواصل تصدير المواد الخام والسلع المصنعة منخفضة القيمة المضافة. وهي تستورد بالمقابل سلعاً صناعية وتقنيات مرتفعة القيمة المضافة. كما أنّها مستوردة بالحصيلة للمنتجات الزراعية المخصصة لتغذية السكان والماشية التي غالباً ما تصدر بعد ذلك إلى الشمال.

لقد تدهورت «شروط تبادل» البضائع الأساسية على المدى البعيد، أي أنّ أسعار المنتجات التي تصدّرها بلدان المحيط قد تهاوت مقارنةً بأسعار السلع والخدمات وبراءات الاختراع المستوردة من البلدان عالية التصنيع. وفقاً لأمانة الأمم المتحدة، فإن معدلات الأسعار (في ما يخص التبادل التجاري) بين سلّةٍ من السلع التي يصدّرها الجنوب وتلك التي يستوردها من الشمال تغيرت من المؤشر القياسي ١٠٠ في العام ١٩٨٠ إلى ٤٨ في العام ١٩٩٢. لذلك، فإن كانت ١٠٠ وحدة من الجنوب تقايض بـ١٠٠ من الشمال في العام ١٩٨٠، فهي لم تعد تقايض إلا بـ٤٨ وحدة بحلول العام ١٩٩٢. بكلماتٍ أخرى، توجّب على بلدان الجنوب تصدير ضعف ما اعتادت تصديره للحصول على نفس الكمية من سلع العالم الصناعي.

وقد شهد أعضاء منظمة أوبك تدهوراً أكبر في شروط تبادلهم التجاري، إذ بلغ سعر النفط الخام في العام ١٩٩٢ ثلث قيمته في العام ١٩٨١. لقد عادلت قيمة تدهور شروط التبادل التجاري خلال أربع سنوات، من العام ١٩٨٦ إلى العام ١٩٨٩، خسارة ٥٥,٩ مليار دولار لبلدان إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، إذ إنّ تسعين بالمائة من صادرات نصف بلدان إفريقيا هي من المواد الخام.

تصنف خمس عشرة دولة في فئة البلدان مرتفعة المديونية ومتوسطة الدخل وهي: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وساحل العاج والإكوادور والمكسيك والمغرب ونيجيريا وبيرو والفليبين وأورغواي وفنزويلا ويوغسلافيا. وقد كلفتها شروط التبادل التجاري بين العامين ١٩٨١و١٩٨٩ مبلغاً قدره ٢٤٧,٣ مليار دولار.

يضع ألفريد ميزيلز، الخبير في شروط التبادل التجاري، تدهور الأسعار بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٠ في منظور الإعلان التالي المقدم إلى القمة العاشرة لليونكتاد المنعقدة في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠:

«ومع ذلك، فقد حدث تغير رئيسي بعد العام ١٩٨٠، حين كانت الميزة المهيمنة في أسواق البضائع هي الانحدار العام الشديد للأسعار الحقيقية للبضائع التي بقيت في مستويات منخفضة منذ ذلك الوقت. وبحلول نهاية الثمانينات، كان ركود الأسعار أكثر حدةً وأطول مدى منه في فترة الكساد الكبير في الثلاثينات. لم يظهر بين العامين ١٩٩٠ – ١٩٩٧ ميلٌ محدّدٌ صعوداً أو هبوطاً في شروط تبادل البضائع، لكنه تدهور بالأحرى خلال العامين التاليين نتيجةً للأزمة المالية الآسيوية وانحدار قيمة عملات الاقتصادات الآسيوية الرئيسية» (ميزيلز، ٢٠٠٠/٦).

الجدول ٩ -٦

أسعار المنتجات الأساسية بين العامين ١٩٨٠ – ٢٠٠١

المنتج	الوحدة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠١
البن	سنت/كغ	٤١١,٧	١١٨,٢	٦٣,٣
الكاكاو	سنت/كغ	٣٣٠,٥	١٢٦,٧	١١,٤
زيت الفول السوداني	دولار/طن	١٠٩٠,١	٩٦٣,٧	٧٠٩,٢
زيت النخيل	دولار/طن	٧٤٠,٩	٢٨٩,٩	٢٩٧,٨
الصويا	دولار/طن	٣٧٦	٢٤٦,٨	٢٠٤,٢
الرز	دولار/طن	٥٢١,٤	٢٧٠,٩	١٨٠,٢
السكر	سنت/كغ	٨٠,١٧	٢٧,٦٧	١٩,٩
القطن	سنت/كغ	٢٦١,٧	١٨١,٩	١١٠,٣
النحاس	دولار/طن	٢٧٧٠,٠	٢٦٦١,٠	١٦٤٥,٠
الرصاص	سنت/كغ	١١٥	٨١,١	٤٩,٦

المصدر: جدول من تأليف داميان ميليه وفق البنك الدولي ٢٠٠٢

وفقاً لصندوق النقد الدولي، تهاوت أسعار المنتجات الأساسية (باستثناء النفط) بمعدل ٣٠ بالمائة بين العامين ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٠ ب/١١). وقدمت اليونكتاد نفس التشخيص (يونكتاد ٢٠٠٠ ب/٣٤).

علاوة على ميل السوق للانحدار وحساسيته للتقلبات الهامشية، فقد فاقمت البلدان عالية التصنيع الأضرار بإنتاج البدائل الصناعية: الألياف الصناعية، المحلّيات الصناعية وما إلى ذلك. آخر البدائل، ولا يقتصر الأمر على بديلٍ واحد، السماح لبلدان الشمال بإطلاق تسمية شوكولاته على منتج لا يحتوي على الكاكاو فعلياً. فقد سمحت المفوضية الأوروبية لصانعي الشوكولاته بإحلال مواد دسمة أخرى بحدود ٥ بالمائة من وزن المنتج الصافي في محل زبدة الكاكاو (المنتجة في الجنوب). تدرك المفوضية أن ذلك سيؤدي لانخفاض صادرات الكاكاو إلى الاتحاد الأوروبي وانخفاض أسعاره في السوق العالمية والتسبب بإدقاع مزارعي الكاكاو في الجنوب. على أية حال، فاللوبي الأوروبي بالغ القوة، وهو مثالٌ واضحٌ على الحمائية الأوروبية المضادة للجنوب.

وحتى في حال تصدير بلدان الجنوب لسلع مصنعة، ستكون تجارتها مع بلدان الشمال خاسرة عموماً. فبين العامين ١٩٨٠ ١٩٩٠، ارتفع السعر الاسمي لصادرات الجنوب الصناعية بمقدار ١٢ بالمائة، لكن أسعار الصادرات الصناعية لمجموعة السبعة ارتفعت بمقدار ٣٥ بالمائة في الفترة نفسها (يونديب ١٩٩٢). وهكذا، انخفضت أسعار صادرات الجنوب المصنعة عملياً، في حين ارتفعت مثيلاتها في الشمال.

إن تدهور شروط التبادل التجاري هو مؤشرٌ على سمة التفاوت في التجارة العالمية، فلغالبية البلدان عالية التصنيع ميزةٌ تفضيليةٌ في علاقاتها التجارية مع الجنوب. تثبت ذلك دراسةٌ عن تجارة فرنسا الخارجية نشرها معهد الإحصاء الفرنسي INSEE (١٩٩٧). فتجارة فرنسا مع بلدان الشمال متوازنة، لكنها سجلت فائضاً في العام ١٩٩٦ مقداره ٤٠ بالمائة بفضل تجارتها مع إفريقيا و٢٥ بالمائة مع الشرق الأوسط، و١٥ بالمائة مع أوروبا الشرقية، مع أن ٨٠ بالمائة من تجارة فرنسا تتم مع البلدان عالية التصنيع. بكلماتٍ أخرى، لا تمثّل حصة التجارة الخارجية مع العالم الثالث وأوروبا الشرقية إلا ٢٠ بالمائة، وهي التي تنتج فائضاً في الميزان التجاري لفرنسا.

إنّ السياسات التي تبنتها الطبقات المسيطرة في بلدان المركز في حقبة ريغان تاتشر منذ مطلع الثمانينات، تدهور شروط التجارة وأزمة الدين وسياسات التكييف الهيكلي التي فرضتها مؤسسات بريتون وودز، مترابطة على نحو شديد التعقيد. يظهر ميزيلز (٢٠٠٠) في النص التالي أن تدهور شروط التبادل التجاري ليس قدراً مسلطاً، بل هو حصيلة سلسلة سياساتٍ قررتها البلدان عالية التصنيع.

«كان السبب المباشر لتدهور أسعار البضائع في مطلع الثمانينات هو فرض سياسات نقدية تقييدية في البلدان الصناعية الرئيسية بغرض تخفيف الضغوط التضخمية. نتج ذلك عن تباطؤٍ ملحوظٍ في معدلات نموها الاقتصادي وانكماشٍ حادٍ في نمو الطلب على المواد الخام. بقيت معدلات النمو منذ ذلك الوقت منخفضةً قياساً لمعايير ما بعد الحرب، وهو أحد الأسباب وراء فشل أي تحسن أساسي في أسعار البضائع. أما السبب الآخر، فهو الارتفاع السريع لحجم صادرات البضائع من البلدان النامية، أكثر من ٤٠ بالمائة بين العامين ١٩٨٠ – ١٩٩٠. بدا توسع العرض الكلي معاكساً لهبوط الأسعار، ولو أن عاملاً جديداً دخل اللعبة. فقد تسبب اعتصار العملة الأجنبية، وهو حصيلة الانهيار المبكر في أسعار البضائع عالمياً جنباً إلى جنب مع ارتفاع الفوائد المترتبة على الدين الخارجي والتوقف الفعلي للقروض التجارية الجديدة حتى مطلع التسعينات، بضغوط على البلدان المصدّرة للبضائع كي تزيد صادراتها، وفي الوقت نفسه ترافقت قروض صندوق النقد عادة بشروط صارمة، من ضمنها تخفيض قيمة العملة بهدف تشجيع الصادرات، وبلغت أسعار البضائع واقعياً مستويات قياسية من الانخفاض لمدة عقدين. نتيجةً لذلك، عانت البلدان المصدرة للبضائع من خسائر كبيرة في شروط التبادل خلال تلك الفترة. وقد تزايد معدل الخسارة بحدة من ٥ مليارات دولار سنوياً للفترة الواقعة بين العامين ١٩٨١ ١٩٨٥ إلى ما يقارب ٥٥ مليار دولار سنوياً في الفترة بين العامين ١٩٨٩ – ١٩٩١. وبلغت الخسارة الكلية بين العامين ١٩٨٠ – ١٩٩٢ حوالي ٣٥٠ مليار دولار، مع تراكم كبير للخسارات منذ ذلك الحين. لقد كانت الخسارة الناتجة عن شروط التبادل عاملاً رئيسيًّا في ارتفاع الدين الخارجي، لأنّ مصدري البضائع هؤلاء جاهدوا لإبقاء وارداتهم الضرورية في حدودها الدنيا. إضافة لذلك، فقد وقع عبء انخفاض أسعار البضائع على نحو غير متكافئ على كاهل إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، المنطقة الأقل نمواً والأقل قدرةً على إجراء التكييفات الهيكلية الضرورية». (ميزيلز، ٢٠٠٠/٧)

تحكّم شركات الشمال عابرة القومية بالتجارة العالمية

تتحكم هذه الشركات المنتمية للبلدان الصناعية بالنقل والتجارة وتوزيع السلع والخدمات على المستوى العالمي. وهي تستولي على حصة ضخمة من عائدات بيع البضائع، طالما ينبغي على بلدان العالم الثالث دفع مبالغ طائلة لقاء نقل وتأمين وتسويق السلع التي تقوم بتصديرها واستيرادها.

تنتمي شركات الشحن البحري التابعة للبلدان عالية التصنيع إلى احتكاراتٍ حسنة التنظيم، تفرض أجوراً عالية لقاء خدمات الشحن. تسيطر هذه الشركات على ٨٥ بالمائة من أسطول العالم التجاري، أمّا نسبة سيطرة الشركات عابرة القومية التابعة لتلك البلدان على الشحن الجوي، فهي أعلى.

أظهرت دراسات عديدة أن بلدان العالم الثالث تتلقى بين ١٠ إلى ١٥ بالمائة وسطياً من سعر بيع التجزئة لمنتجاتها في الشمال. دعونا نأخذ مثالين نموذجيين، يتعلق أولهما بسعر حذاءٍ رياضي مدموغ بعلامة نايك التجارية. يدفع أقل من ٢ بالمائة من السعر وسطياً لقاء قوة العملِ (عادةً في بلدان آسيا)، و٤٠ بالمائة لبائع التجزئة، وعادة ما يكون في الشمال، في حين تكلف الدعاية ٤,٥ بالمائة. من جانبٍ آخر، ووفقاً لماكس هافلر من جمعية تصنيف التجارة العادلة، فإن حصة المنتج الصغير لمغلف من القهوة العربية زنته ٢٥٠ غرام، ويباع بسعرٍ يتراوح بين ١,٨ و٣ يورو في الأوساط التجارية التقليدية، تعادل أقل من ٠,١٥ يورو، أي ما بين ٥ و٨,٥ بالمائة.

إعادة توطين الشركات عابرة القومية العاملة في بلدان العالم الثالث لأرباحها

بين العامين ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ أعادت الشركات عابرة القومية توطين أرباح بلغت ٣٣٤ مليار دولار (البنك الدولي ٢٠٠٣ أ). وفي حين بدأت الاستثمارات الأجنبيةً المباشرة المتدفقة إلى البلدان النامية بالانحدار في العام ١٩٩٩، كان مجموع الأرباح المعاد توطينها يتزايد. في الواقع، يشكل فضل القيمة المنتج في العالم الثالث حصةً من القيمة الكلية المعلنة في بيانات البلدان الإمبريالية حول الأرباح المنتجة محلياً.

وبما أن الشركات عابرة القومية تقدّم تقديراتٍ غير واقعية للتكلفة، صعوداً أو هبوطاً، فمن الصعوبة بمكان تعيين القيمة الدقيقة للأرباح المعاد توطينها. يتعامل بعض تلك الشركات (تلك التي في وضع احتكار أو احتكار القلة) بكل شيء، من استخراج المواد الخام إلى بيعها إلى تصنيعها وتوزيعها. وليس مهماً بالنسبة لها ظهور الأرباح في سجلات شركة الاستخراج الفرعية أو قسم النقل أو التكرير. ومع ذلك، توجد تقنيات محاسبية عديدة تهدف إلى تحويل أرباح الشركة إلى أحد مواقعها الإنتاجية أو التسويقية، اعتماداً على العديد من العوامل. أحد هذه العوامل هو معدلات الضريبة المفروضة على الأرباح وكذلك الحاجة لإعادة توطين الأرباح في مقر الشركة الأم في الشمال، وقد تنتقل الشركة نفسها من تقنية إلى أخرى في زمن أو موضع معينين، طبقاً لما يوافق مصالحها.

إحدى تقنيات هذه الشركات بيع السلع والخدمات لفروعها في العالم الثالث بأسعار تفوق معدلات السوق العالمية. على سبيل المثال، أجرى أوغستين بابيك حساباتٍ تظهر أن شركات الدواء عابرة القومية تقوم بمبيعات داخلية لفروعها في أمريكا اللاتينية بأسعار تفوق مستويات التصدير العادية بنسبة تتراوح بين ٣٣ و٣١٤ بالمائة. ففي كولومبيا، تستورد فروع الشركات الدوائية عابرة القومية منتجات الشركات الأم بأسعارٍ تفوق مستويات التصدير العادية بما يعادل ١٥٥

بالمائة. وتتضمن أمثلةٌ أخرى زيادة في الأسعار تعادل ٤٠ بالمائة في صناعة المطاط، و٢٦ بالمائة في الصناعات الكيميائية، وما بين ٢٥٨ و١١٠٠ بالمائة في الصناعات الإلكترونية.

وفي الاتجاه المعاكس، تصدّر الفروع إلى المقرات الرئيسية بأسعار منخفضة جداً. وقد كشفت دراسةٌ أنّ ٧٥ بالمائة من الفروع في المكسيك والبرازيل والأرجنتين تصدّر بأسعارٍ أقل بمعدل ٥٠ بالمائة مقارنة بأسعار الشركات المحلية (ماندل ١٩٧٥ ب).

خلال العقدين الماضيين، ساهم تطوير المناطق الصناعية الحرة في عددٍ من بلدان العالم الثالث، ومن ضمنها الصين والكتلة الشرقية سابقاً، في تسهيل إعادة توطين أرباح الشركات عابرة القومية.

خصخصة الشركات الحكومية في الجنوب

باعت حكومات الجنوب والكتلة السوفيتية سابقاً شركاتها الحكومية، وتواصل بيعها، وقد اشترت الشركات العامة والخاصة عابرة القومية التابعة للثالوث أعداداً كبيرة منها. ونظراً لبخس القيمة الحقيقة للشركات الخاضعة للخصخصة، فما من شكٍّ في أنّ ذلك شكلٌ آخر لنقل ثروة المحيط وروافعه الاستراتيجية إلى المركز. وقد بيعت شركات عامة لقاء ثمنٍ بخسٍ لمالكين أجانب بغرض تفكيكها بعد ذلك ليس إلا.

إن بيع شركة الخطوط الجوية الأرجنتينية الحكومية (أيروليناس أرجنتيناس) لشركة إيبريا الإسبانية مثالٌ ساطعٌ على ذلك. فقد حصلت إيبريا على البنية التحتية والخطوط الجوية والطائرات التابعة للشركة الأرجنتينية بأسعار أقل بكثير من قيمتها. ثم استولت إيبريا على الخطوط الجوية وأجّرت الطائرات لتلك الشركة بأسعار مرتفعة (فايننشال تايمز، ١٣ - حزيران/يونيو ٢٠٠١). وفي حين تحملت الحكومة الأرجنتينية عبء ديون شركة أيروليناس أرجنتيناس وباعتها دون ديون، فقد حمّلتها إيبريا قروض عقد شرائها (كلارين ٢١ - حزيران/يونيو ٢٠٠١)! في النهاية، وبحلول العام ٢٠٠١، كانت الشركة الأرجنتينية على حافة الإفلاس مع ديونٍ مجموعها ٩٠٠ مليون دولار. ولم تكن تملك إلا طائرتين من أصل ٢٩ طائرة كانت بحوزتها في العام ١٩٩٠، عام خصخصتها.

وفقاً للبنك الدولي، قدمت كل عمليات الخصخصة في المحيط للحكومات المعنية دخلاً يزيد قليلاً عن ٣١٥ مليار دولار بين العامين ١٩٩٠ - ١٩٩٩. كم من هذه الأموال استخدم لتغطية ديون الشركات المخصخصة (كما هو حال الخطوط الجوية الأرجنتينية)؟ لا يقدم البنك الدولي أية إجابة. كم كانت القيمة الحقيقية

للشركات التي انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص؟ وما هو بالضبط القسم الذي انتقل إلى أيدي الشركات الأجنبية؟ لا يخبرنا البنك الدولي بأي شيء. ما هو مؤكدٌ وحسب، أنّ شركات المركز عابرة القومية أصبحت بالتدريج المالك الرئيسي للشركات التي تمت خصخصتها في المحيط، وكانت حصتها من عمليات الشراء في العام ١٩٩٩ تعادل ٧٦ بالمائة (البنك الدولي ٢٠٠١/١٨٩).

سيطرت تلك الشركات على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في العديد من المناطق. ففي العام ٢٠٠٠، سيطرت المصارف الإسبانية على ٤٠ بالمائة من موجودات النظام المصرفي في أمريكا اللاتينية مقارنة بعشرة بالمائة وسط التسعينات (٢٠٠٠ أ/ب/١٥ –٥٢). وفي ما يتعلق بالخصخصة، كان قطاع الاتصالات هو الأكثر تأثراً (٧٦ مليار دولار) بين العامين ١٩٩٠ – ١٩٩٩، يليه قطاع إنتاج الكهرباء (٥٣ مليار دولار) ثم النفط والغاز (٤٥ مليار دولار) فالمصارف (٣٤ مليار) ثم صناعة الحديد والفولاذ (٩,٦ مليار) والمناجم (٩ مليار) وأخيراً الصناعات الكيميائية (٦ مليار). تتصدر أمريكا اللاتينية برامج الخصخصة (١٧٧ مليار دولار): «أخضعت المنطقة جزءاً كبيراً من بنيتها التحتية ومؤسساتها المالية لإدارة القطاع الخاص» (البنك الدولي ٢٠٠١/١٨٠). تليها أوروبا الوسطى والشرقية (٦١ مليار دولار)، وشرق آسيا والمحيط الهادي (٤٤ ملياراً)، وجنوب آسيا (١١ ملياراً)، وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى (٨ مليار دولار لكل منهما).

أتاحت الأزمات التي أحاقت ببلدان المحيط فرصاً لشركات الثالوث عابرة القومية لشراء الشركات بثمن زهيد، إذ بيعت الشركات الكورية بعد أزمة شرق آسيا في العام ١٩٨٧ – ١٩٨٨ بما يعادل ٦ بالمائة من قيمتها قبل الأزمة. ووفقاً لمجلة جون أفريك أنتيليجان، عدد ٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، في تعليقٍ على تقريري بنك التنمية الإفريقي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان: آفاق اقتصادية في إفريقيا، «تم بيع ٢٧٠٠ شركة عامة، وهنالك ٩ دول إفريقية من أصل ٥٣ لم تقم بالخصخصة. (...) لكنّ صافي الخصخصة لم يبلغ حتى تاريخه إلا ٨ مليار دولار، أي ما يقارب ١,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا». أما لوموند (١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، فكتبت معلّقةً على نفس التقرير: «يبدو أن العمالة كانت أولى ضحايا التحويل إلى القطاع الخاص... فدراسة البنك الدولي عن ٥٤ شركة خضعت للخصخصة في بنين وبوركينا فاسو وغانا وتوغو وزامبيا تظهر انخفاضاً وسطياً في العمالة مقداره ١٥ بالمائة». وبالإجمال، فمنذ العام ١٩٨٥ حين بدأت موجة الخصخصة، انتقلت عدة آلاف من مليارات الدولارات من موجودات شركات المحيط إلى أيدي شركات الثالوث لقاء بضع مئاتٍ من مليارت الدولارات. إن الطريقة الوحيدة أمام سكان المحيط

بطال هذا النهب الواسع هي إلزام حكوماتهم باللجوء لنزع الملكية دون تعويضات، وهو ما سيعيد الكنوز الوطنية المفقودة إلى أصحابها الحقيقيين.

براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية

ينجم تحويل آخر للموارد الصافية من الجنوب إلى الشمال عن المبالغ الطائلة التي يدفعها الجنوب للتزود بالتقنية من الشمال أو لاستخدامها، وهو ما أشار إليه ماندل (١٩٧٢) بوصفه «ريعاً تقنياً»، تحصل عليه الشركات عابرة القومية بفضل ميزاتها التقنية. للحفاظ على تلك الميزات، غالباً ما تنشغل تلك الشركات بالبحث والتطوير المكثف وتخوض في ما بينها معارك لتطوير المنتجات (في صناعة الحواسب على سبيل المثال). وفي حين يوجد خاسرون ورابحون في الشمال، فإن بلدان الجنوب عادةً ما تكون خاسرة، إذ لا تستطيع احتمال أعباء البحث والتطوير مثل حكومات الشمال وشركاته (أكثر من ٩٥ بالمائة من البحث والتطوير يحدث في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي).

وقد جعلت المجموعة الأخيرة من اتفاقيات الغات (التي أرست قاعدة منظمة التجارة العالمية) الأمر أكثر سوءاً في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية على سبيل المثال.

حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر الجنوب

تعتبر غالبية بلدان العالم الثالث المواردَ الوراثية جزءاً من تراثها الجمعي. فلآلافٍ من السنين، اصطفى المزارعون البذور للحصول من الأرض على منتجاتٍ تتوافق مع حاجاتهم واحترامهم للطبيعة، ولم يزعموا أبداً أن هذه البذور وما ينتج عنها ملكية فكرية خاصة بهم.

حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر الشمال

تجوب الشركات عابرة القومية المتخصصة بالصناعة الحيوية والصناعة الزراعية الغذائية مثل مونسانتو وآفنتيس ونوفارتيس وكارجيل العالم، فتسجل تلك البذور باسمها بوصفها من «اكتشافها»، وهي تثبت بهذه الوسيلة سيطرتها على الإرث الوراثي الذي طوره دأب البشرية. المثال الواضح هو أرز «البسمتي»، تلك التشكيلة من الأرز عالي النوعية المنتج في شمال الهند وباكستان التي أصبحت مرجعاً بعد قرون من عمل الفلاحين الهنود والباكستانيين الدؤوب. ومع ذلك، حصلت شركة رايس تيك الأمريكية التابعة لأمير ليختنشتاين على براءة اختراع بذرة وسلالة الأرز البسمتي.

بعد معركةٍ قانونية مكلفة خاضتها الهند، صادق المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع على براءات اختراع لثلاثة أصناف خاصة من الأرز مشتقة من البسمتي التقليدي. وهكذا، أصبحت الشركة التكساسية المالك الرسمي، على حساب شعوب الجنوب التي قامت أجيال من خبرائها بإنتاجها. لقد سخّرت الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية المتطورة الأخرى التنوع البيولوجي في العالم الثالث لجني أرباح بملايين الدولارات، دون إعادة دولار واحد لأصحاب البذور الأصليين، البلدان أو المجتمعات المحلية المعنية. على سبيل المثال، تم الاستيلاء على صنفٍ من البندورة (الطماطم) البرية من بيرو في العام ١٩٦٢ وحققت ثمانية ملايين دولار في العام لشركات التعليب الأمريكية بفضل الكثافة العالية للأجسام الصلبة القابلة للذوبان، ولم تقدم لبيرو أية حصة من الأرباح، مع أنها مصدر المادة الوراثية.

وفقاً لفاندانا شيفا (١٩٩٤)، حققت الأنواع البرية المأخوذة من الجنوب ٣٤٠ مليون دولار سنوياً لقطاع الزراعة الأمريكي ما بين العامين ١٩٧٦ - ١٩٨٠. ومنذ مطلع السبعينات، استولت الشركات الزراعية الكيميائية على أكثر من ٤٠٠ من شركات البذور عبر تشريعات ضارية دفاعاً عن حقوق الملكية الفكرية.

سعت الشركات عابرة القومية للمماثلة والتوحيد عبر التلاعب الوراثي بهدف رئيسي، هو السيطرة على الأسواق. إن طرح نوع من الأرز، ناتج عن مختبر، في البورصة هو أسهل من طرح مختلف تشكيلات الأرز المتوافقة مع الأذواق المختلفة في العالم. يصح هذا الأمر على نحو خاص حين تصبح ملكيةً خاصة بفضل حقوق الملكية. يمكن أن يصبح ذلك مادةً لاحتكار التسويق، ليس على مستوى المنتج وحسب، بل وزراعته في المستقبل.

وفي الواقع، فالمزارع الذي يشتري بذار الحنطة لا يستطيع استخدام بذور الحصاد لإعادة زراعتها في الموسم التالي. إلى جانب ذلك، يتوسع الاحتكار ليشمل المنتجات الملحقة.

ليس صدفةً على سبيل المثال أن الشركة نفسها هي التي تنتج مبيد الأعشاب الوحيد الملائم للنوع المذكور. فالتعطش للاستيلاء على الأسواق كبير إلى درجة تصنيع بذورٍ عقيمة لإكراه المزارعين على شراء دفعة منها كل عام طالما أنها تفقد سماتها الوراثية بعد كل حصاد. وهكذا تكتمل الحلقة: لم يعد صغار المزارعين منتجين ومالكين، بل بالأحرى مشترين ومستهلكين وعبيداً لبراءات الاختراع ومالكيها من الشركات عابرة القومية.

يقال إن حقوق الملكية تحسّن الإنتاج وتصون التنوع البيولوجي. أمّا في الواقع، فالتقنيات الحيوية تستخدم لتسخير الملكيات التي صنعتها الطبيعة سابقاً بهدف خلق تماثلٍ عبر التوليد الاصطفائي للأنواع عالية الغلة. لهذا التماثل فعلٌ كارثي

على المحاصيل، إذ صارت النباتات متشابهةً وتتشارك جميعاً بالضعف نفسه. في العام ١٩٧٠ -١٩٧١، دمّر مرض الصدأ ١٥ بالمائة من محاصيل الذرة في الولايات المتحدة التي جعلها التماثل الوراثي غير منيعة. وقد حدث دمار مماثل لأنواع الأرز في آسيا أثناء ما دعي «الثورة الخضراء».

هنالك أيضاً تشكيك في جدارة الأنواع عالية الغلة. فالبرامج الدولية لزراعة شجر الأوكاليبتوس على سبيل المثال مصممة على نحو واضح لدعم صناعة الورق ولب الخشب التي تحتاج نمواً سريعاً، إذ لا تقدم كتلتها العضوية شيئاً لتغذية الحياة الحيوانية. علاوةً على ذلك، يصف خبيرٌ في الغابات التنوع الطبيعي للغابات الاستوائية بأنه غير منتج.

لا تهتم الصناعة بالتنوع، إذ تولي عنايتها لإنتاج المواد الأولية المربحة. تدافع مختبرات الشركات عابرة القومية دوماً عن التغيرات التقنية في التنوع البيولوجي بالقول إنها تحسّن القيمة الاقتصادية وتزيدها. وينظر إلى أنواع البذور المنتجة في المختبرات على أنها «إنتاج» متوافق مع منطق إنتاج خط التجميع. تعتبر إعادة إنتاج المواد الخام المطلوبة بواسطة الطبيعة ومزارعي العالم الثالث وقاطني الغابات مجرد حفاظٍ على الطبيعة، والقيمة الوحيدة المسجلة هي تلك المنتجة داخل المختبرات. وتبخس كليةً قرونٌ من الإبداع لمنح تحكم احتكاري يحوز عليه مستخدمو التقنيات الحديثة في التلاعب الوراثي بأشكال الحياة بصورة منفردة. والتماثل الحيوي (كمقابل للتنوع الحيوي) هو نتاجٌ حتمي لهذا الموقف في سياقٍ تتسلط فيه السيطرة والربح.

حقوق الملكية الفكرية واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS

أصبحت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (انظر ثبت المصطلحات) سارية المفعول في العام ١٩٩٥ ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، وكانت ركناً أساسياً في جولة المفاوضات التي انعقدت في أورغواي، لكنها أيضاً إحدى أهم المسائل الخلافية، فقد أعدتها ١٢ شركة عابرة للقومية تابعة للولايات المتحدة وفرضتها حكومات شمال أمريكا وأوروبا واليابان على الرغم من معارضة بلدان الجنوب. تهدف تلك الاتفاقية لتعزيز حماية المنتجات والتقنيات المسجلة ببراءات اختراع بغرض منع الشركات الأخرى في العالم من تقليدها (لاسيما في البلدان الأقل تطوراً). وفي حين تعزز الاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، فهي تطرح مفهوم معيارٍ عالمي إلزامي يقرن تلك الحقوق بالتجارة. هكذا، تصبح تلك الحقوق إلزامية، لكن دون ضمانٍ للدفاع المتوازي عن مصالح المجتمع وصحته وحقوق الناس الأصليين.

تفيد هذه الاتفاقية على نحو خاص البلدان الأكثر تصنيعاً بسبب تقدمها التقني، لذا فهي تديم النمو غير المتكافئ. يزيد الدفع لقاء حقوق الملكية الفكرية من كلفة نقل التقنية ويفاقم تهميش البلدان النامية. تمتلك البلدان الأكثر تصنيعاً ٩٧ بالمائة من براءات الاختراع، وتمتلك الشركات عابرة القومية ٩٠ بالمائة من براءات الاختراع المتعلقة بالتقنية والاختراعات. ما من شيء يشير حتى الآن إلى أن نظام براءات الاختراع يحفز نشاطات البحث والتطوير في البلدان الفقيرة، أو أنه يقدم لها أية فائدة، أو أنه سيؤدي إلى ذلك يوماً ما. ففي قطاع الأدوية على سبيل المثال، منحت بلدانٌ مثل الصين ومصر والهند براءات اختراع تتعلّق بمراحل الإنتاج وليس بالمنتج النهائي. شجع هذا الموقف الشركات المحلية علَى تطوير أدوية جنيسة(*) مماثلة للعلامات التجارية الأصلية، لكنها أرخص منها. نتيجة لذلك، كان سعر الأدوية في باكستان، حيث يوجد نظام براءات الاختراع، أعلى بثلاث عشرة مرة من سعرها في الهند حيث لم يكن نظام براءات الاختراع موجوداً. أما الآن، وفي ظل الاتفاقية، أصبح إنتاج الأدوية أو شراؤها من الخارج ممنوعاً إلا بإشراف مالكي براءات الاختراع (أي الدفع لقاء حقوق الملكية)، الذين يتمتعون بهذا الحق لمدة عشرين عاماً. صحيح أن بعض الفقرات تمنح بعض الاستثناءات، ففي حالة طوارئ صحية أو منافسة غير مشروعة (أثمان باهظة أو امتناع المخترع عن البيع)، تملك الحكومات حق اللجوء إلى «رخص إلزامية» أو إلى استيرادٍ موازٍ، إلا أن هذا الحق لا يستخدم عملياً. من جانب آخر، تقوم منظمة التجارة العالمية بممارسة ضغوطٍ اقتصادية قوية على الهند كي تتخلى عن رقابة الأسعار والمنتجات المتعلقة بالأدوية الجنيسة. (أتاك ٢٠٠١ ج).

تعد الولايات المتحدة برئاسة جورج بوش من بين المدافعين الشرسين عن مصالح مختبرات إنتاج الأدوية. لكن حالما تتعرض الولايات المتحدة لأزمة صحية، تنقلب الأمور رأساً على عقب. فحين تفشى وباء الجمرة الخبيثة فيها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ألزمت الحكومة شركة باير بتخفيض سعر العقار المضاد للمرض بمقدار النصف، تحت تهديد إلغاء براءة اختراعه والسماح بتعميم إنتاجه. لا يملك الجنوب، بطبيعة الحال، الوسائل التي تتيح له فرض إجراءات كتلك، أياً كانت الفوائد التي ستحققها لفقراء السكان. وكبرهان على هذا الظلم، قامت الحكومة الأمريكية نفسها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بإعاقة التسوية المعتدلة التي وافق عليها اجتماع الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والمتعلقة بحق بلدان الجنوب في تعميم إنتاج أدوية معينة لمواجهة بعض الأمراض (لاسيما الإيدز والسل والملاريا).

تثير تلك الاتفاقية أيضاً أسئلةً حول مطابقتها لشرعة حقوق الإنسان والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدة الدولية للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والمعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية، تلحظ حق المشاركة في التقدم العلمي. علاوةً على ذلك، يطالب مؤتمر التنوع الحيوي الدول بحماية حقوق السكان الأصليين في استخدام المصادر الحيوية والأنظمة المعرفية، كما يلحظ تشارك الدول بعدلٍ في منافع الاستخدام التجاري للمصادر الحيوية ومعارف المجتمعات المحلية (يونديب ٢٠٠٠ أ/٨٤). وقد أوصى تقرير التنمية البشرية في العالم للعام ١٩٩٩ بأن «يعاد النظر في التقدم الحثيث لحقوق الملكية الفكرية ويوقف العمل بها» وبوجوب «هيمنة مبدأ توخي الحذر على الربح» (يونديب ١٩٩٩/٧٣ – ٧٥). لكن سرعان ما تم تجاهل هذه التوصية.

تزايد تطبيق براءات الاختراع كثيراً أثناء العقدين المنصرمين. وكانت تصدر على نحو رئيسي من البلدان عالية التصنيع التي كانت لديها، لغرابة الأمر، قواعد مبهمة حين شرعت في إنشاء صناعتها الوطنية، والتي غيرت من لهجتها حالما باشرت تصدير التقنية. أما في ما يتعلق بمسعى المعرفة، فمن الممكن أن تعرقل البراءات الأبحاث الساعية لاكتشافاتٍ حديثة قد تقدم منفعة للجميع. إن تكديس براءات الاختراع يقسم نطاق الأبحاث ويسيجها، ويعيق تداول الأفكار بحريةٍ بين مجموعات البحث المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن الربح المرتبط بتسويق المنتجات ذات براءات الاختراع يُمنح أولويةً ويتمتع بالحماية. فحين تبدأ برامج بحثٍ حديثة، يعلو صوت المال على حاجات ملايين البشر. والتقنية الحديثة مصممةٌ لمن يملك مالاً للحصول عليها، وبالتالي تستهدف الأبحاث الأسواق ذات الدخل المرتفع. وفقاً لأتاك (٢٠٠١ ج):

«تظهر بوصلة الربح المالي أي الأمراض يستحق المعالجة وأيها سيكون بالمقابل هدراً لوقت شركات الأدوية. هكذا، ومن بين ١٢٢٣ مركّب جديد تم تسويقها بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٧، كان هنالك ١٣ مركّباً لمواجهة الأمراض الاستوائية، أدت الأبحاث البيطرية إلى خمسةٍ منها... ثمة ما هو أسوأ، فحين توجد أدوية لا تستفيد منها إلا البلدان الفقيرة، تشير بوصلة الربح لإيقاف تصنيعها. هنالك على سبيل المثال دواءٌ طورته شركة ميريل داو الأمريكية لمعالجة داء النوم الذي يتسبب بوفاة ١٥٠ ألف شخص سنوياً. حين تم بيع الشركة في العام ١٩٨٥، ورثت شركة ماريون روسل المركّب، لكنها أوقفت تصنيع الدواء. وعلى نحو مشابه، تم منذ سنوات إيجاد دواء لمعالجة التهاب السحايا الجرثومي، وهو داءٌ شائع في بلدان الجنوب، وقررت نفس الشركة وقف تصنيعه لأنه لا يحقق ما يكفي من الأرباح».

الدين البيئي مقابل الدين المالي

كان لنهب المادة الوراثية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والهجمات الهائلة على البيئة تأثيرات كارثية على بلدان المحيط. فقد اضطرت حكومات البلدان المدينة لبيع مواردها الطبيعية لمن يعرض أسعاراً أعلى، بغرض الحصول على العملة الصعبة اللازمة لتسديد الديون التي تصر البلدان الغنية والمؤسسات المالية الدولية على إيلائها أهميةً قصوى، مما يؤدي إلى استنزاف جدي لتلك الموارد دون اعتبار للعواقب في المديين المتوسط والبعيد.

في العديد من الحالات، لم تكن مراكز السلطة السياسية والاقتصادية في الشمال مضطرةً لإكراه حكومات الجنوب، فقد نظّمت الأخيرة بنفسها نشاطات اقتصادية مدمرة للبيئة في مقابل نسبة مئوية من العائدات المحققة (تشكل حكومات الكونغو برازافيل وليبريا وسيراليون وأنغولا أمثلة واضحة). كان رأسماليو المحيط طرفاً في تخريب الثروة الطبيعية وتدمير البيئة للحصول على الربح الأقصى، مما أدى إلى تسريع التصحر. إنّ مستقبل مساحاتٍ واسعة من الغابات البدائية مهدد، لا سيما في مناطق الأمازون ووسط إفريقيا وجنوب شرق آسيا، إذ يقضي تآكل التربة على معيشة سكان هذه الأرياف. سلطت الأضواء على التخريب البيئي الذي يسببه استخراج النفط، على سبيل المثال، وصناعة التعدين (مثل التلوث بالزئبق بعد معالجة الذهب في المناجم). وثمة ما هو أسوأ، فقد وافقت بلدان المحيط على أن تكون مدفناً لنفايات بعض البلدان الصناعية، متيحةً التخلص من نفايات صناعية ملوثة وشديدة الخطورة داخل تربتها، وغالباً دون أي احتراس.

لقد قاد النظام الرأسمالي ونتيجته البدهية، الدين، بلدان المحيط إلى طريق مسدود، مهدداً التوازن البيئي للعالم نفسه. من المشروع في مثل هذه الشروط تقديم فكرة الدين البيئي الذي تدين به لشعوب بلدان المحيط حكومات البلدان عالية التصنيع والشركات عابرة القومية وحكومات المحيط والرأسماليون المحليون. هذا الدين البيئي حقيقي في واقع الحال، طالما يتسبب هذا التفسخ البيئي بمزيد من الشقاء لتلك الشعوب.

تحويل رأس المال من المحيط إلى المركز

قدّر صندوق النقد الدولي قيمة رؤوس الأموال الهاربة من البلدان الثلاثة عشر الأكثر مديونيةً بما يقارب ١٨٠ مليار دولار في العام ١٩٨٨ وحده. فيما بعد، أدى التحرير الكامل لحركة رأس المال في التسعينات إلى نزوح هائل لرؤوس الأموال من المحيط باتجاه البلدان عالية التصنيع. يلاحظ البنك الدولي في تقريره حول

التنمية المالية في العام ٢٠٠١: «على الرغم من أن ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية في النصف الأول من التسعينات كان ملفتاً، فقد تزايد أيضاً خروج رؤوس الأموال. ربما يعكس جزءٌ من زيادة التدفق على الأقل الصفقات المرتبطة بخروج رؤوس الأموال أو تجنب دفع الضرائب». وقدّم روبنز ريكوبيرو، الأمين العام لليونكتاد، ملاحظةً أكثر وضوحاً في خلاصة تقرير التنمية والتجارة للعام ١٩٩٨: «من غير المحتمل أن يؤدي تحرير حركة رأس المال إلى عودة رؤوس الأموال الهاربة، المقدرة بسبعين بالمائة من الثروة الخاصة – غير العقارية في إفريقيا جنوبي الصحراء. يبدو أن معظم رؤوس الأموال الهاربة نشأت من اختلاسات للأموال العامة أكثر من كونها عائداتٍ صناعية وتجارية تبحث عن استقرار اقتصادي أو مردودية أكبر في الخارج».

في دراسةٍ بارزة عنوانها «هل إفريقيا دائنة في الحساب النهائي؟»، يستنتج جيمس بويس وليونس نديكومانا أن النخب الحاكمة في إفريقيا حولت إلى الخارج ما يعادل ١٨٥ مليار دولار بين العامين ١٩٧٠ و١٩٩٦. ويستنتج المؤلفان أنّ البلدان الخمسة والعشرين المدروسة (وهي تمثل ٩٢ بالمائة من سكان إفريقيا جنوبي الصحراء و٩١ بالمائة من الدين و٩٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ولا تتضمن دولة جنوب إفريقيا) ستكون دائنةً لبقية العالم في العام ١٩٩٦ بما يقارب ١٠٦ مليار دولار بعد طرح الدين الخارجي. وقد قدّرا المبالغ التي أودعها رأسماليو نيجيريا في الخارج بأربعة أضعاف الدين الخارجي للبلد. وفي حالة رواندا، كانت المبالغ تعادل ثلاثة أضعاف الدين الخارجي في نفس العام. أما بالنسبة لجمهورية الكونغو الديموقراطية وسيراليون، فكانت المبالغ تعادل ضعفي الدين الخارجي فيهما. وفي ما يتعلق بأنغولا والكاميرون وساحل العاج وزامبيا، فهي أقل من الضعف بقليل. وقد أشار المؤلفان، إضافةً لآخرين، إلى صلة قوية بين القروض الدولية ورؤوس الأموال الهاربة، واستشهدا بعمل ن. هيرمس وآر. لينسنك اللذين درسا رؤوس الأموال الهاربة من ستة بلدان إفريقية بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٩، وزعما أنّ الحكومات أعادت تصدير ما يعادل ٧٥ إلى ٩٠ سنت من كل دولار اقترضته (أو ضمنت اقتراضه) على هيئة رؤوس أموال هاربة. وقد أبدى مؤلفون آخرون ملاحظاتٍ مشابهة حول أمريكا اللاتينية وآسيا والكتلة السوفيتية سابقاً.

بلغت إيداعات رأسماليي المحيط الجديدة في مصارف المركز ما مقداره ١٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ وحده (بنك التسويات الدولية ٢٠٠١ أ/١٢٥). لقد حول مالكو رأس المال في الجنوب الجزء الأكبر من موجوداتهم إلى أسواق الشمال المالية، وإلى حسابات مصرفية في ما وراء البحار، وإلى عقارات حقيقية في الشمال. وفي حال تمت مقارنة رصيد الدين الخارجي الذي تدين به البلدان النامية لمصارف

المركز بموجودات أثرياء هذه البلدان المودعة في نفس المصارف، فستقدم النتيجة صورةً مختلفة عما هو شائع.

يقدم الجدول ٩ –٧ مؤشراً واضحاً عن الحجم الهائل لموجودات أثرياء البلدان النامية المودعة في بلدان الثالوث.

الجدول ٩ –٧: إيداعات البلدان النامية في مصارف البلدان الغنية وديونها عليها

	البلدان النامية	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إفريقيا جنوبي الصحراء	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي	الكتلة السوفييتية سابقاً
إيداعات البلدان النامية في مصارف البلدان الغنية	١٤٦٠	٣١٠	٨٠	٤١٠	٥٠	٤٣٠	١٨٠
الديون العائدة لتلك المصارف	٧٠٠	٢٣٠	٣٠	١٢٠	٣٠	١٦٠	١٣١

المصدر: حسابات المؤلف وداميان مييه وفق بنك التسويات الدولية ٢٠٠٣

أخذنا حجم إيداعات سكان البلدان النامية في مصارف الثالوث من الإحصاءات الفصلية لبنك التسويات الدولية، وهي مصنفة كديون لنفس المصارف على البلدان النامية.

تظهر المبالغ المذكورة في الجدول ٩ –٧ الودائع النقدية فقط، وهي تمثل في الواقع جزءاً من الموجودات الكلية. كما أنّ مصدر هذه الودائع يعود جزئياً لأنشطة شركات البلدان النامية (لاسيما التجارة) ومن الأموال التي اختلستها النخب الفاسدة. إذا افترضنا أنّ ٢٥ بالمائة من تلك الإيداعات (وهي نسبة أقل من الواقع بالتأكيد) تمثل الأموال المراكمة على نحوٍ غير شرعي، لا بل إجرامي، على حساب المواطنين الفقراء خصوصاً والأمة بكاملها عموماً، نحصل على مبلغ ٣٥٠ مليار دولار، يمكن في حال إعادته تمويل التنمية البشرية في البلدان النامية.

لجعل مراكمة المكاسب غير المشروعة أمراً عسيراً، يتطلب الأمر ديموقراطيةً ورقابةً يمارسها المواطنون على النفقات العامة، مع ترسانة كاملة من الإجراءات القانونية والقضائية (يتضمن ذلك إزالة السرية المصرفية وتأسيس سجل للثروات) ورقابة على حركة رأس المال، وكذلك أن يقدم المسؤولون الرسميون بيانات سنوية بثرواتهم. ويتوجب إخضاع قرار الاقتراض لنقاش برلماني، وأن تجري منظمة مستقلة

تدقيقاً سنوياً على حالة الدين. على الدائنين أن يجيبوا على الأسئلة التالية: من أبرم عقود القروض؟ ما هي شروط العقد؟ من الذي يتلقى الأموال المقترضة وكيف؟ في أي حساب؟ من الذي لديه ودائع من البلدان المدينة في المصارف المقرضة؟

منذ نهاية التسعينات وحتى بداية العام ٢٠٠٠، تم اتخاذ مبادرات إيجابية من هذا القبيل نتيجة حملات دولية وإصرار بعض القضاة وشجاعتهم. تم تجميد ودائع فيرديناند ماركوس (ديكتاتور الفيليبين بين العامين ١٩٧٢و١٩٨٦) في المصارف السويسرية، وتبلغ أكثر من ٦٠٠ مليون دولار (وهي جزء من كنوز ماركوس)، ثم أعيدت إلى السلطات الفليبينية (الفاايننشال تايمز، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٣)[٥]. وقد أعادت المصارف السويسرية مبالغ أخرى، ولو أنها أقل، إلى بلدان المحيط. فقد استردت بيرو في العام ٢٠٠٢ على سبيل المثال مبلغ ٦٧ مليون دولار سرقها رئيس بيرو السابق ألبيرتو فوجيموري وزميله فلاديميرو مونتيسينوس رئيس أجهزة الأمن.

هنالك ملفات ضخمة أخرى تخضع للتفاوض تتضمن أموالاً للجنرال السابق ساني أباتشا ديكتاتور نيجيريا من العام ١٩٩٣ إلى العام ١٩٩٨، في كل من سويسرا وبريطانيا ولوكسمبرغ ولختنشتاين. أكثر من أربعة مليارات من الدولارات مهددة بالضياع. وهو مشهد يصور كم تتآمر المصارف الدولية الكبرى والسلطات السياسية والقضائية في الشمال لحرمان شعب نيجيريا من حقوقه.

أظهر مسحٌ قامت به الفايننشال تايمز في العام ٢٠٠٠ أن خمسة عشر مصرفاً في لندن على الأقل تعاونت في ذلك الوقت على أكمل وجه مع أوساط أباتشا لغسيل الأموال التي اختلسها (الفايننشال تايمز ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢). أما لوموند، فعرضت تقريراً سرياً لهيئة الخدمات المالية FSA، وهي هيئةٌ بريطانية رسمية يخضع قطاع المصارف لرقابتها، ورد فيه أنّ مصرفين فرنسيين رئيسيين هما كريدي أغريكول أندوسويز وBNP باريبا تعاونا مع الدكتاتور أباتشا (لوموند ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).

«بين شباط/فبراير ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تم تحويل ٣٦ مليون دولار (على ما يظن) عبر مصرف باريبا سابقاً، أودعت على عشر دفعات في سويسرا. من الواضح أنها كانت رشاوى دفعها رجال أعمال فرنسيون من مجموعة BTP (شركة إنشاء وأشغال عامة) للمقربين من الزعيم السابق. ويعتقد أيضاً أن مصرف باريس الوطني سابقاً قد حوّل ٧ مليون دولار من لندن إلى حساب شركة فوني للاستيراد والتصدير في جنيف، وهي شركة مزيفة أسسها وجهاء النظام العسكري. أخيراً، يعتقد أن مصرف كريدي أغريكول أندوسويز عمل كوسيط في دفع ٩٢ مليون دولار مرتبطة بتهريب سندات دين نيجيرية.

وفقاً للفاينشال تايمز، اتهم التقرير السري لـFSA ثلاثة وعشرين مصرفاً في لندن بمساعدة أباتشا خلال حكمه على إخفاء ١,٣ مليار دولار من الأموال المسروقة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وبناء على طلب الحكومة النيجيرية الجديدة، أغلق المدعي العام في جنيف ١٣٠ حساباً مصرفياً يبلغ رصيدها ٦٤٥ مليون دولار تخص حاشية الديكتاتور السابق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أنّبت اللجنة العامة لمراقبة المصارف أربعة عشر مصرفاً، ومن ضمنها كريدي سويس، لتعاملاتها السابقة مع أباتشا. وفي العام ٢٠٠١، أمرت السلطات المصرفية البريطانية أخيراً بحجز حسابات أباتشا في تسعة عشر مصرفاً في لندن (ومن ضمنها باركليز بنك وسيتي بنك ودويتش بنك وميريل لينش). فات الأوان، إذ لم يبق في تلك الحسابات إلا ٣٠ مليون دولار، ولم تسوَّ حتى الآن قضية الأموال التي اختلسها أباتشا.

تظهر الأمثلة المذكورة أعلاه أنّ مجابهة المكاسب غير المشروعة أمرٌ ممكن. ولكن بغير رقابة شعبية وبرلمانية فاعلة وحازمة على مثل تلك الإجراءات، قد لا تكون ثمة ضمانات باستخدام الأموال المستعادة لمصلحة الشعوب التي تحتاجها.

استنزاف العقول

على الرغم من إغلاق الشمال لحدوده مع الجنوب تدريجياً، قامت بعض بلدان الشمال، لا سيما الولايات المتحدة، باستثناءات تسمح باستنزاف العقول من الجنوب (والشرق). يرحب في الشمال بمواطني المحيط الذين تلقوا تأهيلاً على نفقة الحكومة وخبرات احترافية في أوطانهم. يمكن أن يكون اتساع هذه الظاهرة كبيراً، إذ فقد السودان في العام ١٩٨٧ وحده ١٧ بالمائة من أطبائه و٢٠ بالمائة من أساتذة جامعاته و٣٠ بالمائة من مهندسيه و٤٥ بالمائة من مساحي الأراضي، وجميعهم رحلوا إلى الشمال (يونديب ١٩٩٢). كما رحلت أعداد غفيرة من علماء الكتلة الشرقية سابقاً إلى الولايات المتحدة منذ مطلع التسعينات.

في العام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، ازداد انتقال العاملين المؤهلين من بلدان المحيط إلى بلدان المركز. خبراء الحواسب من جانب، والطواقم الطبية (أطباء، ممرضات... الخ) من جانب آخر، هم الأكثر طلباً. علاوة على ذلك، قدرت دراسة استشهد بها تقرير البنك الدولي في العام ٢٠٠٣ أن أكثر من ثلث الحاصلين على شهادات التعليم العالي في إفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي هاجروا إلى الولايات المتحدة أو بلدان أخرى من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

الخسائر التي يتكبدها الجنوب بسبب الإجراءات الحمائية

إجراءات الحماية التي يفرضها الشمال على منتجات الجنوب

تفرض حكومات الشمال الرأسمالية قيوداً على تدفق السلع بواسطة حواجز التعرفات الجمركية (ضرائب) والتعرفات غير الجمركية (حصص وخضوع لأنظمة المعايير والنوعية)، ما يمثل، وفق اليونكتاد، خسارة سنوية لعدة مئات من مليارات الدولارات (يونكتاد ١٩٩٩ هورمان ٢٠٠١/٢٧/يونديب ٢٠٠٠ أ/٥١). وفق دراسة أعدتها اليونكتاد، تعادل النسبة المتوسطة للحماية التي تفرضها أسواق البلدان عالية التصنيع على البلدان النامية ضعفي النسبة المفروضة على البلدان الصناعية الأخرى. فالمنتجات الزراعية المدعومة لكل من الاتحاد الأوروبي (عبر السياسة الزراعية المشتركة) والولايات المتحدة واليابان تحدّ من جاذبية واردات الجنوب الزراعية. وهكذا تصبح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مصدرين للمنتجات الزراعية. يتيح الدعم المقدم (أكثر من ٣٦٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٢) لقطاع الزراعة (ولاسيما للنشاطات المتعلقة بالمنتجات الزراعية) عرض منتجاتها بأسعارٍ تقل عن أسعار المنتجات المحلية في أسواق الجنوب. (كرول ٢٠٠١/١٠).

لا يكمن الحل في فتح الحدود وتخفيض التعرفات الجمركية، و يجب أن تلهم المقترحات التي قدمتها الحركة الدولية فيا كامبسينا (١٩٩٨ انظر أيضاً بيرتلو ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ......) خططاً بديلة عن مذهب التجارة الحرة الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية والبلدان عالية التصنيع. (انظر أيضاً الفصل الثامن عشر).

تحديد حق سكان الجنوب في البحث عن عمل في الشمال

رأينا سابقاً كيف تقوم حكومات الشمال باستخلاص زبدة عقول الجنوب والشرق، وفي الوقت نفسه تضيق على حقوق مواطني الجنوب في بيع قوة عملهم في الشمال. إن تقييد قوة العمل هو أحد الأسباب الرئيسية لخسارة عائدات العالم الثالث. ووفق تقديرات حذرة لليونديب، فالخسارات المتراكمة من تحويلات العملة الصعبة لبلدان الجنوب بسبب تعليق الهجرة القانونية في الثمانينات هي في حدود ٢٥٠ مليار دولار (يونديب ١٩٩٢). بحذرٍ مماثل، طالب تقرير اليونديب في العام ١٩٩٢ بإبطال التدابير المقيدة التي اتخذتها حكومات الشمال للحد من حرية حركة مواطني الجنوب تجاه الشمال. يقدر التقرير أن اثنين بالمائة من القوة العاملة في العالم الثالث ستقرر الهجرة سنوياً في حال رفع تلك التدابير. وإن حصل هؤلاء العمال على الحد الأدنى من الأجور وفق خط الفقر المعتمد في البلدان الصناعية (حوالي خمسة آلاف دولار في العام)، فسيبلغ دخلهم السنوي نحو ٢٢٠ مليار دولار، وسيرسلون ما بين ٤٠ إلى ٥٠ مليار دولار إلى بلدانهم الأصلية. وقدرت اليونديب

مقدار تلك الأموال بعد خمس سنوات من الاستقرار بحوالي ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. (يونديب ١٩٩٢/٦٣، ٦٤). لو أن هذه التوصية طبقت منذ العام ١٩٩٢، لربما زادت الأموال المرسلة عن ألفي مليار دولار من العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠٠٢. يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو صائب إلى الأثر التراكمي لهذه الخسائر، آخذاً بعين الاعتبار أن كلفة الفرص المرفوضة حالياً تزداد بمرور الوقت.

المهاجرون يرسلون أموالاً أكثر من الحكومات

خصصت الولايات المتحدة ١١,٤ مليار دولار لمساعدات التنمية الرسمية (قروض تسهيلية وهبات)، في حين أرسل المهاجرون المقيمون هناك ٢٨,٤ مليار دولار إلى البلدان النامية. تقدم بلجيكا وسويسرا كل على حدة أقل من مليار دولار سنوياً على هيئة مساعدات تنمية رسمية (٠,٩ مليار دولار لكل منهما في العام ٢٠٠١). وفي العام نفسه، أرسل المهاجرون المقيمون فيهما ١٦,٢ مليار دولار إلى البلدان النامية (٨,١ مليار دولار من بلجيكا والمقدار نفسه من سويسرا)، أي أكثر بتسع مرات (البنك الدولي ٢٠٠٣ أ/١٦٠ - ١٩٩).

ثبات قيمة مساعدات التنمية الرسمية وتزايد قيمة ما يرسله المهاجرون إلى أوطانهم

في العام ٢٠٠٢، أرسل المهاجرون ٨٠ مليار دولار إلى أوطانهم في المحيط رغم العوائق الشديدة الموضوعة أمام حرية البشر في التنقل والاستقرار، في حين بلغ صافي مساعدات التنمية الرسمية المقدمة لهذه البلدان ٣٦,٧ مليار دولار[٦]. وحتى لو تبنينا الرقم الذي تقدمه لجنة مساعدات التنمية في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي و البالغ ٥٧ مليار، يبقى واضحاً أن المهاجرين أكثر كرماً من حكومات البلدان عالية التصنيع. فالمبلغ الإجمالي الذي أرسله المهاجرون إلى البلدان النامية كبير إلى درجة دفعت إلى إجراء العديد من الدراسات، ولفتت انتباه مصارف خاصة وحكومات ومؤسسات مثل البنك الدولي، يوجهها الربح كما سنرى بعد قليل.

دفع تفاقم الأزمة الاقتصادية الدولية وتدهور شروط المعيشة في البلدان النامية لمزيدٍ من تضامن المهاجرين المقيمين في «البلدان الغنية». لقد زاد المهاجرون المبالغ التي يرسلونها لذويهم رغم معاناتهم الناتجة عن الركود الاقتصادي الذي يعصف ببلدان الثالوث. ومع أن المبلغ الكلي المرسل بقي ثابتاً من العام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، فقد حدثت زيادة ملحوظة بمقدار ٢٠ بالمائة في العامين ٢٠٠١ -٢٠٠٢ (انظر الجدول ٩ -٨). ولم تزدد مساعدات التنمية الرسمية خلال الفترة نفسها، وتقلصت إلى أبعد الحدود التدفقات الاستثمارية، وصارت التدفقات الرسمية الثنائية والمصرفية سلبية منذ نهاية التسعينات. وخلال فترة أطول، بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٢، ثبتت مساعدات التنمية الرسمية (انخفضت في الواقع أكثر من ٣٠ بالمائة)، في حين ازدادت تحويلات المهاجرين بمقدار ١٦٠ بالمائة.

الجدول ٩ -٨: تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية (بمليارات الدولارات)

١٩٧٠	٠,١
١٩٨٠	١٧,٧
١٩٩٠	٣٠,٦
١٩٩٦	٥٢,٦
١٩٩٧	٦٢,٧
١٩٩٨	٥٩,٥
١٩٩٩	٦٤,٦
٢٠٠٠	٦٤,٥
٢٠٠١	٧٢,٣
٢٠٠٢	٨٠

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٣ أ

تلقت البلدان النامية هبات من المهاجرين أكثر مما تلقته من هبات مساعدات التنمية الرسمية الثنائية. تظهر بيانات البنك الدولي وصندوق النقد أن بلدان جنوب آسيا تلقت في العام ٢٠٠٢ من المهاجرين أربعة أضعاف ما تلقته من المساعدات الرسمية (انظر الجدول ٩ -٩)، والمعدل مماثل بالنسبة لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وخمسة أضعاف بالنسبة لشرق آسيا والمحيط الهادي، وثمانية أضعاف بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي. (البنك الدولي ٢٠٠٣ أ/٢٠١ - ٢٠٦).[٧]

الجدول ٩ -٩: تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية مقارنةً بمساعدات التنمية الرسمية الثنائية (بمليارات الدولارات)

	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي
مساعدات التنمية الرسمية الثنائية	٣,٢	٣,٥	٤,٢	٢,١
تحويلات المهاجرين	٢٥	١٦,٨	١٦	١١

المصدر: البنك الدولي GDF ٢٠٠٣ أ

يوضح حسابٌ آخر الحقيقة المرّة عند مقارنة الأرقام الحقيقية للمساعدات بالأرقام المعلنة. إذ تلقت خزائن دول الثالوث في العام ٢٠٠٢، أموالاً على هيئة تسديدات تمثّل ضعف ما قدمته على هيئة قروض. ففي العام نفسه، أقرضت ما قيمته ١٨,٨ مليار دولار للبلدان النامية، في حين سددت الأخيرة ٣٦,٩ مليار دولار عن قروض سابقة. وبالتالي، حققت خزائن دول الثالوث فائضاً مقداره ١٨,١ مليار دولارٍ. وفي العام نفسه، دفعت نفس الخزائن ٣٢,٩ مليار دولار على هيئة هبات للبلدان النامية.[٨] وهكذا، تمكّنت من تمويل نصف هباتها باستخدام الفائض المذكور آنفاً، فتكون الكلفة الصافية لبند الهبات من المساعدات تعادل ١٤,٨ مليار دولار.[٩]

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين مصدر ربح وفير للمصارف، إذ قدّرت الأتاوة الثقيلة التي توجب على المهاجرين دفعها في العام ٢٠٠١ لتحويل ٧٢ مليار دولار إلى البلدان النامية بحوالي ١٢ مليار دولار. تقتطع المصارف لنفسها نسبةً تتراوح بين ٧ و١٨ بالمائة من المبالغ التي يرسلها المهاجرون، وهي المصارف ذاتها التي تحتج بقوة على اقتراح ضريبة توبن البالغة ٠,١ بالمائة على تحويلات العملة الأجنبية (إلى الخارج).

تحقق المصارف الأمريكية أرباحاً طائلةً من تحويلات مهاجري أمريكا اللاتينية إلى أوطانهم. ففي العام ٢٠٠١، تم تحويل ٢٨,٤ مليار دولار إلى البلدان النامية من الولايات المتحدة، ذهب حوالي ثلثها إلى المكسيك، وحصلت المصارف الأمريكية منها على ما يقارب ١,٥ مليار دولار. يلاحظ مؤلفو تقرير التنمية المالية في العالم GDF في العام ٢٠٠٣ تأثير العلاقة بين مصرف سيتي غروب (أكبر مصارف الولايات المتحدة والعالم) الذي استولى على مصرف باناميكس المكسيكي في العام ٢٠٠١، وحجم الأرباح الناتجة عن تحويلات المهاجرين المكسيكيين:

«إن فرص الأعمال الكبيرة وسريعة النمو المرتبطة بتحويلات العمال قد اجتذبت على الأقل صفقتين رئيسيتين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المكسيك مؤخراً. تعتبر صفقة سيتي غروب باناميكس في العام ٢٠٠١، وقيمتها ١٢,٥ مليار دولار، أكبر استثمارٍ منفرد على الحدود الجنوبية بالنسبة لأية شركة أمريكية... في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، دفع بنك أوف أمريكا إلى شركة سانتندر ١,٦ مليار دولار لقاء شركة سيرفن» (البنك الدولي ٢٠٠٣ أ/١٠٦).

تستخدم العملة الصعبة التي تصل إلى البلدان النامية من تحويلات المهاجرين قاعدةً لصفقات أخرى. ففي آب/أغسطس ٢٠٠١، اقترض مصرف البرازيل ٣٠٠

مليون دولار بضمانة التحويلات المرتقبة من المهاجرين البرازيليين في اليابان. تصدر البلدان النامية على نحو منتظم قروضاً دولية على هيئة سندات بضمانة حصولها على تحويلات المهاجرين. يزعم سوهاس كاتلر وديليب راثا (٢٠٠١)، وهما خبيرا تسنيد في البنك الدولي، أنّ الأمر لا يتعلق بالبرازيل وحسب، بل بالسلفادور والمكسيك وبنما وتركيا أيضاً، وقد شجعا البلدان النامية الأخرى على اتباع ذلك النهج، واعتبرا أنه الطريق الوحيد لبلدان إفريقيا جنوبي الصحراء وآسيا الجنوبية للوصول إلى الأسواق المالية.

لقد وصل تدفق أموال المهاجرين من العملة الصعبة إلى أبعادٍ تجعل البنك الدولي يقترح أن مستشاريه يمكن أن يديروا هذه التدفقات بصورة أفضل. انتبه إذن لمحفظتك!

الاعتبار الهام الآخر هو حصول حكومات البلدان النامية على إيرادات ضريبية ضخمة من تحويلات المهاجرين. وبما أن العائلات التي تتلقى أموال المهاجرين تنفق تلك الأموال على البضائع الاستهلاكية بصورة رئيسية، فهي تساهم كذلك في زيادة العوائد الضريبية. وقد استنتجت إحدى الدراسات أن ١٥ بالمائة من تحويلات المهاجرين تدخل خزينة الدولة المكسيكية على هيئة ضريبة القيمة المضافة.

لا يسع المرء حين يقارن سلوك العمال المهاجرين بسلوك رأسماليي المحيط إلا أن يستنتج أنه في حين يتضامن الأولون مع بلدانهم الأصلية بإرسال أموال طائلة، يقوم الآخرون قدر استطاعتهم بإرسال ما يراكمونه من رؤوس أموالٍ إلى الخارج.

المستفيدون الحقيقيون من مساعدات التنمية الرسمية

«إن الحصة المتبقية من تلك المساعدات في البلدان النامية ضئيلة جداً، إذ غالباً ما تعود كل تلك الأموال سريعاً إلى البلدان الغنية عقب شراء منتجاتها».

روبرت مكنمارا، رئيس البنك الدولي. ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨

تتكون مساعدات التنمية الرسمية من هبات وقروض ميسرة (أسعار فائدة تشجيعية)، تمنحها هيئات عامة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مجتمعةً ضمن لجنة مساعدات التنمية (DAC). وهي ترى في أي قرض ذي سعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق مساعدةً، حتى لو سددته الدولة المقترضة إلى آخر سنت.

تعيّن اللجنة البلدان التي تتلقى المساعدة، وهي لا تتضمن كل البلدان النامية. لقد أوجد أعضاء اللجنة قائمةً ثانية بالبلدان المستفيدة، تحتوي غالبية بلدان شرق

ووسط أوروبا، ودولاً مثل إسرائيل، ومستعمرات مثل كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية والأنتيل الهولندية والجزر العذراء (بريطانيا). وهي تتلقى ما أطلق عليه اسم المساعدة الرسمية.[١٠]

هذه المساعدات مشروطة، ومن بين ما تشترطه تخفيض العجز العام والخصخصة ومراعاة البيئة، وهي سياسات تستهدف أكثر قطاعات السكان فقراً، وكذلك نشر الديموقراطية. وقد أعدت هذه الشروط حكومات الشمال الرئيسية وصندوق النقد والبنك الدولي، وأضيف إليها مؤخراً مفهوما حسن الإدارة ومكافحة الفقر.

تقوم الدول الأعضاء في اللجنة بتقديم المساعدة عبر قناتين أساسيتين، الأولى تديرها مباشرةً دول اللجنة وتعتبر مساعداتٍ ثنائية، أما الثانية، فتديرها مؤسسات متعددة الأطراف. تمثل المساعدات الثنائيةً حوالي ثلثي مساعدات التنمية الرسمية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالمساعدات متعددة الأطراف، فللمؤسسات المالية الدولية الحصة الأكبر (نحو ٤٥ بالمائة)، يليها صندوق التنمية الأوروبي (نحو ٣٠ بالمائة) ومؤسسات تخصصية متعددة تابعة للأمم المتحدة تمثل ما يقارب ٢٥ بالمائة وحسب.

هنالك جزء من المساعدة الثنائية مخصص كحصص للمنظمات غير الحكومية التابعة للدول الأعضاء في اللجنة، والمسؤولة عن تقديمها للبلدان النامية. وفقاً للبنك الدولي، تجاوزت الهبات التي قدمتها تلك المنظمات لسكان البلدان المستفيدة من مساعدات التنمية الرسمية ٧ مليار دولار في العام ٢٠٠١ (قدمت الدول الأعضاء في اللجنة جزءاً من المبلغ عن طريق الإعانات الرسمية التي تلقتها تلك المنظمات، والجزء الباقي تجمعه المنظمات غير الحكومية من الجمهور و/أو المؤسسات الخاصة).

انخفضت المساعدات الرسمية عملياً بمقدار ٣٠ بالمائة بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٠، على الرغم من أنّ رؤساء دول الشمال الذين اجتمعوا في قمة ريو العام ١٩٩٢ وعدوا بزيادتها سنوياً بما يعادل ١٢٥ مليار دولار، مضاعفين حجمها ثلاث مرات.

بلغت المساعدات الرسمية التي قدمتها البلدان الصناعية والمؤسسات متعددة الأطراف ما مجموعه ٣٦,٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٢ وفق حساباتنا، وهو أقل بكثير من مجموع تحويلات المهاجرين (انظر الجدول ٩ -١٠). علاوة على ذلك، فحين وضعنا فقط في الجانب الآخر من الميزان تدفق رأس المال الناتج عن صافي تحويلات الدين (٩٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٢) وإعادة توطين أرباح الشركات عابرة القومية (٦٦ مليار دولار في العام نفسه) ورؤوس الأموال الهاربة (حوالي

١٥٠ مليار دولار في العام نفسه)، استطعنا الشروع في قياس صافي تحويل رأس المال المتدفق في العام. لا يتضمن ذلك النهبَ الصريح لبعض الموارد الطبيعية، وآثار استنزاف العقول، والخسارات الناتجة عن التبادل التجاري غير العادل.... الخ.

الجدول ٩ -١٠: التحويلات المالية بين الشمال والجنوب (بمليارات الدولارات)

تحويلات العمال إلى بلدانهم الأصلية	٨٠+
صافي مساعدات التنمية الرسمية	٣٧+
الأرباح التي تعيد الشركات عابرة القومية توطينها في الشمال	– ٦٦
صافي تحويلات الديون	– ٩٥

المصدر: من إعداد المؤلف وداميان مييه وفق البنك الدولي ٢٠٠٣ أ

مساعدات التنمية الرسمية تعادل مساعدةً مشروطة

عادة ما تكون مساعدات التنمية الرسمية الثنائية مشروطة، ما يعني أن الأموال الممنوحة أو القروض ستستخدم لشراء منتجات أو خدمات من البلد المانح. ولا تستثنى المساعدات متعددة الأطراف من الانتقاد نفسه، طالما أن البلدان الأكثر تأثيراً في المؤسسات المالية الدولية تسعى على نحو منتظم للترويج لشركات التصدير المقامة في بلدانها. كشف لاري سامرز، وزير الخزينة الأمريكية آنها، في بيان صحفي في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ أن شركات الولايات المتحدة تلقت في العام ١٩٩٨ طلبيات قيمتها ٤,٨ مليار دولار في إطار القروض والتوظيفات المتعلقة بصندوق النقد الدولي. وفي الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، تلي تقرير للبنك الدولي وصندوق النقد داخل الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وتضمّن النص التالي:

«كانت النتائج العالمية لأداء الشركات الفرنسية جيدة من ناحية أرباح حصص السوق ومعدلات العوائد. لكنها تخفي تفاوتات جغرافية وقطاعية هامة... تتأثر فرنسا بعوامل معينة تعكس الحضور التجاري للشركات الفرنسية: تركيز شديد في إفريقيا يساهم على نحو كبير في النتائج الكلية (٤٥ بالمائة من تسديدات البنك الدولي المصرفية تذهب إلى الشركات الفرنسية).»

هكذا تظهر مساعدات التنمية الرسمية كمساعدة تقدمها البلدان الصناعية لشركاتها التصديرية.

ويمكن للمساعدات الثنائية أن تستخدم لتعويض مصدّري البلد المانح. ولتشجيع صادرات شركات الشمال، تقوم حكومات بلدانه بإنشاء وكالات ضمان التصدير (تعمل نيابةً عن الدولة، سواء أكانت خاصة أم عامة) تضمن التسديد لمصدّري المركز في حال تخلف مستوردي المحيط عن الدفع[١١].

يشمل جزء هام من الدين الخارجي للبلدان النامية ديوناً تغطيها وكالات ضمان التصدير. وفقاً لحركة مراقبة الوكالات في العام ١٩٩٨، كان الدين المعلق الذي ضمنته يعادل ٢٤ بالمائة من ديون العالم الثالث طويلة الأجل، و٥٦ بالمائة من اعتمادات الهيئات العامة (دول ووكالات متعددة الأطراف ...الخ)، أي نحو ٤٦٠ مليار دولار[١٢].

عادة ما تستخدم حكومات الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية أموال التنمية لما وراء البحار بتحويلها إلى وكالات ضمان التصدير التي تعوّض شركات التصدير، وتبرر هذا التحويل بذريعة تخفيض الدين الخارجي للبلدان المعنية. وهي تقتطع كلفة نقل الأموال من حساب إلى آخر ضمن نفس بلد المركز من مساعدات التنمية الرسمية. وفي الواقع، هو تحويل من المال العام (ميزانية الدولة في هذه الحالة) إلى حساب خاص (شركة التصدير) عبر وكالة ضمان التصدير. استخدم هذا النمط من العمليات في مبادرات تقليص الديون. تسجل الحكومة البلجيكية، على سبيل المثال، كلفة تعويض وكالة ضمان التصدير البلجيكية كنفقة في المساعدات الرسمية، ثم تقوم الوكالة بتعويض المصدرين البلجيكيين الذين لم تسدد لهم البلدان المدينة.

مساعدات التنمية الرسمية أحد مصادر المديوينة

بلغ الدين العام الخارجي المترتب على مساعدات التنمية الرسمية للبلدان النامية ما مقداره ١٤٤,٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٢. أما الدين العام الخارجي لتلك البلدان والمترتب مباشرةً عن المساعدات الثنائية والقروض التسهيلية، فقد بلغ ما مقداره ٢٤٣,٧ مليار دولار. القول الفصل، أنّ البلدان النامية كانت تسدد كل عام ما بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٢ من قروضها الثنائية أكثر مما تتلقى من البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية! يقدم تقرير البنك الدولي للتطور المالي في العالم للعام ٢٠٠٣ صافي تحويلات كلية سلبياً مقداره ٢٢,٩ مليار دولار في سبع سنوات (انظر الجدول ٩ –١١)[١٣].

يكشف هذا الرقم أحد أوجه تلك المساعدات: تجني البلدان المانحة أموالاً على حساب البلدان التي يفترض أنها تقدم لها العون.

الجدول ٩ -١١:

صافي تحويلات مساعدات التنمية الرسمية والمساعدات الرسمية الثنائية

١٩٩٦	**- ٣,٤**
١٩٩٧	- ٥,٤
١٩٩٨	- ٣
١٩٩٩	- ٠,٦
٢٠٠٠	- ٣,٩
٢٠٠١	- ٣,٥
٢٠٠٢	- ٣,١

المصدر: من إعداد داميان مييه والمؤلف وفق البنك الدولي ٢٠٠٣ أ

مساعدات التنمية الرسمية تختبئ خلف خطاب إنساني

منذ مطلع السبعينات، تعهدت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتخصيص ٠,٧ بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي لمساعدات التنمية الرسمية. ولتضخيم الأرقام، أدخلت حكومات الشمال كل ما هو ممكن في أرقام المساعدات: المساعدة التقنية، تقليص الديون (انظر أعلاه)، كلفة المنح الدراسية المقدمة لطلاب البلدان النامية الذين يدرسون في بلدان المركز، تكاليف طالبي حق اللجوء السياسي. بل إن بعض الحكومات مثل الولايات المتحدة تضيف كلفة ما يطلق عليه الحرب على الإرهاب (مكافحة الإرهاب الدولي). يتضمن ذلك على سبيل المثال النفقات المترتبة على تعزيز أمن موظفيها في باكستان بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وتدخل بعض البلدان تكاليف مشاركتها في عمليات حفظ السلام. بالتالي، فهي تدخل نفقاتها العسكرية المترتبة على إرسال الجنود ضمن مساعدات التنمية! يبدو ذلك وكأنه تخفيض للنفقات العسكرية في سبيل زيادة ميزانية تنمية البلدان ما وراء البحار. (من الواضح أن ذلك هو مقصد حكومة خوزيه ماريا أثنار الإسبانية) وقد عرضت حكومته أيضاً في العام ٢٠٠٢ إدخال خسارات العائدات الضريبية، الناتجة عن الاقتطاعات المخصصة للمنظمات غير الحكومية والتي قد يخصصها المانحون الخاصون أو العامون من إيراداتهم الخاضعة للضريبية، ضمن المساعدات.

على الرغم من انقضاء أكثر من ثلاثين عاماً على إطلاق بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تعهدها، فهو لا يزال بعيداً عن التحقق (انظر الجدول ٩ -١٢). في محاولةٍ لمعالجة هذا الإخفاق، نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً لتمويل التنمية في مونتيري (المكسيك، آذار/ مارس ٢٠٠٢)، حيث نوقشت مساعدات التنمية الرسمية مطولاً. استنتج المؤتمر أن «الأمر يتطلب زيادة مساعدات التنمية الرسمية على نحوٍ ملحوظ»، لكن لم تعتمد فكرة مضاعفتها إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة والبنك الدولي. ومع أنه يتوجب مضاعفتها لتحقيق الأهداف المتواضعة للتنمية في الألفية (وأحدها تخفيض نسبة البشر الذين يعيشون في فقرٍ مدقع إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥)، إلا أنّ الولايات المتحدة رفضت بصورةٍ قاطعة أي التزام حتى ببلوغ الهدف القائم (٠,٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). بدل ذلك، اختارت الإصرار على التوظيفات الخاصة التي تطمع بالربح ولا تكترث بالضرورات الاجتماعية. مجمل القول أنّ إجماع مونتيري، المنبثق عن ذلك الاجتماع، لم يفعل شيئاً في مواجهة إجماع واشنطن الشرير في الثمانينات والتسعينات.

الجدول ٩ -١٢: مساعدات التنمية الرسمية لبعض بلدان لجنة مساعدات التنمية في العام ٢٠٠٢ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الدانمرك	٠,٩٦
هولندا	٠,٨٢
بلجيكا	٠,٤٢
فرنسا	٠,٣٦
سويسرا	٠,٣٢
المملكة المتحدة	٠,٣٠
كندا	٠,٢٨
ألمانيا	٠,٢٧
اليابان	٠,٢٣
الولايات المتحدة	٠,١٢

المصدر: البنك الدولي GDF ٢٠٠٣

توافق مساعدات التنمية الرسمية مع الاستراتيجيات السياسية الرئيسية للمركز

في كتابه: «خذ وأعطِ: ما هي مسألة المساعدات الخارجية؟» يقدم ديفيد سوج (٢٠٠٢/٤١ – ٤٢) على النحو التالي خلاصةً للدوافع المتباينة الكامنة وراء بند مساعدات التنمية الرسمية لدى حكومات المركز:

« **دوافع سياسية اجتماعية استراتيجية.**

في المدى القريب: خارجياً؛ مكافأة الزبون وكسب تأييده السياسي خلال المفاوضات أو الحروب أو الأزمات الأخرى. تعطيل الاحتجاج الشعبي والعصيان. التزود بقاعدة لجمع المعلومات الاستخباراتية. التأثير على اتخاذ القرار في المنتديات الدولية. [ملاحظة المؤلف: انظر كيف «تشتري» الولايات المتحدة وآخرون غيرها الأصوات لتأييد سياساتها في مجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما]. داخلياً؛ مكافأة الدوائر الانتخابية سياسياً وعرقياً أو الاحتفاظ بولائها، الظهور بمظهر من «يفعل شيئاً» خلال أزمة ما.

في المدى البعيد: خارجياً؛ الوصول إلى قيادة الطرف المتلقي والحصول على ولائها. الظفر بمذهب أو نموذج تنمية وتعميق قبوله. تعزيز موقع البلد في النظام العسكري والاقتصادي والسياسي الأوسع. تحقيق استقرار الوجهات الاقتصادية أو السكانية في البلد أو المنطقة بغية استئصال الآثار غير المرغوبة مثل الإرهاب والهجرة. إطلاق جدول أعمال المؤسسات الدولية وإدارتها اقتصادياً وسياسياً. داخلياً؛ تعزيز تأييد الناخبين المساهمين في الدوائر الانتخابية سياسياً، لا سيما القطاع الخاص، وكذلك الذين تربطهم صلات عرقية بمتلقي المساعدات.

دوافع تجارية:

في المدى القصير: خارجياً؛ اغتنام فرص السوق. داخلياً؛ الترويج لمصالح قطاع الأعمال والعمالة المرتبطة به. تحسين ميزان المدفوعات، دائن/مانح. ضمان تسديد ديون المصارف الدائنة، خاصةً كانت أو عامة.

في المدى البعيد: خارجياً؛ الحصول على فرص الاستثمار والتجارة وتوسيعها وحمايتها، بما في ذلك الوصول الاستراتيجي للمواد الخام وقوة العمل الرخيصة. صياغة وترسيخ الأدوار الاقتصادية شمال/جنوب وتراتبيتها. تحقيق تماسك القواعد الاقتصادية وتوطيدها في المؤسسات الدولية. داخلياً؛ تقوية القطاعات الاقتصادية وحمايتها.

دوافع أخلاقية وإنسانية:

في المدى القريب: إبداء الاهتمام والتعاطف مع ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية والأزمات السياسية.

في المدى البعيد: خارجياً؛ إبداء الاهتمام بالفقر وانتهاك حقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بالمرأة. التعويض عن الأضرار. داخلياً؛ إظهار التضامن مع بلدٍ أو مجموعةٍ ما. ادعاء مستوى أخلاقي رفيع».

بقدر ما ينفق بلد من الجنوب على التسلح، بقدر ما يحصل على المساعدات

يتعلق أحد الأمثلة الساطعة على المساعدة الثنائية المشروطة بتجارة الأسلحة. فبقدر ما يشتري أحد بلدان العالم الثالث أسلحة، بقدر ما يتلقى مساعداتٍ من البلدان الصناعية. تقبض الأخيرة بيدٍ من حديد على التجارة العالمية للأسلحة. فقد سيطرت الولايات المتحدة على ٥٠ بالمائة من سوق صادرات الأسلحة في الفترة ما بين العامين ١٩٩٥ ١٩٩٩، تليها روسيا الاتحادية ١٣ بالمائة ثم فرنسا ١٠ بالمائة وبريطانيا العظمى ٦,٥ بالمائة (سرفاتي ١٦٥/٢٠٠١). لدى عمالقة الاقتصاد أولئك شركات قطاعٍ عام أو شركاتٌ عابرة للقومية تختص بصناعات التسلّح وتسعى بثباتٍ لفتح أسواقٍ جديدة. وفي حين تخصخص شركات القطاعات الأخرى، تغتبط صناعة التسلح لبقائها تحت إشراف الدولة. وتنال صناعات التسلح الخاصة فوائد جمة من القوة الاقتصادية والعسكرية لدولها التي تساعدها على إيجاد زبائن لأدوات القتل التي تنتجها.

يتمركز صانعو الأسلحة في الولايات المتحدة في سبع شركات تحكم السوق: لوكهيد مارتن وبوينغ ورايثيون وجنيرال دانيا ميكس ونورثروب غرومان وTRW ويونايتد تكنولوجيز. تمتعت لوكهيد مارتن، الرائدة في إنتاج الأسلحة، بمبلغ ٨٥٥ مليون دولار من المساعدات العامة التي تمنحها حكومة الولايات المتحدة لضم شركة مارتن ماريوتا، وهي صانع أسلحة آخر في أمريكا الشمالية (وهو ما يعادل تقريباً الدين الكلي لتشاد التي يبلغ تعداد سكانها سبعة ملايين نسمة). يكتب كلود سرفاتي (١٦٥/٢٠٠١) ما يلي:

«يتوجب القول إن الروابط بين زعماء المجموعات الصناعية وصانعي القرار السياسي في الولايات المتتحدة وثيقة طالما يقوم الأولون بتمويل الأخيرين. فأثناء الحملة الرئاسية للعام ١٩٩٦، تبرعت مجموعات صناعات التسلح وفق السجلات الرسمية بمبلغ ١٣,٩ مليون دولار، ٩,١ مليون دولار للجمهوريين و ٤,٨ دولار للديموقراطيين».

ويلاحظ أيضاً أن «المجموعات الخمس الأولى تحصل اليوم على ٤٠ بالمائة من مبلغ ٦٠ مليار دولار سنوياً مخصصة لطلبيات وزارة الدفاع وحوالي ثلث مبلغ ٣٨ مليار دولار مخصص لأعمال البحث والتطوير العسكري.» تبلغ مشتريات البلدان النامية من الأسلحة نحو ١٥ بالمائة من المشتريات العالمية. وفي حين أنه ما من تبرير لهذا الإنفاق، فالمقارنة هامة إن أخذنا بعين الاعتبار أن ٨٥ بالمائة من تعداد سكان العالم يعيشون في البلدان النامية. وخلافاً لما يسمعه الكثيرون في الشمال أو يفكرون فيه، فبلدان العالم الثالث ليست من المنفقين الأساسيين على التسلح في العالم، إذ تبلغ النفقات العسكرية للولايات المتحدة (التي لا يتجاوز سكانها ٥ بالمائة من تعداد سكان العالم) ٣٦ بالمائة من الإنفاق العسكري العالمي. أما الإنفاق العسكري في مجموعة السبعة، فيعادل ٦٣ بالمائة، وبالنسبة لروسيا الاتحادية والصين، فثلاثة بالمائة لكل منهما (سرفاتي ٨٦/٢٠٠١، مجلة أبستريم أيار/مايو - حزيران/يونيو ٢٠٠١؛ للأعوام من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦، انظر أشقر ١٨/١٩٩٩ -٢٠). من اللافت للنظر أنّ «البلدان التي تخصص إنفاقاً رئيسياً على التسلح (أكثر من أربعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) تتلقى أكثر من ضعفي المساعدات الرسمية التي تتلقاها البلدان التي تخصص إنفاقاً أقل على التسلح (بين ٢ إلى ٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) «يونديب ٤٦/١٩٩٢».

تعود اليونديب إلى هذه المسألة في تقريرها حول التنمية البشرية للعام ١٩٩٤:

«تقدم المساعدة إلى الحلفاء الاستراتيجيين أكثر مما تقدم للبلدان الفقيرة... حتى العام ١٩٨٦، قدّمت البلدان المانحة للبلدان ذات الإنفاق المرتفع على التسلح مساعداتٍ ثنائية بمعدلٍ يفوق خمسة أضعاف ما قدمته للبلدان ذات الإنفاق العسكريٍ المنخفض. في العام ١٩٩٢، ظل [الذين ينفقون كثيراً] على التسلح يتلقون من المساعدة ما معدله ضعفين ونصف ما يتلقاه [الذين ينفقون أقل].»

تتلقى إسرائيل على سبيل المثال، وهي الحليف الاستراتيجي لأمريكا في الشرق الأوسط، ١٧٦ دولار من المساعدات الأمريكية لكل شخص فقير، بينما تتلقى بنغلاديش ١,٧ دولار فقط.

لفت مؤلفو التقرير المذكور أعلاه الأنظار للمعايير المزدوجة لحكومات البلدان الصناعية:

«يجادل بعض المانحين بأن التمييز بين البلدان في ما يتعلق بإنفاقها العسكري قد ينتهك سيادتها الوطنية. وهي حجة مفاجئة، وكأن المانحين يعترضون أصلاً على انتهاكات السيادة الوطنية في عددٍ كبير من حقول السياسة في حكومة أخرى.»

تتضمن الأمثلة المقدمة المطالب المفروضة على متلقي المساعدات لإنهاء دعم المواد الغذائية، أو لتخفيض أسعار العملة أو لخصخصة الشركات التي تملكها الدولة. يتابع التقرير:

«كان هذا التعارض واضحاً على نحو خاص أثناء فترة التكييف الهيكلي. في الثمانينات، راقب المانحون بصمت الاقتطاعات المفاجئة من الإنفاق الاجتماعي، في حين واصل الإنفاق العسكري تصاعده. في إفريقيا جنوبي الصحراء، ازداد الإنفاق العسكري من ٠,٧ إلى ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين ١٩٦٠ و١٩٩٠. وهكذا، فضلت بعض البلدان النامية موازنة ميزانياتها عبر تعريض حيوات البشر للخطر بدل تخفيض نفقاتها العسكرية.»

في مطلع الألفية الثالثة، دفعت حكومات الشمال وصناعاتها التسليحية بلدان المحيط لزيادة طلبياتها العسكرية. في الوقت نفسه، بدأت النفقات العسكرية في البلدان عالية التصنيع بالارتفاع مجدداً بعد هبوط بين العامين ١٩٨٦ – ١٩٩٧[١٤]. ففي الولايات المتحدة، بدأت إدارة كلينتون تلك الزيادة بصورةٍ حادة. وقام خليفته بوش الابن بتكثيفها، لاسيما في مشروع الدفاع المضاد للصواريخ (الدفاع الصاروخي القومي NMD وTMD ساحة الدفاع الصاروخي) وهو عنصرٌ مركزي في الاستراتيجية العسكرية لأمريكا الشمالية. في العام ٢٠٠٣، عادلت ميزانية الدفاع الأمريكي ضعفي الدين الخارجي لإفريقيا جنوبي الصحراء (البالغ ٢٠٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٢ لما يعادل أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة من السكان). ضغط صانعو الأسلحة في الشمال على حكوماتهم لإبرام عقود جديدة في الشرق، ووفقاً لسرفاتي (٢٠٠١/١٣٠):

«لقد أظهرت حقيقة ترؤس نائب رئيس شركة لوكهيد مارتن (التي تلقت طلبيات من البنتاغون بما يعادل ١٨,٥ مليار دولار في العام ١٩٩٩) للجنة توسيع حلف الناتو امتزاج المصالح العسكرية والصناعية. وأحد الشروط المفروضة على تلك البلدان لدخول الناتو هو زيادة إنفاقها العسكري بغرض تحديث تجهيزاتها التي تعود إلى زمن الحرب الباردة والمعتبرة بحكم الملغية، وجعلها على نحوٍ خاص متوافقة مع تسليح الناتو. باختصار، عليها التزود بالتجهيزات الأمريكية.»

يذكر سرفاتي أن بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا اشترت مائة طائرة من طراز F ١٦(تنتجها شركة لوكهيد مارتن).

صار الهجوم الأمريكي فتاكاً. فقد اشترت وزارة الدفاع الأمريكية طائرات ميغ ٢٩ وسوخوي ٢٧ و٣٠ و٣٧ من المعسكر الاشتراكي المزعوم واستبدلت بها أسلحة أمريكية، إذ كان المجمع العسكري الصناعي يطلق جيلاً جديداً من الأسلحة، وبالتالي

فعليه التخلص من مخزون أسلحة الجيل السابق (طائرات F ١٦ على سبيل المثال). ستحصل تلك البلدان إذن على أسلحة ستصبح بحكم الملغاة بالمعنى التقني بعد بضع سنوات، في الوقت الذي تبدأ فيه بدفع ثمنها. كذلك، سيمنح الجيل الجديد من الأسلحة الولايات المتحدة ميزةً استراتيجية في حال اندلاع أي نزاع، إذ أنها ستكون مهيمنةً بالكامل على تقنيات أسلحة الآخرين. فهي ستزود زبائنها بقطع الغيار والمساعدة التقنية للأجهزة التي بطل استعمالها، في حين تواصل تسليح نفسها بجيل جديد من الأسلحة.

كذلك، أحرز الصانعون الأمريكيون تفوقاً على منافسيهم في الشمال في أسواق العالم الثالث، إذ كانت حصة الولايات المتحدة من مبيعات السلاح فيها تعادل ٤٨,٩ بالمائة في العام ١٩٩١ و٥٦,٨ بالمائة في العام ١٩٩٢ و٧٥ بالمائة في العام ١٩٩٣. وما بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٨، حفلت صحف الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية بنقاشاتٍ حادة تتعلق بتجارة الأسلحة. في العام ١٩٧٧، في عنفوان الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية، فرض الرئيس جيمي كارتر حظراً على مبيعات الأسلحة إلى أمريكا اللاتينية، فقامت صناعة آلات الحرب في أمريكا الشمالية بالتشكيك في هذا التشريع الذي يمنع عنها جني أرباحٍ تطمع بها صناعات التسلح الأوروبية في أسواق أمريكا اللاتينية.

اتخذ الهجوم الاستراتيجي والسياسي للولايات المتحدة على أمريكا الجنوبية شكل خطة كولومبيا التي كانت تبعاتها الإقليمية هائلة. (كولومبيا وفنيزويلا والبرازيل والإكوادور وبيرو، جميعها معنية بالأمر). تريد الولايات المتحدة إقراض الحكومة الكولومبية أو منح الأموال لشراء المزيد من التجهيزات العسكرية الأمريكية بذريعة مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وهي مشغولة أيضاً في أنحاء أخرى من العالم الثالث. وبالطبع، فلديها حضور قوي في منطقة البحر المتوسط، لاسيما في تركيا والشرق الأوسط. إسرائيل هي البلد الذي يتلقى معظم مساعدات التنمية الرسمية الأمريكية بما يتلاءم مع إنفاق القسم الأعظم منها على التسلح. والسعودية هي أحد الزبائن الرئيسيين لقطاع صناعة الأسلحة الأمريكية. وآسيا كذلك في مركز الاهتمام (لاسيما جنوب شرق آسيا). وإن كان ثمة ضرورة لعرض مدى التواجد العسكري الأمريكي في الخارج، فيكفي القول إن للولايات المتحدة أكثر من مائة قاعدة عسكرية خارج حدودها وإنها ضاعفت تدخلاتها العسكرية في السنوات الأخيرة (أفغانستان في العام ٢٠٠١ والعراق في العام ٢٠٠٣).

كان غزو العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ انتهاكاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة، وقد حوّل البلد إلى محميةٍ أمريكية فعلياً. تتراوح كلفة الاحتلال بين ٣ و٤ مليار

دولار شهرياً. وما قدمته الحكومة الأمريكية في العام ٢٠٠٣ بوصفه إنقاذاً للشعب العراقي ليس في الواقع إلا توسيعاً لشركاتها النفطية ومجمعها العسكري الصناعي وشركاتها الإنشائية مثل بيكتيل. تريد الإدارة الأمريكية امتطاء العراق بكلفة تدمير البلد وإعادة إعماره، وتحصيل نفقاتها من عائدات النفط العراقي في المستقبل القريب (انظر الفصل ١٦، حالة العراق).

أما في ما يتعلق بصناعة الأسلحة الأوروبية الغربية، فقد أدت موجة الدمج في الثمانينات والتسعينات إلى بروز مجموعتين أوروبيتين كبيرتين في قطاع الدفاع والطيران: BAE systems في بريطانيا وشركة الفضاء والدفاع الجوي الأوروبية EADS (وهي مكونة من شركة إيروسباسيال ماترا الفرنسية وداسا الألمانية وفينسيكانيكا الإيطالية وكاسا الإسبانية). تشكل هاتان الشركتان، إضافة لشركة ثومبسون الفرنسية ونظرائها السبع الأمريكية الشمالية المذكورة آنفاً، الشركات «العسكرية» العشر الرئيسية على سطح الكوكب.

تتضمن سياسات التعاون الخارجي لجميع الدول الأوروبية الاستعمارية سابقاً جانباً عسكرياً، لا سيما في إفريقيا. فرنسا وبريطانيا هما الأكثر فعالية في هذا المجال، إذ تحافظ فرنسا في الواقع على حضور عسكري هائل في إفريقيا (انظر عمل فرانسوا كزافييه فيرشاف). مما لا شك فيه أن اتخاذ قرار إنشاء (قوة الرد السريع)، أثناء قمة نيس لزعماء الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قد أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري للبلدان الأعضاء. ومن المحتمل أن يصبح بعداً هاماً من أبعاد التعاون الخارجي للاتحاد الأوروبي مع بلدان المحيط.

الحواشي

(١) حين تضاف كوريا الجنوبية، يرتفع المقدار إلى ٤٩٠٠ مليار دولار.

(٢) بمعنى آخر، تقرض مصارف المركز رؤوس أموال يأتي بعضها من إيداعات رأسماليي المحيط. وفي بعض الحالات يكون المودعون والمقترضون هم الرأسماليون أنفسهم الذين يفضلون، استخدام حسابات مصرفية مختلفة لضمان رؤوس أموالهم المتراكمة.

(٣) يمثل مبلغ ٥٦٠ مليار دولار الفارق بين القروض المستلمة بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، والمبالغ المسددة خلال الفترة نفسها. وإذا نظرنا إلى التسديدات بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، لحصلنا على مجموع خيالي قدره ١٩٠٠ مليار دولار! (أثناء هذه الفترة، صنفت كوريا الجنوبية في مرتبة البلدان الناميةً، لذلك دمجناها في الأرقام المقدمة).

(٤) سنرى لاحقاً أن المساهمات الفعلية للمساعدات أقل بكثير من المقادير المعلن عنها رسمياً.

(*)generic هي الأدوية التي سقطت عنها براءة الاختراع وأصبح إنتاجها متاحاً لكافة الشركات الدوائية، وهي بالتالي أرخص ثمناً (م).

(٥) كان الإجراء معقداً وطويل الأجل (١٧ عاماً). تزعم الفاينشال تايمز أن المبلغ المعاد للسلطات الفليبينية وصل إلى ٦٥٨ مليون دولار، في حين تقدر الثروة التي راكمها ماركوس ما بين ٥ إلى ١٠ مليار دولار. كان الإجراء معقداً لأن المحكمة العليا السويسرية طالبت المحكمة الفليبينية بإصدار حكم بأن سويسرا حولت المبلغ إلى حساب مصرفي فليبيني، إذ حاولت الحاشية المقربة من ماركوس وضع يدها على الأموال. في تموز/يوليو ٢٠٠٣، قررت المحكمة العليا الفليبينية أخيراً، بموافقة ١٢ صوت وامتناع واحد، أنّ ماركوس قد استولى على الأموال المعنية على نحو مخالف للقانون ويتوجب لذلك إعادتها إلى السلطة الفليبينية.

(٦) يتضمن هذا الرقم نحو ٣٢,٩ مليار دولار من الهبات و٣,٩ مليار دولار من صافي تحويلات الديون الميسرة. قام المؤلف بالحساب مستنداً إلى معطيات البنك الدولي ٢٠٠٣-أ. (كان صافي تحويلات الديون الميسرة إيجابياً بفضل القروض التي منحها الإتحاد الدولي للتنمية، وهو عضو في البنك الدولي). تعكس أرقام مساعدات التنمية الرسمية بالكاد واقع التحويلات المالية، بينما تبالغ في تقدير إجمالي المبالغ الدقيقة للمساعدة. وفي الواقع، إذا سجلت المبالغ كمساعدات تخص حمولة طائرة من الأغذية والأدوية، فالأغذية والأدوية فقط تصل إلى البلد المعني. أما راتب الطيار وكلفة استئجار الطائرة وكلفة شراء الأغذية والأطعمة، فتبقى في الشمال. لذلك، فمن الهام التذكير بأن المبالغ الممنوحة لا تصل فعلياً بكاملها إلى البلدان النامية، على عكس الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم في مواطنهم الأصلية (حتى في حال السماح للوسطاء باقتطاع أجزاء منها).

(٧) في إفريقيا جنوبي الصحراء، لا يمكن إجراء حسابات موثوقة لمقارنة تحويلات المهاجرين بمساعدات التنمية الرسمية إلا لعدد ضئيل من البلدان تتيح أرقاماً يعتمد عليها.

(٨) يعدّ تخفيض الديون جزءاً من هذه الهبات، في حين لا يغادر أي مبلغٍ البلد الذي يمنح هذا التخفيض باتجاه البلد النامي...

(٩) ما الذي يمثله هذا المبلغ قياساً للناتج المحلي الإجمالي لبلدان الثالوث؟ يبلغ إجمالي هذا الناتج ٢٧٠٠٠ مليار دولار، لذلك لا يمثل مبلغ ١٤,٨ مليار إلا نحو ٠,٠٦ بالمائة منه. يجب التذكير مجدداً بأن البلدان الغنية تعهدت بتخصيص ٠,٧ بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي لمساعدات التنمية الرسمية. تقدر تحويلات المهاجرين عموماً بما يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ بالمائة من دخلهم. هكذا، يتعارض كرم الودعاء مع جشع الأقوياء.

(١٠) تتضمن تلك القائمة: روسيا البيضاء وجمهورية التشيك وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وروسيا وسلوفاكيا وأوكرانيا وجزر الأنتيل الهولندية وأوروبا وألاباهاما وبرمودا وبروناي والكايمنز وكوريا الجنوبية وقبرص والإمارات العربية المتحدة وجزر فوكلاند وجبل طارق وهونغ كونغ وإسرائيل والكويت وليبيا وماكاو ومالطا وكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وقطر وسنغافورة وتايوان والجزر العذراء البريطانية.

(١١) الهيئة المماثلة في الولايات المتحدة هي إكس إم بنك، وفي ألمانيا هيرميس، وفي بريطانيا ECGD، وفي فرنسا COFACE (التي خصخصت في العام ١٩٩٤)، وفي بلجيكا مكتب دوكروار.

(١٢) انظر www.eca-watch.org

(١٣) انظر الجدول الموجز للديون، بعنوان «البلدان النامية مجتمعة»، في البنك الدولي ٢٠٠٣-أ/المجلد الثاني.

(١٤) هبط الإنفاق العسكري بين العامين ١٩٨٦ و١٩٩٤ بنسبة ٢١ بالمائة في الولايات المتحدة مقابل انخفاض ٦٩ بالمائة في بلدان حلف وارسو سابقاً والصين.

الفصل العاشر

البنك الدولي/صندوق النقد الدولي ستون عاماً تكفي!

بريتون وودز:

ولادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

مساء الثلاثين من حزيران/يونيو ١٩٤٤، غادر واشنطن وأتلانتيك سيتي قطاران محشوّان بمئات السادة (لم يكن فيه سوى القليل من السيدات) المتأنقين. وبلغ من عدد اللغات الأوروبية التي كانوا يتحدثون بها أن أطلق المراسلون المحليون على القطارين اسم «برج بابل على دواليب». كانت وجهتهم بريتون وودز، الواقعة على تلال نيوهامشاير رائعة الجمال، وذلك لحضور مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي.

كان هدف هذا اللقاء بين أربعةٍ وأربعين بلداً، والذي نظّمه الرئيس فرانكلين روزفلت، إقامة قواعد نظام اقتصادي عالمي جديدٍ لما بعد الحرب. جرت الجلسة الافتتاحية في قاعة الرقص الكبيرة في فندق واشنطن، التي كانت تستطيع بسهولةٍ احتواء مئات المندوبين.

قرأ هنري مورغنتاو، وزير خزينة الولايات المتحدة ورئيس المؤتمر، رسالة ترحيبٍ من فرانكلين روزفلت. وقد أعطى خطاب الافتتاح الذي ألقاه مورغنتاو للاجتماع نبرته، وجسّد في الواقع روحه، إذ دعا «لإنشاء اقتصادٍ عالمي ديناميكي تكون فيه جميع الشعوب قادرةً على تحقيق وجودها بسلام وتتمتّع على نحوٍ متزايدٍ بثمار التقدّم المادي على كوكبٍ أرضي مباركٍ بثرواتٍ طبيعيةٍ غير محدودةٍ». وأكّد على «المسلّمة الاقتصادية الأصلية القائلة بعدم وجود حدٍ ثابتٍ للازدهار. فهو ليس مادةً ناضبةً نستطيع إنقاصها بتقسيمها». وختم قائلاً: «لقد دفعنا دماً ثمن الفرصة التي تنفتح أمامنا. فلنبجّلها بإظهار إيماننا بمستقبلٍ مشترك.» فوقف المندوبون السبعمائة في حين عزفت الفرقة السمفونية لحن: Star Spangled Banner (الراية المتلألئة بالنجوم).

كان ذلك الخطاب التوافقي يخفي النقاشات المريرة التي كانت تجري منذ أشهرٍ بين الوفدين البريطاني (ولاسيّما لورد جون كينز) والأمريكي (هنري مورغنتاو وهاري وايت)[1]، إذ كانت الولايات المتحدة تريد التأكيد النهائي لتفوقها في العالم على حساب البريطانيين. وقد بدأ السجال بين الأمريكيين والبريطانيين منذ ما قبل دخول الولايات المتحدة الحرب، حين قال وينستون تشرشل للرئيس روزفلت: «أعتقد أنّكم ترغبون في تدمير الإمبراطورية البريطانية. (...) إنّ جميع أقوالكم تؤكّد هذه الحقيقة. على الرغم من ذلك، فنحن نعرف أنّكم أملنا الوحيد. وأنتم تعلمون أنّنا نعلم ذلك. لن تستطيع الإمبراطورية البريطانية الصمود دون أمريكا» (ذكره جورج وسابيلي، ١٩٩٤/٣١). وقد حققت الولايات المتحدة أهدافها، وعلى الرغم من أنّه جرى رسمياً امتداح المواقف التي دافع عنها كينز في بريتون وودز، لكنّ هنري مورغنتاو همّشها.

احتلت كتابة التشريعات الأساسية لصندوق النقد الدولي القسم الأعظم من الأسابيع الأولى من الاجتماع. وكانت ترتيباته هي أيضاً موضع نقاشٍ منذ أشهر. تمحور الهدف الأساسيّ للولايات المتحدة حول على إقامة نظام يضمن الاستقرار المالي لما بعد الحرب: فلا مزيد من تخفيضاتٍ تنافسيةٍ للعملة، ولا من تقييدٍ على التبادلات وحصص الاستيراد وأي إجراءٍ آخر يخنق التجارة. كانت الولايات المتحدة تريد التبادل الحرّ دون تمييزٍ تجاه منتجاتها – وهو طلبٌ لا يردّ باعتبار أنّها كانت البلد الشمالي الوحيد المتمتع بفائضٍ من المواد الغذائية الأساسية. ثمّ بحثت عن مناخ ملائم لاستثماراتها في الاقتصادات الأجنبية، وأخيراً عن حرية الوصول للمواد الأولية العائدة للبلدان الأخرى، إذ كانت الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية تمنع ذلك في الماضي.

كان البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية – البنك الدولي كما يدعى – مؤسّسةً غير مسبوقة. ولم تتغيّر بنيته الأساسيّة، مثلما ظهرت في بنود ميثاقه.

تضمّنت أهداف البنك الدوليّ الأساسيّة «المساعدة على إعمار وتنمية أراضي الأمم الأعضاء عبر تسهيل استثمار رؤوس الأموال بهدفٍ إنتاجيّ» و«تشجيع نمو متوازنٍ للتجارة الدوليّة على المدى البعيد...» (المادة ١)

آلية إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

من حيث المبدأ، فإنّ أعلى هيئةٍ في البنك الدولي (وصندوق النقد الدولي)[2] هي مجلس الحاكمين، إذ يمثّل كلّ بلدٍ بحاكم. عادةً، يكون حاكمو البنك الدولي وزراء الماليّة أو ممثلي المصارف المركزية في البلدان الأعضاء.

نظريّاً، يختار الحاكمون رئيس البنك الدولي. لكن عمليّاً، كان رئيسه على الدوام مواطناً أمريكياً، تختاره حكومة الولايات المتّحدة، وعادةً ما تقع مسؤولية

هذا الاختيار على عاتق وزارة الخزينة، في حين يكون رئيس صندوق النقد الدولي أوروبياً. ويساعد هذا الأخير مدير عام مساعد عادةً ما يكون أمريكياً، تعينه خزينة الولايات المتحدة. والاجتماعات السنوية بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي المناسبة التي يجتمع فيها حاكمو الهيئتين.

إذا ما نظرنا إلى عمل تلكما المؤسستين اليومي، فإنّ معظم سلطات الحاكمين تحوّل لمجلس المديرين التنفيذيّين. كان هنالك في الأصل اثنا عشر مديراً تنفيذياً للبنك الدولي يمثّلون البلدان الأربعة والعشرين المؤسِّسة.

ينصّ ميثاق البنك الدولي على أن يسمّي المساهمون الخمسة الكبار مديرهم التنفيذي[٣]، ويمثّل كلٌّ من المديرين الآخرين عدّة بلدانٍ تقوم بانتخابهم. وبما أنّ البنك الدوليّ قد توسّع بانضمام بلدانٍ جديدةٍ إليه (في العام ٢٠٠٣، بلغ عدد البلدان الأعضاء ١٨٤ بلداً)، فقد ارتفع عدد المديرين التنفيذيّين إلى أربعةٍ وعشرين[٤]. وبالمجمل، فإنّ وزن تصويتهم يتناسب طرداً مع المبلغ الذي تدفعه البلدان التي يمثّلونها للبنك الدوليّ. ولا يتعلّق المبلغ المدفوع برغبة كلّ عضو، بل تحدّده إدارة البنك.

الجدول ١٠ -١

توزيع حقوق التصويت بين مديري البنك الدولي في العام ٢٠٠٣

البلد		مجموعة بلدان برئاسة		مجموعة بلدان برئاسة	
الولايات المتّحدة	١٦,٤١	النمسا	٤,٨٠	تايلاند	٢,٥٤
اليابان	٧,٨٧	هولندا	٤,٤٧	الكويت	٢,٧٢
ألمانيا	٤,٤٩	فنزويلا	٤,٥٠	سويسرا	٢,٩٧
فرنسا	٤,٣١	إيطاليا	٣,٥١	البرازيل	٣,٦٠
المملكة المتحدة	٤,٣١	كندا	٣,٨٥	الهند	٣,٤٠
العربية السعودية	٢,٧٩	الدانمرك	٣,٣٤	باكستان	٣,٣٥
الصين	٢,٧٩	أستراليا	٣,٤٥	الأرجنتين	٢,٣٢
روسيا	٢,٧٩	أوغندا	٣,٤١	غينيا بيساو	٢,٠٠

المصدر: البنك الدولي [لم تشارك الصومال في التصويت في العام ٢٠٠٢]

في البداية، كانت حقوق تصويت الولايات المتحدة تعادل ٣٦ بالمائة، لكنّها أنقصت على مراحل حتّى ١٦,٤١ بالمائة. وفي العام ٢٠٠٣، كانت البلدان التسعة المصنّعة الأكثر ثراءً تسيطر على أكثر من ٥٠ بالمائة من حقوق التصويت. بالمقابل، لم تكن خمسةٌ وأربعون بلداً إفريقيّاً تمتلك معاً إلاّ ٥,٤١ بالمائة من الأصوات ومديرين تنفيذيّين اثنين من أصل أربعةٍ وعشرين.

يلتقي المديرون التنفيذيّون المقيمون في واشنطن على نحوٍ متواتر (مرةً في الأسبوع على الأقل) ويتوجّب عليهم الموافقة على كلّ قرضٍ وعلى السياسات الأساسيّة للبنك الدولي. تتطلّب القرارات الاعتيادية للمجلس التنفيذي أغلبيّةً بسيطةً في التصويت، لكنّ أي عملٍ لتغيير مواد الميثاق التأسيسي أو لتعديل حقوق التصويت يتطلّب موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء على الأقل و٨٥ بالمائة من مجموع حصص التصويت. هذا يعني أنّ للولايات المتحدة، بحيازتها على ١٦,٤١ بالمائة من الأصوات، حق نقض أيّ تغيير في وضع حقوق التصويت وتوزيعها، وباختصار أيّ إصلاحٍ لمؤسسات بريتون وودز[٥].

بدايات البنك الدولي: مشروع مارشال مقابل البنك الدولي

أراد كينز أن يجعل من البنك الدولي، عبر سمة «إعادة الإعمار»، مؤسسةً تقرض رؤوس الأموال للبلدان التي «دمّرتها الحرب لمساعدتها على النهوض باقتصاداتها المنهارة واستبدال وسائل إنتاجها المفقودة أو المهدّمة». كان من المتوقّع أن يركّز البنك في البداية نشاطاته على إعادة إعمار أوروبا، وأن تكون أهم وظائفه ضمان الاستثمارات الخاصة. وساد الاعتقاد أنّ القروض المباشرة ستكون نشاطاً ثانوياً في أحسن الأحوال.

لكن، بمشيئة الولايات المتّحدة، لم يساهم البنك عملياً في بناء أوروبا ما بعد الحرب، إذ إنّ مشروع مارشال، بقيادة الولايات المتّحدة وحدها، هو الذي قام بهذا الدور، ولم يقدّم البنك الدولي إلا أربعة قروضٍ مكرسة لإعادة الإعمار، مجموعها ٤٩٧ مليون دولار، في حين أنّ مشروع مارشال ضخّ في أوروبا ٤١,٣ مليار دولار.

إذن، فقد فشل البنك الدولي بوصفه وكالةً لإعادة الإعمار. لم تكن أوروبا، المدمرة بعد الحرب، تحتاج لقروضٍ ذات فوائد لمشاريع محددة تتطلب تحضيراً طويلاً، بل لمنح وقروضٍ بفوائد منخفضة جداً أو معدومة بغرض دعم ميزان المدفوعات، وكذلك استيراد سلعٍ أساسية كانت بأمسّ الحاجة إليها.

البنك الدولي والتنمية

لقد نصّت أنظمة البنك الدولي على هدفه النهائي، ألا وهو «تطوير الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، مساهماً بذلك في تحسين إنتاجية سكانها في أراضيهم ومستوى حياتهم وشروط عملهم».

بعد فشل طور «إعادة الإعمار»، شدّد البنك الدولي في العقود التالية على الجانب الآخر من اسمه، أي التنمية. لكن لم يكن لتصوّره للتنمية يوماً علاقة بمشاريعه التي تتضمّن تحرير شعوب العالم الثالث والتنمية الاجتماعية الموزعة على نحوٍ عادل. ولتمويل التنمية، يقدّم البنك للدول قروضاً تطوّر شكلها مع الزمن. لكن هنالك عنصرٌ مفتاحي لم يتغير، إذ لا يتخلّى البنك أبداً عن استرداد قرضٍ قام بمنحه.

الوجه السياسي والجيوسياسي

بعد العام ١٩٥٥، أخذت روح مؤتمر باندونغ (إندونيسيا) تهبّ على جزءٍ كبيرٍ من الكرة الأرضية. انعقد هذا المؤتمر بعد الهزيمة الفرنسية في فيتنام (١٩٥٤) وسبق تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس. ثمّ أتت الثورتان الكوبية (١٩٥٩) والجزائرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢)، والانطلاقة الجديدة للنضال التحرري في فيتنام... وأدارت السياسات القائمة في قسمٍ متزايدٍ من العالم الثالث[٦] ظهرها للقوى الاستعمارية القديمة. وبدأنا نلحظ ميلاً لإحلال الواردات ولتنمية الأسواق الداخلية. لقد أدّت تلكما الظاهرتين إلى إنقاص درجة التبعية تجاه البلدان الرأسمالية الأكثر تصنيعاً. كانت تلك موجة الأنظمة البرجوازية الوطنية التي تصدرتها سياساتٌ شعبوية (عبد الناصر في مصر، نهرو في الهند، بيرون في الأرجنتين، غولارت في البرازيل، سوكارنو في إندونيسيا، نكروما في غانا ...) وأنظمةٌ ثورية (كوبا، الصين الشعبية).

تتضمن مشاريع البنك الدولي محتوىً سياسياً قوياً: عرقلة تطور الحركات المعادية للإمبريالية باستلهام تجارب كوريا الجنوبية وتايوان. لكن إمكانيات البنك المادية كانت ضعيفةً نسبياً في تلك الحقبة. وقد ازدادت قدرته المالية قوةً فيما بعد، حين ترأسه روبرت ماكنمارا (١٩٦٨ - ١٩٨١).

البنك الدولي والثورة الخضراء

ينظر البنك الدولي إلى التنمية من منظور إنتاجويٍّ محض. هدفت الثورة الخضراء في ستينات القرن العشرين إلى زيادة الإنتاج الزراعي في بلدان الجنوب لإشباع الحاجات الغذائية للسكان المحليين.

لقد أنشأت حكوماتٌ قومية ومؤسساتٌ في المجتمع الدولي (يلاحظ الدور الفعال الذي لعبته مؤسسة فورد) مراكز في الفيليبين (بالنسبة لآسيا) والمكسيك (بالنسبة لأمريكا اللاتينية)، كان هدفها إجراء الأبحاث والعثور على أنواع من الحبوب مرتفعة الغلة، تسمح بتأمين الحاجات الغذائية لتلك البلدان بذريعةَ أنّ الزراعات التقليدية لم تعد قادرةً على مواجهة الطلب نظراً للنمو السكاني. ومن هنا اندلعت «الثورة الخضراء» التي كانت لها تأثيرات كارثية على البيئة وزادت

عملياً تبعية البلدان التي طبقتها لشركات الصناعات الغذائية عابرة القومية. جرى تنفيذ السدود الكبيرة ومحطات الطاقة الضخمة وشبكات الطرق العملاقة (الطريق عبر الأمازون على سبيل المثال) دون أن يؤخذ التأثير البيئي بالاعتبار، كما منحت الأولوية لزراعات التصدير على حساب زراعات القوت.

لم يقم السكان بتلك «الثورة»، بل فرضت عليهم. سنحت الفرصة في الهند بسبب حدوث جفافٍ في العام ١٩٦٥، إذ كانت المخططات البيانية للإنتاج الزراعي الهندي تشير إلى زيادةٍ متواصلة في الإنتاج الغذائي حتى ذلك العام، حيث أشار انخفاضٌ ضئيلٌ في تلك المخططات إلى ذلك الجفاف. طلبت الهند مساعدةً غذائية محدودة من الولايات المتحدة، لكنّ تلك الأخيرة استغلت الواقعة لفرض مجموعةٍ من التقنيات غير المستديمة بالمعنى البيئي. وبالفعل، كان الرأسماليون مستعدين منذ مطلع الستينات لتشجيع زراعةٍ «كيميائية» وكثيفة موجهةٍ للتصدير. وادعى البنك الدولي بأنه أنقذ الهند من المجاعة، وهو أمرٌ كاذب، إذ إنّها كانت تحقق إنتاجاً لزراعات القوت كافياً لضمان بقائها، على الرغم من عدم قيامها بالتصدير. حول هذا الموضوع، من المفيد التذكير بأنّ مجاعة البنغال الكبيرة في العام ١٩٤٣ (التي أدت إلى مقتل مليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة) لم تنتج عن نقصٍ في الغذاء، بل عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية بفعل التضخم، ونتج هذا الأخير عن المجهود الحربي وعن المضاربة على مخزونات البضائع الغذائية.

تدين فاندانا شيفا «الثورة الخضراء» بوضوح، كما تدين المسار الذي قلب التوازن العريق في البلاد رأساً على عقب. فهي تؤمن بخطأ الاعتقاد القائل بأنّ البنى التقليدية كانت ولا تزال عاجزةً عن حل مشكلة الطلب الغذائي، وتساند، بقوة الحجة، الرأي القائل بأنّ المشكلة الحقيقية المطروحة في بلدان العالم الثالث هي مشكلة توزيع الأرض والثروة.

في واقع الأمر، فـ«الثورة الخضراء» هي الأداة التي استخدمتها شركات الزراعة الكيميائية عابرة القومية لحل هذه المشكلة لتزيد أرباحها باستخدام التقنية والعلم، لكن بالأخص دون أن تمس البنية الاجتماعية للأرض، أي دون تحقيق إصلاحٍ زراعي. وتفسر فاندانا شيفا أنّ البنى التقليدية الجماعية قد أصبحت، مع تطورٍ «الثورة الخضراء»، رهينةً لتقنيةٍ لا تتقنها ولم تنتجها. وبالمقابل، فقد فتحت تلك الثورة المزعومة درباً ملكيّاً أمام استراتيجية الشركات عابرة القومية.

وإذا ما كانت البذور التي فرضتها الصناعات الزراعية الغذائية في بلدان الشمال، ولاسيما الولايات المتحدة، على بلدانٍ كالهند قد أعطت على المدى القصير نتائج عالية المردودية، إلا أنها أظهرت مع الزمن نتائج كارثية على عدة مستويات.

فهي بدايةً تتطلب شراء كمياتٍ متزايدة من المواد المضافة، كالأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، الخ.

وإذا ما حسبنا الكلفة، فإنّ مستويات الأداء ليست أفضل من تلك الناتجة باستخدام بذورٍ منتقاةٍ ومحسنة بالطريقة التقليدية، بل على العكس. بالمقابل، فالتبعية جلية (تبعية تجاه المكننة والمخصّبات ومبيدات الأعشاب، وكلها تقدمها صناعات الشمال).

أخيراً، أدت «الثورة الخضراء» لنتائج أخرى ضارة، إذ تحققت على حساب الأملاك المشتركة (المراعي، الغابات...). كما أدت إلى إفقارٍ شديد للتنوع الحيوي، وإلى زيادة أمراض النباتات (كانت الأنواع التقليدية أكثر مقاومةً) وإفقارٍ للتربة (استهلكت الزراعات المكثفة بعض العناصر النادرة في التربة). كما أنها تتطلب رياً أكبر بكثيرٍ مما تتطلبه الزراعات التقليدية (في مناطق يخشى فيها من الجفاف) وأدى الاستخدام الكبير للمواد المضافة إلى تمليح مساحاتٍ شاسعة من الأراضي. وفي النتيجة، تدمّر التوازن البيئي على نحوٍ غير قابلٍ للإصلاح عبر تكثيف تلك الزراعات الأحادية. قبل الثورة الخضراء، كانت مؤسسة فورد تؤكد أنّ أراضي منطقة البنجاب لم تكن تستغل على نحوٍ أمثل. وفي الحقيقة، كان فلاحوها يستثمرونها على نحوٍ متوازنٍ يتجنب استنزاف التربة. أمّا بعد كارثة تلك الثورة، فقد انتهى الأمر بمؤسسة فورد والبنك الدولي باكتشاف منافع المخصبات العضوية... لكن بعد فوات الأوان. وقد أدانت فاندانا شيفا في عدة كتب عنف تلك الثورة، وهي تعيد وضع تلك الحادثة في سياقٍ تاريخي يبرهن على المحتوى الحقيقي لتلك الإجراءات: النهب واستغلال القرويين لصالح التجارة والصناعة في بلدان المركز. في القرن الثامن عشر، كانت الزراعة الهندية مزدهرة. فحتى العام ١٧٥٠، كان المستثمر يحتفظ بـ٧٠٠ وحدة من كل ١٠٠٠ وحدة ينتجها. ومن أصل الوحدات المتبقية، كانت ٥٠ منها فقط تغادر القرية وتبقى ٢٥٠ فيها من أجل عمل الجماعة.

في القرن التاسع عشر، وبعد ٥٠ عاماً من الاستيطان الإنكليزي، انقلبت النسب رأساً على عقب، إذ كان يتوجب على الفلاح التخلي عن ٦٠٠ من كل ١٠٠٠ وحدة ينتجها، كانت ٥٩٠ منها تذهب مباشرةً للسلطة المركزية، أي إنكلترا. وعلى الرغم من دفع ثمن المحصول على شكل ضرائب ومن وضع اليد على كل فائضٍ في الإنتاج، كان يترك للفلاح في تلك الفترة نحو ٤٠ بالمائة من محصوله كي يتمكن من الإنتاج في العام التالي.

لقد مضت الثورة الخضراء أبعد من ذلك، فهدفها المباشر كان الحد من عدوى الثورة الصينية، وأقيمت لدفع الفلاحين للاستدانة، وبالتالي ترسيخ تبعيتهم.

فمن أجل إنتاج ١٠٠٠ وحدة، أصبحوا مضطرين للاستدانة على مستوى ٣٠٠٠ وحدة. توجّب عليهم الاقتراض لشراء البذور (كل عام) والأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب ولشراء الجرارات (التي ينبغي في كثيرٍ من الأحيان التخلي عنها بسبب عدم توافر قطع الغيار)، الخ. نادراً ما يسمحُ لهم إنتاجهم بتسديد تلك القروض. وبعد موسمين، يبيعون أراضيهم للمصرف أو لكبار ملّاك الأراضي ويذهبون ليزيدوا عدد جماهير مدن الصفيح الحضرية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتفي بالثورة الخضراء

على الرغم من تلك الاستنكارات، التي أيدتها مظاهراتٌ ضمت مئات آلاف الفلاحين، فمن المؤسف للغاية أنّ تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٧ لا يزال يهنئ نفسه على «التقدم» الذي حققته الثورة الخضراء: «لقد ساعدت أول ثورة خضراء ملايين من صغار المزارعين والمستهلكين الحضريين على الخروج من الفقر، وذلك بفضل اختراقاتٍ تقنية في زراعة القمح والذرة والأرز في مناطق ذات إمكانيات زراعية عالية» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧/٨). مع ذلك، وقبل ثلاث سنوات، فسّر التقرير مجاعة العام ١٩٤٣ ثم أكد على واقع أنّ «الطبيعة ربما تكون أصل القحط المحلي، لكنّ البشر هم الذين يحولون تلك الفاقات إلى مجاعاتٍ واسعة المدى. فالجوع لا يعود لغياب الغذاء، بل لنقص إمكانيات الحصول عليه» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤/٢٩). حالياً، يوصي البرنامج بثورةٍ خضراء ثانية، لكن هذه المرة لصالح المزارعين الفقراء الذين يعيشون في المناطق الأكثر فقراً! لقد روّج البنك الدولي للثورة الخضراء الأولى بهذه الحجة نفسها.

إيلاء الأولوية للزراعات التصديرية وتربية المواشي والاستغلال الجائر للحراج

ساهم البنك الدولي بقوة منذ تأسيسه في تعزيز النشاطات الزراعية المكرسة للتصدير. والأمثلة على ذلك كثيرة، كالإحلال الجزئي للمطاط في تايلاند وماليزيا، والقطن غربي إفريقيا، والصويا جنوبي البرازيل، والفول السوداني في السنغال، والكاكاو في ساحل العاج... محلّ زراعات القوت. لقد تحوّلت بلدانٌ كانت تقليدياً مكتفيةً ذاتياً بالحبوب والخضار إلى بلدانٍ مستوردة لتلك المنتجات، وأدّى ذلك إلى خسارة الأمن والسيادة الغذائيين. لقد عبّر جون بلوك، وزير الزراعة في الولايات المتحدة، بفظاظةٍ عن رغبة الحكومة الأمريكية الجامحة في وضع حدٍّ لأمن البلدان النامية الغذائي، وذلك في العام ١٩٨٦، أثناء مفاوضات جولة الأوروغواي في إطار اتفاقية الغات، إذ قال: «إنّ فكرة اكتفاء البلدان النامية غذائياً هي فكرةٌ مفارقة زمنياً، آتية من زمنٍ مضى وانقضى. تستطيع البلدان النامية تماماً ضمان أمنها الغذائي بالاعتماد على المنتجات الزراعية الأمريكية، إذ إنّها في معظم الأحيان أقلّ ثمناً» (ذكره والدن بيلو، ٢٠٠٢/٥٣).

توازى تعزيز النشاطات التصديرية مع نزع ملكية صغار مالكي الأراضي (وقد أدّى ذلك إلى ظهور الفلاحين المجردين من الأرض – أو فاقم عددهم وإلى هجرة أهل الريف إلى المدن)، مع تطوّر مشاريع زراعية تصديرية كبيرة. في بعض البلدان، أدّت المشاريع التي يدعمها البنك الدولي إلى استيطانٍ للمساحات الحراجية بهدف تطوير الزراعة التصديرية فيها (عدة ولايات في منطقة الأمازون البرازيلية، تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا...). والنتائج: انحسار الغابات ونزوح السكّان وتدمير التوازن البيئي وإنقاص التنوع الحيوي وتدهور شروط حياة السكان المقيمين في الغابة (ولاسيما السكان الأصليين). كما ساند البنك الدولي على نحوٍ منهجي مشاريع استغلال الحراج الجائر بهدف التصدير (البرازيل، الكونغو، ساحل العاج، إندونيسيا...) وكثيراً ما أدّى ذلك إلى نهبٍ حقيقي للموارد الحراجية، أضيف للآثار السلبية المذكورة أعلاه.

هنالك مشروعٌ آخر يكنّ له البنك الدولي الكثير من الحب، وهو تطوير تربية الماشية في استثماراتٍ كبيرة، مما أدى إلى انحسار الغابات. بصورةٍ عامة، لم يأخذ البنك الدولي بعين الاعتبار التأثير البيئي والاجتماعي للمشاريع التي ساندها (من أجل تحليلٍ منهجي لتلك المشاريع، انظر بروس ريتش ١٩٩٤).

سعار مشاريع الطاقة الضخمة

إنّ قائمة السدود الكبيرة ومحطات توليد الطاقة التي دعمها البنك الدولي مدهشة، والحصة التي تمثلها تلك الأشغال الضخمة من أصل الديون الحكومية الخارجية الحالية في العديد من البلدان المدينة بعيدةٌ عن أن تكون هامشية. أمّا الأضرار البيئية وتلك التي أثّرت على السكان، فلم ننته بعد من جردها وتقييم كل آثارها السلبية. وعلى المستوى العالمي، جرى ترحيل عشرات ملايين الأشخاص عنوة، وكثيراً ما حدث ذلك دون تعويضٍ أو بتعويضٍ لا يذكر. منذ نهاية الثمانينات، جرى التخلي عن بعض تلك المشاريع، أو أنّ البنكَ الدولي اضطرّ لسحب دعمه لها (السدود على نهر نارمادا في الهند على سبيل المثال). وقد تضافرت عدة عوامل لجعل البنك الدولي يتراجع في بعض الملفات: إدراك مدى الأضرار الناجمة وقدرة تحشيد السكان المعنيين، والتي يضاف إليها تضامن سلسلةٍ من الحركات المواطنية في البلدان الصناعية. غير أنّ ذلك لم يدفع البنك الدولي للتخلي عن مشاريع البنية التحتية الضخمة.

خط أنابيب النفط بين تشاد والكاميرون

إليكم مثالاً إشكالياً: خط أنابيب النفط بين تشاد والكاميرون. إنّه مشروعٌ يخدم مصالح الشركات النفطية عابرة القومية والولايات المتحدة على نحوٍ مباشر.

بدأت الأشغال في العام ٢٠٠٠ وانتهت أواخر العام ٢٠٠٣ . تقود شركة إيكسون موبيل (الولايات المتحدة) اتحاد الشركات الذي يدعمه البنك الدولي ويموله جزئياً، وهو يضمّ شركتي شيفرون تيكساكو (الولايات المتحدة) وبتروناس (ماليزيا). يتضمن المشروع نقل النفط الخام من تشاد إلى المحيط الأطلسي عبر الكاميرون بوساطة أنبوب نفط يتجاوز طوله ١٠٠٠ كيلومتر. وحين يصل هذا النفط الخام إلى الساحل الكاميروني، يجري نقله على مراكب صهريجية إلى أماكن التكرير.

هذا المشروع جزءٌ من الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة، المتمثلة في تنويع مناطق تزودها بالنفط، وذلك خصوصاً بتعزيز المكانة النسبية لبعض البلدان الإفريقية (نيجريا، أنغولا، غينيا الاستوائية، تشاد...). وهو أحد تلك المشاريع العديدة لاستخراج المواد الأولية دون تحويلها في مكان استخراجها. سوف يولّد المشروع كمّاً ضئيلاً من فرص العمل الدائمة (بضع مئات) في البلدين المعنيين على الرغم من أنّه يمثّل لدى انطلاقه استثماراً يبلغ ٣،٥ مليار دولار، فكلّ المعدات وجميع العاملين المؤهلين غرباء عن المنطقة. يعبر أنبوب النفط في الكاميرون أو يحاذي مناطق حراجية حساسة تعيش فيها عشرات الجماعات من الأقزام. وكانت التعويضات التي تلقاها السكان المتضررون ضئيلةً للغاية (انظر لوس أنجلوس تايمز، ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٣).

يحوز هذا المشروع على دعم حماسيّ من السلطات التشادية والكاميرونية، فالعقد يتضمّن حصول تشاد (حيث يتواجد حقل النفط) على ٢،٥ مليار دولار على مدى ثلاثين عاماً، في حين تحصل الكاميرون على ٥٠٠ مليون. يشنّ البنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة حملةً دعائيةً فعالة حول المنافع المفترضة للمشروع. وعلى الصعيد المحلي، تفعل السلطات التشادية والكاميرونية الأمر نفسه. ولم تتخلف الصحافة الدولية عن الركب. إليكم قطعةً نثرية تظهر على نحوٍ حسن الحقبة الاستعمارية الجديدة الحالية. فتحت عنوان: «في الحرب على الفقر، يلعب أنبوب النفط التشادي دوراً مدهشاً: لتحرير الثروات المدفونة، الدولة تتخلى عن السيطرة على نفقاتها السائلة»، نشرت الصحيفة اليومية الاقتصادية وول ستريت جورنال على الصفحة الأولى من عدد ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣: «في صحراء أخرى يعلو غبار مشروع دولةٍ تأسيسيٍّ آخر. الشاحنات الضخمة وتجهيزات الحفر التي نشرها اتحاد شركات تقوده إيكسون موبيل تزمجر عبر رمال وأدغال كوم (تشاد) حيث خصصت لأحد أكبر الاستثمارات الخاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء (٣،٥ مليار دولار)». لدى قراءة الصحيفة، يظنّ المرء أنّه عاد إلى زمن ليفينغستون وستانلي: «يسيل النفط الخام تحت أنهارٍ تملؤها أفراس النهر، وتحت سهوبٍ تحرقها الشمس،

وغاباتٍ استوائية مطيرة وأراضي صيد أقزام باكولا، ثمّ يصبّ في أحواضٍ ضخمة مثبتة على الأمواج الأطلسية قرب شواطئ الكاميرون...».

ثمّ تأتي اللمسة الإنسانية النيوكولونيالية: «لأوّل مرّة، يوافق بلدٌ على التخلي عن سيطرته على الطريقة التي تنفق فيها أموالٌ جناها من احتياطياته النفطية. أما أرباح بيع نفط حقول الاستثمار التشادية الثلاثة الأولى (والتي يتوقع أنّها ستتجاوز ١٠٠ مليون دولار سنوياً، أي ما يقارب ضعف الإيرادات الضريبية للبلاد)، فسوف تمرّ عبر أنبوبٍ ماليّ صممه البنك الدولي وهيئاتٌ خارجية وتسيطر عليه لجنةٌ تشادية تجمع شخصياتٍ مسيحية ومسلمة وكذلك زعماء محليين آخرين، يتمثّل دورهم في ضمان حسن إنفاق المال لمشاريع تنموية كالمدارس والمراكز الصحية والطرق الريفية بدلاً من أن يختفي في حساباتٍ سرية في الخارج (كما حصل في نيجريا) أو من أن يستخدم في تمويل حروبٍ أهلية (كما حصل في أنغولا أو في السودان)».

ولا يغيب البعد الاستراتيجي: «إذا نجح المشروع (...)، فسيكون بوسعه تقديم نموذج يظهر كيف أنّ الشركات عابرة القومية والاتحادات التعاونية والدول تستطيع التعاون معاً لاستثمار الثروات المعدنية في العراق أو في بلدانٍ أخرى». ولا تغفل مصلحة الولايات المتحدة: «بالنسبة للولايات المتحدة، يمثّل المشروع التشادي مصدراً هاماً للنفط إلى جانب الشرق الأوسط، وبالتالي طريقةً أخرى لتثبيت الأقدام في إفريقيا عبر إيكسون».

أخيراً، المقطع المتعلق بمكافحة الفقر: «يمكن للمشروع أن يفتح أيضاً جبهةً أساسيةً في المعركة ضدّ الفقر الذي يغذي حقداً يعتاش عليه الإرهاب».

أمّا ما لا تذكره صحيفة وول ستريت، فهو أنّ البنك الدولي اضطر في العام ٢٠٠٠ لتعليق إرسال الأموال مؤقتاً لأنّ الدكتاتور التشادي إدريس ديبي استخدم الملايين الأولى من الدولارات لشراء أسلحةٍ يقوّي بها نظامه. في العام ٢٠٠٣، أقال إدريس ديبي رئيس لجنة التوجيه والقيادة المكلفة بمراقبة حسن استخدام الأموال.

الإيمان الأعمى بالنمو وبالنموذج الإنتاجوي

يعتنق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شكلاً من الإيمان بالنمو الاقتصادي، إذ إنّ هذا الأخير هو الشرط اللازم للتنمية، المرادف للنمو. أعلن باربر كونابل في العام ١٩٨٧: «هنالك حقيقةٌ أولى، هي أنّه لا يمكن إيقاف التنمية، ولا نستطيع سوى توجيهها» (ذكره بروس ريتش، مصدر سبق ذكره/١٩٩). وفي دقّة قيادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يبدو الأمر وكأنّه لا يوجد سوى كاشفين اثنين: ذاك الذي يشير إلى معدّل النمو (مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) والآخر الذي

يشير إلى تسديد الديون[٧]. يبدو وكأنّ الموارد التي تخفيها الكرة الأرضية لا تنضب وتبدو البيئة قادرةً على تحمّل جميع انتهاكات الإجراءات الصناعية المستخدمة في إطار النماذج الإنتاجوية. وسوف تجد جميع المشكلات البيئية حلاً لها بفضل التقدم التقني!

إنّ الوقائع تناقض أشباه كاسندرا[*] الذين يدّعون أنّ بعض الموارد (كأنواع الوقود المستخرج) لا توجد إلاّ بكميةٍ محدودة. فاحتياطيات النفط والغاز هائلة، ولا نكتشف منها سوى كميةٍ ضئيلة. وهكذا، تفوّهت آن كروغر، مساعدة المدير العام لصندوق النقد الدولي (كانت من كبار اقتصاديي البنك الدولي في الثمانينات)، بهذا النمط من الهراء في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣ (انظر الفصل ١٨)، حيث فسّرت في سان بطرسبورغ، بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي الدولي السابع، أنّ الاحتياطيات النفطية هي أكبر اليوم مما كانت عليه حتى العام ١٩٥٠، وأنّ بيئة الكوكب لم تتعرض لأي ضرر غير قابل للإصلاح. وفق رأيها، كلّما مرّ الزمن بنا، كلّما عثرنا على احتياطياتٍ نفطية، بل إنّ الوضع سوف يتحسّن بعد فترةٍ طبيعيةٍ من التراجع البيئي، وذلك وفق قوانين الاقتصاد الموضوعية. وبالفعل، فهي تعتقد أنّه اعتباراً من اللحظة التي يسمح فيها النمو لبلدٍ ما بالوصول إلى عتبة الـ٥٠٠٠ دولار الحرجة لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سوف يبدأ الناس بالإنفاق الضروري لإنقاص التلوث.

يضيف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنّ تقليص الفقر لا يمكن أن ينتج إلاّ عن النمو (وعن التبادل الحر مثلما سنرى لاحقاً). وأولئك الذين ينتقدون العماء بخصوص النمو متّهمون بعدم أخذ مصالح الفقراء بعين الاعتبار، إذ من غير المنطقي حرمانهم من النمو.

لقد برهن فرانسوا بيرّو بشكلٍ خاص على خواء هذه الإيديولوجيا الإنتاجوية:

يتسبب النمو أحياناً بالفقر

من المثير للانتباه أنّ تحليل مفهوم النمو بحد ذاته، مثلما جرى تعريفه واستخدامه نظرياً والتعبير عنه في السنوات الثلاثين الأخيرة، يكشف عدم كفايته الجذرية لتأسيس سياسةٍ اقتصادية تجاه البلدان النامية أو تطبيق تلك البلدان لها. فالظواهر التي تستخدَم وتعزَل داخل البنيان النظري هي غير كافيةٍ بنفسها لتعيين استراتيجيةٍ تستخدمها البلدان الغنية، والبلدان الفقيرة بعد ذلك.

«النمو من أجل ماذا؟ ولأيّ هدف؟ كيف يكون النمو مفيداً؟ النمو من أجل من؟» لبعض أعضاء المجتمع الدولي، أم من أجل الجميع؟ كيف نستطيع الإجابة على نحوٍ مناسب إذا تعاملنا مع مجاميع تفترض البنية النظرية أنّها متجانسة؟

تقع هذه الأسئلة في أساس مطالب البلدان النامية، لكن ينبغي أن نفهم جيداً أنّها تفرض نفسها على أيّ مهتمٍ بالنماذج العملياتية وبالسياسة المتماسكة.

في عالم الأشياء والمواد، تقدِّم هذه المقاربات غير المعتادة الكائن البشري، الفرد، العامل وليس فقط المنتج أو المستهلك، عبد السوق الخاضع لنظام الأسعار العام، بل بالفعل الأفراد ومجموعاتهم القادرة على تغيير بيئتهم بنشاطاتهم الواعية والمنظمة. حالياً، لا يجهل أحدٌ أنّ النمو ربما يكون مفقراً إذا أدّى، على سبيل المثال، إلى تدمير الموارد الطبيعية أو جعلها تتدهور. ونحن نعلم أنّه لا يأخذ بالاعتبار تراجع البشر أو تدميرهم المحتمل لأنّه يتجاهل كلّ ما ينبغي أن نضعه تحت العبارة المجازية: إخماد البشر. [...]

إنّ أخذ التنمية بعين الاعتبار يعني فهم مجازفة إجراء النمو دون تنمية. وهذه المجازفة تتحقق على ما يبدو حين يتقوقع التنشيط الاقتصادي في البلدان النامية حول انغراس الشركات الأجنبية فيها أو حول مشاريع إنشائية ضخمة، دون أن يشعّ في المجموع. [...]

فرانسوا بيرو، من أجل فلسفةٍ للتنمية الجديدة، باريس، أوبييه، ١٩٨١.

القدرة على التدخل في الاقتصادات المحلية

لم يمنع نقص الإمكانيات في الحقبة السابقة لرئاسة ماكنمارا للبنك الدولي هذا الأخير من إقامة شبكة نفوذٍ أفادته كثيراً فيما بعد، إذ خلق في العالم الثالث حاجةً لخدماته. ينبع قسمٌ كبيرٌ من النفوذ الذي يتمتع به اليوم من شبكات الوكالات التي أنشأها في الدول التي أصبحت زبائن له، وبالتالي مدينةً له. لقد مارس البنك الدولي سياسة نفوذٍ حقيقية لمساندة شبكة قروضه.

بدءاً من الخمسينات، تمثّل أحد أوائل أهداف سياسة البنك الدولي في «بناء المؤسسات»، وهو بناءٌ اتخذ في معظم الأحيان شكل إقامة منظمات شبه حكومية في بلدان زبائن للبنك الدولي[٨]. تأسست مثل تلك الوكالات عمداً بحيث تكون مستقلةً نسبياً عن حكوماتها على المستوى المالي وخارج سيطرة المؤسسات السياسية المحلية، بما فيها البرلمانات. وهي تمثل توابع طبيعية للبنك الدولي الذي تدين له بالكثير بدءاً من وجودها، لا بل تمويلها في بعض الحالات.

كان إنشاء مثل تلك الوكالات إحدى أهم استراتيجيات البنك الدولي للدخول في الاقتصادات السياسية لبلدان العالم الثالث. إنّ هذه الوكالات التي تعمل وفق قواعدها الخاصة (التي كثيراً ما تطوَّر استجابةً لتوصيات البنك الدولي)، والتي كثيراً ما تمتلئ بالتكنوقراط المحليين المتعاطفين مع هذا البنك الذي يدفعهم

ويعجب بهم قد سمحت بإنشاء مصدرٍ ثابتٍ وجدير بالثقة لما تحتاج إليه: مقترحات قروضٍ «قابلة للعيش». كما وفرت للبنك قواعد سلطةٍ موازية استطاع عبرها تحويلَ الاقتصادات المحلية، لا بل المجتمعات بأكملها، دون الإجراء «الممل» للرقابة الديموقراطية والجدالات المتناقضة.

بفضل مساندةٍ مالية قوية من مؤسستي فورد وروكفلر، أسس البنك الدولي في العام ١٩٥٦ معهد التنمية الاقتصادية الذي قدّم دوراتٍ تدريبية مدتها ستة أشهر لمندوبين رسميين من البلدان الأعضاء. «بين العامين ١٩٥٦ و١٩٧١، مرّ أكثر من ١٣٠٠ مندوب رسمي بالمعهد، وصل عددٌ منهم إلى منصب رئيس وزراء أو وزير للتخطيط أو المالية» (ريتش، المصدر المذكور/٧٦).

تثير تبعات هذه السياسة القلق. فقد استنتجت الدراسة التي أجراها المركز القانوني الدولي في نيويورك حول نشاط البنك الدولي في كولومبيا بين العامين ١٩٤٩ و١٩٧٢ أنّ الوكالات المستقلة التي أقامها البنك الدولي أثرت بعمق على البنية السياسية وعلى التطور الاجتماعي للمنطقة بأكملها، فأضعفت «نظام الأحزاب السياسية ودور السلطتين التشريعية والقضائية إلى الحد الأدنى».

يمكن اعتبار أنّ البنك الدولي أقام منذ الستينات آلياتٍ فريدة وجديدة بهدف تدخلٍ متواصل في الشؤون الداخلية للبلدان المقترضة. لكنّه ينفي بشدة أن تكون مثل تلك التدخلات سياسية، بل يركّز على عدم علاقة سياسته ببنى السلطة، وعلى أنّ كلاً من الشؤون السياسية والاقتصادية يشغل حيزاً مستقلاً.

دعم البنك الدولي للدكتاتوريات

تنصّ المادة الرابعة الفقرة العاشرة على ما يلي: «إنّ البنك الدولي ومسؤوليه لن يتدخلوا في الشؤون السياسية لأيّ بلدٍ عضو، ويحظر عليهم أن يدعوا قراراتهم تتأثر بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين. بوسع الاعتبارات السياسية وحدها التأثير على قراراتهم، ويجري بحث تلك الاعتبارات دون تحيز، بهدف الوصول إلى الأهداف (التي يحددها البنك) والمنصوص عليها في المادة الأولى».

منذ بداية وجود البنك الدولي، جرى على نحوٍ منهجي الالتفاف على أحد أهم مبادئ ميثاقه، أي أخذ الاعتبارات «السياسية» و«غير الاقتصادية» بعين الاعتبار في عملياته. فقد رفض منح أيّ قرضٍ لفرنسا بعد التحرير طالما كان الشيوعيون جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية (عشيّة مغادرتهم لتلك الحكومة، جرى منح قرض). بالمقابل، منح هولندا في العام ١٩٤٧ قرضاً مقداره ١٩٥ مليون دولار، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الهولندية تشنّ عدواناً مسلحاً على الوطنيين الإندونيسيين. كانت هولندا قد شنّت العدوان قبل أسبوعين من مصادقة البنك الدولي على منح

القرض لها. في العامين التاليين، وصل عدد قوات الاحتلال الهولندية إلى ١٤٥ ألف رجل. وعلى الرغم من إعلان الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في العام ١٩٤٨، فقد شنّ الجيش الهولندي عدّة هجماتٍ أرضية وجوية. وارتفعت أصواتٌ في الأمم المتحدة تنتقد إقراض البنك الدولي لهولندا...

بل إنّ البنك الدولي استخدم مواد اتفاقيته التي تحظر عليه التدخل في الشؤون السياسية للبلدان الأعضاء في مواجهة الانتقادات التي تقول إنه يتصرف وفق أهواء سياسية. في الحقيقة، لم يكن هذا الاستغلال للأوضاع سوى غطاءٍ في كثيرٍ من الأحيان لمساندة أنظمةٍ دكتاتورية. وبالفعل، لم تمنع المادة الرابعة البنك الدولي من رفض منح قروضٍ للبرازيل وتشيلي حين لم تكن حكومة كلٍّ منهما تروق له. وهكذا، رفض البنك في مطلع الستينات منح قروضٍ لحكومة غولارت المنتخبة ديموقراطياً في البرازيل، لكن بعد الانقلاب العسكري للعام ١٩٦٤ (الذي أقام دكتاتوريةً عسكرية دامت عشرين عاماً)، ارتفعت القروض من الصفر إلى ٧٣ مليون دولار سنوياً وسطياً لما تبقى من الستينات ووصلت إلى نحو نصف مليار دولار سنوياً في منتصف السبعينات. كما لم تتلقّ تشيلي أيّ قرضٍ من البنك الدولي في ظلّ حكومة أليندي المنتخبة ديموقراطياً (١٩٧٠ – ١٩٧٣)، لكنّ البلاد أصبحت فجأةً جديرةً بالإقراض في ظلّ حكومة بينوشيه، بعد الانقلاب العسكري للعام ١٩٧٣.

أصبح ميل البنك الدولي لمساندة أنظمةٍ معادية للديموقراطية، تعذّب مواطنيها وتغتالهم، إحدى صفاته المميزة في نهاية الستينات وفي السبعينات، حين كان روبرت ماكنمارا يترأسه. على سبيل المثال، تحدى البنك الدولي في العام ١٩٦٥ على نحوٍ مباشر قراراً صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة – بما فيها البنك الدولي – بتعليق مساندتها المالية لنظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا بسبب انتهاكه لشرعة الأمم المتحدة. لكنّ البنك الدولي تحجّج بأنّ المادة الرابعة ترغمه قانونياً على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ولم تتمكن حتى مرافعةٌ شخصية قام بها سيثو يو ثانت أمام جورج وودز، رئيس البنك الدولي حينذاك، من التوصل لأية نتيجة.

على النحو ذاته وفي الفترة نفسها، تجاهل البنك الدولي قرار الأمم المتحدة المطالب بعدم تقديم مساندة مالية للبرتغال في عهد الدكتاتور سالازار بسبب ممارسته لهيمنةٍ استعمارية على أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو والرأس الأخضر وتيمور الشرقية...

وتحت إلحاح رويرت ماكنمارا أيضاً، بدأ البنك الدولي بمنح قروضٍ للنظام الدكتاتوري القائم في إندونيسيا بعد نحر نصف مليون شيوعي في العام ١٩٦٥

(ماكنمارا، ١٩٧٣/٢٣). وبعد رحيل ذلك النظام، جرت متابعة السياسة نفسها، المنسوخة عن سياسة الولايات المتحدة.

كما أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة، يفصح عن الحقيقة سافرةً في ما يخصّ مساندة الولايات المتحدة والبنك الدولي للدكتاتوريات: «وبالتالي، فإنّ المساعدة التي قدّمتها الولايات المتحدة في الثمانينات تتناسب عكساً مع احترام حقوق الإنسان. يبدو أنّ المانحين متعددي الأطراف (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لم يعودوا يأبهون بمثل تلك الاعتبارات (الديموقراطية). وبالفعل، يبدو أنّهم يفضّلون الأنظمة التسلطية، ويعتبرون دون أن يرفّ لهم جفن أنّ تلك الأنظمة تدفع الاستقرار السياسي قُدُماً، بل إنّها أكثر قدرةً على إدارة الاقتصاد. فحين أوقفت بنغلادش والفيليبين العمل بالأحكام العرفية، نقصت حصّتها من مجموع قروض البنك الدولي.» (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤/٨١).

تنامي قوّة البنك الدولي تحت إدارة ماكنمارا

«المحدّد الوحيد لنشاطات البنك الدولي هو قدرة البلدان الأعضاء على استخدام مساعدتنا على نحوٍ فعال وتسديد قروضنا في المواعيد والشروط التي نحددها»، ماكنمارا، ١٩٦٨ (ماكنمارا، ١٩٧٣/٢١).

«البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية منظمةٌ تحقق استثمارات هدفها التنمية، وليست مؤسسةً خيرية ولا هيئةً للرفاه الاجتماعي»، ماكنمارا، ١٩٦٩ (ماكنمارا، ١٩٧٣/١٥٥).

في الستينات، وبالأخص في السبعينات، تزايد نشاط البنك الدولي. فبين العامين ١٩٦٨ و١٩٨١، حين كان روبرت ماكنمارا (وزير الدفاع للولايات المتحدة أثناء حرب فيتنام) رئيساً له، أصابته حمى منح القروض. وقد صرّح رئيسه بوضوحٍ أنّ مستقبل بلدٍ مثقلٍ بالقروض مرتبطٌ مباشرةً بثقل ملف مشاريعه.

كلّما كان المشروع أكبر، كلما كانت لديه الفرص للحصول على تمويلٍ من البنك الدولي (جورج وسابيلي، ١٩٩٤؛ ريتش، ١٩٩٤). إنّ تلك المقاربة الكميةً والضغط الممارس على المتعاونين مع البنك الدولي كي يصمموا ويروجوا لمشاريع باهظة الثمن لدى الحكومات الزبونة قد دفعت تلك الأخيرة للاستدانة المفرطة.

في السنوات العشرين الأولى من وجود البنك الدولي (البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية BIRD وهيئة التنمية الدولية IDA)، لم يبلغ مجموع ما منحه من قروضٍ سوى ١٠,٧ مليار دولار. وفي السنوات الخمس الأولى من ترؤس ماكنمارا

له، أي من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٧٣، ارتفعت القروض على نحو شبه أسّي، فباشر البنك مشاريع تبلغ قيمتها ١٣,٤ مليار دولار (جورج وسابيلي، ١٩٩٤/٥٢؛ ماكنمارا، ١٩٧٣/٢٢، ٢٤، ٢٦، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٠).

كان ماكنمارا يؤمن على نحوٍ شبه هوسيّ بالمناهج الكمّية ونماذج الإدارة الرشيدة كونياً، القادرة على حل جميع المشكلات. ولاحظ في مطلع الستينات أنّ «إدارة أيّ فرع من المنظمات هي الأمر نفسه، سواءٌ تعلّق الأمر بشركة فورد موتور أم بالكنيسة الكاثوليكية أم بوزارة الدفاع. حالما يصل المرء إلى درجةٍ معينة، تتشابه جميع المشكلات». وأعلن في العام ١٩٦٧: «"الإدارة" هي مفتاح التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهي في الواقع تغييرٌ يطال جميع مجالات المجتمع.»

يعتبر روبرت ماكنمارا نفسه «مخطِّطاً للتنمية» (ماكنمارا، ١٩٧٣/٣١). وبالنسبة له، يقوم البنك الدولي بدور «الطليعة» (المصدر نفسه/٣٤) في المساعدة على التنمية بالتخطيط لها من الألف إلى الياء. والتخطيط هو الأداة المركزية في هذا المجال:

إقامة طرائق أكثر فاعليةً «للتخطيط الأسري والإدارة العامة المكلّفة بالتنظيم السكاني» (المصدر نفسه/٣٣)؛

ينبغي أن تكون الثورة الخضراء التي بدأت في عقد الستينات أفضل تخطيطاً بجميع مظاهرها (المصدر نفسه/٧٨ وما يليها)؛

يسمح تخطيط الأشغال العامة الكبرى بتقديم العمل لأولئك الذين يفتقرون إليه وبتطوير البنى التحتية (صفحة ١٤٢).

توجّب على البنك الدولي أيضاً إعداد خططٍ لقروض ضخمة لمدة خمس سنوات، شرحت في ملفات التخطيط للبلدان. وحددت تلك الملفّات أهدافاً وخصائص لكلّ نشاط إقراضٍ يقدمه البنك الدولي لبلدٍ معين، تستند إلى عمل «البعثات الاقتصادية المرسلة للبلدان» وإلى التقارير الصادرة عنها. وقد أخذت تلك التقارير الاقتصادية والملفات مكانها بين أكثر الوثائق سرّيةً وأحسنها حفظاً في البنك الدولي، باستثناء المذكرات الداخلية. في بعض الحالات، لم يكن بمقدور حتّى وزراء بلدٍ ما الاطلاع على تلك الخطط الهائلة، وهو أمرٌ اعتبرته البلدان الأصغر حجماً والأشد فقراً وصايةً دوليةً على مصيرها الاقتصادي.

وقد وسّعت وجهة نظر ماكنمارا على نحوٍ كبير الميول الموجودة أصلاً في البنك الدولي، وهي ميول تعزز تنامي سلطته الدستورية الخاصة في حين تتجاهل الواقع الاجتماعي المعقد والمتنوع لدى الأمم «النامية». وجرى تحديد أهدافٍ يمكن بسهولةٍ قياسها كمياً بوصفها مؤشراتٍ على التقدم، في حين اختزلت الوقائع الاجتماعية المعقدة إلى مجموعة أرقام ومؤشرات مستهدفة، لا تنظر لشيءٍ إلاّ بوصفه أرباحاً وإنتاجاً تدريجياً وتحسّناً في الإنتاج وتطوراً في المداخيل، وهكذا دواليك.

كانت نتائج تلك الوصفات متوقعة، وجميعها متماثلة، وجرى تطبيقها في كل مكان: في أفضل الأحوال، كانت غير فعالة، وكثيراً ما باء الكثير من المشاريع بالفشل بسبب عدم ملاءمتها اجتماعياً وبيئياً.

تطور «العالم الحر» وأمنه

كذلك، ففي ظلّ إدارة روبرت ماكنمارا، بدأ البنك الدولي بناء محفظته ذات «النمط الجديد» لمشاريع تهدف لمكافحة الفقر. كان الهدف الأساسي التنمية الريفية والزراعية، وهو قطاعٌ ارتفع من نسبة ١٨,٥ بالمائة من قروض البنك الدولي في العام ١٩٦٨ إلى ٣١ بالمائة (٣,٨ مليار دولار) في العام ١٩٨١.

للكفاح ضدّ خطر التوسع الشيوعي في العالم الثالث، ولأول مرة، أصبحت المشاريع الهادفة لتخفيف آثار الفقر في المدن وفي الريف على حد سواء (بما في ذلك عادةً إعادة تأهيل مدن الصفيح وتوفير مضخاتٍ للمياه وتنسيق توزيع الكهرباء، الخ) جزءاً هاماً من محفظة البنك الدولي.

هاجم روبرت ماكنمارا سوط الفقر المطلق، وكان ذلك جزءاً من حملته على الشيوعية. لم يكن البنك الدولي قد تصوّر أبداً في الماضي أنّ مساهمته في التنمية سوف تكون بتخفيف الفقر. لكنّ روبرت ماكنمارا كان مقتنعاً أنّه في حال عدم معالجة التفاوت المتزايد في توزيع الثروات داخل البلدان النامية (انظر: ماكنمارا، ١٢٨/١٩٧٣)، فسوف يؤدي ذلك الوضع على نحوٍ دوريّ إلى انتفاضاتٍ شعبية تعرّض بلدان المركز الرأسمالية للخطر.

كانت الحقبة التي تولى فيها ماكنمارا إدارة البنك الدولي حقبة توسّع النضالات التحررية والثورية (ثورة القرنفل في البرتغال، ١٩٧٤، التي حررت آخر المستعمرات الإفريقية؛ فيتنام، ١٩٧٥: الهزيمة النهائية للقوات الأمريكية الشمالية التي اضطرت لمغادرة سايغون على عجل؛ نيكاراغوا، ١٩٧٩: انتصار الثورة الساندينية)، بالترافق مع أزماتٍ اجتماعية وسياسية قوية، بما في ذلك ضمن البلدان الرأسمالية المتطورة (حركة الحقوق المدنية للسود وحركة مناهضة حرب فيتنام في الولايات المتحدة أواخر الستينات وبداية السبعينات؛ الحركات الطلابية في العام ١٩٦٨ في فرنسا وألمانيا والمكسيك؛ إضرابات عمالية واسعة في فرنسا في أيار/مايو ١٩٦٨ وفي إيطاليا في العامين ١٩٦٩ - ١٩٧٠) وفي البلدان المدعوة بالاشتراكية (ربيع براغ في العام ١٩٦٨). لقد كان مطلعاً على ذلك كله باعتبار أنه واجه على نحوٍ مباشر النضال التحرري للشعب الفيتنامي بقوة النابالم.

دخل هذا التحرك التحرري الواسع في تناقضٍ مع السياسة «التنموية» للبنك الدولي. وهكذا، تدخّل بمزيدٍ من الوسائل لضمان وتعزيز إلحاق بلدان العالم الثالث بالسوق العالمية، وبالحضن الرأسمالي سياسياً. وكانت تلك الاستراتيجيات جزءاً من

استراتيجيةٍ تهدف لـ«احتواء» توسع حركة الانعتاق. فقد أعلن في العام ١٩٦٨، حين كان لا يزال وزيراً للدفاع: «لقد وجّه موت إرنستو تشي غيفارا في بوليفيا خريف العام ١٩٦٧ ضربةً قاسية لآمال الثوار الكاسترويين. لكنّ ذلك ليس كافياً لحلّ هذه المشكلة» (ماكنمارا، ١٩٦٨/٢٩).

في العام ١٩٧٢، ألقى روبرت ماكنمارا خطاباً شديد الوضوح بهذا المعنى في اجتماع لحاكمي البنك الدولي: «لقد أتت، متأخرةً جداً وضئيلة، الشاهدة التاريخية الملائمَة للأنظمة التي سقطت أمام مطالبة البشر المجردين من الأرض والعمل، المهمشين والخاضعين، المدفوعين لليأس. لهذا السبب، فإنّ تطبيق سياساتٍ تهدف بالتحديد لتخفيف الفقر بالنسبة للناس الأكثر فقراً والذين يبلغون ٤٠ بالمائة من سكان البلدان النامية مطلوبٌ ليس بسبب المبدأ وحسب، بل كذلك بدافع الحذر. إنّ العدالة الاجتماعية ليست واجباً أخلاقياً فقط، بل مقتضىً سياسياً أيضاً» (ماكنمارا، ١٩٧٣/١٣٩ – ١٤٠).

وبالتالي، فقد مضى إلى حدّ اقتراح إصلاح زراعي لمنح الأراضي للفلاحين الفقراء والحد من مساحة الملكيات الكبيرة لمالكي الأرض، واقترح دعم مشاريع إصلاح لنظام القروض الممنوحة للبلدان النامية لإتاحتها لصغار المنتجين الزراعيين. كما دافع عن تطوير أشغالٍ عامة تهدف لتحسين شروط حياة المعوزين. وبالإجمال، كان روبرت ماكنمارا يدافع عن الدور المركزي للمؤسسة العامة متعددة الأطراف التي كان يترأسها في إقامة استراتيجية نموٍ تتضمن تعزيزها كمؤسسة عبر منحها مزيداً من الأموال والسلطة. لكنّه نادراً ما اهتمّ بدور دول الجنوب في إعادة توزيع الثروات، واعتبر أنّه يتوجب على البنك الدولي تلافي النقص الناتج عن جحود بلدان الشمال تجاه الجنوب وعن ضعف بلدان الجنوب.

لم يطبّق البنك الدولي المقترحات المذكورة أعلاه في أيّ مكان. علاوةً على ذلك، ففي خطة التنمية التي رسمها روبرت ماكنمارا، لم تؤخذ أبداً بعين الاعتبار الإمكانيات التي كانت ستوفرها زيادة المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب. فهو لا يذكر أبداً ضرورة تنمية المجموعات الإقليمية في الجنوب التي ربما تولّد تكاملاتٍ تقلل من تبعية الجنوب للشمال، والمحيط للمركز. والتكاملية الوحيدة التي يأخذها بالاعتبار هي بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، حيث ينتهي الأمر دائماً بخسارة بلدان الجنوب لأنّ البلدان المتقدمة هي التي تحدد قواعد المبادلات التجارية.

لكن من المفيد الإشارة إلى أنّ تصريحات ماكنمارا ومقترحاته في تلك الفترة كانت بعيدةً جداً عن تلك التي جرى تبنيها حين بدأت الهجمة النيوليبرالية في الثمانينات. كان ماكنمارا ينتمي على طريقته إلى المدرسة القديمة، لكن هذا لا يمنع كونه قد ساهم بشكلٍ كبير في التحضير لتلك الهجمة. وقد حلّ النيوليبراليون مشكلة التعارض بين خطابه وبين ممارسته، إذ أزالوا من خطابه أية إشارةٍ للتخطيط ولدور الدولة وللتنمية.

يلاحَظ أنّ جوزيف ستيغليتز ينحاز في كتابه «خيبات العولمة» لروبرت ماكنمارا وللفريق الذي أحاط نفسه به تدريجياً: «جرى أكثر الانقلابات إثارةً للذهول في تلك المنظمات الدولية في الثمانينات، حين أخذ رونالد ريغان ومارغريت تاتشر يبشران بإيديولوجية حرية السوق في الولايات المتحدة وبريطانيا، فأصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤسستين تبشيريتين جديدتين مكلفتين بفرض تلك الأفكار على البلدان الفقيرة الحائرة، لكنها الأكثر حاجةً في كثير من الأحيان لقروضهما وهباتهما. (...) في مطلع الثمانينات، جرى تطهيرٌ في البنك الدولي داخل قسم الأبحاث الذي كان يقود فكره وتوجهه. كان هوليس تشينري، أحد أبرز خبراء التنمية في الولايات المتحدة والأستاذ في جامعة هارفارد، والذي قدّم مساهماتٍ أساسية في أبحاث اقتصاد التنمية وفي مجالاتٍ أخرى، مستشاراً لروبرت ماكنمارا وموضع سرّه. لقد أعاد هذا الأخير، بفعل تأثره بالفقر الذي لاحظه في العالم الثالث بأكمله، توجيه سياسة البنك الدولي على نحوٍ يجعله يعمل على إزالة ذلك الفقر، وشكّل هوليس تشينري مجموعةً من كبار الأخصائيين الاقتصاديين، جاءوا من كافة أرجاء العالم، ليعملوا معه. لكن الحرس تبدّل، إذ جاء رئيسٌ جديد للبنك في العام ١٩٨١ هو ويليام كلاوسن، وكبيرة اقتصاديين جديدة هي آن كروغر، الأخصائية في التجارة الدولية والتي اشتهرت بصورةٍ خاصة بأعمالها حول «البحث عن الإيرادات» استخدام المستثمرين الخاصين للرسوم الجمركية والإجراءات الحمائية الأخرى لزيادة إيراداتهم على حساب الآخرين. وفي حين ركّز هوليس تشينري وفريقه على عدم كفاية الأسواق في البلدان النامية، باحثين عما تستطيع الحكومات فعله لتحسينها وتقليص الفقر، اعتبرت آن كروغر أنّ الحكومة هي المشكلة، وأنّ حرية الأسواق هي الحلّ لمصاعب البلدان النامية. في هذا المناخ الجديد من الحمية الإيديولوجية، رحل العديد من كبار الأخصائيين الاقتصاديين الذين جمعهم هوليس تشينري» (ستيغليتز، ٢٠٠٢/ ٣٨).

حين نقرأ هذا الرأي لجوزيف ستيغليتز، لا نستطيع الامتناع عن التساؤل إن كان تقديره الإيجابي لدور روبرت ماكنمارا على رأس البنك الدولي متناسباً عكساً مع رفضه للسياسات التي طبّقها خلفاؤه في عهد رونالد ريغن وجورج بوش الأب. ويمكن لنا مشاطرته رأيه السلبي بهذين الأخيرين، لكن دون إغفال دور سياسات روبرت ماكنمارا في تمهيد الأرض لهما. لم تثبت الفضائل التي يعزوها جوزيف ستيغليتز لهذا الأخير؛ بالمقابل، برهن كتّابٌ مختلفون نتفق معهم في استنتاجاتهم على مساهمته الفعالة في تطوير وتنفيذ سياساتٍ ضارة. ينبغي محاسبة روبرت ماكنمارا ومسؤولين كبار آخرين في البنك الدوليّ وصندوق النقد الدولي على أفعالهم أمام العدالة.

الحواشي

(١) بناءً على طلب الخزينة الأمريكية، اقترح هاري وايت في العام ١٩٤٢ هيكلاً دولياً مالياً ونقدياً جديداً (انظر أغلييتا وِمواتي، صفحة ١٠إلى ٢٤).

(٢) كل ما يلي يسري أيضاً على صندوق النقد الدولي. وحين يختلف عمل الصندوق عن عمل البنك الدولي، فالنصّ يذكر ذلك صراحةً.

(٣) في العام ٢٠٠٣، كانت البلدان الخمسة المعنيّة هي: الولايات المتّحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

(٤) علاوةً على المديرين الذين تعيّنهم مباشرةً البلدان الخمسة المذكورة أعلاه، فلكلٍّ من الصين وروسيا والعربية السعودية الحقّ في تعيين مدير تنفيذي من بين المديرين التنفيذيّين الأربعة والعشرين. إذن، فإنّ ثمانيةً منهم يمثّل كلٌّ منهم بلداً، في حين تعيّن مجموعات البلدان المديرين الستّة عشر الآخرين.

(٥) جرى تعديل تعريف الأغلبية المطلوبة ثلاث مرات منذ العام ١٩٤٥، وذلك وفق تطور عدد الأعضاء الجدد ووزنهم، بحيث تضمن الولايات المتحدة حق النقض كيفما تطورت المنظمة. أثناء تأسيس البنك الدولي، كانت الأغلبية المطلوبة ٦٥ بالمائة، وكانت الولايات المتّحدة تحوز ٣٦ بالمائة من الأصوات. وحين انخفضت حصتها إلى نحو ٢٠ بالمائة، جرى رفع الأغلبية المطلوبة إلى ٨٠ بالمائة. وابتداءً من العام ١٩٨٩، حين انخفضت تلك الحصة إلى أقل من ٢٠ بالمائة، رفعت الأغلبية المطلوبة إلى ٨٥ بالمائة.

(٦) يبدو أنّه ينبغي عزو مصطلح العالم الثالث للباحث الديموغرافي الفرنسي ألفرد سوفي الذي استخدمه لأول مرة في نص كتبه في العام ١٩٥٢، وإليكم بضع مقتطفات منه: «يطيب لنا الحديث عن عالمين موجودين [العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي، ملاحظة المؤلّف] وعن الحرب المحتملة بينهما وعن تعايشهما، الخ.، ناسين في كثير من الأحيان وجود عالم ثالث، هو الأهم، كما أنّه الأوّل زمنياً. إنّه مجموع أولئك الذين ندعوهم وَفق خطاب الأمم المتحدة بالبلدان المتخلفة. (...) لقد دخلت البلدان المتخلفة، العالم الثالث، طوراً جديداً (...). والحال أنّ هذا العالم الثالث، المستغلّ والمحتقر مثله مثل الدولة الثالثة، يرغب هو أيضاً في أن يكون له موقعٌ ما»، ورد في صحيفة الأوبزرفاتور، ١٤ آب/أغسطس ١٩٥٢، العدد ١١٨، صفحة ١٤).

(٧) في آذار/مارس ٢٠٠٠، في جامعة براغ، وبمناسبة سجال بيني وبين مات كارلسون، نائب رئيس البنك الدولي المكلف بالعلاقات مع المجتمع المدني، أجاب بأنّه يتوجّب عليّ عدم القلق بشأن الوضع في موزمبيق، إذ أنّ ذلك البلد يسجل زيادة استثنائية في الناتج المحلي الإجمالي. لقد تسنّت لي عدة فرص للتأكد من الدرجة التي يتشبّث بها ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتلك المقاربة، حتى في حالات يشيع فيها أنّ النمو الاقتصادي يتعايش مع تدهور أو ركود شروط حياة غالبية السكان.

(*) كاسندرا هي ابنة ملك طروادة بريام. أحبها أبولو، فوعدته بمنحه نفسها مقابل تدريبه لها على الكهانة. لكنها رفضت تنفيذ وعدها بعد أن تعلمت، فانتزع منها أبولو القدرة على الإقناع، و لم يكن أحدٌ يصدّقها، على الرغم من دقة تنبؤاتها.

(٨) يذكر بروس ليتش أمثلة على الوكالات المؤسسة بفضل البنك الدولي: في تايلاند: هيئة التمويل الصناعي في تايلاند، ومجلس الاستثمار التايلاندي ومجلس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهيئة توليد الطاقة في تايلاند؛ وفي الهند: الهيئة الوطنية للطاقة المائية وشركة فحم الشمال المحدودة... (انظر بروس ريتش، صفحة ١٣ و١٤).

الفصل الحادي عشر

البنك الدولي: من أزمة الديون إلى أزمة الشرعية

منذ مطلع السبعينات، اعتبر روبرت ماكنمارا أنّ إيقاع تزايد مديونية العالم الثالث يمثّل مشكلة. فقد كتب: «أواخر العام ١٩٧٢، بلغت الديون ٧٥ مليار دولار وتجاوزت خدمتها السنوية ٧ مليار دولار. لقد ارتفعت هذه الخدمة بنسبة ١٨ بالمائة في العام ١٩٧٠ وبنسبة ٢٠ بالمائة في العام ١٩٧١. ومثّل المعدل الوسطي لارتفاع الديون منذ الستينات ما يقارب ضعف معدل زيادة ورادات التصدير التي يفترض بالبلدان المدينة أن تضمن بها خدمة الديون. لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر إلى ما لا نهاية» (ماكنمارا، ١٩٧٣/٩٤).

لكنّ البنك الدولي الذي كان يترأسه واصل الضغط على بلدان المحيط كي تزيد مديونيتها. فبين العامين ١٩٦٨ و١٩٨١، ارتفعت المبالغ التي يقرضها سنوياً بثبات، من ٢,٧ مليار دولار في العام ١٩٦٨، العام الذي تسلّم فيه ماكنمارا رئاسته، إلى ٨,٧ مليار دولار في العام ١٩٧٨ و١٢ مليار دولار في العام ١٩٨١، عشية اندلاع الأزمة (بيلو، ٢٠٠٠/٣٩). عبر السياسة التي انتهجها البنك الدولي، ساهم بفعالية في خلق الشروط التي أدت إلى أزمة الديون، لأنّه شجع على زيادة المديونية بذريعة زيادة الصادرات. والحال أنّ زيادة حجم الديون وخدمتها دون أن تتبع واردات التصدير الوتيرة نفسها كانت سبباً محتملاً للأزمة، لأنّ البلدان المدينة تسدد ديونها الخارجية بالعملة الصعبة التي تحصل عليها بفضل صادراتها. ولذلك، لم يكن للارتفاع المستمر لحجم الصادرات في سياق ارتفاع ضعيفٍ أو معدوم للطلب القادم من البلدان الصناعية سوى أن يؤدي إلى هبوط أسعار المواد التي صدرتها بلدان المحيط. وكان لابد من أن ذلك إلى وضعٍ لا يحتمل: هبوط الإيرادات الذي أدى لمصاعب في السداد.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك العامل الذي سيطلق كلّ شيء، أي فرض بنك الاحتياط الفدرالي في الولايات المتحدة لارتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة اعتباراً من العام ١٩٧٩ (الصلات وثيقة بين البنك الدولي وبنك الاحتياط الفدرالي وحكومة الولايات المتحدة)، فالأزمة حتمية.

هل يمكن الادعاء مع ذلك أنّ ما حدث مؤامرةٌ دبرها البنك؟ ينبغي توضيح الإجابة، إذ لم يبرهن أحدٌ على وجود مثل تلك المؤامرة. بالمقابل، تكمن المؤامرة في أنّ البنك الدولي والقوى التي تهيمن عليه – بدءاً من حكومة الولايات المتحدة – تتحمل جزءاً أساسياً من المسؤولية، سواءٌ في توالي الأحداث التي أدت إلى الأزمة أم في استخدام تلك الأخيرة لزيادة تبعية بلدان المحيط للبلدان الرأسمالية الأكثر تصنيعاً.

دعونا نعد إلى تسلسل الوقائع. فقد أدى رفع أسعار الفائدة لاندلاع أزمة العام ١٩٨٢ حين ترافق ذلك الارتفاع الكبير في المبالغ التي توجب على المدينين تسديدها مع انخفاضٍ حاد في إيراداتهم. من الذي اتخذ قرار الرفع الكبير لأسعار الفائدة ابتداءً من نهاية العام ١٩٧٩؟ إنّه بنك الاحتياط الفدرالي ووزارة المالية في الولايات المتحدة. لماذا انخفضت عوائد التصدير في بلدان المحيط؟ لقد جرى ذلك بفعل تطبيق سياسات «كل شيء للتصدير» التي أوصى بها البنك الدولي، وبفعل مناورات الولايات المتحدة ضدّ كارتل البلدان المنتجة للنفط، وهي مناورات هدفت لتقسيم الأوبك من أجل خفض أسعار النفط. إنّ وزارة المالية في الولايات المتحدة هي التي تحدد الخطوط العامة للتعليمات التي يطبقها البنك الدولي، وهو أمرٌ لا يخفى على أحد. تبذير بعض بلدان الجنوب، اختلاس الطبقات الحاكمة للأموال... كل هذا كان موجوداً بالفعل (ولم يتغير) وينبغي ملاحقة الجناة. لكن علينا ألاّ ننسى أنّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسلطات البلدان الصناعية قد أغمضت أعينها بل وساندت أحياناً الأنظمة المعنية بصورةٍ فعلية؛ ينبغي عدم الخلط بين الأسباب الحقيقية للأزمة، فقد اندلعت أساساً بسبب القرارات التي جرى اتخاذها في البلدان الدائنة.

ما الذي حصل في البنك الدولي حين اندلعت الأزمة؟ كان البنك عاجزاً عن قياس مداها وعن اقتراح سياسات تهدف لحماية مصالح المدينين الموضوعين أمام الأمر الواقع المتمثل في زيادة أسعار الفائدة. لكنّ سلطة البنك الدولي لم تتناقص، بل تعاظمت. يبدو أنّ حكومة الولايات المتحدة وزميلاتها في الدول الرأسمالية العظمى لم تكن ممتعضةً من العمل الذي قام به البنك الدولي، وإلا، لحدّت من دوره. ما جرى هو العكس، إذ عززت إمكانيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أثناء الأزمة وبعدها. ينبغي أن نضيف أيضاً أنّ البنك والصندوق قد جمعا على حساب البلدان المدينة «أرباحاً» على شكل احتياطيات.

بدءاً من اندلاع أزمة الديون، أصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدواتٍ لزيادة إخضاع بلدان المحيط لبلدان المركز. ولهذه الغاية، انتهجا سياساتٍ منهجية

تتضمن فتح اقتصادات المحيط ورفع القيود عنها (التكييف الهيكلي)، وانضمت الطبقات الحاكمة في المحيط لتلك السياسات. إنّ الحصيلة البشرية لمجموع تلك السياسات مأساوية بكل ما تعنيه الكلمة.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات التي تحدد سياستهما وحكومات المحيط المتواطئة معهما مسؤولةٌ عن ذلك كلّه أمام مواطني الكوكب، بدءاً بالسكان الذين يعانون يومياً من أزمة الديون.

تبرير البنك الدولي لزيادة المديونية

حتى العام ١٩٧٣، ناقش ماكنمارا ضرورة مساندة البرامج التنموية في البلدان النامية. وقال إنّ دعم حكومات البلدان المتقدمة للتنمية لم يكن كافياً أبداً، كما أنّ تلك الحكومات حافظت على الإجراءات التمييزية ضد المنتجات التي تصّدرها البلدان النامية إليها على الرغم من تعهدها بتقليصها. بل إنّ ماكنمارا انتقد علناً ولعدة مرات عدم كفاية مساعدات التنمية الرسمية التي تقدمها بلدان الشمال والنزعة الحمائية لديها (انظر ماكنمارا ١٩٧٣/١٢٧)، وأضاف أنّه يتوجب على البنك الدولي التدخل في هذا الوضع بإقراض مبالغ أكبر فأكبر للبلدان النامية كي تصل إلى إيقاعٍ كافٍ من النمو وإلى واردات كافية لتسديد ديونها على الرغم من كلّ العقبات. إذّن، انخرط البنك الدولي وفق رأي ماكنمارا في سباقٍ عكس الزمن لمنح الحد الأعلى من القروض كي يسد عدم كفاية مساعدات التنميةً الرسمية. من الجليّ أنّ منطق ماكنمارا يتناقض مع تأكيداته المتعلقة بخطر أن يفوق إيقاع تزايد المديونية إيقاع نمو إيرادات التصدير (انظر أعلاه).

ابتداءً من العام ١٩٧٣، وبعد ارتفاع أسعار المنتجات النفطية والمواد الخام الأخرى، يمكن تلخيص منطق ماكنمارا على النحو التالي: حين تقترض البلدان النامية، فسوف تتمكن من تطوير بناها التحتية في مجال النقل وزيادة إنتاج الطاقة ونشاطاتها الموجهة للتصدير. ووفق افتراضه بأنّ أسعار المنتجات التي ستصدّرها تلك البلدان للسوق العالمية سوف ترتفع، أو تبقى ثابتةً في أسوأ الأحوال، فسوف ترتفع وارداتها التصديرية بفضل ازدياد الصادرات، مما سيسمح لها بدفع خدمة الديون (الفائدة والأصل)، وتحويل جزءٍ من وارداتها في الوقت نفسه لتحسين صناعاتها التصديرية. وافترض أنّ تأثير ذلك كله سيكون تراكمياً ويحرض تنميتها أو يسارع بها، مع إبقائها تحت النير الغربي. اعتبر ماكنمارا أنّ التزام البلدان المدينة بتسديد ديونها يمثّل حافزاً مادياً قوياً لتحديث قطاعي الزراعة والصناعة الموجهين للتصدير. وقد كرّر ذلك المنطق في العديد من خطاباته وكتاباته. وفق رأيه، سوف تؤدّي الحلقة المفرغة «استدانة / ارتفاع الصادرات / خدمة الديون» إلى تطوير الجنوب والنمو العالمي.

الشكل ١١ -١

التنمية وفق افتراض البنك الدولي بين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٠

مديونية العالم الثالث بالاقتراض	تحديث الصناعة والزراعة التصديرية	ارتفاع إيرادات التصدير	تسديد الديون والمساهمة في النمو العالمي
←	←	←	

لقد ناقضت الوقائع هذا المنطق، فكما ذكرنا، هبطت أسعار المواد الأولية على نحوٍ دراماتيكي في الثمانينات في حين ارتفعت أسعار الفائدة بحدة، مما أدى لاختناقٍ مالي في البلدان المدينة.

ما حصل فعلاً

استدانة العالم الثالث بالاقتراض	زيادة تصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية	ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط أسعار المواد الأولية	فرط المديونية وأزمة الديون
←	←	←	

ضيق نظر البنك الدولي

على الرغم من أنّ أزمة الديون لم تظهر أمام الرأي العام إلاّ في آب/أغسطس ١٩٨٢، فلم تكن العلامات الدالة عليها قليلة. لقد جرى تقديم إنذارات، لكنّ البنك الدولي استخف على ما يبدو بأخطار الوضع، مثلما يظهر ذلك تقريره السنوي عن التنمية في العالم الصادر في العام ١٩٨١: «تشير تلك النزعات إلى أنّ البلدان النامية ستلاقي مصاعب أكبر في إدارة ديونها، **لكنّها لا تتوقّع مشكلةً معممة**، وهو أمرٌ تؤكّده توقعات ميزان المدفوعات للثمانينات، المستندة إلى سيناريوهات محتملة» [التشديد من عندنا].

صدر تقرير العام ١٩٨٢ قبل بضعة أسابيع من اندلاع الأزمة المكسيكية، وقدّم تحليلاً للوضع أكثر تفاؤلاً وعماءً (إدواردز، ١٩٩٥/٣١). وفي تقريره للعام ١٩٨٣، ذكر البنك الدولي أنّ مصاعب (في السيولة) قد أصابت بلداناً بعينها ولم تصب مناطق بأكملها أو مجموعاتٍ من البلدان. غير أنّ نحو ثلاثين بلداً غير قادرة على الدفع حذت حذو المكسيك. احتوى تقرير البنك الدولي للعام ١٩٨٤ إسقاطاتٍ

متفائلة بحصول تحسنٍ مستمر حتى العام ١٩٩٠ في العلاقة بين إيرادات صادرات بلدان أمريكا اللاتينيةً وبين خدمة الديون الخارجية. لكنّ العكس هو ما حصل (إدواردز، ١٩٩٥/٩٦). لسنواتٍ عديدة، واصل البنك الدولي الترويج لوهم أنّ أزمة الديون كانت أزمة سيولة قبل كل شيء، بدلاً من الاعتراف بعجز البلدان المدينة عن التسديد. لم تكن تلك البلدان تعاني من صعوباتٍ في السيولة وحسب، بل كانت في خضمّ أزمةٍ شاملة، ذات طبيعةٍ بنيويةٍ وطويلة الأَجل. ولم يكن بوسعها، من أجل الخروج منها دون التشكيك بالنظام، إلاّ مواصلة الاقتراض لتأمين المبالغ الضرورية للسداد وتحويل جزءٍ متزايد من وارداتها الضريبية لتسديد الديون. بعد اندلاع الأزمة، كان نظام نيكولا تشاوشيسكو في رومانيا النظام الوحيد الذي اختار السداد دون مزيدٍ من الاقتراض. ولهذه الغاية، أجرى اقتطاعاً غير مسبوقٍ على الثروة التي ينتجها الشعب الروماني لتسديد ديونه، مما أدى إلى وضعٍ اجتماعي يائس.

في العام ١٩٨٦، وفي حين كانت ديون البلدان النامية قد تجاوزت بكثير عتبة ألف مليار دولار، أعلن البنك الدولي أنّ تلك الديون لن تتجاوز في منتصف التسعينات ٨٦٤ مليار دولار في أسوأ الأحوال. والحال أنّها وصلت في العام ١٩٩٥ إلى ١٩٤٠ مليار دولار، أي أكثر من ضعف التقدير المذكور.

أما صندوق النقد الدولي، فقد ارتكب الأخطاء نفسها. إذ توقّع في تقريره نصف السنوي الصادر في نيسان/أبريل ١٩٨٢ حصول أمريكا اللاتينية على قروضٍ كبيرة من المجموعة المالية الدولية، وذلك على الرغم من بعض مشكلات السداد. وفي تقريره لتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، توقع إمكانية تفادي الركود. وفي تقريريه للعام ١٩٨٤، اعتبر، مثله في ذلك مثل البنك الدولي، أنّ المعدل بين خدمة الديون وإيرادات الصادرات سوف يتحسن بالنسبة لأمريكا اللاتينية. لكنّ ما حصل هو العكس تماماً.

توقعات خاطئة حول الأسعار في السوق العالمية

كما أنّ توقعات البنك الدولي كانت مجازفة وخاطئة في ما يخص إيرادات التصدير التي يفترض بها إنقاذ بلدان العالم الثالث من المديونية. بلغت نسبة خطأ تلك التوقعات حول أسعار المواد الأولية في إفريقيا للعام ١٩٩٠ إلى ٦٢ بالمائة بالنسبة للمعادن والفلزات، و١٥٦ بالمائة بالنسبة للنفط، و١٨٠ بالمائة بالنسبة للشحوم والزيوت، و١٠٣ بالمائة للمشروبات، و٦٠ بالمائة لخشب الأثاث، و٩٧ بالمائة للمنتجات الزراعية غير الغذائية (جورج وسابيلي، ١٩٩٤/١٠٠ – ١٠١). والحال أنّه كان بإمكان البنك الدولي تماماً أن يتوقع انخفاض أسعار المنتجات المصدرة بسبب

إغراق الأسواق مع بذل بلدان الجنوب كلها في الوقت نفسه جهدها للوصول إلى الحد الأقصى من الصادرات لتواجه التزاماتها في التسديد.

لم يكن صندوق النقد الدولي أكثر نجاحاً من البنك الدولي. ففي التقرير الذي أصدرته اليونكتاد (يونكتاد، البلدان النامية، ٢٠٠٠/٧٠)، ذكرت دراسة داخلية في صندوق النقد الدولي تضمّنت قيامه بالتفاوض مع زامبيا في العام ١٩٨٣ على اتفاقٍ بني على افتراض خيالي تماماً. فوفق الاتفاق المقترح، يفترض بأسعار النحاس الذي تصدره زامبيا أن ترتفع بنسبة ٤٥ بالمائة خلال أربع سنوات، مما سيسمح لذلك البلد بسداد دائنيه. وفي الحقيقة، انخفضت أسعار النحاس بنحو ١٢ بالمائة، فارتفع عبء الدين على ذلك البلد الإفريقي عما كان عليه قبل الاتفاق (بروكس، ١٩٩٨).

في العام ١٩٩١، كرّر البنك الدولي الخطأ نفسه. فقد واصل القسم المتعلّق بالاقتصاد الدولي إبداء توقعاتٍ متفائلة تبين، بعد أقل من عامين، أنها غير واقعية على الإطلاق، إذ كانت الأسعار الحقيقية أكثر انخفاضاً بكثير: بلغ الفارق ٤٧ بالمائة بالنسبة للبن، و٥٦ بالمائة بالنسبة للكاكاو، و٧٤ بالمائة للسكر، و٣٥ بالمائة للمطاط، و٥٢ بالمائة للرصاص، الخ. وفي التسعينات، ادعى المسؤولون عن التوقعات أنّ الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية سوف يرتفع بنسبة تزيد على ٥ بالمائة سنوياً بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٢ وأنّ أسعار المواد الأولية سوف ترتفع. وفي الحقيقة، فما حصل هو العكس تماماً، إذ انخفضت بنسبة ٣٠ بالمائة بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩ (صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠/١١). أما معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، فكان ٣,٢ بالمائة في العام ١٩٩٨ و٣,٨ بالمائة في العام ١٩٩٩ (صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠/١٢).

البنك الدولي: أداة لامتصاص موارد بلدان الجنوب

قام قادةٌ في البنك الدولي بحساب عائدات المبالغ التي تكرسها البلدان الصناعية لنشاطات البنك الدولي. تغفل الوثائق الرسمية للبنك ذكر هذا الأمر، لكننا نجد في النشرات المتخصصة المكرسة لأرباب العمل إشارةً واضحة للفائدة التي يتم جنيها. ولا يحتاج إلى تعليق المقتطف التالي من خطابٍ أدلى به أمام جمعٍ من رؤساء المؤسسات البلجيكية في العام ١٩٨٦ جاك دو غروت، المدير التنفيذيّ البلجيكي السابق لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كذلك، ونشر في مجلة اتحاد الشركات البلجيكية. «يمكن قياس الفوائد التي تجنيها بلجيكا، مثلها مثل جميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي، من مشاركتها في نشاطات مؤسسات المجموعة عن طريق التدفق الراجع flow back، أي العلاقة بين مجموع التسديدات التي يقدمها الاتحاد الدولي للتنمية أو البنك الدولي لصالح شركات بلدٍ ما حين تبرم

عقوداً، وبين مساهمات هذا البلد في البنك الدولي، وكذلك في موارد الاتحاد. إنّ التدفق الراجع هو إذن العلاقة بين ما تحصل عليه الشركات لدى بيع تجهيزاتٍ أو خدماتٍ استشارية وبين ما تقدمه بلجيكا كمساهمة في موارد الاتحاد الدولي للتنمية وفي رأسمال البنك. التدفق الراجع من البنك الدولي كبير ولم يتوقف عن التزايد: فقد ارتفع بالنسبة لمجمل البلدان الصناعية من ٧ إلى ١٠ بين أواخر العام ١٩٨٠ وأواخر العام ١٩٨٤. أي من أجل كل دولار يستثمر في هذا النظام، كانت البلدان الصناعية تحصل على ٧ دولارات في العام ١٩٨٠ وعلى ١٠,٥ دولار اليوم» (FEB، ١٩٨٦/٤٩٦ - ٤٩٧).

حلل كريس آدامز، الباحث المشارك في أبحاث فوكس الجنوب (بانكوك) سياسة قروض مصرف التنمية الآسيوي المرتبط بالبنك الدولي، مثله مثل مصرف التنمية الإفريقي ومصرف التنمية داخل أمريكا. بين المساهمين الرئيسيين (الذين يطلق عليهم اسم «المانحين») في مصرف التنمية الآسيوي، نجد اليابان والولايات المتحدة وألمانيا وكندا وأستراليا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا... وفق كريس آدامز، «تحصل معظم البلدان المانحة من مصرف التنمية الآسيوي على أموالٍ على شكل عقودٍ تبرمها شركاتها، تفوق قيمتها ما تقدمه تلك البلدان من مساهمةٍ كلية في المصرف» (آدامز، ٢٠٠٠/٢٧).

هيمنة الولايات المتحدة على البنك الدولي والمصارف الإقليمية متعددة الأطراف

في العام ١٩٨٥، وفي محاضرةٍ حول الديون الخارجية في بيرن، أعلن هنري كيسنجر، رئيس مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة من العام ١٩٦٩ إلى العام ١٩٧٥ ووزير خارجيتها من العام ١٩٧٣ إلى العام ١٩٧٧، ما يلي:

«ليس هنالك حلٌّ غير مؤلم كي تجد البلدان المدينة حلاً لوضعها الحرج، لكن علينا اقتراح بعض التعديلات على برنامج التكييف الهيكلي في صندوق النقد الدولي. سوف يتضمن الحل تضحية؛ وأنا أفضّل أن تفي البلدان المدينة بالتزاماتها الخارجية في مواجهة الدائنين باستخدام موجوداتٍ حقيقية، عبر تحويل ملكية الشركات العامة» (ذكره أولموس، ١٩٩٠/٥١).

وعبّر تقرير للخزينة الأمريكية يعود للعام ١٩٨٢ عن ابتهاجه لهيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات المالية متعددة الأطراف: «إذا كانت بنية البنك الدولي ورسالته مرتبطين بالسوق على هذا النحو الوثيق، فذلك أساساً بفضل نفوذ الولايات المتحدة (...). نحن أيضاً من صنعنا منه هيئةً متكاملة تعمل بتصويتٍ يديره مجلسٌ رفيع المستوى يحابي الولايات المتحدة ويعمل فيه موظفون أكفاء. بوصف الولايات المتحدة عضواً مؤسساً في البنك الدولي ومساهماً رئيسياً فيه، فهي تتمتع بالحق الحصري

في الحصول على مقعد دائم في مجلس إدارة البنك الدولي (...) وقد اعترف بذلك مشاركون آخرون هامون – الإدارة، المانحون والمستفيدون من الدرجة الأولى بتمتع الولايات المتحدة بثقلٍ مهيمن في مصارف (التنمية متعددة الأطراف). وقد علّمتهم التجربة أنّنا نمتلك روافع مالية وسياسية قادرة على إخضاع الأهداف السياسية للمصارف وأنّنا جاهزون للاستفادة منها.» (وزارة الخزانة الأمريكية، بيان عن مساهمة الولايات المتحدة في مصارف التنمية متعددة الأطراف في الثمانينات، واشنطن العاصمة، ١٩٨٢، الفصل الثالث، ذكره والدن بيلو، ٢٠٠٢/٥٩ ٦٠). كما ذكر والدن بيلو في مقطع آخر من هذه الوثيقة أنّ «الولايات المتحدة تمكنت من فرض وجهة نظرها في ١٢ من أصل ١٤ حالة أثارت نقاشات في البنك الدولي – سواءٌ تعلّق الأمر بتعليق وضع المراقب الممنوح لمنظمة التحرير الفلسطينية أم بوضع حدٍّ للمساعدات التي يقدمها البنك الدولي لفيتنام وأفغانستان (بيلو، المصدر المذكور/٦٠).

ومثلما ذكرنا في الفصل العاشر، تتجلى الهيمنة التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على البنك الدولي أيضاً بواقع أنّ مواطناً أمريكياً تعينه الحكومة قد ترأسه على الدوام. كما أنّ أصل مختلف المواطنين الأمريكيين الذين جرى اختيارهم لترؤس البنك ووظائفهم السابقة واللاحقة لذلك الاختيار بالغة الدلالة. فعلى سبيل المثال، لم يصمد إيوجين ماير، أول رئيس للبنك الدولي، سوى ثمانية أشهر، وكان قبل ذلك رئيس تحرير صحيفة واشنطن بوست وأحد قدامى الأخوة لازرد. والثاني، جون ماكلوي، كان محامياً كبيراً في وول ستريت وجرى تعيينه بعد ذلك كبير مفوضي الحلفاء في ألمانيا ثمّ رئيساً لمصرف تشيز مانهاتن. وأصبح الرئيس الثالث، إيوجين بلاك، مستشاراً خاصاً للرئيس ليندن جونسون. وكان الرابع، جورج وودز، مديراً سابقاً لمصرف استثمار. كما كان روبرت ماكنمارا رئيس مجلس إدارة شركة فورد موتور ثم وزيراً للدفاع في عهد جون كينيدي وليندن جونسون. أمّا خلفه، آلدن كلوسن، فكان رئيس بنك أوف أمريكا (أحد المصارف الرئيسية في الولايات المتحدة شديدة التورط بأزمة مديونية العالم الثالث)، وعاد إلى ذلك المنصب لدى مغادرته للبنك الدولي. في العام ١٩٨٦، خلفه في المنصب باربر كورنيبل، الذي كان نائباً جمهورياً في الكونغرس. ثمّ أتى لويس بريستون في العام ١٩٩١، وكان رئيساً للجنة التنفيذية لمصرف مورغان. وكان جيمس ولفنسون، الرئيس منذ العام ١٩٩٦، مصرفياً في وول ستريت يعمل لصالح شركة سالومون بروذرز. باختصار، هنالك رابط وثيق عموماً بين السلطة السياسية للولايات المتحدة ووسط الأعمال (أو إذا شئنا، النواة الصلبة للطبقة الرأسمالية الأمريكية) وبين رئاسة البنك الدولي.

تقرير وابنهانس (١٩٩٢) ولجنة ملتزر (٢٠٠٠) حول إخفاقات البنك الدولي...

في شباط ١٩٩٢، أنجز ويلي وابنهانس، نائب رئيس البنك الدولي، تقريراً سرياً لتقييم المشاريع التي يمولها البنك (نحو ١٣٠٠ مشروع في ١١٣ بلداً). شكّلت النتائج صدمة، إذ قدّرت المشاريع غير المرضية بعد إنجازها بنسبة ٣٧,٥ بالمائة (مقابل ١٥ بالمائة في العام ١٩٨١)، وكانت ٢٢ بالمائة فقط من الالتزامات المالية موافقةً لتعليمات البنك الدولي. أما لجنة كونغرس الولايات المتحدة، بإدارة آلان ملتزر، التي قدّمت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ تقريراً حول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد اعتبرت أنّ ٦٥ إلى ٧٠ بالمائة من مشاريع البنك في البلدان الأكثر فقراً قد فشلت (٥٥ إلى ٦٠ بالمائة من الفشل في مجموع البلدان النامية).

... لا تمنعه من تحقيق الأرباح

مثلما أشار روبرت ماكنمارا، فالبنك الدولي ليس مؤسسةً خيرية. وعلى الرغم من أنّه لا يحبّ لفت النظر إلى ذلك، فهو يحقق وفراً وسطياً يزيد على ١٥٠٠ مليون دولار بين عامٍ وآخر، تضاف إلى احتياطياته. من أين يأتي هذا الوفر إن لم يكن من تحويلات شعوب المحيط له عبر تسديد الديون؟

١٩٩٤ - ٢٠٠١: توالي الأزمات

١٩٩٤: الأزمة المكسيكية الثانية (التالية لأزمة العام ١٩٨٢) والتي جرّت وراءها أزمة الأرجنتين؛ ١٩٩٧: أزمة جنوبي شرق وشرق آسيا؛ ١٩٩٨: أزمة روسيا؛ أواخر العام ١٩٩٨ مطلع العام ١٩٩٩: الأزمة في البرازيل؛ أواخر العام ٢٠٠٠ – مطلع ٢٠٠١: أزمة الأرجنتين وتركيا؛ أواخر العام ٢٠٠١، أزمة جديدة في الأرجنتين... في كلّ مرة، عجز البنك الدولي عن توقع اندلاع أزمات. ففي الوقت الذي بدأت فيه تايلاند وثلاثة «نمورٍ آسيوية أخرى» تنهار، أعلن البنك في تقريره للعام ١٩٩٧ حول المديونية في العالم: «المديونية سليمة. وعلى الرغم من أنّ تزايد مجمل الديون يفوق تزايد الصادرات، فالنسبة بين مجموع الديون وبين الصادرات في مستوى معتدل: ٩٩ بالمائة في العام ١٩٩٦، وهو أقلّ بكثير من النسبة الوسطية في البلدان ذات الموارد المتوسطة أو المنخفضة والتي وصلت إلى ١٤٦ بالمائة» (البنك الدولي، ١٩٩٧/١٦٠).

مع ذلك، كان يفترض بتفحّصٍ جدّي للأرقام التي يوفرها البنك الدولي نفسه، وفي الوثيقة نفسها، التوصل إلى نتيجةٍ أخرى: يمكن اكتشاف أنّ ديون القطاع الخاص قد حققت قفزة قوية في العام ١٩٩٦، وذلك دون وجود أية ضمانة لتلك الديون. كما

يمكن قراءة أنّ الديون قصيرة الأجل (بسعر فائدة مرتفع) قد ارتفعت بحدة، وإدراك زيادة نسبة استثمارات المحافظ التي تتميّز بكونها سريعة الزوال.

في الواقع، كانت السياسات التي أوصى بها البنك الدولي (وصندوق النقد الدولي) مسؤولةً مباشرةً عن اندلاع أزماتٍ متكررة. وحين اندلعت، أملى البنك والصندوق علاجاتٍ فاقمتها. لقد زادت تلكما المؤسستان من حدة المعاناة البشرية ودفعتا حكومات بلدان المحيط للتخلي تدريجياً عن الأدوات الأساسية للسيادة الوطنية (التحكم بأسعار الصرف وبحركة رأس المال، القطاع العام الإنتاجي والإقراضي، سيطرة المصرف المركزي...).

ابتداءً من العام ١٩٩٦: مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية

علاوةً على ذلك، أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العام ١٩٩٦ برنامجاً لتخفيف ديون البلدان الأكثر فقراً والأشد استدانة. يخص الأمر ٤٢ بلداً من أصل أكثر من ١٨٠ بلداً نامياً، يمثّل مجموع ديونها نحو عشر ديون البلدان النامية. حظي هذا البرنامج بدعم إعلاميٍّ واسع، يجعل تسديد خدمة ديون البلدان الـ٤٢ المعنية «محتملاً». لم يكن هنالك أيّ سخاءٍ في هذا الخيار لدى الدائنين، بل حسابٌ باردٌ يهدف للحفاظ على استمرار التسديد.

في هذا الإطار، وعدت مجموعة البلدان السبعة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإلغاء ٨٠ بالمائة من ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية في قمة السبعة المنعقدة في ليون (فرنسا) في حزيران/يونيو ١٩٩٦. بعد ثلاث سنوات، وفي قمّةٍ أخرى للسبعة انعقدت في كولونيا (ألمانيا)، أعلنت تخفيضاً أكبر يصل إلى ٩٠ بالمائة من الديون. وقد أطلق هذا الرقم بضغطٍ من الحملة الدولية لإلغاء ديون البلدان الأكثر فقراً، المعروفة باسم حملة اليوبيل ٢٠٠٠.

في ذلك الحين، ووفق اليونديب، كان المبلغ الذي يخطط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجمعه أقل من كلفة نموذجٍ واحد من القاذفة الأمريكية المدعوة بالخفية (STEALTH). وكعنصرٍ آخر للمقارنة، فهو يعادل تقريباً كلفة بناء مدينة ديزني الأوروبية في المنطقة الباريسية (اليونديب، ١٩٩٧/١٠٣).

في خمس سنوات (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)، كانت المبالغ التي وضعها فعلياً صندوق النقد الدولي في الوعاء المشترك (الصندوق الائتماني) المستخدم لتمويل تخفيض الديون أقل من المبلغ اللازم لدفع مرتبات موظفيه الـ٢٣٠٠ للعام ٢٠٠٠ وحده. هنالك عنصرٌ آخر للمقارنة، وهو أنّ المبلغ الذي أنفقه صندوق النقد الدولي في خمس سنوات لتمويل تخفيضات ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية يمثّل أقلّ من ٢ بالمائة من المبلغ الذي وظّفه لإنقاذ دائني بلدان جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا

والأرجنتين في الفترة نفسها. أما المبلغ الذي دفعه البنك الدولي، فكان أقل من ربحه السنوي الذي يبلغ ١٥٠٠ مليون دولار. كما لا ننسى واقع أنّ ما يدفعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعود لهما بعد ذلك على شكل تسديدات، فهاتان المؤسستان لا تتخليان أبداً عن قرضٍ ممنوح.

مثلما أشارت إليه اليونكتاد في وثيقةٍ تعود للعام ٢٠٠٠، لم تقدّم مختلف الإجراءات المتبعة لتخفيض الديون أي حلٍّ صالحٍ لمشكلات المديونية والتقشف الصارم التي تعاني منها الميزانيات الاجتماعية في البلدان المدينة. «إنّ الآمال التي تبنى حالياً حول إقامة مبادرة معززة لصالح البلدان الأكثر فقراً وذات المديونية الكبيرة ليست واقعية. لن يكفي تخفيض الديون لجعلها محتملة على المدى المتوسط (...)؛ من جهةٍ أخرى، فإنّ مدى تخفيف الديون والطريقة التي سيجري بها لن يكون لهما تأثيرات مباشرة رئيسية على تقليص الفقر.» (اليونكتاد، ٢٠٠٠).

وعلى الرغم من مشاطرة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عموماً لمواقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد حذّرت هي أيضاً من تفسيرٍ متفائل لنتائج مبادرة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية، سواءٌ على المدى القصير أم المتوسط: «لن يتظاهر التطبيق الكلي للمبادرة بإنقاص قيمة (...) الديون، فالتخفيضات ستتخذ على نحوٍ أساسي شكل تأجيلٍ للفوائد وهباتٍ تهدف لتمويل خدمة الديون، ولن تكون تخفيضاتٍ مباشرة للديون المستحقة.» (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إحصاءات الديون الخارجية، ١٩٩٨ - ١٩٩٩).

وإذا ما تجاوزنا الطابع المحدود جداً للجهد الذي قدّمه الدائنون، فهنالك انتقادان أساسيان يوجهان لتلك المبادرة. الأول أنّها ترغم البلدان المستفيدة على التخلي عن سيادتها في حقل السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وبالفعل، فهي تتضمن تطبيق جرعاتٍ إضافية من السياسات النيوليبرالية (انظر أدناه). والثاني أنّ المبادرة تعزز سلطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على البلدان المعنية (من أجل تحليلٍ مفصّل، انظر دميان مييه وإيريك توسان، ٥٠ سؤالاً/٥٠ جواباً حول الديون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لجنة إلغاء ديون العالم الثالث/ دار سيليبس، ٢٠٠٢، ولاسيما الأسئلة من ٢٥ إلى ٢٧)(*).

أزمة شرعيةٍ لا سابق لها

منذ العام ١٩٩٧ ١٩٩٨، يمر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأكبر أزمة شرعية في تاريخهما. فقد جرى العديد من المظاهرات المناهضة لهما، سواءٌ في البلدان الخاضعة لهيمنتهما أم في البلدان الأكثر تصنيعاً. وابتداءً من العام ١٩٩٩، كان كلّ لقاءٍ سنويٍّ لهما (أحدها في نيسان/أبريل والثاني في أيلول/سبتمبر) مناسبةً

لمظاهراتٍ مضادة قوية وجذرية. كما تشهد تلكما المؤسستان أزمةً داخلية: استقالة جوزيف ستيغلتز، كبير اقتصاديي البنك الدولي ونائب رئيسه، في العام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، ورافي كانبور، مدير التقرير السنوي للبنك الدولي حول التنمية في العالم. كان كلٌّ من ستيغلتز وكانبور عنصرين إصلاحيين في البنك الدولي. أخيراً، وفي الولايات المتّحدة، تعرضت المؤسستان لانتقادٍ شديد القسوة من جانب الغالبية الجمهورية في الكونغرس وبعضٍ من الديموقراطيين. وفي العام ٢٠٠٠، كشفت أعمال لجنة الكونغرس بقيادة النائب الجمهوري ملتزر والتي شارك فيها جيفري ساش لصالح الديموقراطيين أنّ هاتين المؤسستين تكرّسان ٨٠ بالمائة من عملياتهما لبلدان المحيط التي لديها أصلاً منفذٌ للأسواق المالية، بدلاً من إيلاء الأولوية للبلدان الأكثر فقراً.

محاولة العودة للهجوم مع استراتيجيات تقليص الفقر

في محاولةٍ من مؤسسات بريتون وودز للإحاطة بأزمة شرعيتها مع احتفاظها بالتوجه نحو تعميق الإجراءات النيوليبرالية، اتخذت منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ مبادرةً جديدة تدعوها: «استراتيجية تقليص الفقر». وهي تطالب حكومات البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية الراغبة في الحصول على تخفيضٍ لديونها بتطوير وثيقةٍ استراتيجية لتقليص الفقر (انظر ثبت المصطلحات) تخضعها لـ(جزءٍ من) المجتمع المدني في بلدانها. يتعلّق الأمر رسمياً بإضفاء صبغةٍ إنسانية على التكييف الهيكلي عبر زيادة النفقات في مجال الصحة والتعليم في ما يخصّ الطبقات الشعبية وبتحقيق سياساتٍ موجهة نحو أكثر السكان فقراً. لكن لا يمكن للوثيقة في أي حال أن تتعدى على مواصلة التكييف الهيكلي: تسريع خصخصة الخدمات (المياه، الكهرباء، الاتصالات، النقل العام)؛ خصخصة أو إغلاق الشركات الصناعية الحكومية في حال وجودها؛ إلغاء دعم المنتجات الأساسية (الخبز أو أي غذاء أساسي آخر...)؛ زيادة الضرائب التي يدفعها الفقراء بتعميم ضريبة القيمة المضافة (بنسبة وحيدة تبلغ ١٨ بالمائة، كما هي الحال في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا)؛ التخلي عن إجراءات الحماية الجمركية (مما يسلّم المنتجين المحليين لمنافسة الشركات عابرة القومية)؛ تحرير دخول رؤوس الأموال وخروجها (الأمر الذي يتجلى عادةً بخروجٍ كبيرٍ لرؤوس الأموال)؛ خصخصة الأراضي؛ سياسة استعادة النفقات في الصحةً والتعليم.

إنّ قبول البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية بهذه السياسات يمثّل شرطاً لازماً يفرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس مقابل تخفيضاتٍ مستقبلية لتسديدات الديون وقروضٍ جديدة للتكييف. من جهةٍ أخرى، يقدّم صندوق النقد الدولي لنحو ٩٠ بلداً قروضاً للتكييف الهيكلي أعيدت تسميتها منذ العام ١٩٩٩

لتصبح: تسهيلات النمو وتقليص الفقر. لن تفلح هذه السياسة (مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية وتسهيلات النمو تقليص الفقر) أكثر من سابقتها في تقليص الفقر حقيقةً. فمحبو الحرائق، مؤسسات بريتون وودز، يوقدون حرائق اجتماعية جديدة ثمّ ينتظرون أن تقوم المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بلعب دور الإطفائي.

يهتم البنك الدولي على نحو خاص بالمنظمات غير الحكومية وبعض السلطات المحلية. فقد أقام استراتيجيةً للإدماج/الاستعادة عبر ما يدعوه بالقروض اللطيفة الهادفة لمحاباة القروض الصغيرة جداً (دعم المنظمات النسائية غير الحكومية على نحو خاص)، ودعم مشاريع التعليم والصحة المنظمة على مستوى محلي، وإدارة ما يرسله المهاجرون بأفضل صورة. أسس البنك الدولي كوةً للقروض والهبات لدعم المنظمات غير الحكومية، وهو يستهدف سلطاتٍ محلية بقروضٍ موجهة بالأخص لمشاريع تحسين الصرف الصحي. لقد أصبحتً الإدارة الرشيدة للأشغال العامة أحد المواضيع المركزية لدرجة أنّ البنك لم يتردد في أن يذكر على سبيل المثال في العام ٢٠٠١ حسن إدارة مدينة بورتو أليغريه لنظام ميزانيتها التشاركي.

تؤدي هذه الاستراتيجية الهجومية التي ينتهجها البنك الدولي لمغازلة المجتمع المدني واستعادة فضاءٍ للشرعية إلى نتائج لا يمكن إهمالها. وقد انخرط جزءٌ من المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية في التعاون مع البنك.

الإدارة الأمريكية تناقش مستقبل البنك الدولي

مع تكرار الأزمات منذ العام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، بلغ من التشكيك في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي قدرتهما على مواجهة تلك الأزمات أنّه جرى داخل الولايات المتحدة جدالٌ لاذعٌ للغاية أحياناً حول الدور المستقبلي لمؤسسات بريتون وودز. ففي العام ١٩٩٤، نظرت لجنة بريتون وودز برئاسة بول فولكر (الرئيس الأسبق لبنك الاحتياط الفدرالي) في الدمج المحتمل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكنها خلصت أخيراً إلى أنّ ذلك غير مناسب. وكما ذكرنا آنفاً، قدّمت لجنةٌ من الكونغرس برئاسة الجمهوري آلان ملتزر وشارك فيها الديموقراطيون تقريراً توافقياً في العام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، نادى بإعادة تحديد دور كلٍّ من المؤسستين الماليتين الدوليتين. واقترحت اللجنة أن يحدّ البنك الدولي نشاطاته بالبلدان الأكثر فقراً على ظهر الكوكب، تلك التي لا منفذ لها على أسواق رؤوس الأموال، في حين يوجه صندوق النقد الدولي نشاطاته نحو بلدان المحيط الأخرى. لم يكن يفترض بالبنك الدولي تقديم مساعدته إلاّ عبر الهبات، والتوقف ابتداءً من ذلك التاريخ عن منح قروضٍ لا تؤدي، وفق اللجنة، إلاّ إلى مفاقمة وضع المديونية. وكان يفترض بديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية أن تلغى حقاً. لكن الحكومة لم تأخذ باستنتاجات لجنة ملتزر، ولن ينتهي الجدال قريباً.

في عملٍ نشر في العام ١٩٩٨، تشير آن كروغر، التي عينتها إدارة جورج دبليو بوش في منصب نائبة رئيس صندوق النقد الدولي في العام ٢٠٠١، إلى الاختلافات بين السبعينات ونهاية التسعينات. هذا النص مفيد لفهم بعض مواضيع النقاش. فهي تشير إلى أنّ الولايات المتّحدة قرّرت في مطلع السبعينات زيادة أهمية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقليص المساعدات الثنائية وزيادة المساعدات متعددة الأطراف (كروغر، ١٩٩٨/١٩٨٧ و١٩٩٩). منذ ذلك الحين، تتابع آن كروغر، أنقصت اللبرلة على المستوى العالمي بشدة هامش مناورة تلكما المؤسستين لأنّ تدفق رؤوس الأموال الخاصة أصبح مهيمناً. من جهةٍ أخرى، انتهت الحرب الباردة. وتضيف كروغر: «حتى نهاية الحرب الباردة، كان الدعم السياسي لتقديم مساعدةٍ للتنمية عبر المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والوكالات الثنائية يأتي من مجموعتين: تلك اليمينية التي تحرضها مشكلات الأمن، وتلك اليسارية التي ساندت أهداف التنمية على أساسٍ إنساني. ومع نهاية الحرب الباردة، تآكلت المساندة التي كانت تأتي من اليمين ويمكن لجهود البنك الدولي الهادفة لتوسيع نشاطاته نحو ميادين أخرى أن تعكس البحث عن قاعدة دعمٍ سياسي أوسع» (كروغر، ١٩٩٨/٢٠١٠). وتصف التغيرات داخل البنك الدولي علىً النحو التالي: «يمكن العثور على أصل العديد من الاتهامات المتعلقة بعدم الفاعلية التنظيمية للبنك في جهوده لتوسيع نشاطاته في جميع الاتجاهات وفي كلّ البلدان. يمكن بالفعل أن نعتبر أنّ البنك الدولي قد مضى أبعد بكثيرٍ من قدراته الأساسية بتورطه في مسائل بيئية وبتعاونه مع المنظمات غير الحكوميةً وبمحاربته للفساد وتصديه لـ«قضايا جديدة» أخرى » (المصدر المذكور). وتشرح أنّ البنك الدولي يريد حشر أنفه في كلّ مسألة، في حين ينبغي بالأحرى تبني أحد ثلاثة خيارات: «١) مواصلة دوره كمؤسسة مكلفة بالتنمية، مقتصراً في نشاطه على البلدان الفقيرة حقاً ومنسحباً تدريجياً من البلدان متوسطة الدخل؛ ٢) مواصلة نشاطه في جميع البلدان الزبائن مركزاً على المواضيع السهلة في التنمية، مثل حقوق المرأة والحفاظ على البيئة وتشجيع المنظمات غير الحكومية ومعايير العمل؛ ٣) إغلاق الدكان» (كروغر/٢٠٠٦). في الدراسة المذكورة، لا تميل آن كروغر للخيار الثالث، وتترك النقاش مفتوحاً حول الخيارين الأولين. لكنها توضح أنّه لابدّ من اتخاذ القرار عاجلاً أو آجلاً. يبدو أنّ مسألة التنمية ليست المسألة الأساسية من وجهة نظرها. كما أنّ رأيها واضح على مستوى عمل المؤسستين المذكورتين: من غير الوارد تعديل أنظمتهما بإقامة نظام «صوت لكل بلد». وهي لا تستبعد اندماج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكنّ ذلك سيفتح في حال حصوله مساراً خطيراً إذ سيتوجب حينذاك مناقشة دستورٍ جديد، وبالتالي موضوعة «صوت لكل بلد»، وهو أمرٌ ترى ضرورة تجنبه (كروغر، ١٩٩٨/٢٠١٥). إنّه شأنٌ ينبغي أن يبقى في أيدي القوى العظمى.

حين استلمت آن كروغر منصبها الجديد كمعاونةٍ للمدير العام لصندوق النقد الدولي في العام ٢٠٠١، واجهتها الأزمة الأرجنتينية. فقد أدى التمرد الشعبي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى سقوط الرئيس الأرجنتيني فرناندو ديلاروا ووزير اقتصاده دومينغو كافايو، وكلاهما تلميذان بارعان لصندوق النقد الدولي. وسرّع تعليق تسديد الديون الذي تلا ذلك التمرد نقاشاً داخلياً داخل إدارة الصندوق بناءً على اقتراح آن كروغر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١: إقامة آليةٍ لإعادة هيكلة الدين السيادي. استلهم ذلك المشروع قانون الإفلاسات القائم في الولايات المتحدة (ولاسيما الفصل الحادي عشر منه)، وتضمّن منح مهلةٍ للبلد المدين الذي يواجه وضعاً لا يستطيع معه الوفاء بالتزاماته. كانت البلدان العاجزة عن الدفع ستستفيد من هذه المهلة للتفاوض بإشراف صندوق النقد الدولي على اتفاقٍ مع الدائنين (ومن ضمنهم الصندوق). كما تضمّن تطبيق اقتراح آن كروغر إعادة تكوين نظام صندوق النقد الدولي، وهو أمرٌ كان يتطلب أغلبيةً مقدارها ٨٥ المائة.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وأثناء اجتماعٍ لمجلس الحاكمين في صندوق النقد الدولي انعقد في واشنطن، جرى التخلي رسمياً عن اقتراح كروغر، ووجدت قمة هرم إدارة الصندوق نفسها معزولةً تماماً. كانت إدارة بوش قد عبرت عن معارضتها للإصلاح المقترح، متخليةً بذلك عن المرأة التي يُفترض أنها تتمتع بدعم واشنطن الكلي. ينبغي القول إنّ كبرى المصارف في الولايات المتحدة (وخارجها) عبّرت بوضوح عن معارضتها للاقتراح، إذ لم تكن تنظر بعين الرضى أبداً لتعزيز قوة منظمةٍ حكومية متعددة الأطراف، حتى لو كانت صندوق النقد الدولي، رغم كونه عموماً محابياً لكبرى الهيئات المالية الخاصة. كما عبّرت بعض البلدان المدينة من المحيط عن تحفظها على تزايد قوة صندوق النقد الدولي.

كذلك، نبع التحول الجذري لإدارة بوش التي ساندت بدايةً اقتراح آن كروغر بالتأكيد من التوترات المرتبطة بالحرب على العراق التي اندلعت في آذار/مارس ٢٠٠٣. وبالفعل، فلو أنّ تلك الإدارة أرادت تمرير اقتراح كروغر، لتوجب عليها التفاوض مع عددٍ كبير من المحاورين داخل صندوق النقد الدولي لجمع ٨٥ بالمائة من الأصوات. ولربما قدّمت حكومات من المحيط بعض المطالب المزعجة أثناء المحادثات، كضمانٍ لزيادة حصة التصويت لهذا البلد أو ذاك على سبيل المثال. لكن هذا لا يمنع من أنَّ انعزال إدارة صندوق النقد الدولي قد ساهم في إطالة أمد أزمة شرعية مؤسسات بريتون وودز.

ثمّ أتى حدثٌ آخر ليعزز هذا الوضع. ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٣، اضطرت إدارتا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعارضة اقتراحٍ قدمته حكومات

إفريقية وسانده آخرون، يتضمن تخصيص مقعدٍ أو اثنين إضافيين لإفريقيا في مجلس المديرين التنفيذيين في المؤسستين. لم يقم الصندوق أو البنك بنشر المناقشة الداخلية الصاخبة، ولم تحصل إفريقيا جنوبي الصحراء التي ليس لديها سوى ممثلين اثنين لأكثر من أربعين دولةً عضواً على ما طالبت به. إنّ الأزمة التي تعصف بمؤسسات بريتون وودز بعيدةٌ عن التجاوز، وليس هنالك أيّة إمكانية لإصلاحٍ داخليٍّ ديموقراطي.

مسألة مستقبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مركزيةٌ بالنسبة للحركات الاجتماعية (وكذلك الأمر بالنسبة لمستقبل مؤسسات دولية كبرى أخرى: منظمة التجارة العالمية، اليونكتاد، منظمة الأمم المتحدة،...). الرهانات هائلة، والجدالات تقسم أولئك الذين يتربعون على السلطة بمقدار ما تقسم الحركات الباحثة عن بدائل. وفي ما يخصّ تلك الأخيرة، ومن أجل الحسم، من المناسب أن تحدد ما هي المؤسسات الدولية القادرة على تشجيع الوفاء بحقوق الإنسان الأساسية، والتفاهم السلمي بين الشعوب، والعدالة الاجتماعية الكونية وحماية البيئة.

الحواشي

(*) صدر هذا الكتاب بالعربية بعنوان «خدعة الديون» عن دار الطليعة الجديدة، دمشق 2005 (م).

الفصل الثاني عشر

برامج التكييف الهيكلي التي حددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

من المثير للاهتمام الإشارة إلى أنّ نفس الكلمة تظهر دون تغيير في توصيات السياسة الاقتصادية الموجهة للبلدان الصناعية والعالم الثالث وبلدان المعسكر السابق المدعو بالاشتراكي. يولّد المنعطف النيوليبرالي مجموعةً متماسكة ومتجانسة من الوصفات، تكاد تكون نفسها في الشمال وفي الجنوب. تصبح «المرونة» هي الكلمة القائدة.

في الشمال، يتعلق الأمر بالقفز على بعض العقبات الدستورية وبصقل المكتسبات الاجتماعية التي صاحبت نجاحات النمو وكانت أسّاً لها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثمّ تحولت شيئاً فشيئاً لتثقل على شروط المردودية، بوصفها حواجز أمام التراكم الرأسمالي.

وفي الجنوب، أصبح تدخل الدولة بجميع أشكاله هدفاً لـ«رسائل نوايا» تتفاوض عليها البلدان المدينة مع صندوق النقد الدولي الذي يفرض سياسةً معادية للمجتمع.

إذا كانت علاقات صندوق النقد الدولي مع بلدان المحيط قديمة، فقد كرّس لها في الثمانينات، بعد بروز أزمة الديون، جزءاً هاماً من نشاطاته وازدادت قوته فيها. أمّا البنك الدولي، فتصاعد تدخله كما رأينا في المحيط منذ نهاية الستينات.

ابتداءً من مطلع الثمانينات، شكّل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثنائياً لإدارة أزمة الديون وإقامة سياساتٍ للتكييف الهيكلي. وفي الوقت نفسه، تحولا إلى محصلين كبيرين للديون.

هنالك مفارقة، تتمثل في أنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعززان سيطرتهما على بلدان المحيط، على الرغم من أنّ أهداف العودة للنمو المستديم لم تبلغ غايتها أبداً، وعلى الرغم من ازدياد عدم الاستقرار المالي نتيجةً لسياساتهما.

وهما يفعلان ذلك بتأثيرٍ ارتدادي، فكلما ارتفعت هيمنتهما على البلدان المدينة، ازداد تقويض الأزمة لهما (الأزمة الداخلية وأزمة الشرعية الخارجية).

ابتداءً من الأزمة المكسيكية في العام ١٩٩٤، ينبغي الإشارة إلى أنّ صندوق النقد الدولي تغلّب على البنك الدولي في تحديد السياسات الواجب انتهاجها. وازداد تأكيد سيطرة الصندوق أثناء الأزمة الآسيوية في العام ١٩٩٧ ١٩٩٨. يبقى دور البنك الدولي هو الأهم في بلدان المحيط والعلاقات مع المنظمات غير الحكومية (من أجل «التعاون» معها) والبرامج التي تستهدف السكان الأكثر فقراً.

في ما يخصّ كلمة «تكييف» بالنسبة لبلدان الجنوب، تتلخص المسألة في معرفة مع ماذا ينبغي التكييف. فإذا سلّمنا بأنّ الاقتصاد العالمي ليس كلاً متحداً بل متراتباً وبأنّ البلدان النامية لا تستطيع أن تقلّد ببساطة السياسات التي كانت تنتهجها البلدان الصناعية في الماضي، يكون الجواب واضحاً: لا يقدّم التكييف الهيكلي إمكانياتٍ حقيقية للتنمية، بل العكس هو الصحيح.

الأهداف المعلنة لقروض التكييف

يمكن العثور على جوهر قروض التكييف في المادة الأولى من ميثاق صندوق النقد الدولي التي نقرأ فيها: «ينبغي تعزيز النمو المتوازن للتجارة الدولية». بهذا المعنى، تحتاج البلدان التي تفوق وارداتها صادراتها للمساندة المالية دوماً كيلا تستبعد من المبادلات الدولية. لا مشتريات دون قروض. وفق التفسير الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، لا تسمح تدخلاته لتلك البلدان بمواصلة المساهمة في المبادلات الدولية وحسب، بل إنّها توصلها إلى زيادة تلك المشاركة عبر برامج تكييفية (لونان، ١٩٩٣؛ كريستان، ١٩٩٥؛ نوريل وسانتالاري، ١٩٨٨).

هنالك مقطعٌ أساسي في الفقرة الثانية من المادة الأولى مستبعد منهجياً: «المساهمة بذلك في إقامة مستويات جديدة من العمل والدخل الحقيقي، والحفاظ على مستويات مرتفعة من العمالة ومن الدخل الحقيقي». سوف نرى لاحقاً أنّ صندوق النقد الدولي (والبنك الدولي) يوصي بسياساتٍ تمضي تماماً في الاتجاه المعاكس، ويفرضها.

كما تتضمن نصوص صندوق النقد الدولي أنّه يتوجب عليه «تبني سياساتٍ تهدف لمساعدة أعضائه على حل مشكلاتهم في مجال ميزان المدفوعات وأنّه سيتخذ إجراءات مناسبة للاستخدام المؤقت لموارده». وفقاً لذلك، يتدخل الصندوق على نحوٍ مباشر في مجال تحديد السياسات الاقتصادية في البلدان المقترضة.

بالنسبة للديون، يعتبر برنامج التكييف أفضل ضمان كي يتمكن بلدٌ ما من مواصلة التسديد. وبالفعل، فالأولوية الكبرى لتلك البرامج هي إيرادات التصدير.

والحال أنّ نسبةً كبيرة من تلك الإيرادات تسلك على الفور طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الدائنين الرئيسيين اللذين يستعيدان المبالغ المقرَضة، ثمّ طريق المصارف الخاصة (المجتمعة في نادي لندن) أو البلدان المتجمعة في نادي باريس. إذن، يستفيد هؤلاء وأولئك من ميزة التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومنذ دخول منظمة التجارة العالمية إلى ساحة الفعل في العام ١٩٩٥، أقامت مجموعة السبعة ثلاثياً مقدساً في النظام النيوليبرالي. إذ تضمّ هذه المنظمات الثلاث جهودها لتدفع إلى الأمام الأجندة النيوليبرالية، التي تتضمن إخضاع مجمل النشاطات البشرية والموارد الطبيعية لعلاقات التبادل السلعي. يتضمن البرنامج المسمى ببرنامج التكييف فقرةً هامة من الإصلاحات البنيوية التي تتبع عدة أهداف: ضمان التسديد المنتظم للديون، فتح جميع مجالات النشاط في بلدٍ ما أمام علاقات التبادل التجارية ورؤوس الأموال الأجنبية، تحصين الشركات عابرة القومية ضدّ أيّ تأميم وضدّ أيّ إرغامٍ نوعي يفرضه البلد المعني.

الديون والتكييف الهيكلي

حين يكون بلدٌ ما مديناً، يستطيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إرغامه (وهو شكلٌ من أشكال الابتزاز الاقتصادي) على إعادة توجيه سياسته في الاقتصاد الكلي على نحوٍ «مناسب» وفق مصالح الدائنين الدوليين. يتمثل الهدف في فرض علاقة خدمة الديون بإبقاء الأمم المدينة مغلولةً، فلا تستطيع الانطلاق في سياسةٍ اقتصادية وطنية مستقلة (شوسودوفسكي، ١٩٩٤).

لقد جرى تطبيق برنامج التكييف الهيكلي على نطاقٍ واسع. وفي حين أنّ الظروف السائدة في البلدان التي يتوجب عليها «التكيف» متباينة على نحوٍ كبير، يجري تطبيق الوصفة الاقتصادية نفسها على المستوى الكوني. وفق اتفاق الاستقرار الاقتصادي، فإنّ تبني وصفات الصندوق ليس شرطاً للحصول على قروضٍ من المؤسسات متعددة الأطراف وحسب، بل إنّه يعطي أيضاً الضوء الأخضر لناديي باريس ولندن وللمستثمرين الأجانب والمؤسسات المصرفية التجارية ووكالات الإقراض الثنائية (لونان، ١٩٩٣).

من الجليّ أنّ البلد الذي يرفض قبول إجراءات سياسة الصندوق التصحيحية يجد نفسه في مواجهة مصاعب جادة لإعادة جدولة ديونه و/أو للحصول على قروضٍ جديدة للتنمية وكذلك للحصول على المساعدة الدولية.

كما يتمتع صندوق النقد الدولي بسلطة زعزعة الاقتصاد الوطني على نحوٍ جدي بتوقيف القروض قصيرة الأجل. وبالفعل، فهو يستطيع رفض دفع المال الموعود لبلدٍ عضو بحجة أنّ برنامج الإصلاح لم يتقدم على نحوٍ كاف. هذا ما جرى

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في الأرجنتين، بعواقبه التي نعرفها (انظر دراسة الحالات في الفصل ١٦).

على نحوٍ متزايد، لجأ أصحاب رؤوس الأموال في الشمال لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي لاستعادة «الديون الهالكة» المتوجبة للمصارف التجارية.

هدف دفع المال الجديد على شكل قروضٍ قصيرة الأجل (إعادة التمويل) إلى إرغام البلدان النامية على تسديد ديونها للمصارف التجارية والحكومات الأجنبية: مالٌ جديد لتيسير تسديد ديونٍ قديمة.

على سبيل المثال، فبعد الهيجان الشعبي الذي قمع بالدم في العام ١٩٨٩، أثناء تحويل «الديون الهالكة» لفنزويلا في مصارف نيويورك إلى أسهم تضمنها المؤسسات المالية الدولية، لم يدخل دولار واحد من إجراءات الإنقاذ التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى فنزويلا حقاً.

إنّ القروض الكبيرة التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وممولون آخرون لكوريا وتايلاند وإندونيسيا والفيليبين والبرازيل (١٩٩٩ و٢٠٠٢ ٢٠٠٣) والأرجنتين وتركيا (٢٠٠٠) تهدف لتسديد الديون قصيرة الأجل التي تدين بها تلك البلدان (ولاسيما الشركات الخاصة) للمضاربين الكبار والمستثمرين المؤسساتيين في الشمال وفي المنطقة.

تستحق حالة جمهورية الكونغو الديموقراطية الإشارة إليها. فبين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٢، أي في ظلّ ثلاثة رؤساء متعاقبين (أواخر دكتاتورية موبوتو، رئاسة لوران ديزيريه كابيلا – ١٩٩٧ ٢٠٠١ – ثمّ بداية حكم ابنه جوزيف كابيلا)، توقّفت زائير، ثمّ جمهورية الكونغو الديموقراطية التي نشأت عنها، عن التسديد. ابتداءً من العام ٢٠٠٢، أعاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فتح صنبور الإقراض لإعادة تشغيل مضخة تحويل ثروات الكونغو نحو الدائنين. ومنحا قروضاً جديدة شرط أن تستأنف الكونغو التسديد وتطبّق التكييف الهيكلي الذي أعيدت تسميته ليصبح: «الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر».

إصلاح الاقتصاد الكلي: برنامج التكييف الهيكلي[١]

يجري تقديم قروض المؤسسات المالية الدولية (بما في ذلك المصارف المحلية للتنمية المرتبطة بالبنك الدولي) على شكل دعم لميزان المدفوعات، أي أنّها تتكون من رؤوس أموال يجري إقراضها لأجلٍ قصير لتمويل الواردات أو لتسديد الديون. وعلى الدوام، تصحب تلك القروض شروطٌ تفرض سياسةً معينة ينبغي انتهاجها. بكلماتٍ أخرى، فالمؤسسات تمنح تلك القروض ذات الطابع السياسي شرط أن تتبنى

الحكومة المعنية برنامجاً للاستقرار الاقتصادي والإصلاحات في البنية الاقتصادية وفق متطلبات المقرض.

تؤدي الاتفاقات المتعلقة بهذه القروض ذات الطابع السياسي إلى زعزعة الموارد الداخلية، إذ إنّها لا تترافق أبداً ببرنامج استثماري مثلما هي الحال بالنسبة للقروض التوافقية. وعلى الدوام، يتوجب على الحكومة تزويد صندوق النقد الدولي بالبرهان على أنّها «منشغلةٌ جدياً بإقامة إصلاحٍ اقتصادي» قبل أن تجري مفاوضات القرض فعلاً.

كثيراً ما يجد هذا المسار إطاره ضمن ما يدعى «البرنامج السري لصندوق النقد الدولي» الذي يفرض فيه هذا الأخير خطوطاً سياسية موجهة ويقدم نصائح تقنية للحكومة دون وجودٍ مسبق لأي دعم شكلي على هيئة قرض. لقد اضطرت السلطات الإندونيسية لإغلاق عدة مصارفٍ كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ قبل تلقي المبالغ التي وعدها بها صندوق النقد الدولي، وأدى إفلاس تلك المصارف إلى ذعرٍ حقيقيّ بين السكان. واضطر صندوق النقد الدولي للإقرار بذلك الخطأ التكتيكي في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (نيويورك تايمز، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). ثمّ فرض على الديكتاتور الإندونيسي أن يوقّع، أمام كاميرات التلفاز، على عقد الإذعان لصندوق النقد الدولي تحت نظرات ميشيل كامديسوس المهيمنة، المدير العام للصندوق في تلك الفترة. وبعد منح القرض، أصبحت الإنجازات السياسية تحت سيطرة مؤسسات واشنطن الوثيقة في كلّ فصلٍ من فصول السنة.

يجري الإنفاق على عدة شرائح، ويمكن توقيفه إذا لم تكن الإصلاحات «تسير على السكة القويمة».

تقاسم المهام بين المنظمتين الشقيقتين

من المناسب ملاحظة وجود صلةٍ وثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال تطبيق برامج التكييف الهيكلي.

في العديد من البلدان المدينة، ترسم الحكومة مخططاً لأولوياتها في ما يسمى «رسالة نوايا». وتحدد حكومة البلد المقترض رسمياً محتوى هذه الوثيقة، لكن هذه الأخيرة تُكتب على الدوام تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز (أغلييتا ومواتي، ٢٠٠٠/٧٨).

هنالك إذن توزيعٌ واضحٌ للمهام بين المؤسستين الشقيقتين:

يهتم صندوق النقد الدولي بالمفاوضات المفتاحية للسياسة الهيكلية باهتمامه بسعر الصرف وبعجز الميزانية.

من جانبه، يتدخل البنك الدولي في مسار الإصلاح الهيكلي عبر مكتب ممثليه على مستوى البلد المعني وعبر بعثاته التقنية العديدة. علاوةً على ذلك، يكون البنك متواجداً أيضاً في معظم الوزارات الهامة التي تقيم الإطار النوعي للتكييف الهيكلي. وتكون الإصلاحات في مجال الصحة والتعليم والصناعة والزراعة والنقل والبيئة... تحت سيطرة البنك.

إنّ مؤسسات بريتون وودز تستخدم مختلف تسهيلات القروض شريطة اتباع سياسة معينة.

الحواشي

(١) ملاحظة من المؤلف: من أجل هذا القسم من النص وتوصيف طوري التكييف في الفصل الثالث عشر، استلهمت عرض ميشيل شوسودوفسكي الموجود في النشرتين التاليتين: فقر الأمم، لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، ١٩٩٤ وعولمة الفقر، ١٩٩٧. وقد قدّمت لهذا العرض عناصر لا يمكن إطلاقاً تحميل ميشيل شوسودوفسكي مسؤوليتها.

الفصل الثالث عشر

طورا التكييف الهيكلي

«منذ هبوطهم من الطائرة، ينغمسون في أرقام وزارة المالية والمصرف المركزي، وبالنسبة لما تبقى، يقطنون برفاهية في فنادق العواصم ذات النجوم الخمس. (...) ينبغي ألا ينظر المرء للبطالة بوصفها مجرد إحصاء، «تعداد» للجثث، الضحايا غير المقصودين لمكافحة التضخم أو لتسديد الأموال للمصارف الغربية. العاطلون عن العمل أناسٌ من لحم ودم، لديهم عائلات، وحياة جميع أولئك البشر تتعرض للمعاناة، بل وللتدمير أحياناً، بسبب الإجراءات الاقتصادية التي يوصي بها الخبراء الأجانب – في حالة صندوق النقد الدولي، فهم يفرضونها فرضاً. لقد صُممت الحرب التكنولوجية الحديثة لإلغاء أيّ احتكاكٍ جسدي، فالقنابل تلقى من ارتفاع ١٥ ألف متر كيلا «يشعر» قائد الطائرة بما يفعله. والإدارة الحديثة للاقتصاد مماثلة، فمن أعلى فندقٍ فخم، تفرض دون رحمة سياساتٌ كان المرء سيفكر مرتين قبل انتهاجها لو أنه يعرفُ الكائنات البشرية التي سوف يقوم بتدمير حياتها.» (جوزيف ستيغلتز، خيبات العولمة، ٢٠٠٢/ ٥٢)[١].

يقسم التكييف الهيكلي إلى طورين متمايزين. فبعد تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي «قصير الأجل»، الذي يتضمن تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار والتقشف الضريبي، يجري وضع عددٍ من الإصلاحات الهيكلية الأكثر أساسية (والتي يشار إليها على أنها «ضرورية»). لكن كثيراً ما تنفذ تلك الإصلاحات بالترافق مع مسار «تحقيق الاستقرار الاقتصادي».

الطور الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل عبر خمس خطوات

١ ـ خفض قيمة العملة ورفع أسعار الفائدة

يمثل تخفيض سعر العملة وتوحيد أسعار الصرف (بما في ذلك إلغاء التحكم بأسعار الصرف وبتعدد تلك الأسعار) أداةً أساسية للسياسة الحكومية. ينبغي الإشارة إلى أنّ تخفيض قيمة العملة يجري علانيةً على يد مؤسسات بريتون وودز. ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً سياسياً مفتاحياً في قرارات تخفيض هذه القيمة.

ينظّم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التي تُدفَع للمنتجين المباشرين وكذلك القيمة الحقيقية للأجور. وتُضغط تلك الأخيرة نتيجة زيادة الأسعار في السوق الداخلية وما يفرضه صندوق النقد الدولي من إلغاء ربط الأجور بالأسعار.

في حالاتٍ معينة، كان تخفيض سعر العملة أساساً لإعادة تفعيلٍ قصير الأجل لمجمل قطاع الزراعة الموجهة للتصدير. لكن في أحيانٍ أكثر، تعود الفوائد فقط للعمليات التجارية الكبيرة وللمصدرين الزراعيين والصناعيين.

كثيراً ما يدعى تخفيض قيمة العملة في إفريقيا الفرنكوفونية بـ«تخفيضات البوم بوم». وبالفعل، يتسنى الوقت لأصحاب رؤوس الأموال المحليين والطبقات الميسورة عموماً كي يتحضروا لها بشراء عملاتٍ قوية قبل تخفيض قيمة العملة لتحويل تلك العملات إلى العملة الوطنية بعد تخفيض قيمتها. أثناء تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي بنسبة ٥٠ بالمائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في ١٣ بلداً إفريقياً، تضاعف بضربة واحدة رأسمال أصحاب رؤوس الأموال الذين حولوا في الوقت المناسب ما لديهم من فرنكات إفريقية إلى عملاتٍ صعبة.

بصورةٍ عامة، تشكل تلك التخفيضات تشجيعاً على المضاربة بالعملة المحلية. فالأثرياء الذين يبيعون العملة المحلية لشراء عملات صعبة و/أو ليوظفوا رؤوس أموالهم في الشمال يقومون بأعمالٍ مثمرة بعيد تخفيض قيمة العملة بإعادة مجمل أو جزء من المال الذي أخفوه في أمانٍ إلى الوطن. وهكذا، يصبح الأثرياء أكثر ثراءً، والفقراء أكثر فقراً.

بالنسبة لبلدٍ ما، تختفي بالضرورة الأرباح قصيرة الأجل حين تضطر أمم العالم الثالث الأخرى المنافسة لتخفيض قيمة عملتها بدورها. وكثيراً ما يفرَض تخفيض قيمة العملة كشرطٍ مسبق للتفاوض على قرضٍ للتكييف الهيكلي.

كما يفرض صندوق النقد الدولي ارتفاعاتٍ كبيرة في أسعار الفائدة، الحقيقية منها والاسمية، مما يؤثر على الأسعار المحلية. وتؤدي هذه السياسة إلى انهيار الائتمان، سواءٌ بالنسبة للزراعة أم للصناعة في البلاد. ويشعر المقاولون المحليون بالإحباط بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، أما الطبقات الشعبية، لا بل الطبقات الوسطى، فتتقلص على نحوٍ كبير قدرتها على الوصول إلى الائتمانات، ويؤدي ذلك إلى تقلص الاستهلاك. يبقى الإقراض قصير الأجل متاحاً بالنسبة للتجارة الخارجية، غير أنّ القطاع المصرفي المحلي يميل للانفصال عن الاقتصاد الحقيقي. تحشد سياسة أسعار الفائدة المرتفعة المطبقة في بلدانٍ مثل البرازيل والمكسيك رأس المال لتوظيفه على شكل استثمارات صغيرة. غالباً ما تواجه الشركات المدينة قدراً هائلاً من المبالغ المتوجب تسديدها، مما قد يودي بها إلى الإفلاس. يصبح قسمٌ من

قروض المصارف المحلية غير قابل للاستعادة، وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى إفلاسها. كما تتأثر السلطات الحكومية المدينة للسوق المحلية (الديون العامة الداخلية) بارتفاع أسعار الفائدة، فتزداد أعباء الفائدة على نحوٍ كبير.

«حين يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان النامية انتهاج سياساتٍ مالية تقييدية، فهو يفرض عليها أسعار فائدة مرتفعة تمنع خلق فرص العمل حتى في أفضل الظروف.» جوزيف ستيغلتز، خيبات العولمة، ٢٠٠٢/٤٢.

٢ - التقشف في الميزانية

يفرض صندوق النقد الدولي خطوطاً قائدة محددة ويأخذ بالاعتبار عجز الميزانية، وكذلك تكوين النفقات الحكومية. تؤثر هذه الخطوط في الآن ذاته على الإنفاق الجاري وعلى الإنفاق التنموي. تفرض مؤسسات بريتون وودز تسريحاتٍ للعاملين في القطاع العام واقتطاعاتٍ قاسية من مخصصات البرامج الاجتماعية.

تطال هذه الإجراءات التقشفية جميع بنود الإنفاق العام.

في بداية أزمة الديون، كانت المؤسسات المالية الدولية تقصر تدخلها على الأمر التالي: كانت تحدد هدفاً للعجز في الميزانية بغرض تحرير واردات الدولة لخدمة الديون. ومنذ نهاية الثمانينات، يوجه البنك الدولي على نحوٍ وثيق هيكل الإنفاق الحكومي بوساطة ما يدعى «تفحص النفقات الحكومية». في هذا السياق، يصبح تكوين إنفاق كلّ وزارة تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز. يوصي البنك الدولي بإجراء «نقل فعال للتكاليف» من مجالات الإنفاق الاعتيادي إلى تلك «المرتبطة بهدفٍ محدد». وفق البنك الدولي، يهدف «الإشراف على الإنفاق الحكومي التشجيع على تقليص الفقر عبر إنفاقٍ فعال».

كما يعدّل الإنفاق الاستثماري ليصبح «هادفاً». ويفرض برنامج الاستثمار الحكومي، وهو أيضاً تحت إشراف البنك الدولي، على الحكومات أن تخفض بشدة عدد مشاريعها الاستثمارية. يستخدم مفهوم «الاستثمار لهدف مفروض»، لتخفيض الإنفاق على البنية التحتية الضرورية، الاقتصادية والاجتماعية، إلى الحد الأدنى.

في ما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية، تؤكد المؤسسات المالية الدولية على مبدأ استعادة التكاليف من المستخدمين (المرضى الذين يلجأون للخدمات الصحية، آباء الأطفال الذين يرتادون المؤسسات التعليمية – انظر النقطة المعنونة: رفع أسعار المنتجات النفطية والخدمات الحكومية) وعلى الانسحاب التدريجي للدولة من الخدمات الأساسية، الصحة والتعليم. يطبّق مفهوم «قرض ممنوح بشرط الوصول لهدفٍ مفروض» في القطاعات الاجتماعية على ما يدعى بـ«المجموعات الأضعف».

تتطلب إجراءات التقشف في القطاعات الاجتماعية انزلاقاً للبرامج المنتظمة نحو برامج تخضع لملاحقة أهدافٍ مفروضة، ويكون ذلك مسؤولاً بصورةٍ كبيرة عن تدهور الخدمات المقدمة للمستخدِمين في قطاعات المدارس والعيادات والمستشفيات. في الوقت نفسه، توفّر هذه الإجراءات مظهراً شرعياً للمؤسسات التي مقرها واشنطن.

عجز الميزانية: هدف متحرك

يطبق صندوق النقد الدولي مفهوم الهدف المتحرك على عجز الميزانية. فيحدد بدايةً هدفاً مقداره ٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. تصل الحكومة لهذا الهدف وفي مفاوضاتٍ لاحقة، أو في نفس اتفاق القرض، يخفض صندوق النقد الدولي الهدف إلى ٣,٥ بالمائة بحجة أنّ خطط الإنفاق الحكومة تضخمية. وما إن يجري التوصل إلى هدف الـ٣,٥ بالمائة حتى يفرض صندوق النقد الدولي خفض عجز الميزانية إلى ١,٥ بالمائة... والدافع الأساسي لهذه العملية واضح: ينبغي تحرير واردات الدولة كي يكون تسديد خدمة الديون الخارجية ممكناً.

«منذ ولادته، تغير صندوق النقد الدولي كثيراً. فقد جرى تأسيسه على خلفية الاعتقاد بأنّ الأسواق كثيراً ما تعمل على نحوٍ سيئ، وهاهو يصبح البطل المتعصب لهيمنة السوق. لقد جرى تأسيسه بافتراض وجود ضرورة لممارسة ضغطٍ دولي على الدول لدفعها إلى تبني سياساتٍ اقتصادية توسعية (زيادة النفقات الحكومية، تخفيض الضرائب أو خفض أسعار الفائدة لتنشيط الاقتصاد). واليوم، لم يعد يزودها كقاعدة عامة بالأموال إلاّ إذا انتهجت سياساتٍ تقشفية (تقليص العجز، زيادة الضرائب أو رفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انكماش الاقتصاد). لابدّ أن كينز يتقلّب في قبره وهو يرى ما جرى لابنه.» (جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة، ٣٨/٢٠٠٢).

٣ - تحرير الأسعار

يتمثل هذا الإجراء في إلغاء المساعدات و/أو التحكم بالأسعار. يكون تأثّر مستويات الأجور الحقيقية (سواءٌ في القطاع الرسمي أم في القطاع غير الرسمي) فورياً. إنّ رفع القيود عن أسعار الحبوب ذات الاستخدام المنزلي وتحرير استيراد الاحتياطيات الغذائية هي أيضاً سماتٌ أساسية في هذا البرنامج. تغزو منتجات زراعية أوروبية أو أمريكية شمالية السوق المحلية مستفيدة من الدعم (السياسة الزراعية المشتركة في حالة الاتحاد الأوروبي)، مما يؤدي إلى خفض عائدات المزارعين المحليين أو أنّه يؤدي ببساطة لإفلاسهم. كما ليس نادراً أن نرى إعادة بيع فوائض زراعية من الشمال في الجنوب في إطار إغراقٍ حقيقي.

كذلك، تظهر تأثيرات برامج تحرير أسعار ما يدخل البلاد وأسعار المواد الأولية. وتؤدي الإجراءات المتخذة، بترافقها مع تخفيض سعر العملة، إلى زياداتٍ كبيرة في الأسعار المحلية للمواد المضافة (المخصبات، مبيدات الأعشاب، البذور، التجهيزات، الخ.) وتميل ليكون لها تأثيرٌ اقتصادي مباشر على بنية التكاليف في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي.

«في إندونيسيا، فرض صندوق النقد الدولي إلغاء دعم أسعار المنتجات الغذائية والكيروسين (المحروقات التي يستخدمها الفقراء للطهي)، في حين أنّ إجراءاته قد فاقمت التراجع على نحوٍ كبير مع هبوط المداخيل والأجور وارتفاع البطالة بشكلٍ هائل.» (جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة، ٢٠٠٢/١١٢).

٤ - رفع أسعار المنتجات النفطية والخدمات الحكومية

تنظم الدولة أسعار المحروقات النفطية بإشراف البنك الدولي. يؤدي رفع أسعار المحروقات والخدمات الحكومية (بنسبة عدة مئات بالمائة في كثيرٍ من الأحيان) إلى زعزعة وضع المنتجين المحليين. ينعكس ارتفاع سعر البنزين، الذي كثيراً ما يزيد على سعره في السوق العالمية، على هيكل تكاليف الصناعة المحلية والزراعة. وهكذا، تتضخم تكاليف الإنتاج بما يزيد كثيراً عن الأسعار المحلية، مما يؤدي بعددٍ كبير من الشركات للإفلاس.

من المناسب أن نلاحظ بأنّ قفزاتٍ دورية في أسعار المنتجات النفطية يفرضها البنك الدولي (والتي يجري تبينها في الوقت نفسه الذي يجري فيه تحرير واردات السلع الضرورية) تؤدي إلى مفعول «ضريبة عبور داخلية». في العديد من البلدان النامية، يساهم ارتفاع سعر البنزين في انقطاع نقل السلع داخل البلاد. والتكلفة المرتفعة للنقل، التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، هي أحد العوامل الأساسية التي تمنع صغار المنتجين المحليين من بيع منتجاتهم في سوق المدينة حيث تكون المنافسة مباشرةً مع المنتجات الزراعية المستوردة من أوروبا ومن أمريكا الشمالية.

ومثلما أشرنا في الخطوة الثانية، شرع البنك الدولي (وصندوق النقد الدولي) في هجوم كي تصبح جميع أشكال الخدمات التي تقدمها الدولة مأجورةً و/أو كي يتم تحويلُها إلى القطاع الخاص. الأمر لا يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم وحسب (انظر لاحقاً)، بل كذلك بالمواصلات (الطرق، السكك الحديدية، المرافئ...) والاتصالات والكهرباء والمياه. «إنّ واقع كون حتى الأشخاص الأكثر فقراً مستعدين تماماً لدفع الغالبية العظمى من تكاليف خدمات البنية التحتية يجعل تأسيس خدمة مدفوعة الأجر أكثر إمكاناً. في معظم الحالات، سيكون تدخل القطاع الخاص على مستوى الإدارة أو التمويل أو الملكية ضرورياً لمنح استثمار البنية التحتية طابع تجاري (التشديد لنا)» (البنك الدولي، ١٩٩٤/٣).

٥ - إلغاء ربط الأجور بالأسعار

يفرض صندوق النقد الدولي ضغط الأجور الحقيقية بإلغاء ربطها بالأسعار وبتحرير سوق العمل. وهذا يتطلب إلغاء بنود تكييفها مع تكاليف العيش من الاتفاقيات الجماعية والسعي لإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور. لابد من الملاحظة أنّ برامج التكييف الهيكلي تجعل أسعار السلع المنزلية السائدة تتزايد، مما يجعلها تصل إلى الأسعار المطبقة في اقتصادات البلدان الرأسمالية المتقدمة (وتتجاوزها في حالات معينة)، في حين تتباين الأجور الحقيقية بين خمُس (بالنسبة لكوريا الجنوبية أو جمهورية التشيك على سبيل المثال) وجزء من عشرين (بالنسبة لمالي أو هاييتي) من الأجور المدفوعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

الطور الثاني: التكييف الهيكلي بحد ذاته

يلي تطبيق ما يدعى بـ«تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي» (وهو شرطٌ للحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي ولإعادة التفاوض حول الديون الخارجية في نادي باريس ونادي لندن) بالضرورة تطبيق إصلاحاتٍ هيكلية «ضرورية». يتقاسم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المهام في ما بينهما، إذ «يشجع» البنك الدولي تلك الإصلاحات الاقتصادية «الضرورية» عبر قروض التكييف الهيكلي التي يمنحها وقروض التكييف القطاعي وتسهيلات النمو وتقليص الفقر. في ما يلي الخطوط العريضة لمجموع إجراءات الإصلاح الهيكلي:

١ - تحرير التجارة

«لقد بنت معظم البلدان الصناعية المتقدمة – ومن بينها الولايات المتحدة واليابان – اقتصادها عبر حماية بعض فروعه بمهارةٍ وانتقائية، إلى الوقت الذي أصبحت فيه قويةً بما يكفي كي تتحمل المنافسة الخارجية. (...) يمكن أن تكون لإرغام بلدٍ نامٍ على الانفتاح أمام المنتجات المستوردة التي ستنافس بعض صناعاته، الضعيفة جداً أمام منافسة مثيلاتها الأجنبية الأقوى بكثير منها، عواقب وخيمة – اجتماعية واقتصادية. وبما أنّ الفلاحين الفقراء في البلدان النامية لا يتمكنون بالطبع من الصمود أمام المنتجات المدعومة بقوة والآتية من أوروبا والولايات المتحدة، فقد دُمّرت فرص عملٍ على نحوٍ منهجي قبل أن يتمكن القطاعان المحليان الصناعي والزراعي من الشروع في ديناميكية نموٍ قوي وخلق فرص عمل جديدة. (...) وبما أنّ التجارة قد حررت قبل إقامة شبكاتٍ للضمان الاجتماعي، فقد رمي أولئك الذين فقدوا أعمالهم في الفاقة. إذن، وفي أحايين كثيرة، لم يقدم تحرير التجارة النمو الموعود، بل فاقم البؤس.» (ستيغلتز، خيبات العولمة، ٢٠٠٢/٤٢).

لقد ألغيت الحواجز الحمائية للأجور بهدف جعل الاقتصاد المحلي أكثر «تنافسية». وفي الواقع، فتحرير التجارة يؤدي إلى انهيار الإنتاج الصناعي المخصص للسوق المحلية وإلى فك ارتباط رأس المال المحلي بأنشطته الإنتاجية الأصيلة – تأثر الإزاحة.

٢ - تحرير النظام المصرفي، استقلالية المصرف المركزي، التخلي عن التحكم بحركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف

يتضمن هذا الإجراء فرض خصخصة المصارف الحكومية ورفع القيود عن النظام المصرفي التجاري والسماح للمصارف التجارية الأجنبية بالدخول الحر إلى القطاعات المصرفية المحلية، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المؤسسات المصرفية الوطنية، سواءٌ أكانت تابعة للدولة أم خاصة.

يصبح المصرف المركزي مستقلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا يفترض عموماً تغييراً تشريعياً (كما كانت الحال في البرازيل في العام ٢٠٠٣). نتيجةً لذلك، تفقد السلطات الحكومية السيطرة على السياسة النقدية وعلى أسعار الفائدة. يقدم المصرف المركزي تقريراً مباشراً عن سياسته للمصارف المحلية الخاصة الكبيرة، ولاسيما عابرة القومية منها، وكذلك لصندوق النقد الدولي.

«في بعض الحالات، تتضمن الاتفاقات القوانين التي يتوجب على البرلمانات التصويت عليها لإرضاء متطلبات أو «مرامي» صندوق النقد الدولي والوقت الذي يجري ذلك فيه. (...) في حالة كوريا على سبيل المثال، تضمنت اتفاقيات القروض أن يجري تعديل شرعة المصرف المركزي لجعله مستقلاً عن المسار السياسي (...). في سيؤول، سألت فريق صندوق النقد الدولي لماذا يفرض هذا الشرط، وأذهلني الجواب (على الرغم من أنه لم يكن يتوجب أن يدهشني في ذلك التاريخ): نحن نصرّ دائماً على أن يكون لدى البلدان مصرف مركزي مستقل يركز جهوده على التضخم.» جوزيف ستيغلتز، خيبات العولمة، ٢٠٠٢/٧٤ – ٧٦.

كما يطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتخلي عن التحكم بحركة رؤوس الأموال وبأسعار الصرف شرطاً لمنح قروض للتكييف. وفق مؤسسات بريتون وودز، فهذا يعني خلق مناخ ثقة تجاه المستثمرين المحتملين. وفي الحقيقة، فإنّ هذين الإجراءين يحولان البلدان التي توافق عليهما إلى فرائس سهلة أمام هجمات المضاربة. علاوةً على ذلك، فهما يسهلان التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال. أخيراً، فهما يشجعان أيضاً على تحويل الأموال المرتبطة بالتجارة غير الشرعية ويؤديان إلى تدفق الأموال القذرة. إنّ هذه الإصلاحات (رفع الرقابة عن القطاع المصرفي والتخلي عن إجراءات التحكم...) تشجع على تبييض الأموال وتسهله.

هنالك إجراءٌ آخر يمضي في الاتجاه نفسه، حيث يجري تشجيع «إعادة» رؤوس الأموال المودعة في حسابات سرية «إلى موطنها» عبر الحصانة، بما في ذلك كميات كبيرة من الأموال القذرة، التي تحوّل بعد توجيهها نحو السوق المصرفية إلى أموال محلية لشراء أملاك حكومية وأراضٍ عامة، تكرسها مؤسسات بريتون وودز للبيع في إطار الخصخصة.

«جرت المطالبة بتحرير الأسواق المالية دون حيازة أي دليل على أنّه ينشط النمو الاقتصادي. (...) وتخلّف رؤوس الأموال المضاربية، التي يتبع تدفقها وتراجعها تحرير الأسواق المالية في كثيرٍ من الأحيان، الفوضى وراءها. تشبه البلدان النامية مراكب صغيرة. فمع التحرير السريع لأسواق رؤوس الأموال وفقاً لما يفرضه صندوق النقد الدولي، نرميها في البحر في جوٍّ عاصف قبل أن تتمكن من سدّ الثقوب في هيكلها ومن تعليم قبطانها مهنته ومن اصطحاب سترات النجاة إلى داخل المركب. وحتى في أحسن الأحوال، هنالك احتمالٌ كبير للغرق حال تضربها موجة عاتية.» جوزيف ستيغلتز، خيبات العولمة، ٢٠٠٢/٤٢ ٤٣.

٣ - خصخصة الشركات الحكومية

تُربط خصخصة الشركات الحكومية دائماً بإعادة التفاوض على الديون الأجنبية لبلدٍ ما. يتصيد رأس المال الأجنبي أو ائتلاف شركات (رأس مال أجنبي ومحلي) أكثرً هذه الشركات ربحيةً وتوجّه عائدات هذه المبيعات لناديي باريس ولندن. بهذه الطريقة، يتوصل الدائنون الدوليون والشركات عابرة القومية للسيطرة على المؤسسات التجارية التي تملكها الدولة دون أي استثمار فعلي عملياً (انظر مثال الأرجنتين في الفصل السادس عشر). في بلدان الكتلة السوفييتية سابقاً، أدت الخصخصات المرتبطة بمثل تلك الإجراءات إلى بيع الملكية العامة للرأسماليين المحليين الجدد (الذين كان بعضهم أعضاء في النخبة الحاكمة في النظام البيروقراطي القديم). واستُخدمت منهجياً وسائل إجرامية لمراكمة رأس المال. إنّ الشؤون القضائية المحيطة بمثل تلك الشركات الروسية مثل يوكوس وسيبنيفت وميناتيب، وبطغمة الرأسماليين خودورسكي وأبراموفيتش، الخ.، هي رمزٌ للمسار الذي تشجع عليه سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤ - الإصلاح الضريبي

إنّ إدخال ضريبة القيمة المضافة، التي تثقل بشدة كاهل أصحاب المداخيل الأدنى، وتغير بنية فرض الضريبة المباشرة، يعني ضرائب أعلى بالنسبة للمجموعات متوسطة الدخل. وتسجيل صغار المنتجين، وكذلك العاملين والباعة في القطاع غير الرسمي، هو جزءٌ من سياسة البنك الدولي الهادفة لزيادة الضرائب.

يقدّم أحد المؤلفين المحابين للسياسات الضريبية التي يروج لها صندوق النقد الدولي تلك السياسات كما يلي: «يشجع صندوق النقد الدولي البلدان النامية على إجراء إصلاحاتٍ ضريبية كي يسمح بتخصيصٍ أفضل للموارد الاقتصادية. وهو يطلب أيضاً إلغاء الضرائب التصاعدية لأنها تؤدي إلى انحرافاتٍ مكلفة في تخصيص الموارد وتحثّ على التهرب الضريبي وتتطلب نفقاتٍ إدارية مرتفعة لتحصيلها. كذلك، تتضمن الإصلاحات الضريبية التي يوصي بها الصندوق إعادة النظر بالضرائب المفروضة على التجارة الخارجية» (لونان، ١٩٩٣/٥٥). كان باتريك لونان موظفاً في صندوق النقد الدولي، ولا يحتاج منطقه للتعليق.

٥ - خصخصة الأراضي

تتمثل هذه السياسة في إصدار سندات ملكية للأراضي في الوقت نفسه الذي يُرفع فيه سقف التوصل لهذه الملكية. يشجع هذا الإجراء تركيز الأراضي في أيدي البعض، الأكثر ثراءً، ويميل صغار المزارعين للتخلي عن الأرض أو لرهنها، ليتحولوا في النهاية إلى مزارعين مستأجرين أو عمال زراعيين موسميين، أو أنّهم يذهبون إلى المدينة. إنّه انتهاكٌ للحق في الأرض المتعارف عليه (في إفريقيا أو الهند على سبيل المثال) أو لمكتسباتٍ تحققت بفضل تحولاتٍ ثورية أصيلة (في المكسيك مثلاً، تم تعديل المادة ٢٧ من الدستور المتعلقة بالحفاظ على حقوق السكان الأصليين وفقراء الفلاحين في الأراضي الجماعية المعروفة باسم ejido في مطلع التسعينات؛ انظر الفصل الخامس عشر). لقد أدى هذا الإصلاح الزراعي المضاد إلى تحشداتٍ فلاحية قوية في مصر في العام ١٩٩٧.

تفيد خصخصة الأراضي أيضاً في تسديد الديون. وبالفعل، يزوّد بيع الأراضي العامة الدولة بمداخيل تحوَّل إلى الدائنين الدوليين. كما تفيد هذه العمليات في تبييض الأموال القذرة المعاد توطينها، دون أن يطرح أي سؤال.

سوق العمل

يوصي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بجعل تشريعات سوق العمل (التي اكتسبتها عموماً الحركة العمالية بفضل نضالاتها) أكثر مرونةً. تفسر هاتان المؤسستان أنّ التصلب التشريعي يحدّ من حراك اليد العاملة وإعادة تعيينها وهو بالتالي مصدر للبطالة (لونان، ١٩٩٣/٥٨)؛ دوكورنوا، ١٩٩٥؛ فالييه، ١٩٩٦). لقد كرّس البنك الدولي في العام ١٩٩٥ كامل تقريره حول التنمية في العالم لمسألة العمل تحت عنوان: عالم العمل في اقتصادٍ دون حدود. إنّ هذا التقرير لا يتضمن أقوالاً واضحة وحسب، بل أكثر من ذلك: «سيؤدي البحث عن حراكٍ أكبر للعمال إلى تطبيق

إجراءاتٍ تسمح لمسار تدمير فرص العمل – والذي سيتضمن تسريحات في القطاع العام – بمتابعة تقدمه» (كذا!) (البنك الدولي، ١٩٩٥/٨).

بالنسبة للبنك الدولي، من غير الوارد تقديم تعويضاتٍ عن البطالة لفترة طويلة أو الإبقاء على تلك التعويضات. يقدم البنك الدولي التعريف التالي لـ«سياسة سوق العمل الطوعي»: «هي سياسة تهدف لمساعدة العاطلين عن العمل على العثور على عملٍ أو على تحسين الإمكانات المستقبلية للعاملين؛ وهي تتضمن المساعدة على إيجاد عمل، وتشكيل فرص العمل والمبادرات»؛ وعلى العكس، «فهي سياسة منفعلة تهدف لدعم مستوى حياة العاطلين عن العمل عبر مساعداتٍ مالية أو غيرها» (البنك الدولي، ١٩٩٥/صفحة ٨ من المقدمة).

بالنسبة للأجور، يؤيد البنك الدولي صراحةً إلغاء الحد الأدنى للأجور في بلدان العالم الثالث. وهو ينطلق من المسلمة التالية: حين يكون الحد الأدنى للأجور موجوداً، فهو «مرتفع بالنسبة لدخل البلاد وبالنسبة للأجور الأخرى، لدرجة أنّ زيادةً طفيفة تخفض العمالة» (البنك الدولي، ١٩٩٥/٨٨) الخلاصة جلية: «يمكن أن يكون للحد الأدنى للدخل فائدة في البلدان الصناعية، لكنّه صعب التبرير في البلدان متوسطة أو منخفضة الدخل» (البنك الدولي، ١٩٩٥/٩٣).

النقابات

وفق البنك الدولي، تفاقم النقابات «ميزات» عمال القطاع الرسمي، وهي بالتالي «تزيف لعبة توزيع العوائد» على حساب «جماهير العمال الذين يشكلون القسم الفعال من السكان في القطاعين غير الرسمي والريفي» (البنك الدولي، ١٩٩٥/٩٥). ويشير البنك أيضاً إلى أنّ «النقابات قد مارست أحياناً ضغطاً سياسياً لمعارضة التكييف الهيكلي» (البنك الدولي، ١٩٩٥/٩٦). غير أنّه يقرّ بإمكانية تحمّل وجودها: «إنّ رفض الاعتراف بحقوق العمال في تحقيق زيادةٍ في المداخيل أمرٌ غير ضروري» (البنك الدولي، ١٩٩٥/١٠١).

أنظمة التقاعد

اهتم البنك الدولي في السنوات الأخيرة بإصلاح أنظمة التقاعد وهو يدافع بنشاط عن زيادة التوفير التقاعدي بالرسملة بحيث تزداد صناديق التقاعد الخاصة وتتناقص تكاليف التقاعد بالنسبة للدولة. في الأمكنة التي تتواجد فيها أنظمةٌ تقاعدية بالتوزيع تمثل مصدراً أساسياً لتمويل الرواتب التقاعدية، أي أساساً في البلدان الأكثر تصنيعاً (ولاسيما في أوروبا الغربية) والكتلة السوفييتية سابقاً وفي بعض بلدان العالم الثالث (بما في ذلك الصين)، يشجع البنك الدولي على تحقيق إصلاحٍ مضاد يتضمن رفع سن التقاعد وإنقاص الخدمات وإنشاء ركيزةٍ خاصة

متممة. «كان تقرير العام ١٩٩٤ ينادي بنظام تقاعد متعدد الركائز تتكون في الحالة النموذجية من ركيزة أولى إلزامية، بالتوزيع وبإدارة حكومية، وركيزة ثانية إلزامية أيضاً لكن بالرسملة وذات إدارة خاصة، وأخيراً أنظمة إضافية بالرسملة، ذات طابع اختياري وبإدارة خاصة» (ورد في روبرت هولزمان، ١٩٩٥/٢).

في هذا الإطار، رحّب البنك الدولي بالإصلاحات النيوليبرالية في فرنسا والنمسا وجمهورية التشيك والبرازيل في العامين ٢٠٠٢ ٢٠٠٣. في العقدين الأخيرين، تطوّرت بقوة صناديق التقاعد الخاصة بتشجيع من البنك الدولي ورأس المال الكبير، ولاسيما في تشيلي والأرجنتين والمكسيك، وكذلك في إفريقيا الجنوبية وأوروبا الشرقية وفي بعض بلدان آسيا. في الوثيقة المذكورة أعلاه، يعترف الكاتب بأنّ «العديد من الأنظمة الممولة جزئياً بالرسملة قد تآكلت أموالها، إما بالاختلاس أو بسبب ضعف مردود تلك الأموال، مما جعل الخدمات التي وعدت بها مستحيلة» (هولزمان، مصدر سبق ذكره/٧). غير أنّ هذا الاعتراف لم يدفع البنك الدولي لمراجعة موقفه، سيما وأنّ «مزايدةً على السخاء لا تستطيع إلا تخفيض تكوين رأس المال، وبالتالي إنقاص مستوى الإنتاج للأجيال الحالية والقادمة» (المصدر المذكور/٦). يولي البنك الدولي الأولوية هنا لتراكم رأس المال، وهو يسلّم بحدٍّ أدنى من آليات التضامن.

نلاحظ أنّ إصلاح نظام التقاعد في الأرجنتين، المطبق منذ التسعينات بإدارة صندوق النقد الدولي، قد انتهى بكارثة. إذ وظف صندوق التقاعد الخاص المسمى AFJP الذي أدار المدخرات التقاعدية على شكل رسملة جزءاً كبيراً من المساهمات في سندات الدين العام للأرجنتين. وقد أدى تدهور قيمة العملة في مطلع العام ٢٠٠٢ وتعليق تسديد الديون إلى ذوبان مدخرات العمال الأرجنتينيين مثلما يذوب الثلج. نضيف علاوةً على ذلك أنّ تطور ذلك الصندوق قد أنقص بحدة العائدات الضريبية للدولة.

في نيكاراغوا، جرى إصلاح مماثل في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ يدفع العمال الذين تقل أعمارهم عن ٤٣ عاماً مبلغاً من المال لنظام خاصٍ إلزامي. يستثمر صندوق التقاعد الخاص مدخرات العمال في سندات الدينً العامً الداخلي (الذي سيصبح غير قابل للدفع يوماً ما طالما أنّ ذلك الدين قد ارتفع بإدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). أمّا صندوق التقاعد الحكومي، فلم يعد يموله سوى مساهمات العمال الذين تزيد أعمارهم عن ٤٣ عاماً. سوف يؤدي قرار عدم تمويل أولئك الأخيرين لذلك الصندوق إلى خسارته بالتأكيد، إذ ستزداد أعباؤه مع ارتفاع عدد المتقاعدين، في حين تتناقص وارداته بشدة.

الفقر وشبكات الضمان الاجتماعي

تخلت مؤسسات بريتون وودز عن فكرة اجتثاث الفقر أو تخفيفه على نحوٍ عام، وأصبحت الآن تتحدث عن «إدارة الفقر» كي يصبح «محتملاً». وفي الوقت الذي تجرى فيه اقتطاعات في النفقات الاجتماعية، تحدد برامج موجهة للسكان الأكثر عوزاً. يدّعي هذا النظام بأنّه أكثر فعاليةً، غير أنّ تلك البرامج الموجهة تترافق مع «استرداد التكاليف» و«خصخصة» الرعاية الصحية والتعليم (تصبح الأدوية والاستشارات الطبية والتسجيل في المدارس مدفوعة الثمن).

تنسحب الدولة من قطاعاتٍ عديدة وتدير منظمات أهلية وغير حكومية العديد من البرامج التي كانت في الماضي تحت إشراف الوزارات، فتقوم بوظائف الإدارة المحلية. وبما أنّه يجري تجميد الأموال بسبب برامج التكييف الهيكلي، فإنّ إنتاج المشاريع الحرفية على المستوى الصغير والمقاولات الفرعية لصالح شركات التصدير وتدريب جماعاتٍ محلية وبرامج التشغيل، الخ.، يتحقق تحت غطاء «شبكة الضمان الاجتماعي». وهكذا يجري الحفاظ على الحد الأدنى لبقاءٍ هشٍّ للسكان، في حين يتم احتواء خطر الانتفاضات الاجتماعية.

الإدارة الرشيدة

يترافق منح القروض صراحةً مع شروطٍ سياسية، حتى ولو أنكر البنك الدولي ذلك. من بين تلك الشروط، الإدارة الرشيدة. وعلى الرغم من أنّ تطبيق برامج التكييف الهيكلي يفترض على الدوام تعزيز أداةٍ صارمة للدولة، لكن يجري فرض واجهة «دمقرطة» بوصفها تتلازم مع «حرية» السوق.

ابتداءً من التسعينات، وبعد أن أدى تطبيق برامج التكييف الهيكلي لتمرداتٍ شعبية في العديد من البلدان، أصبحت الإدارة الرشيدة من أولويات البنك الدولي. لا عجب في ذلك، فسلطات البلدان التي تطبق برامج التكييف الهيكلي تفقد شرعيتها في نظر الشعوب لأنها تبدو وكأنها تتخلى عن استقلالها للمؤسسات المالية الدولية. ويستجيب البنك الدولي لهذا الوضع بتبرئة نفسه ووضع مسؤولية الاضطرابات الشعبية على عاتق عيوب الأنظمة القائمة، ويصبح موضوع الإدارة الرشيدة أداةً إضافية لإخضاع البلدان المدينة.

في العام ١٩٩٠، أدلى باربر كونيبل، رئيس البنك الدولي بين العامين ١٩٨٦ و١٩٩١، بالتصريح التالي لبعض حاكمي البنك الدولي الأفارقة: «اسمحوا لي بأن أكون صريحاً: إنّ التقلقل السياسي والحكم الاستبدادي في كلّ هذا العدد من بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء هما عائقان كبيران أمام تطورها (...). وحين أقول ذلك، فأنا لا أتحدث في السياسة، بل أجعل من نفسي المدافع عن شفافيةٍ ومسؤوليةٍ

متزايدتين، وعن احترام حقوق الإنسان والقانون. ترتبط قابلية الإدارة الرشيدة بالتطور الاقتصادي، وتشير البلدان المانحة على نحوٍ متزايد إلى أنّها ستتوقف عن دعم أنظمة غير فعالة لا تستجيب للحاجات الأوليّة لشعوبها» (ذكره لانكاستر، ١٠/١٩٩٣)

يقدّم موضوع الإدارة الرشيدة ميزتين أخريين للبنك الدولي. الأولى أنّه يستجيب للانتقادات الدولية التي تزداد حدّةً بالقول إنّه يهتم بحسن إدارة الإمكانيات الممنوحة للأنظمة القائمة على نحوٍ يجعل «المساعدة» تصل للفئات الاجتماعية المعنية، للفقراء كما للصناعيين. ثانياً، أنّه يبحث عن نقاط الاستناد الوطنية خارج السلطات لبلوغ أهدافه: المنظمات غير الحكومية، المحلية منها والأجنبية، ووسائل الإعلام، والسلطات الدينية، وغرف التجارة والصناعة. تتخذ الإدارة الرشيدة أهميةً في تحرّك البنك الدولي يبلغ منها أنّه كرّس لها في العام ١٩٩٢ تقريراً خاصاً بعنوان: «الإدارة الرشيدة والتنمية» (البنك الدولي، ١٩٩٢).

كيف يمكن تعريف الإدارة الرشيدة؟ يجيب جان ليكا كما يلي:

«ينتج انقياد المحكومين عن مسارٍ مكمّلٍ لمسار تبادلٍ فعال للموارد: تأسيس احتياطي للولاء (في إطار الإذعان، ملاحظة من المؤلف) يسمح بالقبول مؤقتاً بتبادلٍ غير مرغوب. (...) حينذاك، يجري الحديث عن شرعنة السلطة بوصفها مساراً ينتِج من خلاله الحكام (أو يستخدمون) نظاماً أو أنظمةً للتبرير تسمح لهم باللجوء عند الحاجة لمراكز أخرى للسلطة الاجتماعية بهدف الحصول على إذعانٍ فعلي» (ليكا، ١٩/١٩٨٥).

في الحقيقة، لا شأن للإدارة الرشيدة بالديموقراطية، بل تتضمّن انتهاج سياساتٍ تسمح بالحصول على إذعان المضطهدين. وفي كثيرٍ من الأحيان، لا يفلح الخطابُ عن الإدارة الرشيدة في إخفاء ممارسةٍ تهدف لتقوية السلطة التنفيذية وإضعاف الحركات الاجتماعية.

إمكانية تطبيق سياسات التقشف

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تقدّم دليلاً للحكومات

في وثيقةٍ موجهة للحكومات، يغدق كريستيان موريسون، المسؤول في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، توصياته. الأمر مخيف، ولا يحتاج النص للتعليقات الطويلة. إليكم بعض المقتطفات منه (العناوين الفرعية من قبلنا).

بدايةً، بعض التوضيحات حول التقرير المعنون: إمكانية تطبيق سياسة التكييف (موريسون، ١٩٩٦): «يبذل مركز التنمية قصارى جهده لتعيين وتحليل المشكلات

التي ستطرح على المدى المتوسط على البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وكذلك على البلدان غير الأعضاء، ولاستخلاص خطوط العمل لتسهيل تطوير سياساتٍ ملائمة. تقدّم هذه السلسلة من كراسات السياسة الاقتصادية نتائج أعمال البحث التي قام بها المركز، وهي موجهة بصورةٍ خاصة للمسؤولين السياسيين وأصحاب القرار المعنيين بالتوصيات المذكورة فيها.

قد تؤدي سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكييف لاضطراباتٍ اجتماعية، لا بل لتعريض استقرار البلدان للخطر. في كراسات السياسة الاقتصادية، جرى تحليل العواقب السياسية لمثل تلك البرامج. وقد أفضت خمس دراسات معمقة لحالات معينة ونموذجان هامان من البلدان، في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، إلى أنّ تكاليف السياسات في مجال الإضرابات أو المظاهرات أو الاضطرابات متباينة للغاية وفق اختلاف إجراءات تحقيق الاستقرار المطبقة. وقد سمحت تلك الأبحاث بتعيين وتحديد خصائص برنامج استقرار سياسي أمثل، يحقق النتائج المرغوبة بالحد الأدنى من المخاطر السياسية.» (موريسون، ١٩٩٦/٣).

«التمييز بين تحقيق الاستقرار والتكييف الهيكلي هامٌ من وجهة نظر سياسية. وبالفعل، يتحلى برنامج تحقيق الاستقرار بطابعٍ ملحّ ويتضمن بالضرورة الكثير من الإجراءات غير الشعبية بسبب التخفيض الفجائي لمداخيل واستهلاك الأسر الناتج عن تخفيض أجور الموظفين أو الدعم أو العمل في البناء. وبالمقابل، يمكن بسط إجراءات التكييف الهيكلي على سنواتٍ عدّة ويكون في كلّ إجراءٍ رابحون وخاسرون في آنٍ معاً، فيسهل بالتالي على الحكومة الاستناد إلى تحالفٍ من المستفيدين دفاعاً عن سياستها.» (المصدر نفسه/٥).

«في حالة التكييف، يمكن لحكومةٍ ما تعويض انخفاض شعبيتها الناتج عن تخفيض النفقات بالقمع في حال حدوث اضطرابات، لكنّ الكلفة المترتبة عليها ستكون باهظة» (تبعية متزايدة للجيش أو ردود فعل سلبية في الخارج). (المصدر نفسه/٩).

التوقيت

«نلاحظ، بتأخّرٍ يتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، صلةً وثيقة بين الإعلان عن إجراءات تحقيق الاستقرار وبين الاضطرابات أو الإضرابات أو المظاهرات. هذا التأخر مثير للاهتمام، فهو يبرهن على أنّ ردود الفعل السياسية، وعلى عكس فرضية الاستباق العقلي، تجري لحظة تطبيق الإجراءات وليس لدى الإعلان عنها.» (المصدر نفسه/١٠).

الحسن الثاني، مثالٌ ينبغي احتذاؤه

«لكن هنالك حالات نجاح تتوصل فيها حكومةٌ ما لتجنّب هذا الخطر، كما حصل في المغرب بين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٥. هنالك عنصران يفسّران هذا النجاح السياسي: الحذر (رفعٌ حذر للأسعار، مقولبٌ وتدريجي)، واستراتيجية تواصلٍ جيدة (على سبيل المثال، أعلن الملك وجوب حماية المعوزين ضد التكييف حول شعارٍ «نعم للتقشف، لا للإفقار").» (المصدر نفسه/١٥).

الأسهل فرضاً

«إنّ انتهاج سياسةٍ نقدية تقييدية وإجراء اقتطاعاتٍ فجائية من الاستثمارات الحكومية أو تخفيضٍ لنفقات التشغيل لا تعرّض أيّة حكومةٍ للخطر. هذا لا يعني عدم وجود عواقب اقتصادية أو اجتماعية سلبية لتلك الإجراءات، لكننا نفكّر هنا وفق معيارٍ وحيد: تقليل خطر حدوث الاضطرابات إلى الحد الأدنى.» (المصدر نفسه/١٦).

«عادةً، لا تثير الاقتطاعات في مخصصات الاستثمار أيّ ردّ فعل، حتى إذا كانت شديدة الخطورة: أقل بنسبة ٤٠ بالمائة في المغرب على مدى ثلاث سنوات، أقل بنسبة ٤٠ بالمائة في ساحل العاج على مدى سنتين، أقل بنسبة ٦٦ بالمائة في فنزويلا من العام ١٩٨٢ إلى العام ١٩٨٥ وأقل بنسبة ٦٠ بالمائة في الفيليبين على مدى عامين.» (المصدر نفسه/١٧).

أخطاء ينبغي تجنبها

«إنّ برنامجاً يمس بالتساوي جميع الفئات (أي أنّ حصيلته ستكون معدومةً من وجهة النظر الاجتماعية) سيكون أصعب تطبيقاً من برنامجٍ تمييزي، يجعل فئاتٍ معينة تتحمّل أعباء التكييف ويراعي الفئات الأخرى كي تسانَد الحكومة.» (المصدر نفسه/١٧).

السيطرة الكلية أفضل

«في حال حدوث مواجهة حقيقية، يمثّل الوزن السياسي الاستثنائي لزعيم دولةٍ ما رأسمالاً حاسماً لنجاح التكييف. صحيحٌ أنّ الحكومات تتمتع دائماً بقدرات مقاومة حقيقية بفضل قوى الأمن، لكن حين يخشى من أن يؤدّي هياجٌ شعبي إلى ترنّح النظام، تكون سلطة زعيم الدولة عنصراً شديد الأهمية. تلك كانت الحالة في المغرب وساحل العاج وفنزويلا: كان للزعيم تلك السلطة في العام ١٩٩٠ لأنّ نفس الحزب كان يسيطر على الرئاسة والبرلمان والنقابة الرئيسية.» (المصدر نفسه/١٨).

الخصخصة الواسعة والتسريح بالجملة أمرٌ ممكن

« في بلدانٍ كثيرة، طرحت مشكلة إصلاح الشركات، سواءٌ تعلّق الأمر بإعادة الهيكلة أم بالخصخصة، وهي تثير دائماً اعتراضاتٍ شديدة لأنّها تمس العديد من المصالح. لكن في بعض الحالات، تتوصل الحكومات إلى تطبيق خطط إعادة هيكلة كانت سترفض في البلدان المتطورة. وهكذا، طبّق الرئيس البوليفي باز في العام ١٩٨٧ إجراءاتٍ قاسية، أدت إلى تسريح ثلثي قوة العمل في شركة استخراج القصدير الحكومية لأنّ تلك الشركة كانت مسؤولة عن ثلث العجز الحكومي الكلي. وقد أدّى ذلك القرار إلى سلسلةٍ من الإضرابات والمظاهرات، لكنّ الحكومة صمدت أمام عمال المناجم وبقيت في السلطة لسنواتٍ ثلاثٍ أخرى» (المصدر نفسه/٢٠).

استخدام حجة صندوق النقد الدولي

«دعونا نذكّر بأنّ كلّ تكييف هو عملية خطرة سياسياً. فمن جانب، سوف تلصق المعارضة كامل تكاليف التكييف الهيكلي بالحكومة. ومن جانبٍ آخر، فإذا انتظرت الحكومة، خشية المعارضة، اندلاع الأزمة المالية لتشرع بالتكييف، سيكون هامش المناورة المتاح لها أقلّ بكثير في حال حدوث أزمة سياسية. لكن بما أنّها لا تستطيع من حيث المبدأ تقديم تنازلاتٍ بعد أن قامت بالتزاماتٍ تجاه صندوق النقد الدولي، فالحكومة تستطيع الردّ على المعارضين بأنّ الاتفاق المعقود مع الصندوق مفروضٌ عليها، شاءت أم أبت.» (المصدر نفسه/٢٢).

«يمكن للحكومة أن تشرح بأنّ الخيار الوحيد الممكن هو إما التسريح أو تخفيض الأجور أمام فرض صندوق النقد الدولي لتخفيضٍ بنسبة ٢٠ بالمائة من كتلة الأجور، وبأنّها تفضّل الحل الثاني لمصلحة الجميع.» (المصدر نفسه/٢٩).

نصائح لحكام الجنوب والشمال لإضعاف الحركة النقابية

«إذا كان موظفو الشركات شبه الحكومية منظمين على نحوٍ جيد، فيمكن لهم أن يعارضوا بفعالية قرار الحكومة [بالخصخصة أو بالتسريح بالجملة]. كلّ سياسة قد تضعف تلك الاتحادات الحِرَفية مرغوبة (ملاحظة: يستخدم موريسون مصطلح «الحرفية» ليشير على ما يبدو للحركة النقابية، المؤلف). فمن وجهة نظرٍ اقتصادية، يلغي ذلك الأمر عوائق أمام النمو، وسياسياً، تكسب الحكومة حرية حركةٍ يمكن أن تكون ثمينةً في فترة التكييف. سوف يعترض البعض بالقول إنّ تلك السياسة ستؤدي إلى مقاومات، لكن من الأفضل أن تنخرط الحكومة في هذا الصراع في سياقٍ اقتصاديٍ مرضٍ عوض أن تنخرط فيه في حالة أزمة وتكون بالتالي ضعيفة. يمكن

لهذه السياسة أن تتخذ أشكالاً متنوعة: ضمان الحد الأدنى من الخدمة، تدريب موظفين مؤهلين مكملين، خصخصة شركة أو تقسيمها لعدة شركات متنافسة حين يكون ذلك ممكناً.» (المصدر نفسه/٢٣).

إجراءات يجب تجنبها

«أول إجراءٍ احتياطي ينبغي اتخاذه هو تجنّب سياسةٍ رخوة في حالة الازدهار، إذ إنّها تخلق حقوقاً تصعب بعد ذلك إعادة النظر فيها.» (المصدر نفسه/٢٦).

«يشعر العديد من سكان مدن الصفيح أو الأحياء الفقيرة بالكبت أو بالإقصاء بالنسبة لباقي السكان الحضريين. وبالتالي، يسمح لهم التهريب ونهب المتاجر في الأحياء الميسورة بالتعبير عن هذا الشعور. وإذا ما أدى إجراءٌ يتعلق بتحقيق الاستقرار – قطع الدعم على سبيل المثال – إلى ارتفاعٍ مفاجئٍ في أسعار المواد الغذائية الأساسية، فسيتسم رد فعل هؤلاء السكان بالعنف تعبيراً عن يأسهم، إذ إنّ هذا الإجراء يخفض بحدة مستوى معيشتهم، المنخفض للغاية أصلاً، وحين يصل الفقراء إلى هذه الدرجة، لا يعود لديهم ما يخسرونه.» (المصدر نفسه/٢٦).

«ينبغي أولاً، كما جرى في المغرب في العام ١٩٨٣ ١٩٨٤، رفع أسعار المنتجات الوسيطة وليس أسعار المنتجات الأساسية التي تستهلكها الأسر الفقيرة. وإذا رفعت أسعار المنتجات الأساسية، فيجب أن يجري ذلك بنسب معتدلة (أقل من ٢٠ بالمائة) وعلى مراحل.» (المصدر نفسه/٢٧).

إضراب المعلمين: غير خطير ولكن...

«إنّ إضراب المعلمين ليس بحد ذاته إزعاجاً للحكومة، لكنّه خطير على نحوٍ غير مباشر لأنّه يحرر الشبيبة كي تتظاهر.» (المصدر نفسه/٢٩).

فرّق تسُد: استراتيجية صالحة لخفض الأجور

«يمكن إلغاء العلاوات في بعض الإدارات بانتهاج سياسة تمييزية لتجنب قيام جبهة مشتركة لجميع الموظفين. بطبيعة الحال، لا ينصح بإلغاء العلاوات المدفوعة لقوات الأمن في وضعٍ صعب، لأن الحكومة قد تحتاجها.» (المصدر نفسه/٣٠). «من الناحية السياسية، ليس هنالك ما يفوق خطر اتخاذ إجراءاتٍ شاملة لحلّ مشكلةٍ في الاقتصاد الجزئي. على سبيل المثال، إذا جرى تخفيض أجور الموظفين، فينبغي تخفيضها في قطاعٍ معين، وتجميدها بالقيمة الاسمية في قطاعٍ آخر، بل وزيادتها في قطاعٍ مفتاحيٍّ سياسياً.» (المصدر نفسه/٣١).

إجراءاتٌ سهلة التطبيق

«يمكن التوصية باتخاذ إجراءاتٍ عديدة لا تخلق أيّة صعوبةٍ سياسية. فمن أجل تخفيض عجز الميزانية، لا يتضمن تخفيضٌ شديد للاستثمارات الحكومية أو تخفيض أدائها أية مخاطر سياسية. وإذا خفضنا نفقات التشغيل، فينبغي الحرص على عدم إنقاص كمية الخدمة، حتى لو أدى الأمر لخفض النوعية. يمكن على سبيل المثال إنقاص اعتمادات تشغيل المدارس أو الجامعات، لكن سيكون خطيراً أن نحدّ عدد التلاميذ أو الطلاب، إذ سيكون ردّ فعل العائلات عنيفاً أمام رفض تسجيل أبنائها، لكنّه لن يكون كذلك أمام خفضٍ تدريجي لنوعية التعليم ويمكن للمدرسة الحصول تدريجياً وفي توقيتٍ معين على مساهمةٍ من العائلات أو إلغاء نشاطٍ ما. يجري ذلك شيئاً فشيئاً، في مدرسةٍ معينة وليس في المدرسة المجاورة، فنتجنّب بذلك استياءً عاماً للسكان.» (المصدر نفسه/٣٠).

من أجل سلطةٍ قوية

«كي يكون لدى حكومةٍ ما هامش المناورة الضروري للتكييف، يجب أن يؤيدها حزبٌ كبيرٌ أو اثنان يتمتعان بالأغلبية وليس تحالف أحزاب صغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تفضيل التصويت الإجماعي على التصويت النسبي في انتخاب البرلمان (أو على الأقل للتوصية بجمع طريقتي التصويت معاً). وتسمح وسائل أخرى بتقوية السلطة التنفيذية وكذلك قدرة السلطات الخاصة المؤقتة أو فرض السلطة القضائية لقوانين ذات مفعولٍ رجعي بهدف تجنّب عرقلة القضاء مسبقاً لتطبيق البرنامج. يمكن للاستفتاء أن يكون سلاحاً فعالاً في يد حكومةٍ ما بمجرد أن تنفرد بالمبادرة به.» (المصدر نفسه/٣٤).

مقاربة للتأثيرات الشاملة لسياسات الثنائي صندوق النقد الدولي/البنك الدولي: العواقب الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي

١ - التعليم

تتدهور المؤسسات التعليمية، ويغلق بعضها أبوابه، ويجري تسريح المعلمين بسبب نقص الأموال أو أنّ رواتبهم تدفع بتأخير عدة أشهر. يجري تعويض هذا النقص في الأموال بفرض رسوم تسجيل، وبتحصيل رسوم من اتحادات أولياء أمور الطلاب والمجتمعات المحلية... بيد أنّ هذا المسار يتضمن الخصخصة الجزئية للخدمات الاجتماعية الأساسية والاستبعاد بحكم الواقع لقطاعات واسعة من السكان (ولاسيما في المناطق الريفية).

إنّ شرطي البنك الدولي الواضحين لمنح قروض التكييف في القطاع الاجتماعي هما تجميد عدد المجازين في مدارس إعداد المدرسين وزيادة عدد الطلاب لكل

معلم. يجري تخفيض ميزانية التعليم، ولا يعود الطلاب يمضون سوى نصف يوم في المدرسة، وهكذا يجري إنشاء «صفوف بدوامين»، إذ يتوجب على كلّ معلم الاهتمام بصفين، واحد صباحي وآخر بعد الظهر (ندياي، ١٩٩٥). إذن، فقد أصبح يقوم بعمل معلمين اثنين. يوجه الوفر المحقق بالتسريح نحو الدائنين الرسميين.

لكنّ هذه الإجراءات الهادفة لـ«كفاية التكاليف» تعتبر غير كافية: ففي إفريقيا جنوبي الصحراء، اقترح مؤخراً بعض مانحي الأموال صيغةً تتمثل في إلغاء أجر المعلم بمنحه قرضاً صغيراً يسمح له ببناء «مدرسته الخاصة».

غير أنّ الحكومة تبقى، بالتوافق مع هذه الخطة، مسؤولةً عن مستوى «نوعية» التعليم.

في إفريقيا، سجّلت نسب التسجيل في المدارس الابتدائية قفزةً إلى الأمام بين العامين ١٩٦٥ و١٩٨٠ فارتفعت من ٤١ بالمائة إلى ٧٩ بالمائة. لكنّها هبطت في العام ١٩٨٨ إلى ٦٧ بالمائة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٢/٤٣).

في زامبيا، وبين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٣، أنفقت الحكومة ٣٧ مليون دولار على التعليم الابتدائي، في حين سددت ١,٣ مليار دولار خدمةً للديون. وبكلماتٍ أخرى، فمقابل كل دولار مستثمر في المرحلة الابتدائية، ترسل الحكومة خمسةً وثلاثين دولاراً إلى الخارج لتسديد الديون. وفي العام ١٩٩٥، انخفض ما أنفقته الحكومة على التعليم الابتدائي لكلّ مواطن ست مرات عما أنفقته قبل عشر سنوات. وفي الواقع، وقعت ٨٠ بالمائة من نفقات المدرسة الابتدائية على عاتق الأسر نفسها.

«في العام ٢٠٠١، تبنى الكونغرس وصادق الرئيس على قانونٍ يفرض على الولايات المتحدة معارضة المشاريع التي تجعل المدارس الابتدائية مدفوعة الأجر (وهي ممارسة تختفي وراء عبارة «استرداد التكاليف» البريئة ظاهرياً). والحال أنّ المدير الأمريكي (في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) قد تجاهل ببساطةٍ ذلك القانون ولم تكن لدى الكونغرس إمكانيةٌ لملاحظة ذلك بسبب السرية في المؤسسات. اكتشفت الحقيقة بفضل تسريب، مما أدى لاستنكار البرلمانيين الكبير، حتى أكثرهم اعتياداً على المناورات البيروقراطية». جوزيف ستيغلتز، خيبات العولمة، ٢٠٠٢/٨٣.

٢. الرعاية الصحية

تدّعي المؤسسات الدولية أنّ إعانات الدولة في مجال الرعاية الصحية تؤدي إلى «توترات في السوق» غير مرغوبة، «يفيد منها الأثرياء». علاوةً على ذلك، ولأسبابٍ تتعلق بـ«عدالة» أكبر و«فعالية» أكبر، تعتقد هذه المؤسسات أنّه يتوجّب على المستفيد من الرعاية الصحية الأولية الدفع لقاء حق الاستفادة، حتى إن كان عضواً في جماعةٍ ريفيةٍ فقيرة.

من جهةٍ أخرى، يقدّر البنك الدولي بأنّ إنفاقاً مقداره ثمانية دولارات لكل شخصٍ سنوياً كافٍ تماماً للوفاء بالمعايير المقبولة للخدمات السريرية.

إنّه الانهيار العام للخدمات العلاجية والوقائية: نقصٌ في التجهيزات الطبية، شروط عمل كارثية، سوء أجور العاملين (أو عدم دفعها). في الحقيقة، أصبحت المؤسسات الصحية الحكومية في إفريقيا جنوبي الصحراء وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا بؤراً للمرض والعدوى. وبالفعل، فنقص المخصصات والأموال للتجهيزات الطبية (بما في ذلك المحاقن والضمادات) وكذلك زيادات أسعار الكهرباء والمياه والمحروقات (الضرورية للتعقيم على سبيل المثال) التي يوصي بها البنك الدولي تزيد احتمال العدوى (بما في ذلك الإيدز).

ينتج عن إجراءات التقشف القاسية هذه استقطابٌ اجتماعي متزايد في نظام تقديم الرعاية الصحية، وتخفيضٌ في السياسة الصحية وزيادةٌ في نسبة السكان – المرتفعة أصلاً – الذين لا تتاح لهم الخدمات الصحية وعودة أمراضٍ معدية كانت قد اجتثّت أحياناً في الماضي (وهذه العودة ناتجةٌ أيضاً عن تخفيضٍ النفقات الحكومية في مجال الوقاية: نظام الصرف الصحي، توزيع مياه الشرب، برامج التمنيع...).

إنّ معدل وفيات الأطفال مؤشّرٌ شديد الحساسية لرفاه أمّةٍ ما. لقد أطاح تطبيق برامج التكييف الهيكلي في بلدان إفريقيا تماماً بالمكتسبات التي حصلت عليها هذه البلدان بشقّ الأنفس خلال خمسة عشر عاماً. ومن أبرز الأمثلة مثال مالي، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٢٣ بالمائة بين العامين ١٩٦٠ و١٩٨٠، وارتفع بنسبة ٢٦,٥ بالمائة بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٥.

التغذية والأمن الغذائي عاملان حاسمان للصحة. وقد خلصت دراسة أجرتها اليونيسيف في عشر بلدان حول تأثيرات التكييف على الصحة إلى أنّ الوضع الغذائي للأطفال قد تدهور في ثمانيةٍ من البلدان موضوع الدراسة. بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٤، وفي خضمّ تطبيق برامج التكييف الهيكلي في زامبيا، ارتفعت الوفيات الناجمة عن سوء التغذية من ٢ إلى ٦ بالمائة في صفوف الأطفال منذ الولادة وحتى الشهر الحادي عشر من عمرهم، ومن ٣٨ إلى ٦٢ بالمائة بالنسبة للأطفال بين سنة و١٤ سنة.

ودائماً في زامبيا، انخفض إنفاق الحكومة في العام ١٩٩٥ بنسبة ٣٠ بالمائة في مجال الرعاية الصحية عنه قبل عشر سنوات. والنتيجة: ارتفاع معدل وفيات الأطفال بنسبة ٢٠ بالمائة.

ينادي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأن يأخذ جميع المستفيدين على عاتقهم نفقات الرعاية الصحية. ففي موزمبيق، انخفض عدد الاستشارات في مستشفى مابوتو بنسبة ٢٤ بالمائة بين العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧. وفي ماليزيا، لا يتوصل ٤٠ بالمائة من السكان للخدمات الصحية الخاصة (بالاسوبراميانيام، انبعاث العالم الثالث، نيسان/أبريل ١٩٩٦).

وعلى مستوى الصحة الإنجابية، تشير أرقام استخدام مستشفيات التوليد في نيجيريا إلى انخفاضٍ من ٦٥٣٥ حالة ولادة في العام ١٩٨٣ (بداية تطبيق برامج التكييف الهيكلي) إلى ٤٣٧٧ في العام ١٩٨٥، ثم ٢٩٩١ في العام ١٩٨٨ (دوجاردان، معهد الطب الاستوائي في أنفير).

ينبغي ربط الانتشار العام لوباء الإيدز وعودة انتشار الملاريا والسلّ بشدة بسياسات التكييف الهيكلي على نحوٍ مباشر. والطامة الكبرى أن تُعهَد للبنك الدولي مهمة الإدارة المالية للصندوق العام للصحة الذي أسسته الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠١ والذي جرى الترويج له إعلامياً بمناسبة قمة السبعة الكبار المنعقدة في جنوة في تموز/يوليو من العام نفسه. مهمة هذا الصندوق هي إيلاء الأولوية للمساهمة في مكافحة الإيدز والملاريا والسل.

تقديم التكلفة الاجتماعية بوصفها تأثيراتٍ جانبية

على مستوى الاقتصاد الكلي، تؤدي هذه الإجراءات المتعلقة بالصحة والتعليم إلى تدهور شروط حياة سكان البلدان المدينة. يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تناقص النفقات الاجتماعية بشدة في عددٍ كبير من البلدان ذات المديونية الكبيرة «بفعل أزمة الثمانينات الاقتصادية وبرامج التكييف الهيكلي التي جرى تبنيها بالتالي، وكان لذلك تأثيرٌ مباشرٌ على حياة السكان ومعدل وفيات الأطفال والتعليم والتغذية» (اليونديب، ١٩٩٢/٧٤).

لكن، وفق منطق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإنّ «التكلفة الاجتماعية» لبرنامج التكييف الهيكلي هي أمرٌ «منفصل»: إذ لا يمكن نسب «التأثيرات الجانبية غير المرغوبة» للنموذج الاقتصادي لأنها تنتمي إلى «قطاعٍ منفصل» هو القطاع الاجتماعي. وفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يجري تعويض التكلفة الاجتماعية بـ«الفوائد الاقتصادية» لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. والتكلفة الاجتماعية ذات مدىً قصير، في حين أنّ الفوائد الاقتصادية ذات مدىً بعيد.

العواقب الاقتصادية لسياسات التكييف

ينهار بشدة الإنتاج الموجه للسوق الداخلية بفعل ضغط الأجور الحقيقية وتحرير الواردات والإجراءات الضريبية وتعديلات الأسعار.

وفي حين أنّ إجراءات صندوق النقد الدولي مكرسة نظرياً لمساعدة البلدان على إعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحقيق فائضٍ في ميزانها التجاري كي تستطيع بالتالي تسديد ديونها وإطلاق مسار إعادة بناءٍ اقتصادي، نلاحظ أنّ ما يحصل هو العكس تماماً. إذ تلغم عملية التقشف القدرة على النهوض وتمنع تخفيف عبء الديون، وتسمح فقط بضمان دفع فائدة الدين كيفما اتفق. بل إنّ إجراءات صندوق النقد الدولي تجعل الديون تتزايد فعلياً:

تساهم القروض المبنية على سياسة التكييف الجديدة والممنوحة لتسديد الديون القديمة في زيادة أصل الدين وخدمته معاً؛

نظراً لتحرير التجارة وتدمير الإنتاج الداخلي، تمنح قروضٌ لأجل قصيرٍ للغاية للسماح للبلد بالاستمرار في استيراد السلع من السوق العالمية؛

تزداد الفاتورة الكلية للواردات بسبب إجراءات خفض قيمة العملة؛

يجري تجميد كل تكوينٍ لرأس المال لا يفيد مباشرةً مصالح الاقتصاد التصديري.

يشكّل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي و«برامج التكييف الهيكلي» التي ينصح بها الثنائي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أداةً قوية لإعادة الهيكلة الاقتصادية، ويؤثر على مستوى معيشة ملايين البشر. ولـ«برامج التكييف الهيكلي» تأثيرٌ مباشر على عملية الإفقار الواسع الموصوفة. لقد أدى تطبيق «العلاج الاقتصادي» إلى ضغط الدخل الحقيقي وتقوية الاقتصاد التصديري عبر يدٍ عاملة منخفضة الأجر. يجري تطبيق «وصفة» التقشف في الميزانية وتحرير التجارة والخصخصات في الوقت نفسه في أكثر من مائة بلدٍ مدين في العالم الثالث وفي الكتلة السوفييتية سابقاً.

التأثيرات السياسية

تفقد معظم البلدان المدينة كل سيادتها السياسية أو جزءاً منها، وكذلك تحكّمها بالسياسات الاقتصادية والنقدية؛ يعاد تنظيم المصارف المركزية ووزارات المالية؛ تتفتت بعض مؤسسات الدولة ممهدةً الدرب لـ«وصاية اقتصادية» خارجية. تشكل الفرق الدائمة وبعثات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «حكومة موازية» تقطع الطريق على المنظمات الاجتماعية والبرلمانات الوطنية.

توضع البلدان التي لا تمتثل لـ«أهداف الأداء» التي يضعها صندوق النقد الدولي ضمن قائمةٍ سوداء. هذه هي اليوم حال السودان، وكانت حالة نيكاراغوا بين العامين ١٩٧٩ و١٩٩٠.

يفرض صندوق النقد الدولي تقوية هيئات الأمن الداخلي (انظر حالة الجزائر): إذ يقدّم القمع السياسي – بتواطؤ نخب العالم الثالث – دعمه لمسارٍ موازٍ من القمع الاقتصادي. يولّد اليأس العميق لشعبٍ أفقره اقتصاد السوق هيجاناتٍ ضدّ «برامج التكييف الهيكلي» وانتفاضاتٍ شعبيةً يجري قمعها بوحشية.

التكييف الهيكلي هو أحد الأشكال الرئيسية المعاصرة للإكراه الاقتصادي الذي تمارسه دول المركز على بلدان المحيط. لنذكّر بأنّ التأثير الاجتماعي للتكييف الهيكلي الذي يطبّق على نحوٍ متزامنٍ في أكثر من مائة بلد مدمّرٌ لأنّه يؤثر على وسائل عيش أربعة مليارات إنسان (شوسودوفسكي، ١٩٩٤ و١٩٩٧).

يدفع تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في عددٍ كبيرٍ من البلدان المدينة إلى «تدويل» سياسة الاقتصاد الكلي تحت الإشراف المباشر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يعملان وفق مصالح مالية وسياسية قوية (ناديا باريس ولندن، مجموعة السبعة الكبار، الحلقة الضيقة للشركات الرئيسية عابرة القومية). ويقمع هذا الشكل الجديد من الهيمنة السياسية والاقتصادية – وهو شكلٌ من أشكال استعمار السوق – الشعوب والحكومات عبر التفاعل غير الشخصي مع قوى السوق (والتلاعب المفضوح بها). والبيروقراطية الدولية المتمركزة في واشنطن مكلّفة بتنفيذ مشروعٍ اقتصادي شامل يؤثر على متطلبات وجود أكثر من ٨٠ بالمائة من سكان العالم.

لم يسبق في أي وقت مضى أن لعبت «حرية» السوق – عبر مسارات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي – دوراً هاماً كهذا بالتأثير على مصير أممٍ «ذات سيادة».

إنّ إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بإدارة مؤسسات واشنطن المالية تنكر على نحوٍ متزايدٍ على بلدان العالم الثالث إمكانية تطوير اقتصادٍ وطني، إذ يحوّل تدويل السياسة الاقتصادية البلدان إلى مناطق مفتوحة اقتصادياً والاقتصادات الوطنية إلى «احتياطيات» لليد العاملة رخيصة الأجر وللموارد الطبيعية.

توحيد الأسعار وعزل سوق العمل

في الوقت الذي توجد فيه فروقاتٌ هامة في مستويات المعيشة بين بلدان الشمال والجنوب، يؤدي خفض قيمة العملات المحلية (انظر أعلاه) بالترافق مع

تحرير التجارة ورفع القيود عن الأسواق الداخلية (عبر برنامج التكييف الهيكلي) إلى دولرة الأسعار المحلية، وتقترب هذه الأسعار للغذاء الأساسي تدريجياً من أسعار السوق العالمية.

على نحوٍ متزايد، تحيط بهذا النظام الاقتصادي الجديد، المبني على تدويل أسعار البضائع وعلى سوقٍ عالميةٍ مندمجةٍ بالكامل، حواجز كتيمة بين «سوقي عملٍ» متمايزتين. بعبارةٍ أخرى، يتميز نظام السوق الكوني هذا بازدواجيةٍ في بنية الأجور وتكاليف العمل بين بلدان المحيط وبلدان المركز. وفي حين تتوحد الأسعار وتنتظم على مستوى الأسعار العالمية، فإنّ أجور منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تفوق الأجور (وتكاليف العمل) في العالم الثالث وفي بلدان الكتلة السوفييتية سابقاً بما يتراوح بين خمسة أضعاف وعشرين ضعفاً. علاوةً على ذلك، فمنذ إغلاق حدود الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، لم يعد بمستطاع اليد العاملة المنتمية للجنوب التجول بحرية كي تؤجّر قوة عملها في بلدان الشمال، مما يعزز الحواجز الكتيمة التي تفصل أسواق العمل على المستوى الكوني.

تقليص دور الدولة وإلغاء جميع المشاريع الوطنية المتمركزة على الذات

يؤكد البنك الدولي بقوة على الرهان البشري في تقليص دور الدولة: «من أصل ٢,٥ مليار عامل، وهو عدد العمال في العالم، يعيش ١,٤ ملياراً منهم في بلدانٍ تواجه المهمة الصعبة المتمثلة في الخروج نهائياً من نظام تدخلي للدولة ومن الحمائية المفرطة أو من التخطيط المركزي (...)» (البنك الدولي، ١٩٩٥/٧).

«في إفريقيا جنوبي الصحراء وفي أمريكا اللاتينية وآسيا الجنوبية، تابعت معظم البلدان بدرجاتٍ مختلفة أشكالاً من التنمية المتمركزة على الذات تحمي بعض الصناعات ولا تلتفت للزراعة. لقد أفادت هذه السياسات عدداً محدوداً من المحظوظين (أصحاب رؤوس الأموال والعمال الموظفين في القطاع المحمي). وكثيراً ما جرى الدفاع عن الامتيازات عبر تدخلاتٍ من نمطٍ مؤسساتي (منع التسريح في أمريكا اللاتينية أو الحفاظ على الوظائف الحكومية بعددٍ يفوق الحاجة في إفريقيا جنوبي الصحراء وآسيا الجنوبية) بدلاً من تبريرها بزيادة الطلب على قوة العمل أو تحسين الإنتاجية» (البنك الدولي، ١٩٩٥/١٦).

«من أجل النمو وتحسين مستوى معيشة العمال، ليس هنالك ما هو أفضل من تطويرٍ عبر السوق، يشجّع الشركات والعمال على الاستثمار برأسمال جسدي وتقنياتٍ جديدة وتأهيل. لقد باءت بالفشل محاولات البلدان التي ظنّت أنّها تستطيع مساعدة العمال عبر سياسة استثمارٍ تشجع الصناعة على حساب الزراعة، عبر الحماية من المنافسة الدولية ووظائف عددٍ صغير من العمال المحظوظين في القطاع

الصناعي، ورفع الأجور أو إقامة وظائف فائضة على الحاجة في القطاع العام (سواءٌ في أمريكا اللاتينية أم في الاتحاد السوفييتي سابقاً أم في أمكنةٍ أخرى» (البنك الدولي، ١٩٩٥/٣).

ينبغي استخلاص عدة عناصر من تصريحات البنك الدولي هذه.

أولاً: هنالك حيلةٌ تستخدم منهجياً لتقديم عمال القطاع الرسمي بوصفهم محظوظين مثلهم مثل أصحاب رؤوس الأموال. لا يوجد في العالم كما يتصوره البنك الدولي صراعٌ طبقي بين الرأسماليين من جانب وبين العمال (فلاحين أو عمال مصانع أو عمال تعليم أو صحة أو عاطلين عن العمل) من جانبٍ آخر. وفق البنك الدولي، يجري الصراع الحقيقي بين المحظوظين (عمال القطاع المحمي أو مدراء قطاع الدولة أو أرباب عمل من القطاع الخاص تحميهم الدولة) من جانب، وبين الفقراء (العاطلون عن العمل وعمال القطاع غير الرسمي) من جانبٍ آخر.

ثانياً: لعبت الدولة دوراً ضاراً في معظم اقتصادات الجنوب أو الشرق، وبالتالي ينبغي تقليص دورها.

ثالثاً: فشلت جميع محاولات إقامة تنمية مستقلة.

رابعاً: نشعر بأنّ كتاب التقرير جذلون لفكرة انفتاح إمكانيات هائلة أمام السياسات النيوليبرالية في مناطق متباينة للغاية مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا الجنوبية والاتحاد السوفييتي سابقاً. بل إنّ الجذل يتخذ شكلاً انتقامياً وحشياً في المقطع التالي المكرس لبلدان الكتلة السوفييتية سابقاً: «كانوا يعتبرون أنفسهم أبطال العالم في العمل، ويضمنون لعمالهم أجوراً يجري رفعها دورياً وحمايةً اجتماعية من المهد إلى اللحد – ولا يرون بالتالي ضرورة وجود نقابات حرة ومستقلة» (البنك الدولي، ١٩٩٥/١٦). هل ينبغي الإشارة إلى أنّ البنك الدولي لم يشر إلى غياب النقابات الحرة إلاّ بدافع ديماغوجي محض، وهو الذي ساند (ولا يزال يساند) كلّ ذلك العدد من الدكتاتوريات، سواءٌ في تشيلي في عهد أوغوستو بينوشيه أم في رومانيا في عهد نيكولاي تشاوشيسكو، إن لم نذكر سوى مثالين؟

يبدو أنّ المهمّ بالنسبة للبنك الدولي هو التخلص من تدخل الدولة ومن محاولات التنمية المتمركزة على الذات والتخطيط. لكن كقاعدة عامة، فالحالات التي سجلت فيها بلدانٌ من المحيط نجاحاتٍ هي تلك التي استندت فيها إلى دورٍ شديد الفعالية للدولة، ولاسيما بلدان اعتبرت حتى وقتٍ قريب نماذج للنجاح (كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وتايلاند والبرازيل والمكسيك). لقد لعبت الدولة، سواءٌ أدارتها برجوازيات وطنية أم عناصر من البرجوازية الصغيرة أم بيروقراطية في البلدان المدعوة ببلدان المعسكر الاشتراكي، دوراً مفتاحياً لإقامة تنميةٍ حقيقية، حتى لو

كانت مشوهة. إنّ «فرط تطور» الدولة في بلدان المحيط (دون أن ندمج فيها بلدان الشرق) ينتج عن ضعف الطبقة الرأسمالية المحلية. لقد شكّلت الدولة دعاماتٍ لبرجوازيةٍ ضعيفة نسبياً لأنّها كانت خارجةً لتوها من الاستغلال الاستعماري.

يهدف البنك الدولي لزيادة تبعية تلك البلدان للرأسمال الكبير في المركز عبر تقليص دور الدولة في المحيط.

من أجل أولئك الذين يرغبون في عرض ردٍّ تقدّمي على هذه الاستراتيجية، ينبغي عليهم محاولة تجنّب عدّة أفخاخ. الفخ الأول هو الدفاع عن الدولة كما لو أنّ محتواها الاجتماعي محايد ودورها إيجابي على نحوٍ واسع. الدولة في بلدان الجنوب الرأسمالية هي أداة هيمنةٍ في أيدي الطبقات المستَغِلة المحلية. تنظّم هذه الدولة قمع الحركات الشعبية وتضمن للطبقة الرأسمالية إمكانية الاستفادة بأكبر راحة بالٍ ممكنة. ينبغي تجنّب أن يترك للنيوليبراليين احتكار انتقاد الدولة.

وفق وجهة النظر هذه، لم يكن كارل ماركس الوحيد الذي شجب الطابع الاستغلالي للدولة الرأسمالية. ألم يقل الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث نفسه: «لقد تأسست الحكومة المدنية لضمان أمن الملكية، لكنها تأسست في الحقيقة للدفاع عن الغني ضد الفقير، أو للدفاع عن أصحاب الأملاك ضد المحرومين منها»؟ (سميث/٦٧٤ من الطبعة الإنكليزية). ربما يستعيد البنك الدولي والنيوليبراليون جملة آدم سميث شرط أن يحذفوا قسمها الأخير. وبالفعل، فالغني وفق خطابهم الديماغوجي هو عامل القطاع العام، وهو يستخدم الدولة لاستغلال الفقير. أمّا ما لا يستطيع البنك الدولي والنيوليبراليين إلا رفضه بوصفه هرطقةً شيوعية، فهو المقطع الذي يقول بهذا الصدد إنّ الدولة قد تأسست دفاعاً عن الملكية الخاصة للغني ضدّ أولئك المحرومين منها.

ينبغي إذن، وبحقّ، محاربة الدولة واستبدالها. تمرّ الإطاحة بالدولة الرأسمالية بثورةٍ تحررية أصيلة، ينبغي أن تؤدي أيضاً إلى ذبول البنى الجديدة التابعة للدولة التي ينبغي أن تقام أثناء فترةٍ انتقالية. الهدف هو إذن بالفعل القضاء على الدولة، عليٍ ألا يكون ذلك بالطبع لترك المجال مفتوحاً أمام قوى السوق، بل لإحلال اتحادٍ حرٍّ للعمال محلّ دكتاتوريةٍ طبقية.

ينبغي طرح السؤال التالي: حين يستهدف البنك الدولي والنيوليبراليون الدولة، ما الذي يريدون فعلاً مهاجمته إن لم يكن نظام الضمان الاجتماعي الممول (جزئياً) عبر الضرائب والتوسع الكبير في نظرهم لأنظمة التعليم والرعاية الصحية الحكومية والتشريعات التي تحمي العامل بنجاحٍ متفاوت من التسريح التعسفي...؟

ما يستهدفه النيوليبراليون هو أولاً فتات الديموقراطية والتضامن الجمعي الموجودة في الدولة أو التي تضمنها الدولة. ومن أين تأتي هذه الفتات، إن لم يكن من خليطٍ من المكتسبات الاجتماعية التي انتزعها المضطهدون بعد أن دفعوا ثمناً غالياً لها ومن التنازلات التي يقدمها المالكون للحفاظ على السلم الاجتماعي؟ علينا الحفاظ على هذه الفتات وتطويرها.

كما يهاجم البنك الدولي امتيازاتٍ أخرى للدولة، فهو يرغب في إلغاء جميع التشريعات الهادفة لحماية السوق المحلية في بلدان الجنوب في الأماكن التي مازالت باقيةً فيها؛ كما يرغب في إلغاء السيطرة التي لا تزال بعض بلدان الجنوب تمارسها على صناعاتها الاستراتيجية وعلى مواردها الطبيعية. بالنسبة للبنك الدولي، ينبغي إلغاء ذلك كلّه للسماح بالتجول الحر الكامل لرؤوس الأموال، وهو أمرٌ سيؤدي حتماً إلى تعزيز هيمنة الشركات عابرة القومية واقتصادات بلدان الشمال.

على هذا المستوى أيضاً، ينبغي تجنّب فخ التوافق مع البنك الدولي في آرائه. فهنالك بالفعل خطرٌ يتمثّل في الاستسلام لخطاب البنك الدولي عبر تخيل أنّ تخلي الدولة عن السيطرة على الشركات ربما ينقص الفساد ويرفع فعالية تلك الشركات وينقص وزن البيروقراطية الفاسدة التي تحتل الدولة. إنّ ذلك يعني الانتقال من تحت الدلف إلى تحت المزراب: لم يعد هنالك من داعٍ للبرهنة على عدم فعالية الإدارة الرأسمالية الخاصة وفسادها.

بالأحرى، ينبغي ممارسة مراقبةٍ صارمة على إدارة السلطات الحكومية. وهذا يعني تفعيل الحركات الاجتماعية، وكذلك إصلاحاتٍ سياسية وتشريعية عميقة.

أسباب التخلف والمدى الاستراتيجي للنيوليبرالية

بين القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين، تشكل تدريجياً اقتصادٌ عالمي تراتبي ربط فيه العنف الذي رافق توسع أوروبا الغربية بين مختلف مناطق الكوكب. وفي مطلع القرن العشرين، برزت ثلاثة أقطاب على رأس أمم هذا العالم: القارة الأوروبية القديمة وعلى رأسها بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة (وكانت مستعمراتٍ بريطانية قديمة حتى أواخر القرن الثامن عشر) واليابان. وهي تشكل «المركز» في مقابل «المحيط» الذي تهيمن عليه.

لم يتضمن هذا المسار نهب القوى الإمبريالية الأوروبية لشعوبٍ بأكملها وحسب، بل أدى كذلك إلى تدميرٍ تدريجي لحضاراتٍ متقدمة، كانت ستتمكن لولا ذلك من مواصلة تطورها الخاص في إطارٍ تعددي، دون المرور بالضرورة بالرأسمالية. لقد دمّرت كلياً أو جزئياً حضارة الإنكا والأزتيك (غاليانو، ١٩٧٠) والهنود والأفارقة... غير أنّ المقاومات لم تكن قليلة. وقد ذكر كارل ماركس بالعبارات التالية مدى المقاومة

في الهند والصين: «تقدم لنا علاقات إنكلترا مع الهند والصين مثالاً ساطعاً على المقاومة التي يمكن لأنماط إنتاج قبل رأسمالية منظمة على نحو كبير تقديمها في مواجهة فعل التجارة الهدّام. كان الأساس الواسع لنمط الإنتاج يتكون من اتحاد الزراعة الصغيرة مع الصناعة المنزلية، التي ينبغي أن تضاف إليها في الهند على سبيل المثال الملكية المشتركة للأرض التي تعيش عليها الجماعات الريفية الهندية، التي كانت أيضاً الشكل الأصلي للملكية في الصين. في الهند، استخدم الإنكليز في آنٍ معاً قوتهم السياسية وقدرتهم الاقتصادية، كحكام وملّاكٍ عقاريين، لتفكيك تلك الجماعات الاقتصادية الصغيرة. وطالما أنّ تجارتهم كانت تمارس تأثيراً ثورياً على نمط إنتاج ذلك البلد، فقد اقتصر ذلك التأثير على تحطيم الوحدة القديمة بين الزراعة والصناعة التي كان يرتكز إليها سكان القرية، محطماً صناعة الغزل والنسيج عند السكان الأصليين بالأسعار المنخفضة للبضائع الإنكليزية. غير أنّ الإنكليز لم ينجحوا إلا تدريجياً في عملهم التدميري، وكان ذلك النجاح أقلّ في الصين، حيث لم تكن لديهم سلطةٌ سياسيةٌ مباشرة» (ماركس، رأس المال، الكتاب الثالث/١١٠٢).

تحقق تراكم رأس المال كذلك داخل بلدان أوروبا القديمة التي أثْرت فيها البرجوازية عبر إفقار طبقاتٍ اجتماعية أخرى (بما في ذلك طبقة النبلاء). وقد طردت جزءاً من فلاحي الأراضي الذين عملت على إرغامهم على العمل في المصانع. لم يتحقق ذلك المسار أيضاً دون مقاومة في أوروبا، فقد حدثت تمرداتٌ فلاحية شديدة الجذرية، واضطرت البرجوازية لإرغام عددٍ كبيرٍ من البروليتاريين على العمل في المصانع (ومن هنا جاءت القوانين المناهضة للتسول، بعد قمعه بالعمل الإكراهي).

عودةٌ إلى المشهد العالمي: إنّ التراكم البدئي لرأس المال على المستوى العالمي لا يتحقق فقط بالنهب، بل كذلك بالتبادل غير المتكافئ. هذا المسار هو الذي وصفه كارل ماركس في الكتاب الثالث من رأس المال، في الجزء الذي خصصه للتجارة الخارجية: «يمكن لرؤوس الأموال الموظفة في التجارة الخارجية أن تنتج معدلات ربح أكثر ارتفاعاً، لأنها تتنافس مع البضائع التي لا تتمكن بلدانٌ أخرى من إنتاجها بنفس التسهيلات، فيبيع البلد الأكثر تقدماً بضائعه بقيمةٍ أعلى من قيمتها الحقيقية، على الرغم من أنّها أرخص ثمناً منها في البلدان المنافسة. وطالما أنّ عمل البلد الأكثر تقدماً يتحقق هنا بوصفه عملاً ذا وزنٍ نوعيٍّ أعلى، فمعدل الربح يرتفع، إذ تباع السلعة بوصفها ذات نوعيةٍ أعلى من العمل الذي لم يجر شراؤه على هذا النحو. ويمكن للوضع نفسه أن يتواجد في بلدٍ نستورد منه ونصدر إليه بضائع. فقد يقدّم البلد كميةً عيانيةً من العمل المجسد أكبر مما يتلقى، ويحصل مع ذلك

على البضائع بسعرٍ أرخص مما لو صنعها بنفسه» (ماركس، الكتاب الثالث/١٠٢١). نشير إلى أنّ كارل ماركس يتحدث عن المزايا التي يحصل عليها رأسماليو التجارة الخارجية، ليس فقط بسبب التبادل غير المتكافئ، لكن أيضاً كوسيلةٍ لإنقاص تكاليف الإنتاج، مما يسمح للنظام الرأسمالي بموازنة ميل معدلات الربح للهبوط.

لا يزال ما وصفه كارل ماركس في القرن التاسع عشر يسمح حتى اليوم بتفسير التبادل غير المتكافئ بين البلدان المختلفة في إنتاجيتها، ولاسيما بين البلدان الرأسمالية المصنعة وبلدان المحيط. وبالفعل، تصدّر البلدان الأكثر تصنيعاً إلى البلدان الأقل تصنيعاً بضائع تستطيع بيعها بأسعارٍ أدنى مما كانت ستكلّف بلدان الجنوب لو أنها أنتجتها بنفسها. على سبيل المثال، يبيع رأسماليو البلدان الأكثر تصنيعاً تجهيزاتٍ صناعية لبلدان الجنوب، محققين ربحاً فائضاً رغم كون تلك التجهيزات تنافسية. والوسيلة الوحيدة المتاحة أمام بلدٍ من الجنوب للبدء بإنتاج تجهيزات دون مواجهة منافسة الشمال هي دعم صناعته الوطنية ونصب الحواجز الحمائية (مثلما فعلت الولايات المتحدة حين أقامت قطيعةً مع التاج البريطاني أواخر القرن الثامن عشر)، والزمن اللازم للتوصل لمسارٍ تراكمي من التصنيع يسمح له بإنتاج سلعه الخاصة بإنتاجيةٍ تعادل إنتاجية منافسيه من الشمال. هذا ما نجحت فيه كوريا الجنوبية إلى حدٍّ ما بالنسبة لتشكيلةٍ معينة من المنتجات.

الصعوبة المزدوجة التي واجهت بلدان المحيط، هي أنّها قد نُهبت على نحوٍ واسع وأنّ الطريق الوحيد الذي تُرك لها بعد ذلك كان طريق الدخول في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وجرى ذلك في معظم الأحيان تحت وصايةٍ مباشرة من بلدان المركز المستعمِرة. وقد اضطرت البلدان التي حاولت تصنيع أنفسها لفعل ذلك في إطار سوقٍ عالميةٍ تغرقها البضائع الصناعية الغربية. «بعبارةٍ أخرى: في حين أنّ السوق العالمية والاقتصاد العالمي قد نشّطا بقوة تصنيع الغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر (...)، أصبحت السوق العالمية والاقتصاد العالمي يمثلان منذ نهاية القرن التاسع عشر إحدى العقبات الأساسية أمام تصنيع العالم الثالث، وذلك بالتحديد بسبب كونهما يكبحان تراكم رأس المال الصناعي» (ماندل، ١٩٦٨/ ١٥٣ - ١٥٤).

من أجل فهم كوابح التنمية، ينبغي أيضاً أن نأخذ بالاعتبار التركيب الاجتماعي لمجتمعات المحيط وتحليله بدقة، آخذين بالحسبان خصوصية كلّ بلدٍ أو مجموعةٍ من البلدان.

على سبيل المثال، هنالك فارقٌ هائل بين مكونين كبيرين للمحيط: أمريكا اللاتينية وإفريقيا. فقد استقلّت الأولى رسمياً منذ القرن التاسع عشر، في حين لم تبدأ الثانية معاناة الاحتلال إلّا في نهايته. وعرفت الأولى بدايةً مبكّرة للتصنيع، واكبت على نحوٍ وثيق بدايات الثورة الصناعية في أوروبا. بالمقابل، حين يكون التصنيع موجوداً في بلدانٍ من إفريقيا جنوبي الصحراء، فهو يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين. تتمتع البرجوازية الأمريكية اللاتينية بتاريخٍ طويل وراءها، في حين لا تزال البرجوازيات الإفريقية في طريقها للتوطّد في عددٍ من البلدان. وهي في بعض الأحيان نتاجٌ جديدٌ لأجهزة الدولة الناتجة عن استقلال الخمسينات والستينات.

الفوارق واضحةٌ إذن إذا اقتصرنا على هاتين القارتين. ومع ذلك، فهما تشتركان في أنّهما جزءٌ من المحيط (مع الغالبية العظمى من بلدان آسيا).

إنّ كبح التنمية لا ينتج فقط من علاقات خضوع المحيط للمركز، بل يعود للبنية الطبقية في بلدان المحيط ولعجز البرجوازيات المحلية عن إطلاق مسارٍ تراكمي للنمو، يتضمن تطوير السوق المحلية.

نفهم بالتالي المدى الاستراتيجي الذي ترتديه الموجة النيوليبرالية في الخمس الأخير من القرن العشرين: إنّ احتمالات تنميةٍ مستقلة في الغالبية العظمى من بلدان الجنوب وفي بلدان المعسكر السابق المدعو بالاشتراكي أصبحت أقل إمكانيةً مما كانت عليه في الحقبة التاريخية السابقة لذلك، إذ أصبح تنافس البضائع ورأس المال في بلدان المركز يكتسح اقتصادات تلك البلدان أكثر من أي وقتٍ مضى.

إنّ العلاج التنحيفي القوي (لا بل التفكيك المحض) المفروض على دول المحيط يهدف لإلغاء الحواجز أمام توسع رأس المال وحركته اللذين تسيطر عليهما بلدان الجنوب. والهدف الذي تتابعه الطبقات المسيطرة في الشمال بتواطؤ حكام الجنوب والشرق واضح. هذا لا يعني أنّ بعض حكومات المحيط لا تحاول عبر مناوراتٍ معينة الحفاظ على سيطرةٍ معينة على الروافع الاستراتيجية لاقتصاد«ها» أو أنّ المضطهدين لا يبرهنون على قدرة مقاومةٍ يمكن لها التوصل إلى شكلٍ تنموي عادلٍ اجتماعياً.

الحواشي

(١) تحذير: الفصل الثالث عشر مزود بالعديد من الاستشهادات من جوزيف ستيغلتز، المستقاةِ من كتاب: خيبات العولمة، الذي ظهر في العام ٢٠٠٢. وتبريرِ ذلك هو أنّه كان في الوقت نفسه فاعلاً في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وشاهداً مفضلاً لها، وهي السياسات التي يجري تحليلها في هذا الفصل. لذلك، فالتفسيراتِ التي يقدمها جوزيف ستيغلتز تنحو لتبرئة البنك الدولي في العديد من المجالات بتوجيه نار النقد أساساً تجاه صندوق النقد الدولي. أخيراً، فالحلول التي يعرضها ليست على مستوى التحديات، على الرغم من تحديده لتلك الأخيرة. غير أنّ كتابه أداةٌ ثمينة، وننصح بقراءته.

الفصل الرابع عشر

النيوليبرالية، أيديولوجية وسياسة
المنظورات التاريخية

هيمنت أيدلوجيا النيوليبرالية تدريجياً على الفكر السياسي والاقتصادي منذ السبعينات، وقد روجت لها الجامعات والمجلات الاقتصادية ووسائل الإعلام وتبنتها كلٌّ من الحكومات ذات التوجه اليميني والتوجه اليساري، مع استثناءاتٍ قليلة. يبدو أن هذه الإيديولوجية لم تغزُ البلدان الصناعية في الشمال وحسب، بلٍ كذلك أوروبا الشرقية (بما فيها روسيا الاتحادية) وبلدان العالم الثالث. فقد التحق الآن بقطار النيوليبرالية العديد من بلدان العالم الثالث التي روجت سابقاً لأفكار النموذج الاشتراكي (بل وحتى الماركسية اللينينية) وفق نسختي موسكو وبكين.

تميِّز متعهدي دُرجة النيوليبرالية الراهنة مجموعةٌ مفككة وانتقائية من أفكار سياسية واقتصادية تعود بأصلها لديفيد هيوم (١٧١١ – ١٧٧٦) وآدم سميت (١٧٢٣ – ١٧٩٠) وجان باتيست ساي (١٧٦٧ – ١٨٣٢) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) وحتى إيمانويل كانط (١٧٢٤ – ١٨٠٤). لكن قبل تحليل هذه الدُرجة، من المفيد تفحص ما سبقها مباشرةً.

خسوف الليبرالية من الثلاثينات إلى السبعينات

تعرّض الفكر الليبرالي لفترة خسوفٍ مديدة استمرت من الثلاثينات إلى نهاية السبعينات، بعدما شغلت الساحة في القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين. أثناء ذلك الوقت، منذ الثلاثينات وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، سيطرت في أمريكا الشمالية والجنوبية سياساتٌ تضمنت تدخلاً قوياً للحكومة في شؤون الاقتصاد. يصدق ذلك على الولايات المتحدة في عهد السياسة الجديدة لفرانكلين روزفلت في الثلاثينات (انظر ثبت المصطلحات) وبعد ثلاثين عاماً في عهد إدارة كينيدي، كما يصدق كذلك على بريطانيا في عهد بيفريدج (بمشورةٍ من كينز) أثناء الحرب العالمية الثانية وفي عهد الحكومات العمالية

المتتالية، وكذلك على فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا والدول الاسكندنافية بعد الحرب. هيمنت الكينزية بتنوعاتها الديموقراطية الاجتماعية أو «الاشتراكية» أو المسيحية – الاجتماعية على الفكر الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما في بلدان أوروبا الشرقية، فقد هيمنت نسخةٌ عقائديةٌ واستبدادية من ماركسيةٍ دعمتها أنظمةٌ بيروقراطية. وقد تلت تأسيسَ «الديموقراطيات الشعبية» بعد الحرب العالمية الثانية تأميماتٌ واسعة النطاق للشركات الخاصة.

برزت في عدد من بلدان العالم الثالث الرئيسية سياساتٌ تنمويةٌ وقومية وحتى اشتراكية، كما هو حال الصين بعد ثورة العام ١٩٤٩. أما الأنظمة المعادية للشيوعية في العالم الثالث، مثل كوريا الجنوبية وتايوان، فقد قامت بإصلاحاتٍ زراعيةٍ جذرية وأنشأت قطاعاً صناعياً صلباً بإشراف الدولة، وهنا السبب المركزي (الذي أُحسن إخفاؤه) الكامن خلف «المعجزة» الاقتصادية التي حدثت في اقتصاد «التنينين». إذ تتعارض السياسات التي أدت إلى النجاحات السابقة لكوريا وتايوان بكل معنى الكلمة مع وصفات النيوليبرالية، وهو أمرٌ لا مبالغة في تأكيده.

دخلت الليبرالية في طور الخسوف نتيجةً للأزمة الاقتصادية المديدة التي بدأت مع انهيار وول ستريت في العام ١٩٢٩ وانتصار الفاشية والنازية وهزيمتهما اللاحقة على أيدي الجماهير وقوات الحلفاء (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا). لقد شقت الحرب وهزيمة الفاشية الدرب أمام تغيراتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ بارزة في العالم، ابتدأت بتنازلاتٍ قدِّمت للطبقة العاملة وبأزمة الإمبراطوريات الاستعمارية والنضالات التحررية لشعوب العالم الثالث. يضاف إلى ذلك النجاح النسبي لإحلال التصنيع محل الواردات في أمريكا اللاتينية والديناميكية الاقتصادية للهند بعد الظفر باستقلالها عن بريطانيا في العام ١٩٤٩ وفي الجزائر بعد استقلالها عن فرنسا في العام ١٩٦٢ وحتى السبعينات ومصر في الحقبة الناصرية في الخمسينات والستينات، إضافةً للتقدم الاقتصادي في البلدان التي زُعم أنها اشتراكية (أوروبا الشرقية والوسطى بعد الحرب، الاتحاد السوفيتي منذ الثلاثينات وما بعدها).

شهدت هذه المرحلة عدداً من الميزات اللافتة للنظر. أولاً، خضوع عدد كبير من الشركات الخاصة للسيطرة الحكومية (التأميم)، بدأ في أوروبا الغربية في أعقاب الانتصار على النازية ثم انتشر في العالم الثالث حتى أواسط السبعينات. وثانياً، نشوء أنظمة الضمان الاجتماعي وانتشارها كجزءٍ مما أصبح يعرف باسم «دولة الرفاه» (انظر ثبت المصطلحات). تم تطبيق مثل هذه الإصلاحات في عددٍ

من بلدان العالم الثالث مثل المكسيك في الثلاثينات في عهد لازارو كارديناس. ثالثاً، تطبيق «الفوردية» كنموذج اقتصادي يتضمن تنمية الاستهلاك الجماهيري للسلع المعمرة في البلدان الصناعية. رابعاً، التوصل إلى تسويةٍ اجتماعية في تلك البلدان بين زعماء الحركة العمالية (أحزاباً ونقابات عمال) وبين طبقات«هم» الرأسمالية، واتخذت هذه التسوية شكل اتفاقياتٍ ساهمت في السلم الاجتماعي. ظهرت تلك الميزات وازدهرت في إطار نموٍ متواصلٍ في البلدان الرأسمالية المتطورة والعالم الثالث وما أطلق عليه اسم البلدان الاشتراكية.

ترافقت تلك التطورات السياسية والاقتصادية واسعة المدى بتجديدٍ للماركسية غير العقائدية في أنحاء العالم. ففي البلدان الرأسمالية المتطورة، نُشرت أعمال إرنست ماندل وبول سويزي وبول باران وأندريه فرانك، على سبيل المثال وليس الحصر. أما في كوبا بعد انتصار الثورة، فقد ظهرت أعمال إرنستو تشي غيفارا في الستينات. وفي أوروبا الشرقية، كان هنالك جاسيك كورون وكارول مودزيلفسكي في بولونيا الستينات، وكارل كوسيك ورودولف بارو، وغيرهم ممن وضع أساس ماركسية غير عقائدية ظهرت في مواجهة النظام الستاليني المتحجر. ومن الهام أيضاً ملاحظة ظهور مدرسة التبعية المتأثرة بالماركسية في أمريكا اللاتينية (تيوتونيو دوس سانتوس وروي ماريني وفيرناندو كاردوسو). أخيراً، هنالك عمل سمير أمين حول فك الارتباط.

الإيديولوجيا الليبرالية تعود عازمةً على الثأر

عادت الإيديولوجيا الليبرالية في السبعينات رداً على الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الصناعية الرئيسية. مثّلت الأزمة بداية موجةٍ طويلةٍ من النمو البطيء، وبالأحرى من الكساد المديد. تسببت الهجمة الليبرالية المضادة في تسريع أزمة ديون العالم الثالث في بداية الثمانينات، وفي الانفجار الداخلي للأنظمة البيروقراطية في أوروبا الشرقية نهاية الثمانينات.

كان انبعاث الليبرالية (أو النيوليبرالية) أساس ومسوغ الهجمة العالمية الشاملة التي شنها رأس المال على العمل بدءاً من النصف الثاني للسبعينات في البلدان الرأسمالية الصناعية، وترافق مع العودة المتقدمة للرأسمالية نتيجةً لانهيار الأنظمة البيروقراطية في الشرق نهاية الثمانينات. كما تضمّن أزمة النماذج «التنموية» في بلدان الجنوب والتي فاقمتها أزمة الدين الخارجي، مؤديةً إلى دورةٍ جديدةٍ من التبعية المتزايدة لبلدانٍ اختبرت جزئياً تصنيعاً مستقلاً (مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل والهند والجزائر). وقد تنضم كوريا الجنوبية إلى صفوف تلك البلدان قريباً.

أما في ما يتعلق بأكثر البلدان تبعية وأقلها تصنيعاً (أمريكا الوسطى، والكاريبي عدا كوبا، وإفريقيا جنوبي الصحراء وجنوب آسيا عدا الهند)، فهي لم تفلت يوماً من التبعية لدول الشمال الرأسمالية. وهي واقعة اليوم بالكامل في قبضة المؤسسات المالية الدولية (ومن ضمنها نيكاراغوا وفيتنام اللتين اختبرتا واقعياً ثورتين أصيلتين).

انضمت ببطء إلى جوقة النيوليبرالية مؤسساتٌ مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (سيبال CEPAL) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد UNCTAD)، على الرغم من أن ذلك المسار لم يكن هيناً دوماً (يشهد على ذلك تقرير عام ١٩٩٥ الذي تم الاستشهاد به في مواقع أخرى من هذا الكتاب). أما حركة عدم الانحياز، فلم تنج من الأزمة اليوغسلافية ولا من أزمة ديون العالم الثالث ولا من الهجمة النيوليبرالية الشاملة.

الإيديولوجيا النيوليبرالية ليست حصيلةً للأزمة

كانت الإيديولوجيا الليبرالية (أو النيوليبرالية) موجودةً قبل اندلاع الأزمة بوقت طويل. فقد واصل عددٌ من الاقتصاديين والقادة السياسيين تمييز أنفسهم بالأفكار الليبرالية على الرغم من تفوق السياسات الكنزية أو المحابية للاشتراكية. وكان بعضهم يشحذ منذ وقت طويل دهاءه النظري ويوظّفه في معركةٍ إيديولوجيةٍ واسعة النطاق مع الأفكار الكينزية المفضلة في الشمال، ومع الأفكار التنموية في الجنوب (ممثلة بأشخاص مثل رئيس سيبال راؤول بريبيش)، ومع الأفكار الماركسية والاشتراكية عموماً في شتى بقاع العالم.

الأسس النظرية لمختلف تيارات النيوليبرالية

يصعب منهجياً تعيين العقائد الرئيسية للفكر النيوليبرالي. يصحّ الأمر كذلك على الفكر الماركسي أو الكينزي، فلكلٍ من مدارس الأفكار تلك تياراتٌ مختلفة، وتوجد محاولاتٌ للجمع بين الأفكار الليبرالية وما بعد الكينزية من جانب، وبين الأفكار الليبرالية وما بعد الماركسية من جانبٍ آخر.

يستند فكر المدرسة الليبرالية (والنيوليبرالية) عموماً إلى قاعدةٍ واسعةٍ ومنتقاة من الأعمال، تتضمّن مفاهيم نيوكلاسيكية مثل النظرية الكمية للنقد وقانون ساي ونظرية الأسعار المستندة إلى تفاعل العرض والطلب ونظرية الميزات المقارنة.

إن فريدريك فون هايك (١٨٩٩ – ١٩٩٢) وبول سامويلن مثالان جيدان على الصعوبة البالغة في التعيين الواضح لمؤشرات النيوليبرالية. يتمتع هايك اليوم بشعبيةٍ هائلة بوصفه ما فوق ليبرالي، مع أنه يرفض عدة فرضيات أساسية في الفكر النيوكلاسيكي. أما ساموليسن، فهو لا ينتمي لتلك المدرسة الليبرالية، مع أنه طالب في الخمسينات بتجميع الفكر النيوكلاسيكي.

رواد النيوليبرالية

آدم سميث

قام آدم سميث في كتابه «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» (١٧٧٦) بجمع مساهمات عددٍ من مدارس الفكر الاقتصادي، من بينها مدرسة الفيزيوقراطيين الفرنسيين. وقد عارض الميركانتيلية التي كانت مسؤولةً عن قرنين من النزعة الحمائية وتدخل الدولة.

وجدت الميركانتلية تعبيراتها السياسية في الكوليبرتية الفرنسية والبوليونية الإسبانية وسياسات أوليفر كرومويل ووليام بيتي في إنكلترا. يُذكر سميث لحكايته المجازية عن «اليد الخفية». ووفقاً له، ينجز كل فردٍ «هدفاً مستقلاً تماماً عن نواياه... وفي حين يسعى وراء كسبه الشخصي، فكثيراً ما يعمل على نحو فاعل لصالح المجتمع من غير أن يكون الأخير حافزه الحقيقي» (سميث ١٧٧٦/٢٥٦).

وفقاً لسميث، يجب أن يقتصر الإنفاق العام على شؤون الدفاع والعدالة والأشغال العامة، حين لا يرغب رجال الأعمال في تحمل مسؤوليتها بأنفسهم. «في هذه الشؤون، لا يمكن للربح أن يغطي النفقات» (سميث ١٧٦٦/٣٧٠). توافقت أفكار سميث مع التطور الهائل للرأسمالية الإنكليزية في القرن الثامن عشر وشكلت أحد الأجزاء المؤسسة لـ«الليبرالية الاقتصادية».

علينا أن نتذكر أن سميث لم يكن مصدر إلهام لليبراليين (والنيوليبراليين) فقط، فقد تبنى ماركس بعض أجزاء تحليله (وما دافع بّه الميركانتليون) في نقده للاقتصاد السياسي. وفي الواقع، «العمل هو معيار القيمة الحقيقي» بالنسبة لسميث (سميث ١٩٧٩/٣١). توسع ديفيد ريكاردو في هذا المفهوم، وطوره ماركس أكثر معترفاً بدينه لسميث وريكاردو. خلافاً لسميث، استخدم ماركس أيضاً عدداً من مساهمات الميركانتليين. (انظر لابيكا وبينسوسان ١٩٨٥/٧٤٠).

أطلق سميث عدداً من الأحكام التي يجد فيها نيوليبراليو اليوم ما يثير الحنق:

«كثيراً ما يتذمر رجال الأعمال الإنكليز من مستوى الأجور المرتفع في بلدهم، ويقولون إن هذا المستوى المرتفع هو سبب عدم قدرتهم على بيع سلعهم بأسعارٍ تنافسية في البلدان الأخرى، لكنهم لا يتحدثون البتة عن أرباحهم الفاحشة. يتذمرون من أرباح الآخرين المرتفعة، لكنهم يصمتون عن أرباحهم الخاصة. في العديد من الحالات، تكون أرباح رأس المال المرتفعة مسؤولةً عن ارتفاع الأسعار أكثر من الأجور العالية». (سميث ١٩٧٩/٥٣٤).

يعتبر نيوليبراليو اليوم هذا الحكم كفراً صريحاً، فالأجور بالنسبة لهم مرتفعة جداً دوماً وتسبب التضخم والمزاحمة الرديئة.

جان باتيست ساي

وصف ساي في العام ١٨٠٣ قانوناً تلعب النقود وفقه دوراً محايداً في الاقتصاد و«يخلق العرض فيه طلبه الخاص». لذلك، لا يمكن أن توجد أزمة فائض إنتاج في اقتصاد حرية السوق. يعد قانون ساي مرجعاً أساسياً للاقتصاديين الليبراليين (والنيوليبراليين). والحال أنّ الوقائع أثبتت عدم صحته منذ إعلانه، وهو ما توصل إليه عدد كبير من الاقتصاديين، من مالتوس (مبادئ الاقتصاد السياسي من وجهة نظر تطبيقها العملي) إلى سيسموندي (مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسي، أو الثروة بعلاقاتها مع السكان) وماركس.

ديفيد ريكاردو

في نظرية ريكاردو عن المزايا التنافسية (ريكاردو ١٩٧٧[١٨١٧]/الفصل السابع)، عزّز على نحوٍ حاسم موقف سميث لمصلحة التجارة الحرة وتقسيم العمل الدولي. وفق ريكاردو، يحسن البلد صنيعاً إن تخصص في مجالات الإنتاج التي تكون كلفتها النسبية أخفض، أي في المجالات التي تمتلك فيها أكبر ميزةٍ تنافسية. خلافاً لسميث، يجادل في وجوب تخصص البلدان التي لديها مزايا تنافسية في كل مجالات الإنتاج عليها. يظهر ريكاردو في مثالٍ شهير أنه إذا كانت البرتغال أكثر كفاءةً من إنكلترا في إنتاج كلٍّ من النبيذ والنسيج، فعليها أن تتخلى عن إنتاج الأخير إن كانت ميزة سعر نبيذها أكبر. وفي المقابل، على إنكلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج حيث يكون عائق إنتاجه أقل.

المؤثرات الأخرى في النيوليبرالية

لا يستلهم نيوليبراليو اليوم سميث وساي وريكاردو وحسب، بل اقتصاديين آخرين مثل وليم ستانلي جيفورنز (نظرية الاقتصاد السياسي ١٨٧١) وكارل مينجر (مبادئ الاقتصاد السياسي، Grundsätze des Volkwirtschaftlehre ١٨٧١) وليون والراس (من أجل عناصر اقتصاد سياسي، أو: نظرية الثروة الاجتماعية، ١٨٧١). انتقد هؤلاء الاقتصاديون تحليل ريكاردو (وماركس) للقيمة، وكذلك تحليل ريكاردو للتوزيع، وطوروا نظريةً عن الأسعار تستند إلى مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة. يشير الفكر الاقتصادي المهيمن إلى هذه النظرية بوصفها «ثورةً حدية». ضمن هذا الإطار، طور والرس نظريةً حول التوازن العام الرائج في أوساط نيوليبراليي اليوم. في هذا النظام، يعرّف المجتمع بوصفه آليةً طبيعية (مماثلةً للعضوية الحية أو النظام الشمسي) يضمن الأفراد ضمنها بحرية التوزيع الأمثل للموارد، مما يضمن أمثل أداءٍ اقتصادي.

ولإكمال قائمة مراجع نيوليبراليي اليوم، يتوجب علينا إضافة النظرية الكمية للنقد. يمكن اكتشاف هذه النظرية في أعمال سميث وريكاردو، رغم أنها تعود بتاريخها لما يقارب القرن السادس عشر. وهي تعلّل حركة الأسعار بكمية النقد في التداول.

تصنف بعض علوم الاقتصاد هذه المراجع مجتمعةً على أنها تركيبةٌ «نيوكلاسيكية». كما أشار بود وجيل دوستاليه (١٩٩٥)، «عبر ذلك كله، عارضت الحياة الواقعية على طول الخط تحليل العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين والنيوكلاسيكيين الذي يعتبر حرية توظيف الأسواق كافيةً لضمان الاستخدام الكامل للموارد وتوزيعها الأمثل».

دحض علماء الماركسية، بدءاً بماركس وإنجلز، مختلف عناصر هذا المكوّن الانتقائي النظري حين هيمنت الماركسية على قسمٍ كبير من الحركة الدولية للطبقة العاملة.

كان كينز أصلًا، وباعترافه، نصيراً للقضية الليبرالية. لكنه، وبعد خمسة وسبعين عاماً من ماركس وإنجلز، طور نقداً جذرياً لشتى النزعات الأساسية في المذهب الاقتصادي الكلاسيكي (الليبرالي). وفي رده على ساي وسميث على سبيل المثال، سلط كينز (١٩٤٥[١٩٣٩]) – مثله مثل ماركس الأضواء على المساهمات الميركانتيلية. ومع ذلك، ناصر المذهب الليبرالي في العديد من المسائل ذات الطبيعة المفتاحية، كتعريف الراتب الحقيقي بجعله معادلاً للإنتاجية الحدية للعمل على سبيل المثال (انظر بود ودوستاليه ١٩٩٥/٥٤).

المزيد عن خسوف الليبرالية

نتيجة لكساد العشرينات والثلاثينات، انطلقت موجةٌ جديدة من الانتقادات للمذهب النيوكلاسيكي على قاعدةٍ ذرائعيةٍ واسعة. كانت تلك الموجة دوليةً وشملت زعماء سياسيين واقتصاديين من شتى التيارات: مفكرين برجوازيين متنورين واشتراكيين وماركسيين، قدموا في سياق البطالة الشاملة والكساد مقترحات الأشغال العامة الكبرى وإعادة تدوير المال العام وحتى مصادرة المصارف. كانت هنالك مصادر واسعة التنوع لهذه المقترحات: البروفيسور الألماني هلمر شاخت، الاشتراكي البلجيكي هنري دومان (١٩٣٣)، مؤسسو مدرسة استوكهولم بتأييدٍ من الديموقراطيين الاجتماعيين في السويد، اشتراكيو الفابية وكينز في بريطانيا، جان تنبرغن في هولندا، راغنار فريش في النرويج، مجموعة إكس كريز في فرنسا، الرئيس المكسيكي لازارو كارديناس (١٩٣٥ – ١٩٤٠)، خبراء البيرونية في أرجنتين الثلاثينات، رئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت (المنتخب في العام ١٩٣٢) وسياسته الجديدة.

تم تلخيص المدى الكامل للمقترحات والسياسات الذرائعية جزئياً في مؤلف كينز «النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقد» في العام ١٩٣٦.

الثورة الكينزية

لقد غذّت العملَ التحضيري الذي قام به كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) لوضع أساس «النظرية العامة» الحاجةُ لإيجاد حلٍّ لأزمة النظام الرأسمالي المستشرية. علاوةً على ذلك، كان لا بدّ أن يتوافق هذا الحل مع استمرارية النظام. كان العمل جزئياً حصيلة مسارٍ جمعيٍ واسع النطاق، عن طريق مجموعات وأفراد آلت إلى شتى تيارات الكينزيّة، غالباً ما كان أحدها على خلافٍ مع الآخر، مال بعضها إلى مواقف ماركسية، مثل جوان روبنسون الإنكليزية وميشيل كالكي البولوني اللذين صاغا واقعياً المكونات الأساسية للنظرية العامة قبل كينز. وطوّر آخرون على نحوٍ تدريجي ميولاً اقتصادية ليبرالية أو نيوكلاسيكية كان كينز قد شجبها بشدة.

يعلن كينز في أحد مؤلفاته أنه يدين بالكثير للفيلسوف الإنكليزي جورج إدوارد مور لأنه علّمه كيفية التحرر من الأخلاقيات السائدة في عصره والذي «وقانا جميعاً أخيراً من سخافات البنتامية المعروفة باسم الماركسية» (الاستشهاد من بود ودوستاليه ١٩٩٥).

كان كينز ناشطاً سياسياً في مفاوضات معاهدة فيرساي التي ميزت نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد استقال من الوفد البريطاني احتجاجاً على ضخامة التعويضات التي فرضت على ألمانيا. بعدها مباشرةً، ألّف كتاب: العواقب الاقتصادية للسلام (١٩١٩). وفي كتيبه: نهاية سياسة «دعه يعمل دعه يمر» (١٩٢٦)، كتب: «من غير الممكن الاستدلال من مبادئ الاقتصاد السياسي أن المصلحة الشخصية المتنورة تصب دائماً في المصلحة العامة» (اقتبسه بود ودوستاليه ١٩٩٥).

في العشرينات، أدان كينز سياسات حكومة المحافظين التي ترأسها ونستون تشرشل، وعارض السياسات الليبرالية (النيوكلاسيكية) التي أدت إلى إضراب عمال المناجم الذي تبعه الإضراب العام في العام ١٩٢٦. فيما بعد، دعا إلى سياسة استثمارٍ عام كبرى. وفي حين حافظ على صلات ودية مع حزب العمال، أيد حزب الأحرارَ وعينته حكومتهم في أعقاب هزيمة المحافظين في العام ١٩٣٠ عضواً في لجنة ماكميلان المكلفة بدراسة الوضع الاقتصادي. وفي العام ١٩٣٠، أصبح مستشاراً للحكومة نفسها.

تعمقت الأزمة الاقتصادية بعد انهيار وول ستريت في العام ١٩٢٩، مما دفع كينز للقيام بتحليلٍ عن العمالة والفائدة والنقد، عزز قناعته بوجوب زيادة تدخل الدولة، وزيادة إنفاقها لتعويض عدم كفاية الطلب، وبالتالي دفع الاقتصاد والعمالة.

أصبح فيما بعد طرفاً في جدالٍ عنيف مع فريدريك فون هايك. وعلى الرغم من أنّ الأخير رفض، مثل كينز، بعض أطروحات سميث وريكاردو ووالراس وجيفونز، فقد صاغ مع لودفيغ فون ميزيز (١٨٨١ - ١٩٧٣) مجموعةً من الأفكار ما فوق الليبرالية تعارض بضراوةٍ الميول الرئيسية في الثورة الكينزية.

وفي حين كان كينز ومناصروه الاقتصاديون مقتنعين أن انهيار الاستثمار هو علة الكساد الكبير، رأى هايك وزملاؤه أن فرط الاستثمار المتأتي عن السياسات المالية المتساهلة هو العلة. الاستهلاك والاستثمار رهنٌ بتدخل الدولة القوي وفق كينز، أما وفق هايك، فتدخّل الدولة ينقص الأموال المتاحة للاستثمار الخاص. وفق كينز، يتوجب رفع الأجور لتحفيز الاستهلاك، بينما يتوجب خفضها، وفق هايك، ضمانةً لتجديد كامل العمالة. وقد ملأ الجدال صفحات الصحف البريطانية في العام ١٩٣٢ (تايمز).

اعتقد كينز بوجوب تسخير السياسة الاقتصادية لتخفيض معدل البطالة المرتفع وتوزيع الموارد على نحوٍ أكثر إنصافاً. إن لم تلاحق الحكومة أهداف العمالة الكاملة وتحقيق مساواة أكبر، جادل كينز، فهنالك خطر انتصار الفاشية أو الشيوعية. يتوجب أن تؤدي سياسة الحكومة في تخفيض أسعار الفائدة المرتفعة التي حولت الموارد الحيوية إلى القطاع المالي إلى تدمير الطبقة الطفيلية، بلاء النظام الرأسمالي. ومع ذلك، صرّح كينز في الآن ذاته أنّ نتائج نظريته هي:

«محافظة باعتدال من حيث مضمونها. وبينما تشير للأهمية الحيوية لإنشاء سيطرةٍ مركزيةٍ على شؤونٍ متروكةٍ حالياً لمبادرات الأفراد أساساً، فهنالك حقولٌ واسعةٌ من النشاط لم تمسها هذه السيطرة (...) لذلك أتصور أن تأميماً شاملاً على نحوٍ ما للاستثمار سيثبت أنه الطريقة الوحيدة لضمان الاقتراب من العمالة الكاملة (.....). لا تدعو النظرية صراحةً إلى نظام دولةٍ اشتراكيةٍ تهيمن على معظم حياة المجتمع الاقتصادية (كينز،١٩٣٦/٣٧٧ - ٣٧٨).

وضعت وصفات كينز موضع التطبيق في العديد من مناطق العالم حتى السبعينات، وأثّرت بقوةٍ على العديد من الاقتصاديين مثل بول ساموليسن وجون كينث غالبريث وجيمس توبن وراؤول بريبيش.

التحضير للثورة المضادة النيوليبرالية

حدث رد فعلٍ سريع على سياسات تدخل الدولة الساعية لتحفيز الطلب والتحرك نحو العمالة الكاملة. فمنذ مطلع الثلاثينات، تنطّع هايك وفون ميزيز لهدم مقترحات كينز، لكن ذلك لم يجدِ نفعاً.

«منذ العام ١٩٤٥، وفي شتى الدوائر الأكاديمية وأوساط رجال الأعمال، انبثقت مشاريع مختلفة على نحوٍ متزامنٍ لجمع المدافعين الأكفاء عن الليبرالية (الاقتصاد النيوكلاسيكي) بهدف تنظيم ردٍ مشترك على المدافعين عن تدخل الدولة وعن الاشتراكية. جرى تأسيس ثلاثة مراكز للمقاومة بعد الحرب، وهي المعهد الجامعي للدراسات العليا الدولية IUHEI في جنيف وكلية لندن للاقتصاد LSE وجامعة شيكاغو» (أودري ١٩٩٧).

كان هايك يدرِّس في LSE في نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٤٧، أنشأ مع فون ميزيز جمعية مون بيلران SMP التي عقد اجتماعها الأول في نيسان/أبريل ١٩٤٧في فندق بارك في مون بيلران قرب فيفي السويسرية، وضم ٣٦ نجماً ليبرالياً. موّل الاجتماع مصرفيون وصناعيون سويسريون، وأرسلت ثلاث دورياتٍ أمريكيةٍ رئيسية مندوبيها (فورتشن ونيوزويك وريدرز دايجست). وكانت الأخيرة قد نشرت للتو ملخصاً لأحد مؤلفات هايك الرئيسية، «طريق القنانة» (١٩٤٤). يناقش الكتاب من بين قضايا أخرى ما يلي:

«أتاح خضوع الناس لقوى السوق في الماضي تطور الحضارة التي ما كانت لتظهر لولا ذلك. نشارك يومياً عبر هذا الخضوع في بناء شيءٍ أكبر من أن نستطيع جميعاً فهمه بالكامل.»

شارك في الاجتماع فلاسفة واقتصاديون يمينيون من شتى «مدارس الفكر». «في نهاية الاجتماع، تأسست جمعية مون بيلران، وهي نوعٌ من جمعيةٍ ماسونيةٍ نيوليبرالية حسنة التنظيم ومكرّسة لنشر المذهب النيوليبرالي مع لقاءاتٍ دوليةٍ منتظمة» (أندرسون ١٩٩٦). كان هايك وفون ميزيز وموريس أليس وكارل بوبر وميلتون فريدمان من بين أنشط أعضاء المنظمة، التي أصبحت مجلس خبراء الهجمة النيوليبرالية المضادة. وقد نال بعض أعضائها جائزة نوبل للاقتصاد (هايك في العام ١٩٧٤ وفريدمان في العام ١٩٧٦ وأليس في العام ١٩٨٨).

انبعاث النيوليبرالية

جعل تيار النيوليبرالية من جامعة شيكاغو أحد معاقله، حيث أمضى فريدمان كل حياته المهنية، في حين قام هايك بالتدريس فيها بين العامين ١٩٥٠ و١٩٦١. أخذ الناس يشيرون لاحقاً للنيوليبراليين بوصفهم مدرسة شيكاغو ويتحدثون عن «فتيان فريدمان في شيكاغو». في العام ١٩٧٠، أعلن فريدمان أنه رأى في انتصار «الثورة المضادة لنظرية النقد» ما عرّفه بأنه «نبرةٌ متجددةٌ لدور كمية النقد» (فريدمان ١٩٧٠). يجادل فريدمان أنّ كل تنوعات عرض النقود تتبعها تغيراتٌ مرافقةٌ في الأسعار والإنتاج والعوائد. ويجادل بأنّ هذا القانون قد لوحظ لقرونٍ عديدة ويمكن

مقارنته بقوانين علوم الطبيعة. ويستنتج أنّ الدولة لا تستطيع تحفيز الطلب عبر إصدار النقود، خشية ارتفاع البطالة بالقدر نفسه. ويقترح تعديلًا دستورياً يقتضي تغيير عرض النقود بمعدلٍ ثابت يساوي معدل نمو الناتج المحلي على المدى البعيد (بود ودوستاليه ١٩٩٥).

وعلى خطى ساي، يجادل فريدمان أنّ حرية تشغيل الأسواق كافيةٌ لضمان التخصيص الأمثل للموارد والاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية. لقد دحضت وقائع الحياة هذه الرؤية، لكن هذا لم يمنعها من نيل شيوعٍ واسعٍ بوصفها أمراً بديهياً.

لم يبق فريدمان بعيداً عن السياسة، إذ وضع نفسه مباشرةً في المعسكر الرجعي. ففي العام ١٩٦٤، كان مستشاراً اقتصادياً لمرشح الرئاسة الجمهوري باري غولدووتر، وشغل المنصب نفسه لدى ريتشارد نيكسون في العام ١٩٦٨ ورونالد ريغان في العام ١٩٨٠. كما أصبح مستشاراً للجنرال بينوشيت بعد أن أطاح انقلابٌ عسكري بحكومة سيلفادور أليندي في تشيلي في العام ١٩٧٣، وأيّد القمع الممارس ودعا لإجراءات تقشفٍ شديد. وقد عبّر هايك أيضاً عن تأييده لأساليب الجنرال الديكتاتورية والدموية. وفي معرض إجابته على أسئلة صحافي من تشيلي في العام ١٩٨١، قال: «يمكن لأي ديكتاتور أن يحكم بأسلوب ليبرالي، كما يمكن لأية ديموقراطيةٍ أن تُحكم دون أية ليبرالية. أفضّل شخصياً ديكتاتوراً ليبرالياً على حكومةٍ ديموقراطيةٍ تفتقر كلياً إلى الليبرالية» (مقتبس من سلامة وفالييه ١٩٩٤). بعد عشر سنوات من تطبيق وصفاته الاقتصادية، دخلت تشيلي في ركودٍ هبط بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥ بالمائة في العام ١٩٨٢ – ١٩٨٣، وبلغ معدل البطالة ٣٠ بالمائة (أومينامي ١٩٩٦). في الواقع، لم يكن بوسع تشيلي أن تحقق نجاحاً اقتصادياً يذكر في التسعينات إلا بعد قطيعةٍ واضحة مع نهج فتيان شيكاغو.

وفي حين كان فريدمان ملهم رونالد ريغان، كانت مارغريت تاتشر تلميذةً لهايك:

«كان ذلك فقط أواسط السبعينات حين كانت مؤلفات هايك في مقدمة قراءاتٍ قدمها لي كيث جوزيف [مستشار تاتشر الاقتصادي وأحد المشاركين في اجتماعات مون بيلران] واستطعت إدراك أفكاره. حينذاك فقط، اعتبرت حججه المتعلقة بنمط الدولة أثيرةً على قلب المحافظين (حكومة محدودة مستندة إلى حكم القانون)، كنقيضٍ لنمط دولة يجب تجنبه (دولة اشتراكية يحكمها بيروقراطيون لا يخضعون للرقابة) (من الطريق إلى السلطة [١٩٩٥]، اقتبسه أودري ١٩٩٧).

روبرت لوكاس وإنكار البطالة الاضطرارية

أضافت الثورة المضادة النيوليبرالية بعداً جديداً للأفكار الرجعية. ووفقاً لروبرت لوكاس الذي يصف نفسه بأنه نصيرٌ «الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد»، لا وجود للبطالة الاضطرارية. أمّا وفقاً لكينز، فوجودها كان أمراً واقعاً. ومع ذلك، يقول لوكاس إنّ خيار العامل بين العمل والراحة هو الذي يحدّد البطالة. وهو يجادل حول وجوب أن يفترض أي اقتصادي يسعى لفهم تغيرات سوق العمل أنّ العمال يقومون بخيارات عقلانية حول حصّة زمن العمل وزمن الراحة. بكلماتٍ أخرى، فالعاطل عن العمل هو شخصٌ اختار زيادة زمن راحته، حتى لو عنى ذلك انخفاض دخله أو اختفاءه. يجادل أيضاً، منسجماً مع الكلاسيكية القويمة التي استهدفها كلٌّ من ماركس وكينز، في وجود معدلٍ طبيعيٍّ للبطالة، وفي أنّ سعي الحكومة للتأثير عليه بخلق فرص عملٍ سيؤدي إلى نتيجةٍ معاكسة.

حصل لوكاس، الأستاذ في جامعة شيكاغو، على جائزة نوبل للاقتصاد في العام ١٩٩٥ لمساهمته في الهجمة النيوليبرالية. وقد قام وزملاؤه بانتقادٍ جذري لسياسات ريغان، وجادلوا محقين في أنها ابتعدت عن المسلمات المتعلقة بالنقد. وعلى الرغم من أنهم أيدوا خططه الهادفة لإنقاص الكتلة النقدية، إلا أنهم قالوا إن الاقتطاعات الضريبية والإنفاق العسكري المرتفع سوف يفاقمان العجز العام بالضرورة، وهو ما يتعارض مع هدف تلك الخطط. لقد دعموا تخفيض الإنفاق الاجتماعي، لكنهم عارضوا زيادة الإنفاق العسكري. لم يكن لمعارضتهم أي دافع أخلاقي، ولو أنها كشفت التنافر اللافت للنظر بين السياسة النقدية المحافظة لريغان وبين سياساته الفعلية التي تتضمن زيادة العجز العام، إذ أنه طبق جزئياً الأساليب الكينزية لإخراج الولايات المتحدة من الركود عبر زيادة الإنفاق العام. وقد قام بذلك بطريقة رجعية، محولاً الأموال العامة المتزايدة إلى النفقات العسكرية (وأبحاث الفضاء المتعلقة بمشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجية [حرب النجوم]). تصب مواقف ريغان – الذي ينتقده حماة العقيدة النيوليبراليون بشدة، في مصلحتهم مباشرةً، حتى لو كانت التكلفة الاجتماعية باهظة، طالما تعلق الأمر بمصالح الإمبريالية الأمريكية.

المسلمة الرئيسية لنزعة المحافظة الجديدة: تضمن حرية الأسواق التخصيص الأمثل للموارد

لبقاء اليد خفية، يجب أن تكون العين عمياء.

دانيال بن سعيد ١٩٩٥

من اليسير، بطبيعة الحال، عرض حجة عدم وجود مثالٍ على سوق ذي حرية عمل كاملة. وهو أمرٌ صحيح تماماً في بلدانٍ ترفض سلطاتها وعمالها المنظمون

عقائد النيوليبرالية وتتدبر أمر حماية نظام الضمان الاجتماعي وتحافظ إلى حدٍ معقول على عمالةٍ مستقرةٍ وخدماتٍ عامةٍ سليمة، لكنه صحيح أيضاً في بلدان طبقت بحزم سياسات النيوليبرالية.

صحيحٌ أنّ النيوليبراليين الذين يحكمون الولايات المتحدة منذ العام ١٩٨٠ قد قللوا مما يرونه عائقاً لحرية عمل السوق، كإضعاف قوة الحركة النقابية على سبيل المثال والتراجع عن الضمانات الاجتماعية، لكنهم عززوا من جانب آخر عوائق أخرى: عبر التركيز الشديد للشركات الذي أدى إلى احتكار القلة في قطاعات معينة، والحفاظ على إجراءات حمائية في مواجهة المنافسين الخارجيين (حواجز جمركية وتقييدات أخرى على حرية السوق)، وتعزيز قوة اللاعبين الماليين الذي يؤدي إلى «استبداد السوق»، وتقييد حرية دوران اليد العاملة، وعبر تعدد قوانين الجنح المالية التي تعرقل عمل حرية السوق (الصفقات الداخلية، انظر إنرون، غلوبل كروسينغ وقضايا أخرى).

في الوقت نفسه، وفي حالة الولايات المتحدة، ازدادت التفاوتات، وتؤثر الفاقة على أعدادٍ متزايدة من السكان، كما أنّ القسم الأكبر من الوظائف الجديدة قليل الأجر ومؤقت. ارتفع عدد نزلاء السجون من ٢٥٠ ألف نزيل في العام ١٩٧٥ إلى ٧٤٤ ألف نزيل في العام ١٩٨٥ وإلى ١،٦ مليون نزيل في العام ١٩٩٦، ووفقاً لسلطات السجون، فإنّ: «احتمال دخول رجلٍ أسود إلى السجن هو سبعة أضعاف احتمال دخول رجلٍ أبيض.» (لوموند، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧). لم يسبق أن كان هنالك كل هذا العدد من الأنشطة الاقتصادية ذات السمة الإجرامية التي قام بها رؤساء الشركات والموظفون الرسميون والتي شجعتها إجراءات رفع القيود عن تدفق رؤوس الأموال.

يردّ النيوليبراليون دفاعاً عن سجلّهم بأنّ الموارد لا تخصص دائماً بصورةٍ مثلى، لأنّ السوق لا يعمل في أي مكانٍ متحرراً من القيود. تتمثّل المهمة بالتالي في مكافحة العوائق على أمل ازدهارٍ شاملٍ يوماً ما في المستقبل البعيد. وفي الواقع، وبذريعة مطلب حرية السوق (أرض النيوليبرالية الموعودة)، يكون الهدف تدمير مكاسب العمال، والمضطهدين عموماً، باعتبار أنّ الدفاع عنها هو «تصلّبٌ» رجعيٌّ شديد.

تحايل النيوليبراليين: تصوير المضطهَدين كمضطهِدين

لا جديد في المحاججة، إذ تكمن الفكرة في الإشارة إلى الحركة النقابية وتشريعها المدافع عن العمال كأداتين مستبدتين. هاتان الأداتان، تتابع المحاججة، أنشأتهما قطاعات صاحبة امتياز من السكان وظائفها ذات أجرٍ مرتفع ضد أولئك الذين يريدون وحسب قبول ما يعرض عليهم من وظائف. في العام ١٩٤٤، كتب هايك في «طريق القنانة»:

«لم تُستغَل أية طبقة بقسوة مثلما استُغلت القطاعات الضعيفة من الطبقة العاملة من قبل إخوتها أصحاب الامتيازات، وقد أتاحت «القيود» المفروضة على المنافسة هذا الاستغلال. تسببت بضعة شعارات بضررٍ لا يقل عن شعار «تثبيت» الأسعار والأجور، فبضمان أجور القلة، تقلقل وضع الكثيرين باطراد» (هايك ١٩٤٤).

أعلن البنك الدولي الشيء نفسه من حيث الجوهر بعد خمسين عاماً. ففي تقريره حول التنمية في العالم للعام ١٩٩٥، «عالم العمل في اقتصادٍ دون حدود"، يذكر:

«تهدد العقبات، التي يضعها تنظيمٌ صارمٌ لضمان حق العمل أمام خلق فرص العمل، بحماية أصحاب الرواتب على **حساب القطاعات المستبعدة، العاطلين عن العمل وعمال القطاعات الريفية وغير الرسمية.**» (١٠٤) التشديد مضاف.

يسقط ضمان العمل، فهو يزدهر على حساب المضطهَدين!

«هنالك سبب معقول للخشية من أن أولئك الأكثر استفادةً من الضمان الاجتماعي يقومون بذلك **على حساب باقي العمال**».(١٠٤)

يسقط الضمان الاجتماعي!

«ما من شكٍّ في أنّ نقابات العمال غالباً ما تتصرف كاحتكاراتٍ لضمان تحسين الأجور وشروط العمل لأعضائها على حساب مالكي رأس المال والمستهلكين وقوة العمل خارجها.» (٩٥)

تسقط نقابات العمال!

في الوقت الحاضر، هنالك مقلّدون لهايك وفريدمان في الشرق. فقد صرّح رئيس وزراء جمهورية التشيك السابق فاتسلاف كلاوس الذي أصبح رئيساً في العام ٢٠٠٣ للأسبوعية البريطانية الإيكونوميست بما يلي:

«النظام الاجتماعي في أوروبا الغربية أسير القواعد والنواظم الشديدة. فدولة الرفاه، بكلّ مدفوعاتها السخية غير المشروطة بالمعايير أو الجهد أو الجدارة، تدمر أخلاق العمل والإحساس بالمسؤولية الفردية. عمال القطاع العام محميون أيضاً أكثر مما ينبغي. يجب القول إن ثورة تاتشر، أي الثورة الليبرالية المعارضة للكينزية، تقع وسط مجرى أوروبا الغربية، ويجب نقلها إلى الشاطئ الآخر» (اقتبسه أندرسون ١٩٩٦).

في وثيقة أخرى أعدها البنك الدولي للقمة العالمية حول التنمية الاجتماعية التي نظمتها الأمم المتحدة في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، يجادل البنك الدولي في ما يخص بلدان العالم الثالث: «لا يستفيد من الحد الأدنى للأجر وتأمين البطالة وتعويضات التسريح وتشريع ضمان العمل عمال القطاع غير الرسمي والأرياف والذين يعتبرون أغلبيةً في البلدان النامية» (البنك الدولي ١٩٩٥ ـ ب).

ينسجم هذا النوع من التصريحات مع تلك التي يطلقها بطلٌ آخر من المحافظين الجدد هو جورج جيلدر (١٢٧/١٩٨١)، الذي يعتبر «أنّ الضمان الاجتماعي يقوّض العمل والأسرة ويبقى الفقراء في فقرهم.» من المفيد الإشارة أن جيلدر يبسط هذه المقاربة على الكوكب كله، بما فيه البلدان الصناعية! تذكّر مثل هذه التصريحات بشيءٍ كتبه توماس مالتوس في مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي» (١٨٢٠): «لتأكيد ذلك، ربما يُنظر إلى قوانين الفقر بوصفها إضعافاً لإرادة عامة الناس وقابليتهم على النهوض. وهي بذلك تضعف أقوى دوافع العمل.»

صندوق النقد الدولي وعدم وجود البطالة الاضطرارية

وفقاً لجوزيف ستيغلتز (٢٠٠٢)، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد العام ٢٠٠١، لا يزال مذهب عدم وجود بطالةٍ اضطراريةٍ راسخاً بعمقٍ داخل صندوق النقد الدولي:

«في بعض الجامعات التي يلجأ الصندوق عادةً لخدماتها، تتضمن المناهج الرئيسية نماذج لا تحتوي أبداً على مفهوم البطالة. ومع ذلك، ففي النموذج التنافسي القياسي النموذج الذي ترتكز عليه أصولية صندوق النقد يساوي الطلب دوماً العرض. لا وجود البتة لبطالةٍ اضطرارية إذا كان الطلب على قوة العمل يساوي العرض. فمن لا يعمل يكون قد اختار بوضوح ألا يعمل... وفي حين أنّ هذه النماذج قد تقدم بعض التسلية ضمن المناخ الأكاديمي، لكنها تبدو غير ملائمة لفهم مشاكل بلد مثل جنوب إفريقيا المصاب بمعدلات بطالة تجاوزت ٢٥ بالمائة منذ تم تفكيك نظام التفرقة العنصرية.

لا يستطيع اقتصاديو صندوق النقد تجاهل وجود البطالة بالطبع. فوجود البطالة غير ممكنٍ من وجهة نظر أصولية السوق... ولا تتوقّف المشكلة على الأسواق، بل على أمرٍ آخر النقابات الجشعة والسياسيين الذين يتدخلون في آليات حرية السوق، عبر المطالبة بأجور عالية جداً والحصول عليها. هنالك إذن سياسةٌ واضحةٌ تتضمن تخفيض الأجور في حال وجود بطالة».

سخافات الفكر النيوكلاسيكي والنيوليبرالي

إمبريالية الاقتصاد النيوكلاسيكي (مقتطفات من بود ودوستاليه، ١٨٣/١٩٩٥ - ١٨٥):

لطالما انتقدت النظرية النيوكلاسيكية لاختزاليتها التي تجعلها غير قادرة على الإحاطة بتعقيدات العالم الذي نحيا فيه. تكمن المفارقة في أن بعض المنظرين النيوكلاسيكيين المرتبطين بمدرسة شيكاغو ردوا على هذا النقد بدفع اختزاليتهم إلى درجة اعتبار نظريتهم مفتاح المعرفة الكلية لكافة الظواهر الاجتماعية. أما

العلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم السياسة والتاريخ وعلم النفس، فهي فائضةٌ عن الحاجة.

وفق هذه النظرة للأمور، فالمجتمع هو جمعٌ لعوامل مستقلة (الأفراد والأسر والشركات). ولكل عاملٍ إرادةٌ حرة، هي تفاعل شتى القرارات الفردية التي تحدد سياق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كل عاملٍ خاضعٌ لسلسلة من التقييدات المدركة والمادية بطبيعتها. والمصادر المتاحة لكلّ عامل (سلع، خدمات، موارد إنتاج، معلومات) محدودة، ويمكن توقع سلوكه بناءً على فرضية أن كل عامل سيتصرف عقلانياً. هذه الفرضية هي في الواقع لب الإشكالية النيوكلاسيكية...

...قام بالخطوة الكبيرة بيكر (الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في العام ١٩٩٢) ومينسر، وكلاهما من مدرسة شيكاغو. وقد قاما بتطبيق هذه المقاربة، المستندة إلى فرضية السلوك العقلاني لكل عامل مستقل، على كل النشاطات البشرية. وسمح لهما ذلك بتفسير أي سلوكٍ بشري، بما في ذلك النشاطات الإجرامية. ينظر إلى هذه النشاطات، مثلها مثل غيرها، باعتبارها حصيلة حساب عقلاني للأرباح (قصيرة أو بعيدة المدى)، مقارنةً بالتكلفة (مخاطر الاعتقال والعقاب). عمم بيكر وزملاؤه هذا التحليل ليشمل الزواج والحمل والتربية والطلاق وتقاسم الأعمال المنزلية. يعتمد الأمر في كل حالة على تحليلٍ عقلانيٍّ للربح التكلفة. يظهر انبثاق تخصصاتٍ كهذه مثل «الاقتصاد الجديد للعائلة» (بيكر ١٩٦٨، بيكر ولاندز ١٩٧٤) توسّع حقل التحليل في ما يخص الكائن الاقتصادي والخيارات العقلانية...

...إضافة لوصف تلك التغييرات بـ«الثورية»، فقد وصفت أيضاً بـ«الامبريالية» (ستيغلتز ١٩٨٤). كلما أوغل بيكر وزملاؤه بعيداً، كلما قلّت مساحة الأبحاث العبقرية في الأنتربولوجيا وعلم السياسة وعلم الاجتماع وكل العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأن تلك المقاربة الاقتصادية تظهر نفسها وكأنها نظرية عامة تلم بكل السلوك البشري:

(...)ليس هنالك سوى علم اجتماع واحد، وما يعطي علم الاقتصاد قدرته على الغزو الإمبريالي هو حقيقة أن تصانيفنا التحليلية الندرة، التكلفة، التفضيل، الفرصة هي قابلةٌ حقاً للتطبيق عالمياً. (...) على هذا النحو، يكوّن علم الاقتصاد قواعد شاملةً لعلم الاجتماع (هيرشلايفر... الحقل المتوسع للاقتصاد (...)»

الفصل الخامس عشر

أزمة الديون في مطلع القرن الحادي والعشرين: أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوبي الصحراء

أزمة الديون الأمريكية اللاتينية الرابعة: ١٩٨٢

خلافاً لأزمة الثلاثينات، سلّمت حكومات أمريكا اللاتينية بعد الأزمة المكسيكية في العام ١٩٨٢ بالتفاوض على نحوٍ منفردٍ مع دائنيها الأجانب الخاصين (أصحاب الجزء الأساسي من الديون الخارجية)، وذلك تحت وصاية الولايات المتحدة. والسبب الرئيسي الذي ذكرته الحكومات الأمريكية اللاتينية هو: ينبغي منع انقطاع خطوط القروض الخارجية واحداً إثر الآخر. وقد أدّى موقفها إلى خروجٍ هائلٍ للثروات لصالح دائنين خاصين دون أن يمنع ذلك انغلاق صنابير المصارف الأجنبية. تقدّر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (سيبال) صافي تحويل رؤوس الأموال من أمريكا اللاتينية إلى الشمال بين العامين ١٩٨٣ و١٩٩١ بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار[١]. إذن، فقد حولت بلدان أمريكا اللاتينية لدائني الشمال مبالغ طائلة. فبين العامين ١٩٨٢ و٢٠٠٠، سددت أمريكا اللاتينية خدمةً للديون مبلغ ١٤٥٢ مليار دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف مجموع ديونها التي بلغت ٣٣٣،٢ مليار دولار في العام ١٩٨٢. وبذلك، واصلت المديونية ارتفاعها مثلما يوضح الجدول التالي.

الجدول ١٥ -١

تطور الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (بملايين الدولارات)

السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٢
أمريكا اللاتينية + منطقة الكاريبي	٣٢٥٦١	٢٥٧٣٧٤	٤٧٥٣٧٤	٦٧٠٨٦٨	٧٩٤٨٣٦	٧٦٤٨٨٠	٧٨٩٣٩٨
البلدان الرئيسية المدينة							
البرازيل	٥٧٣٤	٧١٥٢٧	١١٩٩٦٤	١٨١٣٢٢	٢٤٣٧١١	٢٢٦٣٦٢	
المكسيك	٦٩٦٩	٥٧٣٧٨	١٠٤٤٤٢	١٥٧٤٩٨	١٦٧٢٥٠	١٥٨٢٩٠	
الأرجنتين	٥٨١٠	٢٧١٥٧	٦٢٢٣٣	١١١٣٧٨	١٤٥٢٩٤	١٣٦٧٠٩	
فنزويلا	١٤٤٢	٢٩٣٥٦	٣٣١٧١	٣٤٤٩٠	٣٧٢٦١	٣٤٦٦٠	
بيرو	٣٢١١	٩٣٨٦	٢٠٠٦٤	٢٨٩٨١	٢٩٢١٠	٢٧٥١٢	
كولومبيا	٢٢٣٦	٦٩٤١	١٧٢٢٢	٢٨٩٠٠	٣٤٤٢٤	٣٦٦٩٩	
تشيلي	٢٩٧٧	١٢٠٨١	١٩٢٢٦	٢٣٠٤٩	٣٤٢٦٩	٣٨٣٦٠	
المجموع الجزئي	٢٨٣٦٠	٢١٣٨٢٥	٣٧٦٣٢٢	٥٦٥٦١٧	٦٩١٤٢٠	٦٥٨٥٩٢	
المجموع الجزئي بالنسبة المئوية	٨٧	٨٣	٧٩	٨٤	٨٧	٨٦	
البلدان المتوسطة							
الإكوادور	٣٦٤	٥٩٩٧	١٢١٠٧	١٤٤٩٥	١٥٣٠٥	١٣٩١٠	

البلدان الصغيرة							
بوليفيا	٥٨٨	٢٧٠٢	٤٢٧٥	٥١٩٥	٥٥٤٨	٤٦٨٢	
هاييتي	٤٣	٣٥٠	٩١١	٩٠٤	١١٨٢	١٢٥٠	
السلفادور	١٨٢	٩١١	٢١٤٩	٢٩١٤	٣٧٩٥	٤٦٨٣	
غواتيمالا	١٥٩	١١٨٠	٣٠٨٠	٣٧٧٢	٤٢٠٥	٤٥٢٦	
نيكاراغوا	٢٠٣	٢١٩٣	١٠٧٤٥	٥٦٩١	٦٩٠٩	٦٣٩١	
باراغواي	١١٢	٩٥٥	٢١٠٥	٢٥٦٥	٣٣٩٣	٢٨١٧	
أوروغواي	٣٦٣	١٦٦٠	٤٤١٥	٥٨٩٩	٧٥٠١	٩٧٠٦	

أعد الجدول داميان مييه وفق البنك الدولي، GDF ٢٠٠٣

سياسة الحكومات الأمريكية اللاتينية في التسعينات

«انخفض معدل الفقر في الخمسينات، وعلى نحوٍ أسرع في الستينات والسبعينات. أما الثمانينات، فكانت كارثية. وفي التسعينات، وحدها بضعة بلدانٍ سجلت تناقصاً في الفقر (تشيلي، كولومبيا)» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧/٣٧).

في العام ١٩٩٣ ١٩٩٤، كان معظم المعلقين الماليين وكذلك العديد من الاقتصاديين الشهيرين يدعمون مزاعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الراضية عن نفسها حول الاستدراك الاقتصادي في أمريكا اللاتينية (مثلما فعلوا حتى حزيران/يونيو ١٩٩٧ في ما يتعلّق بـ «نمور» جنوب شرق آسيا، في حين كانت الأزمة قد بدأت منذ نيسان/أبريل ١٩٩٧). لقد أبرزوا واقع أنّ كمياتٍ كبيرة من رؤوس الأموال كانت تعود إلى بلدان أمريكا اللاتينية، مما يعين نهاية عقد الثمانينات الضائع. بعد أن غادر جاك دوغروت منصبه كمديرٍ لصندوق النقد الدولي، أعلن لصحيفة لوسوار البلجيكية (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤) قبل بضعة أشهر من الأزمة المكسيكية التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤: «هنالك عددٌ لا يحصى من الأمثلة على النجاح. الحالة النمطية هي حالة المكسيك. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، شهد ذلك البلد أزمة ديونٍ خطيرة وسمح العمل المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتكييفٍ سريع، تقويمٍ لميزان المدفوعات مع انخفاضٍ محدودٍ ولفترةٍ وجيزة

في مداخيل السكان. أما اليوم، فنشهد عودةً لرؤوس الأموال إلى مكسيكو ويدير فيها البنك الدولي برنامجاً مكرساً لتنويع الإنتاج. (...) في الواقع، فإنّ مجمل بلدان أمريكا اللاتينية (...) تتصرّف على نحوٍ ممتاز في المجال الاقتصادي».

لكن في الحقيقة، كانت تدفقات الاستثمار تلك (ولا تزال) طيّارةً. فقد اجتذبها عنصران أساسيان: سياسة أسعار فائدة شديدة الارتفاع مارسها تلاميذ صندوق النقد الدولي النجباء (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين...) وموجة خصخصاتٍ غير مسبوقة (بيعت شركاتٌ بمبلغ زهيد). ولذر قليل من السكر، حرصت الحكومات المنشغلة باجتذاب رؤوس الأموال على منح عفوٍ ضريبي لجميع مواطنيها الذين وافقوا على إعادة توطين رؤوس الأموال المودعة في الخارج.

في تلك الأثناء، كان العجز التجاري المكسيكي يتعمق، مما جعل ثقة المستثمرين الخاصين تتآكل، ودفعهم لإخراج رؤوس أموالهم تدريجياً في العام ١٩٩٤، وإعادة بيع الأسهم المشتراة في البورصة. هذا هو على نحوٍ تقريبي ما جرى في المكسيك. حاولت حكومتا البرازيل والأرجنتين تجنّب مثل هذا القدَر، فمارستا سياسةً هجوميةً تضمّنت أسعاراً مرتفعة للفائدة في محاولةٍ لمنع خروج رؤوس الأموال نحو فضاءاتٍ أخرى. لكنّ ذلك لم يكف، فقد اجتاح الإعصار البرازيل أواخر العام ١٩٩٨ ومطلع العام ١٩٩٩ حين انسحبت كميات كبيرة من رؤوس الأموال من البلاد. ما إن تخلصت الأرجنتين من مفاعيل آثار تأثير تكيلا(*) للأزمة المكسيكية في العام ١٩٩٥، حتى وجدت نفسها غارقةً مجدداً في الأزمة في العام ١٩٩٩، تلك الأزمة التي اتسعت لتطال البرازيل وأورغواي في العام ٢٠٠٢.

تأميم الديون الخاصة، خصخصة الشركات، ركودٌ في الأسواق المحلية واعتمادٌ متزايدٌ على رأس المال الأجنبي

حين أممت الحكومات الديون الخاصة (في الأرجنتين، مثلت تلك العملية التي جرت بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٢ ما يعادل ٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي المكسيك، كلّف إنقاذ المصارف في النصف الثاني من التسعينات ١٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، فقد فعلت ذلك لصالح الرأسماليين المحليين الذين لم يكتفوا بالحصول بذلك على وفرٍ كبير، بل صدّروا علاوةً على ذلك جزءاً كبيراً من رؤوس أموالهم إلى أسواق الشمال المالية. ليس هذا كل شيء، إذ أخذت الدولة على عاتقها ديون الشركات الخاصة، فاستفادت تلك الأخيرة من العملية باستخدام رأس المال المتوافر لشراء الشركات الحكومية التي خصخِصت تدريجياً ابتداءً من النصف الثاني للثمانينات.

لقد قامت بعض البلدان، كالمكسيك والأرجنتين، بالخصخصة أسرع من غيرها، في حين لم تبدأ البرازيل وفنزويلا بالخصخصة على نطاقٍ واسع إلا في العام ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

ومثلما ذكرنا أعلاه، فإنّ طبّقت معظم سلطات القارة منذ مطلع التسعينات سياسة فوائد مرتفعة كي تتمكن من اجتذاب رؤوس أموالٍ أجنبية أو من إقناع الرأسماليين المحليين بإعادة توطين جزءٍ من رؤوس الأموال التي أودعوها في الشمال. والتكلفة الاجتماعية لهذه السياسة مرتفعة، إذ لم يعد بوسع المنتجين المحليين الصغار أو المتوسطين الحصول على الاعتمادات، ونتج عن ذلك تراجع الإنتاج في السوق المحلية.

دُعِمت الصادرات من جهة، والواردات من جهةٍ أخرى النمو، تلبيةً لاحتياجات الرأسماليين والشريحة العليا من الطبقات المتوسطة. وقادت أسعار الفائدة المرتفعة المطبقة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية السلطات الحكومية الوطنية والإدارات أو الهيئات المحلية إلى الاقتراض بأسعار الفائدة المرتفعة من الرأسماليين المحليين لتسديد الديون الخارجية أو الديون الحكومية الداخلية العائدة لأولئك الرأسماليين أنفسهم أو لرأسماليي الشمال.

بما أنّ المال الذي تجمعه السلطات الحكومية في الأسواق المالية الداخلية مرتفع التكلفة ولا يكفي لتسديد الديون السابقة، يقوم الحكام والشركات الخاصة بإصدار سنداتٍ في الأسواق الدولية. هذا الإجراء أقل كلفةً، إذ إنّ أسعار الفائدة في الشمال هي حالياً أدنى من تلك المطبقة داخل بلدانٍ كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين. لكنّ المشكلة هي أنّ ذلك يجعلها أكثر تبعيةً للخارج. تعمد كبرى الدول الأمريكية اللاتينية لإصدار سندات الدين عدة مرات سنوياً، وتستخدم الأموال المجموعة من بيع تلك الإصدارات في التسديد لحاملي سندات الإصدارات السابقة. تتمثل قمة التبعية للولايات المتحدة في أنّ بعض البلدان الأمريكية اللاتينية، بدءاً من المكسيك، يتوجب عليها شراء سندات خزينة الولايات المتّحدة كضمانٍ للقروض التي تحصل عليها من الأسواق الدولية.

المشكلة الأساسية هي أنّ تلك السياسة لا تؤدي إلى مسارٍ تنموي تراكمي، تنقص هذه البلدان عبره المسافة الفاصلة بينها وبين القوى الصناعية في الشمال، بل إلى تفاقم الخلل التجاري على الرغم من التصريحات المتفائلة التي يدلي بها الحكام، وذلك بسبب طبيعة صادرات بلدان أمريكا اللاتينية إلى الأسواق الدولية. وعلى الرغم من درجة تصنيع تلك البلدان، فهي لا تزال تقبع بعيداً خلف بلدان الشمال. بل إنّ الأمر أسوأ، فالفجوة تتسع باطراد، لأنّ ما تصدّره أمريكا اللاتينية في

السنوات الأخيرة من منتجاتٍ ذات قيمة مضافة منخفضة (منتجات أولية) أقلّ مما كان في الماضي، وفق الباحث الاقتصادي البيروفي أوسكار أوغارتيشيه (أوغارتيشيه، ١٩٩٧). نشير إلى أنّ جون ساكس فرنانديز وعمر نونز رودريغز يدافعان عن رأي معاكسٍ لرأي أوسكار أوغارتيشيه، «ينبغي الإشارة إلى أنّ سياسة نزع التصنيع هذه لم تتضمن عودةً لنموذج تصديري أولي بالنسبة لاقتصادات القارة» (ساكس فرنانديز ونونز رودريغز/٩٢)ً. لكنّ الكاتبين يشيران في دراستهما القيّمة إلى أنّ السياسة المهيمنة «تحرف الاستثمار الحكومي نحو خدمة الديون ونفقاتٍ أخرى غير إنتاجية، وتؤدي إلى مسارٍ شاملٍ من إلغاء التأميم إلى الخصخصات، وهو ليس سوى مرحلةٍ نحو سيطرة رأس المال الأجنبي على الصناعة والزراعة والنشاطات الاستخراجية والبنية التحتية» (المصدر السابق/٩٢).

في الوقت نفسه، تعاني الصناعات التي تنتج بضائع للسوق المحلية من الركود أو التراجع، وذلك سواءٌ أبقيت تحت السيطرة الوطنية أم جرى بيعها لرأس المال الأجنبي، الذي نادراً ما يتضمّن مجيئه استثماراتٍ تهدف لزيادة الإنتاجية والتشغيل في آنٍ معاً. صحيحٌ أنّ هنالك بعض الاستثناءات، كصناعة السيارات في الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وبعض الاستثمارات في قطاع النفط، لكنّها هامشية. إذن، فهدف الشركات عابرة القومية، وعلى رأسها شركات الولايات المتحدة، هو حقاً تعزيز سيطرتها على الاقتصادات المحلية وليس تنميتها. وقد وصف كلوديو كاتز هذا التحول التراجعي للنموذج بصورة جيدة: «تتركز الاستثمارات الجديدة على قطاعاتٍ منافسة دولياً وتؤدي إلى فكّ ارتباط المجمع الصناعي المحلي القديم الذي تطور في بلدانٍ معينة منذ فترة ما بين الحربين وفي السنوات العشرين التالية للحرب العالمية الثانية. النتائج متعددة. فعلى سبيل المثال، يهاجَم كلّ تطورٍ هندسي يركّز على تكييف الإنتاج للسوق المحلية مع التقنية، كما تتراجع نشاطات الأبحاث والتطوير. لقد حلّ النموذج الصناعي القائم على التجميع والتركيب محلّ النموذج السابق الهادف لتصنيعٍ متكامل على الأقل بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية الأكثر تقدماً: البرازيل، الأرجنتين، المكسيك...)» (كاتز، ٢٠٠١).

١٩٩٤ - ٢٠٠٣: دورةٌ جديدةٌ من الأزمات ومن التحويلات الصافية السلبية في أمريكا اللاتينية

تلت أزمة المكسيك التي اندلعت أواخر العام ١٩٩٤ سلسلة أزماتٍ لم توفّر أيّاً من الاقتصادات الرئيسية في أمريكا اللاتينية. وفي النهاية، كانت الحقبة التي شهدت فيها القارة وارداتٍ من الاعتمادات أعلى من تسديد الديون قصيرةً للغاية. فمنذ العام ١٩٩٦، توافقت كل سنة مع تحويلٍ سلبيٍ للديون – انظر ثبت المصطلحات

. وقد تجاوز التحويل الكلي السلبي بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٢ مبلغ ٢٠٠ مليار دولار (انظر الجدول ١٥ -٢). تفاقمت الظاهرة ابتداءً من العام ١٩٩٩، حيث بلغ صافي تحويلات بلدان أمريكا اللاتينية إلى دائنيها كلّ عامين ما يعادل قيمة مشروع مارشال.

إذا لم نأخذ بعين الاعتبار سوى السلطات الحكومية الأمريكية اللاتينية، فقد سددت هذه الأخيرة بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٢ مبلغ ١١١ مليار دولار أكثر مما تلقت من قروض جديدة (تلقت ٣٩٤,١٧ مليار دولار كقروض وسددت ٥٠٥,٨٦ مليار دولار).

إليكم المشهد من زاوية أخرى: صافي التحويل المالي. سوف ندعو بصافي التحويل المالي الفارق الصافي بين خدمة الديون (تسديدات سنوية – الفوائد زائد أصل الدين) وإعادة توطين شركات الشمال عابرة القومية لأرباحها من جهة، وبين إجمالي مدفوعات السنة (قروض وهبات واستثمارات آتية من نفس تلك البلدان الدائنة) من جهةٍ أخرى. يقال إنّ التحويل المالي إيجابي حين يتلقى البلد أو القارة المعنية (كقروض وهبات واستثمارات) أكثر مما يسدد ويدفع على شكل إعادة توطين الشركات عابرة القومية لأرباحها، ويكون سلبياً إذا فاقت المبالغ المسددة تلك الواردة إلى البلاد. في ما يخص أمريكا اللاتينية، كان صافي التحويل سلبياً في كلٍّ من الأعوام من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠. في تلك الفترة نفسها، جرى تحويل أكثر من ٢٠٠ مليار دولار على نحوٍ صافٍ من أمريكا اللاتينية إلى بلدان الشمال. ومنذ العام ٢٠٠٠، عاد صافي التحويل ليصبح سلبياً على حساب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (أجريت الحسابات على أساس تقرير البنك الدولي حول تمويل التنمية في العالم GDF للعام ٢٠٠٣).

الجدول ١٥ -٢

صافي التحويل السلبي لديون أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٢ (بملايين الدولارات)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٦ – ٢٠٠٢
أمريكا اللاتينية + منطقة الكاريبي	٣٢٠٩	١٧٢٢٦	٩٠٨٠	٤٠٠٠٠	٥٥٨٧١	٤٢٣١٨	٣٨٢٨٨	٢٠٥٩٩١
								١٩٩٨ – ٢٠٠١
الأرجنتين	٧٨٦٩	٩٨٠٨	٢٧٧١	٣٩٠٠	٧٣١٩	١٥٩٦١		٦٧٣١
بوليفيا	١٤٦	٢٦٨	٤٢	٢٤	١٢٥	٣		٦٠٩
البرازيل	٨٧٨٦	١٣٤٣٨	٨٧٢٠	٢٣٦٢٩	٢١٢٩٢	١١٨٣٦		٧٠١٢٩
تشيلي	١٢٠	٨٧٨	٣٣٤٥	٥١٢	١٧٤	٥٧٩		٤٢١٠
كولومبيا	٢٣٦١	١٦٠٧	١١٢٩	١٤١٠	٢٣٩٦	٥٨٦		٣٨١
كوستاريكا	٢٥٢	١٢٦	٢٠٤	٥٥	٣٤	٩٨		١٨٣
الإكوادور	٢٢	٤١٢	٨٤٦	١٦٨٥	٢٨٢	٤٨		٢٤٧١
هاييتي	٨٧	١٥٣	٢٤	٩٥	٤	٨٠		٣٩٤
هوندوراس	١٢١	١٧٤	٢٣	٢٤٦	١٦٨	٤٦		٤٩٠
جامايكا	٣٧٤	١١٧	١٨٥	٣٣٨	١٧٩	٤٨٥		٣٥١
المكسيك	١٦٥٣٦	١٦٢١٨	٢٣٣٩	٥٣١٨	٢١٨٨٠	١١٢١٣		٧٣٥٠٥
نيكاراغوا	٠	٢٤٦	١٩١	٣٩٤	٢٤٣	١١		٦٨١
باراغواي	٤٥	١١٢	١٧٨	٤٥٠	٣٣٢	٣٥٩		٢٢٠
بيرو	١٢٤٦	١١٦	٧٦٥	٢٧٦١	١١٣٣	١٤٢١		٧٢١٠
فنزويلا	٢٣٠٢	٥٧	٧٣٢	٢٢٨٧	١٧٥٢	٤٨١٦		١١٩٤٦
الأوروغواي	٣١٧	٥٠٤	٣٤٢	٦١٤	١٠٢	٩٦٩		١٤١٥

أعد الجدول داميان مييه. المصدر: البنك الدولي، GDF، ٢٠٠٣

ختاماً لهذا القسم، سوف نذكر حكماً لأوسكار أوغارتيشيه: «من الناحية الافتراضية، طبّقت جميع بلدان أمريكا اللاتينية سياساتٍ للتكييف الهيكلي تستند إلى النظرية النيوكلاسيكية لفعالية الأسواق والتوائها بفعل تدخل الدولة. ويمكن أن نعزو مباشرةً لضغوط المنظمات الدولية الطريقةَ التي جرى بها التغيير، والعبور من تنميةٍ تديرها الدولة إلى تنميةٍ تديرها السوق. (...) تشير الحقيقة بشكلٍ واضحٍ إلى أنّ سياسات الانفتاح قد أدّت إلى عجزٍ متزايدٍ في الميزان التجاري، غطته جزئياً رؤوس أموال مودعة لأجلٍ قصير واستثماراتٌ في البورصة وقروضٌ قصيرة الأجل، وجزئياً رؤوس أموال طويلة الأجل اجتذبتها الخصخصات. ليس هنالك أي برهانٍ واضح على أنّ معدّل الاستثمار الحقيقي يرتفع بفضل الاستثمارات الأجنبية العديدة. (...) تتباين الانتقادات للنموذج النيوكلاسيكي المطبّق في المنطقة، لكنّ مسألة الدولة مركزية. وطالما لم يعد هنالك لجوء لدور الدولة وأنّ الأسواق تركت لتحدد مسير الاقتصاد، فستبقى النتائج الاقتصادية غير مؤكدة. هنالك منطقٌ ملتوٍ. (...) يجري تحقيق رفع القيود في اقتصادٍ عالمي لا يتميز باللبرلة، لكنه رأسماليٌ في مجموعه، مع أسواقٍ لا تزال تهيمن عليها الشركات عابرة القومية (...). لقد أُدخل نظام تدويل رأس المال إلى أمريكا اللاتينية في التسعينات عبر الخصخصات والقروض المقدمة للقطاع الخاص. أمّا القطاع العام، فيسدد الديون كي يتيح للقطاع الخاص الاستدانة. (...) لا يمكن لبلدٍ أن ينمو دون تعزيزٍ للسوق المحلية، بالترافق مع عدالةٍ في توزيع المداخيل. والنموذج النيوكلاسيكي لا يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار على الإطلاق» (أوغارتيشيه، ١٩٩٧/١٤٥ – ١٤٧).

مديونية إفريقيا جنوبي الصحراء في مطلع القرن الحادي والعشرين

كانت التقارير التي نشرتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ووسائل الإعلام تزعم طوال التسعينات بأنّ إفريقيا جنوبي الصحراء قد بدأت انطلاقةً جديدة بفضل سياسات التكييف المطبقة فيها. لكنّ تحليل مجموعةٍ من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية أظهر أمراً معاكساً، إذ إنّ تدهور شروط الحياة كان جليّاً وكانت المؤشرات الاقتصادية تحت الخط الأحمر.

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) قد كشف ذلك. فوفق إصدار العام ١٩٩٧ من تقرير التنمية البشرية لهذا البرنامج، فإنّ: «لدى إفريقيا جنوبي الصحراء أعلى نسبة من السكان وأسرع تزايدٍ للفقر. (...) وفي الحقيقة، فالفقر يسيطر بحزمٍ على إفريقيا جنوبي الصحراء (...): تفيد التقديرات بأنّ الفقر سوف يصيبُ نصف سكانها بحلول العام ٢٠٠٠» (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي،

٢/١٩٩٧). لقد صدقت النبوءة لسوء الحظ، فعدد الأشخاص الذين يتوجب عليهم الاكتفاء بأقل من دولار يومياً للبقاء قد ارتفع وفق البنك الدولي من ٢٤١ إلى ٣١٥ مليون نسمة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٩. ويذكر تقرير العام ٢٠٠٣ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي: «يصيب الفقر الشديد نصف الإفريقيين كما يصيب الجوع ثلثهم، في حين يموت سدس الأطفال قبل سنّ الخامسة».

في العام ٢٠٠٢، بلغ عدد المصابين بالإيدز في إفريقيا جنوبي الصحراء ٢٩ مليون نسمة، أي ثلثي ضحايا هذا المرض في العالم. وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الفقر للعام ٢٠٠٠: « في السنوات العشر القادمة، سوف يفقد أربعون مليون طفل من هذه المنطقة أهلهم بسبب الإيدز» (صفحة ١٠٩). وحتى العام ٢٠١٠، يتوقع خسارة ١٧ عاماً من متوسط العمر في تسعة بلدانٍ إفريقية (جمهورية جنوب إفريقيا وبوتسوانا وكينيا وملاوي وموزمبيق وناميبيا ورواندا وزامبيا وزيمبابوي). وقد انخفض متوسط العمر في سبعة بلدانٍ إفريقية جنوبية إلى ما دون حاجز الأربعين عاماً في العام ٢٠٠٢.

كما أنّ وضع التعليم لا يقل سوءاً: «لا يتجاوز معدل التعليم في المرحلة الابتدائية ٥٧ بالمائة»، في حين أنّ «طفلاً واحداً من كلّ ثلاثة أطفال يصل إلى نهاية تعليمه في المرحلة الابتدائية» (اليونديب، ٢٠٠٣). وسرعان ما تؤدي رسوم التعليم المرتفعة (رسوم التسجيل، رواتب المعلمين، الخ) إلى ثني أسر عن تعليم أبنائها، إذ لا تستطيع دفع ٢٠ بالمائة من دخل الفرد لتعليم تلميذٍ كما في بوركينا فاسو التي يصل معدل التعليم فيها إلى ٣٦ بالمائة...

الوضع الاقتصادي في إفريقيا ليس أفضل من الوضع الاجتماعي. والديون هي في قلب هذه المأساة، وذلك نتيجةً للخيارات الجيوسياسية التي جعلت من تلك الديون في الوقت ذاته أداةً للهيمنة على بلدان الجنوب وآليةً تثير الرعب لتحويل ثروات الشعوب إلى دائني الشمال، بعد أن تقتطع الطبقات المهيمنة المحلية عمولتها.

الديون الخارجية: حجر رحىً معلّق في عنق إفريقيا

في العام ٢٠٠٢، بلغت الديون الخارجية لإفريقيا ٢٠٤ مليار دولار، أي أنها تضاعفت ٣,٤ مرّةً عن قيمتها في العام ١٩٨٠. وفي العام ٢٠٠٢ نفسه، استنزفت إفريقيا جنوبي الصحراء مواردها بالكامل لتسديد مبلغ ١٣,٤ مليار دولار كخدمةٍ للديون (الأصل + الفوائد).

وإذا ما نظرنا إلى الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٢، فقد جرى تسديد أكثر من ٢٥٠ مليار دولار، أي أربعة أضعاف ديون العام ١٩٨٠. وهكذا، فمن أجل كل دولار كانت إفريقيا تدين به في العام ١٩٨٠، سددت أربعة دولارات، لكنها لا تزال تدين بأربعةٍ أخرى...

في الفترة الواقعة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠، تلقّت السلطات الحكومية في إفريقيا جنوبي الصحراء قروضاً بقيمة ٣٤,٨٣ مليار دولار، في حين دفعت ٤٩,٢٧ ملياراً تسديداً للديون القديمة. وباختصار، فقد حولت لدائني الشمال نحو ١٥ مليار دولار.

في كل عام، تدفع إفريقيا جنوبي الصحراء أكثر من مجموع ميزانيتي الصحة والتعليم في المنطقة كلها خدمةً للديون.

الخسارات الناتجة عن التبادل التجاري

كي تسدد إفريقيا جنوبي الصحراء ديونها الخارجية المحددة بالكامل بالقطع الأجنبي، يتوجب عليها استخدام جزءٍ كبير من عوائدها التصديرية. وهكذا، تمثّل النسبة بين قيمة الديون وعوائد التصدير السنوية مؤشراً لخطورة الوضع. في العام ٢٠٠٠، كانت الديون تمثّل ٢٥٠ بالمائة من عوائد التصدير في شبه القارة (باستثناء جنوب إفريقيا). ولتسديد ديونها، يتوجب على المنطقة إذن استخدام كامل صادراتها لعامين ونصف العام (انظر الجدول ١٥ –٣).

الجدول ١٥ –٣

البلدان التي كانت ديونها تمثل أكثر من ٣٠٠٪ من إيرادات صادراتها في العام ١٩٩٩

بوركينا فاسو	٣٧٩٪	موزمبيق	١١١٥٪
بوروندي	١٧٩٢٪	النيجر	٥٣٩٪
الكاميرون	٤١٨٪	أوغندا	٥٢٥٪
جزر القمر	٤٢٠٪	جمهورية إفريقيا الوسطى	٥٩٢٪
إثيوبيا	٥٨٨٪	رواندا	١٢١٦٪
غينيا	٤٢٨٪	سيراليون	١٧٣٦٪
غينيا بيساو	١٦٠٤٪	السودان	١٨٣٢٪
مالي	٤٣٠٪	تنزانيا	٦٣٧٪
مدغشقر	٤٥٥٪	تشاد	٣٦٢٪
ملاوي	٤٥٧٪	زامبيا	٦٢٢٪
موريتانيا	٦٨١٪		

(البنك الدولي، GDF ٢٠٠١)

إنّ تطور الميزان التجاري للمنطقة أساسيّ لتقييم قدرتها على التسديد. لا نرى كيف يمكن لها تسديد الديون إذا كانت عوائد التصدير أقل من فاتورة وارداتها دون المزيد من إنقاص النفقات الاجتماعية، وبالتالي زيادة الفقر.

والحال أنّ إفريقيا جنوبي الصحراء قد شهدت منذ مطلع الثمانينات تدهوراً لشروط تبادل منتجاتها التصديرية في السوق العالمية مع المنتجات التي تستوردها من البلدان الصناعية. على نحوٍ إجمالي، خسرت قيمة سلة المنتجات التي تصدّرها إفريقيا نصف قيمتها في مواجهة المنتجات المستوردة من الشمال. تردّ إفريقيا بزيادة حجم صادراتها إلى السوق العالمية. لكن ذلك لا يحل المشكلة، فأسعار هذه الصادرات تنخفض بأسرع مما تنخفض أسعار المنتجات المستوردة من الشمال. وفي الحقيقة، فالأمور لا تسير لصالح بلدان الجنوب في النظام الحالي للتجارة العالمية (ولاسيما بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء، إذ إنّها تصدّر مواداً مصنعة أقل بكثير مما تصدّره بلدان أمريكا اللاتينية أو بلدان شرق وجنوب شرق آسيا): تميل كل زيادةٍ في حجم صادراتها إلى خفض قيمة تلك الصادرات، إذ إنّ الطلب عليها في الشمال يركد أو ينقص.

لنأخذ تطور الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية بين العام ١٩٩٦ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٠ (انظر الجدول ١٥ –٤).

الجدول ١٥ -٤

الأسعار العالمية للبضائع الأساسية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مجمل المنتجات	٢,٤٪	٠٪	١٣٪	١٤,٢٪	١٪
منتجات غذائية ومشروبات استوائية	١,٢٪	٢,٨٪	١٤,٣٪	١٨,٣٪	١٪
بن	١٩,١٪	٥٤,٧٪	٢٨,٥٪	٢٣,٢٪	٢٤٪
كاكاو	١,٢٪	١١,٢٪	٣,٧٪	٣٢,١٪	٠,٨٪
شاي	...	٣٥,١٪	٤,٣٪	٧,٠٪	٩,١٪
سكر	٩,٩٪	٤,٩٪	٢١,٢٪	٣٠٪	٠,٢٪
أرز	٥٪	١٠,٧٪	١,٣٪	١٨,٦٪	٦,١٪
زيوت نباتية ومنتجات زيتية	٢,٤٪	٠,٩٪	٧,١٪	٢٣,٣٪	٠٪
مواد أولية زراعية	٩,٩٪	١٠,٣٪	١٠,٨٪	١٠,٣٪	١٪
قطن	١٤,٨٪	٨,٩٪	٨,٣٪	٢٢,٩٪	٣٦,٧٪
تبغ	١٥,٦٪	١٥,٦٪	٥,٥٪	٧٪	٣,٤٪
معادن وفلزات	١٢,١٪	٠٪	١٦٪	١,٨٪	٠,٨٪
النحاس ضمناً	٢١,٨٪	٠,٨٪	٢٧,٣٪	٤,٩٪	٤,٩٪

المصدر: اليونكتاد ٢٠٠٠ ب

لنأخذ أيضاً تطور شروط التبادل والكميات المصدرة. يبدو جلياً هنا أيضاً أنّ الوضع في إفريقيا جنوبي الصحراء قد تدهور. ففي العام ١٩٩٦ - ١٩٩٧، كانت كمية صادراتها تزيد بنسبة ٢٥ بالمائة عنها في العام ١٩٨٠ - ١٩٨١، في حين انخفضت القيمة النسبية لتلك الصادرات بنسبة ٣٥ بالمائة (انظر الجدول ١٥ -٥)

إفريقيا جنوبي الصحراء تنزف

يمكن تركيب الظاهرتين الموصوفتين أعلاه على النحو التالي: مديونية متزايدة على الرغم من تسديد مبالغ كبيرة؛ تبادل تجاري غير متكافئ، مما يؤدي إلى عجز تجاريٍّ متزايد. وإذا ما أضفنا التأثيرات السلبية لهذا المجموع، فلا نبالغ إذا قلناً إنّ التقارير الإيجابية التي تشيعها وسائل الإعلام والمؤسسات المالية الدولية حول إفريقيا هي كاذبة تماماً.

والدليل: في وثائقه الداخلية، ينساق صندوق النقد الدولي أحياناً إلى طرح تشخيصٍ بعيدٍ للغاية عن التصريحات المتفائلة في البيانات الرسمية: «يبقى عبء الديون مرتفعاً للغاية، ويزيد تراكم متأخرات الدفع ذلك العبء؛ والبرهان على ذلك أنّ معظم بلدان القارة قد وصلت إلى رصيد ديون يتجاوز أربعة أضعاف مداخيل الصادرات السنوية (أو أربع سنوات تصدير).

وحدها بعض البلدان يبدو وكأنّ لديها أملٌ في التمكن من دفع خدمة ديونٍ بمثل ذلك الارتفاع. أما معظم البلدان الأخرى، فخدمة ديونها المدفوعة فعلياً تمثّل ضعف التدفقات الجديدة من معظم مزودي الأموال والمانحين. هنالك خطرٌ في أن يمنع العبء الزائد للديون وصول استثماراتٍ مباشرة وتدفقاتٍ خاصة أخرى» (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٥/٤٤).

الجدول ١٥-٥

شروط التبادل وحجم الصادرات لإفريقيا جنوبي الصحراء

	١٩٨٠ ١٩٨١	١٩٩٦ ١٩٩٧
شروط التبادل	١٠٠	٦٤,٧
حجم الصادرات	١٠٠	١٢٥

المصدر: اليونكتاد ٢٠٠٠ ب

إخفاق سياسة التكييف الهيكلي

يدّعي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنّ تطبيق سياسات التكييف الهيكلي (التي أعيدت تسميتها منذ العام ١٩٩٩ لتصبح «الإطار الستراتيجي لمكافحة الفقر») يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة الضرورية للإقلاع الاقتصادي.

من أجل استقطاب رؤوس الأموال الخاصة، تطالَب الحكومات الإفريقية بتخفيض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية إلى حدها الأدنى،

والسماح بحرية خروج (إعادة توطين) الأرباح نحو الشركة الأم (الواقعة في ٩٥ بالمائة من الحالات في البلدان الأكثر تصنيعاً).

تضاف إلى ذلك محرضات أخرى، إذ يُطلَب من الحكومات منح الأراضي والبنية التحتية للاتصالات مجاناً للشركات الأجنبية الراغبة في الإقامة في البلاد. وإذا لم يكن ذلك كافياً، فتنصح بإقامة مناطق حرة لا تقتطع فيها أية ضريبة ولا تطبق قوانين العمل والعقود الجماعية السائدة في البلاد.

للحصول على تدفق الاستثمارات الأجنبية، تتخلى البلدان الإفريقية إذن عن تحصيلات الضرائب وتزيد بعض النفقات في البنية التحتية وتتخلى عن أجزاءٍ من أراضيها وتسمح بانتهاك بعض تشريعات العمل المعمول بها في البلاد.

بعد عشر سنواتٍ على الأقل من تطبيق هذه السياسات، ما هي النتائج؟ هل نشهد تدفقاً لرؤوس الأموال الخاصة (وهو ما ندعوه بالاستثمارات الأجنبية المباشرة)؟ لا، ليس هنالك تدفق لرؤوس الأموال الخاصة. وقد أكّد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (اليونكتاد) في تقرير نشر في تموز/يوليو ٢٠٠٠ بعنوان: تدفقات رؤوس الأموال والتنمية في إفريقيا. إنَّ ما يكشفه التقرير موجبٌ للعبرة، إذ لا يقتصر الأمر على عدم وجود تدفقات، بل إنّ الاستثمارات انخفضت (صفحة ٤ من التقرير المذكور). في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٧٥ و١٩٨٢، كانت رؤوس الأموال الخاصة الواردة تمثّل ٣,٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء؛ وبين العامين ١٩٨٣ و١٩٩٨، فترة تعميم سياسات التكييف، لم تعد تمثّل سوى ١,٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي بانخفاضٍ يتجاوز ٥٠ بالمائة بالنسبة للفترة التي سبقتها (الفترة السابقة لأزمة الديون وبدايةً سياسات التكييف).

الحصيلة غير قابلة للدحض: إخفاق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومات الإفريقية التي طبّقت تلك السياسات.

لا يقتصر الأمر على عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، بل إنّ رؤوس الأموال الخاصة المحلية تغادر البلدان المعنية بكميات متزايدة. وبالفعل، يسمح رفع القيود عن تحركات رؤوس الأموال بأمرٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للرأسماليين الأفارقة بإيداع أموال«هم» في الخارج على نحوٍ أيسر مما مضى. وهذا ما يدعى في اللغة الخاصة بالأعمال «شراء المقيمين الإفريقيين للموجودات الأجنبية». ولا تقول اليونكتاد شيئاً مغايراً في الفقرة التالية: «في السنوات العشر الماضية، حررت بعض البلدان الإفريقية هي أيضاً خروج الأموال، وهو أمرٌ يسهّل الحصول على الموجودات في الخارج» (صفحة ١٢).

وحدها بعض البلدان لم تحرر آليات السيطرة، أو أنها شددتها مثل السودان وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديموقراطية.

تشير الفقرة التالية إلى أنّ اليونكتاد تقيم حصيلةً سلبيةً ذات مدىً عميق، على الرغم من أنّها تفعل ذلك بحرص: «إذن، تميل المعطيات المتعلقة بإفريقيا إلى تأكيد الخلاصة التي صيغت سابقاً حول الأسواق الناشئة، أي أنّ تحرير حركة رؤوس الأموال على المدى القصير لا يقتصر على عدم مساهمته إلّا بصورة ضئيلة للغاية في الواردات الصافية لرؤوس الأموال، بل هو كذلك مصدرٌ هام لعدم الاستقرار» (صفحة ١٩). وبعباراتٍ أخرى، فإنّ سياسات التكييف في بعدها المتعلق بـ«تحرير حركة رؤوس الأموال» لا تقدم أية نتيجةٍ إيجابيةٍ مستديمةٍ بالنسبة للبلدان التي تطبّقها.

في مقدمة روبنز ريكوبيرو، السكرتير العام لليونكتاد، لتقريرٍ سابق بعنوان «تنمية إفريقيا: مقاربة مقارنة» (يونكتاد، ١٩٩٨/٢٩)، توصل إلى الحصيلة نفسها على نحوٍ أكثر تشديداً، واستجوب حكومات البلدان الأكثر تصنيعاً حول السرية المصرفيةً، التي تسمح بإخفاء رؤوس الأموال التي تغادر بلدان الجنوب بصورةٍ شرعية، في حين أنها حصيلة السرقة: «ليس هنالك احتمالٌ كبير في أن يؤدي تحرير عمليات رأس المال إلى إعادة رؤوس الأموال الهاربة التي تمثّل، وفق بعض التقديرات، ٧٠ بالمائة من الثروة الخاصة غير العقارية في بلدانٍ جنوبي الصحراء. يبدو أنّ رؤوس الأموال هذه قد تشكلت على نحوٍ خاص من مبالغ عامة جرى اختلاسها بصورةٍ غير شرعية أكثر من كونها عوائد صناعية وتجارية تبحث عن استقرارٍ اقتصادي أو عن عوائد مرتفعة في الخارج. ويمكن أن يكون لتعديل الأنظمة المصرفية في البلدان المتطورة التي أخفيت فيها تلك الأموال نتائج إيجابية بهذا الصدد» (اليونكتاد، ١٩٩٨/XVII).

ما هي النتائج التي نستطيع استخراجها من هذا المقطع؟ بدايةً، التكييف الهيكلي لا يحارب الفساد، بل يسهله ويزيد منه. ثمّ إنّه يتوجّب على سلطات البلدان الأكثر تصنيعاً تعديل التشريعات المصرفية، مثلما يطالب به نداء جنيف الذي أطلقه سبعة قضاة أوروبيين (ذكره جان دومايار، «عالم دون قانون، الإجراء المالي بالصور"، دار ستوك/١٣٦ – ١٣٧)، ولاسيما من أجل قمع اختلاس الأموال وإخفائها... وهذا يتطلب رفع السرية المصرفية.

سوف نرى لاحقاً وجود علاقةٍ متبادلةٍ بين المديونية الخارجية وبين كبر حجم الأموال المختلسة والمودعة بأمانٍ خارج البلاد. ولذلك الأمر انعكاسات كبيرة للغاية في ما يخصّ أهمية النضال من أجل إلغاء الديون ومن أجل استعادة الأموال

المختلسة معاً كمصدرٍ ذي دلالةٍ لتمويل تنميةٍ تضمن تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، وكوسيلةٍ لمكافحة الفساد والإثراء الخاص على حساب المجتمع.

رؤوس الأموال الخاصة والتنمية

وفق مبادئ التكييف الهيكلي، تعتبر رؤوس الأموال الخاصة محركاً للتنمية. هل هذا صحيح؟

تدافع اليونكتاد عن الرأي المعاكس، فتشرح أنّ «تدفق رؤوس المال الخاصة، ولاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة» في إفريقيا «لا يؤدي للنمو، بل يتبعه» (اليونكتاد، تموز/يوليو ٢٠٠٠/٧١). وبما أنّ النمو لا يحصل من تلقاء ذاته، «فمهمة رؤوس الأموال العامة تعويض نقص الموارد » (المصدر نفسه/١). وفق اليونكتاد، « لا يمكن أن يأتي الدفع الأولي إلا من مصادر تمويلٍ حكومية، وينبغي أن يترافق بسياسةٍ لا تأخذ بالاعتبار ضرورة جعل آليات السوق تأخذ دورها وحسب، بل كذلك تعزيز دور الدولة وتقوية المؤسسات» (المصدر نفسه/٢).

تأتي رؤوس الأموال الحكومية من قروضٍ أو هباتٍ تقدمها حكومات البلدان الصناعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وسلسلة من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة.

في الحقبة من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٨، مثّلت مساهمة رؤوس الأموال العامة ٧,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوبي الصحراء، أي أكثر من أربعة أضعاف مساهمة رؤوس الأموال الخاصة (التي مثّلت ١,٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر نفسه، الجدول ٤/١).

والمشكلة هي أنّ التمويل العام، وعلى الرغم من أنّه أكبر بكثير من ذلك الخاص، هو غير كافٍ أبداً وفي انخفاضٍ متسارع. وفق اليونكتاد، لم تكن القيمة الحقيقية للتمويل العام لكل فرد من السكان في نهاية عقد التسعينات تمثّل حتى نصف قيمتها في مطلع الثمانينات!

وفي المحصلة، تتجسّد نتائج السياسات التي يمليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نقصٍ للتمويل الخارجي، العام منه والخاص، وزيادةٍ في هروب رؤوس الأموال الإفريقية إلى البلدان الصناعية.

الزراعة

هدفٌ آخر معلن هو تحسين وضع صغار المنتجين الخاصين بهدف حثّهم على مزيدٍ من الإنتاج. لتحسين وضع القرويين، ينادي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتقليص الجذري لتدخل السلطات الحكومية في الزراعة، ويفترض أنّ ذلك

الأمر سيؤدي إلى تحرير المبادرة الخاصة والتشجيع على تحسين شروط حياتهم. لكنّ الدراسات التي أجرتها اليونكتاد تظهر أنّ التكييف لا يحسّن وضع العاملين في الزراعة، ولاسيما وضع صغار الفلاحين، بل يؤثر عليهم بشكلٍ خطير.

«في الواقع، يبدو وفق دلائل مختلفة أنّ عناصر معينةً من الإصلاحات قد فاقمت التقييدات التي تعيق نمو إنتاج صغار المستثمرين. (...)لم يتحسن التوصل إلى وسائل الإنتاج وإلى الاعتمادات، إذ انخفضت المساعدات المقدمة لتلك الوسائل والخدمات الزراعية التي تقدمها الدولة (تأمين وسائل الإنتاج وتوزيع المنتجات والاعتمادات والتوزيع) ولم يأخذ القطاع الخاص مكان الدولة إلا على نحوٍ غير كامل» (اليونكتاد، ١٩٩٨/٦٩). «تظهر المعطيات المفحوصة أنّ السنوات العشر الأخيرة لم تقدم تحسيناً ملموساً للأسعار النسبية ولشروط التبادل الزراعي أو إنقاصاً لمعدلات الضريبة التي يخضع لها المزارعون على الرغم من الإصلاحات السياسية للأسعار الزراعية الموجهة إلى السوق» (اليونكتاد، ١٩٩٨/٥٩).

النمو المستحيل

الهدف الثالث المعلن هو التوصل إلى نموٍ اقتصادي مستديم. وبالفعل، يبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منهجياً الوصفات التكييفية التي يفرضانها على بلدان المحيط على التوقعات المتفائلة للنمو. وباستثناءاتٍ نادرة، تناقض الوقائع هذه التوقعات، وليس هنالك ما يفاجئ في هذا الأمر. إذ كيف يمكن لأسعار المنتجات الزراعية القادمة من الخارج والمواد الأولية أن ترتفع إذا راحت جميع البلدان تتنافس لزيادة حجم صادراتها، في حين يركد (لا بل ينخفض) الطلب على تلك المنتجات في أكثر الاقتصادات تصنيعاً؟ كيف يستمر النمو الاقتصادي في البلدان التي يُفرَض عليها رفع أسعار الفائدة من جانب، وخفض الأجور ومداخيل صغار المنتجين فيها من جانبٍ آخر؟

إذا انهارت السوق الداخلية بسبب سياسات صندوقِ النقد الدولي والبنك الدولي، فالصادرات هي الوسيلة الوحيدة لإحراز معدل نموٍّ مرتفع. والحال أنّ هذا الأمر غير ممكنٍ عموماً بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى السوق العالمية.

لنأت إلى الوقائع. نحن نزعم أنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقدمان كقاعدة عامة توقعاتٍ شديدة التفاؤل للغد لتبرير سياستهما الصادمة اليوم. لنأخذ مثال تنزانيا. في العام ٢٠٠٠، أقنع صندوق النقد الدولي السلطات التنزانية بتطبيق فترة تكييفٍ طويلة جديدة بالاستناد إلى توقعات غير واقعية، إذ ستتقدم وفقها الصادرات بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١٨ بنسبة ٩,٩ بالمائة سنوياً! كما سترتفع الهبات

الخارجية بنسبة ٢,١ بالمائة سنوياً وترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٨,٣ بالمائة (وثيقة لصندوق النقد الدولي ذكرتها اليونكتاد في تقرير العام ٢٠٠٠ حول البلدان الأقل تقدماً، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠/١٥٧). إنها توقعاتٌ رائعة قياساً إلى النتائج المسجلة في الماضي، لكنّ المستقبل سوف يكذّبها لسوء الحظ. في تلك الأثناء، تواصلت سياسةٌ تجعل الفقراء (أكثر من ٧٠ بالمائة من الشعب التنزاني يعيشون تحت حافة الفقر المطلق) يدفعون تكاليف تكييفٍ يتضمن مزيداً من تسليم البلاد لمصالح الشركات عابرة القومية.

تتوافق مختلف المنظمات الدولية (اليونكتاد، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) على ضرورة حدوث نمو حقيقي بنسبة ٦ بالمائة سنوياً على فترة ١٥عاماً للسماح بإقلاع بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء. إنّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعلنان سنوياً ومنذ عشر سنواتٍ على الأقل أنّ الوصول لهذه الأرقام سوف يتم في العام التالي. دعونا ننظر إلى الحقيقة.

في السبعينات، كان متوسط معدل النمو في المنطقة يقارب ٣,٥ بالمائة؛ وانخفض هذا المتوسط في الثمانينات إلى ٢,٥ بالمائة. تواصل انخفاض النمو بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩٨، حيث لم يعد يتجاوز ٢,٢ بالمائة (وفق اليونكتاد، تدفق رؤوس الأموال والنمو في إفريقيا، تموز/يوليو ٢٠٠٠/٢٢٠). أما في العام ٢٠٠٢، فيقول البنك الدولي إنّه بلغ ٢,٦ بالمائة (البنك الدولي، GDF/١٨٦).

السمات المميزة للديون الخارجية لإفريقيا جنوبي الصحراء في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

خلافاً لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، لم تعد إفريقيا جنوبي الصحراء (باستثناء جمهورية جنوب إفريقيا) قادرةً على الوصول إلى الأسواق المالية. القروض المصرفية ضعيفة جداً، وهي لم تعد تمثل إلا ٢ بالمائة من رصيد ديون شبه القارة. ولم تعد إصدارات سندات الديون الحكومية لاجتذاب رؤوس أموال خاصة من الخارج تلاقي حقاً حظوةً في الأسواق المالية الأجنبية. لا تمثّل هذه السندات إلا ٢ بالمائة من الديون الخارجية لإفريقيا جنوبي الصحراء (٩٠ بالمائة من هذا المبلغ الضئيل أصدرته أرب عة بلدان، على رأسها جنوب إفريقيا).

في السنوات الأخيرة، سددت البلدان المدينة أقساط قروضها للمصارف الخاصة لدرجة أنّ عدداً كبيراً من البلدان الإفريقية لم يعد مديناً لها إلاّ بالقليل جداً، لا بل بلا شيء. في الجدول ١٥ –٦ قائمة بالبلدان الإفريقية التي كان ما تدين به للقطاع الخاص في العام ٢٠٠١ أقلّ من ٥ بالمائة من الديون الخارجية.

الجدول ١٥ -٦

الديون الخارجية التي تدين بها البلدان الإفريقية للقطاع الخاص في العام ٢٠٠١

٠٪	١٪	٢٪	٣٪	٤٪
بينين	غينيا	إثيوبيا	الغابون	الرأس الأخضر
بوركينا فاسو	موريتانيا	مدغشقر	زامبيا	جمهورية إفريقيا الوسطى
بوروندي	أوغندا	ساو تومي وبرنسيب		غانا
جزر القمر	تشاد	السنغال		النيجر
جيبوتي		الصومال		
إرتريا		تنزانيا		
غامبيا				
غينيا بيساو				
ملاوي				
مالي				
رواندا				
سيراليون				
توغو				

أما حكومات الشمال، فتمتلك أكثر من نصف ديون إفريقيا جنوبي الصحراء (إذا استثنينا جمهورية جنوب إفريقيا التي لم تنبذها المصارف).

وبالنسبة للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك التنمية الإفريقي)، فهي تمتلك أكثر من نصف الديون. كلما كان بلدٌ إفريقي فقيراً، كلما زادت حصة ديونه التي تمتلكها تلك المؤسسات. على سبيل المثال: في العام ٢٠٠١، كان ٧٢ بالمائة من الديون الخارجية الحكومية للنيجر يعود للمؤسسات المالية الدولية؛ وبلغت النسبة ٨٨ بالمائة في بوروندي و٨٧ بالمائة في رواندا، و٧٣ بالمائة في جمهورية إفريقيا الوسطى و٨٢ بالمائة في بوركينا فاسو (البنك الدولي، GDF، ٢٠٠١).

إذن، وبغض النظر عن بعض الاستثناءات القليلة، فديون إفريقيا جنوبي الصحراء تملكها المؤسسات المالية الدولية ودول الشمال (ولاسيما القوى الاستعمارية القديمة). وتستخدم البلدان المدينة جزءاً معتبراً من المساعدة الحكومية للتنمية التي تمنحها بلدان الشمال لتسديد مستحقات المؤسسات المالية الدولية. وإذا ما وضعنا جانباً جمهورية جنوب إفريقيا (نظراً لارتفاع الوزن النوعي لاقتصادها ولقوة طبقتها الرأسمالية) والسودان (الذي يقاطع المؤسسات المالية الدولية)، فحكومات شبه القارة هي عملياً تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس.

هل إفريقيا جنوبي الصحراء دائنة أم مدينة؟

في دراسةٍ مؤثرة حول هروب رؤوس الأموال من إفريقيا جنوبي الصحراء إلى البلدان الصناعية عنوانها: هل إفريقيا دائنةٌ صرف؟، توصل كاتبان جامعيان هما جيمس بويس وليونس نديكومانا إلى نتائج شديدة الإثارة. فقد قدّرا أنّ هرب رؤوس الأموال من ٢٥ بلداً إفريقياً جنوبي الصحراء[٢] التي تمثل ٩٢ بالمائة من سكان شبه القارة و٩٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و٩١ بالمائة من الديون الخارجية (دون احتساب جمهورية جنوب إفريقيا) بلغ ١٩٣ مليار دولار في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٧٠ و١٩٩٦. وهذا المبلغ يتجاوز بكثير رصيد الديون الخارجية للبلدان المعنية الذي بلغ ١٧٨ مليار دولار في العام ١٩٩٦. وواصلا تحليلهما، فقدرا أنّ هذه الأموال، لو أنّها أودعت في مصرفٍ سعر فائدته طبيعي، فإنّ ١٩٣ مليار دولار مع فوائدها ستمثّل في نهاية الفترة ٢٨٥ مليار دولار، وهو يفوق بأكثر من النصف مجموع ديون البلدان المعنية. وباختصار، ففي كلا الافتراضين، تفوق ممتلكات إفريقيا المودعة في الخارج ديونها. وهو ما سمح لهما بالرد بالإيجاب على السؤال الذي طرحاه في عنوان دراستهما. نعم، إفريقيا جنوبي الصحراء دائنةٌ صرف.

أثناء دراستهما، عاد المؤلفان لأعمال مؤلفين آخرين توصلوا إلى النتيجة التالية: «من أجل كل دولار اقترضته السلطات الحكومية لأجلٍ مديد أو ضمنته، يبدو أنّه

قد أعيد تصدير ٨٥ إلى ٩٥ بالمائة منه على شكل هروب لرؤوس الأموال» (هرميس ولينسينك، ١٩٩٢، ذكره جيمس بويس وليونس نديكومانا، المصدر المذكور/٨).

ويؤكد بويس ونديكومانا: «من المحتمل أن يكون لهروب رؤوس الأموال مفعولٌ سلبي عميق على توزيع الثروة. عموماً، ينتمي الأشخاص الذين يمارسون تلك العملية للنخب السياسية والاقتصادية لشبه القارة، يستغلون وضعهم ليضعوا يدهم على الأموال ويودعوها في الخارج. يتطلب كلٌّ من الحصول على الأموال وتحويلها إجراءاتٍ قضائية مريبة، بما في ذلك تزوير الوثائق التجارية (فواتير مزيفة) وتحويل واردات التصدير ومبالغ كبيرة حصلوا عليها لدى توقيع عقودٍ أبرمت سواءً في القطاع العام أم في القطاع الخاص (انظر، بين مصادر أخرى، نديكومانا وبويس، ١٩٩٨). أمّا العواقب الوخيمة لنقص العوائد والأسعار غير المناسبة لصرف العملات، فيتحمّلها أساساً السكان الأقل ثراءً.» (المصدر المذكور/٥).

ويتابعان: «طالما أنّ القروض لم تستخدم لصالح السكان الإفريقيين بل في تمويل مراكمة الموجودات الخاصة للنخبة الحاكمة، تكون الشرعية الأخلاقية والقانونية لوجوب تسديد الديون موضوع شك». (المصدر المذكور/٦).

استناداً لدراساتٍ مختلفة أجراها نيلز هرمز وروبرت لنسينك، فهما يعتقدان أيضاً أنّ هروب رؤوس الأموال أكبر نسبياً في إفريقيا جنوبي الصحراء منه في أمريكا اللاتينية، على الرغم من أنّ تلك القارة تشتهر بهروب رؤوس الأموال منها.

وفي حالة زائير (التي أصبحت جمهورية الكونغو الديموقراطية منذ العام ١٩٩٧)، يقدّران رؤوس الأموال الهاربة بين العامين ١٩٦٨ و١٩٩٠ بما مقداره ١٢ مليار دولار، وهو مبلغٌ يتجاوز بكثير الديون الخارجية لهذا البلد حينذاك (صفحة ١٠).

في الجدول ١٥–٧، يقدّم جيمس بويس وليونس نديكومانا نتيجة تقديراتهما.

الجدول ١٥ -٧

الديون الخارجية والموجودات في الخارج في العام ١٩٩٦ (بملايين الدولارات)

البلدان	رصيد الديون في العام ١٩٩٦	رؤوس الأموال الهاربة ناقص رصيد الديون	رؤوس الأموال الهاربة زائد فوائدها ناقص رصيد الديون
أنغولا	١١٢٢٥,١	٥٨٠٧,٤	٩١٧٩,٩
بوركينا فاسو	١١٩٦,١	٦٩,٤	٧٠٠,٤
بوروندي	١١٢٦,٩	– ٣٠٨	– ١٤٦
الكاميرون	٩٥٤١,٦	٣٥٥٧,٨	٧٣٦٤,٤
جمهورية إفريقيا الوسطى	٩٤١,١	– ٦٩١	– ٤٨٢,١
جمهورية الكونغو الديموقراطية	١٢٨٢٦,٤	٥٦١,٤	١٠١٦٤,١
الكونغو	٥٢٤٠,٦	– ٤٧٨١,٤	– ٣٩٨٦,٦
ساحل العاج	١٩٥٢٣,٦	٣٨٤٧,٤	١٥٢٢١,٩
إثيوبيا	١٠٠٧٨,٦	– ٤٥٥٥,٨	– ٢٠٦٠,٧
غانا	٦٤٤٢,٢	– ٦٠٣٤,٩	– ٦١٥٢,٩
غينيا	٣٢٤٠,٣	– ٢٨٩٧,٥	– ٢٨٠٦,١
كينيا	٦٩٣١	– ٦١١٥,٩	– ٤٤٥٨,٤
مدغشقر	٤١٤٥,٨	– ٢٤٩٦,٨	– ٢٥٦٨,٣
ملاوي	٢١٤٦,١	– ١٤٤١	– ٩٧١,٣
مالي	٣٠٠٦	– ٤٢٠٩,٦	– ٤٥٣٣,٢
موريتانيا	٢٤٠٤,٢	– ١٢٧٣,٤	– ٥٧٢,٢

موزمبيق	٧٥٦٦,٣	– ٢٢٥٥	– ١٣٥٩,٤
النيجر	١٦٢٣,٣	– ٤٧٧٦,٣	– ٦٣٩٢,١
نيجريا	٣١٤٠٦,٦	٥٥٣٥٥,٣	٩٨٢٥٤,٤
رواندا	١٠٤٣,١	١٠٧٢,٨	٢٤٧٠,٨
سيراليون	١٢٠٥,١	٢٦٧,٦	١٠٧٢,٧
السودان	١٦٩٧٢	– ٩٩٨٩,٣	– ٥٣٥٨,٣
تنزانيا	٧٣٦١,٨	– ٥٦٦٢,٧	– ١١٥٨,٤
أوغندا	٣٦٧٤,٤	– ١٥١٩,٥	– ٣٥٨,٣
زامبيا	٧٦٣٩,٤	٢٩٨٤,١	٥٤٩١,٨
المجموع	**١٧٨٥٠٧,٦**	**١٤٥١٥,١**	**١٠٦٥٥٦,١**

المصدر: حسابات بويس ونديكومانا وفق صندوق النقد الدولي، دليل الكتاب السنوي للإحصائيات التجارية (إصدارات مختلفة)؛ صندوق النقد الدولي، الكتاب السنوي لإحصائيات التمويل الدولي (إصدارات متعددة)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للعام ٢٠٠٠ (الإصدار على قرص مدمج)؛ البنك الدولي، GDF، ٢٠٠٠ (الإصدار على قرص مدمج)

إليكم تعليقهما على الجدول: «بالنسبة لمجموع العينة المؤلفة من ٢٥ بلداً، تتجاوز الموجودات الخارجية الديون الخارجية بمبلغ ١٤,٥ إلى ١٠٦,٥ مليار دولار، وذلك وفق ما إذا كنا نحسب أو لا نحسب أرباح فوائد الموجودات. تمثل موجودات المنطقة من ١,١ إلى ١,٦ ضعف رأس مال الديون. والنتائج بالنسبة لبعض البلدان أكثر مأساويةً، إذ تبلغ الموجودات الخارجية لنيجريا ٢,٨ مرة ديونها الخارجية وفق التقديرات المتحفظة و٤,١ ضعف إذا ما أدرجنا أرباح فوائد رؤوس الأموال المودعة في الخارج» (صفحة ٢٦).

نحن نستعيد لحسابنا مجموع النتائج التي توصلا إليها والتي نذكر في ما يلي مقتطفاتٍ طويلةً منها: «إذا كانت إفريقيا جنوبي الصحراء فعلاً في وضع الدائن، فلماذا يعاني سكانها من كلّ هذا الفقر؟ الجواب هو بالطبع لأنّ شريحة صغيرة وثرية نسبياً من السكان تمتلك الموجودات الخاصة لشبه القارة، في حين يتحمّل الشعب الديون الخارجية عبر الحكومات. إنّ عدم تناظرٍ كهذا ليس مؤسفاً وحسب لأنّه يؤدي إلى مفاقمة الفقر في منطقةٍ فقيرةٍ أصلاً من جوانب عديدة، بل إنّه يثير أيضاً

أسئلةً أساسية في ما يتعلّق بالملكية، وبعباراتٍ أخرى، كيف يمكن أن نوزع بين السكان حق التصرف بالموجودات الخارجية ومسؤولية الديون الخارجية.

إنّ حقّ التصرف بالموجودات الخارجية الخاصة بإفريقيا جنوبي الصحراء ليس معرّفاً تماماً ولا هو غير قابل للنقاش. ويشير واقع أنّ الحكومة النيجرية قد حصلت من محكمةٍ سويسرية على تجميد حسابات عائلة الجنرال ساني أباتشا إلى مدى التحديات القانونية والأخلاقية والسياسية التي يمثلها الحق في امتلاك موجوداتها. إنّ هروب رؤوس الأموال ليس انتهاكاً للسيطرة على تبادلات العملات الأجنبية وحسب (وهو ما يفسر عدم ذكره في ميزان المدفوعات)، بل إنّ رؤوس الأموال نفسها قد جرى الحصول عليها في حالاتٍ عديدة بطرائق مشبوهة.

إنّ محاولة استعادة الثروات الخاصة غير الشرعية وإعادة توطينها هي إحدى الطرق التي يمكن للشعوب والحكومات الإفريقية استخدامها لجسر الهوة بين الديون الخارجية وبين الموجودات الخارجية الخاصة. لكنّه دربٌ صعب، باعتبار أنّ الحكومات الإفريقية هي التي يتوجب عليها أن تبرهن على وجود رؤوس الأموال تلك وأن تبذل جهدها لاستعادة الأموال. وبالتالي، لا تقدّم هذه المحاولة إلاّ إمكانياتٍ محدودة لتخفيف عبء الديون الخارجية لإفريقيا جنوبي الصحراء.

هنالك استراتيجيةٌ أخرى مكمّلة، تتمثّل في تطبيق نفس المبادئ على الديون الخارجية للمنطقة. يمكن لحكومات إفريقيا جنوبي الصحراء إعلام دائنيها بأنّ الديون المتبقية لن تسدد إلاّ إذا أمكن تعيين مختلف الخصوم المتعلقين بتلك القروض. يمكن للدائنين إظهار أين ذهبت الأموال وكيف مثّلت ربحاً لمواطني البلد المقترض عبر استثماراتٍ أو استهلاك، وسيعتبر الدين قانونياً (وبالتالي موجوداتٍ خارجية للحكومة الدائنة أو للمصرف الدائن). لكن إذا تبدّت استحالة العثور على المجال الذي استخدم فيه المال المقترض، حينذاك يتوجب على الحكومات الإفريقية الحالية أن تستنتج بأنّه قد جرى تحويله إلى حساباتٍ خاصة، وربما عبر هروب لرؤوس الأموال. في هذه الحالة، يمكن القول إنّ مسؤولية الدين لا تقع على الحكومة، بل على أولئك الأشخاص الذين تعتبر ثروتهم الشخصية الخصم الحقيقي للدين.

إذا ما تبنى الإفريقيون هذه الاستراتيجية، فسوف يتبعون مثال حكومة الولايات المتحدة في مواجهة دائني النظام الاستعماري الإسباني في كوبا بعد الحرب الإسبانية الأمريكية منذ قرن، إذ كان الدائنون يعرفون (أو كان يفترض بهم أن يعرفوا) المخاطر التي يعرضون أنفسهم لها بمنح قروضٍ للنظام السابق» (صفحة ٢٧ - ٢٨).

السياسة الشائنة للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي تجاه الشعب الكونغولي

«المسؤولية الأخلاقية للدائنين واضحةٌ تماماً في حالة قروض الحرب الباردة. فحين كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقرضان المال لموبوتو سيسي سيكو، رئيس زائير (جمهورية الكونغو الديموقراطية حالياً) الشهير، كانا يعلمان (أو أنّه كان يفترض بهما أن يعلما) أنّ تلك المبالغ لن تستخدم في الجوهر لمساعدة فقراء هذا البلد، بل لإثراء موبوتو سيسي سيكو. كانا يدفعان المال لهذا الحاكم الفاسد كي يحافظ على انحياز بلاده الصارم للغرب. يعتبر كثيرون أنّه من غير العادل مطالبة دافعي الضرائب في البلدان التي كانت تعيش مثل هذا الوضع بتسديد قروضٍ منحت لحكامٍ فاسدين لم يكونوا يمثلونهم». (ستيغلتز، ٢٠٠٢/٣١٢).

لقد أُبرمت معظم الديون الخارجية لجمهورية الكونغو الديموقراطية، والتي تصل رسمياً لنحو ١٢ مليار دولار،، أثناء الحكم الاستبدادي لموبوتو سيسي سيكو، وكان ينبغي أن تلغى حين سقط نظامه.

طالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي النظام الذي تلا الدكتاتورية بمبلغ ملياري دولار، وهو المبلغ الذي أقرضاه لموبوتو. حين سقط هذا الأخير، نشرت صحيفة فايننشال تايمز (١٢ أيار/مايو ١٩٩٧) نتائج تحقيقٍ أجري تحت رعايتها، أوضح أنّ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA كانت تموّل مباشرةً موبوتو أثناء السنوات الأولى من «ملكه». وزعمت الصحيفة أنّ كلًا من صندوق النقد الدولي وخزينة الولايات المتحدة قدّرا ممتلكات موبوتو في الخارج منتصف الثمانينات بمبلغ أربعة مليارات من الدولارات. في العام ١٩٨٢، تلقت إدارة صندوق النقد الدولي (الذي كان الفرنسي جاك دولاروزيير حينذاك مديره العام) تقريراً مفصلاً كتبه إرفن بلومنتال، وهو مصرفيٌّ ألماني، وصف فيه مستوى الفساد الأقصى الذي وصل إليه نظام موبوتو. غير أنّ الصندوق زاد على نحوٍ ملموس قروضه بعد تلقيه للتقرير. وتحكي الفاينشال تايمز كيف اتصل بلومنتال في أيار/مايو ١٩٩٧ بجاك دولاروزيير (الذي أصبح في تلك الأثناء رئيساً للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية) ليحصل على تعليقٍ منه، فأعلن هذا الأخير أنّه غير مستعدٍ لنقاش دوره في زائير. وحين اتصل بلومنتال بصندوق النقد الدولي، أعلن الأخير أنّه غير مستعدٍ للتعليق على القضية.

لسنواتٍ طويلة، حتى العام ١٩٩٥ – ١٩٩٦، موّل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باستمرار نظام موبوتو الذي طبّق سياساتٍ نيوليبرالية شديدة القسوة في عهد الوزير كنغو وا دوندو، الذي أطلق عليه حينذاك لقب السيد البنك الدولي (وهو يمضي اليوم أوقاتاً هانئة في بلجيكا). لقد أغرق موبوتو بمرحٍ بلاده بديون صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي، واضعاً جزءاً كبيراً من القروض في خزينته الخاصة. وقد فعل ذلك بعلم من الصندوق والبنك اللذين لم يعترضا لأنّه كان يطبّق التكييف الهيكلي ويبقى حليفاً للولايات المتحدة.

وبعد سقوطه، قرّر المنتصر عليه، لوران ديزيريه كابيلا، التوقف عن التسديد لمؤسستي بريتون وودز، فحاولتا إقناعه بالعدول عن قراره. لكنّ كابيلا رفض، إذ كان يرغب في مبادرةٍ قوية تقدمانها في مجال إلغاء الديون وفي تجنّب إخضاع بلاده ثانيةً للتكييف الهيكلي. اغتيل لوران ديزيريه كابيلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعمليةٍ لاجتذاب خليفته جوزيف كابيلا (ابن لوران ديزيريه)، إذ أعلن البنك الدولي عن منحه ٥٠ مليون دولار. وطلبت المؤسستان من بلجيكا – الدولة المستعمرة السابقة – أن تشتري منهما جزءاً من الديون التي اقترضها موبوتو، ففعلت بلجيكا باستخدام أموالٍ مخصصةٍ عادةً للتعاون في مجال التنمية ويفترض بها أن تصل مباشرةً إلى الشعب الكونغولي. كان هدف عملية البنك والصندوق مزدوجاً: إعادة منح شرعيةٍ جديدة للديون الشائنة التي اقترضها موبوتو وإعادة إقلاع آلة الديون على نحوٍ يتمكنان فيه ثانيةً من إملاء سياسات التكييف الهيكلي على جمهورية الكونغو الديموقراطية.

على مستوى البديل، أقيم منذ عدة سنوات تعاونٌ بين حركات المواطنين في الكونغو الديموقراطية[٣] وبين نظرائها في بلجيكا[٤] بهدف تتبّع ملفّ الديون الخارجية للكونغو الديموقراطية والمطالبة بإلغائها. وجرى عملٌ تدقيقيّ لتلك الديون في كنشاسا وبلجيكا على السواء، وجرى تبادل الزيارات بين البلدين، كما جرى فيهما تنظيم مظاهراتٍ منتظمة. لم تقل الحركات الداعية لإلغاء الديون بعد كلمتها الأخيرة.

جمهورية جنوب إفريقيا: الديون الشائنة لنظام التمييز العنصري

من العام ١٩٥٠ إلى العام ١٩٩٠، عانت جمهورية جنوب إفريقيا من نظام التمييز العنصري الذي أدانته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٣ بوصفه جريمةً ضدّ الإنسانية ويخضع بالتالي لمقاطعةٍ دولية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تتابع منح سلسلةٍ من القروض والمعاملات التجارية مع النظام المدان (يبدو أنّ الحقّ في الأعمال يفوق بكثير حقوق الإنسان...). توصف الديون التي أبرمت أثناء تلك الفترة بكلّ جوانبها بأنها ديون شائنة (ديون أبرمها نظامٌ استبدادي ضدّ مصالح شعبه). وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي، واصل الدائنون (دول، مؤسسات مالية دولية، شركات عابرة القومية...) تلقي تسديدات تلك الديون، والتي تكبّدها للأسف النظام الديموقراطي بدلاً من رفضها. إذن، يواصل المنحدرون من نظام التمييز

العنصري حالياً دفع الأموال للدائنين الذين كانوا شركاء في جرائم ضدّ الإنسانية.

غير أنّ الأمور تتغير. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تقدّم ٨٥ شخصاً من بين الأعضاء الـ ٣٢ ألفاً في منظمة كولوماني، وهي منظمة لمساندة ضحايا التمييز العنصري - بشكوى في قطاع شرق نيويورك ضدّ واحدٍ وعشرين مصرفاً وشركة خاصة[٥]. وهم يطالبون بالتعويض عن الأضرار والظلم الناتجة مباشرةً عن تواطؤ تلك المصارف والشركات مع نظام التمييز العنصري. تستند الشكوى إلى آليةٍ قانونية في الولايات المتحدة تتيح لمواطنين غير أمريكيين برفع شكوى في الولايات المتحدة ضدّ من ارتكب انتهاكاتٍ للقانون الدولي العام طالما أنّه موجود على الأراضي الأمريكية. كما يستند أساس الدعوى إلى مبدأ المسؤولية الثانوية، أي التواطؤ في جريمةٍ ضدّ الإنسانية. وتستند هذه العقيدة إلى سوابق النضال ضد العبودية (القانون الأول للولايات المتحدة في العام ١٧٩٤).

طالب نيفيل غابرييل، الناطق باسم يوبيل جنوب إفريقيا (وهي شبكة تضم ٤ آلاف منظمة غير حكومية وتناضل بشكلٍ خاص من أجل إلغاء الديون المبرمة في ظلّ نظام التمييز العنصري) بتعويض ضحايا التمييز العنصري، معلناً أنّ «الأضرار الناتجة تبلغ مليارات الدولارات».

لن نتمكن أبداً من تقدير كلفة الجريمة التي مثلها التمييز العنصري، مهما كانت القوة الأخلاقية والحقوقية للحجج المقدمة. غير أنّ المطالبة بالتعويض ضرورة سياسية، حتى وإن كان من غير المتاح إلا أن يكون المبلغ المطالب به رمزياً.

إنّ هذه المبادرة المواطنية تضيء الدرب، إذ يتوجّب أيضاً محاكمة فاعلين آخرين: ينبغي الاهتمام بالمسؤولية الحقوقية للمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إذن، إذا كان ملحاً أن تهاجم الحركات الاجتماعية المصارف والشركات عابرة القومية وتطالب بالتعويض، فإنّ تقديم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للعدالة بتهمة التواطؤ الفعال مع الأنظمة الاستبدادية المسؤولة عن جرائم ضد الإنسانية لا يقلّ إلحاحاً. وينبغي أيضاً التوقف عن تسديد الديون الشائنة لهما.

الحواشي

(١) في بحث شديد الأهمية أجراه بابلو غونزالس كازانوفا (١٩٩٩) وتابعه بعد ذلك جون ساكس فرناندز وعمر نونز رودريغز (٢٠٠١)، نجد تحليلاً كيفياً وكمياً لمختلف أشكال التحويلات من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إلى بلدان المركز الأكثر تصنيعاً في الفترة ١٩٧٦ إلى ١٩٩٧. انظر بابلو غونزالس كازانوفا (١٩٩٩)، الاستغلال الكوني، مكسيكو، ١٩٩٩؛ جون ساكس فرناندز وعمر نونز رودريغز (٢٠٠١)، العولمة الإمبريالية والطبقة الاجتماعية، مكسيكو، ٢٠٠١.

(*) هو الاسم الذي أطلقه الاقتصاديون على تأثير أزمة المكسيك المالية على المنطقة المجاورة لها (م).

(٢) قائمة هذه البلدان: أنغولا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقاً) والكونغو وساحل العاج وإثيوبيا وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ونيجريا ورواندا وسيراليون والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

(٣) المجلس الوطني للمنظمات غير الحكومية في الكونغو، منتدى الديون الخارجية، مجموعة التفكير والمساندة للتنمية الريفية، التحالف الكونغولي لإلغاء الديون وللتنمية.

(٤) لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، CNCD – العملية ١١,١١,١١، KVNZB – ١١,١١,١١.

(٥) من بينها: إكسون موبيل وشل للنفط وكالتكس ومصرف باركليز ناشيونال بانك وسيتي غروب ومجموعة كريدي سويس ودويتش بانك وج. ب. مورغن تشيز وفورد موتور وديملر كرايسلر...

الفصل السادس عشر

دراسة حالات

القسم الأول - البرازيل: واقع تدقيق الديون ومسؤوليات حكومة لولا

أثناء أزمة الديون السابقة، أزمة الثلاثينات، علّقت البرازيل وثلاثة عشر بلداً أمريكياً لاتينياً آخر تسديد القسم الأساسي من مدفوعاتها لعدة سنوات (كان التعليق كاملاً في العام ١٩٣١، وجزئياً بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٦ وكاملاً بين العامين ١٩٣٧ و١٩٤٠). حسناً فعلت، فحين تفاوضت البرازيل على تسويةٍ للنزاع مع تكتّل الدائنين الأجانب، حصلت على تخفيضٍ لرصيد الديون بنحو النصف (حصل الاتفاق في العام ١٩٤٣). وهكذا، انخفضت الديون التي كانت تبلغ ١٢٩٤ مليون دولار في العام ١٩٣٠ إلى ٦٨٩ مليون دولار في العام ١٩٤٥ وإلى ٥٧٩ مليون دولار في العام ١٩٤٨. في العام ١٩٣٠، كانت خدمة الديون تبلغ ٣٠ بالمائة من الصادرات، ولم تعد تمثّل في العام ١٩٤٥ «إلاّ» ٧ بالمائة.

في تلك الفترة، لجأت السلطات البرازيلية للتدقيق بهدف دعم قرارها وحيد الجانب بتعليق التسديد. في العام ١٩٣١، قرّر مرسومٌ وضع جميع العقود المتعلقة بالديون العامة الخارجية قيد البحث، وفرض آخر صدر في العام ١٩٣٢ تحليلاً مفصلاً لجميع تلك العقود. وقد سمح التدقيق باستنتاج وجود العديد من البنود غير القانونية فيها. وفي تلخيص سوزا كوستا وزير المالية في تلك الفترة للتدقيق، أكّد ما يلي في العام ١٩٣٥: «يضمّ تاريخ اقتراضاتنا عملياتٍ مبالغٍ في عددها، مكلفة، لا بل مهلكة، جرت دون أن تهدف لتعزيز تنمية بلادنا» (ذكره رينالدو غونسالفس، في فاتوريلي، ٢٠٠٣/١١٥).

يعود أصل أزمة ديون البرازيل التي اندلعت في العام ١٩٨٢، مثلما اندلعت في بلدانٍ أخرى من العالم الثالث، إلى الستينات والسبعينات، أثناء حقبة الدكتاتورية العسكرية الطويلة التي بدأت في العام ١٩٦٤.

حين حصل انقلاب العام ١٩٦٤، كانت الديون الخارجية للبرازيل تبلغ ٢,٥ مليار دولار، وحين تخلى آخر جنرال عن منصبه الرئاسي في العام ١٩٨٥، كانت الديون قد تجاوزت ١٠٠ مليار دولار! لقد تضاعفت إذن أربعين مرةً في فترةٍ تزيد قليلاً عن عشرين عاماً من الدكتاتورية. لقد استفادت تلك الأخيرة من مساندةٍ حازمة قدمتها حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي اللذين كانا يريان فيها حليفاً استراتيجياً في القارة ضمن سياق انتشار الثورة الكوبية والنضالات الشعبية الكبيرة المناهضة للرأسمالية والإمبريالية. ينبغي الإشارة إلى أنّ البنك الدولي رفض قبل انقلاب العام ١٩٦٤ إقراض المال للبرازيل في عهد الرئيس التقدمي جواو غولارت (الملقب جانغو) الذي أجرى إصلاحاً زراعياً.

ابتداءً من العام ١٩٦٤، منحت حكومة الولايات المتحدة، عبر وكيلها لقروض التصدير إيكسيمبانك من جانب والبنك الدولي من جانبٍ آخر، العديد من القروض لحلفائها، الجنرالات الحاكمين في البرازيل. وإلى هذه الحقبة تعود مشاريع الطاقة الضخمة: سدود كهرمائية، محطاتٌ حرارية وأشغالٌ كبرى للبنية التحتية في مجال طرق اختراق منطقة الأمازون الهائلة في إطار الـPolomoreste، وجميعها مشاريع مسؤولة عن تدميرٍ هائلٍ للبيئة وانقراض مجموعاتٍ معينة من السكان الأصليين في الأمازون وترحيلٍ واسعٍ جداً للسكان (دُمّرت مساحاتٌ حراجيةٌ واسعة لتجري فيها تربية الماشية على سبيل المثال).

علينا ألاّ ننسى أنّ محاباة الولايات المتحدة للأنظمة الدكتاتورية قد أدّت إلى تعميم تلك الأخيرة في المخروط الجنوبي (تشيلي وأوروغواي بدءاً من العام ١٩٧٣، والأرجنتين بدءاً من العام ١٩٧٦). لقد تورطت حكومة واشنطن على نحوٍ مباشر في إقامة دكتاتورياتٍ وفي التخطيط لتصفية قسمٍ هامٍّ من اليسار جسدياً على مستوى القارة (خطة كوندور سيئة الصيت).

حين قرّرت الولايات المتحدة في أواخر العام ١٩٧٩ أن ترفع جذرياً أسعار الفائدة، أصاب الإجراء الدكتاتورية البرازيلية في مقتلٍ على الرغم من كونها صديقةً لذلك البلد، وهو أمرٌ زعزعها في مواجهة تصاعد النضالات الشعبية في مطلع الثمانينات. بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٥، حوّلت البرازيل ٢١ مليار دولار أكثر مما تلقّت كقروضٍ جديدة في الفترة نفسها أثناء مواجهتها لأزمة تسديد الأموال لدائنيها، وأهمهم مصارف أمريكية.

ينبغي توضيح أنّ تكتل المصارف الدائنة للبرازيل كان بقيادة سيتي بنك الذي تورّط، ولنؤكّد على ذلك، في جميع الممارسات الدكتاتورية الوحشية في أمريكا اللاتينية في الستينات والسبعينات، وكان أثناء تلك الفترة كلّها شديد النشاط في

التخطيط المالي لتحويل الأموال العامة لبلدان الجنوب إلى تراكم خاص للحكومات، مفضلاً العسكرية منها. كما كان سيتي بنك أيضاً آلةً رائعةً لتَّبييضً الأموال. ولم تقتصر نشاطاته الإجرامية والضارة على أمريكا اللاتينية، بل قدّم مساهمته الفعالة لدكتاتور نيجريا ساني أباتشا في التسعينات وهيّأ له إيداع مبالغ طائلة (عدة مليارات من الدولارات) في أمانٍ، سرقها أباتشا من خزينة بلاده. اتُهم مصرف سيتي بنك (الذي أصبح جزءاً من مجموعة سيتي غروب) في فضائح مختلفة، بدءاً من قضية إنرون. وقد تسببت له الأخيرة بغرامةٍ في العام ٢٠٠٣ بلغت عدة مئات من ملايين الدولارات، فرضها عليه مدعي عام نيويورك سبتزر. نذكر أنّ سيتي غروب قد ضمت في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى مجلس إدارتها وزير الخزينة الأمريكي روبرت روبن والرجل الثاني في صندوق النقد الدولي ستانلي فيشر[1].

أمّا صندوق النقد الدولي، فقد دخل مؤامرة الديون البرازيلية الشائنة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، إذ أملى رسالة نوايا على الدكتاتورية، لكنه انتقد أولاً تنازلها السابق المتضمن منحها زياداتٍ كبيرة في الأجور للعمال.

أدت الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة التي أعلنت عنها حكومة الولايات المتحدة ابتداءً من أواخر العام ١٩٧٩ إلى اختناقاتٍ ماليّة لدى السلطات الحكومية في البرازيل وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية. وقد اضطرّ جوزيه سارني، أول رئيس لحقبة ما بعد الدكتاتورية (١٩٨٥ – ١٩٨٩)، إلى إعلان تعليق للسداد في العام ١٩٨٧. ولهذه الفترة نفسها، التي تتميز أيضاً بولادة حزب العمال والتجمع الوحدوي للعمال وحركة المجردين من الأراضي، تعود حساسيةٌ كبيرة في الأوساط التقدمية لمسألة الديون، لاسيما وأنّ الحملة التي أطلقها فيدل كاسترو بدءاً من العام ١٩٨٥ حول موضوع «الديون غير قابلة للتسديد» قد حظيت بصدىً مؤيّدٍ في البرازيل وعلى مستوى القارة.

من جهةٍ أخرى، لقي التدقيق كأداةٍ في أيدي السلطات الحكومية للحصول على إعادة تفاوضٍ كاملة حول الديون قبولاً أكيداً أيضاً (لاشكّ في أنّ تدقيق الديون في الثلاثينات قد لعب دوراً في الذاكرة الجمعية). لقد بدا التدقيق في أعين عددٍ كبيرٍ من المنظمات المطالبة به وسيلةً لإعادة بحث العبء الساحق للديون التي اقترضتها الدكتاتورية. في تلك الفترة، أصبحت المطالبة بالتدقيق موضوعاً بلغ من حساسيته أنّ المشرّعين أدخلوه في دستور ما بعد الدكتاتورية في العام ١٩٨٨. وحمّلت المادة ٢٦ من قانون الترتيبات الدستورية الانتقالية المؤتمر الوطني مسؤولية إجراء تدقيقٍ للديون خلال عام.

بعد ذلك، وفي مطلع التسعينات، تحسّن الوضع المالي للبلاد قليلاً حين بدأت رؤوس الأموال الخارجية تتدفق على شكل قروضٍ مصرفية واستثمارات محفظة واستثمارات مباشرة.

على نحوٍ ما، سمحت خطة برادي، التي طبقت في البرازيل بدءاً من العام ١٩٩٤ بإدارة وزير المالية فرناندو هنريكيه كاردوسو، بمنح شرعيةٍ للديون المبرمة في ليل الدكتاتورية الطويل، وجرى تحويل جزءٍ لا بأس به (٤٩ من أصل ١٤٥ مليار دولار) إلى ديونٍ جديدة على شكل «سندات برادي». أثناء تلك الفترة كلّها، واصلت الديون ارتفاعها، إذ كان يجري الاقتراض بغرض التسديد. أدّت عملية برادي المطبقة في البرازيل بفضل كاردوسو إلى زيادةٍ ملموسة في خدمة الديون (انظر تحليل الاقتصادي باولو نوغيرا باتسيتا الابن الذي ذكره جوزيه ديرسو، مشروع المرسوم التشريعي رقم ٦٤٥ – أ بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

تدهور الوضع ثانيةً بصورةٍ كبيرة بعد اندلاع الأزمة المكسيكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فوضع الرئيس كاردوسو خطة إنقاذٍ للمصارف البرازيلية الخاصة، كلّفت السلطات الحكومية مبلغ ٢٠ مليار دولار.

في إطار الاتفاقيات المعقودة مع صندوق النقد الدولي، حافظ كاردوسو على سياسة أسعار فائدة مرتفعة (هي الأعلى على مستوى الكوكب) شديدة الإضرار بالاقتصاد، ولاسيما بالنسبة للقطاع الإنتاجي، في حين أنّها كانت لصالح المستثمرين الرأسماليين.

يظهر الجدول ١٦ –١ تطور أسعار الفائدة في البرازيل بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (الأزمة الآسيوية) وآذار/مارس ١٩٩٩ (اتفاقٌ جديد مع صندوق النقد الدولي).

الجدول ١٦ -١

تطور أسعار الفائدة في البرازيل (نسبة مئوية)

١٩٩٧	أيلول/سبتمبر	٢٠,٧	«الرزمة ٥١»
	تشرين الثاني/نوفمبر	٤٢,٢	
	كانون الأول/ديسمبر	٣٩,٥	
١٩٩٨	كانون الثاني/يناير	٣٧,٤	الأزمة الروسية
	آذار/مارس	٢٦,٢	
	أيار/مايو	٢٢,٦	
	آب/أغسطس	١٩,٣	
	أيلول/سبتمبر	٣٣,٥	
	تشرين الأول/أكتوبر	٣٩,٣	
	كانون الأول/ديسمبر	٢٩,٣	
١٩٩٩	كانون الثاني/يناير	٢٩,٩	مراجعة اتفاقٍ مع صندوق النقد الدولي
	شباط/فبراير	٣٨,٨	
	آذار/مارس	٤٣,١	

المصدر: المصرف المركزي البرازيلي، ذكره م. أرودا، ٣٤/١٩٩٩

كانت الأرباح الصافية التي أعلنتها كبرى المصارف البرازيلية في مطلع العام ١٩٩٩ أعلى بخمس إلى ثماني مرات من أرباح العام ١٩٩٨، وهو البرهان على أنّ تلك السياسة كانت لصالح المستثمرين الرأسماليين.

من جهةٍ أخرى، كانت البرازيل بين العام ١٩٩٧ ونهاية العام ٢٠٠١ ضحية صافي تحويلٍ ديونٍ سلبي (انظر ثبت المصطلحات) بمقدار ٧٨,٩ مليار دولار. وإذا لم نأخذ بالاعتبار إلاّ السلطات الحكومية، فهذا يمثّل صافي تحويلٍ للديون العامة بمقدار ٢٧,٣ مليار دولار بين العام ١٩٩٦ وآخر العام ٢٠٠١ (المصدر: البنك الدولي، GDF، ٢٠٠٣).

بعباراتٍ أخرى، لو أنّ السلطات الحكومية البرازيلية قرّرت توقيف تسديد الديون بدءاً من العام ١٩٩٧ وقرّر مختلف الدائنين بالتالي إغلاق صنبور الإقراض، لكانت الخزينة العامة وفّرت مبلغاً يزيد قليلاً على ٢٧ مليار دولار، وهو مبلغٌ هائل. من الخطأ إذن أن نؤكّد في الحالة البرازيلية أنّ مواصلة تسديد الديون الخارجية أفضل بحجة أنّ تدفق القروض الجديدة إلى البلاد يفوق تدفّق التسديدات.

لإعطاء فكرة عن مقدار المبالغ المسددة، بلغت خدمة الديون في ميزانية الدولة للعام ١٩٩٩ خمسة أضعاف ميزانية خدمات الرعاية الصحية وتسعة أضعاف ميزانية التعليم و٦٩ ضعف ميزانية وزارة الإصلاح الزراعي (حساب المؤلف بالاستناد إلى غونسالفس وبومار، ٣٥/٢٠٠٠).

أدّى هذا التدهور في الوضع إلى تجديد الحساسية المتعلقة بمسألة الديون. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٨، نظّمت الحركات الاجتماعية محكمةً للديون في ريو، تلاها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ استفتاءٌ شارك فيه أكثر من ستة ملايين برازيلي ونظّمته حملة اليوبيل من أجل ألفيةٍ دون ديون والمؤتمر الوطني للقساوسة وعددٌ من النقابات، وتمتع بمساندة عدة أحزابٍ يسارية، من بينها حزب العمال.

حين أجري الاستفتاء الشعبي، كان جوزيه ديرسو (النائب ورئيس حزب العمال في تلك الفترة)، الذي أصبح ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وزيراً للرئاسة، قد اقترح بوصفه برلمانياً في عهد فرناندو هنريكه كاردوسو مشروع مرسوم تشريعي[٢] يهدف لإجراءٍ رسمي لـ«استفتاءٍ كي يتخذ الشعب قراراً بشأن الديونً الخارجية والحفاظ على الاتفاقات الدولية بين الحكومة البرازيلية وبين صندوق النقد الدولي». تضمنت المادة رقم ١: «يقرر الكونغرس الوطني (...) إجراء تدقيقاتٍ للديون الخارجية واستفتاءً يتضمن المسائل التالية: ١) هل يتوجب على الحكومة البرازيلية إلغاء الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي؟ ٢) هل يتوجب على الحكومة البرازيلية إجراء تدقيقٍ للديون الخارجية؟ ٣) هل يتوجب على الحكومة البرازيلية الحالية الحفاظ على السياسة الحالية المتعلقة بتسديد الديون؟». وتابع مشروع المرسوم على النحو التالي: «في حال قررت الإرادة الشعبية إلغاء الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي، فسوف ينفذ مفعول ذلك في مهلة ٩٠ يوماً؛ وفي حال قررت الإرادة الشعبية مراجعة شروط تسديد الديون، فيعود للمؤتمر الوطني التداول حول تلك الشروط الجديدة في مهلة ٩٠ يوماً».

جرى تقديم هذا الاقتراح في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مدعماً بتوقيع ١٩١ نائباً من بينهم أنطونيو بالوتشي، الذي أصبح وزيراً للمالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. رفضت الأغلبية البرلمانية للرئيس كاردوسو الاقتراح (نشير إلى أنّ بعض النواب الأعضاء في الأغلبية قد ساندوا مع ذلك اقتراح المرسوم).

أثارت إمكانية التخلص من الرئيس النيوليبرالي كاردوسو بمناسبة انتخابات العام ٢٠٠٢، لاستبداله بلولا الذي كان يرمز لأكثر من عشرين عاماً من النضال الشعبي ضدّ الدكتاتورية وضدّ النيوليبرالية، حماساً هائلاً وتوقعاتٍ يسهل فهمها تتعلّق بالتوصل أخيراً إلى حلٍّ للمشكلات الاجتماعية الكبيرة وكذلك لمشكلة الديون.

لقد خابت تلك التوقعات بعمق في العام ٢٠٠٣، وسوف نرى لماذا. لكن قبل ذلك، دعونا نتمنى أن يقدّم الأمل والذكاء والإخلاص للنضال والنضالية دفعاً للحركات المواطنية والاجتماعية البرازيلية. ينبغي أن نأمل في أنّها ستتمكّن من إخراج التزامات الماضي من أدراج النسيان... وفي أنّها ستنال تطبيق تلك الالتزامات. ألم يجعل لولا وحزب العمال من الديون موضوعاً هاماً لحملة حزب العمال طوال سنوات؟ وبهدف إنعاش الذاكرة، سوف نذكر مقابلةً مع لولا أجراها المؤلف في ماناغوا (نيكاراغوا) في تموز/يوليو ١٩٩١، ثمّ سنرى الخطوات الأولى للرئيس لويس إيناسيو لولا دي سيلفا، الذي بدأت ولايته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

في العام ١٩٩١، أعلن لويس إيناسيو «لولا» دي سيلفا، الذي كان حينذاك رئيساً لحزب العمال البرازيلي، ما يلي: «كل حكومة من حكومات العالم الثالث تقرر مواصلة تسديد الديون الخارجية تختار قيادة شعبها نحو التهلكة».(*)

إيريك توسان: بعد عامٍ ونصف العام من رئاسة كولور، ما هو الوضع في البرازيل؟

لولا: لقد اكتشف المجتمع البرازيلي أنّ السياسة النيوليبرالية للرئيس كولور فاشلة. وعلى عكس الوعود، لم يحلّ أي شيء. صحيحٌ أنّ التضخم انخفض، لكنّ ذلك جرى بثمن كلفةٍ اجتماعية كبيرة للغاية تتعلق بالبطالة والسياسة الزراعية والأجور والرعاية الصحية والتعليم. من الملحّ إذن أن نتقدّم باقتراح بديلٍ يمضي في اتجاه النمو الاقتصادي للبرازيل، ويعيد توزيع الثروات، ويعوّض العمال عن أضرار هذه الخطة.

ينبغي أن يجري ذلك كلّه بالترافق مع عملٍ جادٍّ لتنظيم الحركة الشعبية، إذ لو اقتصر حزب العمال على النضال المؤسساتي، فسوف يصبح عطوباً للغاية. كما أنّ مسألة التحالفات مع القوى التقدمية الأخرى حاسمةٌ للانتصار في مواجهة الحكومة.

قبل فترة وجيزة، عنونت صحيفة الإيكونوميست إحدى مقالاتها كما يلي: «أمريكا اللاتينيّة للبيع». ماذا عن بيع الشركات الوطنية؟ ما هو موقف حزب العمال؟

يريد صندوق النقد الدولي من البلدان المدينة أن تبيع شركاتها الحكومية بهدف تسهيل بيع الديون الخارجية. موقف حزبنا واضحٌ بهذا الصدد، فنحن ندافع عن سيطرة الدولة على جميع الشركات المرتبطة بالقطاعات الستراتيجية. في المقابل، يمكن خصخصة جميع الشركات التي أممها النظام العسكري، جميع الشركات الثانوية، كالنسيج. أما الشركات التي تنتمي لقطاعاتٍ استراتيجية مثل النفط والتعدين والمياه والموانئ والطاقة الكهربائية... فينبغي أن تكون بيد الدولة. إنّ نضالنا ضدّ خصخصة هذه الشركات يصبّ لصالح دمقرطتها. من الضرورة بمكانٍ فتح هذه الشركات أمام المجتمع المدني كي يتمكّن من إدارتها. من الضروري أن يترأسها قادةٌ نقابيون؛ من الضروري أن تشارك مجموعاتٌ تنتمي للمجتمع المدني في إدارة هذه الشركات لتحويلها إلى ممتلكاتٍ للمجتمع ككلّ. نحن غير موافقين على خصخصة الممتلكات العامة لتسديد الديون الخارجية. حتى الآن، لم تحصل الحكومة على الكثير من سياسة الخصخصة التي تنتهجها لأنّ أيّ مشترٍ لم يتقدّم. لكن لو عاد الأمر للحكومة، لجرت خصخصة كلّ شيءٍ الآن. من جهةٍ أخرى، فهذه الرغبة في الخصخصة لا تتمتع بأية مساندة شعبية، إذ لدينا تجربة الأرجنتين التي لم تقدّم الخصخصة فيها شيئاً، اللهم إلّا البؤس.

ما هو موقف حزب العمال في ما يتعلق بالديون الخارجية؟

نحن نعتقد أنّه ما من بلدٍ من بلدان العالم الثالث في وضع يسمح له بتسديد الديون. نعتقد أنّ أيّة حكومةٍ من حكومات العالم الثالث تقرر مواصلة تسديد الديون الخارجية تختار قيادة شعبها نحو التهلكة. هنالك عدم توافقٍ تام بين سياسة تنمية بلدان العالم الثالث وبين تسديد الديون. نحن نؤكد على تعليقٍ فوريٍ للديون، ونطالب بتدقيقٍ حول تاريخ الديون لمعرفة من أين أتى المال المقترض، معرفة إن كان قرضاً للدولة أو لإدارةٍ حكوميةٍ أخرى، أم أنّ الأمر يتعلق بمبادرةٍ خاصة، معرفة كيف أنفقت تلك الأموال، الخ. وكلّ ذلك للحصول على صورةٍ لهذه الديون يمكن الاعتماد عليها.

بالأموال التي يجري توفيرها من عدم تسديد الديون، نستطيع تأسيس صندوقٍ للتنمية يموّل البحث والتقدم التقني والتعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعي، سياسة تنميةٍ للعالم الثالث بأجمعه. ويقوم البلد نفسه بالسيطرة على هذا الصندوق انطلاقاً من سلطةٍ ينبغي إنشاؤها، تتضمن المؤتمر الوطني (البرلمان، ملاحظة من المؤلف) والحركات النقابية والأحزاب السياسية، بحيث تشكّل جميعاً لجنةً تعنى بإدارة هذا الصندوق.

كذلك، فوجود مبادرةٍ سياسيةٍ دوليةٍ أمرٌ ضروري. ينبغي إنشاء جبهةٍ للبلدان المدينة في مواجهة البلدان الدائنة. من الضروري توحيد بلدان العالم الثالث كي تفهم كل حكومةٍ أنّ مشكلاتها معادلةٌ لمشكلات حكومات بلدان العالم الثالث الأخرى. لن يتمكّن أيّ بلدٍ بمفرده من إيجاد حلٍّ للمديونية.

كذلك، من المهمّ ألا يكون النقاش حول الديون الخارجية بين الحكومة والمصرفيين، بل بين الحكومة والحكومة. يجب أيضاً تحويل مشكلة الديون إلى مسألةٍ سياسية. ينبغي ألا يقتصر الأمر على مناقشة مشكلة الديون، بل كذلك أن تبرز ضرورة وجود نظامٍ اقتصاديٍ دولي جديد. من غير الممكن أن نواصل بيع المواد الأولية مقابل لا شيء وشراء المنتجات المصنّعة بسعر الذهب.

لن تتحقق هذه الرزمة من الإجراءات إلا بوجود فعلٍ سياسي. والفعل السياسي هو ضغط الحركات الاجتماعية. ينبغي إذن تحويل مسألة الديون إلى شأنٍ يمسك به الشعب.

منذ ستة أعوام، أطلق فيدل كاسترو حملةً دولية حول موضوع: «الديون غير قابلة للتسديد». لكن، بعد انطلاقةٍ حسنة، يبدو أنّ هذه الحملة قد تعثّرت لغياب المستجيبين لها. والآن، يبدو لنا أنّ الرياح تدفع أشرعة جورج بوش[٣] في «مبادرته من أجل الأمريكيتين[٤]». كيف تفسرون ذلك؟

نعم، الحكومة الكوبية هي التي أطلقت هذا الجدال. لقد عقدنا عدة لقاءات دولية شديدة الإيجابية بهذا الصدد. لكن بلغ من سوء الوضع الاقتصادي في أمريكا اللاتينية أنّ معظم العمال يفتقرون للوقت الكافي للتفكير في أهدافٍ متوسطة الأجل. كثيراً ما يتركز نضالنا على أهدافٍ آنية. إنّه نضالٌ من أجل البقاء. وتحت ثقل هذا الضغط، لا تكرّس المنظمات اليسارية الطاقة الكافية للآجال المتوسطة والبعيدة. نريد حلّ مشكلة البطالة والفقر دون أن نقيم صلةً كافيةً مع مسألة الديون الخارجية. يعتقد حزبنا أنّ إعادة هذه المشكلة إلى جدول الأعمال أمرٌ ضروري، وينبغي القيام بالأمر نفسه على المستوى النقابي. إذا لم نقم بحل مشكلة الديون، لن نحل مشكلة توزيع الدخل ولا مشكلة التضخم ولا مشكلة التنمية.

بالعودة إلى أسباب ضعف النضال حول موضوع الديون، ينبغي أن نضيف أنّ التنسيق الأممي بين المنظمات النقابية الأمريكية اللاتينية غير كافٍ. والأمر على هذا النحو لأنّ الحركة النقابية لم تتطور بصورةٍ كافيةٍ داخل كل بلد.

ماذا تقول عن التنظيم على مستوى القارة؟

أثناء لقاء اليسار الأمريكي اللاتيني في ساو باولو في تموز/يوليو ١٩٩١، طرحنا مسألة الديون الخارجية، ونحن نعتقد أنّ هذا الموضوع يتمتع بما يكفي من القوة لتوحيد اليسار. سوف نعيد هذه المسألة إلى جدول الأعمال في اللقاء الثاني الذي سينعقد في مكسيكو في حزيران/يونيو ١٩٩٢.

هل لا يزال الخيار الاشتراكي ممكناً؟

أنا أواصل الإيمان بمقترح اشتراكي. أواصل الإيمان بأنّ خلاص البشرية هو عالمٌ أكثر مساواةً، توزع فيه الثروة على نحوٍ أكثر عدالةً.

لدينا مساهمةٌ كبيرة نقدمها. نحن ملايين على مستوى الأرض نرغب في بناء الاشتراكية. لكن ينبغي ألا تكون الاشتراكية انعكاساً لما جرى في أوروبا الشرقية. لقد شجبنا على الدوام، نحن حزب العمال، وجود الحزب الواحد وافتقار الحركة النقابية للحرية وحق الإضراب. نحن نؤمن بأنّ الاشتراكية تفترض الديموقراطية والتعددية الحزبية وحرية النقابات واستقلاليتها والحق في الإضراب وحق الأفراد في الكلام في الأماكن العامة والتحدث ضد الحكومة. إذا لم تكن الحال كذلك، فهي ليست اشتراكية. ينبغي عدم عزو فشل الاشتراكية للاشتراكيين، بل للبيروقراطيات.

ينبغي أيضاً أن نضيف أنّ الجميع يريدون الآن الحديث عن فشل «الاشتراكية» في شرق أوروبا. لكنّ عدد أولئك المستعدين لمناقشة ضرورة التضامن مع كوبا وشعب بنما أو شعوب إفريقيا قليلٌ جداً. ينبغي أن نضع على رأس مهامنا التضامن مع كوبا والدفاع عنها.

لويس إيناسيو لولا دا سيلفا رئيساً: تغييرٌ أم استمراريةٌ نيوليبرالية؟

حصل الانتصار الساحق للولا في الانتخابات الرئاسية (أكثر من ٦٠ بالمائة في الجولة الثانية، متقدماً بنحو ٢٠ مليون صوتٍ على منافسه) في إطار سياسة تحالفٍ إشكالي. وبالفعل، فقد حصل مرشح حزب العمال بعناءٍ على موافقة حزبه على إجراء تحالفٍ مع حزبٍ يميني هو الحزب الليبرالي. نتيجةً لذلك التحالف، كان الحزب الليبرالي سينال منصب نائب رئيس الجمهورية في حال الفوز.

كما كانت تعهدات المرشح لولا أثناء الحملة الانتخابية إشكاليةً أيضاً، إذ كان ينوي مواصلة السياسة الاقتصادية التي طبّقتها حكومة فرناندو هنريكه كاردوسو، وهي سياسةٌ أملاها على نحوٍ كبير صندوق النقد الدولي، تضمن تسديد الديون الخارجية ومواصلة التكييف الهيكيلي. بالطبع، كانت هذه السياسة تنقص على نحوٍ كبير موارد الدخل العام اللازمة لتنفيذ الجزء التقدمي من برنامج لولا، وهو

الجزء المتعلق بزيادةٍ كبيرة في المداخيل الدنيا (يعادل الحد الأدنى للأجور نحو ٧٠ يورو ويفترض رفعه بنسبة ٢٠ بالمائة)، واجتثاث الجوع (يعاني ٤٠ مليون برازيلي من جوعٍ مزمنٍ أو دائم)، والإصلاح الزراعي وزيادة عدد السكان المشمولين بالضمان الاجتماعي.

في الأشهر الثمانية الأولى لولاية لويس إيناسيو لولا دا سيلفا كرئيس، طبّق مع وزير الاقتصاد والمالية أنطونيو بالوتشي سياسةً اقتصاديةً واجتماعيةً من النمط النيوليبرالي تتناقض مع كلٍّ من مشروع التحويل البنيوي ومع تجسيد تحسينٍ نوعي في شروط حياة معظم السكان البرازيليين.

ما الذي تتضمنه هذه السياسة؟

أوكل منصب رئاسة المصرف المركزي لهنريكه دي كامبوس ميريلليس، ممثّل رأس المال المالي الكبير. كان ميريلليس مسؤول العمليات المالية والمصرفية العالمية لمصرف فليت بوسطن، سابع مصرف من حيث الأهمية في الولايات المتّحدة والثاني في تراتبية دائني البرازيل (بعد سيتي بنك المذكور آنفاً). لعب فليت بوسطن دوراً ضاراً على نحوٍ خاص في الأزمة الأرجنتينية ولم يتردد أبداً في المضاربة ضد العملة البرازيلية لزيادة أرباحه. كان تعيين ميريلليس على رأس المصرف المركزي علامةً على إخلاص الرئيس الجديد للدائنين الدوليين ولرأس المال الكبير عموماً. وللمفارقة، فقد شنّ ميريلليس حملةً لصالح جوزيه سيرا، مرشح كاردوسو المعارض للولا في الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات. ويوم تعيين ميريلليس على رأس المصرف المركزي، كان بوسع المرء أن يقرأ على موقعه دعوةً لانتخاب جوزيه سيرا!

أعلن لولا ووزير ماليته إجراءاتٍ قانونية لجعل المصرف المركزي مستقلاً عن الحكومة، وهو أمرٌ يتناسب مع رغبة صندوق النقد الدولي والأسواق المالية. انتقدت مختلف مكونات اليسار في الأغلبية الرئاسية ذلك القرار بشدة، إذ إنّ جعل المصرف المركزي مستقلاً عن الحكومة، وعلاوةً على ذلك تعيين ممثلٍ لرأس المال الكبير على رأسه، يعني تخلي السلطة التنفيذية عن ممارسة مراقبةٍ مباشرة على السياسة النقدية (أسعار الصرف وإصدار العملة) وعلى أسعار الفائدة (التي يحددها تقليدياً المصرف المركزي). هذا يعني أن يطلق المرء رصاصةً على قدمه!

أثناء حملة لولا الانتخابية، أعلن، مثله مثل جميع المرشحين الآخرين للرئاسة باستثناء مرشح حزب العمال الاشتراكي الموحد، أنّه سوف يلتزم بالاتفاق الموقع بين سلفه وبين صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس ٢٠٠٢. يتضمن هذا الاتفاق بشكلٍ خاص تعهد البرازيل بتحرير فائضٍ أوليٍّ في الميزانية قبل تسديد الديون بنسبة ٣,٧٥ بالمائة. في آب/أغسطس ٢٠٠٢، انتقد المضارب المالي جورج سوروس نفسه

ذلك الاتفاق قائلاً إنّه سيعيق السياسة الحكومية بشدة. يتضمّن تحقيق فائضٍ بنسبة ٣,٧٥ بالمائة تخفيضاً كبيراً للنفقات الاجتماعية. أثناء الأشهر الأولى من الرئاسة، قرّر أنطونيو بالوتشي المضي أبعد من ذلك في أرثوذكسية صندوق النقد وصفقاته، فالتزمت الحكومة بتحرير فائضٍ بنسبة ٤,٢٥ بالمائة!

بالأسلوب نفسه، رفع بالوتشي سعر الفائدة الأساسي في مصرف البرازيل المركزي، فجعله ٢٦ بالمائة، ثم أعاده إلى ٢٥,٥ بالمائة (آب/أغسطس ٢٠٠٣). لهذا الإجراء مفعولٌ معاكسٌ تماماً للجزء التقدمي من برنامج لولا، إذ إنّه يزيد أرباح رأس المال الكبير على شكل ريع ربوي. والدليل على ذلك أنّ المصارف البرازيلية استثمرت ٦٧ بالمائة من موجوداتها في سندات الديون الحكومية (المجزية للغاية) (فايننشال تايمز، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣). لم يتوانَ معلّقٌ اقتصادي من صحيفة غازيتا مركانتيل (الصحيفة المالية اليومية الرئيسية في البرازيل) عن السخرية من سياسة ارتفاع أسعار الفائدة الداخلية تلك: «مع سعر فائدة أساسه ٢٥ بالمائة، يكون شهياً أن يربح المرء بالاقتراض من الخارج (بسعر فائدة ١٣,٢٥ بالمائة تقريباً) وشراء سندات الديون الحكومية بالمال المقترض. شهياً... للمصارف» (غازيتا مركانتيل، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣).

علاوةً على ذلك، تعزز هذه السياسة التفاوت في المجال الاجتماعي وفي توزيع الدخول. البرازيل هي البلد الذي يبلغ فيه الفارق بين أكثر الأشخاص فاقةً وأكثرهم ثراءً أقصى حدٍّ في العالم. وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنّ البرازيليين الـ٢٠ بالمائة الأكثر ثراءً يحوزون على ٦٣,٤ بالمائة من المداخيل ولا يتركون إلّا ٢,٥ بالمائة للـ٢٠ بالمئة الأكثر فقراً! (ذكره جون ساكس فرناندز، ١٠٦/٢٠٠١). تقدّم سياسة رفع أسعار الفائدة منحةً لأولئك الذين يعيشون من إيراداتهم على نحوٍ طفيلي. إنّه استمرارٌ لسياسة «الكيل بمكيالين»: شدّ الحزام بالنسبة لأصحاب المداخيل المتدنية وزيادة الوفرة لدى الأغنياء.

لزيادة أسعار الفائدة تأثيران سلبيان آخران. فهي أولاً تزيد آلياً المبالغ الواجب تسديدها من الديون العامة الداخلية الهائلة. وهي ثانياً تجعل الحصول على الاعتماد أصعب مما قبل بالنسبة للمنتجين الصغار والمتوسطين (فلاحين، حرفيين، مقاولين صغار...)، وبالنسبة لمجموع القطاع الإنتاجي عموماً؛ وهذا يؤدي إلى تقليص الاستثمار وإلى جرّ اقتصاد البرازيل إلى الركود أو الكساد.

منذ العام ١٩٩٥، أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية في البرازيل على نحوٍ شبه دائم الأعلى على سطح الكوكب. ويبرر مناصرو سياسة صندوق النقد الدوليّ هذا الأمر بضرورة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وإبقائها في البلاد. غير أنّ ذلك لم

يمنع اندلاع ست أزماتٍ نقدية. من وجهة النظر هذه، حطمت البرازيل جميع الأرقام القياسية. لقد جرى تقديم خطة صندوق النقد الدولي لـ«المساعدة» في آب/أغسطس ٢٠٠٢ بوصفها دعماً للبرازيل، في حين كان الأمر يتعلق في واقع الأمر بمساندة البرازيل للمصرفين الأمريكيين الكبيرين (فليت بوسطن وسيتي بنك) اللذين تنافسا على ثلثي المبلغ المقرض.

هنالك مشاريع حكومية أخرى مثيرة للقلق: إصلاح الضمان الاجتماعي وإصلاح قانون العمل. في ما يخص الأول، نشهد في البرازيل حملةً معروفةً جيداً في كل مكان، طرحت فيها مسألة تعميم صناديق التقاعد الخاصة وإعادة النظر في مكتسبات العاملين في مجال التقاعد. وبذريعة وضع حدٍّ للمزايا التي تستفيد منها فئاتٌ هامشية للغاية من الموظفين الحكوميين (كبار المسؤولين في الوزارات...)، يجري تخفيضٌ كبيرٌ لسقف الأجور التقاعدية لجميع الموظفين الحكوميين وزيادةٌ كبيرةٌ في عدد سنوات العمل اللازمة للوصول إلى سن التقاعد وأخيراً محاباة تطوير الادخار التقاعدي الخاص عبر صناديق تقاعد خاصة. يتوافق هذا الإصلاح المضاد في كل جوانبه مع التوجه الذي يدافع عنه البنك الدولي.

توالت مظاهرات الموظفين الحكوميين وإضراباتهم في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٠٣ لمعارضة هذا الإصلاح الذي روج له الرئيس لولا. وفي الفترة نفسها، كان العاملون في فرنسا والنمسا يناضلون ضد مشروعٍ من النمط نفسه أطلقه الحكام اليمينيون. في نهاية الأمر، تبنى الكونغرس البرازيلي هذا الإصلاح في آب/أغسطس ٢٠٠٣ مع بعض التعديلات، هي تنازلاتٌ لصالح حركة نضال الموظفين الحكوميين.

لماذا يوجد تضادٌ بين الحفاظ على الاتفاقات المعقودة مع صندوق النقد الدولي وبين القسم التقدمي من البرنامج الذي انتخب لولا على أساسه؟

تتضمن اتفاقات صندوق النقد الدولي زيادة الديون الحكومية الخارجية والداخلية. الخارجية لأنّ المليارات الثلاثين من الدولارات التي وعد بها صندوق النقد الدولي تضاف إلى رصيد الديون وترفع المبالغ الواجب تسديدها. كذلك، فالمبالغ الواجب دفعها لتسديد الديون الداخلية تزداد بالتناسب مع زيادة أسعار الفائدة. ينبغي استخراج هذه المبالغ الطائلة من الخزينة العامة.

بكلماتٍ أخرى، وحتى إذا كان إصلاحٌ ضريبي يسمح باقتطاع الأموال من الثروات وبزيادة العائدات الحكومية بالتالي، سوف ترحل من جديدٍ وعلى الفور المبالغ التي يجري الحصول عليها عبر هذا الإصلاح لتسديد الديون، مما يمنع آلياً زيادة النفقات الاجتماعية. على أية حال، لم يوافق صندوق النقد الدولي أبداً

على إصلاح للضرائب يسمح بزيادةٍ ذات معنى للاقتطاعات على دخل الأغنياء وثروتهم. إذَن، يوجد تناقضٌ هنا أيضاً بين اتفاقات صندوق النقد الدولي وبين الرغبة المحتملة في تحقيق إصلاحٍ تقدمي للنظام الضريبي.

بتأثير الضغط المركب للحركات الاجتماعية والجناح اليساري في حزب العمال وقطاعاتٍ أخرى من المجتمع المدني مثل المؤتمر الوطني للأساقفة ذي النزعة التقدمية، ربما يعلن لولا، الذي تواجهه الآثار السلبية لتعهداته باحترام اتفاقات سابقيه مع صندوق النقد الدولي، في الأشهر التالية بمناسبة المفاوضات القادمة مع الصندوق بأنّه ليس في وارد تلبية الشروط المفروضة عليه تحت طائلة عدم القدرة على المضي كما ينبغي نحو هدفه المتمثل في اجتثاث الجوع والإجراءات الأخرى ذات الأولوية (توسيع الإصلاح الزراعي، زيادة الحد الأدنى للأجور...). سيكون من حقه تماماً أن يفعل. أمّا إذا لم يتخذ هذه الوجهة، فهو يجازف كثيراً في أن يرى مصداقيته وهي تنهار في نظر الفئات الشعبية. ستكون خيبة أمل معظم القاعدة الاجتماعية للولا أبطأ بكثير من خيبة أمل القطاعات التي تمسها سلبياً الإجراءات المتعلقة بالإصلاح المضاد للتقاعد على نحوٍ مباشر. لكن، إذا لم يغير لولا وجهته، فسوف يتظاهر بالضرورة تآكل المساندة الشعبية. حينذاك، سيكون صعباً عليه للغاية استعادة ثقة الأغلبية التي خاب أملها ورجاؤها.

ومما يفاقم الأمور، أنّ التنازلات التي يقدّمها لرأس المال الكبير لن تحمي البرازيل من زيادة هروب رؤوس الأموال ومن هجمات المضاربة. علاوةً على ذلك، حصل انحسارٌ نتج عن سياسة اقتصادٍ كلي نيوليبرالية في البرازيل في العام ٢٠٠٣. أثناء هذا العام نفسه، وإذا لم يجر تحول، فسوف يكلّف تسديد الديون الحكومية الخارجية والداخلية الميزانية العامة أكثر مما كلّفها في العام ٢٠٠٢ في عهد هنريكه كاردوسو.

في ملفاتٍ أخرى، أرسلت حكومة لولا إشاراتٍ متناقضة. ففي حين كانت حازمةً في مواجهة الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون (المكسيك) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أعاقت أولئك الذين رغبوا في مزيدٍ من تسريع بسط المنطق السلعي على مجمل النشاطات البشرية. لكن لسوء الحظ، لم يتضمن التوجه الذي قدّمته بديلاً، بل ظهرت كدعم حازم للشركات المصدرة في المحيط، بدءاً من المصدرين البرازيليين الغاضبين من النزعةً الحمائية لدى الولايات المتّحدة خصوصاً، والثالوث عموماً.

في مجال حماية البيئة ونوعية الغذاء، اتخذت حكومة لولا قراراتٍ ضارة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣: شرعنة استخدام البذور المعدلة وراثياً في الزراعة

(وخصوصاً لمحاباة كبار المصدرين البرازيليين للصويا المعدل وراثياً) والإعلان عن إنتاج اليورانيوم المخصّب. أما في إطار الإصلاح الزراعي، فلم تتلقّ الوزارة المكلفة به المخصصات المالية الكافية. كما لم تبطل الحكومة المرسوم القاضي بتجريم اجتياح الأراضي. وفي مجال حقوق السكان الأصليين، فالحكومة بطيئةٌ للغاية في تحديد الأراضي العائدة للهنود في الأمازون وفي مناطق أخرى.

ديون البرازيل

- أواخر العام ٢٠٠٢، بلغ الدين العام الداخلي نحو ٨٥٠ مليار ريس، حول ٤٠ بالمائة منها إلى دولارات.

- أواخر العام ٢٠٠٢، بلغ الدين العام الخارجي نحو ١٢٠ مليار دولار.

- بلغت الديون الخارجية للشركات الخاصة نحو ١١٠ مليار دولار

- مثّل مجموع الديون الخارجية العامة والخاصة أربعة أعوام من الصادرات.

- بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٢، انخفضت حصة الأجور في الدخل القومي من ٤٥ إلى ٢٧ بالمائة.

- في حين أنّ الأجور لم تعد تمثل سوى ما يعادل ٢٧ بالمائة من الدخل القومي، فهي تساهم بنسبة ٥٥ بالمائة من عائدات الضريبة على الدخل!

لماذا أصبح المرتابون في وول ستريت متفائلين صراحةً؟

إنّه عنوان تعليقٍ طويلٍ لعدد ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ من صحيفة فايننشال تايمز. «قبل ستة أشهرٍ فقط، كانت هنالك خشيةٌ من أن ينحدر الاقتصاد البرازيلي، وهو الأهم في أمريكا الجنوبية، إلى حافة انعدام القدرة على تسديد الديون والإفلاس المالي. لكن العكس هو ما حصل، فالبرازيل تتمتع بتقديرٍ كبير في وول ستريت. ينطلق اليوم المضاربون والمستثمرون لشراء الأسهم وسندات الديون البرازيلية بعد أن كانوا في العام الماضي يبتعدون. (...) ويعترف موريس غولدشتاين، الباحث الاقتصادي في معهد الاقتصادات الدولية في واشنطن، قائلاً: «لقد بدأوا بدايةً مدهشةً وربحوا معركة الثقة الأولى. لقد أثبتوا أنّ المتشائمين والمرتابين مثلي كانوا مخطئين».

كيف حصل ذلك؟ أحد أهم الأسباب هو تغيّرٌ سريع في سياسة حزب العمال الحاكم. فبعد أن صوّت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ من أجل «قطيعة» مع النموذج الاقتصادي «النيوليبرالي» الذي أدخله الرئيس الأسبق كاردوسو، انتقل الحزب إلى مركز الحقل السياسي بسرعةٍ مدهشة. وحتى قبل الحملة الانتخابية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تعهّد حزب العمال بتسديد الديون وبالحفاظ على إجراءاتٍ مناسبة لتضخمٍ ضعيف. (...) في نهاية العام الماضي، أعلن لويس إيناسيو لولا دا

سيلفا، الذي انتخب رئيساً، التزامه بأهداف الميزانية المحددة مع صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس ٢٠٠٢، ولم يخلّ بوعده. بل إنّ الحكومة كانت في مجالاتٍ معينة أكثر تقشفاً من سابقتها، فرفعت هدف فائض الميزانية الأولي قبل دفع الديون من ٣،٧٥ إلى ٤،٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. رفع هنريكه ميريلليس، رئيس المصرف المركزي الذي عيّنه لولا بعد أن كان يدير مصرف فليت بوسطن، أسعار الفائدة على نحوٍ يسمح بمحاربة الضغوط التضخمية الناتجة عن خفض قيمة العملة في العام الأسبق. لقد تبنى لولا الجزء الأساسي من جدول الأعمال الإصلاحي لسلفه كاردوسو، وهو يقوم حالياً بتسريع إصلاح الضرائب والنظام التقاعدي.« سرعان ما تعلّم»، أعلن أوكتافيو دي باروس، كبير اقتصاديي مصرف بلباو فيسكايا أرجنتريا (وهو مصرف إسباني).»

مقتطفات من الصفحة الكاملة التي كرستها الفايننشال تايمز للأيام المائة الأولى من رئاسة لولا.

إنجاز تدقيق الديون الذي تضمنه الدستور

إنّ إنجاز تدقيق الديون الخارجية هو جزءٌ أساسي في إطار سياساتٍ عامة بديلة.

فلنذكّر بمشروع المرسوم التشريعي (٦٤٥ أ للعام ٢٠٠٠) الذي قدّمه جوزيه ديرسو والذي ذكرناه في القسم الأول من النص الحالي. لا يزال التبرير الذي قدّمه ديرسو للمرسوم راهناً تماماً:

«إنّ مختلف الديون، الخارجية والداخلية، العامة والخاصة، حتى إذا كانت تتنوع في تطبيقها وفي معناها، تمثّل معاً عبئاً فائضاً من الالتزامات بالنسبة للمجتمع، تتباين عواقبه: ١) الهشاشة أمام الخارج والتبعية الاقتصادية للبلاد؛ ٢) إنّ ارتفاع المبالغ الواجب تسديدها بالعملات الصعبة (سواءٌ في الحاضر أم في المستقبل) يضع تطور الجيل الجديد موضع تساؤل؛ (...) ٤) فقدان السيادة والخضوع للاستراتيجيات الدولية لرأس المال المالي والقوة العظمى المهيمنة؛ ٥) التضحية بالفقراء المجردين من الحماية، الذين لم يحصلوا على منافع الفترات التي استجرت فيها تلك الديون والذين يثقل على كاهلهم عبء تسديدها. (...) يهدف مشروع المرسوم التشريعي الحالي إلى إقامة آليةٍ ديموقراطية للاستشارة الشعبية حول ما يتوجب فعله في ما يتعلق بمسائل هي دون أدنى شك ذات صلةٍ مباشرة وغير مباشرة بحياة شعبنا.»

وفق ماركوس دي فريتاس غوفيا، المستشار القانوني في وزارة المالية والمدير الإداري في النقابة الوطنية لمستشاري وزارة المالية القانونيين، يمكن أن يفرض على الكونغرس الوطني عبر القضاء تنفيذ المادة ٢٦ (ذكره فاتوريلي، تدقيق الديون الخارجية: مسألة سيادة، ٢٠٠٣/١٨٤).

ينبغي أن تشجع حملة تدقيق ديون البرازيل منظمات المواطنين في كل بلد على تفحص دستوره وقانونه الوطني للبحث فيهما عن الترتيبات القانونية التي تكسبها في كثيرٍ من الأحيان حق الحصول على المعلومات والعمل على إبطالها. وهذا ممكنٌ خصوصاً في الدساتير الحديثة التي وُضعت بعد الخروج من نظامٍ استبدادي والتي تقونن الحقوق الديموقراطية. هذا الأمر هام في جميع البلدانً في الوقت الذي تتأهب فيه منظمة التجارة العالمية ووصفات مختلف اتفاقاتها (ومن بينها الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات) لاجتثاث القوانين الوطنية بهدف جعل قانون الربح وحده هو السائد.

أدوات قانونية بمتناول المواطنين

يقدّم الدستور والقانون البرازيليان ضماناتٍ للحصول على المعلومات من هيئات حكومية مثل مكتب التدقيق القومي والمصرف المركزي ووزارة المالية. تتمتع المعلومات والمعطيات والوثائق المتعلقة بديون أمةٍ ما بطبيعةٍ عامة، وبالتالي يكون من حق المواطنين والمؤسسات الحصول عليها.

هنالك عدة طرائق وإجراءات قابلة للاستخدام في البرازيل:

الفعل الشعبي (الدستور الفدرالي، المادة ٥، الفقرة LXXII): «كل مواطنٍ مخولٌ شرعياً بالقيام بفعل شعبي يهدف لإلغاء أي انتهاكٍ للإرث العام أو لكيانٍ تشارك فيه الدول، وأي انتهاكٍ للأخلاقية الإدارية وللبيئة وللتراث التاريخي والثقافي». ينصّ القانون ٤٧١٧ بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ الناظم للفعل الشعبي على أنّ «كلّ مواطن مخولٌ شرعياً بالمطالبة بإلغاء أو إعلان بطلان مواد قانونية تضرّ بإرث الاتحاد أو القطاع الفدرالي أو الدول أو المدن، الخ.» لا يمكن رفض تقديم المعلومة إلا في الحالات التي تعرّض المصلحة العامة للخطر. وحينذاك، ينبغي إبراز أسباب الرفض بوضوح.

العمل المدني العام (القانون ٧٣٤٧ بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨٦): يحدد القانون المسؤوليات عن الأضرار المتعلقة بالبيئة والمستهلك والممتلكات وحقوق القيمة الفنية والجمالية والتاريخية، الخ. يمكن لاتحادٍ أن يقوم بهذا الفعل المدني العام.

النائب العام هو الشخص المفضل للبدء بفعلٍ مدنيٍّ شعبي. فمن بين مهامه، نلاحظ أنّه يتوجب عليه «تشجيع التحقيق الأهلي والفعل الأهلي العام من أجل حماية التراث العام والاجتماعي، وحماية البيئة...». يبلغ من سلطة التحقيق لدى النائب العام أنّ المحكمة الفدرالية العليا قد نصت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على أنّ بنك البرازيل لن يتمكّن أبداً من وضع حجة السر المصرفي في وجه النائب العام الفدرالي.

في حال رفض تقديم المعلومات، هنالك وسائل قضائية لفرض الحصول عليها (ولاسيما الأمر بالحصول على المعلومات المسمى habeas datas).

تغيير الوجهة: بعض المقترحات من أجل بديل

مثلما ناقشنا أعلاه، ينبغي إجراء تدقيق للديون. يتضمن تحقيق ذلك الهدف حكماً معايير نذكر منها:

ـ اعتبار الديون التي اقترضتها الديكتاتورية (١٩٦٤ – ١٩٨٥) والديون الجديدة المقترضة بعد ذلك لإعادة تمويلها باطلةً (لأنّها شائنة)؛

ـ ينبغي تفحص الديون الأخرى بعنايةٍ لتحديد تلك التي تستحق تفاوضاً مع الدائنين (ينبغي التذكير مع ماركوس أرودا (أرودا، ١٩٩٩/١٣٠) بأنّ البرازيل، مثلها مثل البلدان المدينة الأخرى، قد واجهت ضربةً قاصمةً حقيقية من الولايات المتّحدة في نهاية العام ١٩٧٩ حين رفعت على نحوٍ دراماتيكي ومن جانبٍ واحد أسعار الفائدة)؛

ـ فسخ الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي كي تصبح السلطات الحكومية في البرازيل حرةً ومسؤولةً بالكامل عن أفعالها؛

ـ إنشاء صندوقٍ وطنيٍ للتضامن مخصص لاجتثاث الجوع وتحقيق حقوق الإنسان وحماية البيئة. يموَّل هذا الصندوق بضريبةٍ استثنائية مقتطعة من ثروة العشر الأكثر ثراءً من السكان (على سبيل المثال، ضريبة بنسبة ١٠ إلى ٢٠ بالمائة). كما تموله المبالغ المستعادة من الأموال المختلسة المودعة في الخارج؛

أولويات الصندوق:

- تمويل خلق فرص عمل، إصلاح زراعي، إصلاح حضري...؛
- إعادة تأميم الشركات المخصخصة؛
- إصلاح ضريبي توزيعي؛
- مراقبة حركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف؛
- رفض منطقة التبادل الحر لدول أمريكا ALCA لصالح تعزيز وتوسيع الحلف التجاري لأمريكا اللاتينية Mercosur؛
- حشد تحالفٍ يضم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للتوقف عن تسديد الديون؛
- اقتراح نقاشٍ في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إشكالية الديون.

«السياسة الواقعية» للرئيس لولا ومناهضو العولمة

مقابلة أجراها مع إيريك توسان من لجنة إلغاء ديون العالم الثالث CADTM فريدريك ليفيك في جنيف في إطار القمة المضادة «مجموعة الثمانية غير شرعية»، بمناسبة لقائه مع لولا، رئيس البرازيل، في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

السياق: بمناسبة القمة السنوية التي عقدتها مجموعة الثمانية (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وكندا وروسيا) في إيفيان في الأول والثاني من حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وكان عدة رؤساء دول غير أعضاء في مجموعة الثمانية ضيوفاً على الرئيس جاك شيراك، الذي رغب في إعطاء انطباعٍ لدى الرأي العام الدولي بأنّ مجموعة الثمانية، وفرنسا على وجه الخصوص، تريد الحوار مع باقي العالم بدعوة رؤساء دولها غير الأعضاء في المجموعة. استجاب للنداء الرئيس البرازيلي لولا ورؤساء دول أو حكومات الصين والهند ونيجريا والسنغال وجنوب إفريقيا ومصر والمكسيك... كان الأمر يتعلق في الأصل بالمساهمة في شرعنة مجموعة الثمانية، النادي غير الرسمي للقوى العالمية الأساسية، في وقتٍ بلغت مصداقيتها فيه أدنى مستوياتها. اجتمع ضيوف الرئيس شيراك في إيفيان قبل بداية الاجتماع الحقيقي لمجموعة الثمانية في حين كان أكثر من ١٠٠ ألف متظاهر يذرعون شوارع مدينتي جنيف (سويسرا) وأنماس (فرنسا) تحت شعار «مجموعة الثمانية غير شرعية». من بين المطالبات الأساسية: إلغاء ديون العالم الثالث ومعارضة النزعة العسكرية والنضال ضد منظمة التجارة العالمية والتضامن مع الشعب الفلسطيني وإمكانية الحصول على الأدوية الجنيسة... ومعارضة الإصلاح النيوليبرالي لنظامي التقاعد والتعليم الفرنسيين التي تحشد في فرنسا ملايين العمال.

فريدريك ليفيك: البارحة سنحت لك ولبعض الآخرين فرصة الالتقاء مع أحد رؤساء الدول، المدعو الخاص لمجموعة الثمانية، الرئيس البرازيلي لولا. هل بوسعك تفسير معنى هذا اللقاء لنا، وعبر ذلك، السياسة التي ينتهجها الرئيس لولا؟

إيريك توسان: لقد رغب لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، الذي انتخب رئيساً بأغلبيةٍ ساحقة من الأصوات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بلغت أكثر من ٦٥ بالمائة، في رؤية ممثلي الحركات المناهضة للعولمة في أوروبا. شارك أربعة مندوبين من تلك الحركات هم: جاك نيكونوف رئيس أتاك فرنسا ورافائيلا بوليني ممثلة المنتدى الاجتماعي الإيطالي وهيلينا تاجيسون (السويد) من الحملة ضد منظمة التجارة العالمية وأنا عن لجنة إلغاء ديون العالم الثالث. جرى اللقاء في جنيف في مقر إقامة سفير البرازيل.

قبل ذهابنا لذلك اللقاء، قررنا أن نقول بوضوح إننا لا نمثل كل أطياف الحركة المناهضة للعولمة، إذ ليس لدينا أي تفويض من المكونات الأخرى للحركة لتمثيلها. لم نكن نمثل إلا أنفسنا ولم تكن لدينا نيةٌ في المضي، على سبيل المثال، في لعبة مؤتمر صحفي يستطيع الرئيس البرازيلي أثناءه استغلالنا للمصادقة على السياسة التي ينتهجها. كنا سنتصرف بالطريقة نفسها مع أي رئيس، لكن هنا، علاوةً على ذلك، نجد أنفسنا في وضع توضّح فيه أنّ سياسة لولا، وبعد بضعة أشهر وحسب، متناقضةٌ مع توقعات سلسلة كاملة من الحركات الاجتماعية التي نعمل معها مباشرةً.

كيف جرت هذه الزيارة؟

نظراً للسياسة التي ينتهجها لولا، فقد ذهبنا ونحن نكاد نجرجر أرجلنا لأننا لم نكن نرغب في أن يجري استغلالنا أو تفخيخنا. وقررنا بالتالي، في إطار اتفاقٍ حول تنظيم اللقاء، أن يقدّم كلٌّ من المندوبين الأربعة في خمس دقائق المطالب الرئيسية التي تقدّمها حركته كبدائل للعولمة الراهنة، والمتعلقة مباشرةً بالبرازيل. إليك كيف جرى اللقاء: استقبلنا الرئيس لولا، وبصحبته وزيرا العمل والعلاقات الخارجية وعددٌ من النواب ومستشاران مقربان من الرئيس. قدّم الرئيس لولا في نصف ساعة سياسة حكومته، مدافعاً عن إجراءات التقشف التي اتبعها (زيادة أسعار الفائدة، اقتطاعاتٌ واضحة في الميزانية بمبلغ يفوق ثلاثة مليارات دولار – ١٤ مليار ريس) وقائلاً إنّها ضرورية لتثبيت وضع اقتصادي شديد الصعوبة. وأعلن أنّه سوف يبدأ من الآن فصاعداً تجسيد التعهدات التي اتخذها أمام الشعب أثناء حملته الانتخابية، وأنّ ذلك سوف يستغرق بضع سنوات.

قدّمنا الأمور التالية: قال جاك نيكونوف، رئيس أتاك فرنسا، إنّ حركته تعارض تماماً صناديق التقاعد الخاصة وإنّه شديد القلق لرؤية الحكومة الحالية في البرازيل تروّج لها. ثانياً، أعاد ذكر اهتمام الحركة البالغ بأن تؤيد البرازيل بوضوح ضريبة توبن. ينبغي القول إنّ لولا جاء باقتراح لمجموعة الثمانية يتضمن ضريبةً على مبيعات السلاح لتمويل مشروعٍ عالمي لمكافحة الجوع. وقال شيراك في مؤتمر صحفي إنّ اقتراح لولا يبدو له أكثر ملاءمةً من ضريبة توبن واستفاد بالتالي من ذلك لمهاجمة ضريبة توبن. هذان هما العنصران المركزيان اللذان قدّمهما جاك نيكونوف.

تحدثت أنا باسم لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، قائلاً إنّ أمريكا اللاتينية تواجه، مثلما كان عليه الحال في الثمانينات على نحوٍ ما، نزيفاً هائلاً في الثروات التي تغادرها وتذهب إلى دائني الشمال – وبشكلٍ خاص المصارف الخاصة والأسواق المالية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – (أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من صافي

تحويل الديون السلبي بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٢، أي ما يعادل ضعف قيمة خطة مارشال. وقد خسرت البرازيل وحدها بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠١ أكثر من ٧٠ مليار دولار من صافي تحويل الديون، من بينها ٢٧ ملياراً على حساب التمويل الحكومي). وأكّدتُ على وجوب عدم انتظار حدوث أزمةٍ في الدفع، أزمة عدم قدرة على التسديد، لاتخاذ مبادرات. على سبيل المثال إجراء تدقيقٍ على أصل ديون البرازيل الخارجية ومحتواها الدقيق، لتحديد ما هو شرعيٌّ منها وما هو غير شرعي. وهذا الأمر موجودٌ في دستور البرازيل للعام ١٩٨٨ . في العام ٢٠٠٠، وأثناء استفتاءٍ شعبي نظمته الـMST والـCUT وحملة يوبيل الجنوب في البرازيل والمؤتمر الوطني للأساقفة (بمساندة حزب العمال)، أعلن أكثر من ٩٠ بالمائة من البرازيليين الستة ملايين الذين شاركوا في التصويت مساندتهم لتعليق تسديد الديون حتى إجراء التدقيق. وقد تقدّم نوابٌ من حزب العمال باقتراح قانون بهذا المعنى. قلت للولا: «إنها حقاً الفرصة المناسبة، بما أنّ السلطة بين أيديكم، لإطلاق مبادرة. وهكذا تكون لديكم الشروط لتعليق الدفع وتوفير أموال تسديد الديون من أجل الاستثمار الاجتماعي والتحولات، الخ.». ثم اقترحتُ أن تطلق البرازيل نداءً للبلدان الأمريكية اللاتينية الأخرى لإقامة جبهةٍ من البلدان المدينة الرافضة للتسديد.

المتداخلة الثالثة كانت هيلينا تاجيسون، وهي سويدية، وتحدثت عن ضرورة منع أن تتبلور في كانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي عيّنت في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ومحاولة شلّ الاجتماع مثلما تّم النجاح في ذلك في سياتل أواخر تشرين الثاني/نوفمبر – مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حين نجحنا في عرقلة هجومٍ أقوى في مجال لبرلة التجارة عبر التحشيدات وبالاستفادة من التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة. في العام ٢٠٠١، أخذت منظمة التجارة العالمية بثأرها، إذ نجحت في الحصول على جدول عمل نيوليبرالي للغاية مع الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات، التي ستتبلور في كانكون. إذن، أكّدت هيلينا تاجيسون على واقع أنّ أمامنا أربعة أشهر كي نحاول شلّ كانكون واقترحت أن تمضي البرازيل في هذا الاتجاه مع بلدان العالم الثالث الأخرى. كما حثّت على إيلاء اهتمامٍ كبير بمسألة خصخصة المياه التي ترغب فيها منظمة التجارة العالمية، في حين توجد تجارب نموذجية في البرازيل كما في بورتو أليغريه في ما يتعلّق باستغلال المياه وتوزيعها، وهي تجارب نموذجية سوف تموت إذا ما طبّق جدول أعمال الدوحة في كانكون.

كانت المتداخلة الرابعة رافائيلا بوليني من المنتدى الاجتماعي الإيطالي، وهي إحدى قادة الحركة المناهضة للحرب (كان الإيطاليون فعالين للغاية في

الحملة المناهضة للحرب على العراق). وقد طلبت من البرازيل أن تبادر لطلب عقد اجتماعٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تشجيع التصويت على قرارٍ يدين احتلالَ الولايات المتحدة وحلفائها للعراق. لقد صوت مجلس الأمن على قرارٍ في ٢٢ أيار/مايو يشرعن في واقع الأمر احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا العسكري للعراق. ونحن بالطبع لا نثق بمجلس الأمن. في المقابل، وحتى لو كان يتوجب علينا ألا نوهم أنفسنا كثيراً، فإذا جرى حقاً جدالٌ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا استطاعت البلدان حقاً التصويت، ربما تكون هنالك أغلبية ضد احتلال العراق. لقد حدث ذلك عدة مرات في السبعينات والثمانينات، إذ أدينت إسرائيل مراتٍ عديدة، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة، لأنّ هذه الأخيرة كانت أقلية.

أجاب لولا أنّ هنالك فارقاً كبيراً بين ما نتمنى وما يمكن فعله. كلّ ذلك ليقول بأنّ مقترحاتنا لطيفة، لكنه لا يرى كيف يمكن تحقيقها. وقد برّر بوضوحٍ سياسته المحابية لصناديق التقاعد الخاصة، ولم يتعهد بشيءٍ حول مسألة الديونٍ. وحول مسألة التجارة، كرّر بأنّه يريد بالفعل الحد من رفع القيود ومن مدى الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات. وفي ما يخص العراق، ذكّر بأنّ بلاده قد عارضت الحرب على العراق بوضوح، لكنّه لم يمض أبعد من ذلك، فلم يقل بأنّه سيتخذ مبادرةً تخصّ الجمعية العامة للأمم المتحدة.

هذا ملخصٌ للقاء. وأستخلص منه أنّ الأمل الكبير، ليس لدى جزءٍ كبيرٍ من البرازيليين وحسب، بل أبعد من ذلك، في باقي أرجاء أمريكا اللاتينية والعالمَ، في رؤية حكومةٍ تقدمية وهي تطبق توجهاً يدير الظهر للنيوليبرالية، هذا الأمل يخيب على ما يبدو بشدة. الأفضل أن نقول ذلك على الفور، وإلّا، سيكون السقوط أقسى إذا هدهدت الأوهام رؤوسنا حول التوجهات الحقيقية لحكومة لولا. لقد نتج عن أوضاع الأشهر الأخيرة في أمريكا اللاتينية قيام الناس بالتصويت بوضوح كبير في العديد من البلدان لبرامج يسارية. أنا أفكّر في إيفو مورالس في بوليفيا، الذي نال نجاحاً انتخابياً كبيراً، لكنّه لم ينتخب رئيساً. أفكر في لوسيو غوتييريز، الذي تسانده حركتا السكان الأصليين باشاكوتيك وكوناي في الإكوادور، وانتخب على أساس برنامجٍ تقدمي. أفكر في لولا. في هاتين الحالتين الأخيرتين، لولا وغوتييريز، فقد سارعا بعد انتخابهما للقيام بتنازلاتٍ للأسواق المالية ولتحقيق استمرارية البرنامج النيوليبرالي لسلفيهما اللذين كانا يدينانهما في حملتهما الانتخابية. الأمر أكثر خطورةً في حالة غوتييريز، إذ إنّه قدّم نفسه بوضوح بوصفه أفضل صديقٍ لبوش في المنطقة وصديقاً حميماً للرئيس الكولومبي، في حين أظهر بعداً واضحاً جداً عن الرئيس الفنزويلي شافيز. إنّ هذا كله لا يعكس تصويت الشعوب لصالح اليسار.

هذا يبيّن وجود رهانٍ هام بالنسبة للحركات الاجتماعية: ضرورة احتفاظها باستقلالها عن الحكومات. إنّ وصول أحزابٍ كان يفترض بها من حيث المبدأ تمثيل برامج الحركات الاجتماعية إلى السلطة لا يعني انسياق الحركات الاجتماعية لها والتخلي عن جذريتها والانتقال للنزعة الانتظارية «كيلا تضع العصي في عجلات أصدقاء سياسيين للحركة». بل على العكس، ينبغي زيادة الضغط على مثل تلك الحكومات كي تتبنى سلوكاً متوافقاً مع ما أعلنته وسمح لها بالحصول على أصوات الشعب.

جنيف، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣

القسم الثاني ـ الأرجنتين: تانغو الديون

انتفض الشعب في الأرجنتين لمعارضة مواصلة حكومة فرناندو دي لا روا ووزيره دومينغو كافايو من يسار الوسط لانتهاج سياسةٍ نيوليبرالية. لقد أظهرت الأزمة التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أنّ فعل المواطنات والمواطنين يستطيع تغيير مجرى التاريخ. ففي بضعة أسابيع، بين أواخر العام ٢٠٠١ ومطلع العام ٢٠٠٢، توالى ثلاثة رؤساء للجمهورية وأُعلن عن تعليق تسديد الديون الخارجية؛ جرى احتلال مئات المصانع التي هجرها مالكوها، وانطلق العمل فيها من جديد تحت إدارة العمال؛ تطوّرت تجمعات الأحياء والجوار على نحوٍ غير مسبوق؛ عزز العاطلون عن العمل تنظيمهم وقدرتهم على الفعل في إطار حركاتٍ تدعى piqueteros (كانت تضم في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ عشرات ألوف الأعضاء)؛ تمّ تخفيض سعر العملة بشدة (فأصبح الدولار يساوي ثلاثة بيسوات بعد أن كان يساوي بيسو واحداً)، وأنشأت السلطات عملاتٍ محلية.

كثيراً ما كانت مطالبةٌ معيّنة تتكرر في المظاهرات: «فليرحلوا جميعاً (السياسيون)»، أشارت إلى الرغبة في ممارسة السياسة على نحوٍ مختلف، في وضعها بين أيدي المواطنات والمواطنين.

بدأ سحر القرارات الملموسة التي أدت إلى ثورة ليلة ١٩ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بقرار صندوق النقد الدولي القاضي بعدم تقديم قرضٍ للحكومة الأرجنتينية في إطار الديون المتفق عليها، في حين أنّها لم تتردد في تطبيقٍ الإجراءات غير الشعبية التي أوصت بها مؤسسات بريتون وودز، فردّت حكومة فرناندو دي لا روا بتجميد الحسابات المصرفية الادخارية. كانت تلك القطرة التي جعلت الكأس تطفح، وتشكلت كتلةٌ شعبيةٌ عفوية حين نزلت إلى الشارع الطبقة الوسطى (وغالبيتها العظمى هي في الحقيقة من الموظفين)، وانضم إليها من يسمون بالـ«بدون» (العاطلون عن العمل، سكان مدن الصفيح، «السواعد العارية»، في استعادةٍ لتعبيرٍ تاريخي يعود للثورة الفرنسية).

تمثل الأزمة الأرجنتينية قفزةً نوعية في إطار التشكيك في السياسات التي تمليها مؤسسات بريتون وودز، إذ إنّها حصلت بعد نحو ربع قرنٍ من الاتفاق المستمر بين صندوق النقد الدولي والسلطات الأرجنتينية (بدءاً من دكتاتورية فيديلا المشؤومة في العام ١٩٧٦ وصولاً إلى حكومة يسار الوسط لفرناندو دي لا روا). كان الفشل جلياً، وعين قرار الرئيس الذي خلف دي لا روا بتأثير ضغط الشارع تحولاً دراماتيكياً في العلاقات مع صندوق النقد الدولي. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعلن رودريغز سا تعليق الأرجنتين لتسديد ديونها إلى حين القضاء على البطالة. إنّ تخلف الأرجنتين عن تسديد دائنيها الخاصين هو الأكبر في تاريخ أزمات الديون.

سوف ننقل في ما يلي دراسةً أجراها المؤلف قبل بضعة أشهر من اندلاع الأزمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. لم يجر أي تغيير على النص الذي كتب في آب/أغسطس ٢٠٠١ بعنوان: هل الأرجنتين الحلقة الضعيفة في سلسلة المديونية العالمية؟ كان العنوان ينتهي بإشارة استفهام، وقد حوّل فعل الأرجنتينيين الملموس ذلك الاستفهام إلى تأكيد. وسوف يتبع النص ملحقٌ يتعلق بالعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

هل الأرجنتين حلقة ضعيفة في سلسلة المديونية العالمية؟

وضع الأرجنتين في العام ٢٠٠١ كارثي: ثلاث سنوات من الانحسار الناتج عن سياسةٍ نيوليبراليةٍ عدوانية بامتياز. في الواقع، واصلت مختلف الحكومات المتوالية تحويلَ الأرجنتين الذي بدأ في عهد الدكتاتورية (١٩٧٦ ١٩٨٣) في الأعوام العشرين التالية لسقوط تلك الأخيرة. وخلافاً لفكرةٍ شائعة، لم يكن هنالك انقطاعٌ حقيقي بعد الدكتاتورية. غير أنّ تغير الحكومات لم يعدّل جوهرياً المسار الانحساري الذي أدخلت الطبقة المسيطرة في الأرجنتين البلاد فيه في العقود الأخيرة.

بالمقارنة مع أرجنتين الأربعينات والخمسينات والستينات، تغيرت أرجنتين اليوم. فقد تراجعت بوصفها قوةً صناعيةً محيطية، ومعظم الأرجنتينيين يعيشون أسوأ مما كانوا يعيشون قبل ثلاثين عاماً. بين بداية الدكتاتورية (آذار/مارس ١٩٧٦) والعام ٢٠٠١، ازدادت الديون بمقدار ٢٠ ضعفاً تقريباً (إذ ارتفعت من أقل من ٨ مليار دولار إلى نحو ١٦٠ مليار دولار). في الفترة نفسها، سددت الأرجنتين نحو ٢٠٠ مليار دولار، أي نحو ٢٥ ضعف ما كانت تدين به في العام ١٩٧٦. انظر الجدول ١٦ ـ٢

الجدول ١٦ – ٢

تطور ديون الأرجنتين الخارجية وخدمتها بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٩ (بملايين الدولارات)

السنة	الدين	خدمة الدين (الأصل + الفوائد)
١٩٧٥	٧٨٥٧	
١٩٧٦	٨٢٨٠	١٦١٦
١٩٧٧	٩٦٧٩	١٨٤٩
١٩٧٨	١٢٤٩٦	٣٣١٠
١٩٧٩	١٩٠٣٤	٢٢٥٥
١٩٨٠	٢٧٠٧٢	٤١٨٢
١٩٨١	٣٥٦٧١	٥٣٩٠
١٩٨٢	٤٣٦٣٤	٤٨٧٥
١٩٨٣	٤٥٠٨٧	٦٨٠٤
١٩٨٤	٤٦٩٠٣	٦٢٨١
١٩٨٥	٤٨٣١٢	٦٢٠٨
١٩٨٦	٥٢٤٤٩	٧٣٢٣
١٩٨٧	٥٨٤٢٨	٦٢٤٤
١٩٨٨	٥٨٨٣٤	٥٠٢٣
١٩٨٩	٦٥٢٥٦	٤٣٥٧
١٩٩٠	٦٢٧٣٠	٦١٥٨
١٩٩١	٦٥٤٠٥	٥٤١٩
١٩٩٢	٦٨٩٣٧	٤٨٨٢
١٩٩٣	٦٥٣٢٥	٥٨٦٠

١٩٩٤	٧٥٧٦٠	٥٧٧١
١٩٩٥	٩٩٣٦٤	٨٨٨٩
١٩٩٦	١١١٩٣٤	١٣٠٥٤
١٩٩٧	١٣٠٨٢٨	١٨٣٠٨
١٩٩٨	١٤٤٠٥٠	٢١٥٧٣
١٩٩٩	١٤٧٨٨١	٢٥٧٢٣

المصدر: البنك الدولي، GDF، ٢٠٠٠

تبرهن الأرجنتين إلى أقصى حدٍّ على الطابع المفرغ والجهنمي لمديونية العالم الثالث (والمحيط عموماً). فبسبب تسديد الديون، وليس رغماً عنها، كانت الأرجنتين مدينةً في العام ٢٠٠١ لدائنيها بعشرين ضعف ما كانت تدين به لهم في بداية الدكتاتورية (استخدم جزءٌ كبير من القروض الجديدة في إعادة تمويل الديون القديمة المستحقة أو لضمان تسديدها). لقد مثّل تسديد ديون الأرجنتين، ولا يزال يمثّل، آليةً هائلةً لتحويل الثروات التي ينتجها العاملون إلى أصحاب رؤوس الأموال (سواءٌ أكانوا أرجنتينيين أم كانوا يقطنون في البلدان الصناعية، بدءاً من الولايات المتّحدة وأوروبا الغربية). والآلية بسيطة: تكرّس الدولة الأرجنتينية قسماً متزايداً باستمرار من عائداتها الضريبية (وغالبيتها العظمى تتأتى من المساهمات التي يقدمها الشعب) لتسديد الديون الخارجية وللهدايا المتعددة للقطاع الرأسمالي. من الذي يتلقى تلك التسديدات؟ المؤسسات المالية الدولية الخاصة التي تمتلك أكثر من ٨٠ بالمائة من الديون الخارجية للأرجنتين. والطامة الكبرى هي أنّ الرأسماليين الأرجنتينيين يشترون سندات الديون الأرجنتينية من الأسواق المالية الأمريكية الشمالية والأوروبية التي تصدر فيها القروض الأرجنتينية، وذلك بالأموال التي أخرجوها من البلاد، ويحصلون على جزءٍ من التسديدات.

في بقية هذا النص، سوف نرى أنّ الرأسماليين الأرجنتينيين قد استدانوا بابتهاج في عهد الدكتاتورية وأودعوا في الوقت نفسه جزءاً لا بأس به من هذه الأموال فيّ الخارج (عبر هروب رؤوس الأموال). وقد تجاوز مجموع رؤوس الأموال التي أودعها أولئك الرأسماليون في البلدان الصناعية والفراديس الضريبية في تلك الفترة المبالغ المقترضة (نجد التفسير التقني لهذه الظاهرة لدى العديد من المؤلفين في أعمالٍ مختلفة: كالكانيو؛ فيرير؛ رابوبور، ٨١٣/٢٠٠١ – ٨١٤ وفي حكم باليستيرو، السلطةً القضائية للأمة، ٢٠٠٠). ما بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٢ فقط، وصلت تسريبات رؤوس

الأموال وفق البنك الدولي إلى أكثر من ٢١ مليار دولار (رابوبور/٨٢٥). والهدية القصوى المقدمة للرأسماليين الأرجنتينيين (والأجانب): أخذت الدولة على عاتقها ديونهم حين أزيحت الدكتاتورية. وبالتالي، ازداد عبء الدولة بفعل ديون الشركات الخاصة لأنّها تحملت التزامات تلك الأخيرة تجاه الدائنين. منذ ذلك الحين، حافظ الرأسماليون الأرجنتينيون على سياسة تهريب رؤوس الأموال كما لو أنّ الأمر يتعلق برياضةٍ وطنية، لدرجة أنّه لو أقمنا بطولةً أمريكية لاتينية لهروب رؤوس الأموال، لكان بوسع الطبقة الرأسمالية الأرجنتينية ادعاء الفوز بها في مواجهة منافسين أقوياء في هذا المجال (الرأسماليون البرازيليون والمكسيكيون والفنزويليون مرهوبو الجانب بهذا الصدد).

في المقابل، لم يجر إلغاء ديون الشركات الحكومية التي ازدادت أيضاً على نحو كبيرٍ بقرارٍ من الدكتاتورية، إلا حين تعلّق الأمر بخصخصتها. لقد استخدم الحكام القائمون بعد سقوط الدكتاتورية ذريعة مديونية الشركات الحكومية لخصخصتها، وحرصوا في الوقت ذاته على تحميل الدولة عبء ديونها قبل بيعها (انظر لاحقاً حالة الخطوط الجوية الأرجنتينية أيرولينياس أرجنتيناس). كانت تلك هديةً إضافية لرأس المال الأرجنتيني أو الأجنبي. إنّه لأمرٌ شيطاني حقاً.

بعد ربع قرن من هذا السيناريو، أصبح البلد مستنزفاً. وقد هبطت الأجور والمداخيل الاجتماعية على نحوٍ رهيب، وأصبحت البطالة في أعلى مستوياتها، كما أصبحت الخدمات العامة في حالٍ يرثى لها، وامتد الفقر إلى قطاعاتٍ أكبر فأكبر من السكان (بما في ذلك قطاعات كانت تعيش في بحبوحةٍ نسبية). فرغت خزائن الدولة، وأهمل قسمٌ كبير من الجهاز الصناعي، وأصبح القسم المتبقي تحت سيطرةٍ أجنبية. لم يعد هنالك الكثير ليخصخص. بدأت جيشانات التمرد تظهر إلى السطح (عدة إضرابات عامة في العام ٢٠٠٠، سدّ الـpiqueteros للطرق، انتفاض المدن المفقرة أو أحياء بأكملها).

يبدو أنّ الأرجنتين تمثّل إحدى الحلقات الضعيفة في سلسلة المديونية الدولية. ربما ستتكسر هذه السلسلة بفضل ذلك البلد، لكن ليس هنالك ما هو حتمي، إذ ربما تمتدّ الأزمة لسنواتٍ أخرى. كان للضربات التي وجهتها الدكتاتورية بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٣ تأثيراتٌ مع الزمن، وعلى الرغم من أنّ الشعب الأرجنتيني لديه مائة سببٍ لقول: يكفي!، لكن يبدو أنّه يتردد بسبب عدم وضوح المخرج. لكن سيكون لتغيرٍ في موقف الأرجنتين بالنسبة انعكاسات هائلة على المستوى الدولي. فالمبلغ الذي يتوجب عليها تسديده للأسواق المالية في البلدان الصناعية كبيرٌ لدرجة أنّ تخلّفاً عن الدفع سوف يؤدي إلى «بثّ الرعب فيها» وإرغامها على فتح حوار.

وكي يكون ذلك لصالح الأرجنتينيين، والبلدان الأخرى المدينة، ينبغي حمل السلطات الأرجنتينية تحت ضغط المواطنين على تبني موقفٍ حازم مع الزمن (على خلاف آلان غارسيا في بيرو في العام ١٩٨٥ أو النظام البرازيلي في العام ١٩٨٧)، يترافق مع إصلاحاتٍ اقتصادية تدعم إعادة توزيع تقدّمي للدخل القومي عبر سياسةٍ ضريبية توزيعية، تنظّم عودة الشركات المخصخصة إلى القطاع العام وتحابي الاتفاقيات الإقليمية جنوب – جنوب بدلاً من العلاقة التجارية مع الولايات المتّحدة عبر منطقة التبادل الحر لدول أمريكا.

إنّ التوقف عن تسديد الديون الخارجية وانتهاج سياسةٍ اقتصاديةٍ مغايرة يوجبان فصم الاتفاقيات بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولي. لن يمثّل هذا الفصم ضرراً، بل على العكس، إذ ربما يكون لصالح الأرجنتين. بالنسبة للشعب الأرجنتيني والحركات التي ينتظم فيها، سيكون على أية حال فرصة. هل ستغتنمها؟

كي نفهم كيف وصلنا إلى الوضع الحالي من وجهة نظر المديونية، إليكم نظرةً تاريخية تبدأ مع الدكتاتورية.

المديونية والدكتاتورية العسكرية

تتزامن الفترة التي اندلعت فيها الديون الأرجنتينية بمعنى الكلمة مع الدكتاتورية العسكرية للجنرال فيديلا (١٩٧٦ – ١٩٨١) – انظر الجدول ١٦ – ٣. وتعيّن السياسة الاقتصادية التي روج لها مارتينز دي هوز، وزير اقتصاد الدكتاتورية، اعتباراً من ٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦ بداية عملية تدميرٍ للجهاز الإنتاجي في البلاد، خلقت شروط اقتصاد مضاربةٍ استنزف الأرجنتين. كان معظم القروض الممنوحة للدكتاتورية الأرجنتينية يأتي من المصارف الخاصة في الشمال. ينبغي الإشارة إلى الموافقة الكاملة لسلطات الولايات المتحدة (سواءٌ بنك الاحتياط الفدرالي فيها أم إدارتها) على سياسة الاستدانة تلك، فقد رأت فيها منذ البداية وسيلةً لاكتساب مزيدٍ من النفوذ في تلك البلاد. كان الزعيمان الأرجنتينيان لسياسة الاستدانة وزير الاقتصاد مارتينز دي هوز ووزير الدولة للتعاون والتخطيط الاقتصادي غييرمو ووتر كلاين. للحصول على قروضٍ من مصارف خاصة، كانت الحكومة تفرض على الشركات العامة الأرجنتينية أن تستدين من المصرفيين الخاصين الدوليين. إذن، تحولت الشركات العامة إلى رافعةٍ أساسية على طريق نزع الصبغة القومية عن الدولة، وعبر استدانةٍ أدّت للتخلي عن جزءٍ كبير من السيادة الوطنية.

الجدول ١٦ – ٣

تطور الديون العامة الخارجية الأرجنتينية ١٩٧٥ – ١٩٨٥ (بملايين الدولارات)

السنة	الديون الكلية (بملايين الدولارات)	الزيادة
١٩٧٥	٧٨٧٥	
١٩٧٦	٨٢٨٠	٪٥,١٤
١٩٧٧	٩٦٧٩	٪١٦,٩
١٩٧٨	١٢٤٩٦	٪٢٩,١
١٩٧٩	١٩٠٣٤	٪٥٢,٣٢
١٩٨٠	٢٧٠٧٢	٪٤٢,٢٣
١٩٨١	٣٥٦٧١	٪٣١,٧٦
١٩٨٢	٤٣٦٣٤	٪٢٢,٣٢
١٩٨٣	٤٥٠٨٧	٪٣,٣٣
١٩٨٤	٤٦٩٠٣	٪٤,٠٢
١٩٨٥	٤٨٣١٢	٪٣

المصدر: المصرف المركزي الأرجنتيني ذكر في حكم بايستيرو/صفحة ١٧

إرغام الشركات العامة على الاستدانة

هكذا جرى على سبيل المثال إرغام الشركة العامة الأرجنتينية الرئيسية، أي شركة YPF للنفط، على الاستدانة من الخارج، في حين كان لديها ما يكفي من الموارد لدعم نموها. لحظة الانقلاب العسكري في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٦، كانت الديون الخارجية للشركة تبلغ ٣٧٢ مليون دولار. وبعد سبع سنوات، أي عند انتهاء الدكتاتورية، وصلت تلك الديون إلى ٦ مليار دولار. أي أنّ ديونها قد تضاعفت ستة عشر مرةً في سبع سنوات.

لم يصل تقريباً أيٌّ من المبالغ المقترضة بالعملات الصعبة إلى خزائن الشركة، بل بقيت في أيدي الدكتاتوريين. وفي عهد الدكتاتورية، ارتفعت إنتاجية عمال YPF بنسبة ٨٠ بالمائة، وانخفض عدد العاملين من ٤٧٠٠٠ إلى ٣٤٠٠٠. وكي تزيد

الدكتاتورية الحصيلة في خزائنها، أنقصت إلى النصف الأموال المقتطعة لصالح الشركة من مبيعات المحروقات للجمهور. علاوةً على ذلك، كانت الشركة مرغمةً على إعطاء جزءٍ من النفط الذي تستخرجه للشركات الخاصة عابرة القومية شيل وإيسو لتكرره، في حين كان بوسعها، نظراً لوضعها المالي الجيد في بداية عهد الدكتاتورية، التزود بقدرةٍ على التكرير تتوافق مع حاجاتها (بإكمال مصافيها في لابلاتا ولوخان دي كويو). في حزيران ١٩٨٢، مثّلت المديونية كل موجودات الشركة.

مديونية الدولة

برر المسؤولون الاقتصاديون في النظام الدكتاتوري وصندوق النقد الدولي المديونية الكبيرة للدولة الأرجنتينية بواقع زيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية بهدف دعم سياسة انفتاح اقتصادي. لو أنّ الإدارة الاقتصادية كانت جيدة، لتوجّب أن تنتج زيادة الاحتياطي الدولي للأرجنتين عن نشاطات المبادلات في السوق العالمية. والحال أنّ الاحتياطيات الدولية التي أعلنت عنها الدكتاتورية الأرجنتينية أتت من الاستدانة.

لم تكن الاحتياطيات تدار ولا تراقب من قبل المصرف المركزي الذي كان حاكمه دومينغو كافايو، وهو نفسه الذي لعب دوراً بالغ الإضرار بالاقتصاد الأرجنتيني بعد انتهاء حكم الدكتاتورية، حين شارك بفعالية، بوصفه رئيساً للمصرف المركزي لمدة ٥٤ يوماً اعتباراً من ٢ تموز/يوليو ١٩٨٢، في تحمل الدولة مسؤولية الديون الخاصة، واحتل مرتين منصب وزير الاقتصاد فيما بعد، الأولى بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٦، في عهد الرئيس كارلوس منعم، حين ربط العملة الأرجنتينية بالدولار وطور برنامج خصخصة واسعاً، والثانية في العام ٢٠٠١ في عهد ما أطلق عليه حكومة يسار الوسط بزعامة فرناندو دي لا روا، حين فرض جرعةً تقشفيةً قاسية على معظم السكان بحسب توصيات صندوق النقد الدولي.

بصورةٍ عامة، كانت المبالغ الطائلة التي تقترض من مصرفيي الشمال تودع على الفور لدى أولئك المصرفيين أنفسهم أو في مصارف منافسة. أودع ٨٣ بالمائة من تلك الاحتياطيات في العام ١٩٧٩ في مؤسسات مصرفية تقع خارج البلاد، حيث بلغت ٨,٤ مليار دولار من أصل الاحتياطيات الكلية التي بلغت ١٠,١ مليار دولار. وفي العام نفسه، ارتفعت الديون الخارجية من ١٢,٥ إلى ١٩ مليار دولار (أولموس، ١٩٩٠/١٧١ – ١٧٢). في جميع الأحوال، كانت الفائدة المتلقاة عن المبالغ المودعة أقل من الفائدة المتوجبة على المبالغ المقترضة.

منطق هذه السياسة من وجهة نظر السلطات الأرجنتينية التي انتهجتها هو أولاً إثراءٌ شخصي بفضل تلقي عمولاتٍ يدفعها مصرفيو الشمال، وثانياً زيادة

الاحتياطيات الدولية ليكون بالإمكان رفع الواردات بشكلٍ كبير، ولاسيما شراء الأسلحة (يقال إنّ مشتريات الأسلحة وصلت إلى نحو ١٠ مليار دولار)، وثالثاً أنّ سياسة الانفتاح الاقتصادي والاستدانة التي يوصي بها صندوق النقد الدولي سمحت للدكتاتورية الأرجنتينية بتحسين مصداقيتها الدولية لدى البلدان الصناعية الرئيسية، بدءاً من الولايات المتحدة، إذ لم يكن بوسعها الحفاظ على نظام قمعي في الداخل في السنوات الأولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) لولا مباركة الإدارة الأمريكيّة.

وقد عزّز ميل بنك الاحتياط الفدرالي لمساندة السياسة الاقتصادية للدكتاتورية الأرجنتينية واقع أنّ جزءاً كبيراً من الأموال المقترضة كان يودع في خزائن مصارف الولايات المتحدة. من وجهة نظر الإدارة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، كانت استدانة الأرجنتين تُدخِل في الجحر الأمريكي بلداً أكّد طيلة عقود نزعةً قوميةً متمردة ونجح في إقلاعٍ اقتصادي في إطار نظام بيرون.

خلط الأدوار

احتل وزير الدولة للتنسيق والتخطيط الاقتصادي وولتر كلاين هذا المنصب من العام ١٩٧٦ إلى آذار/مارس ١٩٨١. وكان في الوقت نفسه يدير مكتب دراساتٍ خاصاً يمثل في بوينوس آيرس مصالح الدائنين الأجانب. حين بدأ بممارسة مهام وظيفته، لم يكن مكتبه يمثل سوى مصالح مصرفٍ واحد، هو إنسكيلدا سكانديناڤيان بنك، وأصبح يمثل بعد بضع سنوات مصالح ٢٢ مصرفاً أجنبياً. في آذار/مارس ١٩٨١، غادر منصبه كوزيرٍ للدولة في اللحظة التي حلّ فيها فيديلا محلّ الجنرال فيولا في الدكتاتورية. وبعد بضعة أسابيع، في السابع من نيسان/أبريل ١٩٨٢، بعد خمسة أيام من احتلال الجيش الأرجنتيني لجزر فوكلاند والحرب مع بريطانيا، عيّنته شركة باركليز المصرفية المغفلة المحدودة، التي كانت أحد أهم الدائنين الخاصين للديون الحكومية والخاصة الأرجنتينية، كمخوّلٍ عنها. ولدى سقوط الدكتاتورية ومجيء ألفونسين إلى السلطة في العام ١٩٨٤، واصل مكتبه ممارسة دور المدافع عن مصالح الدائنين الأجانب.

ما بعد الدكتاتورية العسكرية: حكومة ألفونسين والإفلات من القصاص

أعلن المصرف المركزي الأرجنتيني حينذاك عدم وجود سجلاتٍ للديون العامة الخارجية، فاضطرت السلطات الأرجنتينية التي أعقبت الدكتاتورية للاستناد إلى تصريحات الدائنين الأجانب وإلى العقود التي وقعها أعضاء الدكتاتورية دون المرور بالمصرف المركزي.

على الرغم من ذلك، قرر النظام التالي للدكتاتورية برئاسة ألفونسين تحمل مسؤولية مجمل الديون، الخاصة منها والعامة، المبرمة في فترة الدكتاتورية. وفي

اللحظة التي حصل فيها العسكريون الجلادون على الإفلات من القصاص عبر قوانين «نقطة الختام» و«الطاعة المتوجبة» التي صدرت بين العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧، استفاد المسؤولون الاقتصاديون في عهد الدكتاتورية من العفو نفسه. بقي معظم كبار موظفي الاقتصاد والمالية في جهاز الدولة، واستفاد بعضهم من ترقية. كما بقي معظم العسكريين، المتورطين في القمع الذي أدى إلى سقوط ٣٠ ألف قتيل على الأقل، في وظائفهم أو استفادوا من تقاعدٍ مبكر. اندلعت فضيحة، إذ إنّ أحدهم، وهو الكابتن أستيز، حطّم لأول مرةٍ قانون الصمت الذي التزم به العسكريون وأعلن قائلاً: «في العام ١٩٨٢، سألني صديق إن كان هنالك حقاً مفقودون، فأجبته: بالطبع، كان هنالك ٦٥٠٠، لا بل أكثر، لكن ليس أكثر من ١٠٠٠٠ مفقود. جميعهم جرت تصفيتهم» (لوسوار، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

مديونية القطاع الخاص وتحمل الدولة مسؤولية ديونه

كما شُجعت الشركات الأرجنتينية الخاصة والفروع الأرجنتينية للشركات عابرة القومية الأجنبية على الاستدانة في عهد الدكتاتورية. وتجاوزت الديون الخاصة ١٤ مليار دولار. بين هذه الشركات المدينة، فروعٌ أرجنتينيةٌ لشركاتٍ عابرةٍ للقومية نذكر منها: رينو، مرسيدس بنز، فورد موتور، IBM، سيتي بنك، FNBB، مصرف تشيز منهاتن، بنك أوف أمريكا، دويتش بنك.

سددت الدولة الأرجنتينية الديون التي اقترضتها فروع الشركات عابرة القومية من بيوتاتها الأم أو من مصرفيين دوليين. ويمكن الظن أنّ الشركات عابرة القومية المعنية قد خلقت ديوناً لفروعها الأرجنتينية بجرة قلم، إذ لم تكن لدى السلطات العامة الأرجنتينية أية وسيلة لمراقبة هذه الحسابات.

موجة الخصخصة

انتهج نظام منعم الذي جاء بعد نظام ألفونسين سياسةً معممةً للخصخصة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢، فباع جزءاً كبيراً من ثروة الأمة بأسعارٍ متدنية، وتقدّر الخسارة الناتجة عن ذلك بنحو ٦٠ مليار دولار. وقد تذرّع كارلوس منعم بالمديونية الهائلة للشركات العامة الأرجنتينية كي يبرر للرأي العام بيعها. كان وضعها المالي السيئ ناتجاً عن سياسة الاستدانة الإرغامية التي فرضتها عليها السلطات الاقتصادية في عهد الدكتاتورية، مثلما ذكرنا آنفاً، ولم يصل القسم الأكبر من تلك المبالغ إلى خزائنها. عهد كارلوس منعم لمصرف ميريل لنش الأمريكي بمهمة تقييم شركة النفط YPF، فخفض ذلك المصرف الاحتياطيات النفطية المتوافرة بنسبة ٣٠ بالمائة كي يبخس قيمة الشركة قبل بيعها. وبعد الخصخصة، عاد الجزء المخفي من الاحتياطيات للظهور في الحسابات. حينذاك، تمكّن المضاربون الماليون الذين

اشتروا أسهم الشركة بأثمانٍ بخسة من قبض أرباحٍ هائلة بفضل زيادة أسعارها في البورصة. كما سمحت تلك العملية بالمديح الإيديولوجي لتفوق القطاع الخاص على العام.

ملاحظة: في العام ١٩٩٧، كلّف الرئيس البرازيلي فرناندو إنريكه كاردوسو مصرف ميريل لينش الأمريكي نفسه بتقييم أهم شركة عامة برازيلية، وهي شركة فاليه دو ريو دوتشيه (شركة لاستخراج الفلزات). اتهم أعضاءٌ في البرلمان البرازيلي المصرف حينذاك ببخس قيمة احتياطيات الشركة من الفلزات بنسبة ٧٥ بالمائة (المصدر: أو غلوبو، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، البرازيل).

علاوةً على شركة YPF (التي بيعت لشركة ريبسول الإسبانية النفطية عابرة القومية في العام ١٩٩٩)، بيعت إحدى أفضل الشركات الأرجنتينية، وهي شركة الطيران، إلى شركة إيبيريا الإسبانية للطيران. بيعت طائرات بوينغ ٧٠٧ التي كانت جزءاً من أسطولها بدولارٍ رمزي (١,٥٤ دولار بالضبط!). بعد بضع سنوات، كانت تلك الطائرات لا تزال تخدم خطوط الشركة المخصخصة، لكن كان على هذه الأخيرة أن تدفع إيجاراً لتتمكن من استخدامها. وقدّرت حقوق استخدام الطرق الجوية للشركة، التي تبلغ قيمتها ٨٠٠ مليون دولار، بمبلغ ٦٠ مليون دولار فقط. جرى التنازل عن الشركة لإيبريا مقابل ١٣٠ مليون دولار نقداً؛ أما الباقي، فتمثل في تخفيض قيمة الدين. اقترضت إيبيريا لتشتري الشركة، وحمّلت كامل عبء القرض لهيئة الخطوط الجوية الأرجنتينية الجديدة التي وجدت نفسها بذلك مدينةً منذ بدء العملية. في العام ٢٠٠١، كانت شركة الخطوط الأرجنتينية التي تمتلكها إيبيريا على حافة الإفلاس بسبب خطأ مالكيها. إنّ خصخصة شركة الطيران الأرجنتينية نموذجية إذ جرى التنازل عموماً عن الشركات المخصخصة محررةً من ديونها، بعد أن أخذت الدولة تلك الديون على عاتقها.

دعوى قضائية ضد الدكتاتورية

في السنوات التي أعقبت الدكتاتورية، أثارت فضيحة الديون الأرجنتينية اهتمام المواطنين. وشكّلت الحكومة المدنية التي تلتها لجنةً برلمانية جرى حلها بعد عام ونصف العام من العمل، إذ كان بوسع نتائجها توجيه ضربةٍ قاضية للسياسة الاقتصادية التي انتهجها راؤول ألفونسين الذي قرّر في تلك الأثناء أن تأخذ الدولة الديون على عاتقها. وقد تخاصم الرئيس كارلوس منعم هو أيضاً مع المسؤولين عن موضوع المديونية، إذ تخلى بعد وصوله إلى السلطة عن أيّة رغبةٍ في العودة إلى هذا الموضوع الذي أصبح محرماً.

على الرغم من كلّ هذه التسويات المخزية والمماطلات، انتهى الأمر أخيراً إلى إقامة دعوى في تموز/يوليو ٢٠٠٠، هي نتيجة شكوى تقدم بها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ مواطن أرجنتيني هو أليخاندرو أولموس، حين كانت الأرجنتين لا تزال تعيش في ظلّ الدكتاتورية. بفضل شجاعة هذا الصحافي الدؤوب، بدأت السلطات القضائية تحقيقاً حول تحمل مسؤولية مديونية البلاد، وانعقدت عدة جلساتٍ للاستماع إلى المسؤولين الاقتصاديين في عهد الدكتاتورية، المسؤولين الشركات العامة. كما تعرّض مكتب دراسات وولتر كلاين لملاحقاتٍ قضائية، وجرى الاستيلاء على جزءٍ كبيرٍ من الوثائق المتعلقة بحقبة الدكتاتورية وأودعت في أمانٍ في خزائن المصرف المركزي.

لم يصل الحكم المعلن في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٠ إلى أيّة إدانة (بسبب التقادم خصوصاً)، لكنّه أشار إلى مدى الفضيحة التي تمثلها الديون الأرجنتينية. كما أكّد الحكم المؤلف من ١٩٥ صفحة الذي أصدره القاضي بايستيرو سلسلةً من الاتهامات الهامة للغاية.

ساند صندوق النقد الدولي الدكتاتورية الأرجنتينية بفعالية، وبالأخص بتقديمه أحد موظفيه الكبار لها، وهو المدعو دانتيه سيمونيه (السلطة القضائية للأمة، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٠/٣١ – ٣٢؛ ١٠٦؛ ١٠٩؛ ١٢٧).

باعتبار أنّ بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك قد قام بصورةٍ مباشرة بدور الوسيط في سلسلةٍ من عمليات المصرف المركزي الأرجنتيني، فقد لعب دور الضامن أمام المصارف الخاصة الأمريكية الشمالية كي تقرض أموالاً للدكتاتورية (صفحة ١٢٧). وفي حين كانت الدكتاتورية تثقل الخزينة العامة والشركات الحكومية بالديون، كانت تسمح للرأسماليين الأرجنتينيين بإيداع كمياتٍ معتبرةٍ من رؤوس الأموال في الخارج. يقال إنّ أكثر من ٣٨ مليار دولار قد غادرت البلاد بين العامين ١٩٧٨ و١٩٨١ على نحوٍ «مفرطٍ أو غير مبرر»، وقد سمح بذلك خصوصاً واقع أنّ كل رئيسٍ أرجنتيني كان بإمكانه الحصول يومياً على ٢٠٠٠٠ دولار – يمكن إيداعها بعدئذٍ في الخارج (صفحة ٥٦ – ٥٨).

باختصار، كانت مديونية الدولة تتفاقم في حين كان الرأسماليون يخرجون أموالهم بابتهاج.

على نحوٍ تقريبي، كانت ٩٠ بالمائة من الموارد القادمة من الخارج عبر استدانة الشركات (الخاصة والعامة) والحكومة تحوّل إلى الخارج بعمليات مضاربةٍ مالية (صفحة ١٠٢). ثمّ أودعت مبالغ كبيرة مقترضة من المصارف الخاصة الأمريكية والأوروبية الغربية في تلك المصارف نفسها. لقد وُضعت الشركات العامة مثل YPF

منهجياً في وضع صعب (صفحة ١٣٠). وحوّل النظام الانتقالي «الديموقراطيٍّ» التالي للدكتاتوريةً ديون الشركات الخاصة إلى ديونٍ حكومية على نحوٍ غير شرعي بالمرة (صفحة ١٥٢)، وهذا يعني أنّه كان بالإمكان تعديل هذا القرار. بين الشركات الخاصة التي تحملت الدولة مسؤولية ديونها، كانت ٢٦ منها شركاتٍ مالية، ومن بينها العديد من المصارف الأجنبية المقيمة في الأرجنتين: سيتي بنك وناشيونال بنك بوسطن ودويتش بنك وتشيز مانهاتن بنك وبنك أوف أمريكا (صفحة ١٥٥ – ١٥٧). هذا يعني أنّ الدولة الأرجنتينية المدينة لتلك المصارف قررت تحمل ديون هذه الأخيرة. لا تعليق.

هنالك مثالٌ دقيقٌ على تواطؤ مصرفٍ خاصٍ من الشمال مع الدكتاتورية الأرجنتينية. فبين تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، تلقى مصرف تشيز مانهاتن شهرياً إيداعاتٍ بقيمة ٢٢ مليون دولار (زادت تلك المبالغ فيما بعد) بفائدة ٥,٥ بالمائة؛ في تلك الأثناء، وعلى نفس الإيقاع، اقترض المصرف المركزي الأرجنتيني ٣٠ مليون دولار من المصرف نفسه في الولايات المتحدة بفائدة ٨,٧٥ بالمائة (صفحة ١٦٥).

تدين خلاصات الحكم بقسوةٍ الدكتاتورية والحكومة التي أعقبتها وصندوق النقد الدولي والدائنين الخاصين... وأعلن الحكم الصادر عن المحكمة بوضوح أنّ «ديون الأمة الخارجية (...) قد ارتفعت بحدةٍ منذ العام ١٩٧٦، بسبب تنفيذ سياسةٍ اقتصادية ضارة أركعت البلاد. لقد استخدمت هذه السياسة المشؤومة طرائق، جرى تحليلها في النص الحالي، كانت تميل، بين أمورٍ أخرى، لإفادة الشركات الخاصة ومساندتها على حساب الشركات العامة التي أُفقرت يوماً إثر يوم، الأمر الذي تبدّى بقيمتها الزهيدة حين خصخصت» (صفحة ١٩٥).

ينبغي أن يكون الحكم أساساً لفعلٍ مصمّم من أجل عدم تسديد الديون الخارجية العامة الأرجنتينية ومن أجل إلغائها. هذهً الديون شائنةٌ وغير شرعية، ليس من حقّ الدائنين الاستمرار في تلقي خدمتها. القروض باطلةٌ ولاغية. وبما أنّ الديون الجديدة المقترضة منذ ١٩٨٢ – ١٩٨٣ قد استخدمت أساساً لتسديد القديمة، فهي نفسها ملطخةٌ على نحوٍ كبير بعدم الشرعية. تستطيع الأرجنتين تماماً الاستناد إلى القانون الدولي تعليلاً لاتخاذ قرارٍ بعدم تسديد ديونها الخارجية. ويمكن ذكر عدة حججٍ قضائية، من بينها: مفهوم الديون الشائنة (جرى اقتراض الديون على يد نظامٍ قمعي ارتكب جرائم ضدّ الإنسانية، ولم يكن بوسع الدائنين عدم معرفة ذلك)؛ الظرًف القاهر (لقد واجهت الأرجنتين، مثلها مثل البلدان المدينة الأخرى، تغيراً فجائياً في الوضع بسبب قرار الولايات المتحدة أحادي الجانب القاضي بزيادة أسعار الفائدة ابتداءً من العام ١٩٧٩)؛ وحالة الضرورة (إنّ الوضع المالي للأرجنتين يمنعها

من مواصلة تسديد ديونها لأنّ ذلك يمنعها من الوفاء بالتزاماتها، وفق المعاهدات الدولية، تجاه مواطنيها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية).

كما ينبغي استكمال توقيف تسديد الديون بإجراءاتٍ أساسيةٍ أخرى. إليكم بعض المقترحات من أجل نقاشٍ ضروري. أولاً: فرض إجراء تحقيقٍ دولي حول الممتلكات غير الشرعية التي راكمها مقيمون أرجنتينيون وأودعوها في الخارج (تصل إيداعات الرأسماليين الأرجنتينيين في مصارف البلاد الصناعية إلى ٤٠ مليار دولار تقريباً – انظر بنك التسويات الدولية، النشرة الربعية: تطور الصيرفة الدولية والسوق المالية، حزيران/يونيو ٢٠٠١، www.bis.org). الهدف هو استعادة أكبر قدرٍ ممكن من الأموال المختلسة من الأمة. ثانياً: إقامة إجراءات مراقبة على حركة رؤوس الأموال وعمليات تصريف العملة بهدف حماية النفس من مواصلة هرب رؤوس الأموال وهجمات المضاربة. ثالثاً: إقامة سياسةٍ ضريبيةٍ توزيعية: ضريبة استثنائية على ثروات عشر السكان الأكثر ثراءً؛ ضريبة على عوائد رأس المال، إنقاص قيمة الضريبة المضافة على المنتجات والخدمات الأساسية... رابعاً: إبطال المراسيم والقوانين التي تفرض تخفيض الأجور والرواتب التقاعدية (والمساعدات الاجتماعية الأخرى)؛ الدفاع عن نظام الضمان الاجتماعي وتعزيزه؛ ضمان دخلٍ لجميع العاطلين عن العمل؛ زيادة الأجور والرواتب التقاعدية لتحسين القدرة الشرائية. هذه شروطٌ دنيا إذا أردنا وضع بديلٍ موضع التطبيق. خامساً: عودة الشركات المخصخصة دون وجه حقّ إلى القطاع العام، بدءاً بالقطاعات الاستراتيجية (الطاقة، النفط، الاتصالات...). وعلى الصعيد الدولي: العمل على إنشاء جبهةٍ للبلدان المدينة؛ تطوير تكاملاتٍ ومبادلاتٍ جنوب – جنوب؛ معارضة الـALCA بتصميم؛ معارضة العدوان العسكري الأمريكي (القواعد العسكرية الأمريكية، الدرع المضاد للصواريخ لبوش الذي يسعى لإقامة قاعدةٍ استراتيجية في المخروط الجنوبي، خطة كولومبيا)؛ تشجيع المبادرات الهادفة لفرض ضريبة من نمط توبن على التحويلات المالية الدولية.

تمثّل مختلف المقترحات المذكورة أعلاه دروباً من أجل بديلٍ للنموذج النيوليبرالي. الأمر لا يتعلّق ببرنامج يؤخذ أو يترك، بل بإظهار وجود حلولٍ إذا أردنا إدارة الظهر لمنطق المديونية الأبديّة الجهنمي والتبعية المتزايدة[٥].

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣: الأرجنتينيون يقاومون

في أواخر العام ٢٠٠٢، بلغت الديون الخارجية العامة للأرجنتين نحو ١٣٧ مليار دولار تتوزع على النحو التالي: نحو ٨٧ مليار على شكل سنداتٍ للديون العامة؛ نحو ٣٧ مليار على شكل قروض؛ وأخيراً نحو ١٣ مليار تسديدات متأخرة.

في ما يخص المليارات الـ٨٧ على شكل سندات، تمتلك نحو نصفها مصارف أرجنتينية وصناديق التقاعد الأرجنتينية (AFJP) التي أنشئت في التسعينات أثناء الإصلاح المضاد النيوليبرالي لنظام التقاعد. والنصف الآخر يمتلكه أجانب، من أفرادٍ ومصارف. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كانت هذه السندات تباع في السوق الثانوية للديون بنحو ٣٠ بالمائة من قيمتها.

في ما يخص المليارات الـ٣٧ على شكل قروض، يعود ٣٠ ملياراً منها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الأمريكي للتنمية (BID). والباقي يعود لنادي باريس ودائنين آخرين ثنائيي الأطراف ومصارف خاصة من الشمال.

أتت أزمة العام ٢٠٠١ بعد ثلاث سنوات من الانحسار ومن سياسةٍ لا اجتماعية أدّت إلى تدهورٍ مخيفٍ في شروط حياة معظم السكان. في العام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، كان أكثر من نصف الأرجنتينيين يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وبعد خفض قيمة العملة الأرجنتينية في مطلع العام ٢٠٠٢، خضعت الأجور والرواتب التقاعدية لتخفيضٍ حقيقي بنسبة ٣٠ بالمائة، كما تجاوزت نسبة البطالة ٢٠ بالمائة. لقد اكتشف الأرجنتينيون بدهشةٍ أنّ جزءاً معتبراً من السكان يعانون من سوء التغذية الحاد (بل إنّ أطفالاً قضوا نحبهم في العام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بسببه في مقاطعات شمال البلاد - وهو أمرٌ لا يمكن تخيله في ذهن الأرجنتينيين) في حين أنّ بلدهم واصل تصدير الأغذية بكمياتٍ كافية لتغذية ستة أضعاف مجموع السكان. إنّه أمرٌ منافٍ للعقل ومثيرٌ للغضب.

كان التدهور المأساوي في شروط الحياة يعود لزمنٍ بعيد، فأصله أكثر من ٢٥ عاماً من سياسة الخضوع للدائنين الأجانب ومن المزايا المقدمة لرأس المال الأرجنتيني الكبير. ازدادت قوة التعبئة الاجتماعية التي سمحت بخلع الرئيس فرناندو دي لا روا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مدىً في العام ٢٠٠٢، وأدّى ذلك إلى جعل الحكومات المتوالية بعد ١٩ - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (الرئيس رودريغز سا، ثم إدواردو دوهالديه وأخيراً نستور كيرشنر بدءاً من انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٣) تقوم ببعض التنازلات للحركة الشعبية. وقد دفع الخوف من الإطاحة والرغبة في استعادة الشرعية المفقودة الحكامَ لثني مجرى السياسة النيوليبرالية، وبالتالي للنفور من متطلبات صندوق النقد الدولي والدائنين الخاصين.

إليكم بضعة أمثلة على الإجراءات المتخذة لإنقاص استياء السكان: إقامة حدٍّ أدنى للبقاء يقدم للعاطلين عن العمل: يتلقى مليونا شخصٍ ١٥٠ بيسو شهرياً (أي نحو ٥٠ دولاراً). وهذا التعويض المسمى «خطة عمل» توزّعه جزئياً حركات العاطلين عن العمل (إذ تدير ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ ألف «خطة عمل»).

إجراءات أخرى متخذة:

- إبطال إجراء خفض أجور الموظفين الحكوميين والمتقاعدين بنسبة ١٢ بالمائة الذي أعلنه دي لا روا في منتصف العام ٢٠٠١؛

- منع الدائنين من مصادرة مسكن الأشخاص غير القادرين على تسديد ديونهم العقارية على نحوٍ طبيعي (وهو أمرٌ يخصّ ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف أسرة)؛

- التعويض المقدم لصغار المدخرين للحد من مدى خسارتهم الناتجة عن تخفيض قيمة العملة.

- تجميد تعرفة الخدمات (المياه، الغاز، الكهرباء...) على حساب الشركات عابرة القومية التي تسيطر على شركات الخدمات منذ خصخصتها؛

- إبطال قانون النقطة النهائية الذي جرى تبنيه في عهد راؤول ألفونسين في منتصف الثمانينات لضمان عدم محاسبة شبه كاملة للعسكريين؛ بداية الملاحقات ضدّ الجلادين (ولاسيما أستيز الذي ذكر أعلاه)؛

- تغيير جزئي في تركيبة محكمة العدل العليا باتجاهٍ «ديموقراطي».

ينبغي عدم إهمال هذه التنازلات التي فرضها الشعب الأرجنتيني على حكامه، فهي تظهر أنّ تعبئةً اجتماعيةً واسعةً تستطيع الحصول على نتائج.

حين علّقت الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تسديد ديونها للدائنين الخاصين وأعادت النظر في تسديدها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أعلن العديد من المعلّقين بأنّ القصاص سيكون خطيراً للغاية، لكنّ شيئاً من ذلك لم يحصل. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في الوقت الذي جرت فيه مفاوضاتٌ هامة بين السلطات الأرجنتينية وصندوق النقد الدولي، ظهر بأنّ موقفاً صارماً يتخذه بلدٌ مدين يمكن أن يعزّز موقفه. لقد وافق صندوق النقد الدولي على تخفيض مطالبه من الأرجنتين في حين لم ينثنِ قبل عام من ذلك أمام البرازيل، إذ فرض على الحكومة البرازيلية أن تقوم بتحرير فائضٍ في الميزانية بنسبة ٣,٧٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو فائضٌ مكرّسٌ لتسديد الديون. أما الأرجنتين، فقد رفضت مثل تلك النسبة وحصلت على اتفاقٍ مع صندوق النقد الدولي على أساس فائضٍ يبلغ ٢,٥ بالمائة، ثمّ اقترحت على مالكي سندات الديون الخاصين التخلي عن ٧٥ بالمائة من قيمتها (الاسمية). الحزم يؤتي أكله.

بعد قول ذلك، ينبغي ألاّ تتولّد لدينا الأوهام، فالرئيس نستور كيرشنر لا ينوي التحول إلى اليسار، بل يتذبذب بين متطلبات صندوق النقد الدولي والشركات عابرة القومية والرأسماليين الأرجنتينيين من جانب، وبين توقّعات الحركة الشعبية من

جانبٍ آخر. وهو يراهن على انتهاء التعبئة الشعبية كي يعود فيما بعد إلى مخططٍ نيوليبرالي أقسى من ذاك الذي طبّق منذ الإطاحة بفرناندو دي لا روا.

ينبغي تقديم بديلٍ عن التزامات كيرشنر تجاه صندوق النقد الدولي.

ينبغي اعتبار ديون الأرجنتين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والـBID لاغيةً، إذ إنّها اقترضت لانتهاج سياساتٍ ضارةٍ بمصالح المواطنين ومعاكسةٍ لها. علاوةً على ذلك، فقد تواطأت المؤسسات المذكورة مع الدكتاتورية العسكرية التي سادت بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٣.

إنّ معالجة الديون العائدة لصناديق التقاعد الأرجنتينية أكثر صعوبة. يمكن تطبيق المخطط التالي: إلغاء هذه الديون، وكذلك إلغاء صناديق التقاعد وإعادة نظام التقاعد بالتوزيع. تحوّل الدولة الأرجنتينية ما يعادل الديون المتوجبة لصناديق التقاعد الأرجنتينية لصندوق التقاعد بالآليات التي ستحدد وبتطبيق إعفاءاتٍ معقولة. وبالتالي، يصبح نظام التقاعد بالتوزيع قابلاً للحياة.

أما الديون المتوجبة على شكل سندات لأجانب، فينبغي أن تدقق بعناية. يجب إلغاء الجزء الشائن بالكامل. أما الباقي، فيمكن معالجته بأسلوبٍ يتكيّف مع مميزات مالكي السندات بهدف تجنب معاقبة صغار المدخرين الأجانب دون وجه حق. وبالنسبة للسندات التي يحوزها أصحاب الإيرادات، أي المصارف والهيئات المالية الخاصة الأخرى، يجب إلغاؤها أو إخضاعها لتخفيضٍ لا يقل عن ٩٠ بالمائة.

وأخيراً تلغى الأقساط المتأخرة.

القسم الثالث - العراق: الدين الشائن

منذ عشرين عاماً، وفي حين لم تشن البلدان المدينة معركةً حول مسألة الدين الشائن، امتنعت القوى العظمى (وهي في الوقت نفسه بلدان دائنة) عن إعادة طرحها للنقاش.

فجأةً، في العاشر والحادي عشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ظهر الدين الشائن في خطاب إدارة بوش، إذ طلبت من فرنسا وألمانيا وروسيا (التي عارضت جميعها الحرب على العراق) التخلي عن ديونها على العراق. وقد أطنبت كل الصحافة الدولية في نشر هذا الطلب، وذكر الدين الشائن صراحةً. بعد بضعة أيام، لم يعد يتحدث عنه سوى اليومية الاقتصادية الإنكليزية فايننشال تايمز وبضع صحفٍ دوليةٍ أخرى (إنترناشيونال هيرالد تريبيون، وول ستريت جورنال). وقد طالب رؤساء تحرير الفايننشال تايمز بصرامةٍ بسحب هذا الاقتراح، إذ اعتبروا أنّ نبشه من جديد ربما يؤدي إلى ذكر العديد من بلدان العالم الثالث والكتلة السوفييتية سابقاً

له، وربما يقدم أفكاراً لحكومات البلدان المدينة التي ستطالب في نهاية المطاف بتطبيق هذا المبدأ، وإن لم تفعل، فالحركات الاجتماعية في تلك البلدان هي التي ستقوم بذلك (في البرازيل أو في جنوب إفريقيا على سبيل المثال، حيث بلغ دين نظام التمييز العنصري ٢٤ مليار دولار). وشرحت الصحيفة أنّ إدارة بوش تلعب بالنار وتعرّض الدائنين للخطر[٦].

ما هو الدين الشائن؟

«إذا أبرم نظامٌ استبدادي (نظام صدام حسين – ملاحظة المؤلف) ديناً، ليس وفق احتياجات الدولة ومصالحها بل لتعزيز نظامه الاستبدادي وقمع السكان الذين يناهضونه، فهذا الدين شائنٌ بالنسبة لسكان الدولة جميعاً. وهو غير ملزم للأمة: إنه دينٌ على النظام، دينٌ شخصي على السلطة التي أبرمته؛ وبالتالي، فهوَ يسقط بسقوطها» (ألكسندر ساك، تأثيرات تحولات الدول على ديونها العامة وعلى الالتزامات المالية الأخرى، Recueil Sirey، ١٩٢٧). ينطبق مفهوم الدين «الشائن» تماماً على حالة العراق.

يعود هذا المبدأ إلى القرن التاسع عشر، وقد استخدم أثناء النزاع بين إسبانيا والولايات المتحدة في العام ١٨٩٨. في ذلك التاريخ، انتقلت كوبا، التي كانت قبل ذلك مستعمرةً إسبانية، لتصبح تحت وصاية الولايات المتحدة، فطالبت إسبانيا تلك الأخيرة بأن تسدد لها الدين الذي تدين به كوبا لها. غير أنّ الولايات المتحدة رفضت معلنةً ذلك الدين شائناً، أي أنّ من أبرمه هو نظامٌ استبدادي ينتهج سياساتٍ معادية لمصالح المواطنين. المهم في الموضوع هو أنّ هذا الإعلان، الذي اعترفت به إسبانيا في النهاية، مسجلٌ في معاهدةٍ دولية هي معاهدة باريس، ويمثل بالتالي مرجعاً.

توجد حالات أخرى، إذ رُفضت ديون بونابرت في ظل عودة النظام الملكي بوصفها ديوناً شائنة، معادية لمصالح الفرنسيين. وبعد الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، رفض الشماليون المنتصرون تحمل عبء دين الجنوبيين الذي أبرم للدفاع عن نظام تأسس على العبودية. وبعد الحرب العالمية الأولى، أعلنت معاهدة فرساي الديون ألّتي أبرمها نظام القيصر الألماني بهدف استعمار بولونيا لاغيةً وأنه لا يمكن لبولونيا الجديدة التي أعيد تأسيسها تحمّل عبئها. كما استدان نظام تينوكو[٧] الدكتاتوري في كوستا ريكا من التاج البريطاني، وأعلن القاضي تافت، رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة الذي عيّنه البلدان المتنازعان حكماً (بريطانيا العظمى ضد كوستاريكا، ١٩٢٣) أنّ هذا الدين دينٌ شخصي للمستبد، ويتوجب على المصرفيين الدائنين الذين كانوا يعرفون الطبيعة الاستبدادية لتينوكو عدم لوم النظام الديموقراطي الذي جاء بعد تينوكو، بل أنفسهم وحسب. وأضاف القاضي تافت أنّ الدائنين لم يتمكنوا من إثبات حسن نواياهم.

إنّ ألكسندر ساك (وزير القيصر السابق في روسيا، الذي هاجر إلى فرنسا بعد ثورة العام ١٩١٧، أستاذ القانون في باريس) هو الذي صاغ مبدأ الدين الشائن في العام ١٩٢٧ في كتيبه حول تحويل الديون في حال تغيير النظام(٨).

وفق معرفتنا، لم يبرز أي مدينٍ ذلك المبدأ في السنوات الثلاثين الماضية بهدف التنكر لتلك الديون من جانبٍ واحدٍ أو طلب حصول تحكيم حولها.

منذ وقتٍ طويل، حللت لجنة إلغاء ديون العالم الثالث وكذلك كتابٌ مختلفون (ولاسيما جانٌ كلود ويليام، ١٩٨٦؛ باتريسيا آدامز، ١٩٩١) وحركاتٌ مختلفة (يوبيل جنوب إفريقيا، يوبيل الجنوب...) ديون العالم الثالث من هذه الزاوية القانونية: إنّ ديون موبوتو (زائير – جمهورية الكونغو الديموقراطية) وهابياريمانا (رواندا) وماركوس (الفيليبين) وسوهارتو (إندونيسيا) وجنرالات الدكتاتورية الأرجنتينية وبينوشيه في تشيلي والدكتاتوريات في أوروغواي والبرازيل ونيجريا وتوغو وجمهورية جنوب إفريقيا... يمكن أن تدرج جميعاً في هذا التصنيف.

إنها ليست قصصاً بائدة، طالما أنّ شعوب تلك البلدان تسدد اليوم هذه الديون الشائنة بقروضٍ جديدة.

حالة جمهورية الكونغو الديموقراطية شديدة الوضوح: في العام ٢٠٠٣، كان الدين الذي بلغ نحو ١٣ مليار دولار والذي تدين به يوافق إجمالاً مجموع الديون التي أبرمها موبوتو، باعتبار أنّه لم يجر إبرام أي قرضٍ جديد بين سقوطه في العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٣... إذن، كان يتوجب إلغاء كاملٍ ديون جمهورية الكونغو الديموقراطية.

لماذا أعادت إدارة جورج دبليو بوش طرح مسألة الدين الشائن؟

في العاشر والحادي عشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اجتمع وزراء مالية مجموعة الثمانية الكبار في واشنطن وطلب جون سنو، وزير الخزينة في الولايات المتحدة، من روسيا وفرنسا وألمانيا خاصةً إلغاء دين العراق الشائن. لم تتقدم الولايات المتحدة بهذا الطلب بغية إسقاط الدين، بل ابتزازاً سياسياً لممارسة مزيدٍ من الضغط على البلدان المعارضة للحرب. تعلق الأمر بإقناع تلك البلدان الثلاثة بتغيير موقفها وشرعنة الحرب، وكذلك مطالبتها ببذل جهدٍ كي تتمكن البلدان التي تولت الإنفاق على العمليات العسكرية من الشروع في إعادة الإعمار باستخدام موارد العراق النفطية في أسرع وقتٍ ممكن، إذ كلما ازدادت الديون السابقة للغزو، كلما توجب على الولايات المتحدة وحلفائها الانتظار كي يستردوا النفقات التي يوظفونها في إعادة الإعمار. أعلنت ألمانيا على الفور أثناء ذلك الاجتماع أنّ الإلغاء غير وارد في ما يخصها، لكنها سوف تعيد جدولة الدين العراقي. واصلت الولايات المتحدة

ابتزازها لإقناع فرنسا وروسيا وألمانيا ببذل جهدٍ جدي في مجال إلغاء الدين، إذ ستتمكن شركات تلك البلدان من الاستفادة من العقود المتعلقة بإعادة الإعمار مقابل حسن نواياها.

يبدو أنّ الولايات المتحدة قد حصلت فيما بعد على تنازلاتٍ من فرنسا وروسيا. ففي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، رفع مجلس الأمن العقوبات عن العراق وأوكل إدارة النفط (الذي كان حتى ذلك الحين تحت سيطرته[٩]) للحاكم المدني للعراق الذي عينته الولايات المتحدة، أي بول بريمر.

لقد شرعن مجلس الأمن (بما في ذلك إذن بلدانٌ عارضت الحرب مثل فرنسا وروسيا والصين) الاحتلال ومنح إدارة النفط للولايات المتحدة بـ١٤ صوتاً مقابل لاشيء (خرجت سوريا أثناء التصويت كيلا تتخذ موقفاً).

عينت الأمم المتحدة سرجيو فييرا ديميلو ممثلاً لها في العراق (قتل في آب/أغسطس ٢٠٠٣ في اعتداءٍ على مقر الأمم المتحدة في بغداد سقط فيه ٢٤ قتيلاً) وكان مركزه أدنى بكثير من مركز بول بريمر.

إنّ رفع العقوبات عن العراق يعني أنّ الشركات، بدءاً من شركات الولايات المتحدة، سوف تستطيع القيام بالأعمال في العراق (تصدّر العنوان التالي عدد ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ من صحيفة فايننشال تايمز: «رفع الأمم المتحدة للعقوبات عن العراق يخلي الطريق أمام الأعمال»). هذا يعني أيضاً أنّ جميع ممتلكات صدام حسين والعراق المجمدة في الخارج (ولاسيما في الولايات المتحدة) أثناء أكثر من ١٢ عاماً قد أعيدت لوضعها الطبيعي، مما يسمح للولايات المتحدة باستخدامها لتسديد إنفاقها على المجهود الحربي وإعادة الإعمار: لن تعاد هذه الممتلكات إذن للشعب العراقي. كتبت الفايننشال تايمز: «إنّ هذا الأمر (أي رفع مجلس الأمن للعقوبات عن العراق – ملاحظة المؤلف) سوف يحرّر مليارات الدولارات التي كانت مجمدةً من تحكّم الأمم المتحدة بها، ويضع تحت تصرف قوى التحالف واللجنة المؤقتة العراقية موارد النفط المستقبلية لدفع كلفة إعادة الإعمار» (٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣).

بعض نقاط العلام التاريخية للحرب على العراق

في تموز/يوليو ١٩٧٩، استولى صدام حسين على السلطة وانقلب على النظام القائم المحابي للسوفييت. كان الدين الخارجي العراقي ضئيلاً. في الثمانينات، ساندت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق في حربها على إيران التي أدت إلى سقوط مليون قتيل. استدان العراق بشكلٍ كبير جداً. عشية غزو الكويت، بلغت ديونه الخارجية ٤٠ مليار دولار. وفي العام ١٩٩٠، غزا العراق الكويت. في نهاية حرب الخليج الأولى التي أطلق عليها المنتصرون اسم «عاصفة الصحراء»، بقي

صدام حسين في السلطة لأنّ الولايات المتحدة خشيت أن ترى البلاد (واحتياطياتها النفطية) تقع بين أيدي تمردٍ غير قابل للسيطرة في جوار إيران، وهي نفسها غير قابلة للسيطرة عليها. وأطلقت قوات التحالف يد صدام حسين ليقمع مدينة البصرة المتمردة.

تحققت تلك الحرب بتفويضٍ من الأمم المتحدة التي قررت تجميد الممتلكات العراقية في الخارج وأعلنت فرض العقوبات. ثمّ أُطلق برنامج «النفط مقابل الغذاء»، فاستُخدمت نصف عائدات النفط العراقي في شراء الغذاء والأدوية، وهو أمرٌ لم يكن كافياً أبداً لسدّ حاجة السكان العراقيين، إذ يقدّر عدد الأطفال الذين قضوا حتفهم بسبب الحصار بنصف مليون طفل. كان الرأي العام العالمي يعرف على نطاقٍ واسعٍ وجود هذا البرنامج، بل إنّه كان موضوع دعايةٍ أكيدة.

في المقابل، لم يكن هذا الرأي العام على اطلاعٍ مماثل على واقع أنّ ربع العائدات النفطية كان يذهب إلى البلدان المجاورة على شكلٍ تعويضات. كانت مفوضية الأمم المتحدة للتعويضات (موقعها على الإنترنت: www.uncc.ch) قد اعترفت بعد العام ١٩٩١ بصلاحية المطالبة بتعويضاتٍ بلغ مجموعها ٤٤ مليار دولار (لم تكن تغطي إلا جزءاً من المطالبات التي يبلغ مجموعها ١٦٠ مليار دولار)، تقدّم بها أفرادٌ وشركاتٌ وحكومات. دفعت المفوضية، التي كان ربع العوائد النفطية تحت تصرفها ، ١٧,٦ مليار دولار للمطالبين حتى الغزو، مانحةً الأولوية للأفراد والعائلات - على شكل تعويضات. تبقى إذن ٢٦ مليار دولار يتوجب دفعها والبتّ بمطالب التعويضات المتبقية (فايننشال تايمز، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣). لكنّ الأولوية المطلقة في استخدام العائدات النفطية لم تكن تأمين احتياجات السكان العراقيين من الغذاء والدواء.

في العام ٢٠٠٣ ، شنّ الحرب تحالفٌ قادته الولايات المتحدة، وشاركت فيه بريطانيا وأستراليا وهولندا والدانمرك وإيطاليا وإسبانيا (حتى انسحاب قواتها في العام ٢٠٠٤) واليابان وكوريا وبولونيا. لقد انتهك هذا التحالف شرعة الأمم المتحدة، وارتكب جريمة اعتداء، وفق تلك الشرعة.

ديون العراق غير القابلة للتسديد

كم يبلغ الدين العراقي؟ وفق دراسةٍ أجرتها وزارة الطاقة في إدارة بوش تعود للعام ٢٠٠٢، فهو يبلغ ٦٢ مليار دولار[١٠]. أمّا وفق دراسةٍ مشتركة قام بها البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، فهو يبلغ ١٢٧ مليار دولار، تتضمن غرامات تأخير بقيمة ٤٧ مليار دولار[١١].

وفق مكتب دراسات خاص مركزه في واشنطن، بلغ مجموع الالتزامات المالية للعراق (ديون، تعويضات، عقود جارية) ٣٨٣ مليار دولار في مطلع العام ٢٠٠٣، من بينها ديون بمقدار ١٢٧ مليار دولار.

تتوزع البلدان الدائنة إلى فئتين كبيرتين وفق انتمائها أو عدم انتمائها لنادي باريس. إنّ نادي باريس، الذي يضم ١٩ بلداً دائناً يضاف إليها أحياناً بعض المدعوين (البرازيل، كوريا) وفق مزاج تلك البلدان، يعلن أنّه يستطيع مطالبة العراق بمبلغ ٢١ مليار دولار من الديون، يضاف إليها نفس المقدار على شكل غرامات تأخير، أي ٤٢ مليار دولار (المصدر: فاينشال تايمز، ١٢ ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣). وفق النادي، وصلت ديون العراق تجاه أعضائه إلى ٣٨,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٤.

إنّ هذا الأمر يدفعنا لتحليل المبالغ التي يطالب بها أعضاء نادي باريس الذي يضم الأطراف الرئيسية في المعسكرين اللذين تشكلا في الأشهر التي سبقت الحرب. من المناسب أن نتذكر أن وسائل الإعلام قد أكدت، بمناسبة الاجتماع الشهير الذي عقده وزراء مالية مجموعة السبعة في ١٠ و١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في واشنطن[١٢]، أنّ روسيا وفرنسا وألمانيا هي الدائنة الرئيسية لدين العراق الشائن. وتبرز الحقيقة على نحوٍ أوضح في الجدول المدرج أدناه (١٦-٤). دعونا نر كيف تتوزع الديون بين بلدان دعاة الحرب وبين بلدان «معسكر السلام».

الجدول ١٦ - ٤

ديون نادي باريس على العراق (بملايين الدولارات)

«معسكر السلام»		دعاة الحرب	
روسيا:	٣٤٥٠	اليابان:	٤١٠٠
فرنسا:	٣٠٠٠	الولايات المتحدة:	٢٢٠٠
ألمانيا:	٢٤٠٠	إيطاليا:	١٧٢٠
كندا:	٥٦٠	بريطانيا:	٩٣٠
البرازيل:	٢٠٠	أستراليا:	٥٠٠
بلجيكا:	١٨٠	إسبانيا:	٣٢٠
		هولندا:	١٠٠
		الدانمرك:	٣٠
المجموع:	**٩٧٩٠**	**المجموع:**	**٩٩٠٠**

أنجز الجدول المؤلف استناداً للفاينشال تايمز، ١٢ - ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣

يسمح هذا الجدول بإظهار أنّ الديون الشائنة لدعاة الحرب على العراق أكبر من ديون «معسكر السلام»، وهو ما لم يبرزه خطاب إدارة جورج دبليو بوش في الابتزاز الذي مارسته في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

تتضمن الفئة الثانية تركيا والبلدان العربية (الإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر والأردن والمغرب والعربية السعودية) وبعض بلدان الكتلة السوفييتية سابقاً (بولونيا وبلغاريا وهنغاريا ورومانيا) التي أصبحت اليوم من أخلص حلفاء الولايات المتحدة. وهي تطالب العراق بنحو ٥٥ مليار دولار من الديون. تطالب بأكثر من نصف هذا المبلغ إمارات الخليج (باستثناء الكويت)، لكنّ ذلك موضوع نزاع قديم بين العراق والدائنين المعنيين. يدعي العراق أنّ تلك المليارات الثلاثين شكّلت هبةً لشنّ الحرب على إيران، في حين تؤكّد البلدان المعنية بأنّها قروض.

صنفا القرض المذكوران (٩٧ مليار دولار) ديونٌ ثنائية.

قبل غزو العراق، أخفت المصارف الخاصة واقع أنّها أكثرت من إقراض نظام صدام حسين، ولم يجر الحديث في العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ إلا عن حوالي ملياري دولار (كان بنك نيويورك وج. ب. مورغن المصرفين المقرضين الرئيسيين المعروفين). لكن مع الزمن، تشجّع المصرفيون وأعلنوا أنّ ديونهم تبلغ ١٨ مليار دولار.

أما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فلا تتجاوز ديونهما على العراق ٢٠٠ مليون دولار.

باختصار، وفي ما يخص الديون، يمكن اعتبار أنّ التفاوض بين دائني العراق قد قدّم مبلغاً في البداية يدور حول ١١٥ مليار دولار: ٣٨,٩ (نادي باريس) + ٥٥ (الدائنون الآخرون ثنائيو الأطراف) + ١٨,٤ (مصارف) + ٠,٢ (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). لا يتضمن هذا المبلغ مطالب التعويضات التي لم تجر تلبيتها بعد (نحو ١٦٠ مليار دولار تعود للعام ١٩٩٠ ١٩٩١)، والعقود التي كانتساريةً قبيل اندلاع الحرب (٩٠ مليار دولار) وخاصةً الديون الجديدة المبرمة منذ آذار/مارس نيسان/أبريل ٢٠٠٣. في الواقع، جرى التفاوض الرئيسي بين الدائنين وليس بينهم وبين السلطات العراقية التي نصّبتها الولايات المتحدة بصورةٍ غير شرعية. يتصارع الدائنون حول مسألة: من سيقوم بجهدٍ للتخلي عن جزءٍ من مطالبه لجعل تسديد العراق لدينه محتملاً؟ «محتملاً» يعني بالنسبة للدائنين أنّ تسديد الدين سيكون ممكناً في المواعيد المقررة. من غير الوارد بالنسبة للدائنين تحديد «القدرة» على تسديد الدين وفق حاجات سكان العراق.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وبعد عام ونصف من ضغط الولايات المتحدة على زملائها في نادي باريس، حصلت منهم على التخلي عن ٨٠ بالمائة من ديونهم

(رأس المال والفوائد)[١٣]. على هذا الأساس، قامت السلطات العراقية بمفاوضات ثنائية مع البلدان العربية وتركيا والبرازيل ورومانيا وبولونيا وبلغاريا وهنغاريا وإندونيسيا وباكستان كي تطبّق هذه البلدان نفس التخفيض الذي منحه نادي باريس. كما تفاوضت السلطات العراقية مع المصارف التجارية التي منحت نظام صدام حسين قروضاً. وقد نالت تلك المفاوضات بغيتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إذ تخلت المصارف أيضاً عن ٨٠ بالمائة من ديونها[١٤]. من جانبها، ضمنت لها الحكومة العراقية تسديداً مجدولاً لثلاثةٍ وعشرين عاماً بسعر فائدةٍ ثابت مقداره ٥,٨ بالمائة.

دعونا نذكّر بأنّ أرقام الدين قد ضخّمت وزيّفت بشكلٍ كبير في بداية التفاوض. فنادي باريس يطالب بضعف الدين المترتب له، إذ يطالب بمبلغ ٣٨,٩ مليار دولار وليس بمبلغ ٢١ مليار. لماذا؟ لأنّ نادي باريس يضيف غرامات التأخير منذ العام ١٩٩١. هذا أمرٌ سخيف، إذ نتيجةً للعقوبات، لم يكن العراق قادراً على التصرف بنفطه، بل إنّ الأمم المتحدة هي التي كانت تدير عوائد النفط. من جانبٍ آخر، كانت موجودات العراق في الخارج مجمّدة. كان مستحيلاً إذن على العراق تسديد دينه. لكنّ نادي باريس احتسب الغرامات (وكذا فعل معظم الدائنين الآخرين الثنائيين) وتضاعفت كمية الديون. إذن، يخفي إلغاء ٨٠ بالمائة جزءاً من تلاعبٍ إحصائي...

الولايات المتحدة تحصل على الأموال من الحرب على العراق

بعد بضعة أيام من بدء قوات الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا غزو العراق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، قدّر جورج دبليو بوش أمام الكونغرس أنّ كلفة الحرب بالنسبة للخزينة الأمريكية ستبلغ ٨٠ مليار دولار. في السابع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أعلن بوش للكونغرس أنّه يطلب ٨٧ مليار دولار إضافية. وفق اليونديب واليونيسيف، فإنّ مبلغ ٨٠ مليار دولار هو بالضبط المبلغ الإضافي اللازم كل عام لمدة عشر سنوات على مستوى الكوكب لضمان الحصول على المياه النظيفة والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية (بما في ذلك التغذية) والعناية التناسلية والمتعلقة بالولادة (لجميع النساء). لقد كانت حكومة الولايات المتحدة ماهرةً بما يكفي لجمع هذا المبلغ الذي لم تتمكن أية قمةٍ عالمية في السنوات الماضية من جمعه (في جنوة، لم تسمح قمة السبعة الكبار في العام ٢٠٠١ إلا بجمع مبلغ أقل بقليل من مليار دولار لصندوق مكافحة الإيدز والملاريا والسل) وإنفاقه في بضعة أشهر. مثّل ذلك المبلغ الذي حصل عليه بوش من الكونغرس (بالإضافة إلى الـ٨٧ مليار الإضافية) الأموال اللازمة لتدمير عددٍ من البنى التحتية والحيوات البشرية في العراق وضمان احتلال الأراضي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

لكنّ الولايات المتحدة تعاني من أسوأ المصاعب في مواجهة مقاومةٍ لم تكن تتوقعها. صحيحٌ أنّها تسيطر على الساحة الدولية، صحيحٌ أنها تحتل البلاد، لكن جزءاً كبيراً من السكان يكرهونها، وتتعرض قواتها لاستفزازٍ مستمر. إنّ كلفة الاحتلال العسكري أعلى بكثير مما كان متوقعاً، إذ تصل إلى ٤ مليار دولار شهرياً (٤٨ سنوياً) لأكثر من ١٣٠ ألف جندي.

هذا لا يمنع بعض الشركات الأمريكية وغيرها من القيام بالصفقات. فمنذ الربع الثاني من العام ٢٠٠٣، تواجدت شركة هاليبورتون (تكساس)، التي ترأس ريتشارد شيني، نائب رئيس الولايات المتحدة، مجلس إدارتها حتى آب/أغسطس ٢٠٠٠، في العراق من أجل القيام بإصلاحاتٍ عاجلة لتجهيزات الإنتاج النفطي بموجب عقدٍ بلغت قيمته ٧ مليار دولار. أما شركة بكتيل المنافسة (المسؤولة عن النزاعات الخاصة بالمياه في كوشابامبا في بوليفيا)، والتي حصلت على عقدٍ بقيمة ٦٨٠ مليون دولار لإصلاح تجهيزات المياه والكهرباء وكذلك بعض وسائل الاتصالات، فقد دعت إلى اجتماعٍ في واشنطن في أيار/مايو ٢٠٠٣ حول موضوع: «كيف تستطيع شركة أمريكية المساهمة في إعادة الإعمار». وقد أصيبت الشركات الصغيرة والمتوسطة الـ١٨٠٠ المشاركة بالفتور حين علمت أنّه سيتوجب عليها أن تضمن بنفسها أمن ممتلكاتها ورجالها. وعقدت بكتيل نفس النمط من الاجتماعات في لندن ومدينة الكويت.

بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وضعت الشركات الأمريكية يدها على معظم العقود المرتبطة بإعادة الإعمار.

العراق في حلقة الدين والتكييف النيوليبرالي المعيبة

سواءٌ أبلغت ديون التي يطالَب بها العراق ٥٠ أو ١٠٠ مليار دولار، فسوف تعيد إطلاق حلقة الدين المعيبة وعلاقة التبعية للدائنين الذين سوف يواصلون نهب احتياطياتها النفطية، وستحصل الولايات المتحدة على حصتها أولاً.

تعرف بلدان الجنوب جيداً أنّ الدين لن يمضي دون تكييفٍ هيكلي وإصلاحاتٍ اقتصادية لصالح الأكثر قوةً، ولن يفلت العراق من القاعدة. سرعان ما استنفرت الولايات المتحدة قبل وصول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كي تحرر الاقتصاد العراقي وتجعل موارده النفطية متاحةً لها. تمثّلت أولى إجراءات بول بريمر، التي عارضها السكان بشدة، في تسريح ٥٠٠ ألف موظف (٨ بالمائة من السكان العاملين، من بينهم ٤٠٠ ألف موظف في القوات المسلحة العراقية)، وتعديل التشريعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بحيث تجعل من العراق أحد أكثر الاقتصادات ليبرالية، ومنع الفلاحين العراقيين من استخدامهم للبذور سنةً بعد أخرى، وهو قرارٌ لا يحتمل.

بوصول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بلغ هذا المنطق ذروته، إذ فرضا شروطهما بصرامة. في المقابل، منح صندوق النقد الدولي أول قرضٍ للعراق في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وفي تموز/يوليو ٢٠٠٥، جاء دور البنك الدولي (لأول مرة منذ العام ١٩٧٣). تمثّل أحد الإجراءات الرمزية في الارتفاع المذهل لأسعار المحروقات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (٤٠٠ بالمائة للبنزين والكيروسين و٨٠٠ بالمائة للمازوت)، مما أدى إلى قلاقل عنيفة، ولاسيما في البصرة، وإلى استقالة وزير النفط في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. يؤدي هذا القرار إلى زيادة أسعار معظم السلع، باعتبار أنها مرتبطة بكلفة نقلها إلى السوق المحلية. وتبعت ذلك إجراءات لا تقل مأساوية: خصخصة جميع الشركات العامة باستثناء الشركات النفطية؛ إلغاءٌ مبرمج لدعم المنتجات الغذائية الأساسية وإلغاء الحصص الغذائية المدعومة؛ تسريحات إضافية وتجميد الأجور في القطاع العام؛ سحب قانون التقاعد الذي يحدد الرواتب التقاعدية بنسبة ٨٠ بالمائة من آخر راتب.

من أجل إلغاء الدين الشائن للعراق، من أجل دفع تعويضات

ينبغي ألا نرفض المطالبة بتطبيق مفهوم «الدين الشائن» كي نضمن للشعب العراقي العدالة وحقوقه الأساسية لمجرد أنّ الولايات المتحدة قد استخدمته على نحوٍ انتهازي. وبالتالي، ينبغي دعم مشروع سلطةٍ شرعيةٍ في العراق ترفض الديون. ينبغي أيضاً طرح الحق في التعويض، إذ جرى تقديم أرقام تتعلق بكلفة الاعتداء، لكن لم تقدم أرقام تتعلق بالتعويضات. ينبغي أن تأخذ هذه الكلفة بالاعتبار الأضرار التي لن تأخذها الولايات المتحدة والمعتدون الآخرون أبداً بالاعتبار: الأضرار الفردية، النهب الثقافي، الخ. رغم مسؤوليتهم عنها لأنّه كان يتوجب عليهم ضمان أمن الممتلكات والأشخاص بوصفهم قوات احتلال.

سيكون تطبيق مبدأ الدين الشائن ذا أهميةٍ قصوى لمستقبل العراقيين، وكذلك للجزء الأكبر من سكان البلدان المدينة المدعوة بـ«النامية». لمواطني هذه البلدان كامل الحق في المطالبة بإعلان قسم كبيرٍ من ديون بلادهم لاغياً بتطبيق هذا المبدأ.

يعود لحركة عولمةٍ أخرى أن تقوم بالضغط لإلغاء الدين العام الخارجي للعراق، بالترافق مع مطالباتٍ أخرى مثل انسحاب قوات الاحتلال وممارسة العراقيين الكاملة لسيادتهم بأنفسهم (وهذا يتضمن التمتع الكامل بمواردهم الطبيعية) ودفع التعويضات للعراقيين عن الدمار والنهب الذي تعرضوا له أثناء الحرب التي شنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة في انتهاكٍ لشرعة الأمم المتحدة.

كما يتوجب ملاحقة وإدانة جورج دبليو بوش وجميع قادة البلدان التي ساهمت في الغزو العسكري في آذار/مارس ٢٠٠٣ بوصفهم مسؤولين مباشرين عن جريمة الاعتداء (وفق تعريف شرعة الأمم المتحدة) وجريمة الحرب.

في ما يخص المقترحات المتعلقة بالدين العراقي، ينبغي التوجه نحو النقاط التالية:

- الدين الذي أبرمه نظام صدام حسين هو دينٌ شائن، وبالتالي فهو لاغٍ؛

- يتوجب على نظامٍ ديموقراطي يلي هذا النظام رفض تحمل عبئه، وسيكون من حقه التنكر لتلك الديونً؛

- الديون الجديدة الناتجة عن الاعتداء وعن تكاليف إعادة الإعمار هي أيضاً شائنة، وبالتالي لاغية؛

- لضحايا صدام حسين وضحايا الاعتداء الأمريكي والنهب والاحتلال الحالي (أفراد، هيئات...) الحق في تعويضات؛

- على مستوى الفعل المواطني وفعل السلطات العامة، ينبغي المشاركة في التحشيدات الجماهيرية، وكذلك المطالبة بقيام السلطات العامة بالتدقيقات (ويتوجب على المواطنين تنظيمها دون انتظار) حول الديون التي يطالب بها دائنو العراق. بماذا يتعلق الأمر؟ يتوجب على كل دائن يطالب العراق بتسديد ديونٍ الإجابة على أسئلة المواطنين حول طبيعة تلك الديون: ما هو العقد الذي أبرمت وفقه؟ من هي الأطراف المتعاقدة؟ لماذا أبرمت؟ (تسلح؟ تجهيزات مدنية؟) ما هي بنود العقد؟ ما هي المبالغ التي سددت؟ يمكن للبحث أن يساهم في البرهنة على الطابع الشائن للديون المعنية.

القسم الرابع - رواندا: دائنو الإبادة الجماعية

عودة إلى الإبادة الجماعية في العام ١٩٩٤

ابتداءً من ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وفي أقل من ثلاثة أشهر، قتل نحو مليون رواندي – مازال الرقم غير محدد بدقةٍ بعد – لأنّهم من التوتسي، أو على افتراض أنّهم كذلك، وينبغي أن نضيف إليهم عشرات الألوف من الهوتو كانوا معارضين سياسيين للنظام القائم أو أشخاصاً يرفضون أو يمكن أن يرفضوا تقديم مساعدتهم في الإبادة الجماعية. قبل هذه الأخيرة، كان عدد السكان يقدّر بنحو ٧,٥ مليون نسمة.

إنّ المقارنة مع الإبادة الجماعية لليهود والغجر على يد النظام النازي مبررةٌ تماماً. صحيح أنّ هنالك بعض الاختلافات: العدد المطلق للضحايا (أباد النازيون ٦ ملايين يهودي)، والوسائل المستخدمة (صمّم النازيون واستخدموا وسائل صناعية لتطبيق الحل النهائي)، لكن الإبادة الجماعية حصلت فعلاً، أي التدمير المبرمج لجماعةٍ بأكملها بالقتل الجماعي الهادف لمنع إعادة إنتاجهم البيولوجي والاجتماعي.

السياسات التي طبقتها المؤسسات المالية متعددة الأطراف

التساؤل حول دور مقدّمي الأموال الدوليين أمرٌ أساسي. أطروحتي الشخصية هي أنّ السياسات التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، وهي مقدمة الأموال الأساسية لنظام الجنرال جوفينال هابياريمانا الدكتاتوري، قد سرّعت المسار المؤدّي للإبادة الجماعية. عموماً، لا تؤخذ التأثيرات السلبية لهذه السياسات بعين الاعتبار لتفسير المآل الدراماتيكي للأزمة الرواندية، إذ وحدهم بضعة مؤلفين يبرزون مسؤولية مؤسسات بريتون وودز (شوسودوفسكي ١٩٩٤). وهذه الأخيرة ترفض أي انتقادٍ بهذا الصدد. من المثير للاستغراب حقاً ملاحظة أنّ بعض المؤلفين المرتبطين بمنظماتٍ غير حكومية ينشرون دراساتٍ ليحاولوا تحييد انتقاد دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (وودوارد ١٩٩٦).

في مطلع الثمانينات، حين اندلعت أزمة ديون العالم الثالث، كانت مديونية رواندا (مثلها مثل جارتها بوروندي) ضئيلةً. وفي حين كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتخليان عن سياستهما الفعالة للقروض في أماكن أخرى من العالم ويبشران بالتقشف، فقد تبنيا موقفاً مختلفاً مع رواندا، إذ تكفّلت تلكما المؤسستان بمنحها قروضاً كبيرة. وهكذا، تضاعفت ديون رواندا الخارجية عشرين مرة بين العامين ١٩٧٦ و١٩٩٤، إذ كانت تقدر بـ ٤٩ مليون دولار في العام ١٩٧٦، وبلغت في العام ١٩٩٤ نحو مليار دولار. وقد ارتفعت الديون على نحوٍ خاص ابتداءً من العام ١٩٨٢. الدائنون الرئيسيون هم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما. لعب البنك والصندوق الدور الأكثر فعاليةً في الإقراض، وكانا في العام ١٩٩٩ يمتلكان ٨٧ بالمائة من الديون الخارجية الرواندية (توزّعت تلك الديون في ذلك العام على النحو التالي: ٨٧ بالمائة للمؤسسات متعددة الأطراف، ١٣ بالمائة للثنائية، وصفر بالمائة للدائنين الخاصين. المصدر: البنك الدولي، GDF ٢٠٠١).

كان النظام الدكتاتوري القائم منذ العام ١٩٧٣ يضمن ألّا يميل إلى سياسات تغيراتٍ بنيويةٍ تقدّمية، وهذا هو السبب في المساندة الفعّالة التي قدّمتها له القوى الغربية: بلجيكا وفرنسا وسويسرا. علاوةً على ذلك، كان بإمكانه أن يشكّل سوراً بالنسبة لبلدانٍ في المنطقة كانت حتى ذلك الحين تحافظ على ميولٍ استقلاليةٍ وعلى تغييراتٍ تقدمية (تنزانيا في عهد الرئيس التقدمي يوليوس نيريري، أحد القادة الأفارقة لحركة عدم الانحياز على سبيل المثال).

أثناء عقد الثمانينات وحتى العام ١٩٩٤، تلقت رواندا الكثير من القروض واستحوذت دكتاتورية جوفينال هابياريمانا على جزءٍ معتبرٍ منها. كان يفترض بالقروض الممنوحة أن تستخدم في إدماج الاقتصاد الرواندي على نحوٍ أقوى

بالاقتصاد العالمي عبر تطوير قدراتها التصديرية للبن والشاي والقصدير (وهي منتجاتها التصديرية الرئيسية) على حساب الزراعات المكرسة لتلبية الحاجات المحلية. ساد هذا النموذج حتى منتصف الثمانينات، حين انهارت أسعار القصدير العالمية أولاً، وتلتها أسعار البن، وأخيراً أسعار الشاي. وقد تأثّرت رواندا بشكلٍ كبير بتفكك كارتل البن الذي تسببت به الولايات المتّحدة في مطلع التسعينات، إذ كانَ البنّ يمثّل مصدرها الرئيسي من العملات الصعبة.

استخدام القروض الدولية تحضيراً للإبادة الجماعية

قبل بضعة أسابيع من اندلاع هجوم الجبهة القومية الرواندية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وقّعت الحكومة الرواندية في واشنطن اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق برنامج للتكييف الهيكلي. وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبرٍ ١٩٩٠، فانخفضت قيمة الفرنك الرواندي بنسبة ٦٧ بالمائة. في المقابل، منح صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الصعبة سريعة الدفع للسماح للبلاد بالحفاظ على تدفق الواردات، مما أتاح تصحيح ميزان المدفوعات. ارتفعت أسعار المنتجات المستوردة بشكلٍ هائل، إذ ارتفع سعر البنزين بنسبة ٧٩ بالمائة. وسمحت حصيلة بيع المواد المستوردة في السوق الداخلية للدولة بدفع رواتب القوات المسلحة التي ازدادت أعدادها بسرعة. كان برنامج التكييف الهيكلي يفترض تخفيض النفقات الحكومية، إذ جمّدت أجور العاملين في القطاع العام أو سرّحوا، وترافق ذلك مع تحويل جزءٍ من النفقات لصالح الجيش.

ومع تصاعد أسعار المواد المستوردة، جرى تجميد سعر شراء البنّ من المنتجين بفرضٍ من صندوق النقد الدولي. والنتيجة: إفلاس مئات الألوف من صغار منتجي البن (ماتون، ١٩٩٤) الذين شكلوا منذ ذلك الحين، ومعهم الطبقات الأكثر فقراً في المدن، خزاناً دائماً للتجنيد من أجل ميليشيات أنتراهاموي والجيش.

بين الإجراءات التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عبر برنامج التكييف الهيكلي، ينبغي أيضاً أن نضيف: زيادة الضرائب المتعلقة بالاستهلاك وخفض ضرائب الشركات وزيادة الضرائب المباشرة المفروضة على الأسر ذات الدخل المنخفض بإنقاص التخفيضات الضريبية للعائلات الكبيرة، وتخفيض تسهيلات منح القروض للفلاحين...

لتبرير استخدام قروض الثنائي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سمح البنك لرواندا بتقديم فواتير قديمة تغطي شراء منتجات مستوردة. وقد سمح هذا النظام للسلطات الرواندية بتمويل شراء كميات كبيرة من أسلحة الإبادة الجماعية. تضاعفت النفقات العسكرية ثلاث مرات بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢ (نوهونجيرهيه،

١٩٩٥). أرسل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدة بعثات من الخبراء في تلك الفترة، أشاروا إلى بعض المظاهر الإيجابية لسياسة التقشف التي يطبقها الرئيس الرواندي، لكنّهم هددوا بتعليق الدفع إذا استمرت النفقات العسكرية بالازدياد. فطوّرت السلطات الرواندية حيلاً لإخفاء النفقات العسكرية، كإدراج ثمن الشاحنات المشتراة للجيش في ميزانية وزارة النقل، وتضمين جزءٍ كبير من ثمن الوقود الذي تستخدمه عربات الميليشيات في ميزانية وزارة الصحة... أخيراً، أغلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي صنبور المساعدة المالية في مطلع العام ١٩٩٣، لكنهما لم يكشفا عن وجود حساباتٍ مصرفية تمتلكها السلطات الرواندية في الخارج في مصارف كبيرة وبقيت فيها مبالغ ضخمة جاهزة لشراء الأسلحة. يمكن اعتبار أنّهما أخلا بواجبهما في مراقبة استخدام المبالغ المقرضة. كان عليهما إيقاف قروضهما منذ مطلع العام ١٩٩٢ حين أدركا أنّ الأموال تستخدم لشراء الأسلحة. كان عليهما إنذار الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت. وباستمرارهما في منح القروض حتى مطلع العام ١٩٩٣، ساعدا نظاماً كان يحضّر لإبادةٍ جماعية، كانت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان قد أدانت منذ العام ١٩٩١ المجازر التي مهّدت لها. لقد ساعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي النظام الدكتاتوري على نحوٍ منهجي، إذ إنّه كان حليفاً للولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا.

تصاعد التناقضات الاجتماعية

من أجل تنفيذ مشروع الإبادة، لم يكن يتوجب وجود نظام يصممه ويتجهّز بأدوات تحقيقه وحسب، بل كذلك وجود جمهرةٍ مفقرة، جاهزة لتَحقيق ما لا يمكن إصلاحه. في هذا البلد، يعيش ٩٠ بالمائة من السكان في الريف، يملك ٢٠ بالمائة منهم أقل من نصف هكتار للعائلة. بين العامين ١٩٨٢ و١٩٩٤، شهدنا مسار إفقارٍ واسع لمعظم السكان الريفيين، وإثراءً هائلاً في القطب الآخر. وفق البروفيسور جيف ماتون، كان العشر الأكثر ثراءً من السكان يحصلون في العام ١٩٨٢ على ٢٠ بالمائة من الدخل الريفي؛ وفي العام ١٩٩٢، كانوا يحصلون على ٤١ بالمائة منه؛ وفي العام ١٩٩٣، على ٤٥ بالمائة، وفي مطلع العام ١٩٩٤ على ٥١ بالمائة (ماتون، ١٩٩٤). يلعب التأثير الاجتماعي الكارثي للسياسات التي أملاها الثنائي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وانهيار أسعار البن في السوق العالمية (وهو انهيارٌ ينبغي ربطه مع سياسات مؤسسات بريتون وودز والولايات المتحدة التي نجحت في تفكيك كارتل منتجي البن في الحقبة نفسها) دوراً مفتاحياً في الأزمة الرواندية. وقد وجّه نظام هابياريمانا الاستياء الاجتماعي الهائل نحو تنفيذ الإبادة.

ممولو الإبادة الجماعية

المزودون الرئيسيون لرواندا بالأسلحة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤ هم فرنسا وبلجيكا وجنوب إفريقيا ومصر وجمهورية الصين الشعبية. فقد قدّمت هذه الأخيرة ٥٠٠ ألف ساطور، وقدمت مصر – التي لم يكن نائب وزير خارجيتها المكلف بالعلاقات مع إفريقيا سوى بطرس بطرس غالي – لرواندا قرضاً دون فوائد لتسمح لها بشراء أسلحة للمشاة بمبلغ قدره ستة ملايين دولار في العام ١٩٩١. بعد اندلاع الإبادة، وفي حين كانت الأمم المتحدة قد أعلنت في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ حظراً على الأسلحة، زوّدت فرنسا وشركة ميل تيك البريطانية الجيش الإجرامي بأسلحةٍ عبر مطار غوما في زائير (توسان، ١٩٩٦ ب). وبعد احتلال الجبهة القومية الرواندية للعاصمة كيغالي، استُقبل عدة مسؤولين كبار عن الإبادة في قصر الإيليزيه. وأنشأت السلطات الرواندية في المنفى في غوما، وبمساعدة الجيش الفرنسي، مقر البنك الوطني الرواندي الذي قام بعمليات الدفع لتسديد نفقات شراء الأسلحة وشراء المزيد منها حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤. كما قبلت عدة مصارف خاصة أوامر الدفع الصادرة عن مرتكبي الإبادة لتسديد دائنيهم.

الوضع بعد الإبادة الجماعية

بعد سقوط الدكتاتورية في تموز/يوليو ١٩٩٤، طالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السلطات الرواندية الجديدة بالحد من عدد الموظفين بنسبة ٥٠ بالمائة والمفترض في الإطار السابق للإبادة، فوافقت تلك السلطات.

جرى استخدام المساعدات الأولى التي منحتها الولايات المتّحدة وبلجيكا أواخر العام ١٩٩٤ في تسديد أقساط الديون المتأخرة العائدة للبنك الدولي الموروثة عن نظام جوفينال هابياريمانا. كانت المساعدات التي تمنحها بلدان الشمال تصل بالقطّارة إلى البلد الذي كان يتوجب إعادة بنائه. واستقبلت السلطات أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وفق وثيقة ديفيد وودوارد التي أعدها لصالح منظمة أوكسفام في العام ١٩٩٦، كان الإنتاج الزراعي قد تعافى نوعاً ما، لكنه بقي أقل من المحاصيل الأولى المعتادة بنسبة ٣٨ بالمائة، وأقل من المحاصيل الثانية المعتادة بنسبة ٢٨ بالمائة. وتبين أنّ القطاع الصناعي كان أبطأ في استرداد عافيته، إذ لم تستعد سوى ٥٤ من أصل ٨٨ شركة إنتاج موجودة قبل نيسان/أبريل ١٩٩٤ فعاليتها، وكان معظمها ينتج أقل بكثير من مستواها السابق: لم تعد القيمة المضافة لمجموع القطاع الصناعي تمثّل في أواخر العام ١٩٩٥ سوى ٤٧ بالمائة من مستواها في العام ١٩٩٠.

كانت زيادة الرواتب في القطاع العام بنسبة ٢٠ بالمائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ هي الأولى منذ العام ١٩٨١، لكن وفق التقديرات الرسمية، كان ٨٠ بالمائة من العاملين في هذا القطاع تحت عتبة الفقر. ينبغي ألاّ نستغرب تفضيل الرونديين العمل في منظمة غير حكومية كسائقين أو طباخين بدل العمل في الوظائف الحكومية. كما أنّ هذا الرقم ليس محصوراً بالقطاع العام، إذ قدّر البنك الدولي في العام ١٩٩٦ أنّ ٨٥ إلى ٩٥ بالمائة من الرونديين كانوا يعيشون تحت خط الفقر المطلق.

ينبغي الإشارة إلى زيادةٍ كبيرة في عدد النساء المعيلات للأسرة، إذ ارتفع من ٢١,٧ بالمائة قبل الإبادة إلى نحو ٢٩,٣ بالمائة مع قمم تبلغ ٤٠ بالمائة في بعض المحافظات. ومما يفاقم وضعهن المأساوي على نحوٍ خاص التمييز ضدّهن على مستوى القوانين، ولاسيما تلك المتعلقة بالإرث والحصول على القروض والنظام العقاري. وحتى قبل الإبادة، كان لدى ٣٥ بالمائة من النساء المسؤولات عن إعالة أسرهن دخلٌ شهري أقل من ٥٠٠٠ فرنك رواندي (نحو ١٥ دولار) للشخص، في حين كانت تلك النسبة ٢٢ بالمائة بالنسبة للرجال المسؤولين عن الأسرة.

على الرغم من النسبة العالية لتبني الأيتام ضحايا الإبادة الجماعية والإيدز، تراوح عدد الأطفال دون عائلة بين ٩٥ و١٥٠ ألف طفل.

على مستوى التعليم، لا تبلغ نسبة الأطفال المسجلين في الحلقة الابتدائية سوى ٦٥ بالمائة، في حين لا تتجاوز نسبة مرتادي المدارس الثانوية ٨ بالمائة (وودوارد، ١٩٩٦).

في العام ١٩٩٤، كانت الديون الخارجية لرواندا تبلغ نحو مليار دولار، اقترضها بالكامل نظام هابياريمانا. بعد خمس سنوات، ازدادت هذه الديون بنسبة ٣٠ بالمائة وأصبحت رواندا تسدد ٣١ مليون دولار سنوياً (رقم العام ١٩٩٩).

يدخل هذا الدين المقترض قبل العام ١٩٩٤ تماماً في تعريف «الدين الشائن»، وبالتالي كان يتوجب إعفاء النظام الجديد منه بالكامل. لقد كان الدائنون متعددو وثنائيو الأطراف يعلمون تماماً مع من يتعاملون حين كانوا يقرضون نظام جوفينال هابياريمانا. وبعد تغير النظام، لم يكن لهم الحق في تحويل مطالباتهم إلى رواندا الجديدة، لكنّهم فعلوا دون حياء. هذا أمرٌ مخزٍ حقاً. لقد حاولت السلطات الرواندية التي استلمت السلطة في العام ١٩٩٤ إقناعَ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتخلي عن ديونهما، لكنّ تلكما المؤسستين رفضتا وهددتا بإغلاق صنبور القروض إذا تمسّكت كيغالي بموقفها، وطالبتاها بالصمت عن المساعدة التي قدمتاها للنظام الدكتاتوري مقابل منح قروضٍ جديدة ووعدٍ بإلغاءٍ مستقبلي للديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية (التي أطلقت في العام ١٩٩٦). من المؤسف حقاً

أنّ الحكومة قد قبلت هذا الابتزاز. والعواقب مهلكة: مواصلة التكييف الهيكلي ذي النتائج الاقتصادية والاجتماعية الكارثية وزيادة الديون الخارجية. لقد حصلت سلطات كيغالي بذلك على وضع التلميذ النجيب لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس. بل أسوأ، إذ بمساهمة النظام الرواندي في الاحتلال العسكري لجزءٍ من أراضي بلدٍ مجاور هو جمهورية الكونغو الديموقراطية اعتباراً من آب/أغسطس ١٩٩٨ وفي نهب موارده الطبيعية، أصبح متواطئاً مع الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى في المنطقة (يحاول هذان البلدان بنشاطٍ إضعاف جمهورية الكونغو الديموقراطية).

الحواشي

(١) إليكم ما كتبه جوزف ستيغلتز بهذا الصدد: «قدم روبرت روبن، وزير الخزانة (...) من أكبر مصارف الأعمال، غولدمان ساش، ولدى عودته دخل في مجموعة سيتي غروب، المؤسسة التي تسيطر على أكبر مصرف تجاري، سيتي بنك. أمّا الرجل الثاني في صندوق النقد الدولي، ستانلي فيشر، فقد انتقل مباشرةً من صندوق النقد الدولي إلى سيتي غروب. وبطبيعة الحال، فهذان الرجلان ينظران إلى العالم بأعين الجماعة المالية» (ستيلغتز، ٢٠٠٢/٤٥). قبل هذا النص بقليل، أبدى ستيغلتز ملاحظةً تنطبق على تعيين الرئيس لولا للرئيس الجديد للبنك المركزي البرازيلي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: «(...) يجمع وزراءَ المالية وحكام البنك المركزي بالجماعة المالية رباطٌ وثيق. وهم يأتون من الشركات المالية ويعودون إليها بعد أن يخدموا الدولة» (المصدر السابق/٤٥).

(٢) مشروع المرسوم التشريعي رقم ٦٤٥ للعام ٢٠٠٠.

(*) نشرت هذه المقابلة في العدد ٤+٥ من مجلة لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩١.

(٣) المقصود هنا هو جورج بوش الأب، والد الرئيس الحالي.

(٤) أطلق جورج بوش مبادرته من أجل الأمريكيتين، ثم استعادها بيل كلينتون وجورج دبليو بوش على شكل منطقة التبادل الحر لدول أمريكا.

(٥) هنا ينتهي المقال الذي كتب في آب/أغسطس ٢٠٠١ بمناسبة الطبعة الثانية لكتاب: البورصة أو الحياة باللغة القشتالية والذي ظهر بثلاثة إصدارات مختلفة في العام ٢٠٠٢ (غاكوا في إسبانيا وأبي يالا في الإكوادور وCSAPN وSNTE في المكسيك) وللطبعة الأولى باللغة البرتغالية (التي أصدرتها في العام ٢٠٠٢ مؤسسة برسو أبرامو في البرازيل).

(٦) ليس لإلغاء الديون الشائنة على أية حال أن يؤدي إلى إفلاس المصارف الكبرى، فهذه الديون تمثل وسطياً أقل من ٥ بالمائة من موجوداتها. لكن المصرفيين والدائنين الآخرين يعتبرون عموماً حقهم في إقراض من يشاؤون مقدساً، مثلما هو الحق في أن تسدد لهم ديونهم أياً تكن ظروف المدينين.

(٧) انظر داميان مييه وإيريك توسان، خمسون سؤالاً وخمسون جواباً حول الدين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إصدار مشترك للجنة إلغاء ديون العالم الثالث ودار سيليبس، بروكسل/

باريس، ٢٠٠٢/ ١٦٣ إلى ١٧٩ و١٨٤ إلى ١٨٧ (صدر بالعربية عن دار الطليعة الجديدة/دمشق بعنوان: خدعة الديون، ٢٠٠٥).

(٨) كان ألكساندر ساك مقتنعاً بأنّه يمكن عموماً نقل الديون من نظامٍ إلى آخر إلا في حال كونه شائناً.

(٩) بين العام ١٩٩١ و٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، عهد للأمم المتحدة بإدارة النفط.

(١٠) وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، موجز تحليل العراق، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، www.eia.doe.gov/emeu/cabs/iraq.html

(١١) ذكره ديفيد تشانس في: ربما يفيد تغيير النظام دائني العراق، رويترز نيوز واير، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(١٢) لا تدعى روسيا حتى الآن إلى الاجتماعات المالية للقوى العظمى. يتعلق الأمر بمجموعة السبعة وليس بمجموعة الثمانية.

(١٣) جرى تأكيد الاتفاق وتوقيعه بعد عام من ذلك، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

http://www.portaliraq.com/news/Iraq+announces+results+of+commercial+debt+settlement____1111902.html

http://www.jubileeiraq.org/blog/2006__03.html

الفصل السابع عشر

عاصفة في آسيا: هل تستعيد النمور المروضة جلدها الأصلي؟

كان للأزمة التي هزت آسيا وجنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ تأثيرات دائمة على المستوى الإقليمي والدولي، وقد أضعفت تلك المنطقة، التي كان اقتصاديو الاتجاه السائد يقدمونها حتى العام ١٩٩٧ بوصفها نموذجاً يحتذى بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا الشرقية، إلى درجة إلحاقها بباقي بلدان المحيط في أزمة الديون والتكييف الهيكلي. وبفضل الأزمة، حصلت الشركات عابرة القومية في البلدان الصناعية، ولاسيما الأمريكية والأوروبية الغربية منها، على العديد من الشركات بتشجيع من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ليس دون أن تفرض شروطاً استغلاليةً أكثر قسوةً على عمالها. من جهةٍ أخرى، جرى التخلي عن مشاريع صناعية وطنية، كتصنيع إندونيسيا لسيارةٍ وطنية وطائرة نقلٍ مدنية.

قبلت كوريا الجنوبية، التي لم تكن قد وضعت تحت التكييف الهيكلي حتى ذلك الحين، الاشتراطات التي فرضها صندوق النقد الدولي، لكن ماليزيا وحدها رفضتها. ومثلما أشار جوزيف ستيغلتز بعد مغادرته لمنصبه ككبير اقتصاديي البنك الدولي: «كلّ ما فعله صندوق النقد الدولي هو جعل الركود شرق آسيا أكثر عمقاً وأكثر قسوةً وأطول زمناً» (في: الجمهورية الجديدة، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠). لقد تعمّدت البلدان الصناعية ذلك الأمر، إذ كان يتوجب إضعاف بلدانٍ أصبحت مع السنوات منافسةً خطيرة.

يبدو أنّ حلقة التنمية السريعة والمستقلة جزئياً في البلدان المصنّعة حديثاً شرق وجنوب شرق آسيا قد انغلقت تماماً. غير أنّ علامات مقاومةٍ من بعض الحكومات ظهرت في العام ٢٠٠٣. فالصين نفرت من التطبيق الكامل للسياسات التي أرادها الثالوث عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وحافظت سلطاتها على سيطرةٍ صارمة على حركة رؤوس الأموال والنقد (الرنمينبي غير قابل للتحويل) والاستثمارات، وكانت ماليزيا تفتخر بمعاندتها لصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة. كما طبّق ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلاند، سياسة تدخّلٍ حكومي

بالغة القوة انتقدتها مؤسسات بريتون وودز. علاوةً على ذلك، فقد أعلن في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بفخرٍ أنّ تايلاند تستعيد حريتها الكاملة تجاه صندوق النقد الدولي بعد تسديدها على نحوٍ مسبق لكامل ما استدانته منه أثناء أزمة ١٩٩٧ – ١٩٩٨. من جانبها، أعلنت السلطات الإندونيسية عن نيّتها في أن تحذو حذو تايلاند. إنّ هذه العلامات الواضحة المتتالية على الرغبة في استعادة شيءٍ من الاستقلالية هي ردّ فعلٍ على المفاعيل المأساوية للأزمة المذكورة وعلى السياسات التي تمليها واشنطن.

في ثلاث سنوات (١٩٩٨ – ٢٠٠٠)، سددت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا (بما فيها الصين) لدائنيها الأجانب مبلغاً فلكياً بلغ ٢٩١ مليار دولار. وفي الفترة نفسها، ارتفع صافي التحويل السلبي إلى ١٥٠ مليار دولار. وفي حين كانت هذه البلدان تحتاج لذلك المبلغ لإعادة إطلاق اقتصادها، قررت الحكومات القائمة ومؤسسات بريتون وودز تحويله للدائنين الدوليين، على الرغم من أنّها تتحمل مسؤوليةً كبيرة عن اندلاع الأزمة. في الحقيقة، توقّفت المصارف والمؤسسات الدولية الأخرى الخاصة التابعة للبلدان الصناعية عن منح القروض وطالبت بتسديد كلّ ديونها السابقة في الحال. أممت حكومات البلدان المدينة جزءاً كبيراً من ديون الشركات الخاصة، وشعوب المنطقة هي التي سددت فاتورة إنقاذ القطاع الخاص التي وصلت إلى ٥٩ مليار دولار في كوريا و٩٠ ملياراً في إندونيسيا. أديرت الأزمة على نحوٍ جعل كلفتها الاجتماعية هائلة (أي لصالح رأس المال الدولي والرأسماليين المحليين).

ازدادت البلبلة في مجالي المال والبورصة الدولية بشدةٍ مع الأزمة الآسيوية. فمن أين أتت وما هي المراحل التي مرت بها؟

كش مات لـ«النمور» الآسيوية الأربعة

في العام ١٩٩٧، اندلعت أزمةٌ اقتصاديةٌ وماليةٌ هائلة جنوب شرق آسيا. بدأت تلك الأزمة في تايلاند منذ شباط/فبراير ١٩٩٧، ثم امتدت اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٩٧ إلى ماليزيا وإندونيسيا والفيليبين. إنّ هذه البلدان الأربعة، التي ذكرها قبل ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الخاصة بوصفها نماذج تحتذى بسبب درجة انفتاحها الكبيرة على السوق العالمية ونسب التضخم المنخفضة فيها ومعدل نموها المرتفع، تمثّل «النمور» الآسيوية الأربعة التي انطلقت وراء أربعة «تنانين» (كوريا وتايلاند وهونغ كونغ وسنغافورة). وبعد أن أطنبت المؤسسات المذكورة سابقاً في مدحها، أخذت تنتقدها لأنها تركت في يد الدولة سلطاتٍ أكثر مما ينبغي؛ وهي دولةٌ وافقت مخطئةً على أن تقوم المؤسسات المالية والصناعية الخاصة بالاستدانة دون حدود وبالمضاربة.

بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٧، ارتفعت المديونية الخارجية لـ«النمور» الأربعة بشكلٍ كبير (٥٠ بالمائة من الارتفاع في الفيليبين، أكثر من ١٠٠ بالمائة في البلدان الثلاثة الأخرى) مثلما يشير إليه الجدول ١٧ ١ الذي يمثّل تطور الديون الخارجية للبلدان النامية الرئيسية المدينة في آسيا («النمور» الأربعة ممثلةٌ بخطٍّ مائل في الجدول). كما كان الارتفاع كبيراً بالنسبة لكوريا الجنوبية والصين، في حين أنّه كان أبطأ بالنسبة للهند وباكستان وفيتنام وبنغلادش وسريلانكا.

الجدول ١٧ - ١

تطور الديون الخارجية للبلدان الآسيوية النامية الرئيسية (بملايين الدولارات)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩
الصين	غير متوافر	غير متوافر	٥٥,٣	١١٨,١	١٤٦,٧	١٥٤,٢
إندونيسيا	٤,٥	٢٠,٩	٦٩,٩	١٢٤,٤	١٣٦,٢	١٥٠,١
كوريا	غير متوافر	غير متوافر	٣١,٧	١٢٧,٥	١٥٩,٢	١٣٦,٤
تايلاند	١,٠	٨,٣	٢٨,٢	١٠٠,١	١٠٩,٧	٩٦,٣
الهند	٨,٤	٢٠,٧	٨٣,٧	٩٤,٥	٩٤,٣	٩٤,٤
الفيليبين	٢,٢	١٧,٤	٣٠,٦	٣٧,٨	٤٥,٧	٥٢,٠
ماليزيا	٠,٥	٦,٦	١٥,٣	٣٤,٣	٤٧,٢	٤٥,٩
باكستان	٣,٤	٩,٩	٢٠,٧	٣٠,٢	٣٠,١	٣٤,٣
فيتنام	غير متوافر	غير متوافر	٢٣,٣	٢٥,٤	٢١,٨	٢٣,٣
بنغلادش	غير متوافر	٤,٢	١٢,٨	١٦,٣	١٥,١	١٧,٥
سريلانكا	٠,٤	١,٨	٥,٩	٨,٢	٧,٧	٩,٥
المجموع الجزئي			٣٧٧,٢	٧١٦,٩	٨١٣,٧	٨١٤,٠

المصدر: البنك الدولي، GDF ٢٠٠١

أدت الأزمة التي أحاقت بـ«النمور» الأربعة بقوة في العام ١٩٩٧ إلى مشكلة تسديدٍ للديون، إذ أدّت هجمات المضاربة التي شُنت على عملاتها إلى تدهور قيمتها، وانغلقت في الوقت نفسه صنابير الإقراض التي فتحتها المصارف الدولية.

في الواقع، حثّت نموَّ «النمور» (تايلاند ٦٠ مليون نسمة، إندونيسيا ٢٠٣ مليوناً، الفيليبين ٧٣ مليوناً وماليزيا ٢٠ مليوناً) وارداتٌ من رؤوس الأموال الخارجية، واستيرادٌ للبضائع وأجور متدنية. سرعان ما أدّى ذلك إلى مفعولٍ سلبيٍّ مزدوج: زيادةٌ كبيرة في الديون الخارجية (المقترضة بصورةٍ أساسية من الأسواق المالية على شكل قروضٍ قصيرة الأجل) وعجزٌ متزايدٌ على المستوى التجاري. وبالفعل، كانت الواردات أكبر من الصادرات على نحوٍ منتظم. بعباراتٍ أخرى، بقيت إنتاجية هذه البلدان أدنى بنيوياً من إنتاجية البلدان الصناعية التي تتعامل معها هذه الاقتصادات تجارياً. باختصار، حافظت «النمور» الأربعة أساساً على ميزات اقتصادات العالم الثالث، وهي تعاني بالتالي من تأثيرات التبادل غير المتكافئ، فالسعر النسبي لصادراتها أقل من السعر النسبي للمنتجات التي يتوجب عليها استيرادها لدعم جهدها الهادف للنمو ولتوفير حاجات استهلاك الطبقات الثرية في المجتمع. وحدها هذه الأخيرة لديها قدرة شرائية كافية لدفع ثمن سلعٍ استهلاكيةٍ عالية النوعية. بقي قسمٌ كبيرٌ من السكان بعيداً عن منافع النمو، مما يفسر توسّع الهوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان المعنية على الرغم من زيادة الدخل القومي. ومع الأزمة، واصل أكثر الأشخاص ثراءً مراكمة الثروات، في حين تراجعت بشدة دخول القسم الأعظم من السكان، بما في ذلك غالبية الطبقة الوسطى، وأدى ذلك بالضرورة إلى مفاقمة السمات المميزة لاقتصادٍ «متخلف».

كانت تايلاند أول بلدٍ يقع في الأزمة بسبب ثبات سعر عملتها مقابل الدولار (لم تكن تلك حال «النمور» الثلاثة الأخرى). وحين ارتفع سعر الدولار بشدة، لحق به الباث التايلاندي، مما جعل الصادرات التايلاندية أقل منافسةً بكثيرٍ وتسبب في هروب رؤوس الأموال. ثمّ جرّت تايلاند وراءها «النمور» الثلاثة الأخرى في انهيارها.

أصبحت تايلاند سابع أكثر دول العالم الثالث مديونيةً (بالقيمة المطلقة)، مباشرةً بعد البرازيل (١٧٠ مليون نسمة) والمكسيك (٩٠ مليون نسمة) والصين (١٢٠٠ مليون نسمة) وإندونيسيا (٢٠٣ مليون نسمة) والأرجنتين (٣٠ مليون نسمة) وكوريا الجنوبية (٤٥ مليون نسمة).

أزمة البورصة الدولية في العام ١٩٩٧

لم تقتصر الأزمة على «النمور» الأربعة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ضربت هونغ كونغ بعنفٍ وبدأت تزعزع كوريا، كما فاقمت الأزمة الاقتصادية التي كانت اليابان تمرّ بها. بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر – بداية تشرين الثاني/نوفمبر، تقلقلت جميع بورصات العالم (انظر الاستشهاد أدناه)، فأصيب جميع مالكي رؤوس الأموال، أي صناديق التقاعد والصناديق المشتركة وشركات التأمين والمصارف، بالذعر بسبب عدم استقرار البورصة وأسواق العملة (وهو عدم استقرارٍ كانوا هم أنفسهم مسؤولين عنه على نحوٍ واسع)؛ وضخّموا الأمر ببيع جزءٍ من أسهمهم للحفاظ على ممتلكاتهم على شكلِ أموالٍ سائلة أو لشراء سنداتٍ حكوميةٍ تعود للبلدان الأكثر تصنيعاً، تعتبر أكثر أماناً على الرغم من أنّ إيرادها قد انخفض فوراً بسبب العدد الكبير للغاية من المستثمرين المؤسساتيين الذين أعلنوا امتلاكهم لها. بدأ هروب رؤوس الأموال خارج جنوب شرق آسيا في مطلع العام ١٩٩٧؛ وقد أرغم اتساع مدى هذا الهروب سلطات «النمور» الأربعة على خفض قيمة عملاتها بالنسبة للدولار اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٩٧. وأدى انتقال رؤوس الأموال إلى التأثير أخيراً على هونغ كونغ، سوق البورصة الأساسي في العالم الثالث (سادس أكبر بورصة في العالم). وتعرّضت البرجوازيات الأمريكية اللاتينية، التي اعتقدت أنها قادرةٌ على اجتذاب جزءٍ كبيرٍ من رؤوس الأموال المهاجرة تلك على نحوٍ دائم، لفشلٍ ذريع: فعرفت بورصات مكسيكو وساو باولو وبوينوس آيريس، وهي الأسواق الثلاثة الأهم في القارة، انهياراً مالياً حقيقياً يوم الاثنين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. أصبح التحكم بالحركة غير ممكن، إذ غرقت جميع البورصات في ٢٧ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. يلاحظ بأنّ المفعول المركّب للخفض الشديد لعملات «النمور» الأربعة والقروض العاجلة التي منحها الثنائي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى وبعض الدول قد فاقم بشدةٍ عبء مديونيتها الخارجية. وقد أرغمت زيادة وكالتي التقييم الأمريكيتين الرئيسيتين مودي وستاندرد أند بور لمؤشر الخطر بالنسبة لـ«النمور» الأربعة وكوريا هذه البلدان على منح أسعار فوائد شديدة الارتفاع للحصول على قروضٍ قصيرة الأجل تسمح لها بسداد ديونها السابقة.

تسلسل زمني لأزمة ١٩٩٧ - ١٩٩٨

شباط/فبراير ١٩٩٧ *: بداية خروج رؤوس الأموال من تايلاند.*

٢ تموز/يوليو ١٩٩٧ *: أول تخفيضٍ لقيمة الباث التايلاندي.*

آب/أغسطس ١٩٩٧ *: إعلان صندوق النقد الدولي عن خطةٍ لإنقاذ تايلاند، رافقتها إجراءاتٌ تقشفيةٌ شديدة القسوة.*

تطور البورصة: *من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ١٩٩٧، الحفاظ على نموٍ شديدٍ في البورصة في الولايات المتحدة وأوروبا وهونغ كونغ وفي أمريكا اللاتينية. انخفاض أسعار الأسهم في اليابان، وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، انهيارٌ في أسواق «النمور» الأربعة.*

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ *: انهيار بورصة هونغ كونغ وعدة بورصات أخرى (عموماً، يستخدم مصطلح الانهيار المالي للإشارة إلى انخفاضٍ في أسعار الأسهم يزيد على ١٠ بالمائة في جلسةٍ واحدة).*

الاثنين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر: [هبوطٌ معممٌ في البورصات].

نيويورك: *انخفاضٌ بنسبة ٢ ,٧ بالمائة (خسارة ٥٥٤ نقطة). توقفت فاعلية البورصة لمرتين في وول ستريت يوم الاثنين الأسود. ساو باولو:- ٩ ,١٤ بالمائة؛ مكسيكو: - ٧ ,١٣ بالمائة؛ بوينوس آيريس: - ٣ ,١٣ بالمائة؛ تورونتو: - ١ ,٦ بالمائة؛ هونغ كونغ: - ٧ ,١٣ بالمائة (- ٤ ,٣٣ بالمائة في ثمانية أيام)؛ طوكيو: - ٣ ,٤ بالمائة؛ لندن: - ٤ ,٨ بالمائة؛ فرانكفورت: -١١ بالمائة؛ مدريد: - ١٤ بالمائة؛ أمستردام: - ٧ ,٨ بالمائة؛ باريس: - ١ ,٩ بالمائة؛ بروكسل: - ٢ ,١ بالمائة؛ مانيليا: - ٣ ,٦ بالمائة؛ سيؤول: - ٦ ,٦ بالمائة؛ تايبي (تايوان): - ٩ ,٦ بالمائة؛ سيدني: - ٢ ,٧ بالمائة؛ شانغهاي: - ٢ ,٧ بالمائة؛ أوكلاند (نيوزيلاندا): - ١٢,٥ بالمائة؛ موسكو (٢٨ تشرين الأول): - ١ ,٢١ بالمائة.*

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ *: خضوع كوريا الجنوبية لشروط صندوق النقد الدولي.*

١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ *: خضوع إندونيسيا لشروط صندوق النقد الدولي.*

بين ٢ تموز/يوليو ١٩٩٧ و٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ *: انخفاض قيمة بعض العملات الآسيوية بالنسبة للدولار الأمريكي: الروبية الإندونيسية: - ٢٢٩ بالمائة؛ الوون الكوري: - ٥ ,٩٦ بالمائة؛ الباث التايلاندي: - ٤ ,٨٧ بالمائة؛ الرينجيت المالاوي:- ٥ ,٧٨ بالمائة؛ البيسو الفيليبيني: - ٥ ,٧٠ بالمائة؛ دولار سنغافورة:- ٥ ,٢١ بالمائة؛ الين الياباني: - ٥ ,١٥ بالمائة؛ الروبية الهندية: -١١ بالمائة.*

درجة إخفاق صندوق النقد الدولي

كان صندوق النقد الدولي قد أقسم ألاّ يؤخذ بعد ذلك على حين غرةٍ بأزمةٍ مالية تتظاهر على نحوٍ خاص بخروجٍ كثيفٍ لرؤوس الأموال من بلدٍ معين. فبعد الأزمة المكسيكية في العامٍ ١٩٩٤، أعلنٍ الصندوق أنّه أقام نظام مراقبةٍ للاقتصادات الوطنية يسمح بتجنب تكرار سيناريو على الطريقة المكسيكية، ومع ذلك، فقد

حدث ثانيةً. إنّ قراءة التقرير السنوي لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي حول الممارسة المغلقة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (الذي كتب صيف العام ١٩٩٧ حين كانت أزمة جنوب شرق آسيا تتفاعل ونشر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) ذات دلالةٍ من عدة زوايا. فمجلس إدارة الصندوق يغذي الأوهام في ما يتعلق بقدرته على كشف طلائع الأزمات في الوقت المناسب: «يشير المديرون إلى تحقق تقدماتٍ ثابتة، وخاصةً في ما يتعلق بقدرة صندوق النقد الدولي على اكتشاف ظهور التوترات المالية في مرحلةٍ مبكرة» (التقرير/٣٦). سرعان ما كذّبت الوقائع تلك الأقوال المصبوغة بالرضى عن الذات، إذ لم يقتصر الأمر على عدم رؤية الصندوق لمجيء الأزمة المالية الهائلة التي هزّت «النمور» الأربعة وحسب، بل هنالك ما هو أكثر سوءاً. ففي تقريره حول التوقعات الاقتصادية العالمية (نظرة للاقتصاد العالمي) الذي كتب خريف العام ١٩٩٧، لم يتوقع الصندوق الأزمة التي أخذت ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تهزّ كوريا، وهي التي تحتل المرتبة الحادية عشرة بين القوى الاقتصادية العالمية. تدفع تصريحات صندوق النقد الدولي لتذكّر الأغنية الفرنسية الشهيرة حول أزمة الثلاثينات: «كلّ شيءٍ على ما يرام، سيدتي المركيزة» التي يردّ فيها الخادم على مركيزةٍ تتساءل عن أوضاع قصرها قائلاً: «قصرك يحترق، لكن عدا ذلك، فكل شيءٍ على ما يرام».

لقد عدّل ميشيل كامديسوس، مدير صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، على نحوٍ منهجي التفسيرات التي قدمها للأحداث، وهو الذي أصبح بطلاً في ازدواجية الخطاب السياسي والدبلوماسي. فبعد أن اعترف في مؤتمرٍ صحفي بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في مقر صندوق النقد الدولي بأنّ هذا الأخير قد أساء تقدير خطر الأزمة ومداها في الوقت نفسه، أكّد في بروكسل بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أنّه يلقي مسؤولية الأزمة على عاتق سلطات البلدان التي هزتها العاصفة المالية، ولامها على أنها لم تستمع للتحذيرات (!) التي كان صندوق النقد الدولي يوجهها لها. وأضاف على نحوٍ قاطع: «لو أننا عملنا قبل ستة أشهر، لما سمعتم شيئاً عن الأزمة في كوريا» (لوسوار، ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). بعد عامين، وعلى الرغم من استقالته قبل نهاية ولايته، واصل كامديسوس تبجحه: «لقد لقي رد صندوق النقد الدولي على الأزمة الآسيوية نجاحاً هائلاً ليس في كوريا وتايلاند وحسب، بل كذلك في إندونيسيا» (بانكوك بوست، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

صندوق النقد الدولي و«النمور» الآسيوية

ربما من المفيد التذكير بأنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد جعلا منذ الثمانينات من «النمور» الأربعة نماذج تحتذى بالنسبة لجميع بلدان العالم الثالث، لا بل بلدان أوروبا الشرقية. وقد حافظا على هذه السياسة حتى بداية الأزمة.

في ما يخص تايلاند، تضمّن التقرير السنوي للعام ١٩٩٧ عرضاً لاجتماع عملٍ بين صندوق النقد الدولي والسلطات التايلاندية جرى في العام ١٩٩٦. وفق التقرير، ارتفعت الديون الخارجية بحدةٍ من ٣٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩١ إلى ٤٩,٥ بالمائة منه في العام ١٩٩٥ (هنالك عاملٌ مفاقم، وهو أنّ نصف الديون الخارجية قصيرة الأجل، أي ذات أسعار فائدة مرتفعة)، وازداد بحدةٍ الطابع الخاسر للميزان التجاري. غير أنّنا نجد الحكم التالي: «لقد أطنب المديرون في امتداح النتائج الاقتصادية الملفتة لتايلاند وتطبيق السلطات المثابر لسياساتٍ اقتصاديةٍ كليةٍ جيدة. وقد لاحظوا أنّ السياسات المالية قد توطدت في العام ١٩٩٥ رداً على توسيع عجز المعاملات الجارية وعودة التضخم، وأنّ تلك السياسات قد بدأت تؤتي أكلها، لكنهم حذّروا السلطات من أي تهاون» (التقرير/١٠١).

كما ذهبت تهاني الصندوق أيضاً إلى السلطات الإندونيسية: «لقد هنّأ المديرون سلطات إندونيسيا على النتائج الاقتصادية في السنوات الأخيرة، ولاسيما التقليص الملحوظ للفقر وتحسين العديد من المؤشرات الاجتماعية (...).» (المصدر نفسه/٩٠). وفي موضعٍ أكثر تقدماً من التقرير، امتدح مديرو صندوق النقد الدولي السلطات الإندونيسيّة على «الأهمية الممنوحة للحفاظ على الدوران الحر لرؤوس الأموال» (المصدر نفسه/٩١) في حين أنّهم لاحظوا بأنفسهم قبل ذلك بقليل مخاطره: «لقد طرح الدخول الكثيف لرؤوس الأموال تحدياتٍ هامة على السلطات الحكومية» (صفحة ٩٠). وتابعوا تحليلهم معبّرين عن الثناء للسلطات، قائلين ضمناً بأنّها تستطيع السيطرة على الوضع: «كانت مرونة السلطات في التكيف مع التغيرات وفق تطور الوضع أحد مسببات نجاحها، وستبقى عنصراً أساسياً في التصدي لهذه التحديات» (صفحة ٩٠).

في ما يخص ماليزيا، يتضمن التقرير المقطع التالي: «هنّأ المديرون السلطات على النتائج الاقتصادية الملفتة التي تواصل ماليزيا تسجيلها، والتي تميزت بنموٍّ قويٍّ موجهٍ نحو الخارج وتضخم قليل وتطوراتٍ ملحوظة على الصعيد الاجتماعي وتقليص الفقر وتحسين توزيع المداخيل. إنّ مواصلة إدارةٍ حذرة للاقتصاد الكلي وإصلاحاتٍ هيكلية واسعة التأثير قد عززت هذه النتائج» (صفحة ٩٧).

بعد ذلك بفترةٍ قصيرة، وبعد اندلاع الأزمة، أصبحت تلك السلطات التايلاندية والإندونيسية والماليزية هدفاً لانتقادات صندوق النقد الدولي ومنظري النيوليبرالية. وكان رئيس الوزراء الماليزي خصوصاً قد أزعج صندوق النقد الدولي لعدة أسباب: الإدانة التي وجهها اعتباراً من النصف الثاني لشهر تموز/يوليو ١٩٩٧ للدور الإجرامي الذي مارسته كبرى المؤسسات المالية المضاربة وانتقاداته لصندوق النقد الدولي ورفضه لقبول مساعدته، والزيارة التي قام بها لفيدل كاسترو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والاجتماع الذي انعقد في خريف العام نفسه في العاصمة الماليزية لمجموعة الـ١٥ التي تضم بلدان العالم الثالث الرئيسية في محاولةٍ (فاشلةٍ للأسف) للضغط على حكومات البلدان الأكثر تصنيعاً.

من ضمن الأسباب الأساسية للأزمة التي ضربت «النمور» الأربعة، ذكرنا أنّ ارتفاع معدل النمو السابق لها استند إلى دخولٍ كبيرٍ سابقٍ لرؤوس الأموال بالإضافة إلى استيراداتٍ تجاوزت منهجياً الصادرات في قيمتها. وقد أدى ذلك إلى عجزٍ متزايدٍ في المبادلات الجارية فاقمه خفض قيمة الدولار في العامين ١٩٩٦ ١٩٩٧. لقد أدّت سياسة الأجور المنخفضة الهادفة لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية مترافقةً مع أسعار فائدة مرتفعةٍ نسبياً لاجتذاب رؤوس الأموال الطيارة إلى ميزةٍ سلبيةٍ هي سوقٌ داخليةٌ مشوّهةٌ (حيث تستفيد أقليةٌ صغيرة ثرية من مستوى استهلاكٍ مرتفع) وتطورٌ مشهودٌ للاستثمارات المضاربية، ولاسيما في العقارات. لقد استدانت الشركات المالية أو الصناعية في «النمور» الأربعة بشدة لتمويل مشاريع تنموية كبيرة ولتحقيق إيداعاتٍ مضاربية. وافقت المصارف وبيوتات السمسرة المحلية على منح قروضٍ كبيرة دون فرض ضماناتٍ كافية على مدينيها. حين اعتبرت طليعة المضاربين الماليين الدوليين والمحليين أنّ السلطات ربما تكون عاجزةً عن حماية عملاتها، هاجمت تلك الأخيرة بدءاً من الباث التايلاندي. وبعد أن أثمرت الهجمات الأولى، كثّفت كتائب الرأسماليين الكبيرة تلك الحركة، ولم يكن الرأسماليون المحليون آخر من اشتروا الدولارات وأودعوا رؤوس أموالهم في أسواقٍ أفضل.

صندوق النقد الدولي والأزمة الكورية

عصفت الأزمة بكوريا الشمالية بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. لم يتوقّع صندوق النقد الدولي إطلاقاً في نشرته الفصلية لتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والتي يفترض بها توقع المستقبل الاقتصادي للعامين التاليين، الأزمة التي انقضّت بعد بضعة أيام على القوة الاقتصادية المصنفة في المرتبة الحادية عشرة عالمياً.

بعد ذلك، تغيّر فجأةً رأي صندوق النقد الدولي والعديد من المعلقين وجيش من الاقتصاديين، أي باختصار ٩٩ بالمائة من النيوليبراليين الذين تغنوا بفضائل

كوريا حتى العام ١٩٩٦، فأخذوا يقولون بأنّ النظام الكوري يتضمن تداخلاً كبيراً بين العاملين في جهاز الدولة والمؤسسات المالية والمجموعات الصناعية. تشكّل المجموعتان الأخيرتان تجمعاتٍ كبيرة تدعى chaebols، تموّل القادة السياسيين مقابل مواصلة الحصول على مزايا اقتصادية. كما لام النيوليبراليون كوريا على حفاظها المفترض على حمائيةٍ صافيةٍ وقاسية وقطاعٍ عامٍ قوي للغاية وحمايةٍ للعمال تحابيهم أكثر مما يجب.

هل كان النظام الكوري يرفض حقاً الإصلاحات الليبرالية؟ بالتأكيد لا. والبرهان على ذلك هو تقرير اللجنة التي أرسلها صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والمحضر الرسمي الذي صدر عنه بعد جدالٍ بين مديري الصندوق. إليكم مقتطفاتٍ منه:

١) حول إلغاء الحواجز الجمركية أو أشكالٍ أخرى للحدّ من الاستيراد: «منذ العام ١٩٩٤، أزالت السلطات تدريجياً العقباتٍ أمام الاستيراد وخفضت الرسوم الجمركية وفق اتفاق جولة أوروغواي. لقد أصبح منح إجازات الاستيراد أوتوماتيكياً، إلا لعددٍ قليل من المنتجات التي ربما تهدد الصحة أو الأمن العام» (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٧/٦٠).

٢) حول الخصخصة: «في السنوات العشر الماضية، طبقت السلطات على نحوٍ خاصٍ برنامجين لخصخصة الشركات الحكومية. تضمّن البرنامج المطبق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ خصخصة ٥٨ من أصل ١٣٣ شركة حكومية بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٨. وفي منتصف العام ١٩٩٦، كانت قد تمت خصخصة ١٦ شركة» (المصدر نفسه/٦١).

٣) فشلت جهود أرباب العمل الكوريين الهادفة لجعل العمال يدفعون ثمن الخسائر في الأسواق الخارجية. لقد حاول أرباب العمل مهاجمة عمال الصناعة (الذين ارتفعت رواتبهم بنسبة ١٦ بالمائة سنوياً بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٦ – فايننشال تايمز، ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) عبر دفع الحكومة إلى مراجعة قانون العمل على عجلٍ في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (لم تشارك المعارضة في التصويت في البرلمان). وأدى ذلك إلى إضرابٍ عام نصف منتصر، بمعنى أنّ العمال قد حصلوا على تأجيلٍ لمدة عامين لمسألة التسريحات.

إنّ سريان عدوى أزمة جنوب شرق آسيا وتواصل ارتفاع سعر الدولار وخفض قيمة الين والرحيل الكبير لرؤوس الأموال الطيارة من كوريا (الذي بدأ بالتدريج في ربيع العام ١٩٩٧) قد جعلها تقع في أزمةٍ شديدة الخطورة ودفعها إلى أحضان صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة. انخفضت بورصة سيؤول بنسبة ٦٧ بالمائة

بين ١١ آب/أغسطس و١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وخسرت العملة الكورية ٩٦،٥ بالمائة من قيمتها مقابل الدولار بين ٢ تموز/يوليو ١٩٩٧ و٨ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٨.

الصين

حافظت الصين على رقابةٍ حكومية على حركة رؤوس الأموال وعلى التجارة الخارجية، وبقيت عملتها، الرنمينبي، غير قابلة للتحويل، مما حماها من المضاربة. لقد سمحت لها آليات الحماية هذه، بالإضافة إلى الجاذبية التي يمارسها اقتصادها على الاستثمارات الأجنبية، بالبقاء بعيداً عن أخطر تأثيرات الأزمة.

غير أنّ ذلك لا يجعل من الصين بديلاً. فنظامها السياسي المعادي للديموقراطية ونموذجها الاقتصادي المستند إلى تفاوتٍ كبير في توزيع المداخيل والثروة لا يمكن أن يمثلا في نظر سكان المنطقة درباً بديلاً للدرب الذي سلكه جيرانها. يتخذ التحول الرأسمالي الجاري في الصين أشكالاً شديدة العدوانية: فرط استغلالٍ للعمال وإثراءً سريعاً للرأسماليين الجدد وتطور النشاطات الإجرامية المرتبطة بالتراكم الرأسمالي.

النزعة الحمائية في الهند وباكستان تخفف نسبياً آثار الأزمة المالية عليهما

عبّر صندوق النقد الدولي في تقريره للعام ١٩٩٧عن اغتباطه بالعولمة: «توافق المديرون على القول بأنّ العولمة قد قدمت مساهمةً في الازدهار العالمي» (التقرير السنوي ٢٦/١٩٩٧) وحذّر (مرةً أخرى) الحكومات التي ربما تحاول الحد من حركة رؤوس الأموال وتحمي جزئياً اقتصادها مثل حكومة الهند أو باكستان: «تواجه البلدان التي تقاوم العولمة مزيداً من مخاطر تهميشها» (صفحة ٢٦).

لقد دحضت الوقائع هذا التأكيد أيضاً. فالهند وباكستان، عملاقا جنوب آسيا، لم تمسهما الكارثة التي هزّت جنوب شرق آسيا وشرق آسيا. وعلى الرغم من أنّ هذين البلدين يعانيان مصاعب اقتصادية (تمثّل خدمة ديون باكستان الخارجية ٤٠ بالمائة من النفقات الحكومية)، فقد حماهما بطؤهما النسبي في دخول العولمة من عدوى المضاربة. إنّ الحفاظ على الحواجز الحمائية وعلى السيطرة على حركة رؤوس الأموال، وكذلك إيقاع الخصخصة البطيء نسبياً، لم يضرّ بهما، بل مثّل حاجزاً حامياً في وجه خطر الإصابة بعدوى الأزمة.

ينقص التوجه النيوليبرالي المتزايد الذي اتخذه النظامان القائمان في هذين البلدين مذّاك (تسارع عمليات الخصخصة، انفتاحٌ أكبر لأسواقهما، زيادة النفقات العسكرية) تدريجياً قدرتهما على مقاومة أزماتٍ مستقبلية.

اليابان والولايات المتحدة

أدّت الأزمة اليابانية الهائلة إلى عجز الرأسماليين والسلطات في اليابان عن اتخاذ موقف الهجوم لدفع الوضع في العام ١٩٩٧ ١٩٩٨ إلى الاستقرار، فسيطرت عليه الولايات المتّحدة، ومن ورائها صندوق النقد الدولي. في العام ١٩٩٧، وفي خضمّ الأزمة، أحبطت الولايات المتّحدة إرادة بلدان شرق آسيا في تأسيس صندوقٍ نقديٍّ آسيوي كان بوسعه تخفيف الأزمة دون اللجوء للتدخل الحصري لصندوق النقد الدولي.

ماليزيا

تفرّدت السلطات الماليزية في طريقة التعامل مع الأزمة. ماليزيا هي البلد الوحيد الذي رفض منذ اندلاع الأزمة «خطة الإنقاذ» التي أعدّها صندوق النقد الدولي. وحسناً فعلت، فقد سمح لها ذلك بالإفلات من الاشتراطات المهلكة التي قبل بها «النمور» الثلاثة الأخرى وكوريا. بعد عامٍ من اندلاع الأزمة، وفي حين كانت عملتها، الرينجيت، لا تزال هدفاً لهجمات المضَاربة، ولاسيما انطلاقاً من سوق سنغافورة ما وراء البحار، أقامت ماليزيا رقابةً صارمة على حركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف. «قرّرت السلطات تجفيف سوق سنغافورة باعتبار العمليات ما وراء البحار على الرينجيت غير شرعية. (...) ابتداءً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تبنّت سلسلةً من الإجراءات لمنع المصارف الماليزية من إقراض مصارف ووكلاء غير مقيمين لتبديل العملة أو من عقد مقايضاتٍ مع غير المقيمين، وذلك لإلغاء حصول غير المقيمين الموجودين في الخارج على موجوداتٍ بالرينجيت» (اليونكتاد، ٢٠٠٠ ج/٥٤ ٥٥). أثار ذلك حنق صندوق النقد الدولي والماليين الدوليين الذين خشوا أن تحذو حكوماتٌ أخرى حذوها. كما أدّى ذلك إلى جدالاتٍ داخل إدارة صندوق النقد الدولي ونجد أثراً لها في التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠ (صفحة ٢٤ – ٢٥). يبرهن مثال ماليزيا على أنّ بلداً، حتى لو كان متواضع الحجم، قادرٌ على أن يستعيد بنجاحٍ آلياتٍ للسيطرة على رؤوس الأموال. وهذا أمرٌ أساسي.

التكييف الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على كوريا وتايلاند وإندونيسيا

لقد أقيمت إعادة ترتيبٍ هيكليٍّ حقيقية: إغلاق العديد من البيوتات المالية، تسريحاتٌ بالجملة، استقلاليةُ المصرف المركزي عن الحكومة (مما يسمح خصوصاً لصندوق النقد الدولي بجعل سيطرته عليه أفضل)، زيادةٌ حادة في أسعار الفائدة (مما يغرق الصناعة المحلية والعمال في الأزمة)، التخلي عن مشاريع الاستثمارات الكبرى، تفكيك التجمعات الكورية الكبيرة (chaebols)، تعديل قانون العمل الكوري على نحوٍ يسمح بالتسريحات الجماعية، تخلي إندونيسيا عن مشاريعها

لتصنيع الطائرات والسيارات. كان العلاج النيوليبرالي المفروض على اقتصادات وسكان المنطقة جذرياً، دفع هذه البلدان نحو تراجعٍ عميق (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ١٠ بالمائة في العام ١٩٩٨).

لقد قبلت الحكومات أن توضع تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (وخلفهما، وصاية السبعة الكبار، وعلى رأسهم الولايات المتّحدة). إنّه تخلٍّ حقيقي عن السيادة الوطنية.

كانت جميع القروض التي منحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الخاصة تتضمن علاوة مجازفة (باستثناء جزءٍ صغيرٍ من قروض البنك الدولي مكرس للقطاعات الأكثر هشاشةً من السكان). إذن، فقدْ قبضت هذه المؤسسات أرباحاً ضخمة من التسديدات واستخدمت عشرات مليارات الدولارات على الفور للتسديد للمصارف الدولية. سددت الديون لجميع المشاركين في ما دعي بخطة الإنقاذ بفضل عائدات الصادرات والاقتطاعات القاسية من النفقات الحكومية. يستخدم جزءٌ متزايدٌ من العوائد الضريبية في تسديد الديون الخارجية التي تزايدت بشكلٍ كبير بسبب تحمل الدولة لأعباء ديون الشركات الخاصة. ويظهر الجدول ١٧ ٢ الزيادة الكبيرة في الديون العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ١٧ – ٢

نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

	١٩٧٧ (قبل الأزمة)	٢٠٠٠ (نيسان/أبريل)
تايلاند	١٥,٧	٥١,٩
إندونيسيا	٢٣	٩٣
كوريا الجنوبية	١٢	٢٢,٢ (أواخر العام ١٩٩٩)

المصدر: فوكوس الجنوب، ٢٠٠٠

لقد استخدمت زيادة الديون الحكومية كذريعةٍ لإجراء اقتطاعاتٍ قاسيةٍ جديدة من النفقات الاجتماعية ولدفع برنامج الخصخصة قدماً.

تهدف الإجراءات المفروضة على البلدان المصنعة حديثاً في آسيا إلى فرض هزيمةٍ على عمال تلك البلدان من جهة، وإلى منع هذه الأخيرة من مواصلة مسار تصنيعها الأساسي من جهةٍ أخرى.

لنأخذ الهدف الأول: الرغبة في فرض هزيمةٍ على العمال. في السنوات التي سبقت الأزمة، نجح عمال الصناعة بنضالاتهم في الحصول على زيادات كبيرة، لا بل كبيرة جداً، في أجورهم. لقد سمحت الأزمة لأرباب العمل بقلب الوضع لصالحهم، وهذا ما يشير إليه الجدول ١٧-٣

الجدول ١٧- ٣

تطور الأجور الحقيقية في الصناعة اليدوية (بالنسبة المئوية)

	فترة التوسع	الأجر الحقيقي	أزمة ١٩٩٨
إندونيسيا	١٩٩٠ - ١٩٩٦	٤٦+	٢٥,١
كوريا الجنوبية	١٩٩٠ - ١٩٩٦	٦٧+	٤,٩
تايلاند	١٩٨٨ - ١٩٩٦	٣٢+	٢,٣
ماليزيا	١٩٩١ - ١٩٩٦	٢٢+	١,٢

المصدر: اليونكتاد، ٢٠٠٠ ب/٦٥ - ٦٦

لنأخذ الهدف الثاني: منع البلدان المصنعة حديثاً في آسيا من مواصلة مسار تصنيعها الأساسي. يذكّر والدن بيلو بأنّ أحد مقومّات النجاح السابق للبلدان المصنعة حديثاً مثل كوريا وماليزيا هو اللجوء إلى آلياتٍ مبتكرة مثل فرض تخصيص نسبة مئوية مرتفعة من المكونات المحلية في الإنتاج. كان المستثمرون الأجانب أو المحليون مرغمين على استخدام كميةٍ كبيرةٍ من المكونات المحلية في صنع سلعٍ مكرسة للسوق الداخلية والخارجية معاً. «كانت هذه القواعد تحدّ هامش مناورة المستثمرين الأجانب، لكن ذلك تكلّل بالنجاح، إذ سمح للبلدان المصنعة حديثاً بالمزاوجة بين الاستثمار الأجنبي وبين التصنيع المحلي، وقدّم لها الفرصة كي تحصل على عوائد تصديريةٍ ذات رأسمالٍ كبيرٍ من جانب، وتطوير صناعاتٍ ملحقة واستيراد تقنيات، مع حماية المقاولين المحليين بمنحهم أفضليةً في النفاذ للسوق المحلية من جانبٍ آخر. ففي ماليزيا على سبيل المثال، سمح اللجوء الاستراتيجي لفرض نسبةٍ عالية من المكونات المصنعة محلياً بإنتاج سيارةٍ وطنية بالتعاون مع ميتسوبيشي. تصنع هذه السيارة بـ٨٠ بالمائة من المكونات المحلية وتمثّل ٧٠ بالمائة من السوق الماليزية.» (بيلو، ٢٠٠٠ أ/٥٠ - ٥١).

تجعل الإجراءات التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقات حول الاستثمارات المتعلقة بالتجارة (TRIMs) مواصلة السياسات الموصوفة أعلاه أمراً غير شرعي.

يمكن أن نتفق مع والدن بيلو حين يضع ضمن منظورٍ تاريخي المسار الهمجي لإخضاع البلدان المصنعة حديثاً في آسيا إلى المصالح السّتراتيجية للبلدان المصنعة الرئيسية، وعلى رأسها الولايات المتّحدة التي أدارت المناورة. فأثناء الحرب الباردة، أدى الموقع الاستراتيجي لكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا في مواجهة العدو «الاشتراكي» إلى أن تغلق الولايات المتّحدة عينيها عن تجاوزات الأنظمة القائمة، كما يفسر بيلو. لقد تمكنت تلك الأنظمة من انتهاج سياسات تنميةٍ رأسماليةٍ قويةٍ تدعمها الدولة، وهو ما يدعوه: الرأسمالية المدعومة بالدولة.

نفّذت سياساتٌ كهذه في بلدانٍ أخرى من المحيط قبل ذلك (الأرجنتين في الأربعينات والخمسينات)، لكن جرى التخلي عنها اعتباراً من الثمانينات في سياق أزمة الديون التي استغلتها إدارة ريغان (الفصلان ٧ و١٥). وخلافاً لأمريكا اللاتينية في الثمانينات ومطلع التسعينات، تمكنت بلدان الشرق الآسيوي الأقل تأثراً بأزمة الديون منها والتي تشكل بلدان خط الجبهة في مواجهة التهديد «الاشتراكي» من مواصلة سياستها الفعالة في التصنيع، المتميزة بتدخلٍ قويٍّ للدولة وبالحمائية.

أدى انهيار الكتلة السوفييتية في أواخر الثمانينات وتطور الصين إلى تعديل الوضع الدولي. وشددت الولايات المتّحدة الضغط الذي تمارسه على البلدان المصنعة حديثاً كي تتمكن هذه الأخيرة من تطبيق سياساتٍ أكثر توافقاً مع مصالح واشنطن. وجرى التحول تدريجياً في منتصف التسعينات، وتسارع فجأةً باندلاع الأزمة في العام ١٩٩٧.

يستشهد والدن بيلو بجيف غارتن، نائب وزير التجارة في عهد كلينتون: «يعبر معظم هذه البلدان نفقاً معتماً، وفي آخره سيكون هنالك آسيا مختلفةٌ كثيراً عن تلك التي حصلت فيها الشركات الأمريكية الشمالية على تغلغلٍ أكبر على مستوى الأسواق» (ذكره والدن بيلو، ٢٠٠٠ - أ/٤٨).

من أجل تقديم تفسيرٍ كلي، ينبغي إكمال نظرة بيلو بتحليل سلوك الطبقات الحاكمة في البلدان المصنعة حديثاً كي نفهم لماذا لم تقاوم، باستثناء ماليزيا، متطلبات الولايات المتحدة في العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

في السنوات التي تلت الأزمة، ولّدت عدة عوامل لدى بعض حكومات المنطقة الرغبة في أن تستعيد المسافة بينها وبين مؤسسات بريتون وودز وحكومة الولايات المتّحدة[١]. من بين هذه العوامل: التراكم الجليّ للآثار السلبية للسياسات التي أملاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سواءٌ في آسيا أم في مناطق أخرى من

المحيط؛ أزمة تلكما المؤسستين؛ عدوانية الولايات المتّحدة والاحتجاج الدائم عليها (وخاصةً في البلدان ذات الأغلبية الإسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا).

لكنّ الأمر لا يتعلق بانعطافٍ إلى اليسار في مجال إجراءاتٍ هيكلية لإعادة توزيع الثروات، إذ تتواصل سياسة التقشف وخطط الخصخصة، وكذلك قمع الحركة الشعبية. غير أنّ هذا الابتعاد يفاقم أزمة إطار توافق واشنطن، وهو أمرٌ إيجابي.

الحواشي

1 - باستثناء الحكومة الفليبينية، وبدرجةٍ أقل الحكومة الكورية الجنوبية اللتين ساندتا الولايات المتّحدة في الحرب على العراق.

الفصل الثامن عشر

آخر ويلات الثلاثي: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية

لقد قدّم اندلاع أزمة الديون في العام ١٩٨٢ الفرصة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كي يطورا فعلهما على نحوٍ مشترك تجاه بلدان المحيط المدينة، وشكّلا ثنائياً تبوّأ في الآن نفسه مسؤولية فرضِ انضباطٍ نيوليبرالي على البلدان المدينة (عبر خطط التكييف الهيكلي) وضمان استمرارية تسديد الديون. لم يضع هذا الثنائي أبداً حداً لمنافساته الداخلية، لكن إذا عدنا قليلاً إلى الوراء، فالغالب هو تماسك تدخلهما في إطار توافق واشنطن[1].

تهدف خطط التكييف الهيكلي منذ البداية إلى فتح اقتصادات البلدان المدينة بأقصى حدٍّ ممكنٍ أمام شركات البلدان الأكثر تصنيعاً عابرة القومية وأمام المصالح الاستراتيجية لبلدان الثالوث (يختلط الهدفان معاً في معظم الأحيان). وقد سمح التحالف الوثيق بين الدائنين العامين (مؤسسات بريتون وودز ونادي باريس) بإدخال بلدان المحيط مجدداً في حلقة تبعيةٍ متفاقمة وبتعزيزٍ كبير لموقف الشركات عابرة القومية التابعة لبلدان المركز في أسواق المحيط، ليس فقط من حيث اقتسام الأسواق، بل كذلك من حيث السيطرة على الروافع الستراتيجية للنشاط الاقتصادي وعلى المصادر الطبيعية.

تعززت آليات السيطرة مع إنشاء منظمة التجارة العالمية. فمنذ العام ١٩٩٥، العام الذي بدأت فيه تلك المنظمة نشاطها، تنسّق إدارات الهيئات الثلاث متعددة الأطراف جهودها بهدف دفع العولمة النيوليبرالية إلى مدىً أبعد. يشكّل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ثلاثياً.

تذكر المادة الثالثة – الفقرة الخامسة – من اتفاقات مراكش التي أدت لولادة منظمة التجارة العالمية صراحةً التعاون بين المؤسسات الثلاث: «بهدف جعل تطوير السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي أكثر تماسكاً، سوف تتعاون منظمة التجارة العالمية بالشكل المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي».

في نشرةٍ عرضها صندوق النقد الدولي على موقعه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نقرأ: «يتعاون صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بعدة أوجهٍ لضمان تماسكٍ كبيرٍ للقرارات الاقتصادية العالمية». وفي موضعٍ آخر، نعلم أنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية قد طوّرت للبلدان الأقل تقدماً «إطاراً متكاملاً يهدف لضمان دمج المسائل التجارية في وثيقة استراتيجية تقليص الفقر التي تعدها البلدان بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء آخرين في التنمية»[٢].

في اجتماعٍ للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية انعقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٣ تحضيراً للقمة الوزارية للمنظمة في كانكون في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، تبنى سوباشاي بانيتشباكدي، المدير العام للمنظمة وهورست كولر، المدير العام لصندوق النقد الدولي، وجيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي، تصريحاً مشتركاً أهابا فيه بقادة الثمانية أن يقودوا سياسياً المفاوضات بهدف ضمان النجاح في كانكون. وأضافا: «إنّ منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتعاون لمساندة التزام البلدان النامية الكامل في المفاوضات حول التجارة الكونية بهدف توسيع تجارتها[٣]».

ثم أعادا التأكيد على العقيدة النيوليبرالية التي يرفع وفقها مزيدٌ من الدخول في التجارة الدولية إمكانيات نمو الدول النامية: «التجارة حيويةٌ ليس فقط لما تقدمه من منافع مباشرة، بل كذلك لأنها تزيد التدفقات المالية والاستثمارات الحقيقية نحو البلدان النامية. تولّد هذه التدفقات زيادةً في الدخل وفي التشغيل، مما يسمح للسكان بالخروج من الفقر ويجعل الاقتصادات أكثر مقاومةً للصدمات» (المصدر نفسه).

وأضافا أخيراً أنّ: «مجموعة الثمانية سوف تدعم الحفاظ على زخم الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في المدى البعيد، في البلدان المتطورة والنامية على حدٍّ سواء».

من الأهمية بمكان ملاحظة ترابط السياسات التي يوصي بها الثلاثي البنك الدولي / صندوق النقد الدولي / منظمة التجارة العالمية. يستخدم الصندوق والبنك وضعهما كدائنٍ مفضّل لاشتراط منح قروضٍ لحكومات المحيط بإقامة إصلاحاتٍ اقتصادية تزيد انفتاح اقتصاد البلدان المدينة أمام السوق العالمية التي تهيمن عليها البلدان الأكثر تصنيعاً والشركات عابرة القومية التي يستقر معظمها فيها. يتعزز ربط اقتصاد بلدان المحيط بالسوق العالمية بالتراتب الذي تنتظم وفقه على حساب المنتجين المحليين في تلك البلدان وسوقها الداخلية وإمكانيات تعزيز العلاقات داخل المحيط (العلاقات جنوب – جنوب).

وعلى العكس من العقيدة النيوليبرالية، يمثّل انفتاحٌ أكبر وارتباطٌ أقوى بالسوق العالمية عقبةً أمام تطور بلدان المحيط. يؤدي الدخول التام لأحد تلك البلدان في السوق العالمية إلى عجزٍ بنيوي في الميزان التجاري (تزيد الواردات بأسرع مما تزيد الصادرات) وهو عجزٌ يميل للتوازن بقروضٍ خارجية تزيد المديونية[٤]. وهكذا، تنغلق حلقة المديونية والتبعية المعيبة التي يضع فيها الثلاثي المذكور بلدان المحيط.

سوف نرى في الفصل ٢٠ الدروب البديلة التي يمكن انتهاجها.

آن كروغر، الفارس الأبيض للعولمة

في خطابٍ ألقته آن كروغر، كبيرة اقتصاديي البنك الدولي السابقة في عهد ريغان ومساعدة المدير العام لصندوق النقد الدولي حالياً، في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بمناسبة المنتدى الاقتصادي الدولي السابع في سان بطرسبورغ، قدّمت ملخصاً متميزاً لحجج مناصري العولمة النيوليبرالية. إنّ توجّه خطابها هو حقاً في خط الثلاثي البنك الدولي / صندوق النقد الدولي / منظمة التجارة العالمية. وخلافاً لأولئك الذين يؤكدون بأنّ الصندوق قد قام بانعطافٍ يولي احتراماً لحقوق الإنسان، نكتشف في عرضها دفاعاً نقياً وصلباً عن الخيار النيوليبرالي.

في مقدمتها، عبرّت آن كروغر عن غبطتها لوجودها في مدينةٍ تأسست قبل ثلاثة قرونٍ كبوابةٍ مفتوحةٍ لروسيا نحو الغرب والسوق العالمية والحداثة. «من اللائق القول بأنّ التجارة الكونية والجهد لفتح الاقتصاد الروسي قد مثّلا أحد الأهداف الرئيسية لبطرس الأكبر حين أسس هذه المدينة الكبيرة». وعلى الفور، ذكرت الاحتجاجات المناهضة للعولمة التي تواجدت دائماً لأنّ «الخوف من التغيير قد سكننا على الدوام». «كان هنالك باستمرارٍ أناسٌ يقاومون الجديد والأفكار الجديدة ويرفضون ما ليسوا معتادين عليه».

وأضافت بأنّ المجددين قد تبنوا وفق العصور سلوكياتٍ مختلفة لمواجهة المحتجّين: اللين أو القوة، ويبدو أنها لا تدين القوة. «أحياناً، يكون الإقناع أفضل وسيلةٍ لإنهاء هذا الضرر (ذاك الذي يتسبب به المحتجون – ملاحظة من المؤلف). في مناسباتٍ أخرى، استخدم مناصرو الجديد والمختلف العصا بدلاً من الجزرة. لقد أراد بطرس الكبير استخدام سان بطرسبورغ لتحديث روسيا. كان يتوجب تبني الجديد، أي الأفكار الغربية، مع استبعاد الأفكار التقليدية. لقد قيل لي إنّه كان يفرض ضرائب على اللحى كرموزٍ للنظام القديم».

واصلت آن كروغر بنظرةٍ تاريخيةٍ تعليميةٍ للتجارة وللعولمة، فأكّدت إيمانها بنظرية ريكاردو حول المزايا التنافسية، مفسّرةً أنّ الأمر لا يتعلّق هنا بنظرةٍ عقلية، بل بترجمةٍ لظواهر حقيقية. ومقتنعةً بأنّ «للتجارة الدولية نسباً طويلاً ومشرّفاً»،

استشهدت بالقرن السادس عشر، عصر الاكتشافات الكبرى، الذي قدمته بوصفه «حقبة تغيراتٍ سريعة ومستمرة وصلاتٍ بين شعوبٍ تفصلها مسافاتٌ كبيرة» دونما أيّة إشارةٍ إلى أشكال النهب والجرائم ضدّ الإنسانية التي ميزت تلك الحقبة.

كما أحالت إلى القرن التاسع عشر بالحمية نفسها، مشيرةً على نحوٍ خاص إلى أنّ «تصدير رؤوس أموال بريطانيا قد غذّى النمو في مجمل الإمبراطورية البريطانية وفي العالم الجديد»، دون أيّة إشارة إلى الجرائم الاستعمارية. كذلك، ذكرت على نحوٍ إيجابي هجرة ستة وثلاثين مليون أوروبي بين العامين ١٨٧١ و١٩١٥ إلى الأمريكيتين على نحوٍ أساسي، دون ربطها خصوصاً بالمجاعة الأيرلندية التي نتجت عن التطور الرأسمالي وانتصار حرية التجارة.

ثم انتقلت إلى تحليل موقف معارضي العولمة، قائلةً إنّهم لا يدركون أنّه في جميع الأزمنة، «غالباً ما تترافق المنافع الكبيرة للثروة بخساراتٍ محلية وقصيرة الأمد. إنّ التقدم التقني يتضمن حتمياً أن تصبح بعض الوظائف فائضة». كما رغبت في البرهنة على أنّ أولئك الذين يعارضون العولمة لا يرون إلا التأثيرات الهامشية، السلبية مؤقتاً، لحركةٍ تقدميةٍ قوية.

العولمة في القرن العشرين

أشارت آن كروغر إلى أنّ النمو في القرن العشرين كان أقوى بكثيرٍ منه في القرن التاسع عشر. وقدمت العولمة بوصفها حكاية جنياتٍ حقيقية، يستفيد فيها آخر الواصلين من المزايا التي أنتجتها أكثر الأمم تقدماً.

كما نسبت على سبيل المثال نجاح كوريا الجنوبية الكبير إلى واقع أنّها استغلت بعمقٍ الإمكانيات التي تقدمها العولمة، في حين أنّ الهند، التي بقيت متشككةً حيال تلك الأخيرة، قد عرفت نمواً أبطأ بكثير. الحقيقة تعاكس بشدةٍ هذا التأكيد، باعتبار أنّ نجاح كوريا يعود أولاً إلى مجموعة إجراءاتٍ معاديةٍ لليبرالية (تدخلٌ قويٌ للدولة، نمو السوق الداخلية، تخفيض التفاوتات في الدخول، الحمائية، زيادة الأجور...) وإلى أنها دخلت في الأزمة في العام ١٩٩٧ ١٩٩٨ بعد أن وضعت حداً للسيطرة الصارمة على حركة رؤوس الأموال وطبّقت إجراءاتٍ أخرى متوافقة مع العولمة. من جانبها، نجحت الهند بفضل ارتيابها بصدد انفتاحٍ اقتصادي كاملٍ في حماية نفسها من أسوأ آثار الأزمة الآسيوية لتلك الفترة. من جانبٍ آخر، سوف نرى لاحقاً في الخطاب أنها ذكرت الهند كمثالٍ في ما يتعلق بتقليص الفقر، بتناقضٍ تامٍّ إذن مع المقطع المذكور أعلاه.

منافع النمو

شرحت آن كروغر أنّ شروط الحياة قد تحسنت بعمق في العقود الماضية: انخفاض وفيات الأطفال، زيادة التعليم، نقص عدد الفقراء، نقّص الهوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية من حيث العمر المتوقع. لم تتعرض آن كروغر في أيّ مكانٍ من عرضها إلى أنّ عدداً كبيراً من البلدان قد شهد تدهوراً في شروط حياة سكانه في السنوات العشرين الماضية.

الإيمان الأعمى بالنمو والنموذج الإنتاجوي

من جانبٍ آخر، وضّحت آن كروغر أنّ احتياطيات النفط هي اليوم أكبر منها في العام ١٩٥٠، وأنّ بيئة الكوكب لم تتعرض لأي ضرر غير قابل للإصلاح. واعتبرت أننا سنجد احتياطياتٍ نفطية كلما تقدمنا في الزمن، كما أنّ الوضع سوف يتحسن بعد طورٍ طبيعي من تدهور البيئة وفق قوانين الاقتصاد الموضوعية.

«لنأخذ هذا القلق العريق القائل بأنّ نمواً سريعاً سوف يستنزف الموارد من المحروقات وبأنّ النمو سيتوقف تماماً إذا حدث ذلك. إنّ احتياطيات النفط هي اليوم أكبر منها في العام ١٩٥٠. في تلك الفترة، كان يسود اعتقادٌ بأنّ احتياطيات النفط العالمية سوف تنضب في العام ١٩٧٠، لكنّ ذلك لم يحدث. اليوم، يمكن لتلك الاحتياطيات أن تدوم أربعين عاماً وفق المعدل الحالي للاستهلاك. ليس هنالك شكٌّ في أنّ البحث والتطور سوف يكونان قد أنتجا تقدماتٍ جديدة في إنتاج الطاقة واستخدامها حين سنبلغ العام ٢٠٤٠».

«كما أننا لم نتسبب بأضرارٍ بيئية غير قابلة للإصلاح، ومن الواضح أنّ النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى طورِ تحسنٍ بعد طورٍ بدئي من التدهور. تقع النقطة الحرجة التي يقوم الناس فيها باختيار الاستثمار في الوقاية من التلوث وفي تنظيف المناطق الملوثة في حدود ٥٠٠٠ دولار للفرد من الناتج المحلي الإجمالي».

آن كروغر: عدم إدانة «الأعمال الشاقة» أو تشغيل الأطفال

في مواجهة المحتجين الذين لا يثقون كما تقول بالنسبوية الأخلاقية، لم تتردد في تأكيد وجوب عدم إدانة ما يسمى (كذا) بورشات العرق. وشرحت أنّ عمال تلك الورشات في فيتنام قد شهدوا تضاعف أجورهم خمس مرات في وقتٍ قصيرٍ جداً، مما «حوّل تماماً حياتهم على نحوٍ إيجابي». وأضافت أنّه إذا أعطي أولئك العمال «أجرٌ وفق معاييرنا في البلدان المصنّعة، فسوف يجعل ذلك الأمر المزايا التي يحصل عليها عالم الأعمال باستخدام العمل غير المؤهل في السوق العالمية تتآكل». وأضافت
نّ «البدائل أسوأ: التضور جوعاً أو
معاناة سوء التغذية». في رأيها، من غير الضروري منع تشغيل الأطفال لأنّه سيختفي

من تلقاء ذاته بفضل النمو. كما أكّدت أنّ القلق المتعلق باختلال تحكّم المواطنين والسلطات الحكومية لصالح الشركات عابرة القومية وتدفقات رؤوس الأموال في غير مكانه. أما بالنسبة للانتقاد القائل بأنّ أرباح العولمة لا توزع على نحوٍ عادل، فأعلنت أنّ التفاوت لا يمثل المشكلة الرئيسية وبأنّه « ليس هنالك علاوةً على ذلك أي برهانٍ على أنّ للعولمة أي تأثيرٍ منهجي على تفاوت توزيع العوائد في بلدٍ ما».

«يفترض الواقع أنّ التفاوت العالمي يتناقص»

أكدت آن كروغر أنّ «الأخبار مشجعة للغاية حالياً، إذ يفترض الواقع أنّ التفاوت العالمي يتناقص».

ينبغي الإشارة إلى أنّها نسبت هذا النقص في التفاوت إلى «النمو الهائل للصين والهند» دون أن تذكر أنّ هذين البلدين الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم هما بين البلدان الأكثر تحسباً من فتح اقتصادهما بشكلٍ كامل.

أخيراً، أنهت حديثها بمقطعٍ طويل لصالح أجندة الدوحة، فقالت إنّ الحكومات تخشى عموماً من فتح اقتصاداتها بشكلٍ كامل لأنّ ذلك سوف يؤدي إلى خساراتٍ في الوظائف. بعض الحكومات «تجد من الصعوبة مقاومة ضغط مجموعات مصالح خاصة. لكنّ ذلك خطأٌ على الدوام، فالتدخل في السوق يؤدي بالضرورة إلى توتراتٍ اقتصادية. يمكن لحماية مجموعة عمالٍ من المنافسة الأجنبية أن تضرّ عمالاً آخرين في البلد نفسه. والمستهلكون هم الذين يدفعون ثمن تلك الحماية دون أي استثناء، كيفما كان شكلها.»

وكتعليقٍ نهائي، أعلنت أنّه إذا أرادت روسيا مضاعفة دخل الفرد لديها في عشر سنوات، فلن تستطيع ذلك إلا بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مما يتضمّن فتح اقتصادها بشكلٍ كامل. أضافت، مظهرةً بذلك مدى جهلها و/أو سوء نيتها: «لا أعرف بلداً واحداً وصل إلى هدف مضاعفة دخله في عقد دون أن ينضمّ للاقتصاد العالمي». ثمّ ختمت قائلةً: «دورنا الأساسي هو تسهيل عملية العولمة. وفي الحقيقة، نحن موجودون لهذا الغرض.»

الثلاثي يعمل في أربعة بلدانٍ بيّنة الاختلاف

في ما تبقى من هذا الفصل، نحقق جولةً سريعةً حول العالم بدءاً بروسيا، التي جرى ذكرها تواً على نحوٍ غير مباشر، ونواصل بثلاثة بلدانٍ تقع في مناطق مختلفة: تيمور الشرقية في أوقيانوسيا وملاوي في إفريقيا الجنوبية وبوليفيا، البلد الأمريكي اللاتيني الواقع في جبال الأنديز. سوف نحلل بعض مظاهر علاقاتها الحالية مع الأنديز الثلاثي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

المرحلة الأولى: روسيا في سياق عولمةٍ نيوليبرالية

أثناء إلقاء آن كروغر لذلك الخطاب، كانت تهز روسيا نزاعات الرأسماليين الروس الجدد، الأوليغارشيين كما يدعون، مع العدالة في بلادهم التي كانت تلاحقهم بتهمة الاغتيال وسرقة الأموال العامة ومشاركة الأشرار والفساد... لقد راكم الأوليغارشيون ثروةً طائلة ببضع سنوات، بمساندةٍ مباشرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات الثالوث (بدءاً بحكام الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا)، والمصارف الكبيرة الخاصة وشركات المقاصة مثل شركة كليرستريم (انظر روبير وباكي، ٢٠٠١؛ روبير، ٢٠٠٢).

لقد ظهرت هذه الطغم المالية أولاً بسبب انفجار النظام البيروقراطي في الشرق من الداخل وإعادة الرأسمالية في نهاية الثمانينات وفي التسعينات. ساندت حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفعاليةٍ الرئيس الروسي بوريس يلتسين (ووجهت خطاه جزئياً) في موجة الخصخصة الهائلة والسريعة التي فرضها على روسيا. ومثّلت عمليات الخصخصة نهباً منهجياً للأملاك العامة في البلد لصالح الطغم المالية وبعض شركات الثالوث عابرة القومية.

استخدمت تلك الطغم طرائق وحشيةً وإجرامية تشابه تلك التي استخدمها بارونات النهب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الولايات المتّحدة. مرةً أخرى في التاريخ، تحقق التراكم الرأسمالي البدئي بالعنف والفوضى. لكنّ التاريخ لا يعيد نفسه، فقد حصل النهب هذه المرة بحماية هيئاتٍ دولية متعددة الأطراف، أرسلت العديد من بعثات الخبراء الاقتصاديين ومنحت قروضاً متعددة الأطراف تهدف لتسهيل «الانتقال من اقتصادٍ موجهٍ إلى اقتصاد السوق» (ونحن نستعيد تعبير منظمات بريتون وودز).

يحلل جوزيف ستيغلتز بقلمٍ لاذعٍ ذلك الانتقال في روسيا. ففي الفصلين الخامس والسادس من كتابه: خيبات العولمة، يدين مسؤولية صندوق النقد الدولي والخزينة الأمريكية اللذين ساندا ونصحا ووجها البيروقراطيين الروس المتحولين إلى الرأسمالية، ولاسيما الرئيس بوريس يلتسين، قائلاً إنّ الطرائق المتبعة لم يكن فيها شيءٌ من الديموقراطية.

«لا عجب إن أظهر كلّ ذلك العدد من مناصري السوق المتحمسين توافقاً ملفتاً مع الطرائق القديمة. ففي روسيا، جرى حثّ الرئيس بوريس يلتسين، المزود بسلطاتٍ أعلى بكثير من نظرائه في أيّة ديموقراطيةٍ غربية، على خداع الدوما (البرلمان المنتخب ديموقراطياً) وعلى إصدار مراسيم تخص الإصلاح» (ستيغلتز، ١٨٤/٢٠٠٢). لقد بيعت الشركات الحكومية مقابل لا شيء تقريباً. «كانت الحكومة،

الخاضعة لضغطٍ قوي من الولايات المتّحدة، قد تخلت عن الشركات الحكومية مقابل مبالغ زهيدة» (المصدر نفسه/١٩٤).

لقد مثّلت الخصخصة نهباً واسعاً لصالح الطغم التي وظفت جزءاً من سرقاتها في الغرب لتبييضها وكي تكون خارج متناول العدالة. «لم تؤدّ الخصخصة المتضافرة مع فتح أسواق رؤوس الأموال إلى خلق ثروات، بل إلى نهب الموجودات. كان ذلك الأمر منطقياً تماماً. فالأوليغارشي الذي نجح لتوه في استغلال نفوذه السياسي للاستيلاء على أملاكٍ عامة يبلغ ثمنها المليارات مقابل مبالغ زهيدة سوف يرغب بطبيعة الحال في أن يخرج الأموال من البلاد. ما الذي سيحصل إن احتفظ بها في روسيا؟ سوف يستثمرها في بلدٍ يعاني من ركودٍ عميق ويجازف ليس في أن يجني منها أرباحاً قليلةً وحسب، بل أيضاً في أن تصادرها الحكومة التالية التي سوف تشتكي – وتكون محقةً فعلاً – من «عدم شرعية» الخصخصة. إنّ أي شخص يتمتع بالمهارة الكافية كي يربح في يانصيب الخصخصة العجيب هو ماهرٌ بما يكفي كي يوظف أمواله في البورصة الأمريكية التي تعيش ازدهاراً كبيراً، أو كي يودعها بأمانٍ في حسابات الفراديس الضريبية السرية. لم تكن هنالك أدنى فرصةٍ كي تجري الأمور على نحوٍ مخالف، وغادرت مليارات الدولارات البلاد بطبيعة الحال» (المصدر نفسه/١٩٣).

لقد أثقل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كاهل روسيا بالديون، وجرى اختلاس قسم كبيرٍ من الأموال المقرضة فعاد إلى الغرب. أثرى المصرفيون الغربيون والحكام الروس، في حين توجّب على المواطنين الروس الذين أصبحوا يعانون الفقر دفع الفاتورة. «حين ضربت الأزمة، استلم صندوق النقد الدولي أعنة قيادة العمليات وطلب من البنك الدولي المساهمة في الإنقاذ. بلغ مجموع تكاليف الخطة ٢٢,٦ مليار دولار، قدّم منها صندوق النقد الدولي ١١,٢ ملياراً وكان من المفترض أن يقدّم البنك الدولي ستة مليارات؛ أما الباقي، فتسدده الحكومة اليابانية.

«في البنك الدولي، كان السجال الداخلي حامياً. كان الكثيرون منا قد اعترضوا على قضية منح القروض لروسيا. (...) لكن على الرغم من المعارضة القوية في هيئة أركان البنك الدولي، كان هذا الأخير يخضع لضغطٍ سياسيٍّ هائل وجهته إدارة كلينتون التي كانت تريد بأي شكلٍ إقراض روسيا. (...) أما في صندوق النقد الدولي، فلنشر إلى أنّه أظهر عدم مبالاته بالفساد وبالمخاطر التي يمكن أن تنتج عنه بالنسبة لاستخدام أموال القرض. (...) حين وُضع صندوق النقد الدولي في مواجهة الحقيقة – عادت المليارات التي منحها (أقرضها) لروسيا للظهور في حساباتٍ مصرفيةٍ قبرصيةٍ وسويسرية بعد بضعة أيام فقط من منح القرض ـ، ادعى

أنّها ليست دولاراته. (...) لقد فاقم صندوق النقد الدولي ثقل الديون على كاهل المواطنين الروس عبر إقراضه لروسيا من أجل قضيةٍ خاسرة. ما الذي حصلوا عليه حقاً بفضل ذلك القرض؟ لا شيء. من الذي سيدفع ثمن هذه الغلطة؟ ليس كبار موظفي الصندوق الذين وافقوا على منح القرض، ولا الولايات المتّحدة التي ضغطت لمنحه، ولا المصرفيون الغربيون والأوليغارشيون الذين استفادوا منه، بل دافع الضرائب الروسي.» (المصدر نفسه/١٩٨ - ٢٠١).

«لقد تدخلت الخزينة وصندوق النقد الدولي في الحياة السياسية الروسية. فبانحياز الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي بهذه الصرامة لأولئك الذين كانوا يقودون البلد حين خلقت عملية الخصخصة الفاسدة تلك تفاوتاً هائلاً، شاركوا على نحوٍ لا يمكن إنكاره في سياساتٍ أقل ما يقال عنها أنّها دعمت مصالح الأثرياء على حساب المواطن الروسي المتوسط.» (٢٢٦). يضيف ستيغلتز أنّ إدارة البنك الدولي منعته من لقاء المفتش العام في الدوما الذي زار واشنطن ليفضح مدى الفساد. «في البنك الدولي، وجهت إلي الأوامر بعدم لقائه: كانوا يخشون أن تقنعنا أقواله.» (٢٢٦).

الدين الشائن لروسيا وبلدانٍ أخرى من الكتلة السوفييتية سابقاً

لم تجر مناقشة ملف الدين الروسي، ولا ملف الدول الأخرى التي نتجت عن تفكك الكتلة السوفييتية سابقاً، كما ينبغي على المسرح الدولي، بما في ذلك داخل الحكومات التقدمية في البلدان المعنية. مع أنّ الدين الذي اقترضته روسيا في الظروف الموصوفة أعلاه يدخل دونما شكٍ في فئة الديون الشائنة، إذ لم يبرم ذلك الدين بهدف إقامة سياساتٍ تحترم مصالح المواطنين، بل على العكس. من جانبٍ آخر، جرى اختلاس جزءٍ كبيرٍ من القروض بعلم الدائنين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء نادي باريس، الدائنين الخاصين) الذين كانوا مطلعين على الممارسات غير القانونية، لا بل الإجرامية، التي كان المقترضون يقومون بها. وإذا تزود المواطنون الروس مستقبلاً بنظام جديد، فسيكون من حقهم رفض دفع الدين الشائن المبرم بهدف تمويل المرحلة الانتقالية، كما سيكون من حقهم رفض دفع الدين الموروث عن النظام البيروقراطي الدكتاتوري القديم. وربما يكون ما قلناه للتو صالحاً للدول الأخرى في الكتلة السوفييتية سابقاً.

الطغمة الروسية تستفيد من رأيٍ محابٍ من جانب الصحافة الغربية

حين هاجمت العدالة الروسية في العام ٢٠٠٣ الطغمة، تمثّل رد فعل الصحافة الكبيرة الغربية (وكذلك الحكومات الغربية، لكن بتحفظٍ أكبر) في مطالبةٍ بالرأفة بها. ليس لأنّ وسائل الإعلام تلك اعتبرتها بريئة، على الإطلاق، فمواصلة

الخصخصة هي التي وضعت في الميزان. اعتبرت تلك الصحافة أنّ التشكيك في هذه الأخيرة سيكون بالغ الخطر، حتى ولو اعترفت لوموند بأنّ: «٧٧ بالمائة من الروس يؤيدون مراجعة عمليات الخصخصة وفق استطلاع للرأي أجراه معهد رومير» (٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣). وكتبت ماري بيير سوبتيل، مراسلة الصحيفة في موسكو، عدة مقالاتٍ تنتقد هجوم العدالة الروسية («التي تفتح الباب أمام مراجعةٍ لعمليات الخصخصة»، لوموند، ٢٧ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣) على الطغمة حتى إذا اعترفت بأنّها راكمت ثروتها بفضل الاحتيال على نطاقٍ واسع. وقالت عن الأوليغارشي الرئيسي المستهدف، ميخائيل خودوركوفسكي (ولد في العام ١٩٦٣)، زعيم يوكوس[٥]، بأنّه «ليس بالتأكيد ملاكاً. لقد بنيت ثروته – الأكبر في روسيا والتي قدرتها مجلة فورتشن بمبلغ ٧٫٢ مليار دولار – في منتصف التسعينات، حين استولى أكثر الروس طموحاً وأقلهم ضميراً على ممتلكات الدولة مقابل مبالغ زهيدةٍ لدى خصخصتها» (المصدر نفسه). لكنّ الصحافية وضعت في الوقت نفسه قائمةً بالمبادرات الإيجابية لبارون النهب الجديد هذا، ومن بينها إنشاء مؤسسةٍ خيريةٍ دولية تضم بين مديريها هنري كيسنجر. وفق تحقيقٍ أجرته صحيفة لوموند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، فإنّ الغالبية العظمى من ممتلكات ميخائيل خودوركوفسكي (ومن بينها يوكوس) مسجلة باسم شركاتٍ في جبل طارق وفي الجزر الإنكليزية النورمندية (لوموند، ٢ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣).

يستحق أوليغارشيٌّ آخر أن يذكر، وهو رومان أبراموفيتش (ولد في العام ١٩٦٦)، الذي عانى هو أيضاً من مشكلاتٍ مع العدالة الروسية في العام ٢٠٠٣. وهو رئيس إمبراطوريةٍ تتضمن، ضمن ما تتضمن، شركة سيبنفت النفطية وشركة روسال المنتجة للألمنيوم، وشركة ICN روسيا الصيدلانية. في العام ٢٠٠٣، اشترى نادي كرة القدم البريطاني المرموق تشيلسي. يقع مقرّ الشركة القابضة التي سمحت له بأن يكون مالكاً لهذه الإمبراطورية في لندن. وفق الفايننشال تايمز، كان يحاول في العام ٢٠٠٣ بيع معظم موجوداته في روسيا كي يوظف رأس المال في مكانٍ آمن... كتبت الصحيفة في مقالتها الافتتاحية أنّ روسيا تقف مرةً أخرى على مفترقٍ طرق: فإما تعزز الرأسمالية بالعفو عن الأوليغارشيين الذي ارتكبوا جرائم اقتصادية، مما يتضمن قبول تفاوتٍ عميق، أو القيام بثورة. واقترح كاتب الافتتاحية تبني الخيار الأول.

«في جذر المشكلة، نجد انزلاقات عملية الخصخصة في روسيا. فبفعل الفوضى – والظلم العميق – اللذين سادا على تقاسم الغنيمة، سيكون في حوزة القادة الروس على الدوام سلاحٌ موجهٌ إلى الرأسماليين المقيمين في البلاد. ليس هنالك في نهاية

المطاف إلا طريقتان للخروج من هذا المأزق: إما منح عفوٍ رسمي، على الأقل عن الجرائم الاقتصادية التي قام بها الأوليغارشيون، وإما الاستيلاء على أملاكهم، أي إما قبول التفاوتات الصارخة، وإما بدء ثورةٍ جديدة. إنّ أياً من الخيارين ليس مرضياً، لكن بما أنّ الروس جربوا الثاني في العام ١٩١٧، فربما يقدّرون أنّ الأكثر حصافةً هو التأقلم هذه المرة مع نظام طغمةٍ ممقوت» (الفاينانشال تايمز، ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٣).

يناصر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخزينة الولايات المتّحدة والدائنون الخاصون تماماً الخيار الذي اقترحته الصحيفة المذكورة وشخصياتٌ مرموقةٌ أخرى في الصحافة الدولية، فالعفو يخصهم بوصفهم شركاء ومستفيدين. أما الشركات عابرة القومية من الثالوث، وعلى رأسها شركات الولايات المتّحدة، فهي مرشحةٌ للحصول على جزءٍ كبير من يوكوس وسيبنفت وغيرها من الشركات. لقد أُعلنت عروضٌ محددةٌ علناً في العام ٢٠٠٣، وردّت الطغمة التي تمتلك يوكوس وسيبنفت على الاقتراحات على نحوٍ شديد الإيجابية، فهي تريد الحصول على الأموال السائلة كي توظفها خارج روسيا. أخيراً، تحضّر خزينة الولايات المتّحدة[٦] وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتشاور مع إدارة منظمة التجارة العالمية لانضمام روسيا لتلك المؤسسة. ينبغي فهم لهجة ومحتوى خطاب آن كروغر في سانت بطرسبورغ في ١٨ تموز/يوليو وفق هذا المنظور.

المرحلة الثانية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يرميان خيارهما على تيمور الشرقية[٧]، الدولة التي ولدت رسمياً في أيار/مايو ٢٠٠٢

حصلت تيمور الشرقية، التي تعد اليوم ٨٠٠ ألف نسمة وتبعد ٥٠٠ كيلومتر عن الشواطئ الأسترالية، على الاستقلال في أيار/مايو ٢٠٠٢ بعد عدة عقودٍ من النضال التحرري. يعيش خمسا التيموريين بأقل من ٥٥ سنت في اليوم، وثلاثة أرباع السكان ليس لديهم كهرباء، ونصفهم لا تتوفر لهم مياه الشرب. كانت تيمور الشرقية مستعمرةً برتغالية حتى العام ١٩٧٥، ثم ألحقها الدكتاتور سوهارتو بإندونيسيا. عرف النضال التحرري ذرواتٍ في السبعينات بعد سقوط النظام البرتغالي (كان من أبرز نتائج ثورة القرنفل في العام ١٩٧٤ في البرتغال استقلال المستعمرات البرتغالية: غينيا بيساو والرأس الأخضر وأنغولا وموزمبيق وتيمور الشرقية...) وفي العام ١٩٩٨ – ١٩٩٩، بعد إطاحة الشعب الإندونيسي بسوهارتو. اليوم، تتمتع حركة التحرير الرئيسية، وهي حركة فريتيلين التي لجأت إلى النضال المسلح لنحو ثلاثين عاماً، بأغلبيةٍ مريحةٍ في البرلمان. رئيس الجمهورية زانانا غوسماو شخصيةٌ تاريخيةٌ من شخصيات الحركة. لقد دفع التيموريون حياة أكثر من مائة ألف مواطن ثمناً للنضال

التحرري بعد سقوط سوهارتو. وابتداءً من العام ١٩٩٩، أجري استفتاءٌ عام اختار فيه الشعب الاستقلال بأغلبيةٍ ساحقة، ووضعت البلاد تحت إدارة الأمم المتحدة.

اقتصاد البلد فقيرٌ جداً، قليل التنوع، لا صناعة فيه. يتمثل النشاط الرئيسي بالزراعة (أكثر من ٧٥ بالمائة من السكان ريفيون). وعدا البن المكرس للتصدير، يتوجه الإنتاج الزراعي الأساسي لتلبية حاجة الطلب الداخلي، وهو أمرٌ يشكلّ في رأيي ميزةً. يتمثّل تحدي أية سياسةٍ اقتصاديةٍ موجهةٍ لتحسين شروط حياة السكان في أن يؤخذ بالحسبان واقع هذه الزراعة المحلية. لكنّ النفط والغاز سيكونان حاسمين بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية، إذ توجد في عرض البحر، في المكان الذي تتقاطع فيه المياه الإقليمية الأسترالية والتيمورية، احتياطياتٌ كبيرةٌ من النفط والغاز. لقد نجحت مصالح ماليةٌ واقتصاديةٌ أستراليةٌ كبيرة في الحصول على أكبر حصةٍ من الكعكة أثناء دكتاتورية سوهارتو. وحين أصبحت تيمور الشرقية مستقلةً وأرادت إعادة التفاوض حول الاتفاقات للحصول على الحصة التي تعود لها قانوناً، رفضت أستراليا ذلك. فكرت السلطات التيمورية في اللجوء لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، لكنها تخلت عن ذلك في نهاية الأمر تحت ضغط التهديدات بالتدابير الثأرية الاقتصادية من جانب أستراليا. هنالك احتمالٌ كبير في أن تخضع تيمور الشرقية لمصير بلدانٍ مثل أنغولا أو الكونغو برازافيل، إذ ستسيطر على استثمار حقول النفط والغاز بضع شركاتٍ نفطية عابرة للقومية. وإن لم تحترس السلطات، فيمكن أن تؤدي سعادة الشركات النفطية والأقلية الغنية من التيموريين إلى تعاسة البلد وسكانه.

حكومةٌ تتمنى عدم إخضاع البلاد للديون

ولدت الدولة الجديدة دون ديون واتخذت الحكومة قراراً حكيماً برفض الاقتراض. لكن إلى متى ستصمد أمام إغراءات المقرضين؟ إنها لا تقبل من المجتمع الدولي سوى الهبات لإعادة بناء البلاد. اضطر البنك الدولي الذي جاء وبيده خطةٌ للإقراض إلى تبني استراتيجيةٍ جديدةٍ للتوصل إلى إقناع السلطات بتطبيق توافق واشنطن، ونجح في فرض نفسه بوصفه المؤسسة التي تنسّق معظم الهبات القادمة من المجتمع الدولي. وهو يستفيد من وظيفته كوسيطٍ لنيل موافقة السلطات الجديدة على تطبيق سياسات نيوليبرالية: التخلي عن الحواجز الجمركية (على حساب المزارعين المحليين، ولاسيما في إنتاج الأرز)، وفرض سياسة استعادة التكاليف (رسومٌ مرتفعة في التعليم الثانوي والجامعي، خدماتٌ صحية مدفوعة)، خصخصة إدارة قطاع الكهرباء ووضع عداداتٍ كهربائيةٍ مسبقة الدفع...

ينبغي أن نضيف ظاهرةً أخرى شديدة الخطورة. فوحده جزءٌ صغير من كل هبة (بين ١٠ و٢٠ بالمائة فقط) يصل حقاً للاقتصاد المحلي. أما القسم الأعظم المتبقي، فينفق خارج البلاد، إما على شكل رواتب للخبراء الأجانب، أو لدفع ثمن مشترياتٍ وخدماتٍ من الأسواق الدولية. لقد نجح البنك الدولي في فرض اللجوء لمستشارين دوليين (يأتي بعضهم مباشرةً من البنك الدولي) تمثل رواتبهم ١٥ إلى ٣٠ بالمائة من الهبات، كما يقتطع البنك الدولي لنفسه ٢ بالمائة من كل هبةٍ يديرها. والتفاوت في الأجور ملفتٌ على نحوٍ خاص، إذ يتلقى الخبير الدولي ٥٠٠ دولار يومياً (ينبغي أن تضاف إليها نفقات إقامته في البلاد بالكامل)، في حين يتلقى العامل التيموري المتوسط ٣ إلى ٥ دولار يومياً. أما ممثلة البنك الدولي، فتكسب وحدها ١٥ ألف دولار شهرياً. يعارض زميلها من صندوق النقد الدولي، الذي يكسب مبلغاً مماثلاً، بفعاليةٍ تبني البرلمان لقانونٍ يعين الحد الأدنى للأجور، ولم يتردد في أن يكتب أنّ أجراً قدره ٣ إلى ٥ دولارات يومياً مرتفعٌ جداً.

في الحلقات الدراسية التي شاركتُ فيها، قارنتُ بين موقف البنك الدولي وبين موقف كريستوف كولومبوس وغيره من المكتشفين الذين كانوا يبدأون بمنح الهدايا قبل استقرارهم في أرضٍ ما. في أول مرةٍ أجريت فيها تلك المقارنة، اعتقدت بأنّها سوف تثير احتجاجاتٍ بين الحضور، لكنّ شيئاً من ذلك لم يحدث. ففي تيمور الشرقية، يشعر العديد من المخلصين المنخرطين في إعادة بناء البلاد بالقلق من نفوذ البنك الدولي، ولديهم انطباعٌ بأنّ حكومتهم نفسها بدأت بالانسياق أمام تأثير العقيدة النيوليبرالية ويتساءلون عن الطريقة المناسبة لتصويب الوجهة.

المرحلة الثالثة: مجاعة في ملاوي: مسؤوليات صندوق النقد الدولي

تكشف الرسالة الإخبارية لشبكة: خمسون عاماً تكفي، بتاريخ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ عدم كفاءة صندوق النقد الدولي ومسؤوليته عن موت آلاف الأشخاص في ملاوي.

منذ العام ١٩٩٨، دخلت ملاوي، ١١ مليون نسمة[٨]، في قائمة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية. لكن بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، جرى تعليق برنامج تخفيض الديون لأسبابٍ تتعلق بالعلاقات المالية وتأخيرٍ في برامج الخصخصة ومشكلات فسادٍ وأداءٍ اقتصاديٍ ضعيف.

مثل بقية البلدان الخاضعة لإملاءات مؤسسات بريتون وودز، أُكرهت ملاوي على تطبيق برنامج خصخصةٍ شديد السرعة والاتساع. كانت النقطة الأساسية لهذا البرنامج خصخصة وكالتي مساعدة الإنتاج الزراعي والتحكم به (كانت إحداهما تدير الاحتياطيات الغذائية للبلد، وتدير الأخرى تسويقها وتوزيعها).

ترافق بدء الخصخصة، وفق أكثر «تقاليد» التكييف الهيكلي نقاءً، مع تخفيض أو إلغاء المساعدات المقدمة لصغار المزارعين كالتوصل للقروض وتأمين المواد المخصبة والبذور، وتوقيف دعم الأغذية الأساسية المقدم للمستهلكين وإلغاء إجراءاتٍ أخرى لتثبيت الأسعار.

ينبغي أن نضيف لمسؤولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مسؤولية المستفيد الثالث، أي منظمة التجارة العالمية. وبالفعل، ساهم تحرير تجارة المنتجات الزراعية والإغراق الناتج عن المساعدات التي تقدمها بلدان الشمال للصادرات في المجاعة التي ضربت إفريقيا الاستوائية، وملاوي خصوصاً.

ظهرت أولى علامات المجاعة في المناطق الريفية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وفي حين أنّ جفاف العام ١٩٩١ ١٩٩٢ لم يؤد إلى مجاعة، فقد أدت خيارات السياسة الاقتصادية التي فرضها عقدٌ من برامج التكييف الهيكلي إلى نقصٍ غذائي كارثي في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

إليكم سلسلةً من التدابير التي دفعت ملاوي إلى الأزمة.

طالب صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ملاوي بإلحاح بخصخصة إدارة مخزوناتها من الحبوب وبالعمل على أساس مبدأ استعادة التكاليف. في العام ١٩٩٩، جرت خصخصة الوكالة الوطنية للمخزونات الزراعية جزئياً، لكن لم تر الحكومة ولا الدائنون الدوليون ضرورةً لتقديم رأسمالٍ لها كي تنطلق. وبالتالي، اضطرت الوكالة لإبرام عدة قروض مع المصارف الخاصة والحكومية، وظهر فيما بعد أنّ الأمر أشبه بالانتحار، لأنّ سعر فائدة بعض القروض التجارية بلغ ٥٦ بالمائة سنوياً.

لاستعادة الأموال السائلة، دفع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حينذاك الوكالة لبيع جزءٍ من مخزوناتها في وقتٍ كانت فيه أسعار الذرة شديدة الانخفاض، مما أدى إلى خساراتٍ كبيرة. واستخدمت الأموال السائلة على نحوٍ أساسي في تسديد القروض التجارية. عندما ظهرت أولى علامات الفاقة الغذائية، بحثت الحكومة عن مساعدةٍ غذائية في الغرب، وحين لم تأت، رأت نفسها مرغمةً على اقتراض ٣٠ مليون دولار من الأسواق الدولية لتمويل شراء ١٣٠ ألف طن من الذرة، في وقتٍ عاودت الأسعار فيه الارتفاع.

جاءت طلقة الرحمة من المؤسسات الدولية، التي شكّت في فساد إدارة الوكالة الوطنية للمخزونات الزراعية، فعلّقت المساعدة المقدمة للحكومة. وكانت حصيلة بعثة صندوق النقد الدولي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ رفضها لمنح قرضٍ بمقدار ٤٧

مليون دولار وتعليق تخفيض الديون المبرمج في إطار مبادرة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية.

حينذاك، قامت الولايات المتّحدة، مستفيدةً من الإلحاح الناتج عن المجاعة وفي إطار الانفتاح التجاري الذي فرضته منظمة التجارة العالمية، بإغراق ملاوي بأطنانٍ من الذرة المعدلة وراثياً، وهو أمرٌ كانت ملاوي سترفضه في ظروفٍ أقل مأساوية. وبالفعل، فهي تخشى، مثلها في ذلك مثل بلدان أخرى، من مخاطر البذور المعدلة وراثياً على الصحة وعلى التنوع الحيوي، لكنها تخشى علاوةً على ذلك توقّف صادراتها المستقبلية نحو أوروبا (إذا أبقت هذه الأخيرة على تقييداتها في ما يخص المنتجات المعدلة وراثياً) بسبب وجود البذور المعدلة وراثياً في إنتاجها.

خلص التقرير النهائي المذكور أعلاه إلى أنّ «القطاع شبه الرسمي سيواصل تمثيل خطرٍ على حسن تنفيذ القرارات المتعلقة بالميزانية في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣». على الرغم من الأزمة، واصل صندوق النقد الدولي اعتبار الوكالة الوطنية للمخزونات الغذائية استنزافاً للميزانية، ينبغي تقليص نفقاتها لتحرير هوامش كافية لخدمة الديون. وأغفل التقرير أن يذكر بأنّ تلك الوكالة قد نجحت قبل نظام الخصخصات أثناء جفاف العام ١٩٩١-١٩٩٢في توزيع المخزونات الاحتياطية بأسعارٍ مقبولةٍ في كلّ البلاد، حتى في أبعد المخازن الريفية. كانت تلك القدرة قد اختفت تماماً في العام ٢٠٠٢.

قبل الإصلاحات، كانت سوق الذرة محصورةً بشركةٍ حكومية، هي شركة التجارة والتنمية الريفية. وقد رُفع هذا الاحتكار. في المستقبل، لن تعود الشركة قادرةً على الاقتراض لتنفيذ إجراءات تدخلها في الأسعار أو العجز بضمانة الدولة. وعلى الرغم من أنّ المهتمين بشراء النشاطات غير الريعية في المناطق البعيدة من البلاد قليلون، فإنّ مديري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أوصيا بشدة بالحفاظ على هدف خصخصتها الكاملة مع نهاية العام ٢٠٠٢.

أليس توزيع صندوق النقد الدولي الذي يعلن انعدام خبرته في سياسة الأمن الغذائي لـ«نصائح وآراء» في مجالٍ يمسّ ذلك الأمن على نحوٍ مباشر أمراً يثير الدهشة؟

ما هو معنى متابعة تحقيق أهدافٍ تتعلق بالاقتصاد الكلي مثل حصر التنمية بالقطاع الخاص، ومواصلة صرامةٍ دوغمائيةٍ في الميزانية وهدف زيادة الصادرات إذا كان تأثير هذه الأهداف على قدرة اقتصادٍ ما على ضمان أمنه الغذائي ضعيفاً؟

المرحلة الرابعة. بوليفيا: نضال الشعب من أجل ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية

منذ العام ٢٠٠٠، تحرك الشعب البوليفي (نحو ١٠ ملايين نسمة) مرتين دفاعاً عن الممتلكات العامة. في شباط/فبراير من ذلك العام، اقتصر التحرك على منطقة كوشابمبا وطال الحفاظ على الملكية العامة للمياه. وفي أيلول/سبتمبر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، ثار جزءٌ كبير من الشعب على بيع قسم كبير من احتياطيات الغاز الطبيعي لاحتكارٍ عابرٍ للقومية. على نحوٍ ما، يقدم الشعب البوليفي، الذي غالبيته من الهنود، مثالاً لباقي الإنسانية، وذلك بوضع حد لنقل الموارد الطبيعية والخيرات العامة إلى القطاع الخاص. هذا البعد لنضال البوليفيين يخص مباشرةً وفي آنٍ معاً سكان المركز وسكان المحيط، الذين يتأثرون جميعاً بمحدلة الخصخصة التي يدفعها على نحوٍ خاص الثلاثي: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. يضاف إلى ذلك بالنسبة لسكان المحيط رهانٌ إضافي: إيقاف نهب مواردهم الطبيعية واستنزافها على يد شركات المركز عابرة القومية التي تستفيد من تواطؤ الحكام والطبقات المسيطرة المحلية.

تعتبر بوليفيا أفقر بلدان أمريكا اللاتينية، إذ بلغ الدخل السنوي للفرد فيها ٨٨٢ دولار في العام ٢٠٠٢، وثلث السكان، أي نحو ٢,٧ مليون نسمة، يعيشون بمائتي دولار سنوياً. كان تناقص دخل الفرد منهجياً ومستمراً في السنوات الأربع الأخيرة، وفق المعهد القومي للإحصاء. والحال أنّ هذا التناقص في الدخل قد أثّر على نحوٍ أكثر مأساويةً على الفقراء والقطاعات الهشة.

بوليفيا هي أحد البلدان الأمريكية اللاتينية الأربعة التي تنتمي إلى البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية. وتعتبر منظمات بريتون وودز ذلك البلد نموذجاً من حيث استشارة المجتمع المدني، سواءٌ من قبل الحكومة أم من قبلها هي. من جانبها، تعتبر حكومة الولايات المتّحدة بوليفيا – حتى اللحظة التي تكتب فيها هذه السطور(٩) حليفاً مخلصاً لها. فهي تسمح للعسكريين الأمريكيين بأن يذرعوا أراضيها ونفذت برنامجاً واسعاً لتدمير حقول زراعة الكوكا، النبات التقليدي للسكان الأصليين. أخيراً، يمكن لمنظمة التجارة العالمية أيضاً أن تشعر بالرضى، فقد خفضت بوليفيا جذرياً تعريفاتها الجمركية وسلّمت منتجيها المحليين لمنافسة شركات الشمال عابرة القومية.

إنّ قصة النجاح من وجهة نظر واشنطن هي مأساة السكان، وبدأت في العام ١٩٨٥، حين فازت الرجعية (مناصرو الدكتاتور السابق هوغو بانزير ومناصرو باز إستنسورو) في الانتخابات وفرضت على البلاد خطة تكييفٍ هيكلي شديدة القسوة.(١٠) في السنوات الخمس عشرة التالية، مست موجة الخصخصات الغالبية

العظمى من القطاعات: المشتقات النفطية والغاز الطبيعي والسكك الحديدية والاتصالات والنقل الجوي والنظام التقاعدي والكهرباء والمناجم والغابات...

في العام ٢٠٠٠، معركة المياه

في العام ١٩٩٩، اقترحت الحكومة بالنسبة لمنطقة كوشابامبا عقد تنازلٍ لاتحاد أغواس توناري الاحتكاري الدولي. تتضمن بنود هذا العقد الأساسية ما يلي: تحديد سعر المياه بالدولار وتكييفه مع تضخم الأسعار في الولايات المتّحدة؛ نقل ملكية جميع أنظمة مياه الشرب (التي أقامها أساساً السكان والتعاونيات المحلية، الخ) إلى الاتحاد دون مقابل؛ على الرغم من الحد الأقصى لزيادة الأسعار المحدد في العقد بنسبة ٣٥ بالمائة، ارتفعت الأسعار منذ البداية بنسبة ٤٠٠ بالمائة دون أي تحسين في الخدمات المقدمة. أصبح الماء سلعةً ولم يعد من الخيرات العامة. انطلق الشعب في كوشابامبا: تشكيل تحالف، مسيرات سلمية، مفاوضات، توسطات، استفتاء شعبي، سد الطرقات... رضخت الحكومة تحت تأثير الضغط، وجرى الوصول إلى الأهداف الرئيسية للتحالف.

ومثلما تفسر كارمن جولييتا بريدو مونتانيو، عضوة ذلك التحالف، استند هذا النضال المثالي إلى واقع أنّ «المنظمات الريفية تستثمر موارد المياه بوصفها مشاعاً تقدمه «أمّنا الطبيعة». وهي تعتبر المياه معادلاً للحياة، ولا يمكن اعتبارها سلعة، على عكس ما يدّعي حكام بوليفيا، في خضوعٍ تام لـ«توصيات» البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ يشترط هذا الأخيران مسبقًاً تقديم الدعم الاقتصادي لمشاريع مياه الشرب ومعالجتها الأساسية بتسليعها وخصخصتها عن طريق قوانين وعقودٍ رفضها مواطنو كوشابامبا بالإجماع» (فيا كامبسينا، بديل فلاحي، ٢٠٠٢/١٥٤).

يوجز راؤول زيبيشي تطور الحركات الاجتماعية: «لقد عدّلت الانفجارات الاجتماعية التي جرت في العام ٢٠٠٠ على نحوٍ عميق الخريطة السياسية الاجتماعية للبلاد. ظهرت الحركة الفلاحية بوصفها القوة الاجتماعية الأساسية، تنتظم حول فدرالية مزارعي الكوكا في شاباريه (بإدارة النائب إيفو مورالس) والكونفدرالية النقابية الاتحادية للعمال الفلاحين في بوليفيا (CSUTCB)، بإدارة فيليبيه كويسبيه. وكانت المنظمات الفلاحية نفسها قد شهدت تغيرات عميقة. تأسست الـCSUTCB في العام ١٩٧٩ على شاكلة نقابة عمال بوليفيا وبمساندتها، وعرّفت نفسها بوصفها منظمةً فلاحية. بعد عقدين، وبعد استخلاص نتائج التغيرات الموضوعية التي عاشتها الأغلبية الاجتماعية في البلاد، أصبحت تعرّف نفسها بوصفها «منظمةً من السكان الأصليين تضم جميع الشعوب والأمم وبوليفيي الأصل». لقد انتقلت من الخطاب الطبقي، الذي لم تتخل عنه أبداً، إلى

خطابٍ تاريخي وإثني، يؤكد على المطالب بالأراضي والأقاليم، مما يتضمن إدارةً تشاركيةً للموارد الطبيعية. يعدّ هذا التطور انعكاساً لخسارة مركزية الطبقة العاملة بفعل انتهاج سياساتٍ نيوليبرالية بدءاً من منتصف الثمانينات. غير أنّ هذه الحركة قد توصلت إلى ربط قطاعات واسعة من السكان البوليفيين ببعضها، وخاصةً في الألتيبلانو. وهكذا، برز موضوعٌ اجتماعي جديد، متباينٌ ومتنوع، لكنه يتمحور حول الهوية الأيمارية (تركيبةٌ للهوية الوطنية الجديدة، تتبدى في استخدام علم بألوان قوس قزح يدعى باللغة الأيمارية ويفالا) ويتجذر في عدة مناطق، مثل الألتوَ والجماعات الأصلية. وقد سمحت انتخابات حزيران/يونيو ٢٠٠٢ لهذه الهوية الجديدة أن تحوز على تمثيلٍ هام في هيئات الدولة. وحصلت الجبهتان الانتخابيتان اللتان تقدمتا للانتخابات (حركة الاشتراكية بزعامة مورالس وباشاكوتيك كويسبيه) على ربع الأصوات وكادتا تنازعان على الرئاسة مرشح سفارة الولايات المتّحدة، سانشيز دي لوزادا» (مقتطف من مقال بعنوان: «بوليفيا على مفترق طرق»، ALAI America Latina en Movimiento، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣).

معركة الغاز الطبيعي في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

مثلما كتبت روكسانا بانياكا وآنا ماريا سيفرت وفريدا فيلاريال (Aut'Journal، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، «كي نفهم الرهانات حول تصدير الغاز الطبيعي في بوليفيا، من الضروري ذكر بضع وقائع بارزة في السنوات الأخيرة. ينبغي العودة إلى العام ١٩٨٥، حين طُبّق برنامج التكييف الهيكلي بإدارة صندوق النقد الدولي. هدفت إحدى إجراءات هذا البرنامج إلى تحقيق استقرارٍ نقدي للبلاد ومسّت بشكلٍ خاص شركة النفط العائدة للدولة (YPFB). وهكذا، فرضَ على الشركة تحويل ٧٥ إلى ٨٥ بالمائة من مواردها لخزينة الدولة، مما أدى إلى إضعافها وتباطؤ الاستثمار والإنتاج، وكذلك إلى شلّ بناء شبكات توزيع الغاز داخل البلاد. وقد فاقمت هذه الإجراءات مديونية الشركة واستخدمت ذريعةً للتنديد بـ«سوء إدارة» الشركات الحكومية. بدءاً من العام ١٩٩٠، جرى تقديم الخصخصة أو «الرسملة» كحلٍّ للأزمة: ألغي احتكار YPFB لشتى مراحل تصفية النفط. في العام ١٩٩٦، سمح قانون المشتقات النفطية، بين قوانين أخرى، باللبرلة الكلية لسوقها، وبتقديم الشركات الخاصة لمساهمةٍ ضريبيةٍ منخفضةٍ للغاية للدولة. منذ ذلك الحين، أصبحت الشركات النفطية الأجنبية تسيطر على القسم الأكبر من احتياطات النفط. وكانت شركة بتروبراس (البرازيل) وتوتال وماكسوس (إيبرية – فرنسية) وريبسول (إسبانية) تسيطر على ٨٠ بالمائة من احتياطات الغاز».

لنقل في هذا السياق أنّه يمكن مقارنة المسار الموصوف أعلاه تماماً بما حصل في الفترة نفسها في الأرجنتين لشركة YPF (انظر الفصل السادس عشر).

منذ العام ١٩٩٧، جرى اكتشاف احتياطاتٍ مؤكدة من الغاز الطبيعي في البلاد. وقدّرت شركة غولدبير وماك ناوفتون تلك الاحتياطات في بوليفيا في العام ٢٠٠٣ بمقدار ٥٢ ألف مليار قدم مكعب، أي ثاني أكبر احتياطي في أمريكا الجنوبية وفق الوكالة الدولية للطاقة. وبالفعل، فقد بلغت الاحتياطات المؤكدة في منطقة أمريكا الجنوبية ١٢٣,٧ ألف مليار قدم مكعب، ٤٢ بالمائة منها في بوليفيا، و٢٠,٨ بالمائة في الأرجنتين و١٦,٦ بالمائة في فنزويلا. وبعد تلبية الحاجة الداخلية وعقود التصدير في تلك المنطقة، يبقى ما يكفي للتصدير إلى الخارج. ليس هنالك بالتالي نقصٌ في الغاز، بل تكمن المشكلة في ملكية تلك الاحتياطات، ونقل ذلك المورد وتوزيعه، وكذلك في العوائد التي كانت الحكومة البوليفية ستحصل عليها لو أنها تستطيع التصدير دون وسيط.

وإذا لم تقصّر وسائل الإعلام في ذكر أنّ للتمرد جذوراً تاريخية (كان يفترض أن يصدر الغاز إلى الولايات المتّحدة والمكسيك عبر الأراضي التشيلية؛ والحال أنّ العلاقات بين تشيلي وبوليفيا باردة منذ العام ١٨٧٩، حين ضمّت سانتياغو الشاطئ البوليفي القديم)، فإنّ مصدر الاستياء مختلف، ولا تذكره الصحافة بالدرجة نفسها: رغبة الشعوب الأصلية في استعادة السيطرة على مواردها الأصلية من الشركات عابرة القومية.

كي يكون السعر تنافسياً، أي كي يعتبر مستوى الربح مقبولاً بالنسبة للاتحاد الدولي المكلف بالتصدير (Pacific LNG)، تطالَب الدولة البوليفية بتقليل مطالبها النقدية التي جرى تخفيضها أصلاً كما رأينا بسبب قانون المشتقات النفطية المذكور.

وفق هذا المشروع، تحصل بوليفيا على ٧٠ مليون دولار من العملة الصعبة سنوياً مقابل ١٣٠٠ مليون للاتحاد المصدر. إذن، من أجل كل دولار يُدفع كضريبة في بوليفيا، تربح الشركات النفطية عشرين دولاراً. يدفع البوليفيون سعراً مرتفعاً لأنبوبة الغاز، وفي حين تتوفر في البلاد احتياطياتٌ هائلةٌ من الغاز الطبيعي، يواصل العديد من الفلاحين في الألتيبلانو استخدام روث البقر للتدفئة أو يحرقون الخشب والتبن. ولا يقتصر الأمر على رؤية السكان لمواردهم الطبيعية تنهب على يد الشركات النفطية عابرة القومية، بل إنّ هذه الأخيرة تحقق منها ربحاً فائضاً. والمشكلة، مثلما يشير إيفو موراليس، مؤسس الحركة من أجل الاشتراكية، ليست رفض بيع الغاز، بل بيعه بشروطٍ أخرى لصالح الشعب البوليفي. «لقد خسر البوليفيون السيطرة على

تلك الثروة لصالح الشركات عابرة القومية. لن يقدم لنا مشروع تصدير الغاز الحالي شيئاً. والحال أنّ المشتقات الفحمية هي حياتنا وأملنا وثروتنا. كيف يمكن تعليل ازدياد فقرنا في حين تُنهب أرض أجدادنا وتُصدّر ثرواتنا؟» (Le Courrier، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣).

لقد قمع نظام غونزالو سانشيز دي لوزادا التحرك الشعبي الهائل الذي هزّ البلاد في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بالدم ، وأدى ذلك إلى سقوط أكثر من ١٥٠ قتيلاً. وعوضاً عن الذهول، تحمس السكان وصمدوا أمام إرهاب ا

الحواشي

(١) حاول جوزيف ستيغلتز في كتابه خيبات العولمة، دون أن يقنع أحداً، فصل الأدوار الخاصة بكلٍّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، محابياً في الآن ذاته البنك.

(٢) انظر: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/imfwtof.htm

(٣) www.imf.org/external/np/sec/pr/٢٠٠٣/pr٠٣٦٨.htm

(٤) سوف يقدّم البعض في معارضة هذه المحاجة مثال الصين. تحافظ الصين على حصيلة إيجابية هامة في ميزانها التجاري. وهي تصدّر نحو بلدان الثالوث (بدءاً بالولايات المتحدة) وباقيَ العالم أكثر مما تستورد منها. ولا تمثّل ميديونيتها الخارجية المعتدلة بالمقارنة مع حجم الاقتصاد، إذا قارنّا جميع الأمور، مشكلةً خطيرة لأنّ لديها وفراً هائلاً معظمه بالدولار. الصين واليابان هما نسبياً أكبر الحائزين على سندات الخزينة الأمريكية. باختصار، فالصين دائنةٌ للولايات المتحدة. تعادل الديون الخارجية الحكومية للصين بالإجمال ديونها على الولايات المتحدة على شكل سندات الخزينة. وفق اتحاد المصارف السويسرية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كانت الصين واليابان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية تحوز معاً في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ ما يعادل ٦٩٦ مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية. إنّ مثال الصين لا يناقض محاجة الكاتب، إذ لدى هذا البلد منفذٌ شديد الخصوصية للسوق العالمية. وهو يحافظ على أشكال حمايةٍ صارمة للغاية تجاه السوق العالمية، وحجم سوقه الداخلية كبيرٌ للغاية. يتمثل الخطر بالنسبة للصين في أن توافق سلطاتها على الانحناء أمام متطلبات الثلاثي البنك الدولي / صندوق النقد الدولي / منظمة التجارة العالمية، متخليةً عن السيطرة على حركة رؤوس الأموال، وتجعل عملتها قابلةً للتحويل، وتحرر الاستثمارات من الرقابة وتلغي حواجزها الجمركية. جميع هذه الإجراءات يطالب بها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، ويحذو حذوها في ذلك الثلاثي المذكور. سوف يظهر لنا المستقبل أنّه إذا ارتبط مسار إعادة الرأسمالية الجاري في الصين مع تطبيق توافق واشنطن، فسوف تتخذ التأثيرات السلبية للسياسات النيوليبرالية – التي يمكن رؤيتها منذ الآن – مدىً دراماتيكياً بالنسبة لمعظم السكان.

(٥) يوكوس هي الشركة النفطية الروسية الرئيسية التي أعلنت اندماجها مع سيبنفت، وهي شركةٌ نفطيةٌ روسيةٌ أخرى. يمكن للاندماج أن يجعل من الكيان الجديد رابع أكبر شركة نفط عالمية. وضعت صحافيةٌ أخرى من صحيفة لوموند، هي صوفي شهاب، العنوان الفرعي التاليَ

لمقالتها المؤرخة في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣: «مجموعة يوكوس، إحدى أكثر الشركات نفوذاً وأقلها عتامةً (كذا) على الطريقة الروسية، هدفٌ لهجمات النيابة العامة التي تتهمها بالسرقة والقتل والتهرب الضريبي. فلاديمير بوتين يلعب على الحبل الشعبوي أمام رأيٍ عام يطالب بمراجعة الخصخصات.»

(٦) حول موقف الخزينة الأمريكية في مجال التجارة الدولية، يذكر جوزيف ستيغلتز طرفةً لاذعة تعود للفترة التي كان فيها مستشاراً للرئيس ويليام كلينتون. وهو يدين بول أونيل، الذي كان وزير الخزينة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش. (جرى استبدال جون سنو ببول أونيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢). في العام ١٩٩٤، حين كان مديراً لشركة ALCOA عابرة القومية المنتجة للألمنيوم، أقام مع روسيا احتكاراً لمنتجي الألمنيوم للحد من انخفاض سعر تلك المادة في السوق العالمية (المصدر نفسه/٢٢٩ إلى ٢٣١).

(٧) كُتب الجزء المتعلق بتيمور الشرقية بعد إقامة في الجزيرة. إذ ذهب المؤلف من ١٨ إلى ٢٣ آذار/مارس إلى العاصمة ديلي استجابةً لدعوةٍ من وزارة التخطيط والمالية وكذلك الجامعة الوطنية. وكان بصحبته مسؤولٌ من منظمة فوكس الجنوب التي مقرها بانكوك. كانت المؤسسات الداعية ترغب في الحصول على تأهيل نقدي حول البنك الدولي والسياسات التي يوصي بها، وجرى تقديم تأهيل للكوادر العليا في وزارة التخطيط والمالية وكذلك لطلاب الجامعة وأساتذتها. كما كانت إقامتهما مناسبةً للالتقاء بحركات المواطنين والمنظمات الاجتماعية والممثلة المفوضة مطلقة الصلاحية للبنك الدولي وزميلها من صندوق النقد الدولي.

(٨) أكثر من ١٥ بالمائة من السكان مصابون بفيروس الإيدز ويتوقع خسارة ١٧ عاماً من معدل الأعمار في العام ٢٠١٠.

(٩) كُتبت هذه الفقرة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بعد يومين من استقالة الرئيس غونزالز دي لوزادا وهربه بالحوامة إلى ميامي.

(١٠) كان جيفري ساكس مستشاراً آنها للحكومة، وأصبح بعد اثني عشر عاماً من ذلك ينتقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشدة. غير أنّه واصل دفاعه في العام ٢٠٠٣ عن البرنامج الذي جرى تطبيقه في بوليفيا في العام ١٩٨٥ (فايننشال تايمز، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

الفصل التاسع عشر

أفكارٌ حول البدائل[١]

يقدّم الجزء الأخير من هذا الكتاب اقتراحاتٍ ودروباً بديلةً للنقاش. وهي لا تشكل برنامجاً شاملاً، ويجب عدم النظر إليها بوصفها مقترحاتٍ تُقبل مجتمعةً أو تُرفض، بل هي في أحسن الأحوال مجموعةٌ من الشروط اللازمة وغير الكافية لتخطيط الدرب قدماً. يتوجب أن تكون نقطة البداية في هذا النقاش هي تلبية حقوق الإنسان الأساسية. يمكن تلخيص السؤال الذي حاولنا معالجته على هذا النحو: كيف ننتقل من اقتصاد المديونية إلى تمويل تنميةٍ مستديمةٍ وعادلةٍ اجتماعياً؟[٢]

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّ: «لكلّ إنسانٍ الحق في مستوى معيشةٍ يكفل له ولأسرته الصحة وكرامة العيش، بما فيها الطعام واللباس والمسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية.» وينص أيضاً على أنّ لكلّ إنسانٍ الحق في التعليم والعمل والضمان الاجتماعي (انظر المواد من ٢٢ إلى ٢٦).

أما إعلان الأمم المتحدة لحق التنمية، فينص على ما يلي:

«٣ ـ للدول حقّ وواجب انتهاج سياسات تنميةٍ قوميةٍ ملائمة، تضع نصب أعينها تحسيناً ثابتاً لمعيشة كافة السكان وكل الأفراد، على أساس مشاركتهم الحرة والفاعلة، والتوزيع العادل للمنافع الناتجة عن ذلك» (المصدر: إعلان حق التنمية الذي تبنته الجمعية العامة بقرارها ١٢٨/٤١ للرابع من كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٦،

http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/74.htm

توضّح لجنة الأمم المتحدة للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التزامات المعاهدة الدولية للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي صادقت عليها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو التالي:

«الدولة العضو التي لديها أعدادٌ هائلةٌ من الأفراد المحرومين من الغذاء الأساسي والرعاية الصحية الأولية واللباس والسكن اللائقين أو التعليم الابتدائي هي دولةٌ لم تفِ بالتزاماتها التي نصت عليها المعاهدة».

على الرغم من ذلك، ومن حقيقة أن الثروة العالمية تضاعفت ثماني مرات منذ العام ١٩٦٠، يعيش نصف البشرية في الوقت الحاضر بأقل من دولارين للفرد يومياً، وثلثها لا تصله الكهرباء، وربعها يعيش بأقل من دولار للفرد يومياً، وخمسها لا يتمتع بمياه الشرب النظيفة، وسدسها أمّي. وهنالك بالغٌ من كل سبعة بالغين وطفلٌ من كل ثلاثة أطفال يعاني من سوء التغذية.

شاركت سبع هيئاتٍ تابعة للأمم المتحدة في كتابة وثيقةٍ قدّرت أن ٨٠ مليار دولار سنوياً ولمدة عشرة أعوام تكفي لضمان حصول كل إنسانٍ على سطح الكوكب على التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والغذاء الكافي ومياه الشرب والمجاري الصحية، وللنساء رعاية صحية تتعلق بالولادة وأمراض النساء[٣].

في العام ٢٠٠٣، كان مبلغ ٨٠ مليار دولار أقل بأربع مرات مما دفعته بلدان العالم الثالث سداداً لديونها، وحوالي خمس ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة، وتسعة بالمائة من نفقات العالم العسكرية، وثمانية بالمائة من الإنفاق السنوي على الدعاية والإعلان، ونصف الثروة المتراكمة لأغنى أربعة أشخاص على سطح الكوكب[٤]، و٠,٣ بالمائة من الثروة المشتركة لواحدٍ بالألف من أغنى سكان الأرض[٥]. يمكن تغيير البؤس المعاصر بهذه الثروة.

ولا يتوقع من قوانين السوق والربح أن تشبع الحاجات الضرورية. فهنالك ١,٣ مليار إنسان محرومون من مياه الشرب النظيفة ومليارات لا يحصلون على الأدوية والرعاية الصحية، ولديهم قوةٌ شرائيةٌ محدودةٌ لا تثير اهتمام الأسواق، إذ لا يمكن تحقيق ربحٍ كافٍ[٦].

لا يمكن إلا لسياسات رسمية حازمة ضمان تلبية الحاجات البشرية الأساسية للجميع[٧]، وهذا يوجب وجود أدوات سياسيةٍ وماليةٍ تحت تصرف السلطات العامة للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها. ينبغي أن يكون بوسع الأخيرين أيضاً ممارسة حقهم الكامل في القيام بدورٍ مركزي في الحياة السياسية للدولة. ولتحقيق ذلك، يتوجب تطبيق آلياتٍ قضائيةٍ فعالةٍ وسياساتٍ اقتصادية في إطار ديناميكيةٍ ديموقراطيةٍ تشاركية. الميزانية التشاركية المطبقة في بورتو أليغريه منذ مطلع التسعينات هي مثالٌ يجب تبنيه على نطاقٍ عالمي، يجب أن يلهم سياساتٍ أصيلةً لديموقراطيةٍ جذرية.

يستوجب تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية دعم حركةٍ مواطنيةٍ واجتماعيةٍ قوية، لا يمكن أن تكون إلا مشروعاً ثورياً أصيلاً، لا أقل ولا أكثر. أولاً، يتوجب إيقاف تسديد الدين الذي يستنزف الثروة. ثانياً، يتوجب البحث عن مختلف مصادر التمويل من أجل

تنميةٍ عادلةٍ اجتماعياً ومستديمةٍ بيئياً. أخيراً، يجب إجراء قطيعةٍ مع المنطق القديم المؤدي لحلقة المديونية واختلاس الثروة المحلية ونهبها على أوسع نطاق والاعتماد على الأسواق المالية وقروض المؤسسات المالية الدولية ذات الشروط المرهقة.

أولاً - تحطيم حلقة الدين الجهنمية

يخبرنا أبطال العولمة النيوليبرالية أن على البلدان النامية (بما فيها أوروبا الشرقية) تسديد ديونها الخارجية إن كانت راغبة بالاستفادة من التدفق الثابت للأموال. في الواقع، كان التدفق يجري منذ أزمة الدين في العام ١٩٨٢من المحيط إلى المركز وليس العكس، كما يريد قادة المؤسسات المالية الدولية إقناعنا. وبغرض تقدير التدفقات الحقيقية، كما ظهر في الفصل التاسع، يجب أخذ العوامل التالية في الحسبان: تسديد الدين الخارجي، إخراج المقيمين في بلدان المحيط لرأس المال، إعادة توطين الشركات عابرة القومية لأرباحها بما فيها التحويلات غير المنظورة، لا سيما عن طريق إجراءاتٍ مثل «المبالغة» في حسابات الفواتير أو «بخسها»، استملاك الشركات الخاضعة للخصخصة في المحيط بأسعارٍ متدنية (تفاوت شروط التبادل) «استنزاف العقول»، السلب الوراثي، نهب الموارد الطبيعية وتدمير النظام البيئي، الخ. المانحون ليسوا من يراد لنا أن نعتقد أنهم كذلك. إنّ اعتبار بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وأعضاء لجنة مساعدات التنمية ومؤسسات بريتون وودز من المانحين لهو خطأٌ جسيم.

في العقدين الأخيرين، جرى تحويلٌ شاملٌ للثروة من المحيط إلى المركز وأصبحت الآلية المضافة لتسديد الدين تشكل دعماً قوياً لتلك الفاعلة سابقاً (التجارة غير العادلة ونهب الموارد الطبيعية والبشرية واستنزاف العقول وإعادة توطين أرباح الشركات عابرة القومية لأرباحها، الخ). لقد دفع سكان المحيط لدائنيهم منذ العام ١٩٨٢ ما يعادل أضعاف قيمة مشروع مارشال، مع اقتطاع النخب الرأسمالية المحلية لعمولتها أثناء ذلك (انظر الفصل التاسع).

صار ملحاً تبني وجهة النظر المعاكسة للخطاب الرسمي، يتوجب إلغاء الدين العام الخارجي لبلدان العالم الثالث. يظهر التمحيص أن دين العالم الثالث طفيفٌ مقارنة بالدين التاريخي والاجتماعي والبيئي الذين تدين له به بلدان الشمال الغنية. ففي العام ٢٠٠٢، بلغ دين العالم الثالث (متضمناً بلدان الكتلة الشرقية سابقاً) ما يقارب ٢٤٠٠ مليار دولار (منها حوالي ١٦٠٠ مليار دولار كدينٍ عام)، وهو لا يشكل إلا نسبةً ضئيلةً من الدين العام العالمي البالغ نحو ٦٠ ألف مليارٍ دولار. (يبلغ مجمل دين الولايات المتحدة العام والخاص ٣٠ ألف مليار.) وإذا تم إلغاء الدين العام الخارجي للجنوب من غير تعويض الدائنين، فلن يعانوا إلا من خسارةٍ تافهةٍ تبلغ

بالكاد ٥ بالمائة من محافظهم. من جانبٍ آخر، يمكن استخدام هذه المبالغ لتحسين الرعاية الصحية والتعليم وخلق الوظائف للسكان الذين تحرروا على الأقل من عبء الدين. سيعني لهم ذلك الكثير، إذ تتراوح تسديدات الدين العام الخارجي للجنوب بين ١٩٠ مليار دولار إلى ٢٢٠ مليار دولار سنوياً، أي حوالي ضعفي أو ثلاثة أضعاف المبلغ المطلوب لإشباع الحاجات الأساسية كما عرّفتها الأمم المتحدة.

يدّعي البعض أن إلغاء الدين يؤدي إلى الحرمان من الحصول على رأس المال الدولي. لكن ما من دراسةٍ لتاريخ أزمات الدين تدعم هذا الزعم. فبين نهاية القرن الثامن عشر، حين ألغت الولايات المتحدة دينها المستحق للتاج البريطاني، ونهاية القرن العشرين، بإلغاء جزءٍ من دين بولونيا في العام ١٩٩١(أحد الأمثلة النادرة التي قام فيها الدائنون بجهدٍ تلقائي من الواضح أن مصالح استراتيجيةً كانت حينذاك على المحك)، حدثت إجراءاتٌ عديدةٌ لإلغاء الدين. على سبيل المثال، أوقفت المكسيك تسديد دينها بين العامين ١٩١٤ و١٩٤٦ (ماريشال، ١٩٨١)، وكذلك أعلنت الحكومة البلشفية إلغاء ديون الإمبراطورية القيصرية من جانبٍ واحد في العام ١٩١٨. لم تستتبع أية حالةٍ كارثةٌ ما، مثلما يتوقع الدائنون.

من جانب آخر، لا يوجد نقصٌ في الأمثلة عن بلدانٍ أصبحت ضعيفةً وفقيرةً عبر تسديد ديونها. الأرجنتين مثالٌ واضح، فمنذ نهاية التسعينات أصبحت تدفقات القروض الدولية نحوها سلبية. تسدد البلدان المدينة مجتمعةً كل عام أكثر مما تتلقى على هيئة قروض (سواء أكانت قروضاً مصرفية أم سنداتٍ أم قروضاً ثنائيةً أم قروضاً من البنك الدولي). منذ العام ١٩٩٩، تتلقى المصارف التجارية أموالاً من تسديد الديون كل عام تفوق ما تمنحه من قروض. يصح الأمر نفسه على القروض الثنائية منذ العام ١٩٩٦. أصبحت التدفقات سلبيةً في ما يخص إصدار أوراق الدين منذ العام ٢٠٠٠، وكذلك الأمر بالنسبة لقروض البنك الدولي، بما فيها مساعدات التنمية الرسمية. (البنك الدولي ٢٠٠٣ أ)[٨].

من ناحيةٍ أخرى، لا يعني التهديد بإغلاق صنبور التمويل الخارجي الكثير لمعظم بلدان العالم الثالث التي تعاني من صعوباتٍ جمةٍ في الحصول إليه منذ سنوات. يعلن تقرير اليونديب (١٩٩٩): «لا يوجد اليوم إلا ٢٥ بلداً نامياً بوسعها الوصول إلى الأسواق الخاصة (سندات أو قروض مصرفية تجارية ومحافظ).» لاحظوا أن التقرير يدرج دول أوروبا الشرقية ضمن الـ٢٥ بلداً المذكورة وأن المجموع الكلي للبلدان النامية كما يعرّفها هو ١٨٠ بلداً.

وفقاً للأمم المتحدة، تلقت البلدان التسعة والأربعون الأقل تطوراً في العام ١٩٩٩ والتي يقارب تعداد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة ٠,٥ بالمائة فقط من الاستثمارات

الخارجية المباشرة المتجهة للبلدان النامية. وفي الواقع، انحدرت حصة البلدان النامية من تلك الاستثمارات في السنوات الثلاث الماضية، في حين حصلت البلدان الغنية على ٨٠ بالمائة من تلك التدفقات.

بخصوص حفنةٍ من بلدان العالم الثالث بوسعها الوصول لرأس المال الدولي (تلقت أربعة بلدان: الصين والبرازيل والمكسيك وتايلاند، ما يزيد عن ٥٠ بالمائة من تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة في العام ١٩٩٨)، فإن استملاك الشركات السابقة التي استولت عليها الشركات عابرة القومية التابعة لمعظم البلدان الصناعية يعادل ٨٠ بالمائة من الاستثمارات الخارجية الداخلة. لا يؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل العكس تماماً هو الصحيح. تتضمن هذه الاستملاكات خسارة السيطرة الوطنية على بنية الإنتاج التحتية، ناهيك عن الطبيعة المتقلبة والمضاربية للتدفقات الأخرى لرأس المال (أحد دروس الأزمات المالية في التسعينات).

لا يسبب تقييد هذا النوع من التدفق أي ضررٍ لاقتصادات تلك البلدان. نقترح استبدال هذه التدفقات غير المنتجة، بل حتى الضارة، بمصادر تمويلٍ بديلة (انظر القسم الثاني من هذا الفصل) للحد من التبعية للأسواق المالية ومؤسسات بريتون وودز.

الأسس القانونية لإلغاء الدين

يمكن لعدة حججٍ قانونية أن تجعل إلغاء الدين أمراً مشروعاً، بما فيها مفاهيم «الدين الشائن» و«الظَّرف القاهر» و«حالة الضرورة».

الدين الشائن

تعتبر الديون الرسمية التي تعارض مصالح السكان المحليين غير قانونيةٍ وفقاً لألكسندر ساك (١٩٢٧) واضع هذا المبدأ (انظر تعريف الدين الشائن في القسم الثالث من الفصل السادس عشر – حالة العراق).

كان يتوجب على الأنظمة الشرعية (المعترف بها كحكومات شرعية) التي تلت ديكتاتوريات أمريكا الجنوبية في الثمانينات (في الأرجنتين وأورغواي والبرازيل وغيرها) أن تلغي ديونها الشائنة وفق القانون الدولي، لكنها لم تفعل ذلك لسببٍ وجيه، كون الولايات المتحدة لم تقترح عليها ذلك، فقد دعمت الدكتاتوريات أو ساعدتها على الوصول إلى السلطة، ولم يكن المقرضون سوى مصارف الولايات المتحدة نفسها.

للبلدان الأخرى أيضاً كامل الحق في المطالبة بإلغاء ديونها. إليكم مزيداً من الأمثلة الصارخة: الفيليبين بعد سقوط الديكتاتور ماركوس في العام ١٩٨٦، رواندا

في العام ١٩٩٤ بعد جرائم الإبادة التي ارتكبها نظامها الديكتاتوري[٩]، جمهورية جنوب إفريقيا المنبثقة من نظام التفرقة العنصرية، جمهورية الكونغو الديموقراطية في العام ١٩٩٧ بعد الإطاحة بالدكتاتور موبوتو سيسي سيكو، إندونيسيا حينما غادر سوهارتو السلطة في العام ١٩٩٨. بدل الاحتكام للقانون الوطني والدولي، فضّل أولئك الحكام الجدد التفاوض مع الدائنين لتغطية التسديدات أو القيام بتخفيضاتٍ شكلية. وحالما تعتصرهم حلقة الدين الخارجي اللامتناهية، تدفع شعوبهم الثمن.

ينبغي إنهاء نظام إنتاج التبعية هذا. ويجب تقديم التأييد التام للحركات الاجتماعية وحركات المواطنين في البلدان النامية التي تطالب حكوماتها بالتبرؤ من الدين العام الخارجي وإيقاف تسديده. أثارت الحركات الأهلية على نحوٍ منتظم مبدأ الدين الشائن في سبيل إلغاء الدين، لكنّ الأنظمة ما بعد الديكتاتورية، والدائنون بالطبع، لا يلتفتون إلى ذلك أبداً.

تبنّت الولايات المتحدة قضية الدين الشائن في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، في ظروفٍ تشابه تلك التي حدثت خلال حربها مع إسبانيا في العام ١٨٩٨. فقد طلبت من روسيا وفرنسا وألمانيا إلغاء ديونها الشائنة على العراق، مستخدمةً تعريف الدين الشائن كما اقتبس آنفاً حرفياً، مؤكدةً أنّ الديون التي أبرمها صدام حسين باطلةٌ ولاغية.

كان هدف الولايات المتحدة، ولا يزال، وضع يدها على عوائد النفط العراقية عموماً، واستخدامها على نحو خاص لتغطية تكاليف التدخل العسكري والدمار التالي له، وإعادة الإعمار، والاحتلال الراهن. تريد قوة التحالف منع استخدام العائدات لتسديد ديون القوى التي لم تؤيد التدخل العسكري، واستخدمت الولايات المتحدة حجة الدين الشائن كذريعةٍ انتهازية. كانت فكرتها التخفيف من ديون العراق القديمة بغية ضمان تسديده للديون الجديدة التي قدمها دائنون جدد حتى آخر سنت، بدءاً من الولايات المتحدة. تم تحليل ذلك في الفصل السادس عشر. وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت الولايات المتحدة للعالم أن الدين الشائن ليس أمراً من الماضي. للشعب العراقي كامل الحق في استعادة حريته (التي تعني مغادرة قوات الاحتلال) وفي تصفية الديون التي أبرمها صدام حسين، وكذلك المطالبة بتعويضاتٍ من جانب المعتدين. لكل الشعوب التي تحمل عبء الديون الشائنة الحق في المطالبة بإلغائها.

إن مسؤولية المواطنين عن التحقق من شرعية الديون التي من المتوقع أن تسددها بلادهم هو أمر أساسي، إذ يمكن لحكومات وبرلمانات البلدان المدينة أن تدقق في تلك الديون. وهنالك بلدان تنص دساتيرها على القيام بذلك (دستور البرازيل للعام ١٩٨٨، دستور فنزويلا للعام ١٩٩٩). وقد طالبت حشود المواطنين في عدة بلدان

بالشروع في إجراءات التدقيق تلك. وما حدث في البرازيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ هو أحد الأمثلة، حين نظمت كل من حملة يوبيل الجنوب والمؤتمر الوطني للأساقفة وحركة العمال الريفيين المحرومين من الأرض وCUT (عمال البرازيل المتحدين)، استفتاء عاماً حول الدين شارك فيه ستة ملايين مواطن وصوّت ما يزيد عن ٩٥ بالمائة منهم لصالح القيام بالتدقيق. وقد طالبت شتى الحركات الاجتماعية في البرازيل الرئيس لولا الذي وصل إلى السلطة في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٣ تنظيم تدقيق وفق دستور البرازيل للعام ١٩٨٨. أما اتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور (CONAIE)، فقد مارس ضغوطاً على لوسيو غوتييرز رئيس الإكوادور الجديد للقيام بهذا التدقيق. كما أطلق رئيس فنزويلا هوغو شافيز مبادرةً مماثلة.

يعوّل الكثير على فعل التدقيق لتحديد أجزاء الدين التي يمكن أن تصنف على أنها دين شائن. يقدّم الجدول ١٩ ١ قائمةً مؤقتةً وغير شاملة لديون عدة بلدان. المبالغ المنضوية تحت بند الدين الشائن هائلة. يعتبر الجدول مؤقتاً لأن تدقيقاً صارماً ودقيقاً (ينفّذ بمشاركة المواطنين) حريٌّ به تعيين حجم الدين الشائن الذي سيعد باطلاً ولاغياً. ومع ذلك، ففي الجدول ما يساعد على التفكير والفعل.

إنّ الأرقام التي تمثل في الجدول ديوناً شائنة هي أقل من الأرقام الفعلية في معظم الحالات، لأنها تتعلق وحسب بمرحلة الديكتاتوريات بالمعنى الحرفي، وهي لا تتضمن الديون المبرمة لتسديد الديون الشائنة. كذلك، فقائمة البلدان المؤهلة لذلك غير مكتملة.

يتطلب مبدأ الدين الشائن كما صاغه ألكسندر ساك عدة إضافات. فقد اقترح مركز قانون التنمية الدولية المستديمة CISDL في جامعة ماك غيل في كندا، تعريفاً عاماً يبدو ملائماً: «تعتبر ديوناً شائنة تلك المبرمة ضد مصالح سكان الدولة، دون موافقتهم، ومعرفة الدائنين بذلك... (خلفان وكينغ وتوماس ٢٠٠٢). لذا، يجب عدم التخلي أبداً عن مسألة الديون الشائنة حتى لو اعتبرها الدائنون، أياً كانوا، منتهية، فلا يزال بوسع الدول المدينة التي لم تنهِ تسديد ديونها الشائنة أن تتخذ قراراً على أساسٍ قانونيٍّ للتبرؤ منها. ويتوجب وضع الديون الجديدة التي أبرمتها الأنظمة الشرعية في التسعينات ومطلع الألفية الثالثة لتسديد ديون شائنة أبرمتها الأنظمة الاستبدادية السابقة في خانة الديون الشائنة، وهو رأي العديد من الخبراء، مثل أولئك في مركز CISDL، إضافةً لجوزيف هانلون (بريطانيا العظمى) وهوغو رويزدياز (باراغواي - بلجيكا) وباتريشيو بازمينو (الإكوادور)[١٠].

يشير التعريف السابق ضمناً إلى وجوب إلغاء ديون الدائنين الخاصين الذين أقرضوا (أو يقرضون) أموالاً للأنظمة (شرعيةً كانت أم لا) أو لشركاتٍ تكلّفها الدولة

بتنفيذ مشاريع لم تقرر على نحوٍ ديموقراطي أو أنها تتسبب بأضرارٍ للمجتمع، وبالأحرى في حالات تورط الدائن بعمليات اختلاس. يخضع عددٌ هائلٌ من المشاريع، قديمها وجديدها، لهذا التصنيف. حالما يصبح مفهوم الدين الشائن معروفاً على نطاق واسع، سيجبر الدائنون على توضيح مسؤولياتهم والتزاماتهم وعلى احترام القواعد البيئية والاجتماعية والديموقراطية. وإن لم يفعلوا ذلك، فقد يجدون أنفسهم مكرهين على التخلي عن أمل استعادة الأموال التي أقرضوها.

كذلك، ينبغي توسيع حقل مفهوم الدين الشائن ليطال القروض التي قدمتها مؤسسات بريتون وودز، بما فيها مصارف التنمية الإقليمية. لماذا؟ لأن البلدان المدينة تدين لصندوق النقد والبنك الدولي بمبلغ يقارب ٤٥٠ مليار دولار على هيئة اعتمادات[١١]، والجزء الأكبر من هذه الديون من صنف الديون الشائنة.

في ما يلي عدة أمثلة عن حالات تستوجب تطبيق الدين الشائن بما يتوافق مع تعريف مركز CISDL.

١- يتوجب اعتبار الديون متعددة الأطراف التي أبرمتها الأنظمة الاستبدادية (أيد صندوق النقد والبنك الدولي كل الديكتاتوريات المذكورة آنفاً) ديوناً شائنة. ولا تملك هاتان المؤسستان حق مطالبة الأنظمة الديموقراطية البديلة بتسديد الديون.*

٢- الديون متعددة الأطراف التي أبرمتها الأنظمة الشرعية لتسديد ديون الأنظمة الاستبدادية هي نفسها ديونٌ شائنة ويتوجب عدم تسديدها. وهي حال البلدان المشار إليها في الجدول ١٩ ١*.

٣- الديون متعددة الأطراف التي أبرمتها الأنظمة الشرعية في إطار سياسات التكييف الهيكلي والتي أضرت بالسكان هي أيضاً ديون شائنة. (عرض العديد من الكتاب والمنظمات الدولية، لاسيما هيئات الأمم المتحدة، الطبيعة الضارة جداً لتلك السياسات، انظر لاحقاً.) واصل البنك الدولي وصندوق النقد لعشرين عاماً تحديد وفرض اشتراطاتٍ، أياً كانت المصاعب، آلت إلى عواقب كارثية في مجال حقوق الإنسان الأساسية. خدع هذا الكم من تعمد تقديم المعلومات الخاطئة dolus malus[١٢] المقترضين وشعوبهم. وعقد القرض المعنيّ باطلٌ ولاغ، لأنّ صندوق النقد والبنك الدولي اخترعا رسائل النوايا التي يرغمان حكوماتٍ البلدان المدينة على إرسالها (ويمليان محتوياتها) لترفعا المسؤولية عن كاهليهما في حال ملاحقتهما قضائياً. هذا الإجراء ليس سوى حيلة، وبالتالي ليس له قيمة قانونية[١٣]. تماماً مثلما لا يحق لأي امرئٍ الموافقة على تخفيض منزلته إلى حالة العبودية (ليس للعقد الذي يتبرأ فيه الإنسان من حريته أية قيمة قانونية)، كذلك لا يحق للحكومة أن تتبرأ

من ممارسة سيادتها الوطنية. ولأن تلك الرسائل تلغي السيادة الوطنية، فهي باطلةٌ ولاغية. لا تستطيع مؤسستا بريتون وودز التنصل من مسؤوليتهما بواسطة هذه الرسائل، وستتحملان كامل المسؤولية عن الأضرار التي سببتاها للسكان عبر تطبيق الاشتراطات التي فرضتاها التكييف الهيكلي، والتي أعيدت تسميتها الآن وصارت وثائق استراتيجية تقليص الفقر PRSP للبلدان الفقيرة ذات المديونية الكبيرة، أو تسهيلات النمو وتقليص الفقر لبقية البلدان.

٤- من الضروري أيضاً إدراك الطبيعة الاستبدادية المناهضة للديموقراطية لمؤسسات بريتون وودز نفسها. الأغلبية المطلوبة هي ٨٥ بالمائة، للولايات المتحدة حق الفيتو، وهي تملك ١٧ بالمائة من الأصوات. هنالك خللٌ جليٌّ في توزيع حقوق التصويت.

٥- في الوقت الذي تقام فيه الدعاوى لإلغاء القروض متعددة الأطراف، يتوجب إكراه مؤسستي بريتون وودز على تعويض السكان الذين عانوا من أضرارٍ بشريةٍ أو بيئية جراء سياساتهما.*

٦- أخيراً، يجب إقامة دعاوى مدنية وجنائية على مسؤولي هاتين المؤسستين الذين يتحملون مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي ارتكبت ولا تزال، بفرضهم التكييف الهيكلي و/أو بدعم الأنظمة الاستبدادية.*

تنطبق كل الفقرات التي عليها علامة[*]على الديون الثنائية وعلى الدائنين ثنائيي الأطراف. لتوضيح الفقرة السادسة، يمكن لحكومة توغو المتحررة من الديكتاتور إياديما أن ترفع في المستقبل دعوى على فرنسا في لاهاي (وحتى أمام المحكمة الجنائية الدولية) بسبب دعمها الفعال للديكتاتورية. علاوةً على ذلك، وكتطبيقٍ حازمٍ لمبدأ الدين الشائن، لم تعد توغو الديموقراطية ما بعد إياديما مسؤولةً عن الدّيون المبرمة في عهد الديكتاتورية.

الجدول ١٩-١

الديون الشائنة (بمليارات الدولارات)

البلد	النظام الدكتاتوري	فترة-الدكتاتورية	الدين الشائن	مؤونة الدين في العام ٢٠٠١
إندونيسيا	سوهارتو	١٩٦٥-١٩٩٨	١٥٠	١٣٥
العراق	صدام حسين	١٩٧٩-٢٠٠٣	١٢٢	١٢٢
البرازيل	الطغمة العسكرية	١٩٦٤-١٩٨٥	١٠٠	٢٢٦
الأرجنتين	الطغمة العسكرية	١٩٧٦-١٩٨٣	٤٥	١٣٧
كوريا الجنوبية	النظام العسكري	١٩٦١-١٩٨١	٣٠	١١٠
نيجريا	بواهاري – أباتشا	١٩٨٤-١٩٩٨	٣٠	٣١
تركيا	النظام العسكري	١٩٨٠-١٩٨٩	٣٠	١١٥
الفيليبين	ماركوس	١٩٦٥-١٩٨٦	٢٧	٥٢
جمهورية جنوب إفريقيا	نظام التفرقة العنصرية	١٩٤٨-١٩٩١	٢٢	٢٤
تايلاند	النظام العسكري	١٩٦٣-١٩٨٨	٢١	٦٧
المغرب	الحسن الثاني	١٩٦١-١٩٩٩	١٩	١٧
زائير	موبوتو	١٩٦٥-١٩٩٧	١٣	١١
تشيلي	بينوشيت	١٩٧٣-١٩٩٠	١٢	٣٨
باكستان	النظام العسكري	١٩٧٨-١٩٨٨	١٠	٣٢
بيرو	فوجيموري	١٩٩٠-٢٠٠٠	٩	٢٧
السودان	النميري	١٩٦٥-١٩٨٥	٩	١٥
إثيوبيا	منغستو هيلامريام	١٩٧٤-١٩٩١	٨	٥,٧
كينيا	موي	١٩٧٨-٢٠٠٢	٥,٨	٥,٨

الكونغو	ساسو	١٩٧٩-	٤,٥	٤,٥
إيران	الشاه	١٩٤١-١٩٧٩	٤,٥	٧,٥
بوليفيا	الطغمة العسكرية	١٩٦٤-١٩٨٢	٣	٤,٧
غواتيمالا	النظام العسكري	١٩٥٤-١٩٨٥	٢,٧	٤,٥
مالي	تراوريه	١٩٦٨-١٩٩١	٢,٥	٢,٩
الصومال	سياد بري	١٩٦٩-١٩٩١	٢,٣	٢,٥
ملاوي	باندا	١٩٦٦-١٩٩٤	٢,٢	٢,٦
باراغواي	سترويستنر	١٩٥٤-١٩٨٩	٢,١	٢,٨
نيكاراغوا	سوموزا	١٩٣٧-١٩٧٩	٢	٦,٤
كمبوديا	الخمير الحمر	١٩٧٥-١٩٨٩	١,٨	٢,٧
توغو	إياديما	١٩٦٧-٢٠٠٥	١,٤	١,٤
ليبريا	دو	١٩٨٠-١٩٩٠	١,٢	٢
ميانمار	النظام العسكري	١٩٨٨-	١,٢	٥,٧
رواندا	هابياريمانا	١٩٧٣-١٩٩٤	١	١,٣
السلفادور	الطغمة العسكرية	١٩٦٢-١٩٨٠	١	٤,٧
هاييتي	دوفالييه	١٩٥٧-١٩٨٦	٠,٨	١,٢
أوغندا	عيدي أمين دادا	١٩٧١-١٩٧٩	٠,٦	٣,٧
جمهورية إفريقيا الوسطى	بوكاسا	١٩٦٦-١٩٧٩	٠,٢	٠,٨

المصدر: أعد الجدول المؤلف وداميان مييه، وفق عمل ابتدائي لجوزيف هانلون في: الدكتاتوريون والدين (٢٠٠٢)

الظرف القاهر

يقدم القانون وسيلةً أخرى لتأييد إلغاء الدين وإيقاف التسديد، هي استخدام حجة «الظرف القاهر» والتغير الأساسي للظروف[١٤]. تعرّف لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة ILC «الظرف القاهر» كالتالي: «استحالة التصرف قانونياً... هي الحالة التي تنشأ حين تمنع ظروفٌ غير متوقعة خارج السيطرة الفرد أو الأفراد من احترام التزاماتهم الدولية، وفق قاعدة أن المرء لا يستطيع فعل المستحيل.»[١٥]

تعترف هذه القاعدة في القانون الدولي بأن تغير ظروف التعاقد قد تعده لاغياً[١٦]. وهذا يعني أن العقود التي تتطلب إنجاز التزاماتٍ مستقبليةٍ متعاقبة تكون خاضعةً لشرط وجوب عدم تغير الظروف. (في القانون العام هنالك عدة مبادئ مستندة إلى هذه القاعدة، بما فيها «الظرف القاهر» [الظروف خارج السيطرة] و«الإحباط» و«الاستحالة» و«عدم قابلية التحقق»).

ينطبق الظرف القاهر والتغير الجوهري للظروف على نحوٍ جلي على أزمة الدين في الثمانينات. والواقع أن السببين الأساسيين لأزمة الدين بدءاً من العام ١٩٨٢ كانا عاملين خارجيين: الارتفاع المفاجئ لأسعار الفائدة الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على العالم منذ نهاية العام ١٩٧٩، وهبوط أسعار صادرات بلدان المحيط بدءاً من العام ١٩٨٠. تسببت البلدان الدائنة في كلا العاملين، وهما حالتان للظرف القاهر تعدلان الوضع أساساً وتمنعان المدينين من الوفاء بالتزاماتهم[١٧]. (انظر الفصل الثامن)

حالة الضرورة

يمكن استخدام حجة حالة الضرورة أيضاً لتبرير عدم الدفع قانونياً. ويمكن أن يستشهد بها حين تسبب تضحيةً ومشقةً غير معقولتين للسكان المعنيين بمواصلة تسديد الدين، وتؤثر بالتالي على التزامات الدولة الأساسية تجاه مواطنيها. بخصوص هذه النقطة، تعلن ILC:

«لا يتوقع من الدولة إغلاق مدارسها وجامعاتها ومحاكمها والتخلي عن خدماتها العامة، دافعةً المجتمع إلى الفوضى، ليكون بوسعها ببساطة استخدام الأموال لتسديد ديونها الخارجية أو المحلية. هنالك حدودٌ لما يمكن توقعه في حيز المعقول، سواء من الدولة أم من الفرد.» (ILC، ١٩٨٠،١٦٤ – ١٦٧ ذكره هوغو رويز دياز، مصدر سبق ذكره).

آن أوان الانفكاك عن عادات التبعية والخضوع القديمة. حان وقت تأييد الحركات الاجتماعية والأهلية في بلدان المحيط، التي تطالب حكوماتها بالتبرؤ من الدين العام الخارجي ووقف تسديده.

ثانياً ـ مصادر إضافية لتمويل التنمية

٢-١ إنشاء صندوقٍ للتنمية

من أجل أن يخدم إلغاء الدين هدف التنمية البشرية، فمن الضروري استخدام الأموال المخصصة لتسديد الدين، لتلبية حقوق الإنسان الأساسية، مما يعني وجوب دفع جزءٍ محددٍ على نحوٍ ديموقراطي لصندوق التنمية، بإشرافٍ مباشرٍ وفعالٍ من السكان المحليين. ويجب التأكيد على مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات وإحداث المشاريع التي تلائمهم، وإخضاع إنفاق الموارد البشرية والمالية لرقابتهم. من جانبٍ آخر، ينبغي استبدال الاقتصاد الحالي المعتمد على المديونية الخارجية بنموذجٍ عادلٍ اجتماعياً ومستديم بيئياً، مستقلٍ عن تقلبات أسواق المال واشتراطات القروض التي يفرضها صندوقُ النقد والبنكُ الدولي حالما تتخذ الخطوة الأولى لإلغاء الدين.

ينبغي أيضاً تمويل صندوق التنمية ذاك المزود بالأموال المدخرة عبر إلغاء الدين[١٨] عبر الإجراءات التالية:

٢-١ - ١ إعادة الممتلكات المسروقة لمواطني عالم الجنوب

قامت السلطات الحاكمة والرأسماليون المحليون بمراكمة ثروةٍ كبيرةٍ على نحوٍ غير شرعي وأودعتها على نحو آمن في البلدان الأكثر تصنيعاً وبتواطؤٍ فعال من المؤسسات المالية الخاصة واتفاقٍ ضمني مع حكومات الشمال (تتواصل هذه الممارسة إلى اليوم).

إليكم، على سبيل المثال، الأرجنتين في عهد الزمرة العسكرية (١٩٧٦ - ١٩٨٣). لقد تضاعف دين هذا البلد ست مرات، وأودع أطراف النظام جزءاً كبيراً من الأموال المقترضة في مصارف الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وباقي البلدان الصناعية (انظر الفصل ١٦). هكذا، أثرت شركاتٌ صناعيةٌ وماليةٌ فيها، إضافةً لأعضاء الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة ورأسماليي البلاد، بوسائل غير شرعية. أثبت القضاة الأرجنتينيون هذه الحقائق في سياق محاكمةٍ جرت في تموز/ يوليو ٢٠٠٠[١٩]، وتم إثبات تواطؤ صندوق النقد الدولي وبنك الاحتياط الفيدرالي. بناءً على الحكم السابق، الذي يجب اعتباره سابقةً قانونية، ينبغي أن يكون بوسع السكان المنهوبين أن ينالوا تعويضاً.

تخيلوا، على سبيل المثال، ما قد تعنيه استعادة الأموال التي أودعتها الزمرة العسكرية (١٩٧٦-١٩٨٣) بالنسبة لسكان الأرجنتين. تخيلوا ما قد تعنيه إعادة الجزء الأكبر من ثروة موبوتو (وهي تعادل عشرة أضعاف الميزانية السنوية لجمهورية الكونغو الديموقراطية) للشعب الكونغولي، أو ما قد تعنيه استعادة أموال الديكتاتور

آباتشا المودعة في سويسرا وبريطانيا بتواطؤ المصارف الرئيسية، لسكان نيجيريا. تذكروا أيضاً، أن ثروة هائلة أودعتها الطغمة الروسية في التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة في نفس المركزين الماليين.

تقتضي مثل هذه الاستعادة للأموال استكمال الإجراءات القضائية في بلدان العالم الثالث ومعظم البلدان الصناعية، ويثبت مثال إرجاع السلطات السويسرية لجزء من ثروة الديكتاتور ماركوس (٦٥٨ مليون دولار) يثبت إمكانية تحقيق ذلك[٢٠]. قد يتطلب مثل هذه التحقيقات تعاوناً دولياً كاملاً والمصادقة على مقررات مؤتمر روما المنعقد في آذار/ مارس ١٩٩١، التي ترى سوء استغلال الملكية العامة انتهاكاً لحقوق الإنسان. وهي تتضمن، من بين أمور أخرى، أنّه لا نجاة للمدانين بالفساد من العقوبة، وهو الأمل الوحيد إن استطاعت الديموقراطية والشفافية أن تنتصر يوماً ما على الفساد.

٢- ١ - ٢ تأييد قرارات اجتماع دكار الدولي المنعقد في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٠، المطالبة بتعويض شعوب المحيط عن النهب الذي تعرضت له لخمسة قرون[٢١]

يتضمن ذلك التعويض إعادة الممتلكات الثقافية والاقتصادية المنهوبة من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ومن شعوب المحيط الهادي والكاريبي والهنود الأمريكيين.

يطرح الكثير من الحركات الناشطة والمتزايدة قضية التعويضات. تم وضع المسألة رسمياً على جدول أعمال المؤتمر العالمي للأمم المتحدة المناهض للعنصرية في دوربان في آب/ أغسطس أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بضغطٍ من الحركات الاجتماعية في إفريقيا وجمعياتٍ من أمريكا الشمالية والجنوبية. انسحبت الولايات المتحدة من المؤتمر وناور الاتحاد الأوروبي للحد من تأثير القرار النهائي، إذ لم يكن مندوبه مهيئاً للمضي أبعد من الاعتراف بأن تجارة العبيد كانت جريمةً ضد الإنسانية، وحاول تفادي كل ما من شأنه فتح الطريق أمام المطالبة بالتعويضات. وبالرغم من التاريخ الطويل لهذه المسألة، فالمعركة قد ابتدأت الآن وهي معركةٌ ينبغي الظفر بها لأسبابٍ أخلاقية، وكذلك اقتصادية.

أما الدين البيئي المترتب أساساً على الشركات عابرة القومية التابعة للبلدان عالية التصنيع وحكومات الشمال والبنك الدولي، فهو أيضاً جزءٌ مكملٌ لطلب التعويضات[٢٢]. تذكروا النهب والأضرار التي تسببت بها الشركات عابرة القومية الزراعية والنفطية والاستخراجية.

٢ - ٢ تأميم الموجودات المحلية للأنظمة الديكتاتورية

يعيد إلغاء الدين عقارب الساعة إلى البداية. إنّ الامتناع عن تسديد الديون ومصادرة ممتلكات الدكتاتوريين وحاشيتهم الموجودة في الخارج يسمحان بتزويد صندوق التنمية بما يكفي لانطلاقه. وينبغي إضافة الثروات التي راكمتها هذه الأنظمة اللصوصية داخل بلدانها ويجب أن ينظم سجل حقيقي لممتلكاتها. كما يتوجب وضع الثروات غير المنقولة (وليس المالية وحسب) لتلك الأنظمة في تصرف صندوق التنمية. وهذا الصندوق ضروري لتنفيذ المشاريع الإنشائية التي ترمي إلى إشباع الحاجات الضرورية للسكان، ولإطلاق كمٍّ من البرامج الاجتماعية والبيئية.

٢ - ٣ إلزام الرأسماليين بدفع الضرائب المترتبة على أموالهم المهربة

يودع أصحاب رأس المال من الجنوب أموالاً هائلة في حساباتٍ خارجية. لقد أثروا على حساب شعوبهم، عبر السرقة و/أو التهريب المنظم لرأس المال. يتوجب تأسيس سجلٍ صحيح لمقتني الثروات في الداخل والخارج، مما يعني أنّه يتوجب على مسؤولي كل دولةٍ، وبتأثير ضغط الحركات الاجتماعية، اتخاذ خطوات قانونية للمطالبة برفع السرية المصرفية على المستويين الدولي والقومي.

وعلى المسؤولين أنفسهم أن يحددوا حجم الثروات المعنية ومن يسيطر عليها. ستكون إحدى الوسائل المستخدمة إرسال لجان تحقيق إلى المصارف الخارجية الخاصة. ويكون بوسع الحكومات استخدام هذه المعلومات لتعيين الغرامات الضريبية التي ستفرضها لضمان حصول خزينة الدولة على المستحقات الضريبية.

طالما أن أصحاب الثروات يحتفظون بموجوداتهم في الخارج، فيمكن تجميد موجوداتهم المحلية حتى يسددوا ما عليهم من غراماتٍ ضريبية. وإذا لم تسدد تلك الغرامات، فيمكن مصادرة جزءٍ من موجوداتهم المحلية وتحويلها إلى الملكية العامة.

٢ - ٤ الإصلاح النقدي عبر إعادة التوزيع

يمكن إعادة توزيع الثروة كذلك بواسطة إصلاحاتٍ نقديةٍ ملائمة. ومن غير الدخول في التفاصيل، يمكن استلهام نموذج إصلاحٍ نقدي قامت به الحكومة البلجيكية بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما قامت به علَى الطرف الآخر من الكوكب حكومة نيكاراغوا في العام ١٩٨٥. تكمن الفكرة في اقتطاع جزءٍ من ثروة الذين اغتنوا على حساب الآخرين. المبدأ بسيط: في وقت تغيير العملة، يوضع سقفٌ لاستبدال العملة الجديدة بالقديمة. خارج هذا السقف، توضع الأموال المتبقية في حسابٍ مغلقٍ إلى أن يبرر أصلها وتثبت صحته. وكقاعدة، يستبدل المتبقي خارج

النسبة المحددة بمعدل صرفٍ أقل (فرنكان قديمان مقابل واحد جديد على سبيل المثال). وفي الحالات التي يتضح فيها المصدر الإجرامي للأموال، يمكن الاستيلاء عليها[٢٣]. يسمح مثل هذا الإصلاح النقدي بتوزيع جزءٍ من الثروة على نحوٍ أكثر عدالةً. أما الهدف الآخر من الإصلاح، فهو تقليص كتلة النقد المتداول، مما يقلل من الميول التضخمية. لنجاح هذا الإصلاح، يحتاج الأمر لإخضاع حركة رأس المال وأسعار الصرف لرقابةٍ صارمة.

٢ – ٥ إقامة نظامٍ ضريبي شاملٍ على المستوى الدولي

٢ – ٥ – ١ فرض ضرائب على التعاملات المالية

اقترحها أولاً جيمس توبن الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في العام ١٩٨١، ثم أخذها عنه اقتصاديون آخرون وتبنتها الشبكة الدولية ATTAC (جمعية فرض الضرائب على التعاملات المالية لمساعدة المواطنين). ستتيح مثل هذه الضريبة مبالغ كبيرة للتنمية. وفق حسابات مؤتمر التجارة والتنمية (يونكتاد)، فإن ضريبة واحد بالمائة على تعاملاتٍ مالية مقدارها ألف مليار دولار في اليوم ستجعل الحصيلة ٧٢٠ مليار دولار في العام. وكفرضية عمل، اقترحوا توزيعها على قسمين: ٣٦٠ مليار لصندوق بيئي واجتماعي في البلدان التي تحدث فيها التعاملات و٣٦٠ مليار لصندوق إعادة التوزيع لبلدان الجنوب (رعاية صحية، تعليم، الخ...) وستدير كلا الصندوقين مجالس إدارة مختلطة تمثل الحكومات والمجتمع المدني. يقترح برنامج أتاك الدولي ضريبةً مقدارها ٠,١ بالمائة تحقق ما يقارب ١٠٠ مليار دولار سنوياً، يمكن أن تستخدم في مكافحة التفاوت وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير الأمن الغذائي والتنمية المستديمة. ومن الواضح استحالة حساب المبلغ الدقيق الذي ستؤمنه هذه الضريبة، لأنه يعتمد على معدل الضريبة وحجم التدفقات المالية[٢٤].

تعتبر أتاك، تساندها حركاتٌ أخرى (بما فيها لجنة إلغاء ديون العالم الثالث CADTM)، أنّ الاتحاد الأوروبي (وضمنه منطقة اليورو) كبيرٌ بما فيه الكفاية لتطبيق ضريبة من نمط توبن دون انتظار إجماع دولي. علاوةً على ذلك، ونظراً لعولمة الأسواق التي تحدث منذ اقتراح توبن الأولي (لا سيما نمو منتجات المشتقات التي تجسر الفجوات بين الأسواق)، يبدو ضرورياً فرض ضريبةٍ على كل التعاملات المالية (أسهم، سندات، عملة صعبة، مشتقات) فلا يستطيع المشغلون تفادي ضريبة التضامن تلك بتحويلها لأسواق أخرى.

إنّ الحوسبة المركزية لعمليات المقاصة، عبر غرف المقاصة كما هو حال SWIFT بالنسبة لأسواق العملات، وClearstream وEuroclear للتعاملات

الدولية للأوراق المالية القابلة للتحويل، تجعل تطبيق مثل هذه الضريبة أمراً عملياً جداً، لأن كافة التعاملات المالية الدولية قابلةٌ للتقصّي وتطبّق في هذه الأماكن حصراً.

٢ - ٥ - ٢ ضرائب على الاستثمارات الخارجية المباشرة وأرباح الشركات عابرة القومية

تقترح أتاك أيضاً فرض الضرائب على الاستثمارات الخارجية المباشرة. يتصوّر الفرع الفرنسي من أتاك معدلاً يتراوح بين ٢٠ و١٠ بالمائة وفق التصنيف الذي تعمل به منظمة العمل الدولية، مبنياً على درجة احترام حقوق العمال الأساسية، ومقياسٍ نوعي لمختلف تصنيفات البلدان. وتقترح كذلك ضريبةً على أرباح الشركات عابرة القومية. الفكرة هي أن ضريبة من نمط توبن والضرائب على الاستثمارات وأرباح تلك الشركات يجب أن تساهم في صندوقٍ عالمي لضمان حقوق الإنسان وحماية البيئة (وفق الاقتراح المقدم في هذا الفصل).

وحول قضية الضرائب الشاملة، ناهيك عن ضريبة الثروة المقترحة في الفقرة ٢ - ٧ التالية، تناقش بعض الحركات كذلك فكرة فرض ضريبةٍ على الوقود الذي تستخدمه شركات الطيران. إنّ وقود الطائرات هو الوقود الوحيد الذي لا يخضع للضريبة، واحتراقه يسبب الأضرار للبيئة ويساهم في استنزاف مصادر الطاقة الناضبة، فمن المنطقي بالتالي، آخذين بالاعتبار تأثيراته الضارة عالمياً، التفكير بضريبةٍ تطاله، ينبغي أن تدفعها شركات الطيران إلى صندوقٍ عالمي لضمان حقوق الإنسان وحماية البيئة. تناقَش كذلك فكرة فرض ضريبةٍ على انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون (وله ما لوقود الطائرات من تأثيراتٍ ضارة).

٢ - ٦ رفع مساعدات التنمية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي كحدٍ أدنى وتعديلها جذرياً، دعونا نتحدث بالأحرى عن أموال التعويضات.

لا يوازي المستوى الحالي لمساعدات التنمية الرسمية التأثير السلبي لتسديد الديون (انظر الفصل التاسع). أولاً، تشكل القروض التي يتوجب تسديدها جزءاً كبيراً من تلك المساعدات. ثانياً، لم يتجاوز المجموع الكلي لها في العام ٢٠٠٢ مبلغ ٥٧ مليار دولار، أي أقل بست مرات من المبالغ التي يسددها العالم الثالث وفاءً لديونه الخارجية.

في العام ٢٠٠٢، مثلت مساعدات التنمية الخارجية ٠,٢٣ بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأكثر تصنيعاً، على الرغم من التزامها الذي تؤكده مراراً في إطار الأمم المتحدة، ببلوغ هدف ٠,٧ بالمائة. وفي الواقع، تهاوت تلك

المساعدات بما يزيد عن ٣٠ بالمائة بين العامين ١٩٩٢ ٢٠٠٢، بتعارضٍ صارخٍ مع الوعود التي أطلقها رؤساء دول البلدان الصناعية في ريو (١٩٩٢).

بأخذ المعدل الحالي (٠,٢٣ بالمائة)، ينبغي مضاعفة المساعدات ثلاث مرات للوفاء بالالتزامات المطروحة. تقل المساعدات حالياً عن ٥٠ مليار دولار، و ستبلغ في حال مضاعفتها ثلاث مرات ١٥٠ مليار سنوياً، يتوجب دفعها كلياً كتبرعات (كتعويضات، وليس كقروض كما يحدث عادة).

ختاماً، وبدل استخدام لفظة «مساعدة»، سيكون أكثر ملائمة منذ الآن استخدام لفظة «تعويض». ستكون الفكرة هي التعويض عن الأضرار التي تسببت بها قرونٌ من النهب والتجارة غير العادلة. ويتوجب وضع جزءٍ من مبلغ الـ١٥٠ مليار دولار في صندوقٍ عالميٍ لضمان حقوق الإنسان وحماية البيئة، تديره البلدان النامية (في إطار الأمم المتحدة) وجزءٌ من صناديق التنمية المحلية التي يديرها السكان المعنيون ومن يمثلهم.

٢ – ٧ فرض ضريبةٍ استثنائيةٍ على عقارات بالغي الثراء

تقترح اليونكتاد في تقريرها للعام ١٩٩٥ فرض ضريبةٍ استثنائيةٍ لمرةٍ واحدة على عقارات بالغي الثراء. سترصد أموالٌ هائلة في حال جمعت هذه الضريبة من أنحاء العالم. يمكن لهذه الضريبة الاستثنائية (وهي تختلف عن ضرائب الملكية المتواترة كما هي قائمةٌ في العديد من البلدان) أن تجنى أيضاً على المستوى المحلي دون انتظار قرارٍ عالمي. لم تقترح اليونكتاد نسبةً محددةً أو هدفاً بعينه من الثروات الطائلة. آن أوان الفعل، فضريبةٌ استثنائيةٌ كتلك، لمرةٍ واحدةٍ في الحياة، ولنقل ١٠ بالمائة من ثروة العُشْر الأكثر ثراءً في كل بلد، ستوفر موارد داخليةً كبيرة. في معظم البلدان، يدفع دافعو الضرائب ضرائب على المستويين المحلي والقومي، إضافة لضرائب البلديات. يتوجب إخضاع دافعي الضرائب الموسرين لنفس القواعد وعلى عموم الكوكب. وعلاوةً على ضرائبهم القومية، عليهم أن يدفعوا ضريبةً عالميةً استثنائية، تجبى حيث تتواجد ثرواتهم، ثم توضع في صندوقٍ عالمي لضمان حقوق الإنسان وحماية البيئة.

وصل تركيز الثروة في أيدي قلّةٍ ضئيلةٍ إلى مستوىً لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. وهي حالة جميع بلدان الكوكب، مع استثناءات قليلة. بلغت هذه الثروات المتراكمة حداً منافياً للعقل يشكّل إهانةً للضمير الإنساني ولشعوب العالم. يشير تقرير الثروة العالمية الذي يصدره الاستشاريون في مجال إدارة الثروة كاب جيمينس إرنست أند يونغ والمصرف الاستثماري ميريل لينش في طبعته للعام ٢٠٠٣ إلى وجود ٧,٣ مليون مليونير في العام ٢٠٠٢ (أي حوالي واحد بالألف من سكان العالم)،

يملكون مجتمعين نحو ٢٧٢٠٠ مليار دولار، دون احتساب أماكن إقامتهم الرئيسية (انظر الحاشية ٥).

ستبلغ قيمة ضريبةٍ استثنائيةٍ عالميةٍ مفروضةٍ بمقدار ٢٠ بالمائة على ثروات الأكثر ثراء على سطح الكوكب نحو ٥٥٠٠ مليار دولار، تضاف إلى الصندوق المذكور آنفاً (الذي تغذيه باستمرار ضريبةٌ من نمط توبن وغيرها من الضرائب العالمية)، وينفق جزءٌ منها على هيئة هبات، والقسم الآخر على هيئة قروضٍ ميسّرة (بأسعار فائدة ضئيلة أو معدومة)، بحيث يعاد تمويل الصندوق على نحوٍ دائم.

يبقى العديد من الأسئلة: أية نسبة ستطبق؟ نسبةٌ مطلقة؟ ما مقدارها؟ أم نسبةٌ تصاعدية؟ أية نسبةٍ مئوية من موارد الصندوق ستخصص للهبات؟ وأية نسبة ستخصص للقروض؟ بأية أسعار فائدة؟ وبأية شروط؟ وأية نسبةٍ ستخصص للمشاريع؟ تجاه مشاريع قارية؟ تجاه صندوقٍ لإعادة تحريج للغابات؟ تجاه صندوقٍ لنزع كامل للسلاح النووي؟ أية أولويات؟ أيةً مشاريع؟ من يقرر؟ الجمعية العامة للأمم المتحدة مسبوقةً باستفتاءات قومية؟ استفتاءاتٌ قارية؟ أية نسبةٍ مئويةٍ ستخصص للمشاريع المحلية؟

وعلى نحو أكثر عمومية، يتوجب العمل على نظام ضريبي توزيعي صحيح، تُمنح فيه الحكومات وسائل للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، آخذةً بالاعتبار حقوقهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً - استراتيجية جديدة للتنمية

بدلاً عن استراتيجية التنمية الراهنة، التي تتشكل من دائنين يكرهون بلدان الجنوب على قبول برامج تكييفٍ ذات نمطٍ نيوليبرالي، يتوجب تبني استراتيجية تنميةٍ متكاملةٍ وذاتية المنشأ. يتم تطبيق التغيير وفق المراحل التالية:

٣-١ وقف برامج التكييف الهيكلي

تؤدي برامج التكييف الهيكلي إلى إضعاف الدول بجعلها تزيد من اعتمادها على التقلبات الخارجية (حركة السوق العالمية، هجمات المضاربة، الخ...) وإخضاعها إلى اشتراطاتٍ يفرضها الثنائي صندوق النقد والبنك الدولي وتدعمها حكومات البلدان الدائنة التي يجمعها نادي باريس.

تقدّم تلك البرامج اقتصادات العالم الثالث لقمةً سائغة للشركات عابرة القومية. وبعيداً عن حل معضلة المديونية (إذ تضاعفت ديون العالم الثالث أربع مرات منذ بدء إطلاق تلك البرامج، مع أنها سددت ستة أضعاف ما عليها خلال نفس الفترة)، فقد

اقتضت تسريحاتٍ بالجملة من العمل وتخفيضاتٍ شديدةً في الميزانيات الاجتماعية، وحالت دون أية تنميةٍ بشريةٍ حقيقية.

تبنت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً قراراتٍ تتعلق بمشكلة الدين والتكييف الهيكلي[٢٥]. وهي تذكر في قرار تبنته في العام ١٩٩٩ ما يلي:

«لا يسمح تطبيق برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي ولّدها الدين لسكان البلدان المدينة بالتمتع بحقوقهم الأساسية في الغذاء والسكن والملبس والعمل والتعليم والرعاية الصحية والبيئة المعافاة.»

أما تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في العام ١٩٩٩، فيذكر ما يلي:

«يؤكد المقرّر الخاص [المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] على أنّ لإجراءات التكييف الهيكلي والاشتراطات المرافقة له، والتي تدافع عنها المؤسسات المالية الدولية، تأثيراً سلبيّاً أكيداً، مباشراً أو غير مباشر، على إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتعارض معها». (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ١٩٩٥/١٠)

علاوةً على ذلك، ووفقاً للتقرير نفسه، تشكّل الشروط التي يؤكدها الدائنون ووكالات الإقراض انتهاكاً لحق البشر في تقرير مصيرهم:

«لكل بلدٍ حقٌّ سيادي في التصرف بحريةٍ في موارده الطبيعية لصالح شعبه من أجل التنمية الاقتصادية والعيش الكريم، وأية تدابيرٍ اقتصاديةٍ أو سياسيةٍ خارجية أو ضغوطٍ تؤثر على ممارسة هذا الحق هي انتهاكٌ صارخٌ لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة (...) من ضمن تلك التدابير، الضغط الاقتصادي للتأثير على سياسة بلدٍ آخر أو تحقيق سيطرةٍ على القطاعات الأساسية في اقتصاده القومي (...) يجب ألا يخضع بند المساعدة التقنية أو الاقتصادية والقروض وزيادة الاستثمار الخارجي لشروطٍ تتعارض مع مصالح الدولة المعنية».

صرح فانتو شيرو المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون آثار برامج التكييف والدين الخارجي على التمتع بحقوق الإنسان، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [كذا]، بما يلي:

«ينسب تفاقم سوء التغذية وتدني التسجيل في المدارس وتزايد البطالة إلى سياسات التكييف الهيكلي. لكن هذه المؤسسات [المؤسسات المالية الدولية] تواصل وصف العلاج نفسه كشرط للإعفاء من الدين، متجاهلةً الدليل الساطع على تسبب تلك البرامج بتفاقم الفقر.»

إن سلبية العواقب الإنسانية لبرامج التكييف الهيكلي غير قابلةٍ للنقاش، ويتوجب بالتالي إلغاؤها واستبدالها بسياسات تهدف إلى إشباع الحاجات البشرية الأساسية وتعطي الأولوية للأسواق المحلية والأمن الغذائي والمبادلات المتكاملة على قاعدةٍ إقليميةٍ أو قارية.

٣ -٢ ضمان عودة القطاعات الإستراتيجية المخصخصة إلى سيطرة الدولة

لقد تمت خصخصة مصادر المياه وتوزيعها وتوليد الكهرباء وتوزيعها والاتصالات والخدمات البريدية والسكك الحديدية وشركات استخراج وتحويل المواد الخام والنظام الائتماني وقطاعاتٍ صحيةٍ وتعليميةٍ محددة الخ، على نحو منهجي، أو هي في طريقها إلى ذلك في بلدان الجنوب. يتوجب إعادة هذه القطاعات إلى السيطرة الحكومية.

٣ - ٣ تبني نموذج تنميةٍ متمحورٍ على الذات جزئياً

يقتضي مثل هذا النموذج إنشاء مؤسساتٍ اقتصاديةٍ متينةٍ داخل البلد، تسمح بانفتاحه على التبادل التجاري الدولي. كما يتضمن هذا النمط من التنمية خلق مناطق متكاملة سياسياً واقتصادياً، تعمد لاستغلال نماذج تنميةٍ أصيلة وتعزيز الأسواق الداخلية وتأمين ادخاراتٍ محلية للتمويل وتطوير قطاعي الرعاية الصحية والتعليم وإقامة نظام ضريبي تصاعدي وآلياتٍ أخرى لضمان إعادة توزيع الثروة وتنويع الصادرات والشروع في إصلاحٍ زراعي يضمن حصول صغار المزارعين على الأرض وإصلاحٍ حضري يضمن تأمين السكن، الخ.

يتوجب إحلال تجمعاتٍ اقتصاديةٍ إقليميةٍ محل المعمار العالمي الراهن الذي يحكمه مبدأ إكراه المحيط على تزويد المركز بالمواد الأولية وقوة العمل الرخيصة. فمثل هذه التنمية المتمحورة على الذات جزئياً هي التي ستتيح ظهور علاقات جنوب جنوب، وهي شرطٌ لازمٌ للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث (وبالتالي، في العالم). بوسع هذه المناطق المتكاملة أن تنشئ سلطاتٍ إقليمية مخولة بمسؤوليات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - ٤ التأثير على التجارة

إن قيام تبادلٍ تجاري غير عادلٍ بين البلدان الصناعية وبلدان المحيط هو أحد الأسباب الأساسية للمديونية. في الواقع، يخلق التبادل غير المتكافئ عجزاً هيكلياً في ميزان المدفوعات، فيؤدي نمو الواردات الأسرع من نمو الصادرات إلى المديونية.

يتوجب إذن إنهاء الميل التاريخي لتدهور شروط التبادل. ولتحقيق ذلك، ينبغي إنتاج آلياتٍ تضمن أسعاراً أفضل لسلة المنتجات التي تصدّرها البلدان النامية إلى أسواق العالم (يمكن أن تشتمل على تثبيت أسعار المواد الأولية وتكوين مخزوناتٍ ناظمة، مما يعني التخلص من إلغاء مفهوم عدم التخزين، الخ).

للشروع في مثل هذه الآليات المتضافرة، ينبغي تشجيع جهود البلدان النامية الهادفة لتأسيس احتكاراتٍ للبلدان المنتجة. غالباً ما تنتقد الأوبك، في حين أنها تقوم بدورٍ إيجابي[٢٦]. يمكن لقيام مثل تلك الاحتكارات أن يقلل آنياً من الكميات المصدّرة (مما سيحدّ استنزاف المصادر الأولية من جانب، ويتيح من جانبٍ آخر مساحاتٍ من الأراضي لزراعتها بمحاصيل القوت)، ويزيد من عائدات التصدير التي يمكن للبلدان المستفيدة أن تعيد توظيفها في عمليات التنمية. لماذا لا يوجد احتكارٌ لمنتجي النحاس؟ (منذ عهد قريب كانت صادرات تشيلي تمثل ٣٠ بالمائة من الصادرات العالمية) احتكار للبن؟ احتكار للشاي؟ ينبغي أن تلجأ بلدان المحيط إلى إجراءاتٍ لحماية إنتاجها المحلي.

أما بالنسبة للزراعة، فلكلّ بلدٍ أو مجموعة بلدان الحق، كما طالبت فيا كامبيسينا، في تحقيق سيادتها الغذائية، لاسيما الاكتفاء الذاتي بالمواد الغذائية الرئيسية. حماية الاستيراد بديهيةٌ منطقيةٌ في مواجهة حصة الاستيراد الزراعي الدنيا (٥ بالمائة) التي تفرضها حالياً منظمة التجارة العالمية على كل البلدان الأعضاء فيها. وبكلمات فيا كامبيسينا:

«لضمان استقلال شعوب العالم وسيادتها الغذائية، ينبغي أن يخضع إنتاج الغذاء لأنظمةٍ مؤسسةٍ على الملكيات الصغيرة لتنويع الإنتاج. تعني السيادة الغذائية حق البشر المؤكد في تحديد سياساتهم الزراعية، وحماية وتنظيم إنتاجهم الزراعي القومي وأسواقهم المحلية لتحقيق أهدافهم المستديمة، وهذا يعني تقرير الطرق التي توصل للاكتفاء الذاتي دون إغراق البلدان الأخرى بفائض إنتاجٍ للتخلص منه (...) يجب ألا تكون للتجارة الدولية أولوية على المعايير التنمويةً أو البيئية أو الثقافية أو الاجتماعية...». علاوةً على ذلك، تؤيّد فيا كامبيسينا «إلغاء كل أشكال دعم الصادرات، سواء أكانت مباشرةً أم غير مباشرة» و«منع إنتاج البذور المعدلة وراثياً وتسويقها» و«منع براءات الاختراع، والاعتماد الخاص على المعرفة المتعلقة بالزراعة والغذاء» (الاستشهاد في دياز سالازار ٢٠٠٢/٨٧ – ٩٠).

ينبغي إخضاع قواعد التجارة العالمية إلى معايير ثقافية واجتماعية وبيئية صارمة. لابدّ من إخراج الرعاية الصحية والتعليم والماء والثقافة من مجال عالم التجارة. الخدمات العامة هي ضمانةٌ للحقوق الأساسية ويجب استبعادها بالتالي

من الاتفاقية العامة لتبادل الخدمات GATS، فضلاً عن ضرورة إلغاء اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المستخدمة تجارياً TRIPS التي تسمح للشمال بالاستحواذ على موارد الجنوب الطبيعية الغنية وتحرم بلدان الجنوب من إنتاج سلعٍ بحريةٍ مثل الأدوية لتلبية حاجات سكانها.

٣ – ٥ ضمان حق الناس في التنقل والإقامة

ناهيك عن حقيقة أن التنقل والإقامة هما من حقوق الإنسان الأساسية، تجب الإشارة إلى أنّ تحويلات العمال المهاجرين لذويهم في البلدان النامية تمثل مصدراً هاماً لعشرات الملايين من الأسر. ففي العام ٢٠٠٢ وحده، بلغت تلك التحويلات ٨٠ مليار دولار (انظر التفاصيل في الفصل التاسع)، أي ضعف قيمة الهبات من مساعدات التنمية الخارجية. ومن الضروري مكافحة حرية دوران رأس المال والبضائع، والتأييد الحازم لحقّ البشر في التنقّل والإقامة بحرية في مواجهة الأنانية والسياسات النيوليبرالية. من الواضح أن أسباب الهجرة يجب أن تختفي استناداً للتحسن الحقيقي في شروط المعيشة الذي سينتج عن تطبيق الإجراءات المذكورة آنفاً. تلكم هي طريقة معالجة المشكلة، وهي ليست في إغلاق الحدود أمام البشر.

رابعاً – قواعد جديدة للتعامل المالي الحسن

أثبتت الأزمات المالية المتكررة في التسعينات سخافة أطروحة التنمية المستديمة بمعزلٍ عن الرقابة الصارمة على حركة رؤوس الأموال والتهرب الضريبي. يتطلّب إخضاع الأسواق المالية للحاجات البشرية الأساسية عدة استراتيجيات:

٤ –١ إعادة فرض القيود على الأسواق المالية

أدى رفع القيود عن أسواق العملة إلى توسع مبالغ فيه للمضاربة المالية. حان وقت فرض القيود على أسواق العملة مجدداً، بالشّروع في إنشاء وسائل لملاحقة آثار العمليات المالية (لتعيين القائمين بها وأغراضها).

٤ –٢ مراقبة حركة رؤوس الأموال لتفادي التأثيرات المدمرة لمد وجزر رأس المال الدولي.

يقرّ البند السادس من بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي على نحوٍ صريح بمزايا تبني الحكومات لإجراءات رقابةٍ على حركة رؤوس الأموال. وهو يبيحُ للدولةَ العضو في الصندوق أن «تمارس مثل هذه الرقابة كلما اقتضى الأمر وضع قيودٍ على حركة رؤوس الأموال الدولية».

هنالك إجراءٌ آخر ربما يكون ملائماً، هو إيداعٌ إلزاميٌّ مؤقت، يشترط على كل رأسمالٍ داخلٍ إيداعاً مرافقاً لمدة عام وبقيمة ٣٠ بالمائة من المبلغ المستثمر. يعاد هذا المبلغ بعد عامٍ إلى المستثمر (لتشجيع الاستثمار طويل الأجل)، ولا يترتب على هذا الإيداع أية فوائد.

يوجد العديد من إجراءات الرقابة، كالإلزام بحمل الأسهم والسندات لمدة عام على الأقل قبل بيعها، وحصر تبديل العملة بالتعاملات التجارية (بالتالي استبعاداً العمليات المالية)، وفرض ضرائب مرتفعة على التقلبات الشديدة (كما اقترح الاقتصادي بيرند شغان).

٤ -٣ إلغاء الفراديس الضريبية

تساهم هذه الفراديس في تضخيم الفقاعة المالية وفي إضعاف الاقتصاد الشرعي (يتم غسل أموالٍ تقدر قيمتها السنوية بين ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ مليار دولار). وللقضاء عليها، على كل دولةٍ أن تقوم عبر غرف المقاصة بتعيين التحويلات القادمة من الفراديس الضريبية وفرض ضرائب مرتفعة عليها لإلغاء منافع السياسة الضريبية غير الشرعية، ونزع السرية المصرفية في الوقت نفسه لمحاربة التهرب الضريبي واختلاس الأموال العامة والفساد.

٤ -٤ تبني قواعد لحماية البلدان التي تلجأ للدين الخارجي

يمكن تبرير المديونية الخارجية في حال قررت البلدان المعنية اللجوء إليها بقرارٍ ديموقراطي. ومع ذلك، ينبغي أن تنظم الطريقة التي ستستخدم فيها النقود المقرضة قواعد تختلف جذرياً عن تلك السائدة حتى الآن، إذ يجب التقيد بمبدأين جديدين. أولاً: اشتراط «مضاد»: اشتراط تسديد فوائد هذه القروض، الموضوعة بأسعار فائدة منخفضة ووفق شروط السوق، في حالة البرهان على أن الدين مكّن من خلق ثروة في البلد المعني. ثانياً: على البلدان الدائنة أن تنظم حمايةً قويةً وفعالةً للبلدان النامية على المستوى الدولي، كي تتمكن الأخيرة من الدفاع عن نفسها ضد كل أشكال السلب وسوء الاستغلال التي تمارسها المصارف أو المستثمرون الخاصون الدوليون أو المؤسسات المالية الدولية.

علاوةً على ذلك، وكما يقترح كارلوس ماريشال (٢٠٠٢)، يتوجب على الشركات الخاصة التي تبرم عقود الديون أن تتحمل المجازفات بنفسها. وعلى كل شركةٍ تقترض من الخارج أن تقوم بالتأمين بواسطة شركة تأمين دوليةٍ كبيرة، مما يمنع الدولة وبالتالي دافعي الضرائب من تحمل عبء إنقاذ الشركة في حال تعرضها للإفلاس، كما يحدث عادةً في الوقت الراهن. فخلال أزمات التسعينات على سبيل المثال، تحملت حكومات البلدان المدينة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عبء الديون الخاصة.

أخيراً، ينبغي أن ينص كل عقد قرض على أنّ محاكم الدول المقترضة هي المخولة بمعالجة أية مقاضاةٍ قد تنشأ بين الدائن والمدين، على عكس ما يحدث في الوقت الراهن، حيث تحابي محاكم الدول الدائنة الدائنين في أحكامها. من الأفضل

إذن أن تعالج محاكم الدول المدينة مثل هذه القضايا، حيث يكون المدينون محميين على نحو أفضل، ويتحمل الدائنون مسؤولياتهم.

٤ -٥ الرقابة الديموقراطية على سياسة الاستدانة

ينبغي إخضاع قرار إبرام عقد الدين وشروطه للموافقة الشعبية (بالنقاش والتصويت في البرلمان ورقابة المواطنين).

خامساً - إجراءاتٌ إضافيةٌ لا غنى عنها

إن إلغاء الدين العام الخارجي لبلدان المحيط والتخلي عن سياسات التكييف الهيكلي وباقي الإجراءات المقترحة آنفاً هي شروطٌ ضروريةٌ لكنها غير كافيةٍ في حد ذاتها لضمان تنميةٍ أصيلةٍ لشعوب العالم، فثمة إجراءاتٌ إضافيةٌ لا غنى عنها، بدءاً بالمساواة بين الرجل والمرأة وحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها.

على المستوى العالمي، يتوجب ضمان ما يلي: حرية التنقل وحرية الإقامة؛ حق العمل في إطار ساعاتٍ محدودة جداً، عكس ما يسود حالياً من تعايش العاطلين عن العمل مع أولئك الذين يكدّون لساعاتٍ طويلة[٢٧]؛ حق المواطن في الحصول على دخل (باسيت ٢٠٠٠)؛ وقف الشمال لآلية الدين العام التي تؤدي إلى سياسات التقشف وإلى التحويل الشامل لدخل المواطنين إلى أصحاب رأس المال[٢٨]؛ الدفاع عن نظام التقاعد بالتوزيع، في مقابل نظام التقاعد بالرسملة وتطبيق النظام الأول حيث لا يوجد (خلفا في آتاك ٢٠٠١)؛ مجانية التعليم بما في ذلك المرحلة الجامعية ومجانية الرعاية الصحية؛ منع المنظمات غير الحكومية من النشاط الزراعي كما طالبت فيا كامبيسينا. برامج الأشغال العامة صديقة البيئة والمفيدة اجتماعياً (بناء المساكن والمنشآت الحضرية على سبيل المثال وترميم المساكن والبنى التحتية للسكك الحديدية الحالية)؛ حملات لمحو الأمية؛ حملات التلقيح؛ الرعاية الصحية الأولية من النوع الذي طبق في نيكارغوا بين العامين ١٩٨٠ - ١٩٨٣ وفي كوبا في الطور الأول من الثورة ونتائجه المدهشة؛ الخ.

الإنفاق العسكري

ينبغي إيلاء مزيدٍ من الاهتمام لقضية التقليص الصارم للإنفاق العسكري الذي يعادل حوالي ٨٠٠ مليار دولار سنوياً. تنتج مجموعة الثمانية الغالبية العظمى من الأسلحة (انظر الفصل الثامن)، وهي تدفع بلدان المحيط لشرائها باستخدام اعتمادات التصدير، على الرغم من الخطاب المنافق المعاكس. تنفق غالبية البلدان عالية التصنيع أموالاً طائلة على إنتاج أسلحة الموت والدمار، وعلى رأسها الولايات المتحدة (نحو ٤٠٠ مليار دولار). سيكون التخفيض الصارم في الإنفاق العسكري والتحرك تجاه نزعٍ شاملٍ للسلاح في مصلحة الجميع.

الشركات عابرة القومية

ينبغي على هذه الشركات أن تتحمل المسؤولية القانونية أمام القضاء الدولي والمحلي، بما فيها البلدان التي تقع فروعها في أراضيها. ماذا عن عائلات أكثر من ١٠ ألف شخص من سكان بوبال الذين قضوا نحبهم في ظروف شنيعة من أصل ١٠٠ ألف ضحية بسبب إهمال شركة يونيون كاربايد عابرة القومية في الهند العام ١٩٨٤؟ لم يتعرض مدراء الشركة لأية عقوبة.

ومع ذلك، تهب رياح التغيير. ففي العام ٢٠٠٢، رفعت مجموعةٌ من ضحايا التفرقة العنصرية دعوى ضد إحدى وعشرين شركة عابرة للقومية أمام محكمة نيويورك، وقد تم توجيه تهم مساعدة وتحريض نظام يتحمل مسؤولية جرائم ضد الإنسانية. يتوجب على الحكومات استخدام سلطتها لحمل تلك الشركات على احترام الاتفاقيات الدولية والوطنية ومعاهدات حقوق الإنسان وحماية البيئة. يجب التخلص كذلك من الاتفاقيات الثنائية حول الاستثمار، فهي تمنح سلطاتٍ واسعةً للشركات عابرة القومية وتدفع الحكومات للتخلي عن سيادتها الوطنية. وعلى الدول أن تمارس حقها في تأميم فروع الشركات عابرة القومية بحيث يستطيع مواطنوها التصرف بمواردهم الطبيعية.

الديموقراطية السياسية

للديموقراطية السياسية موقعٌ مركزي، فبغير تدخّل المواطنين الفعال في كلّ مستويات اتخاذ القرار السياسي، لن يكون لأيٍّ من المقترحات المطروحة معنى.

الخيرات العامة العالمية

إن الخيرات العامة العالمية هي إحدى القضايا الأثيرة لمناهضة العولمة. تستخدم تشكيلةٌ من التعابير الخيرات العامة، الإرث الإنساني، ميراث البشر المشترك يتسع المجال الذي تغطيه باستمرار. وفي الحقيقة، «فإنّ الحقوق الأساسية وحاجات الكائن البشري والضرورات البيئية هي عاملٌ حاسمٌ في تعيين الخيرات العامة على المستوى العالمي» (ليل وفيرشاف ٢٠٠٣). لإعداد قائمةٍ كاملةٍ بالخيرات العامة، يتطلب الأمر استشارةً ديموقراطيةً واسعةً تعكس مختلف الثقافات والتواريخ.

يتقاطع مفهوم «الخيرات العامة» مع مفهوم «الحق» من عدة أوجه. فحماية الخيرات العامة تعني ضمان الحق العام في الماء والحصول عليه، في الهواء النقي، في الطاقة، في الغذاء، في النقل، في التعليم الأساسي، وأيضاً في المعرفة بالمعنى الأعم، في التنمية، في المساواة، في الحرية، في الغبطة.... بكلمات أخرى، الحق في الحياة. أظهرت معاهدات الأمم المتحدة ومواثيقها كل هذه الحقوق بشكلٍ رائع.

إن أهداف الألفية ضحلةٌ قياساً لهذه السوابق التاريخية، وحركة مناهضة العولمة هي مهمازٌ في الكفاح من أجل الخيرات العامة، يستوجب العودة إلى النصوص التأسيسية وجعلها راهنةً. يتضمن حصول الجميع على الخيرات العامة، الآن وفي المستقبل، والحفاظ عليها في ما يتعلق بالماء والهواء والطاقة على سبيل المثال، حاجتنا لتشريعٍ بيئيٍ عالميٍ ملائم شيه غائب في الوقت الراهن. يتطلب حق التنمية كذلك تشريعاً اقتصادياً يسمح بمناقشة الطبيعة الإجرامية لمديونية الربا أمام القضاء.

في سياق الحقوق والقانون، يتبع ذلك وجوب اعتبار العدالة نفسها خيراً عاماً العدالة الجنائية والاقتصادية والاجتماعية. لجعل العدالة تتقاطع مع كافة الخيرات العامة، ينبغي أن تكون شرط الخيرات العامة الأساسية: المساواة والحرية والتضامن، ومحتواها.

سادساً. ما هو مستقبل صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؟

هل يمكن إصلاح البنك الدولي وصندوق النقد؟ إنّ الشك في ذلك لهو أمرٌ مشروع. ينبغي، من وجهة نظري، إلغاء هاتين المؤسستين واستبدالهما بمؤسساتٍ عالميةٍ أخرى[٢٩]، لأن دستوريهما المؤسسين وولاءهما لعددٍ محدودٍ من البلدان (يملك واحدٌ منها هو الولايات المتحدة حق الفيتو على أي قرار ترغب في منعه حتى إذا أرادت ١٨٣ دولة اتخاذه) وتوزيع السلطة ضمن صفوفهما لا تتوافق مع أي إصلاحٍ ديموقراطيٍ حقيقي. (انظر الفصلين ١٠ و١١).

يتوجب إقامة مؤسساتٍ أخرى بدلاً عنهما (سواء اتخذت نفس الاسم أم غيره) تستند إلى المبدأ الديموقراطي الذي تضمّنه ميثاق الأمم المتحدة (لكل دولةٍ صوتٌ واحد)، ومهمتها ضمان الاستقرار النقدي العالمي والتحكم بحركة رؤوس الأموال وتقديم قروضٍ أسعار فائدتها منخفضة، دون قرنها بالاشتراطات النقدية للنيوليبرالية وإعادة ما تمت سرقته إلى بلدان المحيط. يتوجب منح الجنس البشري مؤسساتٍ تستطيع كل شعوب الأرض أن تجد موضعاً لها ضمنها، وتناقش عبر مندوبيها قضايا الإنسانية الأساسية علناً (عبر بثٍّ مباشرٍ على التلفاز والمذياع)، وحيث لا يكون لبعض البلدان ـ أو لبلد واحد – وزنٌ مرجح في مسار اتخاذ القرار بسبب قوتها العسكرية أو ناتجها المحلي الإجمالي.

منذ سنوات، كانت إمكانية إصلاح سلسلة المؤسسات الدولية، ولاسيما منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ذات الصلة، موضوع نقاشٍ مفتوح، يمكن تجاوز نقاطٍ معيّنةٍ فيه بسرعة: هل نحن بحاجة لمؤسساتٍ مشتّركةٍ عالمية تتعلق بمجالاتٍ حاسمة كالتجارة والنقود والائتمان؟

الجواب، نعم، إذ لا يسعنا أبداً حل المشكلات الدولية بغير مؤسساتٍ دائمةٍ ومعترفٍ بها عالمياً، تحدَّد شرعيتها على نحوٍ ديموقراطي.

أما نقطة النقاش الثانية، فيمكن أن تكون موضوع توافق: هل نحتاج لمؤسساتٍ عالمية الطابع وحسب، أم سيكون تفويض هيئاتٍ إقليميةٍ ببعض المهام فكرةً حسنة لتفادي مزيدٍ من المركزية ضمن مؤسساتٍ بعيدة جداً عن واقع الحياة اليومية لشعوب الأرض؟ يمكن الاتفاق على منح هياكل إقليمية مزيداً من الاستقلالية ضمن المنظمات العالمية.

أثناء الأزمة الآسيوية ١٩٩٧ – ١٩٩٨ على سبيل المثال، عارضت الولايات المتحدة ومدراء صندوق النقد الدولي إنشاء صندوق نقدي آسيوي، كان لوجوده أن يسمح بردٍّ فعالٍ ومنسقٍ على هجمات المضاربة أكثر مما يمكن لمنظمة عالمية أن تقوم به. من الممكن جداً أن يتعايش صندوق النقد مع صناديق نقدية إقليمية. ومثالٌ آخر: ربما يؤدي تأسيس صندوق نقدٍ لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى خلق عملةٍ واحدةٍ لمجموع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. لا يمكن للمرء أن يتوقع قيام منظمةٍ عالميةٍ بتشجيع إصدار عملة إقليمية. وإن كان ممكناً إصدار عملةٍ واحدة لكل الكوكب، فسيكون ذلك تقدماً بالطبع، إلا أنّ مراحل عديدةً ينبغي أن تسبق بلوغ هذا الهدف. إحداها اتحاد بلدان المحيط لإصدار عملةٍ خاصةٍ تتعامل بها بمعزلٍ عن الدولار واليورو والين قدر الإمكان، وتصبح أقل تبعيةً لتقلبات تلك العملات الصعبة.

أما أكثر أسئلة النقاش إلحاحاً فهو: هل نركّز على إصلاح المؤسسات (لاسيما الثلاثي المذكور أنفاً)، أم علينا التحرك لاستبدالها بغيرها؟ إن قضية إصلاح تلك المؤسسات أو استبدالها هي موضوع نقاشٍ يجري ضمن مختلف الحركات الاجتماعية والشبكات التابعة لحركاتٍ تسعى لأنماطٍ مغايرةٍ من العولمة. ثمة اتفاقٌ عامٌ على ضرورة وجود مؤسساتٍ عالميةٍ مختصةٍ بتبادل العملة والائتمان والتجارة، وعلى رفض سياساتٍ يدعمها حالياً صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية[٣٠]. هذا ما أوضحه غوستاف ماسيا، رئيس المركز الفرنسي لأبحاث ومعلومات التنمية CRID ونائب رئيس أتاك فرنسا، في كلمته الختامية في الحلقة الدراسية حول مستقبل المؤسسات المالية الدولية المنعقدة في الجمعية الوطنية في باريس ٢٢ – ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠١:

«على رأس جدول أعمال اليوم النقاش الدائر بين من يعتقدون أن الوقت قد حان للمطالبة بتفكيك المؤسسات المالية الدولية واستبدال مؤسسات جديدة بها، وبين أولئك الذين يعتقدون أنّ أزمتها الداخلية الراهنة تمنح فرصة فرض إصلاحاتٍ

هيكلية. ليست القضية لاهوتيةً أو عقائدية، بل تحليلاً للوضع وللفرص السياسية الملازمة. النقاش مفتوح، وعلى كل حركةٍ أن تقرر الخطوات الواجب اتخاذها بصدد الأهداف المشتركة.»

دعونا نتابع النقاش، ونعزز في الوقت نفسه الوحدة بين أنصار الإصلاح الجذري لتلك المؤسسات وأنصار استبدالها. لنبدأ بتحديد تلك المؤسسات التي يمكن لها أن تحل محل المؤسسات القائمة.

من المفيد أن نختار المقترحات التي تعيد تعريف أساس المعمار الدولي (المهام، أنماط العمل، الخ). دعونا نعد النظر في واقع المؤسسات العالمية المتخصصة، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي. في ما يتعلق بالأولى، نحن نشارك والدن بيلو ونيكولا بولار من شبكة فوكوس الجنوب في وجهة نظرهما الإلغائية (بيلو ٢٠٠٠ أ) ووجهة نظر فرانسوا هوتار وسمير أمين من المنتدى العالمي للبدائل (٢٠٠٠). قام ميشيل هوسون بإيجاز النقاش على النحو التالي:

«إن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية هي عقدٌ جائرٌ يحقق مصالح البعض وذو نمطٍ إمبراطوري. كما أنها لا تصلح كقاعدة لنظام اقتصادي عالمي في مصلحة التطور. لهذا نناضل لإلغاء هذه المنظمة ونقل وظائفها لمؤسساتٍ أخرى. يمكن لليونكتاد أن تقدم إطار اتفاقياتٍ يكون هدفها إنجاز تنميةٍ مشتركةٍ حقيقية. ستكون وظيفة هذه المؤسسة ضمان وتنظيم حق بلدان الجنوب في اتخاذ إجراءاتٍ حمائيةٍ ضروريةٍ لاندماجها في السوق العالمية، في حين يقوم منطق منظمة التجارة بكامله على التنكر لهذا الحق. يتوجب أيضاً التأكيد على نقل التقنية، على خلاف منظمة التجارة التي لا يشغلها إلا حماية حقوق الملكية الفكرية وتسجيل براءات الاختراع لكل ما يمكن تسجيله. أخيراً، وبدلاً من منح منظمة التجارة العالمية دور القاضي في مسائل تشريعات العمل، يتوجب توسيع سلطات منظمة العمل الدولية وقدراتها بمنحها إمكانيات اللجوء إليها. ضمن هذا السياق، ينبغي نقاش «البنود الاجتماعية»، وينبغي أن تشكل المنظمات غير الحكومية والنقابات جبهةً مشتركةً للتقدم العالمي في الحقوق الاجتماعية».

في مجال التبادل التجاري، ينبغي أن يكون هدف منظمة التجارة العالمية أو ما يحل محلها ضمان تنفيذ سلسلة المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المعاهدات الأساسية المتعلقة بالبيئة وحقوق البشر (أفراداً وجماعات). ستكون وظيفتها الأساسية الإشراف على التبادل التجاري وتنظيمه كي يتوافق بحزم مع المعايير البيئية والاجتماعية (اتفاقيات منظمة العمل الدولية). يتعارض هذا التَّعريف مباشرةً مع الأهداف الحالية لمنظمة التجارة العالمية

فرض حرية التجارة وتسليع كافة مجالات النشاط البشري والموارد الطبيعية وتعميم قواعد جديدة منهجية تصب في مصلحة الشركات عابرة القومية حصراً (وهي التي تقوم عادةً بوضعها). هذا يستوجب بالطبع فصلاً صارماً بين السلطات، فالسماح لمنظمة التجارة العالمية وأشباهها بتشكيل محاكمها الخاصة بها هو أمرٌ خارج أي نقاش، وبالتالي يتوجب التخلص من هيئة تسوية النزاعات التابعة للمنظمة.

يستعيد البنك الدولي أو ما قد يحل مكانه شرعيته إذا ما أعيد تنظيمه على أساسٍ إقليمي وقدم هباتٍ وقروضاً دون فائدة أو بأسعار فائدةٍ منخفضة مثلما هي وظيفته، شرط تقديم ضمانات أنها ستستخدم بمراعاةٍ تامة للمعايير الاجتماعية والبيئية، وعلى نحوٍ أعم لحقوق الإنسان الأساسية. وعلى خلاف البنك الدولي القائم حالياً، يجب ألا يدافع البنك الجديد الذي يحتاجه العالم عن مصالح الدائنين بإكراه المدنيين على الخضوع لحكم السوق، بل يدافع، كما هي مهمته الأساسية، عن مصالح البشر الذين يتلقون القروض أو الهبات.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي في صيغته الجديدة، التي تشابه من عدة أوجهٍ وظيفته الأصلية، فعليه أن يضمن استقرار العملات ويكافح المضاربة ويتحكم بحركة رؤوس الأموال ويتخذ إجراءاتٍ لمنع الفراديس الضريبية والتهرب الضريبي. ولتحقيق الهدف الأخير، يستطيع المساهمة، إلى جانب الحكومات وصناديق النقد الإقليمية، في تحصيل ضرائب مختلفة (ضريبة توبن، ضريبة سبان، ضرائب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخ).

تتطلب كل هذه الوسائل معماراً عالمياً متيناً، بتراتبيته الخاصة وسلطاته المنفصلة. الأمم المتحدة هي حجر الأساس، شرط أن تصبح جمعيتها العامة محور اتخاذ القرارات. يتضمن ذلك إلغاء العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وحق الفيتو المرافق لها. ويمكن للجمعية العامة أن تفوّض لجاناً خاصة بمهامٍ معينة.

يمكن أيضاً إصلاح الأمم المتحدة، كما يقترح جيلبرت أشقر (٢٠٠٢)، عبر تزويدها بنظام ثنائي المجلس كما هو حال الدستور الأمريكي أو دستور الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٢٣. سيكون هنالك مجلسٌ للدول أكثر شبهاً بالجمعية العامة الحالية، ومجلسٌ للشعوب ينتخب أعضاؤه بالاقتراع المباشر وفق التمثيل النسبي للسكان. إلى جانب مجلس الأمن، الذي يعمل بتفويض مباشر من الجمعية العامة، يمكن إنشاء هيئةٍ دائمةٍ أخرى هي مجلسٌ اقتصادي اجتماعي يشبه ECOSOC الحالي التابع للأمم المتحدة، لكن بسلطاتٍ حقيقيةٍ تصدر عن تفويضٍ صريحٍ من الجمعية العامة. كمقارنةٍ صالحة، ينبغي عدم منح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي الاجتماعي سلطاتٍ شاملة وغير ديموقراطية كما هو حال المفوضية الأوروبية، بل ينبغي أن يكونا تابعين للجمعية العامة.

هنالك أمرٌ آخر، إذ تقوم الأمم المتحدة في الوقت الحالي بدور فرقة إطفاءٍ أو إسعافٍ دولية، وفي بعض الحالات تستخدم ذريعةً أو غطاءً لعدوانٍ عسكري تشنه بلدان العالم الأقوى، كما كان حال تدخل الولايات المتحدة وحلفائها في حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ وفي الصومال في العام ١٩٩٢، أو للترويج لمصالح أقوى الشركات عابرة القومية كما هو حال مبادرة الميثاق العالمي التي قام بها كوفي عنان في العام ٢٠٠٠. ينبغي على الأمم المتحدة التراجع عن هذه الممارسات غير الجديرة بتفويضها الأساسي، وتصير (مرةً أخرى) بطل نظام اجتماعي اقتصادي عالمي جديد يستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبَقية المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان (الفردية والجماعية).

نعتقد لأسباب ثلاثةٍ أن إصلاح الأمم المتحدة ضروريٌّ وممكن، فميثاقها تقدمي وديموقراطي عموماً. الديموقراطية هي المبدأ الذي ينظم عملها (صوت لكل دولة)، رغم الحاجة لاستكماله بالتمثيل النسبي المباشر كما اقترح آنفاً، وخلال بعض ماضيها، تبنت الجمعية العامة في الستينات والسبعينات قراراتٍ وأصدرت إعلاناتٍ كانت تقدميةً على نحوٍ متميز (ولا تزال قابلة للتطبيق من حيث المبدأ)، وأقامت العديد من المؤسسات المفيدة (منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، اليونكتاد).

أما حالة البنك الدولي وصندوق النقد، فهي بينة الاختلاف، إذ إنّ دساتيرهما غير ديموقراطية، بل هي في الواقع استبدادية، وحق النقض الذي تملكه الولايات المتحدة يجعل أي تغيرٍ ذي معنى مستحيلاً في المستقبل القريب. لم يتردد البنك الدولي على الإطلاق في انتهاك قرارات الأمم المتحدة (لاسيما تلك الصادرة في العام ١٩٦٤ التي تدين جنوب إفريقيا والتفرقة العنصرية، والبرتغال لإبقائها على إمبراطوريتها الاستعمارية). أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، وعلى الرغم من أنّ طرازها التمثيلي ديموقراطي من حيث المبدأ (صوتٌ لكل دولة)، فإن الأوصياء عليها من المهد قد قذفوا بها إلى مدارٍ يعارض تماماً مصالح البشرية، ويجب منعها من التسبب بأي أذىً إضافي بأسرع ما يمكن.

ثمة قضيةٌ أخرى لم تعرض على نحو كافٍ حتى الآن، وهي أنّ النظام القانوني الدولي يحتاج هيئةً قضائيةً دوليةً مستقلة عن باقي هيئات القوة الدولية، تكمل النظام الحالي المؤلف من محكمة العدل الدولية في لاهاي والمحكمة الجنائية الدولية الناشئة. فأثناء العقدين الماضيين، أزاحت قوانين التجارة ضمن الهجمة النيوليبرالية القانون العام تدريجياً، إذ تعمل مؤسساتٌ غير ديموقراطية مثل منظمة التجارة والبنك الدولي وفق هياكلها القانونية الخاصة، كهيئة تسوية النزاعات، وهي جزءٌ من منظمة التجارة، والمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمارات ICSID الذي ازدادت أهميته منذ تضاعفت الاتفاقيات الثنائية حول الاستثمار. عادةً ما

يقوم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، لاسيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة. فقد تم إنشاء أماكن عزلٍ جديدة لا يطبق فيها حكم القانون ويحرم فيها السجناء من كل حقوقهم، مثل غوانتانامو. بعد أن طعنت الولايات المتحدة بمحكمة العدل الدولية في لاهاي عقب إدانة الأخيرة لمهاجمة نيكاراغوا في العام ١٩٨٤، ترفض الآن الاعتراف بالمحكمة الجنائية.

يستثير كل ذلك قلقاً شديداً، ويتطلب مبادرات عاجلة لاستكمال النظام القانوني الدولي، وهذا يعني توسيع القانون الدولي ليشملَ قضايا ليس لها تعريفٌ قانوني، أو أنه غير كافٍ في حال وجوده. سيكون المثال محكمة التحكيم الدولية الخاصة بالديون التي اقترحتها بعض الحركات. تبدو الفكرة جذابة، لكن السؤال هو: أي قانونٍ سيطبق فيها؟ قانون التجارة الدولية؟ أهي القوانين التجارية للبلدان الدائنة؟ (يشترَّط ما يقارب من ٨٠ بالمائة من عقود إبرام القروض أن يكون فضّ النزاعات من اختصاص السلطات القضائية في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة). إن كان الوضع على هذا النحو، فمن شبه المؤكد أن المقترضين سيكونون خاسرين. ألا يجب بدايةً (أو في الوقت نفسه على الأقل) أن يعاد تعريف القانون الذي ينظّم العلاقة بين الدائن والمدين؟ يتضمن السؤال الإجابة.

تم التأكيد على حدود المقترحات في بداية هذا الفصل. ويمكننا تلخيص السؤال الذي يتوجب تقديم الإجابة عليه على النحو التالي:

كيف يتم الانتقال من اقتصاد المديونية إلى تنميةٍ عادلةٍ اجتماعياً ومستديمة بيئياً؟ وللإجابة، قمنا باستعراضٍ تشكيلة واسعة من الأفكار من غير ادعاء أننا عرضنا مجموعةً متماسكةً وكاملةً من المقترحات، إذ لم يكن بالإمكان معالجة بعض القضايا الأساسية في هذا الفصل، رغم أنها تشكل جزءاً ضرورياً من أي بديل، سواء على المستوى الوطني أم العالمي، يتطلب بعضها إسهاماً خاصاً: كيف يتضافر بُعد الجنس مع المقترحات كي يشجع على تقدم حقيقي في المساواة بين الرجل والمرأة؟ هل تتضمن المقترحات بنوداً اجتماعيةً أسَاسية في مسعى تحسين حقوق العمال عالمياً؟ وماذا عن البنود المتعلقة بالبيئة؟ ما هي الاستراتيجية الواجب اتخاذها تجاه الشركات عابرة القومية؟

تمت معالجة الإجراءات المكمّلة في وثائق أعدتها الشبكات والحركات الدولية مثل أتاك ولجنة إلغاء ديون العالم الثالث وفيا كامبيسينا وفوكوس الجنوب والمنتدى العالمي للبدائل ومسيرة النساء العالمية ويوبيل الجنوب، أو تبنتها لقاءاتٌ دولية مثل تلك التي انعقدت في سان ديني في باريس في حزيران/يونيو ١٩٩٩، وبانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠ وجنيف في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ ودكار في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٠ وبورتو أليغريه (إعلان الحركات الاجتماعية في المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغريه ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ أو مومباي ٢٠٠٤). من أجل رؤيةٍ بديلةٍ أوسع، تستحق هذه الوثائق المراجعة.

الحواشي

(١) هذا الفصل نسخة مجددة ومضافة كلياً عن نص كتب بالتعاون مع أرنو زاكاري بعنوان: «ضمان تلبية الحاجات الأساسية للجميع» وكان مساهمةً للجنة إلغاء ديون العالم الثالث في المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغريه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. تقع الإضافات الجديدة على عاتق المؤلف وحده.

(٢) تعرّف «التنمية المستديمة» بأنها تنميةٌ «لها قدرة تلبية حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها للخطر». اقتبسه باسيت ٢٠٠٠. تم انتقاد هذا المفهوم لأنه يرتبط عادةً بمفهوم النمو المتواصل. أما القضايا التي أثارها ذلك المفهوم، فهي خارج نطاق هذا العمل.

(٣) انظر الوثيقة في مبادرة ٢٠/٢٠: إنجاز الوصول العالمي للخدمات الاجتماعية الأساسية، الوثيقة المشتركة لليونديب واليونيسكو والـUNFPA واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي (١٩٩٨) وهي متوافرة على العنوان الإلكتروني

(www.unicef.org/2020/2020.pdf).

تقدّر المنظمات المذكورة أعلاه أنه يلزم مبلغٌ إضافي مقدراه ٨٠ مليار دولار سنوياً إضافةً لمبلغ ١٣٦ مليار دولار الذي أنفق سابقاً لجمع المبلغ المطلوب للخدمات الاجتماعية الأساسية.

(٤) وفقاً لمجلة فوربز، كان مجموع موجودات بيل غيتس ولاري أليسون وبول آلين وورن بافيت في العام ٢٠٠٠ يعادل ١٦٠,٦ ملياراً.

(٥) وفقاً لطبعة العام ٢٠٠٣ من تقرير الثروة العالمية، كان هنالك ٧,٣ مليون مليونير أي حوالي واحد بالألف من سكان العالم يتقاسمون أموالاً قيمتها ٢٧٢٠٠ مليار دولار (بغض النظر عن أماكن إقامتهم الرئيسية).

(٦) انظر أطباء بلا حدود ٢٠٠٢، «الحصول على الأدوية والصحة العامة الشاملة» على موقع المنتدى الاجتماعي العالمي. يذكرون أنّه «من بين ١٢٢٣ دواءً تم تسويقها بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٧، هنالك ثلاثة عشر منها فقط لمعالجة الأمراض المعدية الاستوائية ونصفها مستقىً من الأبحاث البيطرية. وقد خصص ٠,٢ بالمائة فقط من الميزانية العالمية لأبحاث الأدوية، التي تتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليار دولار، للأمراض التنفسية الحادة والسل والإسهالات، المسؤولة عن ١٨ بالمائة من الوفيات العالمية. وفي نفس الوثيقة، توضح المنظمة أن شركة أفنتيس للأدوية توقفت عن إنتاج العقار الوحيد الفعال لمعالجة مرض النوم في العام ١٩٩٤، والسبب المقدم هو عدم كفاية الربح.

(٧) لا يكفي أن تضمن الحكومات الحاجات الأساسية وتترك الباقي للمبادرة الخاصة. وعلى سبيل المثال، يجب أن تضمن الحكومات الوصول ليس إلى التعليم الابتدائي وحسب، بل للتعليم الثانوي والجامعي أيضاً.

(٨) هذا إلى العام ٢٠٠٣ (أثناء كتابة النص)، ومن غير المحتمل أن تصبح التدفقات إيجابية في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(٩) في حالة رواندا، أثارت لجنة التنمية الدولية في البرلمان البريطاني فكرة «الدين الشائن» التماساً لإلغائه: «يتحمل نظام الإبادة مسؤولية مجمل الدين الخارجي لرواندا ... يجادل البعض أنّ

نظام الإبادة استخدم القروض لشراء الأسلحة وأنه لا يتوجب على النظام الحالي وبالتالي الشعب الرواندي تسديد ذلك الدين... نوصي أن تطالب الحكومة كل الدائنين ثنائيي الأطراف، ولاسيما فرنسا، بإلغاء الدين الذي أبرمه النظام السابق» (اقتبسه جوشنيك وبازمينو وتيران ٢٠٠٠).

(١٠) انظر مساهمة بازمينو في حلقة البحث الثانية حول القانون الدولي والديون، أمستردام ٢٠٠٢.

(١١) عموماً، يتناسب حجم الدين الذي يمنحه صندوق النقد والبنك الدولي طرداً مع فقر البلدان المستدينة. في حالة العديد من بلدان إفريقيا التي ليست لديها موارد طبيعية استراتيجية، يعود أكثر من ٧٠ بالمائة من ديونها إلى مؤسسات بريتون وودز.

(١٢) Dolos Malus مصطلح قانوني يعني: تقديم المعلومات الخاطئة بهدف دفع شخصٍ للقيام بفعلٍ قانوني أو للتعاقد في شروطٍ ليست في صالحه.

(١٣) في كتابه خيبات العولمة، يصفُ ستيغلتز وضعاً يعود إلى زمنٍ كان فيه نائباً لرئيس البنك الدولي: «يمكن لصورةٍ أن تعادل آلاف الكلمات، وصورةٌ واحدة التقطت في العام ١٩٩٨ ظهرت عبر العالم وانحفرت في عقول الملايين، ولاسيما أولئك في المستعمرات السابقة: ميشيل كامديسوس مدير صندوق النقد...، بيروقراطي سابق في الخزينة الفرنسية...، قصيرٌ وحسن الهندام، يقف بوجه صارم متصالب الذراعين أمام الرئيس الإندونيسي الجالس بإذلال. أكره الرئيس المنحوس، في الواقع، على تسليم السيادة الاقتصادية لبلده لصندوق النقد مقابل ما تحتاجه بلاده من مساعدات. لم تستخدم معظم الأموال، لسخرية الأمر، لمساعدة الشعب الإندونيسي، بل لتقديم كفالة لدائني القطاع الخاص من «القوى الاستعمارية». كان الاحتفال رسمياً لتوقيع رسالة تفاهمٍ، اتفاقية أملاها صندوق النقد وهو يصرّ رغم ذلك على الإبقاء على ظاهر أنّ الحكومة هي التي قدّمت رسالة حسن النوايا.

(١٤) من أجل تحليلٍ يتعلق بحجة الظرف القاهر في ما يتعلق بإلغاء الدين، انظر بحث هوغو رويز دياز: «الدين الخارجي: الآليات القانونية لعدم التسديد أو التأجيل أو تعليق الدفع»، المقدم إلى حلقة البحث الأولى حول القانون الدولي والديون التي نظمتها لجنة إلغاء ديون العالم الثالث في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٥) ILC، مسودة المادة ٣١ A/CN، ٣١٥/٤، ACDI، ١٩٧٨، vol. ١، p. ٥٨.

(١٦) معد أصلاً هكذا: Contractus qui habent tractum successivum et dependitum de futurum، rebus sic stantibus intelligenter.

(١٧) تشارلز فينويك، القانون الدولي (الطبعة الثالثة)، وعلى نحوٍ مشابه، يوضح نصٌ تعريفي في القانون العام أنّ «شرطاً ضمنياً يربط كل العقود، هو توقفها عن كونها إلزاميةً حين تظهر تغيراتٌ أساسيةٌ في وضع الوقائع أو الشروط التي أقيمت عليها» (قاموس بلاك القانوني، الطبعة السادسة، ١٩٦٧-١٩٩٠). انظر أيضاً، في علم التشريع الدولي، الحكم الصادر بالتحكيم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢، حول قضية الدين العام بين تركيا وروسيا: «... استثناء الظرف القاهر... قد يكون موضع تنازع في القانون الدولي».

(١٨) في العام ٢٠٠٠، سددت بلدان المحيط ما يقارب ٣٤٣ مليار (٢٣٠ مليار كأصل دين و١٠٣ مليار كفوائد، في حين تلقت ما يقارب ٢٤٨ مليار دولار كقروض جديدة. فلو أنها رفضت تسديد

الدين وتلقي قروض جديدة، لكانت وفرت ٣٤٣-٢٤٨= ٩٥ مليار دولار، أي أكثر من ٨٠ مليار دولار، وهو المبلغ الذي تحتاجه لتلبية الحاجات الإنسانية الضرورية (المصدر: البنك الدولي ٢٠٠١).

(١٩) النص الإسباني الكامل للحكم متوافر على الموقع www.cadtm.org/pages/es-panol/olmos.pdf

(٢٠) وفقاً للفايننشال تايمز (١٦ تموز/يوليو)، استعادت الحكومة الفيليبينية ٦٥٨ مليون دولار، في حين تقدر الأموال التي راكمها ماركوس بما لا يقل عن ٥ مليار دولار وربما وصلت إلى ١٠ مليار دولار.

(٢١) من المقاومة إلى البدائل، النص الكامل متوافر على موقع لجنة إلغاء ديون العالم الثالث (www.cadtm.org/francais/manifestekakar.htm).

(٢٢) انظر عمل خوان مارتينيز من جامعة برشلونة، حلف شعوب الجنوب الدائنة بيئياً www.ecuanex.apc.org/action/ وأورورا دونوسيو – الإكوادور.

(٢٣) يثير مثل هذا الاقتراح صرخات احتجاج النيوليبراليين باسم الحرية والعدالة. ومع ذلك، فهم لم يتورعوا عن التخفيض الاعتباطي لقيمة الفرنك الإفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وإجراء العديد من التخفيضات التي مكّنت الأثرياء من زيادة ثرواتهم، فهم يحتاجون وحسب أن يكون جزءٌ من ثروتهم بالعملة الصعبة لزيادة قيمتها بما يتناسب مع التخفيضات. عرف رأسماليو منطقة الفرنك أن التخفيض كان متوقعاً، فاشتروا عملةً صعبةً بفرنكاتهم الإفريقية. وحين انخفضت قيمتها بمقدار ٥٠ بالمائة، ما كان عليهم إلا شراؤها بعملتهم الصعبة لمضاعفة أرباحهم. حدث ذلك على نطاق واسع ولم يصغ للشكوى أيٌّ من قادة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

(٢٤) في العام ٢٠٠٢، نشر الاقتصادي الفرنسي برونو جيتان كتاباً مفيداً ومقروءاً حول فعالية ضريبة توبن وهدفها. وعن المردود الذي يمكن أن تقدمه ضريبةٌ من نمط توبن، «سيكون مبلغ ١٠٠ مليار دولار تقديراً معقولاً لإيرادات الحد الأدنى التي قد تجبى من تلك الضريبة، دون استبعاد إمكانية تضاعف المبلغ ثلاث مرات.» وحول كيفية استخدام تلك الإيرادات، يكتب جيتان: «في رأينا أنّه ينبغي استخدام كافة الإيرادات المحصلة في برامج دولية للمصلحة العامة في مجالات مثل الرعاية الصحية والبيئة، وكذلك في برامج التنمية المحلية لبلدان الجنوب.» (برونو جيتان، ضريبة توبن والتضامن بين الأمم، باريس ٢٠٠٢).

(٢٥) بالعودة إلى تحقيقات مقررين خاصين ومجموعات عمل خبراء والأمين العام للأمم المتحدة.

(٢٦) فنزويلا على سبيل المثال عضو في الأوبك، وقد وقّعت اتفاقيات مع حوالي عشرة بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما فيها كوبا، تبيع لها النفط وفقها بأسعار «أخوية» تقل كثيراً عن الأسعار التي تطلبها من الولايات المتحدة، وهي أحد المزودين الرئيسيين بالنفط لهذه الأخيرة.

(٢٧) «يتوجب أن يكون الهدف الواضح إلغاء البطالة، وهي آليةٌ رئيسيةٌ لتمييز اجتماعيٍ من أشنع الأنماط. ينبغي ألّا تكون كل النقاشات الدائرة حول تجاوز العمل المأجور وإبداعات التشغيل الكامل ووقت الفراغ عقبةً أمام تحقيق هذا الهدف. وفي الواقع، لا يمكن لهذه المسائل أن تناقش

على نحو ملائم طالما أن الكثير من الناس مستبعدون من النقاش. ولهذا، فإنّ تعميم تخفيض ساعات العمل محوري لإيجاد حلٍّ عادل للأزمة الاجتماعية.» (هوسون ١٩٩٦). يتضمن مثل هذا المشروع سيطرة العمال لضمان تطبيق أمثل لتلك الإجراءات وإيقاع العمل وتنظيمه (عدم السماح بالوقت الإضافي أو الورديات الليلية أو بتسريع وتيرة العمل ما لم تكن هنالك حاجة اجتماعية).

(٢٨) مثلما يلاحظ فرانسوا شينيه (١٩٩٨): «إنها بقول بسيط الآلية الأكثر تماسكاً التي أقامتها اللبرلة المالية لتحويل ثروات مجموعات اجتماعية معينةً وبلدانٍ معينة للآخرين. أيّ هجوم على مؤسسات التمويل يعني تفكيك هذه الآليات، وبالتالي إلغاء الديون العامة، ليست تلك الخاصة بالبلدان الأفقر وحسب، بل في كل بلدٍ ترفض قواه الاجتماعية الحية رؤية حكوماتها وهي تخضع مواطنيها لميزانيات تقشف بذريعة تسديد الدين العام».

(٢٩) في نصٍّ موجهٍ إلى المجلس العلمي في أتاك فرنسا، يقدم ميشيل هوسون رأياً مشابهاً: «فقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كل مصداقية، ويتم عالمياً شجبهما وانتقادهما ورفضهما. لقد فقدا كل تقدير على نطاق واسع، مما يقتضي نبذهما أو تفكيكهما. ويتحدث والدن بيلو من فوكوس الجنوب عن إغلاقهما بالمعنى المستخدم في إغلاق المحطات النووية. بكلمات أخرى، ينبغي التخلي عنهما واستبدالهما بمؤسستين جديدتين مناسبتين لمفهوم جديد عن «العولمة». لا ينكر أحد ضرورة وجود المؤسسات، ولابد من الالتفاف على المنطق ما فوق الليبرالي لتقرير ميلتزر، الذي يسعى، بضيق أفق، للقبض على منطق تسيير المؤسسات المالية الدولية بالطريقة الراهنة. ولا يتضمن هذا الوضع فقدان التركيز على الحقل المؤسساتي، فالنجاح المتنامي لنشاطاتنا يجعل تطوير العمل في هذا الحقل ضرورياً. وإن كانت هنالك حاجة لفتح نقاش بين «الإلغائيين» الذين يريدون استبدال المؤسسات الحالية بأخرى جديدة و«الإصلاحيين» الذين يقترحون تحويل المؤسسات القائمة إلى أخرى جديدة، فلنترك الأمر يحدث دون تأخير – فالجميع متفقون على الهدف، وهو إقامة مؤسسات أكثر ديموقراطيةً، تركّز على مصالح مواطني العالم.» حزيران/يونيو ٢٠٠١)

(٣٠) «نعتبر لذلك أنّ المؤسسات المالية الدولية ضروريةٌ للعمل في المدى البعيد، لكننا لا نثق بتوجهات المؤسسات الحالية ووظائفها. ما نتوقعه من تلك المؤسسات على نحو دقيق هو العمل على استقرار النظام النقدي، ومنع الأزمات المالية، ونظاماً مالياً يشجّع تنميةً تحترم حقوق الإنسان، سندعوها لتبسيط الأمر التنمية المستديمة. نتوقع منها علاوةً على ذلك أن تؤدي عملها بطريقة ديموقراطية» (غوستاف ماسيا، حزيران/يونيو ٢٠٠١).

الفصل العشرون

عالم آخر ممكن! دعونا نشيده!

يتوجّب على أولئك الذين يعتقدون أنّ العولمة غير قابلة للتجاوز أن يدركوا أنه يمكن تجاوزهم أو الإطاحة بهم.

يطور الفكر النيوليبرالي مفهوم الحتمية: ينبغي أن يكون النظام القائم موجوداً لأنه موجود؛ العولمة/الكوكبة مثلما تجري غير قابلة للتجاوز، علينا جميعاً الخضوع لها. هكذا ننغمس في اللاعقلانية والقدرية.

على الرغم من ذلك، فإلقاء نظرةٍ متمعنة على التاريخ يبرهن على خطأ فكرة «اللانكوص». لنأخذ مثال المجال المالي. في مطلع القرن العشرين، كانت حرية حركة رؤوس الأموال بفضل معيار الذهب وحرية المبادلات التجارية التي ضمنتها معاهدات التجارة والاستثمار تبدوان غير قابلتين للنكوص. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتطيح بذلك كله. في العشرينات، كانت القوة الطاغية للأسواق المالية تبدو غير قابلةٍ للنكوص بمقدار ما تبدو عليه الآن. ثمّ أرغم انهيار العام ١٩٢٩ والأزمة الطويلةً التي تلته الحكومات على مراقبة النشاطات المصرفية والمالية مراقبةً وثيقة. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، اتفقت حكومات البلدان الرأسمالية الرئيسية المنتصرة على التزود بأدواتٍ للسيطرة المالية على الصعيد الدولي. تمثّل الهدف الرئيسي لصندوق النقد الدولي في الحرص على هذه السيطرة (تنصّ مادته السادسة على ذلك الأمر صراحةً). وابتداءً من العام ١٩٤٥، نفذت عدة حكومات أوروبية غربية برامج تأميم واسعة، شملت المصارف، تحت ضغط عالم العمل.

ليس للتأكيدات النظرية النيوليبرالية المعلنة اليوم قيمة أكبر من تأكيدات الليبراليين أو المحافظين الذين حكموا في العشرينات، عشية الانهيار المالي. ويمكن للفشل الاقتصادي والكارثة الاجتماعية اللذين يثيرهما النيوليبراليون اليوم أن يؤديا إلى تغيراتٍ جديدةٍ كبرى، سياسية واجتماعية. العولمة ليست محدلةً تسحق كل شيء على طريقها، فقوى المقاومة موجودةٌ حقاً وفعلاً. كما أنها لم تؤدّ إلى نظام اقتصادي متماسك، فالتناقضات داخل الثالوث متعددة (تناقضاتٌ بين القوى الإمبريالية، بين

الشركات، استياءٌ اجتماعي، أزمة شرعيةٍ للأنظمة القائمة، سلوكٌ إجراميٌ للفاعلين الاقتصاديين الخاصين إنرون، أندرسن، ميريل لينش، سيتي غروب، الخ... – أزمة شرعية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية...).

علاوةً على ذلك، تتعزز التناقضات بين المركز والمحيط لأنّ الديناميكية الحالية للعولمة إقصائية. تمثل شعوب المحيط أكثر من ٨٥ بالمائة من سكان العالم، والاعتقاد بأنهم سوف يستسلمون للتهميش خطأٌ فاحش، مثلما أخطأ الحكام الذين كانوا لا يزالون يؤمنون في الأربعينات والخمسينات بدوام سيطرتهم الاستعمارية على إفريقيا وعلى جزءٍ كبير من آسيا.

أخيراً، تفقد سلطات المحيط التي تقبل النهج النيوليبرالي عناصر الشرعية تدريجياً. على نحوٍ عام، لم تعد لدى الطبقات المسيطرة في تلك البلدان آفاقٌ للتطور تقدمها للقسم الأكبر من السكان.

لماذا إذن استبعاد فكرة تعبير الاستياء الاجتماعي عن نفسه، ملتفاً حول مشاريع انعتاقية؟ لم يثبت أحدٌ أنّه يتوجب على الاستياء سلوك نهج الانكفاء الهوياتي أو «الإثني» أو الديني. ليس هنالك حتميةٌ اقتصادية ولا وضعٌ سياسي غير قابلٍ للتعديل بتأثير فعل القوى الاجتماعية.

ينبغي أن يتضمن البديل اليوم أبعاداً مختلفة:

ـ بعدٌ سياسي: إذا كانت السلطة السياسية قد تخلت عمداً عن جزءٍ من قدرتها على التحكم، متيحةً بذلك حريةً كاملة لحركة رؤوس الأموال، فبوسعها، تحت الضغط الشعبي، استعادة ذلك التحكم بنفس القدر من التعمد («الإرادة السياسية»). وإذا لم تقم بهذا التحول، فيمكن أيضاً الإطاحة بها.

ـ بعدٌ مواطني وبعدٌ طبقي: يتوجب على قواعد جميع المنظمات – سواءٌ أكانت قد نتجت عن الحركة العمالية في القرن التاسع عشر (أحزاب، نقابات) أم عن حركاتٍ شعبيةٍ أخرى أم كانت حركاتٍ اجتماعيةً جديدةً ولدت في النصف الثاني من القرن العشرين – أن تستعيد حقها في التدخل، حقها في التحكم، حقها في الضغط على المتدخلين الآخرين وأن تطرح عملياً مسألة الممارسة المباشرة للسلطة السياسية.

ـ بعدٌ اقتصادي: ينبغي أن يؤدي ترابط الأبعاد الأخرى إلى قراراتٍ اقتصادية، يتكوّن محورها الأساسي من إجراءاتٍ إلزامية تجاه حركة رؤوس الأموال وتجاه أولئك الذين يقررونها: أصحاب رؤوس الأموال تلك[1]. كما أنّ الطابع غير القابل للانتهاك لملكيتهم الخاصة هو أيضاً في مركز السجال القادم. وبالفعل، إذا أردنا الدفاع عن الملكية المشتركة وعن التمتع الشامل بالخدمات الأساسية، لابدّ لنا من

طرح ضرورة تحويل ملكية الشركات الخاصة التي تستولي على إرث البشرية إلى المجال العام. وفي الوقت نفسه، لابدّ من استثناء الخيرات العامة من منافسات هيئاتٍ مثل منظمة التجارة العالمية ونشاطات الشركات الخاصة.

إذن، يعيد تطور الرأسمالية اليوم إلى جدول المهام السجال حول صيغٍ راديكاليةٍ جديدة، فقد كنست الأزمة الاقتصادية والهجوم النيوليبرالي الضاريَ أشكال التسويات السابقة.

إنّ التسوية الاجتماعية على الطراز الفوردي (انظر ثبت المصطلحات) في الشمال، والتسوية التنموية في الجنوب، والتحكم البيروقراطي في الشرق، هناك حيث وجدت جميعاً، لم ترغم القابضين على السلطة على التخلي عن استخدام القوة، بل على العكس. غير أنّ كلاً من تلك التسويات كان يترافق بعناصر معينة للتقدم الاجتماعي. هذا العنصر الأخير هو الذي سمح في بعض الحالات بتسوياتٍ قطعها المنطق الحالي لرأس المال، بالإضافة إلى خيارات الحكام. ينبغي أن نعارض بها مقاربةً جديدة، مضادة للمنهجية، تسعى لقطيعةٍ صريحة مع النظام الحالي. وهذا يتطلب أن يصبح أولئك الذين في أسفل السلم الاجتماعي فاعلين أصيلين للتغيير ولإدارة هذا التغيير. كما يتضمن على نحوٍ ضروري أيضاً أن تكون الحركات الاجتماعية وفيةً لمصالح أولئك الذين تمثلهم، وأن تكون مستقلةً بحزم عن السلطات السياسية. وهي لن تتمكن من ضمان هذا الوفاء إلا بتطوير ديموقراطيةٍ داخليةٍ حقيقية، فتولي الأولوية للتعبير عن الناس الذين يصنعون السياسة يوماً بيوم، وللتشجيع على تطور الخيارات، ولتنشيط تجسيد الاستراتيجيات الكفيلة بالوصول إلى أهداف الحركة.

فعلٌ متفق عليه للعمال وللحركات الاجتماعية

لقد بلغت الهجمة النيوليبرالية حداً يجعلها تتطلب فعلاً متفقاً عليه بين العاملين بأجر وصغار المنتجين والمضطهدين في العالم أجمع. هذا الفعل ضروري لإلغاء البطالة. يتطلب جعل البطالة تختفي تخفيضاً معمماً لساعات العمل، دون خسارة الأجر وبتشغيلٍ معوِّض. إنّ تعميم تخفيض زمن العمل ضروري لمواجهة التسريحات ونقل الشركات لأعمالها خارج مواطنها. ولابد من دعم عمال الشمال لعمال الجنوب كي يتمكن الأخيرون من الحصول على زيادةٍ في أجورهم، وعلى نحوٍ عام، على الحقوق النقابية التي تسمح لهم بالارتقاء إلى مستوى حياة عمال الشمال.

إذا كان عالم العمل لا يزال في الوقت الراهن أقوى الروافع للانخراط المباشر في النضال السياسي، فمن الحيوي أن نشرك فيه مشاركةً وثيقةً جميع أولئك الذين جرى وضعهم على هامش عملية الإنتاج. ينبغي أيضاً أن تشارك في جهود المقاومة جميع الحركات الاجتماعية المناضلة ضد الاضطهاد، أياً كان شكله.

تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة

إذا كان ضرورياً أن يكون هنالك «تشاؤم للعقل» لإدراك مدى الهجمة النيوليبرالية والتنظيم القوي لمروجيها، فينبغي أيضاً أن نأخذ بالاعتبار «تفاؤل الإرادة» الذي يحرّك قطاعاتٍ كاملة من سكان العالم.

دون المقاومة التي نراها تنهض، عنيدةً ومصممةً وشجاعةً، في كافة أرجاء الكوكب، ستكون القوى المحركة للعولمة الرأسمالية والمتحمسون لها قد سجلوا نقاطاً إضافية أكثر دلالةً بكثير مما اعتقدوا. وهو إنجازٌ بحد ذاته، رغم أنّه غير كافٍ.

تحطيم جدران عزلة النضالات

لقد قلنا إنّ الطبقة الرأسمالية تسيطر تماماً على وسائل الإعلام، ولاسيما المتلفزة منها، إذ ليس من مصلحتها أن تنشر في العالم صور النضالات، مظهرةً إبداع المضطهدين وشجاعتهم.

كثيراً ما تعرض علينا مواجهاتٌ مع الشرطة أو الجيش، لكن نادراً ما تقدم لنا تفاصيل النضال وابتكار العمال واكتشافات المتظاهرين والنشاطات التي حققت أهدافها، إذ ربما يقدم ذلك أفكاراً لحركاتٍ أخرى، وهذا الجزء من الحدث يمثل خطراً على الطبقة الرأسمالية. وعلى العكس من ذلك، يمكن قياس التأثير الهائل للتعبئة التي تحرض عليها وسائل الإعلام حين تعرض مدى وذكاء حركةٍ ما. على سبيل المثال، أثارت حركة إضراب في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في فرنسا تعاطفاً بلغ حداً لم تستطع وسائل الإعلام التقليل منه، وقام التعبير عن هذا التعاطف الكبير الذي نقل على المستوى العالمي هو نفسه بدور الوسيط لتوسيع الحركة.

النضالات لا تخبو، بل إنها تميل للتصعيد مع تزايد الهجمات. إحدى أكبر المشكلات التي تصادفها المقاومة هي هذا الشعور بالانعزال الذي يُطبق على ذاك الذي ينخرط في النضال: «من معه؟ من الذي يستطيع فهمه ومساعدته؟ من يتحدث عن نضاله؟ من يقوم بهذا النضال في أماكن أخرى من العالم؟» أحد أهم الرهانات بالنسبة للتقدميين هو بالتأكيد تحطيم جدران هذه العزلة والعمل على تضافر النضالات.

عبر تركز صانعي القرار السياسي على المستوى العالمي، عبر تشابه الإفقار الذي يفرضونه على الكوكب بأجمعه، يتلاقى نضال الفلاحين المحرومين من الأرض في البرازيل مع نضال عمال شركة فولكسفاغن ضد شركتهم عابرة القومية؛ يتلاقى نضال جماعات السكان الأصليين الزاباتيين في أمريكا اللاتينية من أجل حياةٍ لائقة في الأرياف المكسيكية مع نضال عمال ماكدونالد المضربين عن العمل في فرنسا؛ يتلاقى نضال مئات الآلاف من الفلاحين الهنود المعارضين لقرارات منظمة التجارة العالمية مع نضال المهاجرين غير الشرعيين في فرنسا وإسبانيا؛ كما يتلاقى نضال النقابات الكورية الجنوبية دفاعاً عن مكتسباتها مع نضال الحركات الاجتماعية الإفريقية لإلغاء الديون؛ ويتلاقى نضال شعب هندوراس ضد خصخصة قطاع الصحة مع نضال العمال في فرنسا والنمسا والبرازيل... ضد إعادة النظر في الحقوق المكتسبة في مجال التقاعد وضد الترويج لصناديق التقاعد الخاصة؛ يتلاقى نضال النساء الجزائريات مع نضال المحاكم الشعبية التي تدين ديون الأرجنتين غير الشرعية؛ نضال طلاب نيكاراغوا وبوركينا فاسو والنيجر والولايات المتحدة ضد زيادة رسوم التسجيل في الجامعة يتلاقى مع نضال المدرسين في فرنسا وفي بيرو... نضال المواطنين البوليفيين (كوشابامبا) وفي إفريقيا الجنوبية (سويتو) وفي الهند ضد خصخصة المياه يتلاقى مع نضال المواطنين البيورفيين (أريكويبا) والنقابيين السنغاليين (سينيليك) ضد خصخصة الكهرباء. والقائمة في توسع.

العالم يرتجف في كل مكان، يمزقه الشعور بعدم جدارةٍ مفروضة، وتدفعه رغبةٌ في أن يعيش على نحوٍ أفضل، يثير حنقَه ظلم وعنف نظامٍ يريد البعض أن يقدموه له بوصفه نهاية التاريخ. في أماكن مختلفة من العالم، لم تمر تصرفات «مصاصي دماء البشر» دون مواجهةٍ. ومعرفة ذلك ضرورية.

الوضع الراهن للنضالات ضد العولمة الرأسمالية

إجمالاً، بدأ الطور الحالي من العولمة النيوليبرالية في منعطف السبعينات والثمانينات، حين أعطت الانتصارات الانتخابية لمارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة إشارة البدء بهجمةٍ شاملةٍ لرأس المال على العمل، وللقوى الرأسمالية الرئيسية المتطورة ضد البلدان الرأسمالية الخاضعة (التي كانت شعوبها أول المستهدفين).

من بين العلامات الرئيسية لهجمةٍ ما زالت قائمةً: محاولات تدمير المنظمات النقابية (تدمير نقابة المراقبين الجويين في الولايات المتّحدة في عهد رونالد ريغان ونقابة عمال المناجم في بريطانيا في عهد مارغريت تاتشر)، خصخصات بالجملة، رفع أسعار الفائدة، تثبيت الأجور، زيادة الضرائب على العمل وتخفيض الضرائب

على رأس المال، بداية أزمة ديون العالم الثالث وبعض بلدان الكتلة السوفييتية سابقاً، تطبيق سياسات تكييفٍ هيكلي في بلدان المحيط، حروبٌ بذريعةٍ إنسانية شنتها تحالفاتٌ عسكرية من البلدان الأكثر تصنيعاً على بلدان المحيط، إغلاق حدود البلدان الأكثر تصنيعاً، تعزيز قدرة تدخل المؤسسات متعددة الأطراف التي تسيطر عليها البلدان الأكثر تصنيعاً، بدءاً بالولايات المتحدة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، تحكّم نفس البلدان بالأمم المتحدة، تعزيز سلطة الشركات عابرة القومية، جعل زمن العمل مرناً والأوضاع مؤقتة، زيادة تأنيث الفقر، هجماتٌ على نظم الحماية الاجتماعية، توسيع المناطق المزروعة بالبذور المعدلة وراثياً، تسليع مجموعةٍ من النشاطات البشرية التي كانت حتى ذلك الحين بعيدةً نسبياً عن نشاطات الشركات عابرة القومية...

يؤدي البعد العالمي لهذه الهجمة وفرض نمط السياسات الليبرالية نفسه في كافة أرجاء الأرض إلى مفعولٍ تزامني مشابهٍ لمنعطفاتٍ تاريخيةٍ أخرى في القرنين الماضيين (حقبة الثورات في أوروبا في العام ١٨٤٨، الحرب العالمية الأولى وعواقبها، انتصار الفاشية الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية، موجة الاستقلال في الخمسينات والستينات، أيار/مايو ١٩٦٨...). الاختلافات بيّنةٌ جداً بالتأكيد، فنحن نشهد تزامناً للهجمات وبدايةً واعدةً لتزامن المقاومات أو الهجمات المضادة. إنّ نمو الحركة المناهضة للعولمة واتساعها ملموسان على المستوى العالمي، مع بعض الاستثناءات (الصين خصوصاً – لكن إلى متى؟). للمرة الأولى في التاريخ ربما، تعيش الغالبية الساحقة من سكان الكوكب على نحوٍ متزامن مختلف عناصر الهجمة المذكورة آنفاً. يرمز بعض المؤسسات الدولية أكثر من أي وقتٍ مضى في التاريخ الرأسمالي إلى الأمراض التي يعيشها جزءٌ كبير من البشرية: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات الكبيرة عابرة القومية، المراكز المالية الرئيسية، مجموعة الثمانية...

إنّ أشكال المقاومة لهذه الهجمة الواسعة لا تحصى وهي تتواصل منذ أكثر من عشرين عاماً. لقد باء بعضها بالفشل (بدءاً بهزيمة المراقبين الجويين في الولايات المتحدة في العام ١٩٨٢ وعمال المناجم البريطانيين في العام ١٩٨٤ ١٩٨٥...)؛ وأدى بعضها الآخر إلى انتصاراتٍ (في أمريكا اللاتينية منذ العام ٢٠٠٠، هنالك العديد من النضالات الشعبية الظافرة ضد الخصخصات. وكمثالٍ عليها، لنذكر نضال سكان أريكويبا في بيرو ضد خصخصة قطاع الكهرباء، أو النضال الظافر للشعب البوليفي في كوشابامبا ضد خصخصة المياه في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وضد تصدير الغاز الطبيعي في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣). لقد استهلّ هذا الانتصار للشعب البوليفي

دورةً جديدةً من النضال لاستعادة السيطرة الرسمية والجماعية على الموارد الطبيعية. ومنذ معركة سياتل (الولايات المتّحدة) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، هنالك اتفاقٌ عام على الإشارة إلى تدويل حركة مقاومة العولمة.

إذا كانت هنالك ضرورةٌ لتحديد سنةٍ رمزية لتعيين المنعطف الذي أدى إلى هذا التدويل، يمكن اختيار العام ١٩٩٤، الذي تميز بتمرد الزاباتيين في منطقة شياباس في كانون الثاني/يناير، فقد عرفوا كيف يتحدثون بلغةٍ عالميةٍ عن مشكلات الاضطهاد، التي كان يُنظر إليها حتى ذلك الحين بوصفها محلية، ويخاطبون عدة أجيال. كما تميز بالاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أيلول/سبتمبر في مدريد، الذي أدى إلى مظاهرةٍ كبيرة ذات طابعٍ أممي، شارك فيه عددٌ معتبرٌ من الشباب. تميز هذا العام كذلك باندلاع أزمة المكسيك في كانون الأول/ديسمبر، التي حطمت لأول مرة أسطورة نموذج التنمية النيوليبرالي في بلدان المحيط.

قبل ذلك، حصلت تحشداتٌ هامةٌ على المستوى العالمي (في العام ١٩٨٨، المظاهرة الضخمة ضد صندوق النقد الدولي في برلين؛ في العام ١٩٨٩، التعبئة في باريس بمناسبة قمة السبعة...) لكن لم يكن لها البعد الأممي نفسه لأنها كانت لا تزال واقعةً تحت أسطورتي «الانتصار النهائي» للرأسمالية و«نهاية التاريخ».

اعتباراً من العام ١٩٩٤، نشهد مساراً تراكمياً للتجارب والقوى التي تحاول الانتقال إلى الهجمة المضادة. إنه مسارٌ متفاوتٌ وغير خطي، هامشيٌ نسبياً، لكنه حتى الآن يتصاعد. هنالك بعض تواريخ التجارب التي تميز الفترة بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٠: الحركة الاجتماعية القوية خريف العام ١٩٩٥ في فرنسا (التي لم تكن لها علاقةٌ بالنضال ضد العولمة، لكن كان لها تأثيرات قوية في فرنسا على الحركة المناهضة للعولمة النيوليبرالية)، القمة المضادة «أصوات الكوكب الأخرى» بمناسبة انعقاد قمة السبعة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ في ليون (انبثقت منها مظاهرةٌ ضمت ٣٠ ألف شخص ودعت إليها النقابات مجتمعةً)، اللقاء القاري الذي دعا إليه الزاباتيون في شياباس صيف العام ١٩٩٦، الإضراب الظافر لعمال يونايتد بارسلز سرفس (UPS) في الولايات المتحدة، حركة إضراب العمال الكوريين شتاء العام ١٩٩٦–١٩٩٧، حركات الفلاحين في الهند ضد منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٦–١٩٩٧، حملة المواطنين ضد مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار (AMI) التي حققت النصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تعبئة حركة اليوبيل ٢٠٠٠ في أيار/مايو ١٩٩٨ في برمنغهام وفي حزيران/يونيو ١٩٩٩ في كولونيا، المسيرات الأوروبية في أيار/مايو ١٩٩٧ في أمستردام وفي أيار/مايو ١٩٩٩

في كولونيا، معركة سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ومذاك التحشدات التي لا تحصى بمناسبة اجتماعات المؤسسات الدولية في العام ٢٠٠٠ (شباط/فبراير في بانكوك، نيسان/أبريل في واشنطن، حزيران/مايو في جنيف، تموز/يوليو في أوكيناوا، أيلول/سبتمبر في ملبورن وبراغ، تشرين الأول/أكتوبر في سيؤول، مسيرة النساء العالمية في تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل ونيويورك وواشنطن، وفي كانون الأول/ديسمبر في نيس)؛ المؤتمرات الدولية لتحديد البدائل «إفريقيا: من المقاومات إلى البدائل» في داكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والمنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغريه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ التحشدات ضد قمة الأمريكيتين في بوينوس آيرس وكيبيك في نيسان/أبريل ٢٠٠١؛ برشلونة في حزيران/يونيو ٢٠٠١ (١٠٠ ألف متظاهر ضد البنك الدولي)؛ جنوة في تموز/يوليو ٢٠٠١ (نحو ٣٠٠ ألف متظاهر احتجاجاً على مجموعة الثمانية)...

حشد كلّ من هذه التحركات من عدة آلاف إلى عدة مئات من آلاف المتظاهرين أو المضربين عن العمل، تناول معظمها مباشرةً مسائل مرتبطة بالعولمة. في كل حالة، جرت أحاديث ونقاشات وورشات عمل بالتوازي مع تلك التحركات.

لقد قامت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المرتكبة في نيويورك وواشنطن، والحرب التي شنتها بعد ذلك الولايات المتحدة وحلفاؤها، بتعديل الوضع الدولي على نحوٍ عميق. تترافق الأزمة الاقتصادية التي بدأت في مطلع العام ٢٠٠١ مع موجة تسريحاتٍ بالجملة على المستوى العالمي، كما اندلعت أزمة ديونٍ جديدة في بلدان المحيط. لقدَ شنّ أبطال العولمة النيوليبرالية هجمةً تهدف إلى وضع الحركة المناهضة لتلك العولمة في موقع الدفاع، لا بل الشلل، وفشلوا في ذلك.

ابتداءً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أضافت الحركة إلى ساحة نضالها الحرب والسباق الجديد على التسلح، كما تزايدت قدرتها على التعبئة. علاوةً على ذلك، انتهى العام ٢٠٠١ بتمردٍ شعبي قوي في كافة أرجاء الأرجنتين، وكنس استياء الشارع حكومة يسار الوسط التي كانت تطبق وصفات صندوق النقد الدولي.

تميز العام ٢٠٠٢ بمظاهراتٍ ضخمة معارضة للحرب: ٢٥٠ ألف شخص في برشلونة في ١٦ آذار/مارس، ٦٠ ألفاً في واشنطن في ١٦ نيسان/أبريل، ٢٥٠ ألفاً في لندن في ٢٦ أيلول/سبتمبر، نحو مليون في فلورنسا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. كما توسعت المعارضة للخصخصة في مناطق مختلفة من العالم: بيرو (انتصار ضد خصخصة الكهرباء في أريكويبا)، المكسيك، فرنسا... في العام نفسه، شهدنا أيضاً تعبئةً جماهيريةً قوية نجحت في إفشال محاولةٍ للإطاحة بالرئيس هوغو شافيز في فنزويلا. تضاف إلى ذلك الانتصارات الانتخابية لكلٍّ من إيناسيو لولا دا سيلفا في البرازيل ولوسيو غوتييريز في الإكوادور.

جمع المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث المنعقد في بورتو أليغريه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ نحو ١٠٠ ألف مشارك أتوا من أركان الأرض الأربعة لمناقشة بدائل. ينبغي أيضاً أن نشير إلى الحشود الجماهيرية ضد الحرب على العراق في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (عدة ملايين من المتظاهرين) وفي ٢٢ آذار/مارس (أكثر من ١٢ مليون متظاهر) وأيضاً ضد قمة الثمانية في جنيف وإيفيان (١٠٠ ألف). في أيار/مايو – حزيران/يونيو ٢٠٠٣، جرت أيضاً تحشداتٌ اجتماعيةٌ كبيرة ضد الخطط النيوليبرالية الهادفة لإصلاح نظام التقاعد (فرنسا والنمسا والبرازيل). نجاح كبير لتجمع لارزاك في فرنسا منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٣: أكثر من ٢٠٠ ألف مشارك لثلاثة أيام في حين كان العدد المتوقع يتراوح بين ٥٠ و٨٠ ألفاً. تضمنت المواضيع التي جمعت الناس في لارزاك معارضة أجندة الدوحة الخاضعة لأجندة لقاء كانكون (المكسيك) الوزاري في منتصف شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، دعم اللجوء للعصيان المدني للنضال ضد تجريب البذور المعدلة وراثياً، التضامن مع فلسطين، تضافر مختلف النضالات الاجتماعية (الدفاع عن نظام التقاعد بالتوزيع، نضالات المعلمين والعمال المؤقتين في المسرح...). وفي الوقت الذي تكتب فيه هذه السطور، أي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، يخوض الشعب البوليفي نضالاً مثيراً للإعجاب للحفاظ على التحكم الحكومي والوطني بالثروات الطبيعية (حرب الغاز الطبيعي).

من فشل مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار (١٩٩٨) إلى فشل كانكون (٢٠٠٣) مروراً بسياتل وجنوة والدوحة وبوينوس آيرس وبغداد

ما هي عناصر الأزمة الملموسة داخل المؤسسات المهيمنة؟

١ – يمثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الأدوات المفتاحية لهجمة رأس المال على العمل وبلدان المركز على بلدان المحيط، وهي تعبر منذ العام ١٩٩٨ كما رأينا أزمة شرعيةٍ عميقة. لقد أدت الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن تطبيق السياسات التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليان على بلدان المحيط إلى خسارةٍ واضحةٍ لشرعية تلكما المؤسستين على مستوى جماهيري في البلدان المعنية. كما أدت سياسات تنظيم التجارة بإدارة الشركات عابرة القومية وانتهاكات سيادة الدول إلى ريبةٍ أكيدة لدى الرأي العام من منظمة التجارة العالمية، سواءٌ في بلدان المركز أم في بلدان المحيط. وترفض الغالبية الساحقة من البلدان المعنية سياسات التكييف التي يمليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢ – تفاقمت أزمة الشرعية تلك بفعل السجالات والمعارك الداخلية داخل الإدارة الأمريكية. وحقيقة أنّه لم يجر التوصل إلى موقفٍ توافقي داخل إدارة القوة

التي تسيطر دونما منازع على الصندوق والبنك تزيد الطين بلةً: رفض الكونغرس الأمريكي ذي الأغلبية الجمهورية لدفع حصة الولايات المتحدة في بعض مبادرات صندوق النقد الدولي (في العام ١٩٩٧ – ١٩٩٨)، اقتراح لجنة ملتزر الثنائية في الكونغرس الأمريكي لخفضٍ كبير في دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، رفض خزينة الولايات المتحدة في آذار/مارس – نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لإقامة آليةٍ لإعادة هيكلة الدين السيادي للدول، وهو مشروعٌ أعدته آن كروغر (الولايات المتحدة) النائبة الأولى لمدير العام لصندوق النقد الدولي.

٣ – المستوى الثالث للأزمة: الأزمة الداخلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (ولاسيما لهذا الأخير)، التي تجلت خاصةً في الرحيل المدوي لجوزيف ستيغلتز، كبير اقتصاديي البنك الدولي ونائب رئيسه، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ورحيل مسؤول الشؤون البيئية، والاستقالة المدوية لرافي كانبور، مدير التقرير السنوي للبنك الدولي حول التنمية في العالم (حزيران/يونيو ٢٠٠٠). ويمكن أن نضيف الصراع الصامت في العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بين ميشيل كامديسوس وستانلي فيشر (المسؤولين الكبيرين في صندوق النقد الدولي)، الذي أدى إلى استقالة كامديسوس قبل نهاية ولايته وإلى الرحيل المبكر لكبير اقتصاديي الصندوق في العام ٢٠٠٣، وهو كينيث روغوف، المغالي في نيوليبراليته.

٤ – عناصر أخرى للأزمة: التناقضات بين القوى العظمى والحرب التجارية داخل بلدان الثالوث (الموز، البقر المغذى بالهرمونات، دعم المنتجات الزراعية والصناعية، البذور المعدلة وراثياً...)، وصراعات النفوذ (حرب الخلافة بين القوى لاستبدال ميشيل كامديسوس في شباط/فبراير – آذار/مارس ٢٠٠٠) والتباينات التي برزت أثناء الحرب على العراق، التي أضعفت قدرة البلدان الأكثر تصنيعاً على فرض خططها الاستراتيجي في كل مناسبة. إنّ انسحاب فرنسا من المفاوضات حول مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار، مما أدى مؤقتاً إلى وضع حدٍ لهذا المشروع، مثالٌ واضحٌ على ذلك. وبالفعل، إذا كان رئيس الوزراء ليونيل جوسبان قد أعلن انسحاب فرنسا، فلم يفعل ذلك بسبب التحشدات الجماهيرية وحسب، بل كذلك نتيجة المعارك التجارية التي تنساق إليها فرنسا والولايات المتحدة ولصوصٌ آخرون. لقد تصاعدت التناقضات بين الإمبرياليين بحدة في العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، سواءٌ على مستوى التنافس التجاري والصناعي (عودة الحمائية) أم على مستوى السياسة الدولية (الحرب على العراق، وبدرجةٍ أقل الوضع في الشرق الأوسط والكفاح التحرري للشعب الفلسطيني). وتصطدم محاولات المصالحة بعقباتٍ كبرى.

٥ - ينبغي أن نضيف إلى ذلك التناقضات بين بلدان الثالوث من جانب وبين بلدان المحيط من جانبٍ آخر. نتج فشل جولة الألفية في سياتل في العام ١٩٩٩ عن تضافر مختلف عناصر الأزمة المذكورة أعلاه: أزمة الشرعية المتمثلة في تحركاتٍ جماهيريةٍ واسعة والتناقضات داخل بلدان الثالوث واستياء بلدان المحيط من ادعاءات القوى الصناعية الرئيسية.

ابتداءً من الحرب على أفغانستان (٢٠٠١) التي تلتها الحرب على العراق (٢٠٠٣)، تميزت التناقضات بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب وبين العديد من بلدان المحيط من جانبٍ آخر بالشدة. ويمكن لمس ذلك الأمر بشكلٍ خاص في العالم العربي، وعلى مستوى العالم الإسلامي. لكن ذلك لا يقتصر على تلك البلدان، فقد عبّرت البرازيل والصين والمكسيك والهند وإفريقيا الجنوبية وروسيا... عن معارضتها للحرب على العراق بدرجات متفاوتة.

فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بفضل جهدٍ مشترك قامت به عدة بلدان من المحيط، وتزعمته البرازيل والهند والصين. إنّ إدارة بوش، العالقة في الفخ العراقي، والتي تواجه استمرار الأزمة الاقتصادية على المستوى الداخلي وخسارتها السريعة للتأييد الجماهيري في استطلاعات الرأي تحسباً لانتخابات العام ٢٠٠٤ الرئاسية، لم تشأ القيام بالتنازلات التي تطالب بها بعض بلدان الجنوب الكبرى كالبرازيل، بل حافظت على موقفٍ حمائيٍ متشدد بهدف استعادة الناخبين إلى صفها.

٦ - تقوّض الحرب على العراق والأزمة الفلسطينية مصداقية الولايات المتحدة. فعجز القوى التي تحتل العراق عن ضمان أمن قواتها وعن إعادة إطلاق الصناعة النفطية بكامل استطاعتها والاكتشافات المتعلقة بأكاذيب إدارة بوش وطوني بلير والحكومة الأسترالية حول وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق والعجز عن (أو عدم الرغبة في) فرض تنازلاتٍ على حكومة إسرائيل في ما يخص نضال الشعب الفلسطيني... كلها عناصر لأزمة ضميرٍ واسعة، كلها عناصر تصب في أزمة شرعية القيادة العالمية التي تمارسها الولايات المتحدة.

٧ - يثير غياب شرعية القيادة العالمية التي تمارسها الولايات المتحدة وسلوك إدارتها في عقد التسعينات ومطلع الألفية الثالثة رفضاً متزايداً؛ اعتداءاتٌ عسكرية وتخريب المحكمة الجزائية الدولية وازدراء الأمم المتحدة ومؤسساتٍ أخرى تابعة لها (اليونسكو) ورفض اتفاقيات كيوتو باسم حق الأمريكيين الشماليين في مواصلة نمط حياتهم وحمائية المحظوظين واللجوء الواضح للكذب لتبرير عملياتٍ عسكرية وتقييد حقوق الإنسان (احتجاز ٦٥٠ سجين في غوانتانامو دون أي اعتبارٍ لحقوقهم)

والسلوك اللاأخلاقي للرئاسة في عهد كلينتون، والبوشين الأب والابن، واستخدام ابتزاز تلك الرئاسة للقوى الصغرى بوصفها قوةً عظمى وشراء أصوات البلدان داخل منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والإبقاء على عقوبة الإعدام... الآن، يتناقص في العالم (بما في ذلك في الولايات المتحدة نفسها) عدد المواطنين المقتنعين بذريعة مكافحة الإرهاب وحملة محور الخير ضد محور الشر. وتظهر استطلاعات الرأي الهبوط الحاد لشعبية الولايات المتحدة في عددٍ كبير من البلدان، بدءاً بالعالم العربي بطبيعة الحال، وعلى نحوٍ أوسع في العالم الإسلامي.

٨ - إنّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين يتمتعان بنفوذٍ معتبر في بلدان المحيط حين يتعلق الأمر بتطبيق سياسات التكييف الهيكلي وتسديد الديون، عديما الجدارة حين يتعلق الأمر بالتحذير من أزماتٍ على نمط أزمة العام ١٩٩٧ جنوب شرق آسيا و١٩٩٨ في روسيا و١٩٩٩ في البرازيل و٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ في الأرجنتين وتركيا و٢٠٠٢ ٢٠٠٣ في البرازيل. وماذا نقول عن عجزهما عن توقع انهيار البورصة على المستوى الدولي؟... أو عن إعادة إطلاق اقتصادٍ عالمي مصابٍ بالفاقة في العام ٢٠٠١ - ٢٠٠٣؟ إنّ علامات مقاومة «فرمانات» مؤسسات بريتون وودز ملموسة في سلوك بعض الحكومات التي كانت حتى الآن منضبطة. ففي العام ٢٠٠٣، رفض الرئيس الأرجنتيني كيرشنر قبول جميع مطالب صندوق النقد الدولي، وكذلك قررت تايلاند وإندونيسيا عدم تمديد الاتفاقات مع الصندوق...

٩ - إنّ تعدد الفضائح، ابتداءً من إفلاس إنرون وصولاً إلى الطغم الروسية، والفشل الذريع للنيوليبرالية الذي كشفته الأزمة الأرجنتينية، وغياب الإجراءات المتمتعة ولو بشيءٍ من الجدية لتحجيم الانتشار الوبائي للإيدز في إفريقيا على نحوٍ خاص، وتقييد الحريات الديموقراطية المتزايد منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ووضع القوى العظمى للأمم المتحدة خارج اللعبة بالإضافة إلى تلاعبها بها، والأخلاق المزدوجة و«الكيل بمكيالين»، كل هذا يضيف بعداً أخلاقياً وديموقراطياً إلى أزمة النموذج النيوليبرالي في ضمير جزءٍ متزايدٍ من سكان العالم، بدءاً بالشبيبة.

١٠ - كما توجد أزمة ثقةٍ بالشركات عابرة القومية. فالبحث المحموم عن الربح على حساب حقوق الإنسان والبيئة، واللجوء للإفساد والإثراء غير المسبوق لرؤساء الشركات، واللجوء المنهجي للتهرب من الضريبة، والتسريحات في البورصة... كل ذلك ولّد ريبةً متزايدة في تلك الشركات، مما يثير تشكيكاً عميقاً في العولمة التي تنتهجها.

لقد أدى فشل مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار إلى ميزةٍ تتمثل في بروز حركة المواطنين في أجندة مفاوضات المؤسسات الكبرى والقوى الدولية العظمى. ففي السنوات الأخيرة، لم ينعقد اجتماعٌ واحدٌ لـ«الكبار» في هذا العالم إلا وكان مناسبةً لمظاهراتٍ جماهيرية، وأفشل المتظاهرون، لا بل شلّوا، عدداً كبيراً من الاجتماعات الأخيرة. وإذا كانت الهجمة النيوليبرالية قد تواصلت، فقد جرى ذلك على نحوٍ متقطع، مع تأخيرٍ في تنفيذ الخطط الجديدة، وهذا أمرٌ يثير بالتأكيد ذعر المدافعين عن النظام.

وبلغ مدى أزمة شرعية الثمانية الكبار وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مبلغاً يجعلها تتخلى عن مصاحبة عقد اجتماعاتها بالطبل والزمر كما في الماضي. فهي تدعو لاجتماعاتٍ أضيق بكثير في أقل الأماكن إثارةً للاحتجاج: منظمة التجارة العالمية في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قمة الثمانية للعام ٢٠٠٢ في قريةٍ منسيةٍ في جبال كندا، قمة العام ٢٠٠٣ في إيفيان، وهي ضيعةٌ يبلغ عدد سكانها ١٥ ألف نسمة تحيط بها البحيرة والجبال، قمة العام ٢٠٠٤ في منتجع مياهٍ معدنية في تكساس. وقد اضطر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ للانعقاد في كانكون، وهي منتجعٌ آخر تفصله شبه جزيرة يوكاتان عن مناطق المكسيك الأخرى. كما اضطر البنك الدولي لإلغاء الاجتماع الذي كان سيعقده في برشلونة في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، غير أنّ ذلك لم يمنع ١٠٠ ألف قشتالي من التظاهر ضد سياسته. لقد ولّت الحقبة المباركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حين كانت هاتان المؤسستان تجتمعان كل ثلاث سنوات بدويٍّ كبير، داعيتين ما كان يصل إلى ١٥ ألف ضيف دولي: برلين ١٩٨٨، بانكوك ١٩٩١، مدريد ١٩٩٤، هونغ كونغ ١٩٩٧، براغ ٢٠٠٠. وواقع كونهما اضطرتا للاجتماع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، بعيداً عن أية مظاهرة احتجاج، يظهر كم أصبحتا تتخذان موقف الدفاع. وتخطئ الحركة المناهضة للعولمة إن لم تتلذذ بهذا الانتصار. صحيحٌ أنه جزئي، لكنه انتصار على أية حال.

ليس لدى أولئك الذين يدّعون قيادة العالم أية نية في تقديم تنازلات للمحتجين الذين يتزايد عددهم. وبالتالي، فهم يجمعون بين تكتيكين في محاولة احتجاز الحركة: اللجوء لقمع تتزايد حدّته وحملة قدحٍ منهجي، يهدف لتسويد صورة المحتجين (التشكيك في تمثيليتهم وفي قدرتهم على اقتراح بدائل؛ تجريم الحركة بالخلط بين غالبيتها العظمى وبين المجموعات الصغيرة العنيفة...) من جانب، ومحاولة اكتساب جزءٍ من الحركة، ولاسيما المنظمات غير الحكومية، بالدعوة لشكلٍ من أشكال الحلف المقدس من جانبٍ آخر.

ومثلما كان الدكتاتور نابليون بونابرت يقول: «يمكن فعل كل شيء بالهراوات إلا الجلوس عليها» (ترجم غرامشي هذا القول على نحوٍ أقلّ ابتذالاً بالحديث عن الهيمنة وعن ضرورة التوافق لضمان استقرار النظام). تغذي أزمة الشرعية وغياب التوافق البحث عن حلول بديلة، كما أنهما يجعلان التحشيدات تزداد حجماً. وسوف يقلل الاستخدام المتكرر للعنف البوليسي مع ما يستتبعه من ضحايا (بما في ذلك ضحايا إطلاق النار) أكثر فأكثر شرعية المؤسسات التي تدّعي قيادة العولمة النيوليبرالية.

على مستوى الحركة الاحتجاجية، ترتسم عدة عوامل إيجابية في هذه اللحظة:

ـ **أولاً**، إطلاق المنتدى الاجتماعي العالمي في العام ٢٠٠١، الذي انعقد لأول مرةٍ في بورتو أليغريه، وتواصل التجربة بنجاح متزايد (١٢ ألف مشارك في العام ٢٠٠١، ٣٠ ألفاً في العام ٢٠٠٢، ١٠٠ ألف في العام ٢٠٠٣...). اتساع المسار على المستوى القاري: المنتدى الاجتماعي الآسيوي، المنتدى الاجتماعي الأوروبي، المنتدى الاجتماعي الإفريقي، وسيليها قريباً منتدى أمريكا الشمالية تجذر مسار المنتدى، الاجتماعي على المستوى المحلي في عددٍ كبير من البلدان. كان انطلاق المنتدى الاجتماعي العالمي نتيجة تضافر مبادراتٍ مختلفة تجد أساسها في جنوب الكوكب كما في شماله. وقد أصبح له مجلسٌ دولي، كما نجح في الظهور بوصفه بديلاً شرعياً للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، الذي يضم في نادٍ غير رسمي زعماء الشركات عابرة القومية وحكاماً ورؤساء منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ـ **ثانياً**، تضافر حركاتٍ اجتماعية ومنظماتٍ ذات طبيعة مختلفة: فيا كامبسينا، أتاك، مسيرة النساء العالمية، بعض النقابات، مجموعات أبحاث مثل المنتدى العالمي للبدائل والمركز الدولي لشؤون العولمة وفوكس الجنوب، حركات ضد الدين مثل يوبيل الجنوب ولجنة إلغاء ديون العالم الثالث وحركات تعليمية ومنظمات غير حكومية... وهو تضافرٌ يؤدي إلى جدول أعمالٍ وأهداف مشتركة يمكن أن نرى لمحةً عنها في المقاطع المدرجة أدناه من نداء الحركات الاجتماعية في المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغريه الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ـ **ثالثاً**، تأسيس شبكات تشارك في الحركة على مستوى الكوكب، حتى إن كان ذلك على نحوٍ غير متساوٍ (تطورٌ كبير في أوروبا الغربية والأمريكيتين وآسيا، ضعفٌ في إفريقيا وفي أوروبا الشرقية، غيابٌ في الصين).

ـ **رابعاً**، الدخول في حلقة من تجذير أعدادٍ ذات دلالة من الشبيبة، على نحوٍ غير متساوٍ أيضاً على مستوى الكوكب (المناطق التي تتقدم فيها هذه الظاهرة أكثر هي أمريكا الشمالية وجنوب أوروبا بالإضافة إلى بريطانيا العظمى والبلدان

الاسكندينافية. ومن الواضح أن الحركة تتسع، فالشباب يتحركون ويناضلون في الجزائر – القبائل ، وفي كوريا الجنوبية وبيرو وفي العديد من البلدان الإفريقية جنوبي الصحراء...).

- **خامساً**، ولادة حركةٍ قويةٍ مناهضةٍ للحرب على المستوى الدولي اعتباراً من العام ٢٠٠١ أثناء الحرب على أفغانستانً. تعززت هذه الحركة في العام ٢٠٠٣.

في المستقبل، سيتوجب الحرص على الحفاظ على تعددية الحركة واستقلاليتها عن السلطات القائمة، وعلى القدرة على تعزيز التضافر بين مختلف الحملات، كالحملة ضد منظمة التجارة العالمية وحملة إلغاء الديون. ينبغي العمل على استمرار الحركة المناهضة للحرب وإعطاء زخم للتضامن الدولي مع الشعوب المناضلة من أجل تحررها (ولاسيما الشعب الفلسطيّني).

مختصر لنقاط التوافق بين الحركات الاجتماعية في المنتدى الاجتماعي العالمي المنعقد في بورتو أليغريه (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

ضرورة وجود بديلٍ ديموقراطي وأممي للعولمة الرأسمالية النيوليبرالية؛ تغليب حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية وحقوق البيئة على متطلبات رأس المال؛ ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة؛ ضرورة تعميق أزمة شرعية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنتدى دافوس ومجموعة السبعة والشركات الكبرى عابرة القومية؛ المطالبة بالإلغاء غير المشروط لديون العالم الثالث والتخلي عن سياسات التكييف الهيكلي؛ المطالبة بوقف رفع القيود عن التجارة ورفض التعريف الحالي لحقوق الملكية الفكرية؛ المطالبة بحماية الموارد الطبيعية والخيرات العامة بمنع خصخصتها؛ المطالبة بإلغاء استخدام النباتات المعدلة وراثياً وبراءات الاختراع المتعلقة بالعضوية الحية؛ وضع حواجز أمام تجارة الأسلحة والسياسة الحربية (على سبيل المثال: خطة كولومبيا في الولايات المتحدة)؛ التأكيد على حق الشعوب في تنمية ذاتية المنشأ؛ إيجاد موارد للتمويل على أساس فرض ضريبة على رأس المال (بدءاً بفرض ضريبة من نمط توبن)، مما يتضمن إلغاء الفراديس الضريبية؛ تأكيد حقوق الشعوب الأصلية؛ ضرورة إجراء إصلاح زراعي وتعميم إنقاص ساعات العمل؛ ضرورة نضالٍ مشترك بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب؛ ترويج التجارب الديموقراطية مثل الميزانية التشاركية المطبقة في بورتو أليغريه.

شبكة للانقلاب تنسج يومياً

كما تنسج هذه الحركة الواسعة، التي نشأت استجابةً لأحداث الساعة، شبكتها عبر العمل اليومي. لقد تلاقى الناشطون وجرى تبادل التجارب والعناوين. كل هذا يغذي انقلاباً إنسانياً بامتياز. الانقلاب: قلب الأفكار والقيم المتلقاة، هذا ما يقوله

القاموس. المتلقاة، المفروضة؟ إنّ تصورنا للقيم تعددي لأنّ المقموعين لا يتحدثون بصوتٍ واحدٍ لحسن الحظ. لذا، فمن الضروري إبراز «أصوات الكوكب الأخرى». لكن أفكارنا ليست أفكار القامعين، ولا يقتضي التعدد الخضوع لكلمة أولئك الذين يلهثون وراء منطق الربح الفوري. أي منطقٍ يوجب علينا مواصلة الخضوع لها؟

كما تزداد المقاومات قوةً عبر النضالات المحلية: ينبغي على المرء توجيه الضربة إلى طبقته الرأسمالية ليضعف المجموع. لقد أسست الإضرابات الفرنسية خريف العام ١٩٩٥ لانعطافٍ سياسي تجسدت أولى تظاهراته (والتي لم تكن كافية) في الانتخابات البرلمانية التالية.

تناضل الحركة العمالية المنظمة من أجل تعميم تخفيض ساعات العمل، ومن أجل الحفاظ على مكتسبات الضمان الاجتماعي في البلدان الرأسمالية وفي بلدان المحيط حيث جرى الظفر بها (في أوروبا الشرقية كما في الجنوب).

بدلاً من خضوع المهاجرين غير الشرعيين في فرنسا وإسبانيا وبلجيكا للسرية، أصبحوا يطالبون السلطة علناً بجعل وضعهم قانونياً. العولمة ترغم – بالمعنى الإيجابي – كل منظمةٍ مرتبطةٍ حقاً بالدفاع عن مصالح المقموعين بالتواصل مع نشاط المنظمة المجاورة. وبالفعل، كيف يستطيع المرء أن يكون فعالاً في الدفاع عن حق اللجوء إن لم تكن لديه نظرةٌ شاملة للوضع في العالم الثالث؟ كيف له الحفاظ على وعيٍ طبقي وعدم الانحياز لرب عمله «الخاص» للحفاظ على وظيفته في مصنعه «الخاص» على حساب عمال البلد المجاور إن لم يكن بالانفتاح على السجالات الكونية؟ كيف بوسع منظمةٍ غير حكوميةٍ الحفاظ على استقلاليتها إن لم يكن بالدفاع مع غيرها من المنظمات في بلدها عن المطالبة بالعدالة الاجتماعية التي تنادي بتحقيقها في البلدان البعيدة؟ كيف يمكن تسجيل نقاطٍ ضد التهميش والبطالة إن لم نتحاور مع الحركة النقابية؟

يشتكي عديدٌ من الناس من صعوبة تعيين أصحاب القرار، فلم يعودوا يواجهون رب العمل المحلي، بل أصبح أمامهم مجلس إدارة شركةٍ عابرةٍ للقومية، أو صندوق التقاعد المساهم الرئيسي؛ لم يعد يتوجب إفشال خطط السلطة العامة المحلية، بل خطط المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي أو مجموعة الثمانية. ما من شكٍّ في أنّ هذه الحقبة تتطلب تكيفاً. لكنّ القوة التي يمكن استخدامها للالتفاف على أولئك الذين يقال إنّه لا يمكن الالتفاف عليهم قد تضاعفت قدرتها بحد ذاتها عشر مرات، مائة مرة. يبقى أن ندرك ذلك ونعيه، وعلى نحوٍ أخص أن تكون لدينا

الإرادة السياسية لتجنيد كل شيء في سبيل تنظيم هذه القوة. من الضروري التأكيد على أنّ إرادةً سياسية لا تتضمن دكتاتوريةً داخلية، بل على العكس، فثراء الحركات الاجتماعية يكمن في تنوعها وتعددها. ينبغي ضمان هذا الثراء بالكامل عبر احترام أوسع ديموقراطيةٍ بين مكونات الحركة.

العقبات وأشكال التنظيم الجديدة

على المستوى العالمي، تتجلى أزمة تمثيل الحركة العمالية في أزمة تمثيل أحزاب اليسار والحركة النقابية. تتناقص قدرة هذه الأخيرة على ضمان الدفاع عن مصالح العمال وعائلاتهم، كما أنّ خطها لا يقنع الحركات الاجتماعية الأخرى بالالتفاف حولها.

أما المنظمات غير الحكومية التي شهد بعضها، تلك الناتجة عن التضامن مع نضالات الاستقلال والتحرر الوطني، في السبعينات تجذراً نحو اليسار، فتعبرها أيضاً علامات أزمة واضحة. وقد دخل عدد كبيرٌ منها في مدار حكوماتها والمنظمات الدولية (البنك الدولي، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

لقد ولّدت أزمة التمثيل ارتياباً عميقاً بالمشاريع الانعتاقية، إذ أفقدت التجارب البيروقراطية في المعسكر الاشتراكي المزعوم في الشرق وتسويات الاشتراكيين الغربيين مع رأسماليي بلدانهم المشروعَ الاشتراكي الكثير من مصداقيته.

وفي الوقت نفسه، تتواصل التحركات الاجتماعية، لا بل تتجذر. كما تظهر أشكالٌ جديدةٌ للتنظيم والوعي ذات طابعٍ مؤقت، دون أن تنجح حتى الآن في خلق برنامجٍ جديدٍ متماسك. لكننا نخطئ إن بخسنا قيمة كمونها التجذري.

صحيحٌ أنّ الحصيلة ستكون ثقيلةً إذا ما وضعنا قائمةً بإخفاقات الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، لكن تاريخ النضالات الانعتاقية لا يقاس بحسابات الربح والخسارة فقط.

هل يمكن للأزمة التي تعبرها الحركات الاجتماعية بمختلف أشكالها أن تؤدي إلى دورةٍ جديدة من التراكم الإيجابي للتجارب والوعي؟ إنّ أحداث السنوات الأخيرة تدعو لتفاؤلٍ حذر وتقنع بأنّ الانتظار وموقف المتفرّج لم يعد مقبولاً.

هنالك أقليةٌ تتكالب لمصادرة الحقوق الأساسية للكائن البشري وتحويله إلى مجرد «مورد»، ولإحلال السوق محل المجتمع، ولتدمير الوعي الاجتماعي لصالح الفردانية، ولإفراغ السياسة من كل محتواها عدا إعطاء رأس المال وسعيه للربح الفوري مهمّةَ تحديد الأولويات، ولاختزال الثقافة إلى أسلوب حياةٍ «معياري»، ولجعل المدينة مكاناً لعدم الانتماء.

في مواجهة هذه المصادرة، آن الأوان لملايين الأشخاص وعشرات ألوف المنظمات التي تناضل من أجل تعلم العيش المشترك كي تعترف بالتكامل الحقيقي لمشاريعها، وتنظم وتؤكد عولمة قواها في (إعادة) بناء مستقبلنا معاً، ونشر التاريخ التضامني لهذا العالم. آن الأوان كي نضع الإرث المشترك للبشرية خارج قوانين السوق. لقد آن الأوان حقاً.

مثال على تضافر الجهود: لجنة إلغاء ديون العالم الثالث (مقرها في بلجيكا)

تأثر بعض الأشخاص من مثال الرد الفرنسي في تموز/يوليو ١٩٨٩، فطلبوا من الكاتب جيل بيرو، أحد الناطقين باسم حركة «هذا يكفي» بشرح معنى نداء الباستيل[٢] والتحرك الفرنسي من أجل الإلغاء الفوري وغير المشروط لديون العالم الثالث. كانت تلك الفترة فترة ارتدادٍ في بلجيكا، إذ كانت لجان التضامن تلفظ أنفاسها الأخيرة والحركات المهنية تسجل أدنى مستويات نشاطها وتميز كل قطاع هزائم جزئية. كان نجاح محاضرة بيرو في بروكسل، تلتها محاضرةٌ أخرى في شباط/فبراير ١٩٩٠، أكيداً وسمح باكتشاف رغبةٍ إجماعية في التحريض على البدء في بلجيكا بعملٍ حول هذه المسألة التي ربما بدت للوهلة الأولى بعيدةً جداً عن انشغالات كل فرد.

منذ البداية، كانت لجنة إلغاء ديون العالم الثالث تعددية، ليس فقط على مستوى الآراء السياسية التي كانت تتجاور فيها (اشتراكية، مسيحية، بيئية، ثورية)، بل كذلك على مستوى البنى (أفراد، قطاعات نقابية، منظمات غير حكومية، أحزاب سياسية، اتحادات مختلفة)، ولاشك في أنّ ذلك أحد العناصر الأساسية في عنفوانها. وكان هذا الطابع التعددي حاسماً في تشكيل الإطار الوحدوي لجميع المبادرات (الاتصالات والتعاون مع الاتحادات الأخرى، كتابة البيانات والعرائض، المنشورات، تطوير الملفات، مظاهرات شعبية...)

كما أنّ أحداثاً عامةً قد صاحبت منذ البداية مرحلة تحليل إشكالية المديونية، كان من المفترض بها أن تفتتح مرحلة «التعبئة». لم يكن وارداً أبداً بالنسبة لأعضاء اللجنة أن يكونوا مجرد مكتب دراسات وأبحاث، فهنالك هيئات أخرى متخصصة في هذا المجال يمكن للجنة أن تعمل بالتكامل معها. منذ العام ١٩٩٠، اجتذبت حملات اللجنة طيفاً متزايد الاتساع من الجمهور. تتحدث أسماء الحملات عن نفسها: «ديون العالم الثالث: قنبلة موقوتة» (١٩٩٠)، «ديون العالم الثالث في زمن الكوليرا» (١٩٩١)، «حين يموت ٤٠ ألف طفل كل يوم، ليس هنالك دقيقةٌ لنضيعها» (١٩٩٢ - ١٩٩٣)، «ديون العالم الثالث: التضامن الضروري بين الشعوب» (١٩٩٤ - ١٩٩٧)، «من الشمال إلى الجنوب: المديونية في كل دولها» (١٩٩٧ - ١٩٩٨)، «مصادر لبدائل

لصالح المواطنين والتنمية» (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) والحملة الحالية «إلغاء الديون لتحرير التنمية» (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤).

كما تعمل لجنة إلغاء ديون العالم الثالث بوصفها جماعةً للمشاركة. فقد شاركت في العديد من لجان تحرير البرامج والتصريحات على المستوى الدولي. إليكم بعض أبرز الأمثلة: مدريد ١٩٩٤ وكوبنهاغن وبروكسل ١٩٩٥ وشياباس ومانيلا ١٩٩٦ وجزيرة موريشيوس وكاراكاس ١٩٩٧ وسان ديني ١٩٩٩ وبانكوك وجنيف وداكار ٢٠٠٠ وبورتو أليغريه -٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، وجنيف ٢٠٠٣. وقد تمكنت من المساهمة في إغناء التحليلات المثمرة في مختلف مناطق الكوكب. هذه الممارسات للديموقراطية والبناء عناصر أساسية لقطع شعور الانعزال وللتقدم في بناء مشروعٍ مشترك.

لقد تميزت لجنة إلغاء ديون العالم الثالث بأنها كانت منذ البداية دوليةً وأممية. أن تكون دوليةً هو أمرٌ بديهي حين يجري التطرق لمثل هذه الإشكالية. لكنها حرصت في خطها على إعادة التواصل مع حركةٍ مناهضة للإمبريالية، أمميةٍ جديدةٍ بدا لها أنّ إعادة بنائها، وهي التي كانت تتخبط في ذلك الوقت، أكثر إلحاحاً منها في أي وقتٍ مضى.

في حين كانت لجنة إلغاء ديون العالم الثالث تتأسس بصبرٍ في بلجيكا، انفتحت مباشرةً على الحركات المتواجدة في أماكن أخرى، أو التي كانت على طريق التأسيس مثل أتاك ويوبيل الجنوب ابتداءً من العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وفي كل فرصةٍ سانحة، كانت تدعي «فاعلين اجتماعيين» من مناطق أخرى من العالم ولبّت اللجنة نفسها دعواتٍ إلى الخارج نتجت عن تلك الصلات الأولى.

تدريجياً، أصبحت لجنة إلغاء ديون العالم الثالث شبكةً دولية بأعضاء أفراد ولجان محلية في مختلف بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا (تتطور الصلات بسرعة في بلدان الكتلة السوفييتية سابقاً، التي تواجهها مباشرةً إشكالية الديون والتكييف الهيكلي والتي يبحث فيها عددٌ من الحركات عن بدائل مبتكرة).

لم يمنع هذا التوسع الدولي لجنة إلغاء ديون العالم الثالث من مواصلة عملٍ دؤوبٍ على المستوى المحلي، إذ تستجيب وفي ذهنها على الدوام أهداف التفهم والإدراك والتعبئة، سواءٌ أتى النداء من أستاذٍ جامعي أو من هيئةٍ كنسية أو من جامع أو من مجموعةٍ من العاطلين عن العمل أو من لجنة تضامن أو من نقابة.

ابتداءً من العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨، تطورت حملةٌ دوليةٌ واسعة حول موضوع يوبيل ٢٠٠٠، وجرت مظاهراتٌ هائلة الحجم: برمنغهام في أيار/مايو ١٩٩٨ بمناسبة قمة الثمانية الكبار (سلسلة بشرية شارك فيها ٧٠ ألف شخص)، كولونيا في حزيران/

يونيو ١٩٩٩ بمناسبة قمة الثمانية (٣٥ ألف شخص حملوا ١٧ مليون توقيع من أجل إلغاء ديون البلدان الفقيرة). وقد تشكل تحالفٌ من الحركات التي تناضل في الجنوب من أجل الإلغاء اعتباراً من العام ١٩٩٩، هو يوبيل الجنوب الذي يشارك فيه أعضاء لجنة إلغاء ديون العالم الثالث في الجنوب. تدريجياً، اتخذت حملة إلغاء الديون طابعاً جماهيرياً: في إسبانيا مع «الاستفتاء» الذي أجرته في آذار/مارس ٢٠٠٠ الشبكة المواطنية لإلغاء الدين الخارجي (أكثر من مليون مشارك) وفي البرازيل مع الاستفتاء العام الذي أجرته الحركات الاجتماعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (ستة ملايين ورقة تصويت). تكللت مبادراتٌ قاريةٌ وعالمية بالنجاح (ولاسيما اللقاءات في دكار تحت شعار: «إفريقيا: من المقاومات إلى البدائل» و«الاستفتاء الأول جنوب – شمال»). والحركة ليست على وشك التوقف.

بفضل تحليل لجنة إلغاء ديون العالم الثالث لآليات تلك الديون ومع توضح الفاعلين في هذه الآليات وسياساتهم، أخذت توسع حقل تدخلها. ليس للحديث عن الهجمات الجبهية ضد النظام التعليمي ونظام الرعاية الصحية والخصخصة والبطالة وغيرها في العالم الثالث أي معنىً إن لم يكن بوسع المرء كشف نفس السياسات المطبقة في بلده بالذات، بتصميمٍ مماثل، حتى لو لم تطبّق (بعد) بالضراوة التي تطبق فيها في أماكن أخرى. وليكون بوسعه تفسير ضرورة فرض ضريبة على التحويلات المضاربية على المستوى الكوني على سبيل المثال، ينبغي بالتأكيد الاهتمام بإشكالية فرض الضرائب على الثروات الضخمة في بلده بالذات.

هنالك مجالٌ آخر لتوسيع حقل تدخل لجنة إلغاء ديون العالم الثالث: النضال في مجال العدالة والحق. إذ يجري التخطيط لإقامة ملاحقاتٍ قانونية ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتهمة التواطؤ مع أنظمة دكتاتورية وفرض سياساتٍ معاديةٍ لحقوق الإنسان. كما يتجلى انفتاح حقل تدخّل اللجنة في انخراطها بالمبادرات الاستفتائية من نمط «**Consulta**» وفي التحضير لعمليات تدقيق الدين التي يقوم بها المواطنون. من جانبٍ آخر، فإنّ أخذ الدين البيئي بالحسبان يوسّع الإشكالية التي تتنطع لها.

وأخيراً وليس آخراً، فهذا يعني أنّ ذلك الذي يستطيع فك رموز ظلم مديونية العالم الثالث يتوجب عليه أخلاقياً مهاجمة الديون العامة في البلدان الصناعية، فنظام هذه الديون يعمل أيضاً في الشمال بوصفه آليةً لتحويل ثروات الموظفين وصغار المنتجين إلى الطبقة الرأسمالية.

في النهاية، لا تدّعي لجنة إلغاء ديون العالم الثالث أنها تحلّ محل نشاطاتٍ أخرى، فهي تدعم حركاتٍ مثل أتاك وفيا كامبسينا ومسيرة النساء العالمية ويوبيل الجنوب وحركات المهاجرين غير الشرعيين (وكذلك الهيئات التي تدعمهم أو تناضل ضدّ سياسات الإقصاء والمراكز المغلقة) والمسيرات الأوروبية والمنتدى العالمي للبدائل... وهي تجهد كي تكون جاهزةً لمساندة أشكال التنسيق التي تجري آنياً كردّ فعلٍ على أحداثٍ راهنة.

صحيحٌ أنّ نشاط اللجنة متواضعٌ مقارنةً بالتحدي - ينبغي توضيح ذلك منذ البداية - لكنه يشير إلى إمكانية التقدم في بناء حركةٍ أممية تساهم في آنٍ معاً في التفكير بالتحول العالمي الكبير الجاري وفي الردّ بالأفعال على المشكلات الجديدة التي يطرحها هذا التحول.

من أجل أي استفسار وأي تواصل: زيارة موقع اللجنة على الشبكة العالمية (بثلاث لغات: الفرنسية والإنكليزية والإسبانية): **http://www.cadtm.org**

نداء الباستيل من أجل إلغاء ديون العالم الثالث

عشية القرن الحادي والعشرين، تبقى السعادة فكرةً جديدة. نحن نعيش في عالمٍ تجتمع فيه جميع شروط هذه السعادة، لكنّ أكثر السكان فيه نمواً مصابون بالفاقة والبؤس... هو عالمٌ يقتل فيه الجوع كل يوم عشرات آلاف الأطفال، ويذكي الصدامات في ثلاث قارات ويقتل الأمل والرجاء. عالمٌ يبتر وجود النساء، وهنّ أولى الضحايا حين يفاقم النضال من أجل مجرد البقاء أشكال القمع التقليدية. المسؤول عن هذه المآسي هو إمبرياليةٌ اقتصاديةٌ تستنزف العالم الثالث إلى أقصى حدٍّ وتسحقه تحت عبئ الديون. فيها تنافساتٌ داخلية، لكن لا غبار على تماسكها حين يتعلق الأمر بضمان سيطرتها. وحده تضامن الشعوب يستطيع تحطيم قوتها. إنّ هذا التضامن لا يعني بأي شكلٍ من الأشكال دعماً للأنظمة التي تديم بؤس بلدانها وتخنق صوت شعوبها وحقوقهم. بعد مظاهرات تموز/يوليو ١٩٨٩ في باريس أثناء قمة السبعة وضد الديون، ننادي بوحدة كل القوى التقدمية في العالم. إن إلغاء الدين لن يحل كل المشكلات، لكنه الخطوة الأولى لأي حلٍّ جذري، ورفضه يعني رفض مساعدة شعوبٍ معرضة للخطر.

معاً، نستطيع ويجب علينا فرض الإلغاء التام والفوري لديون العالم الثالث. معاً، نستطيع ويتوجب علينا إعادة إحياء الأمل، كي تكون العدالة والمساواة هي المستقبل المشترك.

الحواشي

(١) كان فرانسوا شينيه على حق حين كتب: «تحت أشكالٍ ينبغي اختراعها بإدراج جميع دروس هذا القرن، يصعب أن نرى كيف ستتمكن البشرية من تجنب الإجراءات المتعلقة بمصادرة رأس المال. ربما نبخس ثانيةً قدر مرونة النظام المسيطر وكذلك قدرة أولئك الذين يديرونه. ربما ستخطئنا الأحداث فيما بعد، لكننا نشك على سبيلِ المثال – إذا أخذنا بعض الأهداف الواضحة – في أن تعيد دول مجموعة السبعة قريباً تحكمها بالأسواق المالية وتخضعها إلى تنظيم صارم، أن تعلن إلغاء ديون العالم الثالث والعالم الرابع، أو أن توافق الشركات في معظم بُلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بمجرد الإقناع الفكري على الانتقال إلى أسبوع عمل يتكون من ٣٥ أو من ٣٠ ساعة عمل... إذن، يرغب هذا الكتاب بالمساهمة في نقاش أُولئك «الذين في الأسفل» وأولئك الذين يماثلون أنفسهم بهم» (شينيه، ١٩٩٤).

(٢) انظر أدناه نداء الباستيل من أجل إلغاء ديون العالم الثالث.

ملحق رقم ١

البنك الدولي/صندوق النقد الدولي/منظمة التجارة العالمية

تسلسل زمني للمظاهر السياسية والبيئية من العام ١٩٤٤ حتى اليوم

١٩٤٤:

الولايات المتحدة. تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بريتون وودز، بحضور وفودٍ من أربعين بلداً.

١٩٤٧:

إندونيسيا. هولندا تتلقى قروضاً من البنك الدولي في حين تقمع النضال من أجل استقلال إندونيسيا بقواتٍ بلغت أكثر من ١٠٠ ألف رجل.

١٩٥٦:

واشنطن العاصمة. البنك الدولي يؤسس الهيئة المالية الدولية التي تستخدم أموال دافعي الضرائب للقيام باستثماراتٍ مشتركة مع مؤسساتٍ خاصة.

١٩٦٠:

واشنطن العاصمة. تأسيس الاتحاد الدولي للتنمية (AID) بوصفه جزءاً من البنك الدولي لتقديم قروضٍ ذات فوائد منخفضة للبلدان الأكثر فقراً على الرغم من معارضة حكومات بلدان العالم الثالث التي كانت ترغب في تأسيس مؤسسةٍ مستقلةٍ.

١٩٦٤:

تايلاند. البنك الدولي يمول سدّ بوميبول الكهرمائي، الذي يؤدي لترحيل أكثر من ٣٠٠٠ شخص عنوةً، دون تقديم أي تعويضٍ مناسبٍ لهم.

البرازيل. بعد أن رفض البنك الدولي منح حكومة جواو غولارت المنتخبة ديموقراطياً أي قرض، وافق بعد حدوث انقلابٍ عسكري على منح قروضٍ كبيرة سوف تزداد على نحوٍ هائلٍ لتصل إلى نحو نصف مليار دولار سنوياً في منتصف السبعينات.

١٩٦٥:

البنك الدولي يطلق الثورة الخضراء. بعد طلبٍ تقدمت به الهند للحصول على مساعدةٍ غذائيةٍ محدودة بسبب تعرضها للجفاف، توجّب عليها إصلاح سياستها الزراعية جذرياً وتخفيض قيمة عملتها وتطبيق مجموعةٍ من الإجراءات في إطار «الثورة الخضراء» التي كانت تتضمن: استخدام تقنياتٍ زراعيةٍ غير مستديمةٍ بالمعنى البيئي والالتزام بالتصدير المترافق مع الالتزام باستيراد المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية. بعد ذلك فقط تمكنت الهند من الحصول على مساعدةٍ غذائية لم تكن ضروريةً لها إلا لموسمٍ واحد، في حين كان للتحول الزراعي العميق المرتبط بالثورة الزراعية تأثيرات سلبيّة لا تزال آثارها قائمةً حتى اليوم.

جنوب إفريقيا. البنك الدولي يمنح نظام التمييز العنصري قروضاً على الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي تحظر منحه مثل تلك المساعدة. وقد واظب على ذلك على الرغم من تنبيه يو ثانت، الأمين العام للأمم المتحدة، له.

١٩٦٨:

إندونيسيا. البنك الدولي يبدأ بإقراض نظام سوهارتو العسكري، الناتج عن انقلابٍ عسكري دموي على النظام المدني أدى لمقتل نحو نصف مليون نسمة في العام ١٩٦٥.

١٩٦٩:

إندونيسيا. البنك الدولي يبدأ في تقديم الدعم المالي لبرامج الترحيل. ابتلعت هذه البرامج أكثر من نصف مليار دولار لترحيل ملايين الأشخاص إلى جزرٍ بعيدةٍ قليلة السكان واجتاحت الغابات وأثّرت بشكلٍ خطير على نمط حياة العديد من الجماعات الأصلية وتسببت بأضرارٍ فادحة للبيئة.

١٩٧٠:

واشنطن العاصمة. البنك الدولي يحصل للمرة الأولى على تسديداتٍ تفوق ما منحه من قروضٍ جديدة.

١٩٧٣:

تشيلي. دكتاتورية بينوشيت تتلقى مساندةً كبيرةً من البنك الدولي بعد الإطاحة بحكومة سلفادور أليندي التي لم تتمكن من الحصول على قروض.

١٩٧٤:

واشنطن العاصمة. تحت ضغط الكونغرس، البنك الدولي ينشئ قسم تقييم العمليات لتحليل الأداء السابق للمشاريع. أول مديرٍ لهذا القسم يهدد بالاستقالة عدة مرات احتجاجاً على تدخل الإدارة العليا للبنك الدولي في تقييم مشاريعه على نحوٍ مستقل.

١٩٧٦:

باكستان. قرضٌ من البنك الدولي لتشييد سد تاربيلا الذي أدى إلى طرد ٣٠٠ ألف نسمة ليصبحوا دون مأوى.

١٩٧٨:

الهند. البنك الدولي يزود السلطات بمبلغ ٤٥١ مليون دولار لسدود كريشنا العليا التي تؤدي إلى الترحيل القسري لنحو ٢٢٠ ألف نسمة في إحدى أكثر مناطق الهند فقراً. خسارة عائدات الأشخاص المائة ألف المرحّلين الأوائل تقدر بنسبة ٥٠ بالمائة.

١٩٧٩:

تركيا. البنك الدولي يمنح أول قرضٍ مشروطٍ بخطة للتكييف الهيكلي.

الأرجنتين. البنك الدولي يبرم أول ثلاثة قروضٍ يبلغ مجموعها أكثر من مليار دولار لبناء سد ياسيريتا الكهرمائي على نهر بارانا بين الأرجنتين وباراغواي. كان البلدان يخضعان للدكتاتورية لدى منح القرض الأول الذي أُنفق قبل بدء التشييد. امتدت الأشغال لأكثر من خمسة عشر عاماً – جرى ترحيل أكثر من خمسين ألف شخص عنوةً – وبلغ من قوة تأثير الفساد على المشروع أن وصف الرئيس الأرجنتيني منعم السدّ بأنه «صرح الفساد».

الفيليبين. البنك الدولي ينسحب سراً من مشروع السدود الكهرمائية الأربعة على نهر شيكو، الذي كان سيؤدي لترحيل ١٠٠ ألف نسمة من قبائل بونتوك وكالينغا. وقد أدت الكمائن التي نصبها المناضلون ضد فرق استعلام المشروع والاحتجاجات الجماهيرية وأفعال العصيان المدني التي قامت بها الشعوب المعنية، حيث كانت تتمدد أمام الجرافات، إلى إعلان فيراتا، رئيس الوزراء، في العام ١٩٨١: «إنّ واحداً من السدود الأربعة المخطط لإنشائها في الأصل... لن يبنى لأنّ الشعب يعارض ذلك.» وقد أدت التجربة إلى تقييمٍ داخلي لسياسة البنك الدولي في ما يخص الأقليات التي يهددها التطور.

نيكاراغوا. البنك الدولي يتوقف عن منح القروض لنيكاراغوا بعد الإطاحة بالدكتاتور سوموزا بعد نحو نصف قرنٍ من وجوده في السلطة. لن يمنح البنك قروضاً لذلك البلد إلا في العام ١٩٩٢، بعد عامين من هزيمة الساندينيين في الانتخابات.

١٩٨٠:

واشنطن العاصمة. البنك الدولي يحدد سياسته في ما يخص إعادة التوطين الإرغامي، التي تطالب المقترضين بالتحضير لخطط إعادة توطينٍ تضمن منح تعويضاتٍ اقتصادية للأشخاص المرحلين عن أراضيهم.

١٩٨١:

البرازيل. قروض البنك الدولي لمشروع بولونوريسته في الأمازون تموّل طرقاً اختراقية تؤدي إلى إزالة الغابات في مساحاتٍ كبيرة من الأراضي وإلى انقراض السكان الأصليين.

البرازيل. الهيئة المالية العالمية للبنك الدولي تستثمر ٨ مليون دولار في شركة كوبرابيه، التي تساهم فيها، لإنجاز مشروعٍ لري مزارع الأرز. منذ العام ١٩٨٤، تقاوم أكثر من مائة أسرةٍ من صغار الفلاحينَ المحاولات القانونية والقسرية الهادفة لطردها من أراضيها، وأقنعت مدعياً عاماً للجمهورية في العام ١٩٨٧ برفع شكوى ضد الشركة لأنها أرسلت عناصر مسلحة كي تعتدي على الفلاحين وتدمر الحقول والممتلكات وترغمها على التنازل كتابةً عن حقوق ملكيتها. في العام ١٩٨٦، لفتت منظمة «Comissao Pastoral Da Terra» غير الحكومية أنظار الهيئة إلى انتهاكات حقوق الإنسان الجارية. لكنّ الهيئة لم تتصل أبداً بالمدعي العام ولا بالضحايا. وفي العام ١٩٩٢، انسحبت الهيئة سراً من المشروع بعد استثمار أربعة ملايين دولار.

١٩٨٢:

المكسيك. بدء أزمة الديون التي لا تزال عواقبها تؤثّر على الشعب المكسيكي. سوف تحوّل هذه الأزمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى وكالتي تحصيل أموالٍ لصالح الحكومات الغربية والمصارف الخاصة.

الإكوادور. اتخاذ مجموعةٍ من الإجراءات الصارمة المضادة غير الاجتماعية تحت ضغط البنك الدولي: زيادة سعر البنزين بنسبة ١٢٠ بالمائة، إلغاء دعم الطحين، زيادة الضرائب على السجائر والبيرة والسيارات... وزيادة أجور النقل في المدن بنسبة ٢٥ بالمائة. ردود الفعل فوريةٌ وعنيفة: اختطاف وزراء، إضراباتٌ في

وسائل النقل والتعليم وقطاعاتٍ أخرى، قلاقل خطيرة. الحكومة تضطر للتراجع في عدة مجالات: زيادة الأجور لتعويض زيادات الأسعار وخفض سعر البنزين.

بوركينا فاسو. خفض الأجور بنسبة ١٥بالمائة يؤدي إلى إضراب الموظفين.

١٩٨٣:

الولايات المتّحدة. حملة المنظمات غير الحكومية المتعلقة بالتزام البنك الدولي بتقديم تقارير حول العواقب الاجتماعية والبيئية لنشاطاته تبدأ بيومين من المداخلات في الكونغرس. منذ العام ١٩٩٠، تعمل المنظمات غير الحكومية في معظم البلدان المانحة مع شركاء من البلدان المقترضة وتضغط على حكوماتها وعلى البنك الدولي من أجل إجراء إصلاحاتٍ جذرية.

١٩٨٤:

زامبيا. زيادة سعر الطحين والذرة بسبب رفع الدعم الحكومي تؤدي إلى موجةٍ من القلاقل. القمع يؤدي إلى وفاة ١٥ شخصاً، وردود الأفعال تدفع الحكومة إلى إلغاء ذلك الإجراء.

بوركينا فاسو. الحكومة تفرض اقتطاع ٢٥ بالمائة من رواتب المعلمين، فيضرب هؤلاء عن العمل.

تونس. تؤدي مضاعفة سعر الخبز والسميد إلى قلاقل خطيرة في الجنوب، تقمع على الفور ويسقط عشرات القتلى. وزير الداخلية، المسؤول عن القمع، يضطر للاستقالة وترفع حالة الطوارئ ويجري التخلي في الوقت نفسه عن سياسة أسعارٍ حقيقية: يعاد الدعم الحكومي للخبز والسميد، ويجري الحفاظ على تثبيت الإيجارات.

١٩٨٥:

أمريكا اللاتينية. فيدل كاسترو يطلق نداءً لعدم تسديد الديون ولإنشاء جبهةٍ قاريةٍ أمريكيةٍ لاتينية وكاريبية.

الإكوادور. الحكومة تزيد سعر البنزين بنسبة ٦٧ بالمائة وتعرفة النقل الجماعي بنسبة ٥٠ بالمائة لتخفيض عجز الميزانية. النقابة الرئيسية تدعو لإضرابٍ عام ليومين، أدى لوفاة سبعة أشخاص. بعد شهرين، سلسلةٌ جديدةٌ من الإضرابات والمظاهرات: الرئيس كورديرو يتمكّن من الصمود بفضل مساندة العسكريين.

الهند. قروض البنك الدولي لسدود ساردار ساروفار في وادي نارمادا التي كانت ستتسبب بخسارة نحو ٢٠٠ ألف نسمة لمساكنهم تثير مظاهراتٍ جماهيرية وإجراءاتٍ قضائية لعدة سنوات، مما يؤدي أخيراً إلى أول تقييمٍ مستقل لأحد

مشاريع البنك الدولي. أدانت لجنة مورس عملياً كل مظاهر التزامات البنك الدولي في هذا المشروع.

بوليفيا. خمسة عشر يوماً من الإضرابات والقلاقل بسبب الزيادة الحادة في أسعار الغذاء والوقود، وهي إجراءاتٌ فرضتها خطط التكييف الهيكلي التي حضّرها ومولها كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٩٨٦:

زامبيا. قلاقل بسبب الجوع تندلع في مدن مناجم النحاس بسبب زيادة أسعار المنتجات الأساسية بنسبة ١٢٠ بالمائة. الرئيس كاوندا يعلن أنّ الشروط المرتبطة بقروض التكييف الهيكلي غير محتملة.

البرازيل. استخدام قرضٍ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، مكرّسٍ لإنشاء شبكةٍ كهربائية، في إنهاء العمل في سدودٍ تضر بالغابة الأمازونية البكر وبسكانها.

١٩٨٨:

ألمانيا. مظاهرة كبيرة في برلين ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمناسبة اجتماعهما السنوي.

نيجريا. الحكومة تلغي الدعم على أسعار الكيروسين الذي تستخدمه الأسر الفقيرة بشكلٍ خاص، مما يؤدي إلى قلاقل ووفاة ستة أشخاص.

١٩٨٩:

فنزويلا. مقتل أكثر من ٣٠٠ شخص (تحدّثت بعض المصادر عن ألفين) أثناء القلاقل رداً على الارتفاع الشديد في أسعار الوقود (١٠٠ بالمائة) والنقل العام. هذه الارتفاعات هي نتيجةٌ لإجراءات إعادة هيكلةٍ اقتصادية فرضت لتحقيق شروط قروض التكييف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

فرنسا. مظاهرة كبيرة في تموز/يوليو ١٩٨٩ بمناسبة القمة السنوية لمجموعة السبعة، المتزامنة مع الذكرى السنوية الثانية للثورة الفرنسية. ٣٠ ألف شخص يتظاهرون في باريس مساندةً لنداء الباستيل من أجل الإلغاء الكامل وغير المشروط لديون العالم الثالث.

الإكوادور. زيادةٌ جديدةٌ في أسعار الوقود والضرائب على المركبات تثير إضراباً عاماً لسائقي الشاحنات والحافلات. الرئيس يطلب من الجيش تأمين تشغيل وسائل النقل العامة. في تشرين الثاني/نوفمبر، زيادة أسعار تذاكر الحافلات تؤدي إلى مظاهراتٍ طلابية عنيفة.

١٩٩٠:

على المستوى العالمي. رغم العديد من الدراسات الداخلية التي أظهرت كيف أنّ الوسائل الأرخص ثمناً هي الأفضل لجعل الطاقة أكثر توافراً، فإنّ أقلّ من ١ بالمائة من قروض البنك الدولي المكرسة للطاقة بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٠ مكرسٌ لتحسين أدائها في الاستخدام أو في الصيانة. ومن أصل أكثر من ٣٥ مليار دولار استثمرها البنك الدولي في المشاريع المائية بين العامين ١٩٨١ و١٩٩٠، فإنّ ٠,٤ بالمائة منها فقط استخدمت للري على المستوى الصغير و٠,٦ بالمائة لتوزيعٍ أفضل للمياه و٢,٣ بالمائة للصيانة، على الرغم من وجود إقرارٍ عام بأنّ المشاريع على المستوى الصغير تلبي حاجات السكان بكلفةٍ أقل. دراسةٌ قامت بها مؤسسة فورد تعلن أنّ البنك الدولي «قد اقترن بالمشاريع العملاقة».

بلجيكا. تأسيس لجنة إلغاء ديون العالم الثالث في بروكسل.

الصين. البنك الدولي يستأنف منح القروض بعد توقفٍ لثمانية أشهر إثر مجزرة تيان آن مين.

ساحل العاج. الحكومة تقرر اقتطاعاً مقداره ١٠ بالمائة من رواتب القطاع الخاص و١٥ إلى ٤٠ بالمائة من رواتب الموظفين. تؤدي هذه الإجراءات إلى مظاهراتٍ طلابيةٍ تخللها النهب، ثم إلى إضراباتٍ في القطاع التعليمي والمهن الصحية والمصارف. الحكومة تضطر لتأجيل تطبيق تلك الإجراءات. ورغم ذلك، هدد إضرابٌ عام استقرار النظام، إذ شارك جنود ورجال شرطة في المظاهرات.

الغابون. في كانون الثاني/يناير، قلاقل خطيرة بعد إضراباتٍ في القطاع العام ضد تقليص الرواتب والوظائف. القمع يؤدي إلى خمسين جريحاً وتوقيف مائتين وخمسين شخصاً.

المغرب. مظاهرات احتجاجية عنيفة في فاس ضد تطبيق خطة التكييف الهيكلي: نحو مائة قتيل بين الطلاب. وكانت قلاقل مرتبطة بالجوع قد حصلت في العام ١٩٨١، وخاصةً في الدار البيضاء.

الكونغو. الحكومة تخفض عدد الموظفين والرواتب في القطاع العام، مما يؤدي إلى موجة من الإضرابات حتى تعليق هذه الإجراءات.

١٩٩٠ ١٩٩٣:

رواندا. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يموّلان دكتاتورية هابياريمانا، في حين كانت هذه الأخيرة تحضّر إبادةً جماعية. سوف ترتكب الجرائم في ثلاثة أشهر اعتباراً من نيسان/أبريل ١٩٩٤.

١٩٩١:

تايلاند. البنك الدولي يبدأ منح قروضٍ لسد باك مون، الذي يضعف النظام البيئي لميكونغ، على الرغم من معارضةٍ شعبيةٍ واسعة.

ليسوتو. البنك الدولي يقدم ١١٠ مليون دولار لتحقيق مشروع الأراضي العليا المائي، على الرغم من أنه سوف يغمر مواقع أثريةً هامةً ويبعد الرعاة وفقراء الفلاحين ويهدد الأنواع الآيلة للانقراض. مجموعاتٌ محليةٌ تعارض المشروع الذي سيحول الماء إلى جنوب إفريقيا.

هوندوراس. نقابة شركة الكهرباء الوطنية تضرب عن العمل احتجاجاً على موافقة الحكومة على خصخصة الشركة وتخفيض عدد العاملين، وفقاً لإجراءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتكييف الهيكلي. طرد أكثر من ٧٠٠ عامل من العمل في ثلاثة أشهر، مما أدى إلى تفكيك النقابة.

الهند. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمنحان قرضاً بقيمةٍ تزيد على ٢٠٠ مليون دولار لبناء محطةٍ كهربائيةٍ باستطاعة ٥٠٠ ميغاواط في منطقةٍ تمتلكها تاريخياً جماعةٌ من السكان الأصليين، بهدف توليد الكهرباء لمومباي. مجموعاتٌ محلية ترفع دعاوى على الشركة أمام محكمة مومباي العليا والمحكمة العليا الهندية.

بيرو. كجزءٍ من صدمة فوجي، ارتفاعٌ كبير في أسعار المحروقات ومواد أخرى. وفق عدة مراقبين، فعدم تمكّن أكثر قطاعات ليما فقراً من غلي الماء هو عاملٌ حاسم في انتشار الكوليرا.

١٩٩١:

واشنطن العاصمة. لاري سامرز، كبير اقتصاديي البنك الدولي، يحرر وثيقةً سريةً يدافع فيها عن تصدير الصناعات الملوِّثة من الشمال إلى الجنوب «قليل التلوث» بوصفه وسيلةً عقلانية لتحقيق مزيدٍ من النمو الصناعي بتخفيف ضغوطات التلوث في الشمال. إليكم بعض الاستشهادات ذات الدلالة من وثيقة سامرز، الذي أصبح بعد ذلك مساعد وزير الخزينة في عهد كلينتون: «ليس هنالك أمام إمكانية امتصاص الكوكب للتلوث حدودٌ تقف في وجهنا في المستقبل المنظور. إنّ خطر نهايةٍ للعالم بسبب زيادة حرارة الأرض أو لأي سببٍ آخر أمرٌ لا وجود له. وفكرة أنّ العالم يمضي إلى فنائه خاطئةٌ تماماً. فكرة أنّه يتوجب علينا فرض حدودٍ للنمو بسبب الحدود الطبيعية غلطةٌ كبيرة؛ علاوةً على أنها فكرةٌ ستكون كلفتها الاجتماعية مذهلةً في ما لو طبّقت.» «إنّ المنطق الاقتصادي القائل بوجوب التخلص من الفضلات السامة في البلدان ذات الأجور الأدنى هو في رأيي صائبٌ تماماً.» (من الأفضل أن يحدث المرض والموت في الأماكن التي تكون فيها خسارة الأرباح أقل!)

وخلاصته مشابهة تماماً لمقاربة البنك الدولي: «البيئة مشكلةٌ شاملةٌ حرجة. المشكلات البيئية جديةٌ في كل مكان، لكنها لا تقتل ملايين البشر وتجعلهم معاقين إلّا في البلدان الفقيرة، حيث تضاف إلى تأثيرات الفقر الرهيبة الأخرى. وكل استراتيجيةٍ تتصل بالمشكلات البيئية تبطئ نمو البلدان الفقيرة، سواءٌ بتحديد أسواقها أم بالتنظيم المباشر، هي غير أخلاقيةٍ تماماً.» (سامرز، ذكره جورج وسابيلي، ١٩٩٤/ صفحة ١١٤ وما يليها).

تشيلي. الهيئة المالية الدولية للبنك الدولي تؤيد منح تمويلٍ بقيمة ١٢٤,٩ مليون دولار لسد بانغ على نهر بيو بيو بعد عامين من المعارضة المحلية والدولية. في العام ١٩٩٣، عارض أكثر من ألفي شخص بناء السد أثناء تجمعٍ لسبع جماعاتٍ من البيهوينشيه وصف بأنّه «فعلٌ رمزي دفاعاً عن الهوية الثقافيةً للشعب التشيلي الأصلي وعن أراضيه». في العام ١٩٩٥، رفض مجلس التفتيش في البنك الدولي طلب تحقيقٍ في المشروع، مؤكداً أنّ تفحص مشاريع الهيئة ليس من اختصاصه.

ريو دي جانيرو. البنك الدولي يكلف بإدارة صندوق البيئة العالمي.

١٩٩٣:

على المستوى العالمي. مراجعةٌ داخليةٌ في البنك الدولي تؤكد أنّ ٣٧ بالمائة من المشاريع غير مرضيةٍ وفق معاييره المالية الخاصة وتذكر أنّه لا يجري الالتزام بـ٧٨ بالمائة من شروطه المالية المتصلة بالقروض. تقارير داخليةٌ أخرى تقرّ بأنّ أكثر من مليوني نسمة قد جرى ترحيلهم عنوةً لإفساح المجال أمام مشاريع يمولها البنك المذكور.

الصين. في حين تتواصل انتهاكات حقوق الإنسان، تتلقى الصين ٣١,٧ مليار دولار في سنةٍ واحدة وتصبح أكبر المقترضين من البنك الدولي.

واشنطن العاصمة. البنك الدولي يوافق أخيراً على تأسيس مجلسٍ مستقلٍ للتفتيش، لديه سلطة التحقيق في شكاوى الجماعات المتأثرة بقسوةٍ بمشاريع لم يحترم فيها البنك إجراءاته وسياساته.

١٩٩٤:

المكسيك. التمرد الزاباتي يندلع في شياباس في الأول من كانون الثاني/يناير، وخاصةً رداً على سريان معاهدة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك NAFTA. في نهاية هذه السنة، تندلع أزمةٌ مالية، فيجري تخفيض قيمة العملة بنسبة ٤٠ بالمائة وإلغاء ٨٥٠ ألف وظيفة في ستة أشهر.

الهند. بعد احتجاجاتٍ مثابرةٍ محلياً وعالمياً، البنك الدولي يتخلى عن سد ساردار ساروفار في وادي نارمادا بطلبٍ من الهند، مؤكداً بذلك استخلاصات لجنة مورس. يجري الإقرار بأنّه قد جرت انتهاكاتٌ أكيدةٌ لحقوق الإنسان بعدم احترام سياسة إعادة التوطين المعلنة. الحكومة الفدرالية الهندية وحكومة الولاية المعنية تواصلان انتهاك سياسات إعادة التوطين المتضمنة في عقد القرض.

على المستوى العالمي. من أصل ٦٠٠٠ قرض اقترحتها إدارة البنك الدولي منذ العام ١٩٤٧، لم يرفض المديرون التنفيذيون للبنك أيّاً منها.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحتفلان بالذكرى الخمسين لتأسيسهما ويعقدان جمعيتهما المشتركة في مدريد في أيلول/سبتمبر. مظاهراتٌ عدة في العالم، ضمت إحداها ١٥ ألف محتج في شوارع العاصمة الإسبانية. في الولايات المتحدة، ولادة تحالف «خمسون عاماً تكفي».

١٩٩٥:

بابوازيا – غينيا الجديدة. برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكييف الهيكلي تؤدي إلى صدامات والشرطة تطلق النار عدة مرات، مما يتسبب في وفاة ثلاثة أشخاص. هدف برامج التكييف الهيكلي هو مزيدٌ من فتح الاقتصاد أمام استغلال الشركات عابرة القومية.

واشنطن العاصمة. صندوق النقد الدولي يؤسس أخيراً وحدةً مستقلةً للتقييم لمراقبة تقديره للشروط الاقتصادية في الدول الأعضاء، وذلك بعد انتقاد تقرير ويتهوم للصندوق لعجزه عن توقع أزمة البيسو المكسيكي في تحليله لاقتصاد ذلك البلد في العام ١٩٩٤. كان التحليل الأصلي يتضمن تحذيراتٍ حول وضع «شبه الأزمة»، لكنّ الحكومة أقنعت إدارة الصندوق بتلطيف تحليلها. في تلك الأثناء، كرّس البنك الدولي والبنك الدولي للتنمية أكثر من ملياري دولار لتعويم المصارف المكسيكية الخاصة.

نيبال. البنك الدولي يوافق على الانسحاب من تمويل سد آرون، بعد لجوء مجموعاتٍ من المواطنين النيباليين لمجلس التفتيش المستقل لأول مرة. رئيس البنك الدولي يعترف بأنّ سدّ آرون ليس نمط المشاريع التنموية الملحة بالنسبة لنيبال ويعد بالعمل على تمويل مختلف البدائل التي اقترحتها المنظمات غير الحكومية.

١٩٩٦:

الأردن. اندلاع اضطراباتٍ شعبية بعد زيادة الأسعار بنسبة ٢٠٠ بالمائة نتيجة خطة تكييفٍ هيكلي ترفع الدعم عن المنتجات الأساسية.

فرنسا، ليون. بمناسبة انعقاد القمة السنوية لمجموعة السبعة، ١٠ آلاف شخص يتظاهرون لإلغاء الديون وضد النيوليبرالية.

واشنطن العاصمة. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يطلقان بعد اجتماع قمة السبعة الكبار مبادرةً تجاه البلدان الفقيرة شديدة المديونية، تهدف لجعل تسديد ديونها «محتملاً» (توسان، ١٩٩٧/٦/١٦). لم تهدف هذه المبادرة إلى البحث عن حلٍّ ملائمٍ للسكان، بل أرادت ضمان استمرارية دفع البلدان المعنية لخدمة ديونها.

١٩٩٧:

إنشاء السابري (مبادرة المراجعة التشاركية للتكييف الهيكلي). أنشأ البنك الدولي هذه الهيئة ليدخل المنظمات غير الحكومية في مساره لتقييم خططه للتكييف الهيكلي، ويخفف الانتقادات بالتالي. وفق البنك الدولي، تتضمن ٤٧ بالمائة من مشاريعه مشاركةً للمنظمات غير الحكومية، كما لدى ٧٢ بعثة من البنك صلات منتظمة مع تلك المنظمات المحلية (البنك الدولي، التقرير السنوي، ١٩٩٧). لكن ذلك لا يؤدي لسوء الحظ إلى تحولٍ في توجهاته الاقتصادية الكلية. كما يقول البنك أنّ ٢٩ بالمائة من قروضه قد استهدفت الفقراء في العام ١٩٩٧ مقابل ٣٢ بالمائة في العام ١٩٩٦ (أي بتراجعٍ يقدر بنحو ١٠ بالمائة).

أوغندا. تأجيل استفادة ذلك البلد، وهو الأول على قائمة البلدان الفقيرة شديدة المديونية المستفيدة من تخفيض ديونها، من تلك الإجراءات إلى نيسان/أبريل ١٩٩٨.

جنوب شرق آسيا وشرق آسيا. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعلنان عدة مرات في وثائقهما الرسمية أنه ما من خطر أزمةٍ كبرى في منطقة جنوب شرق آسيا. لكنّ أزمةً غير مسبوقة تندلع اعتباراً من صيف العام ١٩٩٧. صندوق النقد الدولي يفرض خططاً معاديةً للمجتمع تتضمن إلغاء ملايين الوظائف وتوقيف دعم المنتجات الأساسية. في تشرين الأول/أكتوبر، صندوق النقد الدولي يعلن أنّه ما من خطرٍ في أن تصاب كوريا بالعدوى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تعصف الأزمة بذلك، البلد. ميشيل كامديسوس يعتبر تلك الأزمة «بركةً» مقنّعة (ليبراسيون، الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

١٩٩٨:

رواندا. تضطر رواندا أن تسدد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأموال التي استخدمها نظام جوفينال هابياريمانا (١٩٧٣ ١٩٩٤) الأسبق في شراء الأسلحة.

زيمبابوي. اندلاع مظاهرات جوع ضد زيادة أسعار السلع الأساسية في كانون الثاني/يناير.

موزمبيق. في كانون الثاني/يناير، أعلن نادي باريس أنّه سيخفض جزءاً من الديون بنسبة ٨٠ بالمائة اعتباراً من العام ١٩٩٩، وربما في العام ٢٠٠٠. لقد أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنّهما سوف يقومان بمبادرة حسن نية. وإذا ما نفذت تلك التخفيضات بالفعل، فسوف ترتفع النسبة بين الدين الكلي ودخول الصادرات بنسبة ٢٠٠ بالمائة أيضاً، وهو أمرٌ غير قابل للاحتمال. إنّه ليس حلاً بالنسبة لأحد أكثر بلدان العالم فقراً.

جنوب شرق آسيا وشرق آسيا. لقد انتهت المعجزة الآسيوية. غير أنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ذكراها كمثالٍ لمدة عشرين عاماً. الحصيلة الاجتماعية كارثية. صندوق النقد الدولي وحكومات المنطقة يفرضون سياساتٍ تتضمن بيع الثروات القومية بالمزاد. من ستكون الضحايا في المستقبل؟

بريطانيا العظمى. في أيار/مايو، وبمناسبة الاجتماع السنوي لمجموعة السبعة + ١ في برمنغهام، ٧٠ ألف بريطاني يشكّلون سلسلةً بشريةً للمطالبة بإلغاء ديون البلدان الأكثر فقراً. الحملة التي أطلقتها جمعية اليوبيل في هذا البلد تبلغ أوجها.

روسيا. أزمة الديون في شهر آب/أغسطس. روسيا تعلّق من جانبٍ واحد تسديد ديونها لستة أسابيع، وتعيد التفاوض على الديون المتوجبة للدائنين الخاصين (المجتمعين في نادي لندن) وتحصل على تخفيضٍ ذي دلالة، كما تحصل على تنازلاتٍ مشابهة من نادي باريس.

الولايات المتحدة. يصل صندوق التحوط المسمى «إدارة رأس المال مديدة الأجل» إلى حافة الإفلاس نتيجة الأزمة الروسية وعواقبها على العقود المبرمة بالعملات الأوروبية. بنك الاحتياط الفدرالي يدعو لاجتماعٍ طارئٍ لعدة مصارف دولية (اتحاد المصارف السويسرية، دويتش بنك، احتكار المصرفيين، تشيز بنك، باركليز، ميريل لينش، سوسييتيه جينيرال) بهدف جمع ٣,٥ مليار دولار لإنقاذ صندوق التحوط المذكور أعلاه وتجنب تأثيرٍ تسلسلي للأزمة.

البرازيل. في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر، ٣٠ مليار دولار تغادر البرازيل.

١٩٩٩:

البرازيل. في كانون الثاني/يناير، تدهور سعر العملة البرازيلية. اتفاقيةٌ بين صندوق النقد الدولي والحكومة البرازيلية.

ألمانيا. في حزيران/يونيو، وأثناء القمة السنوية لمجموعة السبعة + ١، حملة اليوبيل ٢٠٠٠ تقدم ١٧ مليون توقيع لقادة الدول والحكومات (وصل العدد الكلي للتوقيعات بعد ذلك إلى ٢٣ مليوناً). الموقعون يطالبون بإلغاء ديون البلدان الفقيرة. التعبئة دولية (تواجد بريطاني قوي). سلسلة من ٣٥ ألف شخص تحيط بمباني كولونيا حيث تجتمع القمة. ولادة يوبيل الجنوب، الشبكة التي تتضمن بلداناً من ثلاث قارات (آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا) وتنسق الحملات المنادية بإلغاء الديون.

جنوب إفريقيا. الولادة الرسمية ليوبيل الجنوب، وهي حركةٌ تجمع الحملات المناهضة للديون غير الشرعية.

الولايات المتحدة. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعيدان تعميد خطط التكييف الهيكلي باسم «الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر» ويحلان تعبير تسهيلات التنمية وتقليص الفقر محل تعبير تسهيلات التكييف الهيكلي المعززة، ويعلنان أنّهما سوف يسرّعان بذلك مسار تخفيض الديون. في الواقع، ازدادت ديون البلدان الأكثر فقراً بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩. بيلي كلينتون يعلن إلغاء ١٠٠ بالمائة من ديون البلدان الأكثر فقراً للولايات المتحدة. كذبةٌ ضخمةٌ (إضافية).

الولايات المتحدة. في تشرين الثاني/نوفمبر، جوزيف ستيغلتز، كبير اقتصاديي البنك الدولي ونائب رئيسه، يعلن أنّه سيغادر البنك الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. إنّه «إصلاحي» يمضي نتيجة ضغوط الخزينة الأمريكية.

٢٠٠٠:

الإكوادور. في كانون الثاني/يناير، انتفاضةٌ شعبيةٌ يطلقها الهنود الحمر، والإطاحة بالرئيس. إدانة تسديد الديون الخارجية ورفض وجود قاعدةٍ أمريكية بين مطالب الانتفاضة.

بوليفيا. الكفاح المظفر في كوشامامبا ضد خصخصة المياه.

الولايات المتحدة. في شباط/فبراير، نشر تقرير اللجنة الثنائية في الكونغرس الأمريكي (المدعوة لجنة ملتزر)، التي تقترح الحد من تدخل البنك الدولي في البلدان الأكثر فقراً، تلك التي ليس لديها منافذ للأسواق المالية، بحيث يحد صندوق النقد الدولي بنفسه مجال نفوذه بالأسواق الناشئة في البلدان التي لها منافذ على تلك الأسواق.

إسبانيا. في آذار/مارس، وبمناسبة الانتخابات، منظمة «Red Ciudadania para la Abolicion de la Deuda Externa» (شبكة المواطنين من أجل

إلغاء الدين الخارجي) تقيم استفتاءً شعبياً. أكثر من مليون إسباني يشاركون ويعلن ٩٥ بالمائة منهم أنهم يؤيدون إلغاء ديون العالم الثالث لإسبانيا.

الولايات المتحدة. في آذار/مارس، يحل هورست كولر (ألمانيا) محل ميشيل كامديسوس (فرنسا) على رأس صندوق النقد الدولي. من جانبه، يعلن جوزيف ستيغلتز اختلافه العميق مع توافق واشنطن.

الولايات المتحدة. في نيسان/أبريل وفي واشنطن، ٢٠ ألف متظاهر يفشلون جزئياً اجتماع الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الولايات المتحدة. في حزيران/يونيو، استقالة رافي كانبور، مدير تقرير التنمية في العالم الذي ينشره البنك الدولي كل سنة، ويعلن أنه يختلف مع التوجه المحافظ للبنك الدولي ولراعيه، خزينة الولايات المتحدة.

اليابان. في تموز/يوليو، اجتماع قمة السبعة + ١ في أوكيناوا مناسبةٌ لمظاهرةٍ تضم ٣٠ ألف شخص ضد القواعد الأمريكية في الجزيرة. مظاهراتٌ تقوم بهاً الحملات من أجل إلغاء الديون.

البرازيل. في أيلول/سبتمبر، الـMST والـCUT والـCNBB ويوبيل الجنوب تنظم استفتاءً شعبياً حول موضوع الديون: ستة ملايين مشارك، يعلن نحو ٩٠ بالمائة منهم تأييدهم للتوقف عن تسديد الدين طالما لم يجر تنفيذ التدقيق الذي أوصى به دستور العام ١٩٨٨.

براغ. في أيلول/سبتمبر، وأثناء اجتماع الخريف السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ينجح ٢٠ إلى ٣٠ ألف متظاهر (قوامهم أممي للغاية) في إفشال أعمال تلكما المؤسستين واختصارها.

تشاد. في كانون الأول/ديسمبر، يتحول أنبوب النفط بين تشاد والكاميرون، الذي يدعمه البنك الدولي والدكتاتوريات القائمة والشركات النفطية عابرة القومية، إلى فضيحة، إذ استخدمت الدكتاتورية التشادية جزءاً كبيراً من قروض البنك الدولي المكرسة للأنبوب لشراء الأسلحة.

السنغال. في كانون الأول/ديسمبر، اجتماعان إفريقي وعالمي حول ديون العالم الثالث نظمتهما لجنة إلغاء ديون العالم الثالث والـCNCD وتحالف المنظمات غير الحكومية السنغالية ويوبيل الجنوب. مظاهرة في الشارع بمشاركة ٥٠٠٠ متظاهر.

٢٠٠١:

الأرجنتين ـ تركيا. في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، اندلاع أزمة ديون في هذين البلدين.

إسبانيا. في حزيران/يونيو، البنك الدولي يلغي اجتماعاً مقرراً في برشلونة بسبب الإعلان عن مظاهرات. غير أنّ ٥٠ ألف شخص يجتمعون ويتظاهرون ضد سياساته.

إيطاليا. في تموز/يوليو، ٣٠٠ ألف متظاهر يطالبون في جنوة بإلغاء الديون، بين مطالب أخرى، بمناسبة قمة السبعة + ١ (الشرطة تقتل كارلو جولياني، أحد المتظاهرين الإيطاليين).

الولايات المتحدة. في أيلول/سبتمبر، تأجيل الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي كان يفترض به أن يستمر أسبوعاً بسبب اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ويعقد في أوتاوا في تشرين الثاني/نوفمبر.

مالي. قرية الشعوب في سيبي. لأول مرة، الحركات الاجتماعية الإفريقية تدعو لقمةٍ بديلةٍ لقمة الثمانية، وتعارض بقوةٍ رؤساء الدول الأفارقة الأربعة الذين يمثّلون في قمة الثمانية الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا (نيباد)، وهو برنامجٌ للتكييف الهيكلي بنكهةٍ إفريقية.

جنوب إفريقيا. بمناسبة قمة الأمم المتحدة ضد العنصرية في دوربان، الحركات الاجتماعية الإفريقية تتقدم بالمطالبة بتعويضاتٍ عن العبودية وعن تجارة العبيد عبر الأطلسي.

قطر. تشرين الثاني/نوفمبر. اجتماع منظمة التجارة العالمية ينجح في إطلاق جولةٍ جديدة من المفاوضات الهادفة إلى المضي قدماً في رفع القيود عن التجارة لصالح الشركات عابرة القومية المنتمية للبلدان الأكثر تصنيعاً. وهو نجاحٌ هام لتلك البلدان وللقوى التي تدعم الهجمة النيوليبرالية، مما يسمح بوضع حدٍ مؤقتٍ للفشل المدوي للمنظمة في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. انعقد الاجتماع في خضم الاعتداء العسكري الذي شنته الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة (قصف مكثف في أفغانستان). الصين تنضم إلى منظمة التجارة العالمية التي أصبح عدد أعضائها ١٤٣ (روسيا ليست – بعد؟ عضواً فيها).

الولايات المتحدة. كانون الأول/ديسمبر، هيوستن (تكساس)، إفلاسٌ مدوٍّ لشركة إنرون، السمسار العالمي الرئيسي للمنتجات النفطية، والداعم المعتاد للحملات الانتخابية للرئيس جورج دبليو بوش. في مناخ أزمةٍ اقتصاديةٍ عالمية وزعزعةٍ مالية كبيرة، عواقب هائلة مزعزعة للنظام الرأسمالي الدولي.

الولايات المتحدة. آن كروغر، المديرة العامة المساعدة لصندوق النقد الدولي، تعلن أنّ هذا الأخير قد بدأ مناقشاتٍ داخلية حول إقامة آليةٍ لإعادة هيكلة الدين

السيادي للدول متوسطة الدخل، تستهدف بلداناً مثل الأرجنتين والبرازيل وتايلاند والمكسيك وتركيا وروسيا...

٢٠٠١ - ٢٠٠٢:

الأرجنتين. في كانون الأول/ديسمبر، هيجانٌ شعبي في كافة أرجاء البلاد ضد الحكومة وضد صندوق النقد الدولي. القمع وحشي: ٣٢ قتيلاً بين المتظاهرين. كانت مسألة الديون في مركز الانشغالات. الرئيس فرناندو دي لا روا وحكومته يضطران للاستقالة. توالي عدة رؤساء وحكومات في بضعة أسابيع. إعلان تأجيل تسديد الديون الخارجية. تواصل التعبئة الجماهيرية على مدى العام ٢٠٠٢.

٢٠٠٢:

تيمور الشرقية. الولادة الرسمية لدولةٍ مستقلةٍ جديدة. الحكومة التيمورية تقرر عدم اللجوء للمديونية. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان هرعا لعرض قروضٍ يكتفيان بتقديم الهبات. البنك الدولي ينسق هبات المجتمع الدولي ويدفع سلطات الجزيرة لتوقيع عقود هبات تشمل الوصفات الكلاسيكية الخاصة بالتكييف الهيكلي.

نيجريا. تعليق تسديد الدين الخارجي في منتصف العام.

بيرو. نضالٌ ظافرٌ لسكان أريكويبا ضد خصخصة الكهرباء.

جنوب إفريقيا. نضالاتٌ متعددة ضد خصخصة المياه والكهرباء. تقديم شكوى في الولايات المتحدة ضد ٢١ شركة عابرة للقومية متواطئة مع نظام التمييز العنصري بهدف المطالبة بتعويضاتٍ للضحايا.

تشاد – كاميرون. استئناف بناء أنبوب النفط الذي يرعاه البنك الدولي.

بوليفيا. في شباط/فبراير، مظاهراتٌ شاملة ضد فرض ضريبةٍ إضافية على الرواتب بنسبة ١٢,٥ بالمائة أوصى بها صندوق النقد الدولي. رجال الشرطة يشاركون في الاحتجاجات. ٢٩ قتيلاً أثناء المواجهات بين الجيش والشرطة.

٢٠٠٣:

الولايات المتحدة. أثناء انعقاد الجمعية العمومية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اتخاذ قرارٍ بالتخلي عن مشروع إقامة آليةٍ لإعادة هيكلة الديون السيادية للدول متوسطة الدخل.

الأرجنتين. أيلول/سبتمبر، الأرجنتين تهدد بعدم تسديد ٢,٩ مليار دولار لصندوق النقد الدولي في الموعد المحدد. التوصل لاتفاقٍ في نهاية الأمر. الشروط

المفروضة على الأرجنتين أقل قسوةً من تلك المفروضة على البرازيل. لقد أتت مقاومة الأرجنتين أكلها. بعد ذلك، اقترحت الحكومة الأرجنتينية على الدائنين الخاصين إلغاء ٧٥ بالمائة من ديونهم.

المكسيك. فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في أيلول/سبتمبر في كانكون.

دبي – الإمارات العربية المتحدة. انعقاد الجمعية العمومية السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مناخ أزمة بعد فشل مباحثات منظمة التجارة العالمية في كانكون.

تايلاند. الحكومة التايلندية لا تجدد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي وتطبق سياسةً مختلفةً عن تلك التي أوصى بها هذا الأخير.

إندونيسيا. السلطات الإندونيسية تهدد بالسير على خطى تايلاند.

بوليفيا. في تشرين الأول/أكتوبر، وبعد انتفاضةٍ شعبية واسعة، استقالة الرئيس غونزالو سانشيز دي لوزادا. والسبب هو الإرادة الشعبية في استعادة سيطرة الحكومة على احتياطات الغاز الطبيعي.

ملحق رقم ٢

ثبت المصطلحات

تحذير: العالم الثالث، الخ. في هذا الكتاب، تستخدم المصطلحات التالية بوصفها مترادفات: العالم الثالث، بلدان الجنوب، الجنوب، المحيط، البلدان النامية.

بصورةٍ عامّة، تستخدم هذه المصطلحات في معارضة: الثالوث، البلدان الرأسماليّة المصنّعة (الرئيسيّة)، بلدان الشمال، الشمال، المركز، البلدان الإمبرياليّة، وتعتبر مترادفات.

تصنّف بلدان الكتلة السوفييتيّة سابقاً ضمن المحيط.

اتفاقيّة حماية حقوق الملكيّة الفكريّة المستخدمة تجارياً (ADPIC)
بالإنكليزيّة: TRIP's

دخلت هذه الاتفاقيّة حيّز التنفيذ في العام ١٩٩٥ في إطار منظّمة التجارة الدوليّة. وهي تخصّ ميادين متنوّعة مثل البرمجة المعلوماتيّة وتصميم الدارات المطبوعة، والمنتجات الصيدلانيّة والزراعات المعدّلة وراثيّاً. وهي تحدّد مقاييس دنيا لبراءات الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجاريّة وأسرار التصنيع، وهي مستقاةٌ من تشريعات البلدان المصنّعة، وتفرض بالتالي على جميع أعضاء منظّمة التجارة العالميّة نمط الحماية في تلك البلدان ومستواه. وهي أكثر صرامةً بكثيرٍ من التشريعات القائم في معظم البلدان النامية، وكثيراً ما تتعارض مع مصالحها وحاجاتها. يمكن إرغام بلدٍ على تطبيق اتفاقيّة حماية حقوق الملكيّة الفكريّة المستخدمة تجارياً التابعة لمنظّمة التجارة الدوليّة عبر نظام لتسوية النزاعات بين الفرقاء. يعني ذلك في الممارسة أنّ البلد الذي لا يحترم التزاماته في مجال حقوق الملكيّة الفكريّة يعرّض نفسه لعقوباتٍ تجاريّة، ممّا يمثّل تهديداً جدّياً له (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩/٦٧).

وكالة ضمان التصدير

حين تحصل شركةٌ خاصّةٌ من الشمال على سوقٍ في بلدٍ نام، هنالك خطرٌ في أن تعيق صعوباتٌ اقتصاديّةٌ أو سياسيّةٌ دفع الفاتورة. ولتحصينٍ نفسها، تستطيع

الشركة أن تؤمّن نفسها في وكالة إقراضٍ للتصدير، مثل الكوفاس في فرنسا أو دوكروار في بلجيكا. في حال حدوث مشكلة، تدفع تلك الوكالة بدلاً من الزبون المفلس، وتضمن شركة الشمال استعادة أموالها.

أحد الانتقادات الرئيسيّة التي وجّهت لتلك الوكالات هو أنّها لا تنظر كثيراً في طبيعة العقود التي تؤمّن عليها (تسليح، مشاريع كبرى في مجال البنى التحتيّة والطاقة مثل سدّ المضائق الثلاثة العملاق في الصين) ولا في نتائجها الاجتماعيّة والبيئيّة، فتقدّم في كثيرٍ من الأحيان دعمها لأنظمةٍ قمعيّةٍ وفاسدة (مثل مشروع شركة توتال في بورما)، ما يعني دعمها الضمنيّ لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسيّة.

مساعدات التنمية الرسمية

تدعى القروض التي تقدّمها هيئاتٌ حكوميّةٌ في بلدانٍ مصنّعةٍ بشروطٍ ماليّةٍ تفضيليّةٍ بمساعدات التنمية الرسميّة. يكفي إذن أن تتمّ الموافقة على منح قرضٍ بسعر فائدة أقلّ من سعر فائدة السوق (قرض تفضيليّ) لنعتبره مساعدةً، حتّى وإن سدّده البلد المستفيد بعد ذلك إلى آخر سنت. وتندرج ضمنها القروض الثنائية المقيّدة (التي ترغم البلد المستفيد على شراء المنتجات أو الخدمات من البلد الدائن) وكذلك تخفيضات الديون ضمن مساعدة التنمية الرسميّة. علاوةً على المساعدة الغذائية، يمكن تمييز ثلاثة أشكالٍ رئيسيّة لاستخدام الأموال المتوافرة على هذا النحو وهي: التنمية الريفيّة والبنى التحتية والمساعدة المقدّمة لغير المشاريع (تمويل عجز الميزانية أو ميزان المدفوعات). والشكل الأخير يتزايد باستمرار. تكون هذه المساعدة «مشروطةً» بخفض العجز الحكوميّ والخصخصة والسلوك البيئي السليم والعناية بمن هم أكثر فقراً وإرساء الديموقراطية، الخ. وقد حدّدت حكومات الشمال الرئيسيّة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه الشروط. تمرّ هذه المساعدة عبر ثلاث قنوات هي: المساعدة متعدّدة الأطراف والمساعدة الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

الإصلاح الهيكليّ

هو سياسةٌ اقتصادية يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل منح قروضٍ جديدة أو إعادة جدولة قروضٍ قديمة.

المجازفة الأخلاقيّة أو المخاطرة الأخلاقيّة

باللغة الإنجليزية: Moral hazard

هي حجّةٌ كثيراً ما يستخدمها خصوم إلغاء الديون، وتستند إلى النظرية الليبراليّة التي تضع المدين والدائن في حالة عدم تناظرٍ في المعلومات. في هذه الحالة، وحده المدين يعلم أنّه عازمٌ فعلاً على سداد دائنه. إنّ إلغاء الديون اليوم

قد يؤدّي إذن إلى خطر انتشار ذلك التسهيل الممنوح للمدينين في المستقبل، ويفضي بالتالي إلى زيادة ممانعة الدائنين لإقراض رؤوس أموالهم. ولن يكون لدى هؤلاء من حلٍ سوى فرض سعر فائدةٍ مرتفع يتضمّن علاوة مجازفة. وكما نرى، فإنّ «الأخلاق» توضع في صفّ الدائنين حصراً، في حين توضع «اللا أخلاق» في صفّ المدينين المتهمين مسبقاً بسوء النيّة. والحال أنّه من اليسير علينا إظهار أنّ تلك المجازفة الأخلاقيّة هي نتاجٌ مباشرٌ للحريّة المطلقة لتدفّق رؤوس الأموال، فهي تتناسب مع انفتاح الأسواق الماليّة التي تضاعف إمكانيّات عقود الشراء والبيع التي يفترض بها أن توفّر الرفاه للجنس البشريّ، إلاّ أنّها توفر حصّتها من العقود غير المضمونة على نحوٍ أكثر تأكيداً. وهكذا، يريد أصحاب المال مضاعفة إمكانيّات كسبهم للمال إلى ما لا نهاية دون مخاطرةٍ في مجتمع يقال عنه إنّه ينطوي على المخاطرة وإنّه ينبغي أن يكون كذلك... ما أجمله من تناقض!

الميزان التجاري وميزان السلع والخدمات

يقيس الميزان التجاري لبلدٍ ما الفارق بين مبيعاته من السلع (الصادرات) وبين مشترياته (الواردات). والحاصل هو الرصيد التجاري الذي يكون إمّا فائضاً أو في حالة عجز. وإذا أخذنا بالاعتبار أيضاً العمليّات المتعلّقة بالخدمات، كنفقات التصدير والعمولات المصرفيّة ونفقات التأمين وشراء براءات الاختراع وبيعها أو دفع المستحقّات، فإنّنا نحصل عندئذٍ على ميزان السلع والخدمات، الذي يشمل أيضاً نفقات السائحين ودفع الأجور والفائدة والأرباح لأجانب أو من قبل أجانب.

ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات الجاري لبلدٍ ما هو حصيلة صفقاته التجاريّة (مثل تصدير واستيراد السلع والخدمات) ومبادلاته الماليّة مع البلدان الأجنبيّة. وهو مقياسٌ لوضع البلد الماليّ بالنسبة لبلدان العالم الأخرى. حين يكون ميزان المدفوعات لبلدٍ ما فائضاً، يكون بلداً دائناً بالنسبة لبقيّة العالم. وعلى العكس من ذلك، إذا كان ميزان بلدٍ ما خاسراً، فعليه أن يتوجّه للمقرضين الدوليّين ليقترض من أجل تغطية حاجات التمويل لديه.

يأتي ميزان التعاملات الرأسماليّة، وهو النقيض لميزان المدفوعات الجارية، ليكمل ميزان المدفوعات فيتوازن إذن بالتعريف.

البنك المركزي

يدير البنك المركزي لبلدٍ ما السياسة النقدية ويحتكر إصدار العملة الوطنية. وتكون البنوك التجارية مرغمةً على التزوّد بالعملة وفق سعرٍ تحدّده النسب التوجيهيّة للبنك المركزي.

البنك الدولي

يمتلك البنك الدوليّ، الذي تأسّس في العام ١٩٤٤ في بريتون وودز في إطار النظام النقديّ الدوليّ الجديد، رأس مالٍ تدفعه البلدان الأعضاء، والأهمّ أنّه يقترض من أسواق رؤوس الأموال الدوليّة. يموّل البنك الدوليّ مشاريع في القطاعين العام أو الخاصّ في بلدان العالم الثالث وبلدان الكتلة السوفييتيّة سابقاً. وهو يتكوّن من الأقسام الملحقة الخمس التالية:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD، ١٨٤ عضواً في العام ٢٠٠٣) وهو يمنح قروضاً لقطاعات نشاطٍ كبيرة (الزراعة والطاقة)، وعلى نحوٍ خاصٍّ للبلدان ذات الموارد المتوسّطة.

الاتحاد الدولي للتنمية (AID أو IDA وفق تسميته باللغة الإنكليزيّة، ١٦٤ عضواً في العام ٢٠٠٣) وقد تخصّص في منح قروضٍ مديدة الأجل (بين ٣٠ و٤٠ سنة، دون فائدة للسنوات العشر الأولى) تكون نسب الفائدة فيها معدومةً أو ضئيلةً جدّاً بالنسبة للبلدان الأقلّ تقدّماً.

مؤسّسة التمويل الدولية (SFI) وهي مؤسّسةٌ فرعيّة للبنك الدوليّ مكلّفة بتمويل الشركات أو المؤسّسات الخاصّة في البلدان النامية.

المركز الدوليّ لتسوية النزاعات المتعلّقة بالاستثمارات (CIRDI) الذي يدير نزاعات المصالح.

وأخيراً وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف (AMGI) التي تسعى لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية.

مع تزايد المديونيّة، تبنّى البنك الدوليّ، بالاتفاق مع صندوق النقد الدوليّ، في تعاملاته منظور الاقتصاد الكلّي. وهكذا، يفرض البنك الدوليّ على نحوٍ متزايدٍ إقامة سياساتٍ للإصلاح الهيكليّ تهدف لتحسين ميزان المدفوعات في البلدان ذات المديونيّة الكبيرة. ولا يتردّد البنك الدوليّ نفسه في «إسداء النصح» للبلدان الخاضعة «لعلاج» صندوق النقد الدوليّ حول أفضل الطرق لتخفيض عجز الميزانيّة وتحفيز الادخار المحليّ وتشجيع المستثمرين الأجانب على الانتقال إلى تلك البلدان وتحرير أسعار الصرف والأسعار.

أخيراً، ومنذ العام ١٩٨٢، خصّص البنك الدوليّ قروضاً للإصلاح الهيكيليّ تدعم هذه البرامج في البلدان التي تتبع سياساته.

أنماط القروض التي يمنحها البنك الدولي:

١) قروض المشاريع: وهي قروضٌ كلاسيكيّة تمنح لإنشاء محطّاتٍ مائيّة وللقطاع النفطيّ والصناعات الحراجيّة والمشاريع الزراعيّة والسدود والطرق وتنقية المياه وتوزيعها، الخ.

٢) قروض الإصلاح القطاعي التي تتوجّه لقطاعٍ كاملٍ في اقتصادٍ وطنيٍّ ما: الطاقة، الزراعة، الصناعة، الخ.

٣) قروضٌ لهيئاتٍ تقوم بتوجيه سياسات بعض المؤسسات نحو التجارة الخارجيّة وفتح الطريق أمام الشركات عابرة القوميّة. كما أنّها تموّل خصخصة الخدمات الحكوميّة.

٤) قروض الإصلاح الهيكليّ، المخصّصة ظاهريّاً لتخفيف أزمة الديون، والتي تشجّع بثباتٍ على إقامة السياسات النيوليبراليّة.

٥) القروض الممنوحة لمكافحة الفقر.

سندات الخزينة

هي سنداتٌ تصدرها الخزينة الحكوميّة لتمويل نفسها. ويمكن لمدّتها أن تتراوح بين بضعة أشهر إلى ثلاثين عاماً.

البورصة

البورصة هي المكان الذي يجري فيه إصدار السندات والأسهم وتبادلها. السّند هو صكّ قرضٍ يوافق ديناً تصدره شركةٌ أو دولةٌ في البورصة (يتوجّب على مصدِره أن يسدّد قيمته للشاري بمعدّلٍ وزمنٍ محدّدين) والسهم هو حجّة ملكيّة في شركة. يمكن إعادة بيع الأسهم والسندات وشراؤها وفق الرغبة في السوق الثانويّة للبورصة (السوق الأوّلية هي المكان الذي يجري فيه إصدار الأوراق الماليّة الجديدة لأوّل مرّة).

بنك التسويات الدوليّة (BRI)

بالإنكليزيّة: (Bank of International Settlments-BIS) تأسّس في بازل في العام ١٩٣٠ كشركةٍ مغفلةٍ لإدارة التعويضات الألمانيّة بعد الحرب العالميّة الأولى. وهو يدير جزءاً من احتياطيّ المصارف المركزيّة من القطع الأجنبيّ. يبلغ رأسماله ١,٥ مليار فرنكاً ذهبيّاً ويقسم إلى ٦٠٠ ألف سهم اكتتبت على معظمها المصارف المركزيّة الأوروبيّة. أمّا الأسهم المتبقّية، فيقتنيها مستثمرون خاصّون يحصلون على حصّةٍ من الأرباح لكنّهم لا يتمتّعون بحقّ التصويت.

يلتقي حكّام المصارف المركزيّة الأعضاء، وخاصّةً من مجموعة العشرة، في هذا البنك بانتظام لتسهيل تبادل المعلومات والتعاون الوثيق بينها. كما ترسل المصارف الفدراليّة في نيويورك وكندا واليابان بانتظام مراقبين إليه.

يلعب هذا المصرف دوراً هامّاً في جمع الإحصائيّات المتعلّقة بالعمليّات المصرفيّة الدوليّة، وينشرها في تقرير فصليّ منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، وهو مكلّفٌ بإدارة المخاطر الماليَّة المرتبطة بتحرير الأسواق النقديّة. كما أنّه هو نفسه يقوم بالعمليّات المصرفيّة: فهو يتلقّى، من المصارف المركزيّة أساساً، ودائع من الذهب والقطع الأجنبي ويوظّف تلك الأموال في الأسواق؛ كما أنّه يمنح قروضاً لبعض المصارف المركزيّة.

نادي لندن

يضمّ هذا النادي المصارف الخاصّة المقرضة لدول بلدان المحيط وشركاتها.

في السبعينات، كانت مصارف الإيداع المصدر الرئيسي للإقراض بالنسبة للبلدان المعسرة. ومنذ نهاية ذلك العقد، بلغت نسبة القروض التي منحتها هذه المصارف أكثر من ٥٠ بالمائة من مجموع القروض التي منحها جميع الدائنين. حين اندلعت أزمة الديون في العام ١٩٨٢، توجّه نادي لندن إلى صندوق النقد الدولي بحثاً عن الدعم.

اليوم، تلتقي مجموعات مصارف الإيداع هذه لتنسيق إعادة جدولة ديون البلدان المدينة. وبدقّةٍ أكثر، توصف هذه المجموعات بأنّها لجانٌ استشارية. تنعقد تلك الاجتماعات في نيويورك أو لندن أو باريس أو فرانكفورت أو في أيّ مكانٍ آخر حسب ما يفضّله البلد والمصارف، وذلك خلافاً لنادي باريس الذي تعقد اجتماعاته دائماً في باريس. وقد نصحت اللجان الاستشاريّة، التي شكّلت في الثمانينات، البلدان المدينة على الدوام بالتبنّي الفوريّ لسياسة استقرار وبطلب مساعدة صندوق النقد الدوليّ قبل أن تلتمس من مصارف الإيداع إعادة جدولة ديونها أو منحها أموالاً جديدة. نادراً ما تقدّم اللجان الاستشارية أموالاً لتمويل مشروعٍ دون ضمانٍ من صندوق النقد الدولي، ولا تفعل ذلك إلّا إذا اقتنعت أنّ البلد يتّبع سياسةً ملائمة.

نادي باريس

تأسّس نادي باريس في العام ١٩٥٦، وهو تجمّعٌ للدول الدائنة متخصص في ضبط عدم سداد الدول النامية لديونها. تقليديّاً، يترأّس فرنسيٌّ ذلك النادي منذ تأسيسه. ومنذ العام ٢٠٠٣، يترأّسه جان بيير جوييّه، مدير الخزينة الفرنسيّة. وقد أعادت الدول الأعضاء في نادي باريس جدولة ديون نحو ثمانين بلداً نامياً. يحوز أعضاء هذا النادي أكثر من ٣٠ بالمائة من مجموع ديون العالم الثالث.

الصلات بين نادي باريس وصندوق النقد الدوليّ وثيقةٌ للغاية؛ وهي تتجسّد عبر وضع المراقب الذي يتمتّع به صندوق النقد الدوليّ في اجتماعات نادي باريس – السرّية. ويلعب صندوق النقد الدوليّ دوراً مفتاحيّاً في استراتيجيّة الديون التي ينفّذها نادي باريس الذي يعود لخبرته ولحكمه الاقتصاديّين ليضع قيد الممارسة أحد المبادئ الأساسيّة في نادي باريس: الشرطيّة. في المقابل، يحافظ نشاط نادي باريس في على وضع صندوق النقد الدوليّ بوصفه دائناً مفضّلاً، ويدير استراتيجيّاته التكييفيّة في البلدان النامية.

مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (اليونكتاد) CNUCED

انعقد في العام ١٩٦٤ بعد ضغوطٍ من البلدان النامية لموازنة اتفاقيّة الغات (Gatt) (الاتفاقية العامة حول التعرفات الجمركيّة والتجارة).

قابليّة التحويل

تعيّن الإمكانيّة القانونية للانتقال من عملةٍ إلى أخرى أو من عملةٍ إلى المعيار الذي حدّدت رسميّاً وفقه. في النظام الحاليّ القائم على تحرير أسعار الصرف (العرض والطلب للعملات الصعبة هما اللذان يحدّدان أسعارهما على التوالي – أسعار صرف عائمة)، تعوم العملات حول الدولار (معيار الدولار).

القروض الخاصّة

هي قروضٌ تقدّمها المصارف التجاريّة أيّاً كان المقترض.

القروض العامّة

هي قروضٌ يقدّمها الدائنون الحكوميّون أيّاً كان المقترض.

الديون

ـ **الديون متعدّدة الأطراف:** هي ديونٌ للبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ ومصارف التنمية الإقليميّة مثل البنك الإفريقيّ للتنمية، وهيئاتٍ أخرى متعدّدة الأطراف مثل الصندوق الأوروبيّ للتنمية.

ـ **الديون الخاصّة:** هي قروضٌ يستجرّها مقترضون من القطاع الخاصّ أيّاً يكن المقرض.

ـ **الديون العامة:** هي مجموع القروض التي يستجرّها مقترضون حكوميّون.

ـ **خدمة الديون:** سداد الفوائد ورأس المال المقترض بالمقارنة مع القيمة السنويّة للصادرات.

- **صافي تحويل الديون:** يدعى بصافي تحويل الديون الفارق بين الديون الجديدة التي يستجرّها بلدٌ ما أو منطقةٌ ما وبين خدمة الديون الخاصّة به (أو بها) (التسديدات السنويّة للديون – الفوائد + رصيد الدين).

يكون صافي التحويلات الماليّة إيجابيّاً حين تزيد كمّية القروض التي يتلقّاها البلد المعنيّ (أو القارّة المعنيّة) على ما يسدّده، ويكون سلبيّاً إذا فاقت المبالغ المسدّدة المبالغ التي يتلقّاها البلد المعنيّ أو القارّة المعنيّة على شكل قروض.

منذ منتصف الثمانينات، يتلقّى صندوق النقد الدوليّ أموالاً من إفريقيا جنوبيّ الصحراء تفوق ما يقرضه لها. إذن، فصافي تحويل الديون سلبيٌّ بالنسبة لهذه المنطقة من العالم.

- **إعادة جدولة الديون:** هي تعديل مواعيد سداد دينٍ ما، كأن تعدّل على سبيل المثال الاستحقاقات أو يؤجّل دفع الأصل و/أو الفوائد. ويكون الهدف من ذلك عموماً إعطاء مهلةٍ لبلدٍ معسر عبر تمديد فترة التسديد لتخفيض قيمته، أو أن يمنح فترة إعفاءٍ من الدفع لا تسدّد فيها المستحقات.

تخفيض قيمة العملة

هو إنقاص سعر صرف عملةٍ ما بالنسبة للعملات الأخرى.

وثيقة استراتيجيّة تقليص الفقر (DSRP)

(بالإنكليزيّة: Poverty Reduction Strategy Paper/ PRSP/).

خصّصت وثيقة استراتيجية تقليص الفقر رسمياً لمحاربة الفقر، وبدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ تنفيذها اعتباراً من العام ١٩٩٩. وهي في الواقع متابعةٌ لسياسة التكييف الهيكلي وتعميقٌ لها بحثاً عن شرعنة تلك السياسة عبر قبول الحكومات والفاعلين الاجتماعيين المحلّيين لها. وتسمّى أحياناً: الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر (CSLP).

دولة الرفاه Welfare State

يعود هذا التعبير للعام ١٩٤٢. وهو عبارةٌ عن تلاعبٍ على الألفاظ جاء في مقابل تعبير Warfare State (حالة حرب)(*). كتب السير ويليام بيفردج تقريرين لحكومة المحافظين، نشر الأخير في العام ١٩٤٤ بعنوان: التشغيل الكامل في مجتمع من الحرّية، يستعيد فيه أفكار الاقتصاديّ جون ماينرد كينز لمكافحة الفقر والبطالة، ألخ.

فور انتهاء الحرب، ومع صعود حزب العمّال إلى السلطة، أصبح تعبير دولة الرفاه يطبّق على مجموعةٍ من الإجراءات الاقتصاديّة (التأميمات، التخطيط التأشيري)

وعلى مجموعةٍ من الإصلاحات الاجتماعيّة. أثناء الخمسينات، اقتصر قبول هذا المصطلح على المظاهر الاجتماعيّة حصراً. وحاليّاً، يترجم مصطلح (Welfare State) الإنكليزيّ إلى الفرنسية بمصطلح: دولة العناية (État providence)، وهو أمرٌ يعني ضمناً أنّ الحقوق الاجتماعيّة «تسقط من السماء» على مواطنين «منفعلين» «حملت عنهم مسؤوليّاتهم». وينبغي عدم الخلط بين المعنى البريطانيّ والأوروبي للـ (Welfare State) وبين المعنى الأمريكيّ، الذي يشير إلى المساعدة الاجتماعيّة.

الدولارات الأوروبيّة

يقال إنّ سوق الدولارات الأوروبيّة نشأت في سياق الحرب الباردة في الخمسينات من رغبة السلطات السوفييتيّة بجعل احتياطياتها من الدولارات تثمر دون أن تضطرّ لبيعها في السوق الماليّة الأمريكيّة. لكنّ كميّة رؤوس الأموال الأمريكيّة المتدفّقة خارج الولايات المتّحدة هي السبب البنيويّ في الانطلاقة المدهشة لهذه السوق في النصف الثاني من الستينات. نتج العجز المتزايد في ميزان رؤوس الأموال الأمريكيّة في تلك الفترة عن تضافر ثلاثة عناصر: الاستثمارات الضخمة للشركات الأمريكيّة في الخارج، ولا سيّما في أوروبا؛ سقف معدّلات الفائدة عبر التنظيم Q الذي يشجّع الاقتراضات الأجنبيّة من السوق الأمريكيّ ولا يشجّع الإيداعات في الولايات المتّحدة؛ وكلفة حرب فيتنام. وللجم خروج رؤوس الأموال، فرضت السلطات الأمريكيّة في العام ١٩٦٣ ضريبةً على اقتراضات غير المقيمين، مما أدى إلى تحويل الطلب على التمويل بالدولارات من السوق الأمريكيّة إلى الأسواق الأوروبيّة، حيث كان بإمكان الفروع التابعة للمصارف الأمريكيّة القيام بعملها بكلّ حرّية. ينتج العرض بالدولارات في هذه الأسواق أوّلاً عن المؤسسات والشركات الأمريكيّة التي ثبّط مستوى الفوائد شديد الانخفاض في الولايات المتّحدة عزيمتها، وجزئيّاً عن المصارف المركزيّة في باقي أرجاء العالم التي تودع فيها احتياطيّاتها من العملة بالدولار.

تستطيع المصارف الأوروبيّة – أي المصارف التي تتعامل بالدولار على الأرض الأوروبيّة، وامتداداً لذلك، المصارف الأجنبيّة، تلك التي تتعامل بجميع العملات خارج أراضي إصدارها – أن تقدّم لمودعيها عوائد مرتفعةً وأسعار فائدةٍ تنافسيّة دون أن يؤدّي ذلك إلى خفض هوامش الربح لديها، وذلك لعدم خضوعها لرقابة الدولة (آدا، ٢٠٠١).

تسهيلات التكييف الهيكليّ (FAS) وتسهيلات التكييف الهيكليّ المعزّزة (FASR)

بالإنكليزيّة: (Structural Adjustment Facility/ SAF)

و(Enhanced Structural Adjustment Facility/ ESAF)

هذه التسهيلات هي أدواتٌ يمنحها صندوق النقد الدولِيّ، تؤكّد على النمو ومكافحة الفقر والإصلاحات الهيكليّة وعلى تمويلٍ خارجيٍّ مناسبٍ لفترة ثلاث سنوات، وينبغي للبلدان الحاصلة عليها أن تكون شديدة الفقر.

أمّا تسهيلات التكييف الهيكليّ المعزّزة، فهي تتضمّن منح قروض أكبر، لكنّها تقتضي جهوداً كبيرةً في المجال الهيكليّ وتضع شرطاً صارماً: برنامجاً للتكييف الهيكليّ متوسّط المدى (ثلاث سنوات). ولكي يتمكّن بلدٌ ما من الاستفادة منها، عليه تقديم وثيقةٍ في إطار سياسةٍ اقتصاديّة (DCPE) تعرّف برنامجه للتكييف الهيكليّ. وتموّل تسهيلات التكييف الهيكليّ المعزّزة أكثر من أربعين دولةً عضواً في صندوق النقد الدوليّ، نصفها تقريباً من البلدان النامية. وقد أعيدت تسمية تلك التسهيلات التكييفيّة في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٩ باسم تسهيلات النمو وتقليص الفقر. (وفق لونان، ١٩٩٣/٩٩).

تسهيلات النموّ وتقليص الفقر (FRPC)

تخصّ هذه التسهيلات قروض صندوق النقد الدوليّ، والتي جرى إقرارها في العام ١٩٩٩ لتحلّ محلّ تسهيلات التكييف الهيكليّ المعزّزة، ٨١ بلداً ضعيف المداخيل (كان دخل الفرد فيها في العام ٢٠٠٢ أقل من ٨٧٥ دولاراً). يتمثّل الجديد بالنسبة لتسهيلات التكييف الهيكليّ المعزّزة في ظهور مفهوم مكافحة الفقر. وبالتالي، فالسلطات الوطنيّة مكلّفة بكتابة وثيقةٍ موسّعةٍ لتقليص الفقر (DSRP)، وهو برنامجٌ للتكييف الهيكليّ مع لمسةٍ اجتماعيّة، بالتوافق مع المؤسسات متعدّدة الأطراف. في حال الأهليّة، يستطيع البلد المعنيّ أن يقترض، في إطار اتفاقٍ لثلاث سنوات، مبلغاً يتباين وفق صعوبات ميزان مدفوعاته الجاري وماضيه تجاه صندوق النقد الدوليّ، وهو عموماً بحدود ١٤٠ بالمائة من حصّته في صندوق النقد الدوليّ. تكون الفائدة السنويّة بمعدّل ٠,٥ بالمائة لمدّة ١٠ سنوات، مع فترة سماحٍ تبلغ خمس سنواتٍ ونصف السنة.

تمويل أمّةٍ أو شركة

تقاس درجة تمويل أمّةٍ أو شركةٍ ما بمؤشّرٍ بسيط تقسم فيه الموجودات الماليّة على تلك الأخيرة مضافاً إليها الموجودات الحقيقيّة. وبصورةٍ أدقّ، يمكن القول إنّه يوجد تمويل حين تكرّس الشركات الصناعيّة جزءاً متزايداً من مواردها لنشاطاتٍ ماليّةٍ بحتة، ويميل ذلك للتحقّق على حساب النشاط الرئيسيّ (سلامة، ذكره شينيه، ١٩٩٦).

صندوق النقد الدوليّ

يتكوّن رأس مال صندوق النقد الدوليّ من مساهمات الدول الأعضاء بعملاتٍ قويّة (وعملاتٍ محلّية). تحصل كلّ دولةٍ عضوٍ تبعاً لحجم مساهمتها على حقوق سحبٍ خاصّة (DTS) هي في الواقع موجوداتٌ ماليّة قابلة للتبديل بشكلٍ حرٍّ وفوريٍّ مقابل عملة بلدٍ ثالث. وقد صمّمت تلك الحقوق وفق ما يدعى سياسة استقرارٍ اقتصادي قصير الأجل، تهدف لتخفيض عجز ميزانيّة البلد المعني وللحدّ من تزايد الكتلة النقديّة في التداول. يمثّل هذا الاستقرار في معظم الأحيان الطور الأوّل من تدخّل صندوق النقد الدوليّ في البلدان المدينة. لكنّ الصندوق أخذ على عاتقه التأثير على الأساس الإنتاجيّ لاقتصادات العالم الثالث (منذ الصدمة النفطيّة الأولى للعامين ١٩٧٤ ١٩٧٥)، وذلك بإعادة هيكلة قطاعاتٍ كاملةٍ منها؛ هذا يعني سياسة تكييفٍ أبعد مدىً. وهو يفعل الأمر نفسه مع البلدان التي يقال إنّها بصدد التحوّل إلى اقتصاد السوق (نوريل وسان آلاري، ١٩٩٢).

صندوق النقد الدوليّ

توزيع حقوق التصويت للمديرين الأربع والعشرين (نسبة مئوية)

الولايات المتحدة	١٧,١٤
اليابان	٦,١٥
ألمانيا	٦,٠١
المملكة المتحدة	٤,٩٦
فرنسا	٤,٩٦
إسبانيا	٤,٢٩
إيطاليا	٤,١٩
كندا	٣,٧٢
بلجيكا	٥,١٥
هولندا	٤,٨٦
أي ١٠ بلدانٍ مصنّعة	**٦١.٤٣**

صناديق التقاعد

يقتطع صندوق التقاعد جزءاً من الأجور الشهريّة لزبائنه ويضارب بها في الأسواق الماليّة لاستثمار رأس المال هذا. والهدف مزدوج: أوّلاً، ضمان تقاعدٍ لزبائنه في نهاية حياتهم المهنية؛ وثانياً، الحصول على أرباحٍ إضافيّةٍ لموظّفي الصندوق. ربّما لا يتحقّق هذان الهدفان، ففي أحيانٍ عديدةٍ، وجد العاملون أنفسهم دون مدّخراتٍ ودون تقاعدٍ بعد إفلاساتٍ مدوّيةٍ، كإفلاس إمبراطوريّة روبرت ماكسويل في المملكة المتحدة. ينتشر هذا النظام التقاعدي بالرسملة على نطاقٍ واسع في البلدان الأنغلوساكسونيّة. وفي العام ٢٠٠٢، كانت بعض بلدان أوروبا القارّية كفرنسا تحافظ على نظامٍ تقاعديٍ يعتمد على التوزيع، يستند إلى التضامن بين الأجيال.

مجموعة الخمسة

تشكّلت مجموعة الخمسة في العام ١٩٦٧ حين دعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى اجتماعٍ ضمّ وزراء ماليّة البلدان الصناعيّة الخمسة الكبرى (ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى واليابان). ولا تزال مجموعة الخمسة تحتلّ أكبر مكانةٍ في مجموعة السبعة.

مجموعة السبعة

هي مجموعةٌ تضمّ أقوى بلدان الكوكب: ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان. يجتمع رؤساء تلك الدول كلّ عام، إمّا في أواخر حزيران/يونيو أو في مطلع تموز/يوليو. اجتمعت مجموعة السبعة لأوّل مرّةٍ في العام ١٩٧٥ بمبادرةٍ من الرئيس الفرنسيّ فاليري جيسكار ديستان.

مجموعة الثمانية

تضمّ مجموعة السبعة إضافةً إلى روسيا الاتحاديّة منذ العام ١٩٩٥.

مجموعة العشرة

تضمّ مجموعة السبعة إضافةً إلى بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا والسويد، وقد وقّعت في العام ١٩٦٢ على الاتفاقيّة العامّة للإقراض، ولم تكفّ عن التجدّد منذ ذلك الحين. شاركت فيها سويسرا في العام ١٩٧٦ وأصبحت الآن كاملة العضويّة.

مجموعة السبع والسبعين

انبثقت هذه المجموعة عن مجموعة البلدان النامية التي اجتمعت تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الأوّل حول التجارة والتنمية (اليونكتاد) المنعقد في جنيف في العام ١٩٦٤. تمثّل المجموعة منتدىً للبلدان النامية لمناقشة المشكلات الاقتصاديّة والنقديّة الدوليّة.

الغات

هو منتدى تفاوضيّ دائمٌ كان يعرف بالاتفاقيّة العامّة حول التعرفات الجمركيّة والتجارة (الغات) لم يكن للدول فيها سوى صفة «أطرافٍ متعاقدة». وقد جرى استبداله في الأوّل من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بمنظّمة التّجارة العالميّة.

الكوكبة (انظر أيضاً العولمة)

(مقتطف من شينيه، ١٩٩٧-أ)

أصل هذا المصطلح الأنغلو ساكسوني ومعناه: باللغة الإنكليزيّة، تدلّ كلمة global في الآن نفسه على ظواهر تخصّ المجتمع (أو المجتمعات) البشريّ على مستوى الكوكب (مثلما هو حال تعبير global warming الذي يشير إلى تأثير الدفيئة) وكذلك على مساراتٍ تتميّز بأنّها global فقط في المنظور الاستراتيجيّ لـ «عاملٍ اقتصاديّ» أو لـ «عاملٍ اجتماعيّ» محدّد. وبذلك، فإنّ مصطلح «globalization» (كوكبة) قد ولد في مدارس الأعمال الأمريكيّة وارتدى المعنى الثاني. وهو يعود للمعايير الدائمة للفعل الستراتيجيّ للمجموعة الصناعيّة الكبيرة جدّاً. والأمر نفسه في الدائرة الماليّة. تتعارض هنا العمليات التي يقوم بها المستثمرون الماليون، وكذلك تركيب محافظهم، مع القدرة الاستراتيجية للمجموعة الكبيرة على تبني مقاربةٍ وسلوكٍ «شاملين» في ما يخصّ الأسواق الموسرة ومصادر تموينها واستراتيجيّات المتنافسين الأساسيّين من القلّة المحتكرة. وبسبب المعنى الذي يعنيه مصطلح global لدى المجموعة الصناعيّة الكبيرة أو المستثمر الماليّ الكبير، فلطالما بدا لي مصطلح «عولمة رأس المال» بدلاً من مصطلح «عولمة الاقتصاد» وبمعزلٍ عن التسلسل النظريّ الفرنسيّ حول العالميّة والذي لا أعترف دائماً بأنّني وريثٌ له - التّرجمة الأكثر أمانةً للمصطلح الأنغلو ساكسونيّ. إنّه المعادل الأقرب لمصطلح الكوكبة ضمن القبول الوحيد الذي يمكن لهذا المصطلح أن يتّخذه، مهما كان قليل العلميّة.

صناديق التحوّط

بالإنكليزيّة: (Hedge funds)

صندوق التحوّط هو هيئة استثمارٍ تقترض لتضارب في الأسواق الماليّة العالميّة. كلّما حاز صندوقٌ على ثقة عالم الأموال، كلّما أصبح قادراً مؤقّتاً على السيطرة على موجوداتٍ تتجاوز بكثيرٍ القيمة الحقيقيّة لثروة مالكيها. تتعلّق دخول مستثمري صندوق تحوّطٍ بنتائجه، وهو أمرٌ يحثّهم على تعريض أنفسهم لمزيدٍ من المخاطر. وقد لعبت صناديق التحوّط دور الكشّاف في الأزمات الماليّة الأخيرة، إذ ضاربت نحو الانخفاض، فأقنعت معظم أفراد الكتيبة (صناديق التقاعد وشركات التأمين الأخرى) بحسن توقّعها وخلقت بالتالي نبوءاتٍ تتعلّق بالمضاربة تحقّق ذاتها بذاتها.

مؤشر التنمية البشريّة (IDH)

تستند هذه الأداة، التي تستخدمها الأمم المتحدة لتقدير درجة التنمية في بلدٍ ما، إلى دخل الفرد ومستوى التعليم ومتوسط العمر المتوقّع لسكّانه.

مؤشّر الفقر البشريّ (IPH)

منذ العام ١٩٩٧، يحاول تقرير التنمية البشريّة الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قياس الفقر في العالم الثالث، وذلك عبر مؤشرٍ للفقر البشريّ يأخذ بعين الاعتبار معايير أخرى غير الدخل النقديّ. هذه المعايير هي التالية:

ـ احتمال ألاّ يبلغ المولود سنّ الأربعين؛

ـ نسبة الأمّية عند البالغين؛

ـ الخدمات التي يقدّمها الاقتصاد في مجمله. ولتحديد نوعيّة تلك الخدمات، يؤخذ عنصران بعين الاعتبار: النسبة المئويّة للأفراد غير القادرين على الوصول لمناهل المياه النظيفة، والنسبة المئويّة للأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن خمس سنوات ويعانون من نقصٍ في الوزن.

على الرغم من فقرٍ ماليٍّ أكيد، تتمكّن بعض البلدان من تخفيف تأثيرات الفقر عن طريق توفير الخدماتٍ للسكّان. وفي صدارة هذه البلدان النامية بالنسبة لمؤشر الفقر البشريّ في العام ٢٠٠٣، باربادوس وأوروغواي وتشيلي وكوستاريكا وكوبا. فقد توصّلت تلك البلدان لتقليص الفقر ليصبح مؤشر الفقر البشريّ لديها أدنى من ٥ بالمائة.

إحلال التصنيع محل الواردات

تعيد هذه الاستراتيجيّة على نحوٍ أساسيٍّ للتجربة التاريخيّة لأمريكا اللاتينيّة في الثلاثينات والأربعينات من القرنٍ العشرين، وللمدرسة النظريّة المدعوّة سيبال (CEPAL) (اختصارٌ لـ: مفوّضيّة الأمم المتحدة الاقتصاديّة لأمريكا اللاتينيّة)، ولا سيّما كتابات الأرجنتيني راؤول بريبيش. نقطة البداية هي إدراك أنّ بلدان أمريكا اللاتينيّة الرئيسيّة قد عرفت، حين واجهت نقصاً كبيراً في المبادلات، كيف تلبّي الطلب الداخليّ بإحلال تطوير الإنتاج المحلّي محلّ المنتجات المستوردة. تتضمّن نظريّة السيبال التوسيع الناجح لهذا الإجراء ليشمل كلّ قطاعات الصناعة واحداً تلو الآخر، ممّا يتيح «فكّ الارتباط» عن المركز. وبالاستناد إلى جرعةٍ حسنة من الحماية وإلى تدخّلٍ منسّقٍ للدولة، تكون الغاية إتاحة ازدهار الصناعاتٍ الناشئة. إنّها على نحوٍ ما نسخةٌ إصلاحيّةٌ لنظريّات التبعيّة، تعتمد على ديناميكيّة المقاولين المحلّيين (كوترو وهوسون، ١٩٩٣؛ بريبيش، ١٩٨٤؛ كليرمون، ١٩٨٧؛ أوغارتيشيه، ١٩٩٧).

التضخّم

هو ارتفاعٌ تراكميّ لمجمل الأسعار (على سبيل المثال، ارتفاع سعر النفط الذي يؤدّي إلى رفع الأجور، ثمّ إلى زيادةٍ في أسعارٍ أخرى، الخ.). يتضمّن التضخّم هبوطاً في قيمة العملة، إذ يتوجّب مع الزمن دفع مبالغ أكبر للحصول على سلعةٍ ما. وهذا هو سبب سعي السياسات التي توجّهها الشركات لإبقاء التضخّم منخفضاً.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)

(مقتطف من شينيه، ١٩٩٧)

يمكن تنفيذ الاستثمارات الأجنبيّة على شكل استثماراتٍ مباشرة أو على شكل استثمارات محافظ. وحتّى لو كان يصعب في بعض الأحيان إجراء التمييز بين الشكلين لأسبابٍ محاسبيّة أو قانونيّة أو إحصائيّة، فيعتبر استثمارٌ أجنبيٌّ ما استثماراً مباشراً إذا امتلك المستثمر الأجنبيّ ١٠ بالمائة أو أكثر من الأسهم الاعتياديّة أو من حقوق التصويت في شركةٍ ما. وعلى الرغم من أنّ هذا المعيار تعسّفي، إلاّ أنّه يؤخذ بعين الاعتبار لأنّه يعتمد على أنّ مثل تلك المشاركة هي استثمارٌ طويل الأجل، يسمح لمالكه بممارسة نفوذٍ على قرارات إدارة الشركة.

وفي المقابل، يعدّ استثمارٌ أجنبيّ يقلّ عن ١٠ بالمائة استثمار محفظة. يُعتبر أنّ مستثمري المحافظ لا يمارسون أيّ نفوذٍ على إدارة شركةٍ يمتلكون أسهماً فيها. تشير استثمارات المحافظ إلى مجموع الإيداعات المصرفيّة والتوظيفات الماليّة على شكل أوراق ماليّةٍ حكوميّةٍ أو خاصّة. وتمثّل تدفّقات الاستثمار المباشرة، أياً كانت وجهتها، مجموع العناصر التالية:

مساهمات صافية على شكل رأس مال، يقدّمها المستثمر المباشر بشراء أسهمٍ أو حصص، أو بزيادة رأس المال أو بإنشاء شركاتٍ جديدة؛

القروض الصافية، بما في ذلك القروض قصيرة الأجل والسلف التي توافق الشركة الأمّ على تقديمها لشركتها الفرعيّة والأرباح غير الموزّعة (التي يعاد استثمارها).

ليبور Libor (London Interbank Offered Rate)

هو سعر فائدة القروض بين المصارف في مدينة لندن (وهو قريبٌ جدّاً من الـ prime rate في الولايات المتحدة، الذي يعتبر سعراً أساسياً للفائدة في القروض الدوليّة).

سوق تبادل العملات

هو سوقٌ يجري فيه تبادل العملات وتسعيرها.

العولمة (انظر كذلك الكوكبة)

(مقتطف من شينيه، ١٩٩٧أ)

حتّى وقتٍ قريب، كان يبدو ممكناً التطرّق لتحليل العولمة باعتبارها مرحلةً جديدةً من مسار تدويل رأس المال، الذي كانت المجموعة الصناعيّة الكبيرة عابرة القوميّة تعبيراً عنه وأحد أكثر عناصره فعاليّةً في الآن ذاته.

اليوم، أصبح واضحاً أنّه لم يعد ممكناً الاكتفاء بذلك، إذ ينبغي أن تفهم «عولمة الاقتصاد» (آدا، ١٩٩٦) أو، على نحوٍ أكثر دقّةً، «عولمة رأس المال» (شينيه، ١٩٩٤) بوصفها أكثر – أو حتّى شيئاً مختلفاً تّماماً – من كونها طوراً مكمّلاً في مسار تدويل رأس المال الذي بدأ منذ أكثر من قرن. أمامنا طريقة فعلٍ نوعيّة هامّةٌ من عدّة جوانب، وجديدة – لرأس المال العالميّ، تدفعنا لتمييزها.

تتطلّب نقاط الانعطاف بالنسبة لتطوّرات الاقتصادات الرئيسيّة، داخل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو خارجها، أن يجري تناولها بوصفها كلّاً واحداً، انطلاقاً من افتراض أنّها تكوّن على الأرجح «نظاماً». من جهتي، أقدّر أنّها تترجم واقع أنّه قد جرى – بالعودة إلى نظريّة الإمبرياليّة التي طوّرت في الجناح اليساريّ من الأمميّة الثانية منذ نحو قرن – العبور في إطار الطور الإمبرياليّ إلى طورٍ مختلفٍ تماماً عن ذاك الذي هيمن بين نهاية الحرب العالميّة الثانية ومطلع الثمانينات. وأنا أشير حاليّاً إليه (على أمل أن يساعدني أحدٌ ما على إيجاد اسم أفضل عبر النقاش بل والسجال إن دعت الحاجة) باسمٍ معقّدٍ قليلاً هو: «نظامُ التراكم العالميّ ذي الهيمنة الماليّة».

إنّ تمايز وتراتبيّة الاقتصاد العالميّ المعاصر على المستوى الكوكبيّ ينتجان عن عمليّات رأس المال المركّز بقدر ما ينتجان عن علاقات الهيمنة والتبعيّة السياسيّين بين الدول، والتي لم يتناقص دورها إطلاقاً، حتّى وإن تعدّل شكل وآليّات هذه الهيمنة. تعود ولادة نظام التراكم المعولم الذي يسيطر عليه المال للسياسة بقدر ما تعود للاقتصاد. ولا تكون الدولة «خارجيّةً» بالنسبة لـ «السوق» إلاّ في إنجيل النيوليبراليّة. والانتصار الحاليّ لـ «السوق» لم يكن ممكناً لولا التدخلات السياسيّة المتكرّرة التي قامت بها القوى السياسيّة في أقوى البلدان الرأسماليّة (وفي صدارتها أعضاء مجموعة السبعة). إنّ هذه الحرّية، التي استعادها رأس المال الصناعيّ وأكثر منه رأس المال الماليّ البارز على شكل نقد لينتشرا عالميّاً كما لم يتمكّنا من ذلك منذ العام ١٩١٤، تعود بطبيعة الحال أيضاً للقوّة التي استعادها بفضل الحقبة الطويلة

من التراكم غير المنقطع للسنوات «الثلاثين المظفّرة» (وهي إحدى أطول حقبات تاريخ الرأسماليّة، إن لم تكن أطولها على الإطلاق). لكنّ رأس المال لم يكن ليتوصّل إلى غاياته لولا نجاح «الثورة المحافظة» في نهاية عقد السبعينات.

تعليق السداد

هو وضعٌ يجري فيه تجميد دائنٍ لدينه، ويتخلّى عن المطالبة بالدفع حتّى مهلةٍ يتّفق عليها. لكنّ الفوائد تبقى ساريةً أثناء فترة التعليق. يمكن كذلك أن يقرّر المدين تأجيل الدفع، كما كان عليه الحال في روسيا في العام ١٩٩٨ والإكوادور في العام ١٩٩٩.

الصناديق المشتركة Mutual fund

هي صناديق استثمارٍ جماعيّة في الولايات المتحدة، تعادل الـ Sicav والـ OP-CVM في فرنسا. وهي معروفة في بريطانيا باسم OIEC.

الناسداك Nasdaq

أنشئت الناسداك (National Association of securities dealers automated quotation) في العام ١٩٧١، وهي البورصة الإلكترونيّة للأوراق المالية الأمريكيّة ذات العائد المرتفع (تلك الخاصّة بـ «الاقتصاد الجديد» والمرتبطة بالإنترنت).

السياسة الجديدة لروزفلت New Deal

ظهر هذا المصطلح لأوّل مرّة في مؤتمر الحزب الديموقراطيّ المنعقد في شيكاغو في تموز/يوليو ١٩٣٢. ويشير إلى التجربة التي حاول الرئيس فرانكلين د. روزفلت منذ العام ١٩٣٣ خوضها لوضع حدٍّ للأزمة الاقتصاديّة العميقة التي كانت الولايات المتّحدة تمرّ بها منذ العام ١٩٢٩. ويغطّي هذا المصطلح مجموعةً من الإجراءات التي تستهدف مساعدة قطاعات الاقتصاد الأكثر تضرّراً بالأزمة وصولاً إلى إصلاحاتٍ اجتماعيّة. منذ العام ١٩٣٨ فصاعداً، حصل تراجعٌ جديدٌ وعيّنت حدود تلك السياسة الجديدة. وأخيراً، أدت الحرب العالميّة الثانية إلى انطلاقةٍ اقتصادية. لم يطوّر روزفلت برنامجاً متماسكاً مشابهاً لبرنامج العمّاليّين البريطانيّين للعام ١٩٤٥.

السند

هو صكٌّ يصدره مقترضٌ يجمع أموالاً لفترةٍ لا تقلّ عن خمس سنوات ويوضّح فيه شروط المكاسب (نسب الفوائد وطرائق الدفع والوجود المحتمل لعلاواتٍ يجري سحبها بالقرعة، الخ.) وكذلك التسديد (المدة الزمنية وطرق التسديد، الخ.).

احتكار القلّة

ترتبط حالة احتكار القلّة بالاعتماد المتبادل بين الشركات التي يضمّها، «فالشركات لا تردّ على قوى موضوعيّة مصدرها السوق، بل شخصيّاً ومباشرةً تجاه منافسيها» (بيكرينغ، ١٩٧٤). احتكار القلّة العالميّ هو «فضاء تنافس»، تحدّده علاقات تبادلية تابعة للسوق، يجمع عدد قليلاً من المجموعات الكبيرة التي تتوصّل، في صناعةٍ ما (أو في مجموعةٍ من الصناعات ذات التقنيّة العامّة المشتركة)، للحصول على وضع منافسٍ حقيقيٍّ على الصعيد العالميّ والحفاظ على هذا الوضع. إنّ احتكار القلّة هو بؤرةٌ يلتقي فيها التنافس الضاري والتعاون بين المجموعات (شينيه، ١٩٩٦).

الموجة الطويلة في التطور الرأسمالي

تتمتّع الاقتصادات الرأسماليّة بطابع دوريّ: أطوار نموٍّ وأطوار كسادٍ أو انهيار تتناوب دوريّاً. ويدرس عادةً نوعان رئيسيّان من الدورات: الدورات القصيرة، والتي تدعى أيضاً دورات جوغلار (كليمان جوغلار هو الاقتصاديّ الذي كان أوّل من درسها) والدورات الطويلة، والمعروفة أكثر باسم الموجات الطويلة أو دورات كوندراتييف (باسم الاقتصادي نيكولاي كوندراتييف). تدوم الدورات القصيرة بين ست وعشر سنوات، أمّا الدورات الطويلة، فبين خمسين وستين سنة. وتشمل الموجات الطويلة دوراتٍ قصيرة، وتقسم إلى طورين. في الطور الصاعد، تهيمن سنوات النموّ، والأكثر وضوحاً هو أنّ الأزمات المميّزة للدورات القصيرة تكون أقلّ حدّةً وأقصر زمناً. أثناء الطور الهابط أو الانهياريّ، يكون النموّ المسجّل أثناء السنوات الجيّدة في الدورات القصيرة أكثر تواضعاً وتهيمن السنوات السيّئة، سنوات النموّ الضعيف أو الركود أو الانحسار. إنّ مسألة الدورات الاقتصاديّة، القصيرة منها والطويلة، هي أحد المواضيع الأكثر إثارةً للجدل بين الاقتصاديّين. ويعتبر إرنست ماندل (١٩٢٣ ١٩٩٥)، الذي حلّل التأثير المتبادل المعقّد بين العوامل الاقتصاديّة وبين العوامل الاجتماعيّة السياسيّة في آلية الموجة الطويلة، واحداً من المحلّلين الأكثر إثارةً للاهتمام في ما يتعلّق بتلك الموجات. وقد قدّم مساهمةً هامةً حول دور العامل السياسيّ في انطلاق وتطوّر الموجات الطويلة التوسّعيّة، وهي مساهمةٌ لا يزال إغناؤها وإتمامها ضرورياً (ماندل، ١٩٧٥؛ ماندل، ١٩٧٨).

منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)

تأسست هذه المنظّمة في العام ١٩٦٠ ومقرّها قصر لامويت في باريس، وكانت تضمّ في العام ٢٠٠٢ الأعضاء الخمسة عشر في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سويسرا والنرويج وأيسلندا؛ ومن أمريكا الشماليّة: الولايات المتحدة وكندا؛ ومن آسيا والمحيط الهادي: اليابان وأستراليا ونيوزيلندا. أمّا البلد النامي الوحيد الذي ينتمي

إليها منذ البداية لأسباب جيو استراتيجيّة، فهو تركيّا. بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، دخل المنظّمة بلدان آخران من العالم الثالث هما المكسيك، وهي طرفٌ في اتفاقية NAFTA مع جاريها الشماليّين، وكوريا الجنوبيّة. ومنذ العام ١٩٩٥، انضمّت ثلاثة بلدانٍ من الكتلة الشرقية سابقاً هي: جمهوريّة التشيك وبولونيا وهنغاريا. وفي العام ٢٠٠٠، أصبحت جمهوريّة سلوفاكيا العضو الثلاثين. يعكس التطوّر الأخير لتركيبة منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي على نحوٍ جيّدٍ تشكيل الثالوث الموصوف في هذا الكتاب، أي الأقطاب الثلاثة المركزيّة: الولايات المتحدة (+كندا) وأوروبا الغربيّة واليابان (+ أستراليا) ومحيطها على التوالي. www.oecd.org

منظّمة العمل الدوليّة OIT/ILO

أنشأت معاهدة فرساي في العام ١٩١٩ هذه المنظّمة، ومقرّها جنيف، وأصبحت في العام ١٩٤٦ أوّل هيئةٍ متخصّصة في الأمم المتحدة. وهي تضمّ ممثّلي الحكومات وأرباب العمل والعمّال، بهدف التوصية بمعايير دوليّة دنيا ووضع اتفاقيّاتٍ دوليّةٍ تتعلّق بمجال العمل. تتضمّن منظّمة العمل الدوليّة مؤتمراً دوليّاً ينعقد سنوياً، ومجلس إدارةٍ مؤلّفاً من ٥٦ عضواً (يمثّل ٢٨ منهم الحكومات، و١٤ أرباب العمل و١٤ العمّال) ومكتب العمل الدولي (BIT) الذي يعنى بسكرتارية المؤتمر والمجلس، وهو يتكوّن بصورةٍ أساسية من اقتصاديين وسياسيين. سلطة هذا المكتب محدودةٌ جدّاً، إذ تقتصر على نشر تقريرٍ سنويّ. منذ بضعة سنوات، أصبحت تقاريره تروّج لفكرة أنّ البطالة تنتج عن نقصٍ في النمو (من ٥ بالمائة في الستينات إلى ٢ بالمائة اليوم) ناتج عن انخفاض الطلب. وعلاجه هو إجماعٌ دوليٌّ على نموذجٍ صالح للنموّ الاقتصاديّ، وعلى تخطيطٍ استراتيجيّ على المستوى القومي (من النمط الهولندي على سبيل المثال). تجزم منظّمة العمل الدوليّة أنّه من السذاجة بمكانٍ تفسير البطالة بنقص المرونة، وأنّ التغيّرات التقنيّة لا تقتضي بالضرورة تخفيضاً للأجور وتقليصاً للحماية الاجتماعيّة.

منظمة التجارة العالمية OMC/WTO

ولدت في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لتحلّ محلّ الاتفاقية العامة حول التعرفات الجمركيّة والتجارة (الغات) بوصفها منتدىً تفاوضياً دائماً، والذي لم يكن للدول فيه سوى وضع «أطراف متعاقدة». أحد أهداف منظّمة التجارة العالميّة هو تفكيك احتكارات الدولة، إن كانت لا تزال موجودة، المشكّلة وفق قرارٍ حكوميّ. وهذه هي الحال بالنسبة لقطاع الاتصالات التي اتّخذ حولها القرار في إطار تلك المنظّمة في شباط/فبراير ١٩٩٧. لكن هنالك احتكاراتٌ أخرى، كالسكك الحديديّة التي تجتذب جشع المجموعات الماليّة الكبرى.

وهنالك هدفٌ آخر يتمثّل في التحرير الكامل للاستثمارات. كانت الأداة المستخدمة لتحقيقه هي مشروع الاتفاقيّة متعدّدة الأطراف حول الاستثمار (AMI) الذي قُرّر أثناء الاجتماع الوزاريّ لمنظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي في أيار/مايو ١٩٩٥، ويستهدف مجمل الاستثمارات: المباشرة (صناعة، خدمات، موارد طبيعيّة) واستثمارات المحفظة. وهو يخطّط لإجراءات حماية، ولاسيّما بالنسبة لإعادة توطين كامل أرباح الشركة المستثمِرة. وكان المشروع أشبه بالمهمل في العام ١٩٩٧، لكنّه ظهر من جديد على شكل مجموعةٍ كبيرةٍ من الاتفاقيّات ثنائيّة الجانب حول الاستثمارات، وهو «الرداء» الجديد للمشروع.

تعمل منظّمة التجارة العالميّة وفق مبدأ: «صوتٌ لكلّ بلد»، لكنّ مندوبي بلدان الجنوب غير مؤهّلين في مواجهة أطنان الوثائق الواجب دراستها، وجيش الموظّفين والمحامين، الخ. القادمين من بلدان الشمال. يجري اتخاذ القرارات بين الأقوياء في «غرف الاستراحة». لكنّ مؤتمر كانكون (المكسيك) المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعد فورة سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تميّز بمقاومة مجموعةٍ مكوّنةٍ من ٢٢ بلداً صاعداً في الجنوب، تحالفت في تلك المناسبة لتودي بالمؤتمر إلى الفشل، في مواجهة تصلّب بلدان الشمال.

منظمة البلدان المصدّرة للنفط OPEP/OPEC

تضمّ منظّمة البلدان المصدّرة للنفط أحد عشر بلداً نامياً منتجاً للنفط هي: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، العراق، إيران، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، وفنزويلا. يمثّل إنتاج هذه المجموعة من البلدان ٤١ بالمائة من إنتاج النفط في العالم وهي تمتلك أكثر من ٧٥ بالمائة من الاحتياطي المعروف. وتتكفّل منظمة البلدان المصدّرة للنفط، والتي أسست في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ ومقرّها فيينا (النمسا)، بتنسيق السياسات النفطية لأعضائها وتوحيدها كي تضمن لهم عائداتٍ مستقرّة. من حيث المبدأ، يخضع الإنتاج إلى نظام الحصص لتحقيق هذا الهدف. ويتولّى كلّ بلدٍ، ممثّلاً بوزير الطاقة أو النفط لديه، إدارة هذه المنظمة دورياً. وفي الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢، أصبح الفنزويلي ألفارو سيلفا كالدرون الأمين العام لمنظمة الدول المصدّرة للنفط.

منظمة حلف شمالي الأطلسي OTAN/NATO

تضمن هذه المنظّمة للأوروبيين حمايةً عسكريةً أمريكية في حال تعرّضها لعدوانٍ ما، لكنّها تمنح الولايات المتحدة سيطرةً على الكتلة الغربية. وقد وافقت بلدان أوروبا الغربية على إدماج قواتها المسلّحة في نظام دفاعيٍّ وضع تحت قيادة الولايات المتحدة، معترفةً بذلك بتفوّقها. تأسّس الحلف في العام ١٩٤٩ في واشنطن،

وتراجعت أهميته بعد انتهاء الحرب الباردة. في العام ٢٠٠٢، كان الحلف يتكوّن من ١٩ عضواً: بلجيكا، كندا، الدانمارك، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا العظمى، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، والبرتغال، وانضمّت إليها اليونان وتركيا في العام ١٩٥٢ وجمهورية ألمانيا الاتحادية في العام ١٩٥٥ (حلّت ألمانيا الموحّدة محلّها في العام ١٩٩٠) وإسبانيا في العام ١٩٨٢ وهنغاريا وبولونيا وجمهورية التشيك في العام ١٩٩٩.

حلف وارسو

هو حلفٌ عسكريّ بين بلدان الكتلة السوفيتيّة سابقاً (الاتحاد السوفيتي، ألبانيا، بلغاريا، هنغاريا، بولونيا، جمهورية ألمانيا الديموقراطية، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا). وقد جرى التوقيع عليه في وارسو في أيار/مايو ١٩٥٥ كردّ فعلٍ على انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية لحلف شمال الأطلسي. وانسحبت ألبانيا منه في العام ١٩٦٨ إثر التدخّل في تشيكوسلوفاكيا. جرى حلّ الحلف في نيسان/أبريل ١٩٩١ بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي.

البلدان الأقلّ تطوّراً

هو مفهومٌ حدّدته الأمم المتحدة وفق المعايير التالية: انخفاض دخل الفرد، ضعف الموارد البشرية واقتصادٌ قليل التنوّع. تضمّ القائمة حاليّاً ٤٩ بلداً، وكان السنغال آخر البلدان المدرجة في هذه القائمة، وتمّ ذلك في تموز/ يوليو ٢٠٠٠. لم تكن هذه القائمة تضمّ سوى ٢٥ بلداً قبل ثلاثين عاماً.

مشروع مارشال

هو برنامج إعادة إعمارٍ اقتصاديٍّ اقترحه وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في العام ١٩٤٩. وعيِّن للبرنامج ميزانيّةً تقدّر بـ ١٢,٥ مليار دولار بقيمة ذلك الوقت (ما يساوي ٩٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٣) على شكل هباتٍ وقروضٍ طويلة الأمد سمحت لستة عشر بلداً (ولاسيّما فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والبلدان الاسكندنافية) بتمويل إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية.

فضل القيمة

هو الفارق بين القيمة التي أنتجتها حديثاً قوّة العمل وبين القيمة البحتة لقوّة العمل هذه، أي الفارق بين قيمة قوّة العمل التي أنتجها العامل أو العاملة حديثاً وبين تكاليف إعادة إنتاج قوّة العمل.

فضل القيمة، أي المبلغ الإجمالي لعوائد الطبقة المالكة (الأرباح + الفوائد + الريوع العقاريّة)، هو إذن ما يبقى من الإنتاج الاجتماعيّ بعد تأمين إعادة إنتاج قوّة

العمل، وتغطية تكاليف صيانتها. وبالتالي، فهو ليس سوى الشكل الماليّ لفائض الإنتاج الاجتماعيّ الذي يمثّل حصّة الطبقات المالكة في توزيع الناتج الاجتماعيّ لمجتمع طبقيٍّ بأكمله: دخل مالكي العبيد في مجتمع عبوديّ، الريع العقاريّ الإقطاعيّ في مجتمع إقطاعيّ، الأتاوة في نمط إنتاج تابع، الخ. فالأجير أو الأجيرة، البروليتاري أو البروليتاريّة، لا يبيعون «العمل»، بل قوَّة عملهم، قدرتهم على الإنتاج. قوّة العمل هذه هي ما يحوّله المجتمع البرجوازيّ إلى سلعة متداولة، ولها بالتالي قيمتها الخاصّة، ومعطىً موضوعيٌّ مثل قيمة أيّة سلعة: تكاليف إنتاجها الخاصّة، تكاليف إعادة إنتاجها الخاصّة. ومثل أيّة سلعة، لها قيمتها الاستعمالية بالنسبة لشاريها، وهي الشرط المسبق لبيعها، لكنّها لا تحدّد إطلاقاً سعر (قيمة) السلعة المباعة.

والحال أنّ القيمة الاستعمالية لقوّة العمل بالنسبة لشاريها، الرأسماليّ، هي بالضبط القيمة الإنتاجية، باعتبار أنّ أيّ عمل في مجتمع سلعيٍّ يضيف بالتعريف قيمةً لقيمة الآلات والمواد الأوّلية المستخدمة. إنَّ كلّ عاملٍ ينتج إذن «قيمةً مضافة». لكن بما أنّ الرأسماليّ يدفع للعامل وللعاملة أجراً يمثّل كلفة إعادة إنتاج قوّة العمل، فهو لن يشتريها إلّا إذا تجاوزت «القيمة المضافة» التي يقدّمها العامل أو العاملة قيمة قوّة العمل نفسها. ويسمّي كارل ماركس هذا الجزء من القيمة التي أنتجها العامل حديثاً بفضل القيمة.

إنّ اكتشاف فضل القيمة بوصفه مفهوماً أساسيّاً في المجتمع البرجوازيّ وفي نمط إنتاجه، وكذلك تفسيراً لطبيعته (نتاج العمل الفائض، والعمل غير المكافأ عليه وغير المأجور، الذي يقدّمه العامل) وأصوله (حاجة البروليتاريّ أو البروليتاريّة الاقتصاديّة لبيع قوّة عمله للرأسماليّ كسلعة) يمثّل الإضافة الرئيسيّة التي قدّمها كارل ماركس للعلم الاقتصاديّ وللعلوم الاجتماعيّة عموماً. لكنّه يشكّل بذاته تطبيقاً لنظريّة آدم سميث وديفيد ريكاردو المطوّرة حول العمل – القيمة على حالةٍ نوعيّةٍ لسلعةٍ من نوعٍ خاصّ، هي قوّة العمل (ماندل، ١٩٨٦).

البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية PPTE/HIPC

أطلقت مبادرة البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية في العام ١٩٩٦، وعزّزت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وهي تهدف لتخفيض ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية، بهدفٍ متواضعٍ هو جعل تلك الديون قابلةً للتحمّل وحسب.

تجري المبادرة وفق أربع مراحل تتميّز بكونها كثيرة التطلّب والتعقيد.

بدايةً، يتوجّب على البلد الذي يطلب مساعدةً وفق هذه المبادرة أن ينقاد لانتهاج سياساتٍ اقتصاديّةً يوافق عليها صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ على شكل برامج تكييف. ثمّ يواصل الحصول على المساعدة الكلاسيكيّة التي يقدّمها

جميع المموّلين المعنيّين. في تلك الأثناء، عليه تبنّي وثيقةٍ لاستراتيجيّة تقليص الفقر، تكون أحياناً على شكلٍ مؤقّت، وأن يكون قد حصل على نتائج في تطبيق تلك الاستراتيجيّة لمدّة عامٍ على الأقل.

بانتهاء فترة السنوات الثلاث، تأتي لحظة اتخاذ القرار، إذ يحلّل صندوق النقد الدولي الطابع غير القابل للتحمل لمديونية البلد المرشّح. فإذا كانت القيمة الصافية لنسبة رصيد الديون الخارجيّة إلى صادراته تزيد على ١٥٠ بالمائة بعد تطبيق الآليّات التقليديّة لتخفيض الديون، يمكن إعلان البلد أهلاً. غير أنّ البلدان ذات مستوى الصادرات المرتفع (حيث تزيد النسبة بين الصادرات والدخل القومي الإجمالي على ٣٠ بالمائة)، تعاقب باختيار هذا المعيار، ويجري حينذاك النظر إلى إيرادات ميزانيّتها بدلاً من النظر إلى صادراتها. وبالتالي، إذا كانت مديونيّتها مرتفعةً جدّاً على الرغم من تحصيلٍ ضريبيٍّ جيّد (تزيد واردات الخزينة على ١٥ بالمائة من الناتج القوميّ الإجماليّ، وذلك لتجنّب أيّ تراخٍ في هذا المجال)، يكون الهدف المطلوب هو أن تزيد النسبة بين القيمة الصافية لرصيد الديون وبين واردات الخزينة على ٢٥٠ بالمائة).

وفي المرحلة الثالثة، إذا أعلن البلد مقبولاً، فإنّه يستفيد من التخفيضات الأولى من طرف البلدان الدائنة والمصارف الخاصّة، وعليه متابعة السياسات التي أقرّها صندوق النقد الدوليّ والبنك الدولي. ويحدّد مدّةَ هذه المرحلة مدى التنفيذ المرْضي للإصلاحات المفتاحيّة المتوافق عليها في لحظة اتخاذ القرار، حرصاً على استقرار الاقتصاد الكليّ.

وتأتي إثر ذلك نقطة الاستكمال، فيطبّق حينئذٍ ما تبقّى من تخفيض الديون للسماح للبلد بالعودة إلى معايير التحمل (المعروضة أعلاه) التي تعتبر مرْضية.

تقدّر كلفة هذه المبادرة بمبلغ ٥٤ مليار دولار، أي نحو ٢,٦ بالمائة من ديون العالم الثالث الخارجيّة.

يبلغ مجموع عدد البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية ٤٢ بلداً فقط، ٣٤ منها بلدان من إفريقيا جنوبي الصحراء، ومن المناسب أن نضيف إليها هندوراس ونيكاراغوا وبوليفيا وغوايانا ولاوس وفيتنام وميانمار.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وصل ٢٧ بلداً إلى لحظة اتخاذ القرار، ولم تتوصّل سوى ثمانيةٌ منها لنقاط الاستكمال هي: أوغندا وبوليفيا وموزامبيق وتنزانيا وبوركينا فاسو وموريتانيا ومالي وبينين.

علاوة المجازفة

حين يمنح الدائنون قروضاً، فإنّهم يأخذون بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للمدين بهدف تحديد سعر الفائدة. ويؤدّي وجود مجازفةٍ في ألاّ يتمكّن البلد المدين من الالتزام بالتسديد إلى زيادةٍ في سعر الفائدة المطبّقة عليه. وهكذا، يجبي الدائن فوائد أعلى، يُفترض بها أن تعوّض المجازفة الناشئة عن منح هذا القرض. وتكون الكلفة أيضاً أعلى بكثيرٍ بالنسبة للبلد المقترض، ممّا يفاقم الضغط المالي عليه. على سبيل المثال، كان على الأرجنتين عام ٢٠٠٢ مواجهة علاوات مجازفة تتجاوز ٤٠٠٠ نقطة أساسيّة، وهو ما يعني أنّه إذا كانت أسعار الفائدة في السوق تساوي ٥ بالمائة، فعلى الأرجنتين أن تقترض بفائدةٍ مقدارها ٤٥ بالمائة. إنّ ذلك يمنعها بحكم الواقع من الاقتراض ويزيد من إغراقها في الأزمة. وبلغت علاوة المجازفة بالنسبة للبرازيل في العام ٢٠٠٢ نحو ٢٥٠٠ نقطة.

المشتقات

المشتقات هي عمليّات محدّدة الأجل تتأتّى من موجودات توصف بأنّها «كامنة» (يمكن أن تكون عملةً صعبةً أو سهماً أو مادّةً أوليّة أو أيّة موجوداتٍ ماليّة). نضرب مثالاً على ذلك هو خيار الشراء (call): يعرض مصرفٌ ما في السوق خيار شراءٍ لسعر سهم مونسانتو على سبيل المثال (وهو سهمٌ «كامن» يشتقّ منه الخيار) بسعر ١٠٠ ولعشرة أشهر. بوساطة دفع علاوة، سوف يشتري مستثمرٌ ما خيار الشراء ذاك ويحصل بالتالي على حقّ شراءٍ لسهم مونتسانو بسعر ١٠٠ لمدّة ١٠ أشهر. وبانتهاء هذه المدّة، إمّا أن يكون سعر السهم أكثر من ١٠٠، ويستطيع المستثمر شراء سهم بسعرٍ يقلّ عن قيمته، وإمّا يكون سعر السهم أقلّ من ١٠٠ بعد نهاية الأشهر العشرة، ويتخلّى المستثمر عن خياره ويضع المصرفيّ العلاوة في جيبه. إذا كانت تلك المنتجات قد خلقت أصلاً استجابةً للتقلّبات (وهو شكلٌ من أشكال التأمين يقدّمه شخصٌ ما يوافق على المجازفة)، فهي تتسبّب في المحصّلة بالمزيد منها عبر خلقها لموجاتٍ مضاربيّة (وهكذا، سوف يضارب مُصدِر الخيار ومشتريه على السهم الكامن أثناء الأشهر العشرة). هنالك عددٌ كبيرٌ من المشتقات المعقّدة. وبعضها يجري التفاوض عليها في أسواقٍ منظّمةٍ ومراقبة، لكنّ معظم العمليّات تجري بالتوافق، أي خارج أيّة سيطرةٍ وفي الخفاء.

الناتج المحلّي الإجمالي PIB/GDP

هو إجمالي الثروة المنتجة في بلدٍ معيّن، ويحسب بمجموع القيم المضافة.

الناتج القومي الإجمالي PNB/GNP

هو إجمالي الثروة التي تنتجها أمّةٌ ما، في مقابل الناتج المحلي الإجمالي داخل البلد. وهو يتضمّن عائدات مواطني تلك الأمّة الذين يعيشون في الخارج.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD/UNDP

تأسس في العام ١٩٦٥ ومقرّه نيويورك. وهو الوكالة الأساسيّة للمساعدة التقنية في الأمم المتحدة، فهو يساعد البلدان النامية، دون قيودٍ سياسية، على توفير خدماتٍ إداريّةٍ وتقنيّةٍ أساسيّة، ويدرّب الكوادر، ويسعى إلى تلبية حاجاتٍ ضروريّةٍ معيّنة للسكان، ويبادر بتقديم برامج تعاونٍ إقليميّ، وينسّق، من حيث المبدأ، مجموع البرامج العمليّاتية للأمم المتحدة. بصورةٍ عامة، يستند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الخبرات والتقنيّات الغربية، إلاّ أنّ أصل ثلث فريق خبرائه من العالم الثالث. ويصدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية كلّ عام تقريراً حول التنمية البشرية يصنِّف خصوصاً البلدان وفق مؤشر التنمية البشرية.

الركود

هو نموٌّ سلبيٌّ للنشاط الاقتصاديّ في بلدٍ أو في فرعٍ لمدّةٍ لا تقلّ عن ربعين متتاليين.

السيكاف (Sicav)

السيكاف هي شركة استثمارٍ ذات رأسمالٍ متغيّر، أي الإدارة الجماعيّة التي يقوم بها مصرفٌ ما للأموال التي يجمعها من الزبائن. يشابه هذا النظام نظام الصناديق المشتركة للإيداع أو الـ Mutual Funds الأنغلوساكسونيّة ويساهم في التمركز الماليّ، مصدر الفقاعات المضاربيّة والأزمات الماليّة (تأثير المحاكاة العمياء).

المضاربة

هو نشاطٌ يتمثّل في السعي للحصول على الأرباح على شكل فائض قيمة بالمراهنة على القيمة المستقبليّة للبضائع والموجودات الماليّة أو النقديّة، حيث تولّد المضاربة طلاقاً بين المجالين الماليّ والإنتاجيّ. تمثّل أسواق العملات المكان الرئيس للمضاربة.

النظام النقدي الدوليّ SMI/IMS

هو نظام قواعد وآليّاتٍ أقامته الدول والمنظّمات الدوليّة لتسهيل المبادلات الدوليّة وضمان تنسيق السياسات النقديّة الوطنيّة. وقد نتج النظام المستخدم حاليّاً عن اتفاقيّات جامايكا (١٩٧٦)، وحسّن بعمقٍ النظام السابق الذي نظّمته اتفاقات بريتون وودز (الولايات المتحدة) في العام ١٩٤٤.

سعر الفائدة

عندما يقرض زيد عمرو، فإنّ هذا الأخير يسدّد المبلغ الذي أقرضه إيّاه زيد (رأس المال)، ولكنّه يدفع له أيضاً مبلغاً إضافياً يسمّى الفائدة، بحيث تكون لدى زيد مصلحة في إجراء هذه العمليّة الماليّة. ويحدّد سعر الفائدة المتفاوتة مقدار الفوائد. فلنضرب على ذلك مثالاً بسيطاً: إذا اقترض زيد مبلغ ١٠٠ مليون دولار على مدى ١٠ سنوات بسعر فائدةٍ ثابتٍ يساوي ٥ بالمائة، فسوف يسدّد في السنة الأولى عشر رأس المال المقترض (١٠ مليون دولار) و٥ بالمائة من رأس المال المقترَض، أي ٥ مليون دولار، فيكون مجموع المبلغ إذن ١٥ مليون دولار. وفي السنة الثانية، يسدّد أيضاً عشر رأس المال الأصلي، غير أنّ الـ ٥ بالمائة لا تحتسب إلاّ على الملايين التسعين المتبقّية، أي ٤,٥ مليون دولار. فيكون مجموع مبلغ السنة الثانية إذن ١٤,٥ مليون دولار. وهكذا دواليك إلى حدود السنة العاشرة التي يسدّد فيها الملايين العشرة الأخيرة و٥ بالمائة منها أي ٠,٥ مليون دولار. وهكذا، يكون مجموع ما يسدّده في السنة الأخيرة ١٠,٥ مليون دولار. يصل مجموع التسديد في السنوات العشر إلى ١٢٧,٥ مليون دولار. بصورةٍ عامة، لا يكون تسديد رأس المال على شكل أقساطٍ متساوية، إذ يركّز التسديد في السنوات الأولى على الفوائد خصوصاً. أمّا حصص رأس المال، فترتفع على امتداد السنوات. وهكذا يكون رأس المال المتبقّي والذي يتوجّب على المدين دفعه أكثر ارتفاعاً في حال انقطاعه عن التسديد...

سعر الفائدة الاسميّة هو السعر الذي يبرَم بمقتضاه القرض. أمّا سعر الفائدة الحقيقيّة، فهو سعر الفائدة الاسميّة بعد اقتطاع نسبة التضخّم.

ضريبة توبن

هي ضريبةٌ على جميع تحويلات العملة. وقد اقترحها في الأصل الاقتصاديّ الأمريكيّ جيمس توبن في العام ١٩٧٢ بهدف تحقيق استقرار النظام الماليّ الدوليّ. وقد أحيت الفكرة جمعية أتّاك ATTAC وحركاتٌ أخرى مناهضة للعولمة، ومنها لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، بهدف تخفيض المضاربة الماليّة (التي قدّرت عام ٢٠٠٢ بمبلغ ١٢٠٠ مليار دولار يومياً) وإعادة توزيع أرباح هذه الضريبة على أكثر الناس عوزاً. فالمضاربون الدوليّون الذين يمضون وقتهم في تبديل الدولار إلى الين ثمّ إلى اليورو ثم إلى الدولار، الخ. لأنّهم يقدّرون أنّ سعر هذه العملة سوف يرتفع وأنّ سعر تلك سينخفض، سيتوجّب عليهم دفع ضريبةٍ ضئيلةٍ تتراوح قيمتها بين ٠,١ بالمائة و١ بالمائة على كلّ عمليّة. وفق جمعية أتّاك، ربمّا توفّر هذه الضريبة مبلغ ١٠٠ مليار دولار على الأقلّ على الصعيد العالمي. ولئن كانت الطبقات الحاكمة تصف هذه الضريبة بأنّها غير واقعيّة لتعليل رفض تنفيذها، فإنّ التحليل الدقيق

للنظام الماليّ المعولم الذي أنجزته حركة أتّاك وغيرها قد برهن خلافاً لذلك على بساطة هذه الضريبة ووجاهتها.

التسنيد

(مقتطف من آدا، المجلّد الأوّل، ١٩٩٦/١٠١ ١٠٢)

يصف هذا المفهوم رجحان أنماط جديدة من إصدارات الأسهم (السندات الدوليّة الكلاسيكيّة التي يجري إصدارها لصالح مقرضٍ أجنبيّ في الموضع الماليّ للمقرِض وبعملة بلده، سنداتٌ أوروبيّة ممهورةٌ بعملةٍ مختلفةٍ عن عملة المكان الذي أصدرت فيه، أسهمٌ دوليّة) في نشاط السوق. يضاف إلى ذلك تحويل القروض المصرفيّة القديمة إلى أوراق مالية قابلةٍ للتفاوض، وهي تقنيّةٌ سمحت للمصارف بتسريع فكّ ارتباطها بالبلدان النامية بعد ظهور أزمة الديون.

أهمّ ما يميّز هذا المنطق هو نشره للمجازفة. وهو ينشرها أوّلاً على نحوٍ كميّ، فقد كفّت مجازفة نقص المقرضين عن أن تتركّز على عددٍ ضئيلٍ من المصارف عابرة القوميّة وثيقة الصلة ببعضها. وهنالك الانتشار الكيفّي، باعتبار أنّ كلاًّ من مكوّنات المجازفة المرتبطة بورقةٍ ماليةٍ معيّنة قد تؤدّي إلى إنشاء أدواتٍ نوعيّة للحماية قابلة للتفاوض في صفقةٍ ما: عقودٌ محدّدة الأجل للوقاية من خطر تبدّل سعر العملة، عقودٌ بنسب فائدةٍ ثابتة لمواجهة خطر تغيّر سعر الفائدة، أسواقٌ اختياريّةٌ قابلة للتفاوض، الخ. يعطي هذا الانتشار للأدوات الماليّة وللأسواق المشتقة الأسواقَ الدوليّة مظهر كازينو، وفق تعبير تشارلز غولدفنغر.

صافي التحويلات الماليّة (الديون + الاستثمار)

نسمّي صافي التحويلات الماليّة الفارقَ بين خدمة الديون (التسديد السنوي، أي الفوائد مع رأس المال، إلى البلدان المصنّعة) والأرباح التي تعيد شركات الشمال عابرة القارات توطينها، وبين إجمالي مدفوعات السنة التي تقدمها البلدان المقرضة (القروض والاستثمارات الجديدة).

ويكون هذا التحويل إيجابياً عندما يفوق ما يحصل عليه البلد المعني أو القارة المعنيّة من قروضٍ أو هبات أو استثمارات ما يسدّده ويدفعه، بما في ذلك إعادة توطين الشركات عابرة القوميّة للفوائد التي تحصل عليها. ويكون سلبيّاً حين تفوق المبالغ المسدّدة المبالغ التي تدخل البلد.

من العام ١٩٨٢ إلى العام ١٩٩٠، كان صافي التحويلات المالية سلبيّاً كلّ عام بالنسبة لأمريكا اللاتينيّة. وفي الفترة نفسها، جرى تحويل أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من أمريكا اللاتينيّة نحو بلدان الشمال (أوغارتيشيه، ١٩٩٦/٢٣٥).

الثالوث

يعود تعبيرا «الثالوث» و«الثالوثيّ» لكينيشي أومايه (١٩٨٥). وقد استخدمتهما بدايةً مدارس الأعمال والصحافة الاقتصاديّة قبل أن يجري تبنّيهما على نطاقٍ واسع. تشير الأقطاب الثلاثة للثالوث إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، لكن تتشكل حول هذه الأقطاب مجموعاتٌ أوسع قليلاً. وفق كينشي أومايه، فالأمل الوحيد لبلدٍ نام – ينبغي أن تضاف إليها منذ الآن البلدان التي كانت تدعى بالاشتراكيّة – هوَ الارتقاء ليصبح عضواً مشاركاً، بل وحتّى محيطيّاً، لأحد «الأقطاب» الثلاثة. ويسري ذلك أيضاً على البلدان المصنّعة حديثاً في آسيا، التي جرى دمجها عبر مراحل، مع وجود فروقاتٍ واضحة من بلدٍ إلى بلد، في القطب الذي تهيمن عليه اليابان (شينيه، ١٩٩٧/٨٥ ٨٦).

استبداد السوق

«هو لا يعني سوى حقّ أولئك الذين يمركزون رأس المال النقديّ، بعد أن خلقوه وضاعفوه، في الاستئثار بحصّةٍ غير محدودةٍ من الثروات المحقّقة خلال عملية الإنتاج» (سرفاتي، في شينيه، ١٩٩٦).

محاصيل القوت

هي المحاصيل الزراعيّة المخصّصة لتغذية السكّان المحلّيين (الذرة البيضاء، المنيهوت، الخ) خلافاً للزراعات المخصّصة للتصدير (القهوة، الكاكاو، الشاي، الفول السوداني، السكّر، الخ).

المستثمرون المؤسساتيون

يطلق هذا التعبير على مديري الصناديق الجماعيّة الذين حققوا وزناً مالياً هائلاً في الأسواق الماليّة، مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين والهيئات الأخرى للإيداعات الجماعيّة.

المنطقة الصناعيّة الحرّة

هي منطقةٌ محدّدةٌ جغرافيّاً لا يدفع فيها الصناعيّون الذين ينتجون سلعاً معدّةً للتصدير حقوقاً على عوامل الإنتاج التي يستوردونها والتي لا تنطبق عليها في كثيرٍ من الأحيان بعض عناصر القرارات التنظيمية الوطنيّة (المصدر: البنك الدوليّ).

الحواشي

(*) التلاعب بالألفاظ هنا في كلمة State التي تعني في الآن ذاته دولة وحالة (م).

المصادر

ACHCAR, Gilbert. 1999. La nouvelle guerre froide: Le monde après le Kosovo. 1st rev. ed. Paris: Presses universitaires de France. Translated into English as «The strategic triad: The US, China, Russia,» and «Rasputin plays at chess: How the West blundered into a new cold war.» In Masters of the universe?: NATO's Balkan crusade.Tariq Ali, ed. London and New York: Verso, 2000.

—.2002. The clash of barbarisms: September 11 and the making of the new world disorder (Choc des barbaries).New York: Monthly Review Press.

ACOSTA, Alberto. 1994. La deuda externa 1990).Quito: Libresa, Collection Ensayo.

ACOSTA, Alberto, and Jürgen Schuldt. 1995. Inflación: Enfoques y políticas alternativos para América Latina y el Ecuador. 1st. ed.Quito: Libresa, ILDIS.

ADAMS, Chris. 2000. Punishing the poor: Debt, corporate subsidies, and the ADB. The transfer of wealth: Debt and the making of a Global South. Bangkok: Focus the Global South.

ADAMS, Patricia. 1991. Odious debts. Toronto: Probe International.

ADDA, Jacques. 2001. La mondialisation de l'économie, 1 et 2 (1996). Paris: La Découverte, Collection Repères.

AGARWAL, Anil, and Sunita Narain. 1997. Dying wisdom: The decline and revival of traditional water harvesting systems in India. The Ecologist 27(3): 112–16.

AGLIETTA, Michel. 1976. Régulation et crises du capitalisme: L'expérience des États Unis. Paris: Calmann Lévy.

———. 1995a. Ordre et désordre: L'expression universelle du capital argent. Futur Antérieur 27: 55–85.

———.1995b. Macroéconomie financière. Paris: La Découverte, Collection Repères.

AGLIETTA, Michel, Anton Brender, and Virginie Coudert. 1990. Globalisation financière: L'aventure obligée. With the collaboration of Françoise Hyafil; preface by Michel Albert. Paris: Economica, Diffusion, Documentation française.

AGLIETTA, Michel, and Sandra Moatti. 2000. Le FMI: De l'ordre monétaire aux désordres financiers. Paris: Economica.

AITEC. 2000. Mondialisation, institutions financières internationales et développement durable. Carnets de l'AITEC, no. 14.

———.2002. Le financement du développement durable. Carnets de l'AITEC, no. 16. 462

ALIBERT, Jacques. 1996. La dette extérieure de l'Afrique. Problèmes Economiques 2480: 4–8.

———.1997. Un accent particulier mis sur le développement du secteur privé. Marchés Tropicaux (July 11).

AMIN, Samir. 1971. L'Accumulation à l'échelle mondiale:Critique de la théorie du sous développement. Paris: Anthropos.

———,ed. 1993. Mondialisation et accumulation. Preface by Samir Amin and Pablo Gonzalez Casanova. Université des Nations Unies—Tokyo, Forum du Tiers Monde. Paris: L'Harmattan.

———. 1995. La gestion capitaliste de la crise: Le cinquantième anniversaire des institutions de Bretton Woods. Paris: L'Harmattan.

AMIN, Samir, Hakim Ben Hammouda, and Bernard Founou Tchuigoua. 1995. Afrique et monde arabe: Échec de l'insertion internationale; Le sommet social des Nations Unies; Enlisement de l'Afrique et du monde arabe ou départ d'un développement humain? Paris: L'Harmattan.

AMIN, Samir and François Houtart. 2000. Mondialisation et alternatives, Geneva: CETIM/AAJ/LIDLIP/WILPF.

ANDERSON, Perry. 1996. Histoire et leçons du néo libéralisme: La construction d'une voie unique. Page Deux (October).

ANDREFF, Wladimir. 1982. Les multinationales hors la crise. Paris: Le Sycomore, 1982.

———.1996. Les multinationales globales. Paris: La Découverte, Collection Repères.

———.1997. Les effets de la mondialisation du capital sur les pays de l'Est. La Pensée 309: 41–61.

ARRUDA, Marcos. 2000. External debt: Brazil and the international financial crisis (1999). Peter Lenny, trans. Sterling, Va.: Pluto Press, in association with Christian Aid.

ASIANDEVELOPMENT BANK and the World Bank. 2000. The new social policy agenda in Asia: Proceedings of the Manila Social Forum. Manila: Asian Development Bank and the World Bank.

ATTAC. 1999. Contre la dictature des marches. Bernard Cassen, Liêm Hoang Ngoc, Pierre André Imbert, eds. Paris: La dispute.

——.2000a. Tout sur Attac. Paris: Mille et une nuits, Collection Les Petits Libres.

——. 2000b. Les Paradis fiscaux. Paris: Mille et une nuits, Collection Les Petits Libres.

——.2001a. Avenue du plein emploi. Paris: Mille et une nuits, Collection Les Petits Libres.

——. 2001b. Une Économie au service de l'homme. Paris: Mille et une nuits.

——.2001c. Enquête au cœur des multinationales. Georges Menahem, ed. Paris: Mille et une nuits.

——.2003. Inégalités, crises, guerres: Sortir de l'impasse. Paris: Mille et une nuits, Collection Essais.

AVERMAETE, Jean Pierre, and Arnaud Zacharie. 2002. Mise à nu des marchés financiers: Les dessous de la globalisation. Brussels: Syllepse/Visata/ATTAC.

BALASUBRAMANIAM, K. 1996. SAPs and the privatization of health care. Third World Resurgence, no. 68.

BARAN, Paul A., and Paul M. Sweezy. 1970. Le Capitalisme monopoliste, un essai sur la société industrielle américaine (1966). Paris: François Maspero. Available in English as Monopoly capital; An essay on the American economic and social order. New York: Monthly Review Press, 1968.

BARNES, Jim. 1995. Bretton Woods legacy: 1944–95.New York: Friends of Earth.

BEAUD, Michel. 1997. Le Basculement du monde: De la terre, des hommes et du capitalisme. Paris: La Découverte.

———.2000. Histoire du capitalisme de 1500 à 2000 (1980). Paris: Seuil. Available in English as A history of capitalism, 1500–2000.Tom Dickman and Anny Lefebvre, trans. New York: Monthly Review Press, 2001.

BEAUD, Michel, and Gilles Dostaler. 1995. La Pensée économique depuis Keynes. Paris: Seuil. Available in English as Economic thought since Keynes: A history and dictionary of major economists. Valérie Cauchemez, trans. (with the participation of Eric Litwack). London and New York: Routledge, 1997.

BECKER, Gary. 1976. The Economic approach to human behavior. Chicago: University of Chicago Press.

BEINSTEIN, Jorge. 1999. La larga crisis de la economía global. Buenos Aires: Corregidor.

BELLO,Walden. 1997. Addicted to capital: The ten year high and present day withdrawal trauma of Southeast Asia's economies. Issues and Letters (September–December).

———.2000a.Why reform of the WTO is the wrong agenda: Four essays on four institutions: WTO, UNCTAD, IMF and the World Bank. Bangkok: Focus on the Global South.

———.2000b. The Prague castle debate: Hard answers, please, gentlemen. In The transfer of wealth: Debt and the making of a Global South. Bangkok: Focus on the Global South.

———.2002. Deglobalization: Ideas for a new world economy. London and New York: Zed Books.

BENHAMMOUDA, Hakim. 1999. L'économie politique du post ajustement. Paris: Karthala.

BENIES,Nicolas. 1995. La dérive des marchés dérivés. Histoire et Anthropologie, no. 11.

BENSAÏD, Daniel. 1995a. Marx l'intempestif: Grandeurs et misères d'une aventure critique (XIXe–XXe siècles). Paris: Fayard.

———.1995b. La discordance des temps: Essais sur les crises, les classes, l'histoire. Paris: Editions de la Passon.

BERTHELOT, Jacques. 2000. Agriculture, le vrai débat Nord Sud. Le Monde diplomatique (March).

———.2001. Un Autre modèle pour l'agriculture. Le Monde diplomatique (April).

BIHR, Alain. 1997. Les médias comme appareils de dépolitisation. Raison Présente.

BIHR, Alain and Roland Pfefferkorn. 1995. Déchiffrer les inégalités. Paris: Syros.

———.1996. Hommes Femmes: L'Introuvable égalité. Paris: Les Editions de l'Atelier; Editions Ouvrières.

BIONDI, Aloysio. 2001. O Brasil privatizado. 1st ed. São Paulo, SP, Brazil: Editora Fundação Perseu Abramo.

BIS (BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS). 1995, 2000, 2001a, 2002, 2003. Annual report. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.

———2001b. Quarterly review: International banking and financial market developments (June). Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.

BOND, Patrick. 2000. Elite transition: From apartheid to neoliberalism in South Africa. London and Sterling, Va.: Pluto Press.

———.2001. Against global apartheid: South Africa meets the World Bank, IMF, and international finance. Lansdowne: University of Cape Town Press.

BONNET, Michael. 1996. Child labour in the light of bonded labour. In The Exploited Child. Bernard Schlemmer, ed. London: Zed Books.

BORÓN,Atilio A. 2002. Imperio & imperialismo:Una lectura crítica de Michael Hardt y Antonio Negri. 1st. ed. Buenos Aires: CLACSO Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales, Secretaría Ejecutiva.

BOURDIEU, Pierre. 1996. Analyse d'un passage à l'antenne. Le Monde diplomatique (April).

BOURGUINAT, Henri. 1995. La tyrannie des marchés: Essai sur l'économie virtuelle. Paris: Economica

———.1996. Les Capitaux flottants qui favorisent la spéculation menacent ils les Etats et les entreprises? In Bilan du Monde: l'Année économique et sociale 1995. Jacques François Simon, ed. Paris: Le Monde.

BOVÉ, José. 1999. Pour une agriculture paysanne. Le Monde diplomatique (October).

BOVÉ, José, and François Dufour. 2000. Le monde n'est pas une marchandise: Des paysans contre la malbouffe. Paris: Découverte.

BOYCE, James K., and Léonce Ndikumana. 2000. Is Africa a net creditor? New estimates of capital flight from severely indebted sub Saharan African countries, 1970–1996. University of Massachusetts Amherst, Department of Economics, Working Papers 2000–01.

BRAECKMAN, Colette. 1992. Le dinosaure:Le Zaïre de Mobutu. Paris: Fayard.

———. 1994. Rwanda:Histoire d'un génocide. Paris: Fayard.

BRAINARD, S. Lael, and David A. Riker. 1997a. Are US multinationals exporting US jobs? Working Paper No. W5958. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

———.1997b. US multinationals and competition from low wage countries. Working Paper No. W5959. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

BRAUDEL, Fernand. 1993. La dynamique du capitalisme. Paris: Flammarion, Collection Champs.

BRENNER, Robert. 2002. The boom and the bubble: The U.S. in the world economy. London and New York: Verso.

BROOKS,Ray, et al. 1998. External debt histories of ten low income developing countries: Lessons from their experience. Working Paper No. 98/72.Washington DC: IMF.

BROWN, Lester R., et al. L'État de la planète 1992. Paris: Economica. Available in English as State of the world 1992: A Worldwatch Institute report on progress toward a sustainable society. New York and London: W.W.Norton & Co.

———.L'État de la planète 1993. Paris: Economica. Available in English as State of the world 1993: A Worldwatch Institute report on progress toward a sustainable society. New York and London:W.W. Norton & Co.

———.L'État de la planète 1995/1996. Paris: La Découverte. Available in English as State of the world 1995: A Worldwatch Institute report on progress toward a sustainable society, and State of the world 1996.New York and London: W.W. Norton & Co.

BRUNHOFF, Suzanne (DE). 1996. L'Instabilité monétaire internationale. In La mondialisation financière: Genèse, coût et enjeux. F. Chesnais, ed. Paris: Syros, Alternatives économiques.

BULLARD,Nicola,Walden Bello, and Kamal Malhotra. 1998.Taming the tigers: The IMF and the Asian crisis. Focus on Trade, no. 23 (March).

BUSTER, G. 2001. Union européenne: Lamy vend la carotte néolibérale aux pays pauvres. Inprecor 457.

CADTM. 1998. Du Nord au Sud: L'endettement dans tous ses états. Brussels: 1998 (1st quarter).

CALCAGNO, Alfredo Eric. 1999. La deuda externa explicada a todos: Los que tienen que pagarla. Buenos Aires: Catálogos.

CAPUTO, Orlando. 2001. La economía de EE.UU. y de América latina en las últimas décadas. Chile: Centro de Investigaciones Sociales (CIS).

CARDOSO, Fernando Henrique, and Enzo Faletto. 1970. Dependencia y desarrollo en América Latina (1969). Mexico City: Siglo XXI.

CARTAPANIS, André, ed. 1996. Turbulences et spéculations dans l'économie mondiale. Paris: Economica.

CASSEN, Bernard. 2000. Inventer ensemble un «protectionnisme altruiste.» Le Monde diplomatique (February).

———.2003. Tout a commencé à Porto Alegre. Paris: Mille et une nuits.

CASTEL, Odile. 2002. Le sud dans la mondialisation, quelles alternatives? Paris: La Découverte.

CASTRO, Fidel. 1985a. La cancelación de la deuda externa y el nuevo orden económico internacional como unica alternativa verdadera, otros asuntos de interes político e historico:Texto completo de la entrevista concedida al periodico Excelsior de México. Havana: Editora Política.

CASTRO, Fidel. 1985b. Encuentro sobre la deuda externa de América Latina y el Caribe: Discurso, Ciudad de La Habana, 3 de agosto de 1985, sesión de clausura. Havana: Editora Política.

CASTRO, Fidel. 1985c. La impagable deuda externa de América Latina y del Tercer Mundo, como puede y debe ser cancelada y la urgente necesidad del nuevo orden económico internacional: Entrevista concedida al periódico Excélsior de México. Havana: Editora Política.

CASTRO, Fidel. 1985d. No hay otra alternativa: La cancelación de la deuda. Havana: Editora Política.

CASTRO, Fidel. 1985e. Pagar tributo al imperio o pagar tributo a la patria. Havana: Editora Política.

CASTRO, Fidel. 1997. Carta a los participantes en el Encuentro Continental «La deuda externa y el Fin del Milenio.» Havana (July 9).

CENTRETRICONTINENTAL. 1994. Les effets sociaux des programmes d'ajustement structurel dans les sociétés du Sud. Alternatives Sud 1:2. Paris: L'Harmattan.

———. 1995. Emploi, croissance et précarité. Alternatives Sud 2:1. Paris: L'Harmattan.

———.1998. Les Tigres du Sud: Crise d'un modèle ou contradictions de l'économie capitaliste. Alternatives Sud 5:3. Paris: L'Harmattan.

———.1998. Rapports de genre et mondialisation des marchés. Alternatives Sud 5:4. Paris: L'Harmattan.

———.1999. Les Organismes financiers internationaux, instruments de l'économie politique libérale. Alternatives Sud 6:2. Paris: L'Harmattan.

———.1999. Démocratie et marché. Alternatives Sud 6:3. Paris: L'Harmattan.

———.2002. Raisons et déraisons de la dette: Le point de vue du Sud. Alternatives Sud 10:2–3. Paris: L'Harmattan.

CENTRE D'ETUDES PROSPECTIVES ET D'INFORMATIONS INTERNATIONALES (CEPII). 2000. L'économie mondiale 2001. Paris: La Découverte.

CHAUVIER, Jean Marie. 1995. L'ajustement dans la CEI. Unpublished.

CHEMILLIER GENDREAU,Monique. 1998. L'Injustifiable: Les politiques françaises de l'immigration, Paris: Fayard.

CHESNAIS, Francois. 1994. La mondialisation du capital. Paris: syros, Alternatives économiques.

———. 1995. Graves secousses dans le système financier mondial. Le Monde diplomatique (May).

———, ed. 1996. La mondialisation financière: Genèse, coût et enjeux. Paris: Syros, Alternatives économiques.

———.1997a. Demain, les retraites à la merci des marchés. Le Monde diplomatique (April).

———.1997b. L'émergence d'un régime d'accumulation mondial à dominante financière. La Pensée 309.

———.1997c. La mondialisation du capital (1994). Paris: Syros, Alternatives économiques.

———.1998. Tobin or not Tobin? Paris: L'Esprit Frappeur.

CHESNAIS, François, and Jean Philippe Divès. 2002. Que se vayan todos!: Le peuple d'Argentine se soulève. Paris: Nautilus.

CHESNAIS, François, Gérard Duménil, Dominique Lévy, and Immanuel Wallerstein. 2001. Une Nouvelle phase du capitalisme? Paris: Syllepse.

CHOMSKY, Noam. 1999. The new military humanism: Lessons from Kosovo. Monroe, Maine: Common Courage Press. Available in French as Le Nouvel humanisme militaire. Lausanne: Page deux, 1999.

CHOSSUDOVSKY, Michel. 1993. Risques de famine aggravés dans le Sud. Le Monde diplomatique (September).

———.1994. La pauvreté des nations. CADTM,No. 12.

———. 1995a. The global economic crisis. Department of Economics, University of Ottawa and CADTM.

———.1995b. Rwanda, Somalie, ex Yougoslavie: Conflits armés, génocide économique et responsabilités des institutions de Bretton Woods. In Banque, FMI, OMC: ça suffit! Brussels: CADTM.

———. 1997. The globalization of poverty: Impacts of IMF and World Bank reforms. London and Atlantic Highlands, N.J.: Zed Books; Penang, Malaysia: Third World Network.

CHRISTIN, Ivan. 1995. La Banque Mondiale. Paris: Que sais je?, PUF.

CLACSO. 2002. Observatorio Social de América Latina,No. 7. Buenos Aires: CLASCO.

CLACSO. 2003. Observatorio Social de América Latina,No. 10. Buenos Aires: CLASCO. Economía latinoamericana: La globalización de los desajustes. Rafael Urriola, ed. Caracas: Nueva Sociedad; Quito: ILDIS.

OVERBEEK, H. 1994. Mondialisering en regionalisering: De wording van een Europeese migratiepolitiek. Migrantenstudies 10(2): 66–84.

OXFAM INTERNATIONAL. 1995. Multilateral debt: An end to the crisis. OXFAM International Position Paper (September).

————.1996. Multilateral debt: The human costs. OXFAM International Position Paper (February).

PASSET, René. 2000. L'Illusion néo libérale. Paris: Fayard.

PASTOR, Jaime. 2002. Qué son los movimientos antiglobalizacion. Barcelona: RBA Integral.

PAYER, Cheryl. 1975. The debt trap: The International Monetary Fund and the Third World (1974).New York and London: Monthly Review Press.

———.1991. Lent and lost: Foreign credit and Third World Development. London and Atlantic Highlands, N.J.: Zed

Books.

PETRELLA, Riccardo, ed. 1995. Limites à la compétitivité: Vers un nouveau contrat mondial. Brussels: Editions Labor.

———.2001. The water manifesto: Arguments for a world water contract. Patrick Camiller, trans. London and New York: Zed Books.

PIOT,Olivier. 1995. Finance et économie, la fracture. Paris: Le Monde.

PLIHON, Dominique. 1991. Les Taux de change. Paris: La Découverte, Collection Repères.

———.1996. Déséquilibres mondiaux et instabilité financière: la responsabilité des politiques libérales. In La mondialisation financière: Genèse, coût et enjeux. F. Chesnais, ed. Paris: Syros, Alternatives économiques.

———.2001. Le Nouveau capitalisme. Paris: Dominos Flammarion.

PODER JUDICIAL DE LANACIÓN. Fallo/causa No. 14.467 caratulada Olmos Alejandro S/dcia, expte No. 7.723/98. Buenos Aires, July 13, 2000.

POLANYI, Karl. 1985. The great transformation (1944). Boston: Beacon Press.

PONT, Raul. 2000. Democracia, participação, ciudadania: Uma visão de esquerda. Porto Alegre: Palmarenca.

PREBISCH, Raúl. 1984. Capitalismo periférico: Crisis y transformación (1981). Mexico City: Fondo de Cultura Económica.

PUBLIC CITIZEN. 2001. Blind faith: How deregulation and Enron's influence over government looted billions from Americans. Washington DC: Public Citizen.

RAFFINOT, Marc. 1993. La Dette des tiers mondes. Paris: La Découverte.

RAGHAVAN, Chakravarthi. 1990. Recolonisation, L'avenir du Tiers Monde et les négociations commerciales du GATT. Paris: Artel, L'Harmattan, Les Magasins du Monde–Oxfam.

RAINELLI, Michel. 1993. Le Gatt. Paris: La Découverte, Collection Repères.

RAPOPORT, Mario, et al. 2000.Historia Económica, política y social de Argentina 1880–2000. Buenos Aires, Bogota,

Caracas, and Mexico City: Ediciones Macchi.

RICARDO, David. 1977. Des Principes de l'économie politique et de l'impôt (On the principles of political economy, and taxation) (1817). Paris: Flammarion.

RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the earth. Boston: Beacon Press.

ROBERT, Denis. 2002. La Boîte noire. Paris: Editions des arènes.

ROBERT, Denis, and Ernest Backes. 2001. Révélations. Paris: Editions des arènes.

ROBINSON, Joan. 1960. La Acumulación de capital (Accumulation of capital) (1956). Mexico City and Buenos Aires: Fondo de Cultura Económica.

——.1970. Libertad y necesidad (Freedom and necessity). Mexico City: Siglo XXI.

SACK, Alexander Nahum. 1927. Les Effets des transformations des états sur leurs dettes publiques et autres obligations financières (The effects of changes of government on states' public debt and other financial obligations). Paris: Recueil Sirey.

SADER, Emir. 2000. Seculo XX: Uma biografia não autorizada. São Paulo: Fundação Perseu Abramo.

SALAMA, Pierre. 1989. La Dollarisation: Essai sur la monnaie, l'industrialisation et l'endettement des pays sous développés. Paris: La Découverte, Agelma.

——. 1996. La Financiarisation excluante: Les leçons des économies latino américaines. In La mondialisation

financière: Genèse, coût et enjeux, F. Chesnais, ed. Paris: Syros, Alternatives économiques.

SALAMA, Pierre, and Patrick Tissier. 1982. L'Industrialisation dans le sous développement. Paris: Maspero, Collection Petite.

SALAMA, Pierre, and Jacques Valier. 1994. Pauvreté et inégalités dans le tiers monde. Paris: La Découverte.

SALVERDA, Menno. 2000. Balancing the power of money. In The transfer of wealth: Debt and the making of a Global South. Bangkok: Focus on the Global South, 59–67.

SAMIZDAT.NET. 2002. Gênes 19 20 21 juillet 2001: Multitudes en marche contre l'Empire. Paris: Editions Reflex.

SANTOS, Theotonio (DOS). 1982. Imperialismo y dependencia (1978). Mexico City: Era.

SAXE FERNÁNDEZ, John, and Omar Núñez Rodríguez. 2001. Globalización e imperialismo: A transferencia de excedentes de América Latina. In Globalización, imper alismo y clase social. John Saxe Fernández et al., eds. Mexico: Lumen SRL.

SCHNEIDERMANN, Daniel. 1996. Réponse à Pierre Bourdieu. Le Monde diplomatique (May).

SEN,Amartya. 1999. L'Économie est une science morale. Paris: La Découverte.

SERFATI, Claude. 1995. Production d'armes: Croissance et innovation. Paris: Economica.

———. 1996. Le Rôle actif des groupes à dominante industrielle dans la financiarisation de l'économie. In La mondialisation financière: Genèse, coût et enjeux, F. Chesnais, ed. Paris: Syros, Alternatives économiques.

———.2001. La Mondialisation armée: Le déséquilibre de la terreur. Paris: Textuel.

SHAPLEY, Deborah. 1993. Promise and power: The life and times of Robert McNamara. Boston: Little, Brown.

SHIVA,Vandana. 1993. The violence of the Green Revolution. Malaysia: Third World Network.

———. 1995a. Une autre voix du Sud. In Banque mondiale/ FMI/Organisation Mondiale du Commerce: ça suffit! (I). Brussels: CADTM.

———.1995b. Inde: Paysans contre GATT. In Banque mondiale/FMI/Organisation Mondiale du Commerce: ça suffit! (I). Brussels: CADTM.

SHIVA,Vandana, et al. 1994. La Nature sous licence, ou, Le processus d'un pillage. Geneva: CETIM.

SIMONS, E., B. Verhaegen, and J.C. Willame. 1981. Endettement, technologies, et industrialisation au Zaïre (1970–1981). Brussels: CEDAF.

SMITH,ADAM. 1979. Investigación sobre la naturaleza y causas de la riqueza de las naciones (An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations). Mexico City: Fondo de Cultura Económica.

———.1983. An enquiry into the nature and causes of the wealth of nations (1776). Oxford: Clarendon Press, 2 t.

SMITH,Tony. 1996. La Production flexible: Une utopie capitaliste? Cahiers d'étude et de recherche 23. Amsterdam: IIRE.

SOGGE, David. 2002. Give and take: What's the matter with foreign aid? New York: Zed Books.

SOROS, George. 1995. Soros on Soros: Staying ahead of the curve. New York: John Wiley & Sons.

———.1998. The crisis of global capitalism: open society endangered. New York: PublicAffairs.

STIGLITZ, Joseph E. 2002. Globalization and its discontents. New York: W.W. Norton.

SWEEZY, Paul M. 1970. Teoría del desarrollo capitalista (1942). Mexico City: Fondo de Cultura Económica.

TAVERNIER, Yves. Rapport d'information déposé par la Commission des finances, de l'économie générale et du plan, sur les activités et le contrôle du Fonds monétaire international et de la Banque mondiale. Paris, Assemblée nationale, Commission des finances, de l'économie générale et du plan (Documents d'information de l'Assemblée nationale, No. 2801).

TEMPSMODERNES, LES. 2000. Le Théâtre de la mondialisation: Acteurs, victimes, laissés pour compte. Les Temps Modernes 607 (January–February).

THÉRIEN, Jean Philippe. 1990. Une voix du Sud: Le discours de la CNUCED. Paris: L'Harmattan.

TOBIN, James. 1978. A proposal for international monetary reform. Eastern Economic Journal 4 (July–October): 153–59.

TOBIN, James, et al. 1995.Two cases for sand in the wheels of international finance. Economic Journal 105: 162–72.

TONDEUR, Alain. 1997. La Crise blanche. Brussels: Luc Pire and Fondation Léon Lesoil.

TOUSSAINT, Eric. 1983. Les Multinationales et la crise. Liège: Fondation André Renard, Ecole de formation de la Fédération Générale du Travail de Belgique.

———.1994. Mexico City: Le poids des dettes dans les transformations économiques. In Banque mondiale/FMI/ Organisation Mondiale du Commerce: ça suffit! (I). Brussels: CADTM.

———.1995. La mondialisation excluante. In Banque mondiale/FMI/Organisation Mondiale du Commerce: ça suffit! (I). Brussels: CADTM.

———.1996a. Le Mexique s'installe dans une crise sociale et politique prolongée. CADTM 19. Brussels: CADTM.

———.1996b.Nouvelles révélations sur les ventes d'armes. CADTM 19. Brussels: CADTM.

———. 1996c. Mexique, une crise sociale et politique prolongée. Inprecor 405.

———.1997a. Rwanda: Les créanciers du génocide . Politique La Revue (April 1997). Brussels: CADTM; Paris: Syllepse.

———. 1997b. La décolonisation africaine sous la Vème République (unpublished).

———.1997c. Les médias et la religion du marché. Médias: Le village planétaire (unpublished).

———.1999a. Briser la spirale infernale de la dette. Le Monde diplomatique (September).

———.1999b. Enrayer la spirale infernale de la dette. In ATTAC contre la dictature des marchés. Paris: Syllepse/La Dispute/Vie Ouvrière.

———.1999c. Your money or your life! The tyranny of global finance. Raghu Krishnan and Vicki Briault Manus, trans. London and Sterling, Va.: Pluto Press.

———.2000.Du Sud au Nord: Crise de la dette et programmes d'ajustement. In ATTAC, FMI: Les peuples entrent en résistance. Brussels: CADTM; Paris: Syllepse; Geneva: CETIM.

———.2001a. Le faux allégement de la dette. In Les Autres Voix de la Planète. Brussels: CADTM.

———.2001b. Libérer le développement. In ATTAC, Une économie au service de l'homme. Paris: Mille et une nuits.

———.2004. Globalization: Reality, resistance and alternatives. Vicki Briault Manus, trans. Mumbai: Vikas Adhyayan Kendra.

TOUSSAINT, Eric, and Arnaud Zacharie. 2000. Le bateau ivre de la mondialisation: Escales au sein du village planétaire. Brussels: CADTM; Paris: Syllepse.

———. 2001. Afrique: Abolir la dette pour libérer le développement. Brussels: CADTM; Paris: Syllepse.

———. 2002. Sortir de l'impasse: Dette et ajustement. Brussels: CADTM; Paris: Syllepse.

TOUSSAINT, Eric, and Damien Millet. 2003. The debt scam. Vicki Briault Manus, trans. Mumbai: Vikas Adhyayan Kendra.

TRAORÉ,Aminata D. 1999. L'étau: L'Afrique dans un monde sans frontières. 1st ed. Arles: Actes sud.

TREILLET, Stéphanie. 2002. L'Économie du développement. Paris: Nathan.

UDRY, Charles André. 1997. Los Origenes del neoliberalismo: F von Hayek; El apostol del neoliberalismo. Desde los Cuatro Puntos 1.

UGARTECHE, Oscar. 1997. El falso dilema. Caracas: Nueva Sociedad.

UNAIDS, and WHO. 2002. AIDS epidemic update. Geneva: UNAIDS/WHO.

UNCTAD (UNITEDNATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT). 1994, 1997a, 1998a, 2000a, 2002.World investment report. New York and Geneva: UNCTAD.

———.1995. Secretary General's report. Geneva: UNCTAD.

———.1996. Development in a context of globalization and liberalization (Secretary General's report, 9th session). Geneva: UNCTAD.

———.1997b. Approaches to debt sustainability analysis. Geneva: UNCTAD.

———.1997c, 1998b,1999, 2000b, 2001. Trade and development report. Geneva: UNCTAD.

———.1997d.World investment report: Overview. New York and Geneva: UNCTAD.

———.2000c. Capital flows and growth in Africa. New York and Geneva: UNCTAD.

———.2000d. The least developed countries report: Overview. New York and Geneva: UNCTAD.

UNCTAD, and UNDP. 1997. Debt sustainability, social and human development, and the experiences of the HIPCS. Geneva: UNCTAD.

UNDP (UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAM). 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000a, 2001, 2002, 2003. Global human development report. New York: UNDP.

———.2000b. Overcoming human poverty. New York: UNDP.

UNEP. 1999. Global environment outlook 2000 (GEO 2). London: UNEP.

UNEP. 2002. Global environment outlook 3 (GEO 3). London: UNEP.

UNICEF. 2001. The state of the world's children. New York: UNICEF.

URRIOLA, Rafael, ed. 1996. Economía latinoamerican: La globalización de los desajustes. Caracas: Nueva Sociedad; Quito: ILDIS.

US BUREAU OF THE CENSUS. 1996. Poverty in the United States. Washington DC: Bureau of the Census.

VALIER, Jacques. 1975. Sur l'impérialisme. Paris: Maspero.

———.1996. Du Nouveau sur les politiques sociales? (unpublished).

VAN DE LAAR, Aart. 1980. The World Bank and the poor. Boston: Martinus Nijhoff.

VERSCHAVE, François Xavier. 2001. L'Envers de la dette: Criminalité politique et économique au Congo Brazza et en Angola. Marseilles: Editions Agone.

VÍA CAMPESINA. 1998. Soberanía alimentaria: Un futuro sin hambre.Guaymuras: Tegucigalpa.

VÍA CAMPESINA. 2002. Une Alternative paysanne. Geneva: CETIM.

VIDAL, Gregorio, ed. 2001a. Mundialización, transnacionalización y subdesarrollo: Segunda conferencia internacional red de estudios sobre el Desarrollo Celso Furtado. 1st ed. México DF: Universidad Autónoma Metropolitana/Universidad Nacional Autónoma de México/ Universidad Autónoma de Zacatecas.

———.2001b. Privatizaciones, fusiones y adquisiciones: Las grandes empresas en América latina. 1st ed. Rubí, Barcelona: Anthropos; México DF: Universidad Autónoma Metropolitana.

VILAS, Carlos. 1987. Le Populisme comme stratégie d'accumulation: L'Amérique latine. Cahiers d'étude et de recherche 6. Amsterdam: IIRE.

———. 1989. Transición desde el subdesarrollo: Revolución y reforma en la periferia. Caracas: Nueva Sociedad.

———. 1993. Crisis de la deuda de América latina (unpublished).

———.1994. Entre Adam Smith et Thomas Hobbes: Dette, restructuration capitaliste, réforme de l'Etat et classe ouvrière en Amérique latine. CADTMGRESEA 12.

———,ed. 1995. Estado y politicas sociales despues del ajuste: Debates y alternativas. Venezuela: Nueva Sociedad; Mexico: Universidad Nacional Autónoma de México.

WALLERSTEIN, Immanuel. 1996. Le Capitalisme historique (Historical capitalism) (1983). Paris: La Découverte, Collection Repères.

WALRAFEN, Thierry, et al. 1994. Bretton Woods: Mélanges pour un cinquantenaire. Paris: Association d'économie financière, Le Monde éditions [distributor].

WATKINS, Kevin. 1994. La Banque mondiale et le FMI responsables de la misère africaine. CADTM GRESEA 12.

WENT, Robert. 1996. Grenzen aan de globalisering? Amsterdam: Het Spinhuis.

WILLAME, Jean Claude. 1986. Zaïre. L'épopée d'Inga: Chronique d'une prédation industrielle. Paris: L'Harmattan.

WOOD, Angela, and Alex Wilks. 1996. Recent World Bank assessment of structural adjustment's social impacts. London.

WOODWARD, David. 1996. The IMF, the World Bank and economic policy in Rwanda: Economic, social and political implications. Oxford: OXFAM.

WORLD BANK. 1981, 1982, 1983, 1990, 1991a, 1992a, 1993a, 1994, 1995a, 1996, 1997a, 1998a, 2000a.World development report. Washington DC: World Bank.

———.1991b. El Banco Mundial y el medio ambiente. Informe sobre la marcha de las actividades, Ejercicio 1991.Washington DC: World Bank.

———.1992b. Governance and development. Washington DC: World Bank.

———.1993b. The East Asian miracle. New York: Oxford University Press.

———.1995b. Advancing social development: A World Bank contribution to the Social Summit. Washington DC: World Bank.

———.1997b, 1998b, 1999, 2000b, 2001, 2002a, 2003a. Global development finance. Washington DC: World Bank.

———.1998c. Global economic prospects and the developing countries 1998/99: Beyond financial crisis. Washington, DC: World Bank.

———.2002b, 2003b.World development indicators, Washington DC.

WORLD BANK, and International Monetary Fund. 1996a. Estimated Potential Cost of the HIPC Debt Initiative under Alternative Options.

———.1996b. The HIPC Debt Initiative: Elaboration of Key Features and Proposed Procedures (unpublished confidential document).

WORLD BANK, and International Monetary Fund. A. Boote, K. Thugge, F. Kilby, and A. Van Trosenburg. 1997. Debt relief for low income countries and the HIPC debt initiative.

ZACHARIE, Arnaud. 2001. Deux ans après le G7 de Cologne, la dette tenace des pays pauvres. Les Autres Voix de la Planète,No. 14. Brussels: CADTM.

ZACHARIE, Arnaud, and Olivier Malvoisin. 2003. FMI: La main visible. Brussels: Labor.

ZIEGLER, Jean. 1990. La Suisse lave plus blanc. Paris: Seuil.

———.1999. La Faim dans le monde expliquée à mon fils. Paris: Seuil.

———. 2002. Les Nouveaux maîtres du monde et ceux qui leur résistent. Paris: Fayard.